إسرائيل ومستقبلها

حتى عام ٢٠١٥م

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز
دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان - ٢٠٠٨

كافة الحقوق محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١- فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO
HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م

تحرير

عبد الحميد الكيالي

المشاركون

إبراهيم عبد الكريم	أسعد غانم	جوني منصور
خالد أبو عصبة	خلود الأسمر	رائد نعيرات
عماد جاد	محمد صقر	مسعود اغبارية
موسى الحديد	نظام بركات	نواف الزرو

ندوات

٥٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٧/١٢/٣٨٢٠

٩٥٦,٤٠٢
الأردن. مركز دراسات الشرق الأوسط
إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م/ إعداد مركز دراسات الشرق الأوسط_ عمان: المركز، ٢٠٠٨م.
(٤٤٨) ص
ر.أ.: (٢٠٠٧/١٢/٣٨٢٠)
الواصفات: / الصراع العربي الإسرائيلي// الصهيونية// إسرائيل// البلدان العربية/

* أعدت المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

المحتويات

التقديم	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول	
الملامح الاستراتيجية والأمنية في إسرائيل بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٥م	١٣
الورقة الأولى	
العقيدة الأمنية الإسرائيلية: فشل متراكم	١٥
الورقة الثانية	
الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٦م/ ٢٠٠٧م	٨٥
الورقة الثالثة	
تحولات العقيدة العسكرية ونظرية الأمن القومي في إسرائيل حتى ٢٠١٥م	١٠٥
الورقة الرابعة	
إسرائيل عام ٢٠١٥م... الملامح الاستراتيجية	١٢٥
الفصل الثاني	
الملامح السياسية في إسرائيل بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٥م	١٨٩
الورقة الأولى	
آفاق التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي في إسرائيل	١٩١
الورقة الثانية	
دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الإسرائيلية	٢٢٧

الفصل الثالث	
الملامح الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م	٢٤١
الورقة الأولى التركيبة السكانية وأثرها على الملامح الاجتماعية في إسرائيل حتى ٢٠١٥م	٢٤٣
الورقة الثانية السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: النظام ضد الأقلية	٢٧٥
الورقة الثالثة آفاق الوضع الاقتصادي في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م	٣٤١
الفصل الرابع	
ملامح العلاقات الإقليمية والدولية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥م	٣٦١
الورقة الأولى العلاقات العربية الإسرائيلية	٣٦٣
الورقة الثانية إسرائيل والنظام الدولي	٣٨٣
الورقة الثالثة آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام ٢٠١٥م	٤٠٥
الملاحق	٤١٩
- كلمة الختام والتوصيات	٤٢١
- قائمة المشاركين	٤٣١
- برنامج الندوة	٤٣٢
ملخص بالإنجليزية	

التقديم

نظراً للأهمية الكبيرة التي مثلها إنشاء دولة إسرائيل وبناؤها، وتفاعلها العدواني المتواصل مع المحيط، أصبح مهماً إدراك طبيعة هذه الدولة القائمة على مختلف الصعد، وإدراك طبيعة التحولات المتوقعة لها ولبنيتها وسياساتها وظروفها خلال السنوات الثمان القادمة حتى عام ٢٠١٥م، واستباقاً للنظرية الإسرائيلية لإسرائيل عام ٢٠٢٠م، وفي ظل الجهود التي يبذلها الفلسطينيون في بناء مستقبلهم بمختلف الوسائل داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية وغزة والشتات، فإن التحولات التي تحيط بالدولة الصهيونية تنعكس عليهم انعكاساً مباشراً، وتؤثر تاليا على مصالح الأمة العربية وأمنها القومي ودورها الدولي.

ونظراً لتسارع التحولات التي تؤثر على هذا المستقبل في المنطقة والعالم، وفي ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها البنية الاجتماعية الإسرائيلية خلال العقود الستة، وفي ظل تزايد التهديدات والمخاطر الأمنية التي تحيط بالدولة على مستوى الفرد والجماعة داخليا وخارجيا، وفي ظل تفاقم الإشكال الديمغرافي لدور الفلسطينيين في الدولة، وتنامي اتجاهات التطرف والعنصرية اليمينية ضدهم، فقد عقدنا في مركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن ندوة تناولت المشهد الإسرائيلي القائم اليوم وخصوصاً معالمه وملامحه القائمة، وعملت على تقديم رؤية استشرافية مفصلة لملامح إسرائيل: الدولة والمجتمع، وواقعها حتى عام ٢٠١٥م.

شارك في الندوة باحثون وخبراء متخصصون- في الشؤون الإسرائيلية- من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى زملاء خبراء من الوطن العربي، آخذين بأهمية القراءة الموضوعية، بعيداً عن الموقف الأيديولوجي من الدولة الصهيونية، لتحقيق القراءة الدقيقة والاستشراف المعقول لملامح المستقبل، ويأتي هذا الاهتمام نظراً لانعكاسات مستقبل إسرائيل على مستقبل القضية الفلسطينية والمشروع العربي بشكل عام، خصوصاً مع التحولات الكبيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

تكللت جهود التحضير للندوة على النحو الذي نراه اليوم، وقد سعينا من عقدها إلى محاولة قراءة الواقع الإسرائيلي عبر التقارير التي أعدت عنه، ودراسة مختلف مكوناته الأساسية، ونحن بذلك نهدف إلى تقديم الحقائق للواقع القائم، بعيدا عن التحليلات

الانطباعية والعامة. فقد هدفت هذه الندوة إلى تحقيق ما يلي:

- تناول التحولات على الدولة والمجتمع في إسرائيل طيلة العقود الماضية.
- تقديم قراءة مستقبلية لطبيعة ملامح الدولة ومكوناتها حتى عام ٢٠١٥م.
- تناول سيناريوهات مؤتمر العرب وإسرائيل حتى عام ٢٠١٥م وانعكاساتها على مستقبل الدولة والصراع.
- بيان المعادلة التي دخلت فيها علاقات الدولة الإقليمية والدولية في ظل تنامي برنامج المقاومة الفلسطينية والعربية، وتقدم نفوذ الإسلام السياسي في القرار السياسي، والمشاركة في الحكم في فلسطين والمنطقة العربية، خصوصا في السنوات القليلة الماضية.
- التمكن من رسم مشاهد متوقعة في عام ٢٠١٥م بأقصى درجة ممكنة من العلمية لتشكيل رؤية صحيحة عن المستقبل، وتحديد سياسات التعامل معه.

تناولت الندوة عديدا من المحاور الأساسية، أهمها: الواقع القائم اليوم في إسرائيل من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية، أي الملامح السياسية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م، والملامح الاقتصادية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م، والملامح الاجتماعية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م، والملامح الاستراتيجية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م، وملامح العلاقات الإقليمية والدولية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م.

ومن هنا ظهرت بعد مؤتمر(سيناريوهات الصراع)- الذي تم في ٢٠٠٥م- أهمية إجراء دراسة مستقلة موسعة لإسرائيل واقعا ومستقبلا، وقاربنا الزمن مع السيناريوهات الأخرى لعام ٢٠١٥م للأسباب نفسها التي اعتقدنا أنها ممكنة التنبؤ من جهة، وأنها تحمل تغييرات استراتيجية عميقة قادمة من جهة أخرى.

إن هذه الندوة وهذه الإسهامات العلمية تمثل مساهمة تاريخية في إرشاد بوصلة الأمة نحو مواجهة أكبر خطر يتهددها في هذه المرحلة- والذي تشكل إسرائيل مصدره الرئيس- ليضم إلى الإنجاز التاريخي السابق لمركزنا في عام ٢٠٠٥م عندما رسمنا سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي المتوقعة حتى عام ٢٠١٥م.

جواد الحمد / المدير العام

المقدمة

لقد تم اختيار العام ٢٠١٥م في تقديم رؤية مستقبلية لواقع الدولة العبرية، وهو العام الذي رسمنا فيه في عام ٢٠٠٥م سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي المحتملة، والتي أشارت بوضوح- بإبعادها المختلفة- إلى أنه العام الذي سوف تشهد فيه الدولة الصهيونية ودورها تراجعا كبيرا في التأثير إقليميا ودوليا.

كما أنه العام الذي سيظهر تقدما ملحوظاً للمشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني، وقد أكد المؤتمر حينئذ أنه ربما يكون العرب في ذلك الوقت قد نجحوا في تحجيم الخطر الصهيوني أو احتوائه وربما تلاشيه من المنطقة حسب بعض الإشارات في الدراسات المستقبلية التي قدمت حينها، ولعل بعض التحولات التي لحقت المؤتمر عام ٢٠٠٦م ساهمت في تأكيد الاتجاه ذاته الذي ذهب إليه السيناريو الرابع المشار إليه آنفا.

يعلم الباحثون الصعوبات التي تعانيها الدراسات المستقبلية عادة ، والصعوبات التي يعانيها الباحثون العرب في دراسة الدولة العبرية منذ نشأتها، وذلك لاعتبارات الغربة الثقافية والفكرية واللغوية بيننا وبينهم من جهة، ولأن الدراسات العربية الخاصة بالشأن الإسرائيلي تختلط عادة بدراسات الصراع العربي-الإسرائيلي بوصفه العامل الأكثر حسما لتحديد مستقبل الدولة وطبيعة تركيبتها من جهة أخرى.

لكن ذلك ساهم في كثير من الأحيان في إخفاء بعض الحقائق والعوامل المؤثرة، وهذا يؤثر سلبا في تشكيل الرؤية المساعدة على اتخاذ القرار ورسم السياسات في التعامل معها، ومثال ذلك ما حصل إبان قيام الدولة عام ١٩٤٨م بدعم دولي كامل ورفض عربي كامل.

فقد قامت هذه الدولة على حساب الحقوق العربية في فلسطين وعلى حساب الشعب الفلسطيني الذي لا زال يعاني من شر قيامها حتى اليوم، وذلك عندما ساد الاستخفاف بها وبخطرها وبإمكانية استمرارها، وسادت الشعارات الحماسية على التخطيط العقلي والواقعي.

رغم أن محاولات عديدة جرت للتعامل مع هذه الدولة بمستوى عالٍ من المسؤولية- وربما لتدميرها وإزالتها- إلا أن الرؤية التي استندت إليها هذه الجهود ثبت ضعفها وعجزها، ونقلت الصورة والمؤثرات الحقيقية إلى صورة مشوهة مضللة أبعدت المخططين كثيرا عن بوصلة الاتجاه الصحيح.

وكانت حرب عام ١٩٦٧م الفاجعة والأداة الصارخة التي كشفت عورة هذا التخطيط والرؤية، بل والإرادة السياسية العربية، فنقل المنطقة والقضية إلى واقع جديد أسوأ مما كان عليه الحال قبلها عربيا.

وعلى صعيد آخر وفر لإسرائيل عوامل بقاء جديدة أمدت في عمرها، خصوصا على صعيد تشكل قناعات جديدة أكثر عمقا عند الدول الأوروبية وأميركا بأن إسرائيل دولة يمكن الاعتماد عليها ضمن المشروع الغربي الإمبريالي الدولي والشرق أوسطي على حد سواء.

بل وتمكنت من تغيير دول إسلامية- كإيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي- لتقيم مع إسرائيل علاقات واتصالات مهمة، اعتقادا بأنها دولة مفتاح في المنطقة للسياسات الغربية والأميركية على وجه الخصوص.

إن المناقشة العملية الأكاديمية هي التي يمكن أن تشكل الرؤية السياسية والاستراتيجية الصحيحة، وإن اللجوء إلى تشويه صورة اسرائيل فقط دون التنبه إلى

الحقائق التي تحيط ببنائها وعلاقاتها ربما يتسبب بتضليل كبير للسياسات العربية والفلسطينية.

لسنا نغامر عندما نقول: إن إسرائيل اليوم تمر في أخطر مراحل عمرها، وهي اليوم تتعرض للتفتت الداخلي والخطر الخارجي الداهم المهدد للوجود بشكل جدي ولأول مرة.

وهي اليوم تبدو عاجزة استراتيجيا وعسكريا وسياسيا عن التحرك في المنطقة خلافا لما كان عليه حالها مدة العقود الماضية، إذ تلقت ضربات استراتيجية لبنانية وفلسطينية تسببت بإضعاف قدراتها المختلفة، وهي تعجز عن التنبؤ بطبيعة التحولات التي يشهدها العامل الفلسطيني رغم النجاحات التي بدت لها في المجالات الأخرى.

لعل تقرير(إسرائيل عام ٢٠٠٠م) الذي نشر في عام ١٩٨٠م قد عجز عن التنبؤ بالتحول الاستراتيجي الذي شهدته الساحة الفلسطينية باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٨٧م التي أدخلت التيار الإسلامي في العمل الوطني المباشر، ووضع إسرائيل أمام استحقاقات لم تتوقعها سياسيا واستراتيجيا.

كما عجزت (تقارير إسرائيل عام ٢٠٢٠م) التي نشرت عام ٢٠٠٠م، عن التنبؤ بالانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية عام ٢٠٠٠م، وعن التنبؤ بتقدم حركة حماس لاستلام قيادة السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، واندحار الجيش الإسرائيلي من جنوبي لبنان وقطاع غزة أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م على يد المقاومة.

كل ذلك يشير إلى أن مثل هذه الندوة تلعب دورا مهما في خدمة صانع القرار العربي والفلسطيني لتحديد بوصلة الرؤية للمرحلة القادمة بعيدا عن نظريات الأسطورة ونظريات الاستخفاف التي سبقتها.

ولعل التردد والتخوف الكبيرين اللذين يحيطان بالقرار الإسرائيلي إزاء الحرب ضد سوريا أو المقاومة اللبنانية أو اجتياح قطاع غزة إنما يفيد في دعم مؤشرات ضعف الدولة الصهيونية وقرارها الاستراتيجي.

ويبدو أن صيف عام ٢٠٠٦م قد شكل معلما جديدا من معالم انتهاء دور الدولة الإقليمي المرسوم لها دوليا، وربما دورها الطبيعي في أن تكون دولة شرق أوسطية. وما محاولات إحياء الجهود السياسية وعملية السلام التي تبذلها الإدارة الأميركية وبعض الدول العربية المتحالفة معها مؤخرا إلا جهود إنقاذ للأعوام الأخيرة لحماية الكيان من الانهيار.

الفصل الأول

الملامح الاستراتيجية والأمنية في إسرائيل بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٥م

- الورقة الأولى

العقيدة الأمنية الإسرائيلية: فشل متراكم

- الورقة الثانية

الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م

- الورقة الثالثة

تحولات العقيدة العسكرية ونظرية الأمن القومي في إسرائيل حتى ٢٠١٥م

- الورقة الرابعة

إسرائيل عام ٢٠١٥م... الملامح الاستراتيجية

الورقة الأولى

العقيدة الأمنية الإسرائيلية: فشل متراكم*

يقول أهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي،:

"إسرائيل بحاجة إلى خطة بناء لقوتها العسكرية
توفر لها قدرة الردع والحسم ..."

مقدمة

ليس هناك أخبار سارة لمن يرون في إسرائيل، الجهاز الحاكم بمنظوماته المختلفة، نموذج نجاح لتحقيق الأهداف التي وضعها زعماء الحركة الصهيونية منذ إقامتها.

يدعي هذا البحث أن إسرائيل في عام ٢٠٠٧م في مأزق متعدد الجوانب، يعود في الأساس إلى فشل متراكم في الأبعاد الثقافية والقيمية والعسكرية الصرفة في عقيدتها الأمنية، بدأ وانكشف نتيجة تناقضات بنيوية وقيمية، كثير منها بعيد عن قيم إنسانية نبيلة، وتجاهل وجود طرف آخر في الصراع العربي الإسرائيلي، وتحد عربي غداة حرب حزيران ١٩٦٧م حين هب الشعب المصري رافضا استقالة الرئيس جمال عبد الناصر والهزيمة. وتراكم المأزق مع حدوث ستة مواجهات عسكرية بين العرب وإسرائيل. فالعقيدة الأمنية لا تتحمل تغييرات ولا حتى تحسينات لارتكازها على مبادئ ومفاهيم وفرضيات ثقافية راسخة في عقول زعماء إسرائيل[١].

وقد استبعد دان ماريدور الذى كلف رسميا بإجراء تغييرات في العقيدة الأمنية الإسرائيلية أي تغييرات جوهرية[٢].

تعرف العقيدة الأمنية في هذه الدراسة على أنها ثقافة ومبادئ ومفاهيم وقيم واستنتاجات من تجارب مختلفة تشمل مختلف نواحي الحياة المتعلقة بالأمن الجسدي

* **د. مسعود إغبارية** أستاذ العلوم السياسية، وباحث وخبير في شؤون السياسة الإسرائيلية/ فلسطين.

والنفسي والاقتصادي والاجتماعي لحياة الإنسان التي يعيشها، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي[٣].

نقيس مدى فشل العقيدة الأمنية الإسرائيلية بالنتائج المترتبة على ساحة الواقع، ومن مواصفات هذا المأزق:

- **أولا:** حقق زعماء الحركة الصهيونية احتلال الأرض الفلسطينية، واستعمارها، وتشريد قسم من أصحابها الأصليين، ولم ينعم المستوطنون بالسلام والأمن والأمان. وسياساتهم تقودهم لمزيد من عدم الاستقرار، ووصفت لجنة فينوغراد حول حرب تموز- آب ٢٠٠٦م تصرفات القيادة الإسرائيلية بالفشل ١٦٤ مرة.
- **ثانيا:** زيادة التناحر الداخلي في إسرائيل[٤]، وازدياد الهجرة اليهودية من فلسطين.

يتذكر إسرائيليون مؤخرا وصية الجنرال بنيامين بيلد قائد سلاح الطيران في إسرائيل في سنوات السبعين لأولاده حين جمعهم قبل وفاته في تموز ٢٠٠٢م بساعات، وهو في كامل قواه العقلية: "حالا بعد موتي، اخرجوا وسيروا في الشارع، اقرعوا ذلك الجرس الموجود في صالون البيت، ورددوا ما يلي: مات مجنون اعتقد أن اليهود يستطيعون إقامة دولة"[٥]. ويناقشون ظاهرة أبراهام بورغ رئيس الكنيست السابق الذي قال: إن مشروع هرتسل إقامة الدولة اليهودية قد فشل لأنه مبني على قاعدة الاستعلاء القومي والازدراء للآخرين، ولم يأت بشيء سوى القتل والدمار[٦].

الثقافة الأمنية: رؤية خاطئة وفشل ذهني وتنفيذي

كان واضحا منذ البداية عند أغلب زعماء الحركة الصهيونية أنه بغية احتلال الأراضي الفلسطينية والعيش عليها بأمن وأمان في دولة يهودية لا بد من التخلص من الفلسطينيين (المسلمين والمسيحيين)، السكان الأصليين، باستعمال السلاح. فحققوا ما سعوا إليه، شردوا أغلب الفلسطينيين، لكنهم لم يضمنوا بعد إقامتهم الدولة اليهودية في

فلسطين عام ١٩٤٨م الأمن والأمان؛ لأن من يعمل على منع الآخرين من العيش بأمن وأمان باستعمال القوة وارتكاب الجرائم، لن ينعم بها هو نفسه مهما كانت مقومات جبروته، ويلاحقه شعور المجرم في حياته.

ولد مشروعهم ومعه معضلة أمن أساسية، فدفع وضع الأمن في المكان المركزي، حاولوا، وعلى رأسهم دافيد بن غوريون، خلق ثقافة أمنية ترسي الأسس لعقيدتهم الأمنية وللعمل الأمني على كافة المستويات، واعتمدت عقيدتهم على فرضيات، أبرز مبادئها بعيدة عن القيم الإنسانية، ومن بينها:

- **أولا:** لا يعترفون بوجود طرف آخر في الصراع العربي الإسرائيلي.
- **ثانيا:** يعدون أنفسهم شعب الله المختار، ويقسمون العالم إلى مجموعتين: يهودى وأغيار (غير يهود).
- **ثالثا:** يركزون على الكارثة اليهودية حيث جعلتهم مجموعة خاصة يحق لها ما لا يحق لغيرها.
- **رابعا:** يركزون على معتقدات قديمة تساعدهم على ارتكاب الجرائم، مثل من يأتي لقتلك بادر أولا واقتله، بمعنى كما يراه أبراهام بورغ: "إما أنا منتصر وأنت ميت، وإما أنا ميت".
- **خامسا:** الارتكاز على قاعدة أن العالم كله ضدنا، وغير اليهودي يظل يكره اليهود حتى بعد موته ودفنه بالأرض أربعين سنة[٧].

وصف أبراهام بورغ الثقافة الإسرائيلية بالمأساوية المشبعة بالخوف الدائم.

وما يرتكز على خطأ يتطور غالبا بشكل خاطئ، فبدأ يكتشف إسرائيليون في السنوات الأخيرة شيئا فشيئا انعدام القيم الإنسانية في الثقافة السياسية والأمنية الإسرائيلية التي بدورها بدأت تشكل معضلة للمشروع بأكمله. يقول د. إيفون كوزلوفسكي غولان: إن اتساع الثقافة والتعليم في إسرائيل في عام ٢٠٠٧م أصبح عبئا،

وسيخلق جيلا ضعيفا بلا قيم من الناحية الإنسانية[٨]. ويقول الباحث ليف غرينبرغ ٢٠٠٧م: إن القيادة الإشكنازية في إسرائيل قد جعلت من الانتفاضة الثانية حربا ضروسا لهدف وقف زيادة قوة اليهود الشرقيين في إسرائيل التي تجسدت بارتفاع مكانة حزب شاس ليحصل على ٤٣٠ ألف صوت في انتخابات ١٩٩٩م، ويحصل على ١٧ عضو كنيست شرقيا، وبزيادة مكانة دافيد ليفي الشرقي في حزب الليكود، وتجسدت بتقديم أهود براك اعتذارا لهم على التقصير بحقهم منذ إقامة الدولة، وبتقارب ثقافي مع العرب حين أقيمت منظمة "القوس الديموقراطية الشرقية" ذات الثقافة العربية[٩].

سنستعرض فيما يلي أبرز معالم الثقافة الأمنية الإسرائيلية التي ولدت قبل قيام إسرائيل وترعرعت في العقود الثلاثة الأولى بوساطة دافيد بن غوريون (السلطة العليا) حسب وصف (Lissak,1992)[١٠]، وزعماء من الصف الأول أتوا من بعده، منهم يغئال ألون ويسرائيل غاليلي وغولدا مئير وموشيه ديان وشمعون بيرس،وإسحاق رابين، وما زالت تسيطر على العقلية الإسرائيلية. سوف نبرز أن جميعها أو أغلبيتها بعيد عن التحقيق والمنال، أو حتى النجاح في خلق الأرضية للتحقيق على ساحة الواقع[١١]:

١) **الأمن أول الأفضليات**: بهذا حاول زعماء الحركة الصهيونية إبراز الأمن على كافة المستويات كي تتم المحافظة على المشروع الذي قاموا بتحقيقه، وضمان استمرار وجوده بتعبئة الناس وتسخير الطاقات الاقتصادية والبشرية. ومع الوقت زاد التركيز على هذا الموضوع؛ لأن التطورات في المنطقة ساعدت على إبراز التناقض بين ما تم تحقيقه بالقوة وبين ما يجب أن يكون لخدمة الإنسانية. يرى بعض أن هذا التفكير يصب في خانة تفكير الإنسان المجرم الذي ارتكب جريمة وهو مدرك لتداعياتها، هذا ما أدى إلى صدامات داخلية، ويساعد على زيادة عدم الاستقرار.

٢) **تفكير عنصري ضد الآخرين** يرتكز على معتقدات متجذرة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، من بين أبرزها: نحن شعب الله المختار الذي يمنح لليهود امتيازا على باقي

البشر"[١٢]. وتدرج هذه الأفكار ضمن نظرية العرق اليهودي، إذ يشكرون الله في صلواتهم على أنهم ليسو من الأغيار، بل "رفعهم فوق كل الشعوب"[١٣]. ومن أبرز طروحات هذه النظرية أن الدم اليهودي خير من دم غير اليهودي، والجينات اليهودية خير من جينات الأغيار. هذا التفكير منتشر بين أوساط كثيرة في إسرائيل. يعتقد (رحبئام زئيفي) أحد القادة البارزين في إسرائيل، والذي تخلد ذكراه وتراثه وفق قانون في جهاز التربية والتعليم، أن "يهوديا واحدا يساوي ألف عربي". ويفسر حاخامات في إسرائيل بأن وصية "لا تقتل" تسري بين اليهود فقط. أي إن قتل غير اليهودي من قبل اليهودي لا تعتبر جريمة مماثلة لقتل اليهودي. الجهاز القضائي في إسرائيل يسير وفق هذا التفكير، فحين يتم قتل عربي بواسطة يهودي يعاقب اليهودي عقابا خفيفا، وقد يبرّأ كليا ولو كانت الأدلة دامغة[١٤].

٣) **المحافظة على استمرار الصراع**: ترى الثقافة الأمنية الإسرائيلية أن استمرار الصراع يخدم استمرار وجود دولة إسرائيل وازدهارها. فمنهاج التعليم الإسرائيلي في المدارس العبرية يقوم على قاعدة العداء الدائم والحرب المتواصلة والكراهية المقيتة والرفض المطلق للتعايش مع العرب والمسلمين[١٥]. ويسير هذا وفق النظرة القائلة: الكل نازيون: ألمان وعرب، الكل يكرهنا، والعالم دائما ضدنا[١٦]. ويرى حاخامات كثر في إسرائيل- وخاصة من يؤيدون الاستيطان في المناطق المحتلة- أن استمرار الصراع يصب في مصلحة اليهود؛ لأنه يقرب من اليوم التي سيسود به اليهود على العالم أولا[١٧]، ويحافظ عليهم من خطر غير اليهود ثانيا، فهو يخلق فرصة ليقوم اليهودي بطرد الأغيار من هذه البلاد سواء كان الأمر للأفراد أو للجماعات. فلا غرابة- إذاً- من الموقف الذي ينفي وجود نوايا إسرائيلية جدية للتوصل إلى حل الصراع مع أي طرف عربي. والسير في هذا التفكير والعمل على تطبيقه على ساحة الواقع يضع قادة إسرائيل في موقف الدفاع، ولا يترددون في اللجوء إلى تأويلات وتفسيرات للتركيز على أن هدف الزعماء العرب

هو القضاء على إسرائيل، غير عابئين باتفاقية سلام مع مصر ١٩٧٩م، وأخرى مع الأردن ١٩٩٤م، واعتراف متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في أوسلو عام ١٩٩٣م. وتخلق هذه النظرة ضجرا عند أعداد متزايدة من الإسرائيليين، إذ يريدون- في عصر العولمة وقلة أهمية الحدود السياسية والحواجز، إن لم يكن انعدامها كليا- العيش بهدوء وأمان، وهم لا يجدونه في إسرائيل.

٤) **الدولة في خطر:** هذه نظرة بدأها بن غوريون منذ قيام إسرائيل وما يزالون يحافظون عليها بغية المحافظة على الدولة وتجنيد الناس من حولها للدفاع عنها، إلا أن هذه النظرة تعد في الوقت نفسه عائقا كبيرا بدأت تظهر نتائجه على كثير من الإسرائيليين الذين لا يريدون العيش طيلة الوقت في جو خطير، يعنون من وراء ذلك أن الخطر قادم من الأعداء المحيطين بها ومن الأعداء الداخليين: المواطنين العرب الذين وصفوا- من بن غوريون وحتى بنيامين نتنياهو- بطابور خامس، أي إن الأمن يعنى درء الخطر والدفاع عن الوجود، وبكلمات يغئال ألون: "الوقوف صامدين في وجه الحصار الإستراتيجي"[١٨]. فالهدف أولا تحقيق توحيد الصفوف لبناء مجتمع يهودي وحمايته، وثانيا إطلاق العنان لتمرير سياسات ظلم ضد العرب والفلسطينيين، سواء كانوا من مواطني الدولة: عرب الـ ٤٨، أو من سكان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، أو من مواطني الدول العربية المحيطة. وهذا لا يخلق الأمن لليهود، ولا يحقق وحدة أو تماسكا داخليا بين المجموعات اليهودية ذات الثقافات المختلفة في المدى البعيد.

٥) **التركيز على الكارثة اليهودية** التي هي أكثر المواضيع تطرقا لها في الثقافة السياسية والعامة في إسرائيل، وربما بين يهود العالم، لدرجة أن وصل الأمر بأبراهام بورغ ٢٠٠٧م أن يقول: إنها باتت موجودة في حياتنا أكثر من وجود الرب[١٩]. ودوافع التركيز:

- إيجاد شرعية لوجود اليهود في البلاد، لتكون درسا يقتدى به كي لا يحدث مثلها لليهود في العالم مرة أخرى.

- خلق شرعية للأعمال غير الإنسانية التي يقومون بها تجاه العرب والفلسطينيين، ويدخل تصريح أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل بأن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م هي حدود "أوشفيتس" في هذا الإطار[٢٠].
- كسب عواطف العالم على أنهم ضحية.
- خلق هوية جماعية يهودية على أرضية مأساة مشتركة.
- التحريض ضد العرب. فغالبا ما يقارنون أي زعيم عربي يتحدى المشروع الصهيوني في فلسطين بهتلر بغية نزع شرعيته المحلية والعالمية. وقد كان هذا الوصف من نصيب الرئيس جمال عبد الناصر ومن نصيب ياسر عرفات.
- خلق شرعية لوجود سلاح نووي سلاحا رادعا يساعد على منع قيام "هتلر" جديد بمحاولة إبادة اليهود من جديد. ويحاولون إثبات ذلك من خلال التركيز على أن ما حدث لهم لم يحدث لأي شعب ولا لأي أمة أخرى. فعلى سبيل المثال حين قام كاتب هذه السطور عام ٢٠٠١م ببحث ميداني في كلية بيت بيرل بين الطلاب العرب واليهود حول الكارثة اليهودية والنكبة الفلسطينية، احتج أغلب الطلاب اليهود على أحد الأسئلة الذي يقارن بين الكارثة اليهودية والنكبة الفلسطينية، وكان جوابهم "كيف يجرؤ الباحث على مقارنة الكارثة بجريمة أخرى؟

كتب بن غوريون للرئيس جون كندي عام ١٩٦٢م- الذي عبر عن قلقه من معلومات تشير إلى نية إسرائيل تطوير سلاح نووي- ما يلي: "ما حدث لستة ملايين يهودي من إخوتنا قبل عشرين سنة سوف يحدث لمليونين من اليهود في إسرائيل لو هزم الجيش الإسرائيلي لا سمح الله"[٢١]، ويقول عوفر شيلح في كتاب عن جيش إسرائيل: إن الروح التي تُسيّر الجيش الإسرائيلي هي "روح معسكر أوشفتس التي ترفرف فوقنا".

من جهة ثانية يلاقي هذا التركيز على الكارثة اليهودية انتقادات من قبل يهود، فعلى سبيل المثال يقول أبراهام بورغ: إن هذا يعني أن إسرائيل تقدس الأموات ولا تقدس الأحياء من اليهود.

٦) **إسرائيل قلعة عسكرية** Garrison State. حين وُصِفت إسرائيل بهذا الوصف حاول القائد العسكر البارز (يغئال ألون) أن يضفي صفة الطابع العسكري على دولة إسرائيل كي تعكس قوة، وربما لم يكن يدرك الانعكاسات السلبية لهذه التسمية. أتى بهذا الوصف علميا Lasswell عام ١٩٤١م حين تحدث عن الدولة التي يسيطر عليها رجال الجيش أو الأمن ممن أسماهم بالخبراء الأمنيين. ووصْفُ إسرائيل بهذا الوصف له تداعيات سلبية، فهو يذكّر بسبارطة اليونانية وما آلت إليه في النهاية، ولا يتقبله كثير من علماء السياسية المؤمنين بالقيم الديمقراطية لوجود تناقض مع هذه القيم، ولأنه يعنى سيطرة التفكير العسكري الذي يتميز بالعنف والحزم، وبالطاعة العمياء على مختلف روافد الحياة.

واستمرارا لسياساتها وكونها دولة قلعة عسكرية أصبحت إسرائيل اليوم وفق بعض التقييمات دولة بوليسية كما تنبأ في أواخر الستينيات الفيلسوف الإسرائيلي الشهير بروفسور يشعيا هوليفوفتش[٢٢].

٧) **الأمة الإسرائيلية أمة مجندة**: يصبو قادة إسرائيل من وراء طرح هذا المبدأ إلى تجنيد الأمة الإسرائيلية كاملة، ويرونه مهما إلى درجة أن يقول بن غوريون: إنه بدون تجنيد جميع الطاقات يمكن إلحاق الهزيمة بإسرائيل في أرض المعركة. إلا أن الأمر منوط بكثير من العقبات والصعوبات التي تظهر في السنوات الأخيرة مع زيادة عدد الهاربين من التجنيد بوسائل شتى، من بينها السفر خارج البلاد، والحصول على شهادات مرضى نفسيين، وعلاقات خاصة، أو رفض مبدئي بسبب الاحتلال، ناهيك عن نسبة المعافيين منه قانونيا. وحين تحدث باراك وزير الدفاع الإسرائيلي في بداية آب ٢٠٠٧م عن "جيش نصف الشعب" اعترف بفشل القادة في إسرائيل في بناء أمة مجندة كما تمناها قادة الحركة الصهيونية التاريخيين حين دأبوا على خلق الرأي بـ: إنه لمفخرة كبرى أن يكون الإنسان مجندا، وإنه لشرف أن يموت الإنسان دفاعا عن الدولة.

٨) **فقط، جيش قوي يضمن استمرار بقاء دولة إسرائيل**: يلعب الجيش- حسب طرح بن غوريون- دورا مهما وأساسيا في إقامة معالم الأمة وصورتها وبنائها وتوحيدها وتحديدها، ومن ثَمَّ الحفاظ عليها[٢٣]. وهناك إجماع على هذه النظرة. يقول يسرائيل غاليلي (١٩٨٧م): إن الجيش يجب أن يكون قويا، جيشا للشعب، من أبرز وظائفه بعد صيانة الأمن هو التأثير على تربية الشباب ليضمن استمرار بقاء الدولة العبرية. لكن ما يجري على الأرض أمر يثير القلق عند أوساط إسرائيلية. فالجيش- كما يراه إسرائيليون بأعداد متزايدة- لم يعد جيشا قويا يضمن استمرار بقاء الدولة، فقد وُجِّهت له ضربات قوية في حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م، وفي الانتفاضتين، وفي حرب لبنان عام ٢٠٠٠م، وفي حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م، الأمر الذي هز الصورة الإيجابية التي دأب زعماء إسرائيل على وصف جيشهم بها.

٩) **الجيش مثل بوتقة لصهر الخلافات بين اليهود**: كان واضحا، منذ البداية، أن من بين أبرز مهام الجيش أن يعلب دور إناء تصهر به المجموعات اليهودية المهاجرة من ثقافات مختلفة، لخلق مجتمع إسرائيلي يقف على أرضية مشتركة وهوية مشتركة، إلا أنه فشل في هذه المهمة إلى حد ما وهناك اعترافات عديدة. الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي حادة وآخذة في الاتساع في السنوات الأخيرة. وتجد هناك من يتهم الجيش بلعب دور في تفسيخ علاقات اليهود في إسرائيل بين من يخدمون به- ولا يتجاوزون ٥٠٪ من الإسرائيليين- وبين الذين لا يخدمون. وعلى مستوى آخر، أصبح قسم من هؤلاء المجندين يأخذون أوامر من حاخاماتهم بدل ضباطهم، كان آخرها ما حدث في مدينة الخليل في النصف الأول من آب ٢٠٠٧م حين رفض جنود الانصياع لأوامر الجيش، والتزموا بأوامر حاخاماتهم في المدارس الدينية التي أشارت أن الإخلاء ينافي توراتهم. كتب الصحفي ليئور أوبرباخ الذي خدم في الجيش ضابط انضباط ما يلي[٢٤]: "لا يتطلب من الجندي الجديد أكثر من عدة أيام من انضمامه للجيش حتى يتأكد أن الجيش كإناء طبخ

لصهر الخلافات في المجتمع الإسرائيلي هي أكذوبة كبيرة. حالا يقسم الجندي إلى مجموعتين: من لهم قيمة، ومن لهم قيمة أقل". وأشار إلى مشكلة يواجهها هؤلاء المجندون حين قال: "قسم يخدم في الجيش ويبذلون جهدا ولكنهم يعتبرون جنودا من الدرجة الثانية".

١٠) **بأنفسنا نتدبر:** شعار مهم طرحه بن غوريون معتقدا أنه بالاعتماد على يهود إسرائيل ويهود العالم وحدهم يمكن إقامة دولة يهودية، والمحافظة على استمرار وجودها، وأكد ما يلي: "علينا الاعتماد على أنفسنا... بقوتنا نردع الآخرين...علينا التحضير للحرب معتمدين على أنفسنا، فقط على أنفسنا؛ لأن مستقبلنا، مستقبل الاستيطان، الشعب والدولة مرهون بالأساس بنا نحن". وفي مكان آخر أكد بن غوريون أن: "علينا معرفة الحقيقة البسيطة والأساسية والقاسية، وهي: إنه فيما يتعلق بأمننا علينا الارتكاز قبل كل شيء على أنفسنا، على قدراتنا الذاتية، وليس على قوات أجنبية"[٢٥]. تشير التطورات منذ إقامة إسرائيل إلى أن طرح الشعار أمر وتطبيقه على ساحة الواقع أمر آخر، وخاصة أن إسرائيل دولة فقيرة من كثير من الثروات الطبيعية.

تبين بعد مدة وجيزة أن هذا الطرح كان شعارا لرفع معنويات، وربما لتضليل الذات، وحين الجد وجدت إسرائيل نفسها بحاجة ماسة إلى الدعم الخارجي بالمال والسلاح والخبرات. وبعد فترة قصيرة من قيامها وافق بن غوريون- رغم معارضة قوى اليمين في إسرائيل برئاسة مناحم بيغن-[٢٦] على أموال التعويضات من ألمانيا الغربية، وتقبل الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بكميات كبيرة وصلت منذ تأسيس إسرائيل حتى عام ٢٠٠٦م قريبا من ٢٥٠ مليار دولار[٢٧]. فكيف يمكن تفسير المساعدات الضخمة المستعجلة التي حصلت عليها إسرائيل- في ذروة معارك حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م حين تدهور وضعها، وكانت تواجه صعوبات كثيرة- عبر قطار جوي أمريكي أنزل العتاد قريبا من الخطوط الأمامية في شبه جزيرة سيناء؟ أو كيف يمكن تفسير

القطار الجوي الأمريكي الذي حمل قنابل ذكية أثناء حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م على لبنان، أو موافقة إسرائيل على قبول قوات دولية على الحدود في جنوب لبنان في نهاية حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م لتساعد على المحافظة على أمن إسرائيل؟

١١) **لن يكون حل سياسي مع العرب:** يؤمن أغلب القادة التاريخيين للمشروع الصهيوني في فلسطين أنه لن يكون هناك حل سياسي مع العرب، ويحمل هذا الرأي في طياته المنطق الذي تحمله فكرة (يجب علينا الاحتفاظ باستمرارية الصراع) نفسه؛ لأنه لو حدث سلام مع العرب لتوقف الصراع. ليس هناك دوافع إنسانية لهذا الطرح حين نفترض أن الإنسان في طبيعته يحب الخير، ربما يعود هذا إلى اعتراف ذاتي عند زعماء المشروع الصهيوني لما ارتكبوه من جرائم وهضم حقوق الآخرين[٢٨]. وهذا يشير إلى أن موافقة بيرس على مبادرة أوسلو ١٩٩٣م- وهو القائل: "إن السلام لن يحل مع العرب، لأنهم لن يقبلوا أي حل وسط"- كانت خطوة تكتيكية أو ربما خدعة سياسية للحصول على توقيع ياسر عرفات للتنازل عن الثوابت الفلسطينية التي من بينها حق العودة إلى الديار، واستعادة الحقوق المغتصبة بقوة السلاح والقرصنة، والتمسك بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية، فحين رفض عرفات التوقيع- في مؤتمر كامب ديفيد تموز ٢٠٠٠م- غيرت إسرائيل التوجه نحوه وانقلب بيرس- الذي دأب على مصافحة ياسر عرفات ووصفه بالإيجابية- ليصبح من أكبر المطالبين بالقضاء عليه[٢٩]. هناك من وجه انتقادات لهذا الطرح مثل ما كتبه أبراهام بورغ (٢٠٠٧م) وما كتبه ليف غرينبرغ (٢٠٠٧م).

١٢) **يقبل العرب السلام إن تيقنوا أن إسرائيل قوية عسكريا:** مع أن زعماء المشروع الصهيوني لا يقبلون السلام مع العرب، إلا أنهم يرون حالة واحدة يمكن أن يقبل بها العرب السلام مع إسرائيل، وهي حين يتم فرضه عليهم بقوة السلاح، أي حين يقبلون إملاءات إسرائيل ويضعون أنفسهم في خدمة مشاريعها[٣٠]. هذا الموقف مرتكز على رفض للسلام الطبيعي الدائم، ولا يعكس قيما إنسانية وأساليب تعامل بين البشر

فحسب، بل ربما ينظر إلى العرب بأنهم ليسوا بشرا. ويستمر هذا الطرح، ويتحدثون عنه صباحا ومساء، رغم قيام العرب بإثبات عكسه على ساحة الواقع، وأنهم قادرون للتعامل مع إسرائيل وفرض إرادتهم عليها، ولو كان الأمر جزئيا.

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م مباشرة رفض العرب، من منطلق الضعف والهوان، سلاما مع إسرائيل، وتمحور موقفهم حول لاءات الخرطوم الثلاث (لا صلح، ولا اعتراف، ولا سلام مع إسرائيل)، وبدأ أنور السادات التفكير نحو عقد سلام مع إسرائيل على إثر حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م، طارحا شعاره الشهير "نحن خارطة الشرق الأوسط وليست إسرائيل"، بعد أن حقق الجيش المصري على ساحة المعركة انتصارات بعبوره قناة السويس، وتحطيمه خط بارليف، وتحرير الضفة الشرقية من قناة السويس بقوة السلاح. وهناك من رأى بهذا، ولو جزئيا، تطبيقا لشعار عبد الناصر الشهير: "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة."

١٣) **على إسرائيل الاستعداد دائما للحرب:** يشير تحليل معين للحروب التي شاركت فيها إسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧م إلى عقم هذا المبدأ؛ لأن تطبيقه صعب، إن لم يكن مستحيلا. الاستعداد للحرب طيلة الوقت مهمة صعبة تتطلب كثيرا من الطاقات الذهنية والبشرية والمادية، ولا تستطيع إسرائيل تَحَمّلها بسبب محدودية مواردها البشرية والطبيعية. وحين هاجمت مصر وسوريا إسرائيل في العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م لم تكن إسرائيل مستعدة، وربما للاعتقاد عند قادة إسرائيل أن العرب لن يجرؤوا على محاربة إسرائيل[٣١]. ولم تكن إسرائيل مستعدة لحرب تموز/ آب ٢٠٠٦م على لبنان رغم أنها هي التي بادرت لها. عزا معلقون عسكريون عدم استعداد إسرائيل لتلك الحرب إلى أسباب عدة من بينها الانتفاضة الفلسطينية الطويلة التي استنزفت الجيش الإسرائيلي، وعدم تمكن القادة في إسرائيل من قراءة الخارطة الإستراتيجية في المنطقة بشكل صحيح.

١٤) **على إسرائيل محاربة أعدائها على جبهة واحدة**: ربما يشكل هذا اعترافا ذاتيا بمحدودية قوة إسرائيل العسكرية، ربما يعود هذا إلى افتراض إسرائيل الطرف الحاسم في كل حرب تقع مع الجانب العربي، لذلك حتى لو أراد قادة إسرائيل فرض مثل هذا فلن يقتصر الأمر على قرارهم. وقد أثبت العرب خلال عشرات السنوات قدرتهم على فرض مكانتهم على الساحة العسكرية، فبادروا بحرب العاشر من رمضان/أكتوبر ١٩٧٣م، وكانت على جبهتين. وحاربوا في تموز/ آب ٢٠٠٦م إسرائيل على ثلاث جبهات: الجبهة اللبنانية، والجبهة الفلسطينية (قطاع غزة)، والجبهة الداخلية الإسرائيلية إذ نجح حزب الله، ومن قبله الفلسطينيون، في نقل الجبهة إلى العمق الإسرائيلي[٣٢].

١٥) **يجب أن تكون الحرب قصيرة وحاسمة:** حين فكر زعماء إسرائيل بهذا المبدأ أخذوا بالاعتبار القدرات الاقتصادية والبشرية المحدودة، والمساحة الجغرافية الصغيرة لإسرائيل. يشكل هذا بحد ذاته نقطة ضعف في الجانب الإسرائيلي، ومن الطبيعي أن يركز عليها مخططو الحروب مع العرب، فجيش إسرائيل يعتمد بأساسه على قوات الاحتياط، ولا يتحمل الاقتصاد الإسرائيلي غياب أيد عاملة مدة طويلة عن العمل والإنتاج. وفيما يتعلق بحسم المعركة اعتقد القادة التاريخيون للمشروع الصهيوني أن التفوق الكيفي بالأسلحة والاعتماد على سلاح طيران قوي كافيان لحسم المعركة لصالح إسرائيل، وهذا ما ثبت عقمه بشكل واضح في حرب لبنان الأولى (١٩٨٢-٢٠٠٠م)، وحرب الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣م)، وحرب الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠م)، وحرب لبنان تموز/ آب ٢٠٠٦م التي دخلت إسرائيل فيها بفرضية أنها لن تدوم أكثر من خمسة أيام، إلا أنها استمرت ٣٣ يوما[٣٣].

١٦) **نقل المعركة إلى أرض العدو:** يفترض هذا المبدأ أن أرض دولة إسرائيل صغيرة، ولا تستطيع أن تكون ساحة قتال للجيوش النظامية، ولذا يجب على الإستراتيجيات الحربية تحقيق نقل المعركة إلى أرض العدو.

كان هناك فشل في تحقيق هذا المبدأ في حربين من ستة خاضتها إسرائيل: في الانتفاضة الثانية نجح الفلسطينيون في نقل الحرب مع إسرائيل إلى داخل المدن والمستوطنات الإسرائيلية، وفي حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م نقل حزب الله المعركة إلى قلب الدولة العبرية، الأمر الذي أجبر أكثر من مليون شخص ترك مستوطناتهم، أو الاختباء في ملاجئ غير معدة، وقذرة، مدة ٣٣ يوما.

تصريح أهود باراك في آب ٢٠٠٧م بأن النصر يجب أن يتحقق على أرض العدو، وبأقل الأضرار على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، هو إعادة ترديد لهذا المبدأ الذي لم يعد تطبيقه عمليا[٣٤]. وقد يعود هذا إلى تصريحات استهلاكية، أو إلى استمرار تجاهل وجود الطرف الثاني وقوته، أو إلى عدم فهم قراءة الخارطة الإستراتيجية في المنطقة من جديد.

١٧) **ليس أمام إسرائيل إلا الانتصار:** يرتكز هذا المبدأ على فرضيات، من بينها: - إذا خسرت إسرائيل مرة واحدة فقدت كل شيء، حتى الوجود. - إسرائيل قوية وستبقى. - إن العرب ضعفاء وسيبقون، ولن يستطيعوا الحصول على قوة لهزيمة إسرائيل.

التجارب التي مرت بها إسرائيل منذ حرب حزيران ١٩٦٧م أثبتت وبشكل قاطع أنها لم تنتصر- ولو مرة واحدة- بل إن هناك رأيا سائدا يقول: إن إسرائيل انهزمت في حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م. وللخروج من هذا المأزق ولتسجيل انتصارات، ولو كانت افتعالية، بذل الجنرال موشيه ديان جهدا لجر العرب لحروب دون أن يكونوا مستعدين إلى مواجهات تحقق إسرائيل بها انتصارات[٣٥]. لكن الرياح لا تجري بما تشتهي قيادة إسرائيل، فما حدث في حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م أن إسرائيل لم تنتصر فقط، ولكنها هُزِمت. وكشف استطلاع "مقياس السلام" في إسرائيل أن أغلب الإسرائيليين اليهود يؤيدون الرأي الذي يقول إن حزب الله قد انتصر في الحرب[٣٦]: ويعتقد ٥٢٪ أنه نتيجة

الحرب لم يتغير أي شيء في إسرائيل، أو أنها ضعفت عسكريا. وفي المقابل يرى ٤٤٪ منهم أن قوة حزب الله قد ازدادت، و٢٨٪ لم يتغير به شيء، و١٨,٥٪ أنه ضعف.

١٨) **وجوب تطوير سلاح نووي:** يؤمن زعماء إسرائيل التاريخيون- حين عملوا جهدا كبيرا للحصول على مفاعل نووي من فرنسا في نهاية خمسينيات القرن العشرين، وتطوير قنابل نووية- أن الهدف من وراء هذا هو المحافظة على بقاء وجود دولة إسرائيل. ولكن هذا التفكير- ولطبيعة المنطقة من الناحية الجغرافية السياسية والإنسانية- يواجه صعوبات كثيرة، فالعرب يحاربون حروبا لا تسمح، وربما لا تتيح المجال لإسرائيل استعمال السلاح النووي، ولو كان الأمر تكتيكيا؛ لأن هناك قواعد وأسسا لاستعماله، وكثير من دول العالم، وخاصة الدول الكبرى، لن تسمح بمثل هذا التطور إذا كان الهدف الحفاظ على السلم والأمن الدولي. زيادة على هذا، إذا استعمل ضد لبنان أو سوريا سيأتي بضرر كبير على إسرائيل وعلى سكانها، فمصادر مياهها من سوريا ولبنان، والمسافات قصيرة لوصول الإشعاعات النووية. وتبين أيضا أن هناك علامة سؤال في جدوى قيام إسرائيل بإعلان امتلاكها سلاحا نوويا كما صرح به أولمرت عام ٢٠٠٧م إذا كان الهدف إعادة مكانتها في الخريطة السياسية العالمية، أو إعادة عامل الردع الذي ضرب قويا في الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية وفي حرب تموز/ آب ٢٠٠٦م على لبنان.

١٩) **يجب التحكم بالمواطنين العرب:** المواطنون العرب في نظر أغلب القادة التاريخيين للمشروع الصهيوني خطر أمني على المشروع، وعلى طموحات الحركة الصهيونية. يرونهم مقيمين في هذه البلاد وليسوا مواطنين مرتبطين تاريخيا وقانونيا وثقافيا بهذا الوطن. وتتجاهل إسرائيل في خرائط التخطيط القومي وجودهم الحيزي كما ظهر في خريطة التطوير القومية(تاما ٣٥).

رغم أنهم يمثلون ١٨٪ تقريبا من السكان في إسرائيل، إلا أن إسرائيل تنتهج سياسية التحكم بالمواطنين العرب وانتزاع الحقوق الأساسية بفرض حكم عسكري، وبعد إلغائه

استبدل بجهاز المخابرات العام (الشاباك)، وتطبيق قانون الطوارئ الانتدابي ١٩٤٥م الذي يحتوى على كثير من البنود الظالمة المنتهكة لحقوق الإنسان، وحاولت التخلص منهم في سنوات الخمسينيات، وحاولت- وما زالت تحاول- هندسة الإنسان الخنوع الذليل المستسلم والمتنازل عن حقوقه الأساسية، وتنفذ سياسة التطهير العرقي التدريجي التي كُشِف عن قواعدها في وثيقة يسرائيل كيننغ التي نشرت عام ١٩٧٦م، وكان من أبرز واضعيها تسيفي ألدروتي[٣٧] إلا أنها فشلت في هذا.

لن يتحمل الموطنون العرب استمرار التحكم والسيطرة عليهم باستعمال قوانين عنصرية من المتوقع أن تزداد وفق ما يقوله أبراهام بورغ، ورغم تجريدهم من كثير من عوامل التمكين انتفض المواطنون العرب، وطالبوا بالمساواة والحقوق الأساسية الكاملة. بعد حرب رمضان عام ١٩٧٣م، وانتشار الهوية الجماعية الفلسطينية في السبعينيات، انتفض العرب بكل عنفوان للدفاع عن حقوقهم الأساسية التي انحصرت في الدفاع عن الأرض بعد أن قامت إسرائيل بمصادرة أراض في الجليل والمثلث والنقب. وتشكلت لجنة الدفاع عن الأرض، وأعلن٣٠ آذار عام ١٩٧٦م إضرابا شاملا للدفاع عن الأرض، سُمِّي يوم الأرض، لتصنع حدثا مهما أصبح فيما بعد عيدا وطنيا لجميع الفلسطينيين.

وللمقارنة، حين قامت إسرائيل بحملات مصادرة في الخمسينيات والستينيات لم تكن هناك هبة جماهيرية عارمة للدفاع عن الأرض[٣٨]. وما حدث كان حلقة في تطور طبيعي، ما زال يأخذ حيزه حتى اليوم. فشاركوا، وكانت مشاركتهم مهمة وأساسية في أكتوبر٢٠٠٠م في النشاطات الاحتجاجية ضد دخول شارون الاستفزازي للمسجد الأقصى، واستشهد منهم ١٢ مواطنا (تبين أن الشهيد الـ ١٣ هو من سكان دير البلح، استشهد وهو يشارك في المظاهرة في مدخل مدينة أم الفحم)، وطرحوا مشاريع واقتراحات للتقدم في السنوات الأخيرة بعد أن شعروا أنهم أكثر قوة مما كانوا قبل سنوات. نمت عندهم طبقة وسطى، وأصبحوا اليوم يطالبون بشكل حضاري وعلمي أكثر، ويتواصلون مع العالم الخارجي عبر مؤسسات وجمعيات فاعلة، ويحصلون على

الدعم المادي. وحدث انتقال نوعي في السنة الأخيرة عندهم: لم يعودوا يطالبون الدولة بالمساواة فقط، بل يحددون السبل كيف التوصل إلى هذه المساواة. وتعبر الوثائق الخمس- (التصور المستقبلي، وثيقة مساواة، وثيقة عدالة، وثيقة اتجاه، وثيقة مدى الكرمل) التي نشرت في ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م- عن نقلة نوعية في قيام المواطنين العرب أخذ أمورهم بأيديهم. وهذا يشير إلى استعدادهم للتحدي، وهو ما يقلق القادة في إسرائيل. فالحملة ضد عزمي بشارة، زعيم حزب التجمع الوطني الديمقراطي في البلاد، في نيسان ٢٠٠٧م، وإجباره على البقاء خارج الوطن، ومحاولة تمرير قانون في الكنيست في النصف الثاني من شهر آب ٢٠٠٧م يخول الشرطة بناء صندوق معلومات عن كل مواطن يتم التنصت عليه، ومراقبته عن طريق وسائل الاتصالات الإلكترونية، مثل الجوال والبريد الإلكتروني، وتحديد مكان وجوده في أي لحظة ممكنة، ما هو إلا رد فعل السلطة في إسرائيل على الاستيقاظ العربي في البلاد. وربما لأول مرة منذ إقامة دولة إسرائيل يتم اتهامهم كمجموعة قومية في نظر السلطات. وهذا يجعل من إسرائيل في حقيقة الأمر دولة بوليسية ليس لها مثيل في العالم، وهو انتهاك لحقوق الإنسان وخصوصيته، ويعبر عن هوس، يلم بالقادة في إسرائيل، يعكس عدم شعورهم بالأمن والأمان[٣٩].

الواقع يختلف عن تمنيات زعماء الحركة الصهيونية

يعيش الإسرائيليون واقعا صعبا لم يعهدونه منذ إقامة دولتهم عام ١٩٤٨م، وإن بدا الأمر على السطح مغايرا، وقد يكون هذا بفضل حملات دعائية وهمية. شعر الإسرائيليون اليهود بعد ثلاثة عقود من قيام الدولة بعدم ملاءمة عقيدتهم الأمنية لتطور الأحداث في المنطقة، حتى تلك التي تجري داخل الدولة، وحتى فشلها في تحقيق أبرز الأهداف التي وضعتها الحركة الصهيونية، وهي خلق دولة لليهود في فلسطين، يعيش فيها اليهود بأمن وأمان ارتكازا على قوة الحسم العسكري وفرض واقع استيطاني على العرب الفلسطينيين.

كشف استطلاع نشر في أيلول ٢٠٠٧م أن ٧٢٪ من الإسرائيليين يرون الوضع الأمني في إسرائيل "سيئا"، و٦٣٪ أن أمنهم الشخصي "سيئ"[٤٠]. وأظهر مقياس الديمقراطية الذي نشره مركز الديمقراطية في القدس أن ٧٩٪ منهم قلقون من وضع الدولة العبرية[٤١]. ويعترف أهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي، في آب ٢٠٠٧م بفشل العقيدة الأمنية ولو بشكل ضمني، حين يقول: إن إسرائيل "بحاجة إلى خطة بناء لقوتها العسكرية توفر لها قدرة الردع"[٤٢]. وعندما يقترح باراك خطوات عملية لتطبيق ما يريده يرد عليه الصحفي عوفر شيلح- أحد المتخصصين الكبار في شؤون الأمن في إسرائيل- قائلا[٤٣]: "ما أتى به باراك لم يكن مفاهيم وقواعد أمنية، وإنما قائمة مشتريات تشبه تلك التي يكتبها من يذهب لشراء أغراض من الدكان"[٤٤]. وأضاف شيلح: "قسم مما تحدث عنه باراك من الصعب تطبيقه من الناحية التكنولوجية والعملية".

ما يفكر بعمله باراك لم يكن أمرا جديدا على الساحة الإسرائيلية، فقد أمر شاؤول موفاز حين كان وزير دفاع في حكومة شارون الثانية بتشكيل لجنة مهنية برئاسة وزير القضاء السابق دان ماريدور لتقييم العقيدة الأمنية، وإعادة صياغتها من جديد.

متابعة للتحليلات المختلفة في إسرائيل نرى أن من بين دوافع هذا التوجه انعدام القيم الإنسانية في الثقافة السياسية بشكل عام، وثقافة العقيدة الأمنية بشكل خاص، وعدم وجود قيادة سياسية ناضجة مخططة تقيس الأمور بشكل موضوعي وعلمي.

يقول المعلق العسكري لصحيفة معاريف عامير ربابورت، محللا دور الجيش في تحديد الرؤية الأمنية المستقبلية في إسرائيل حتى سنة ٢٠١٣م: "لو كنا نعيش في دولة سليمة (מתוקנת) لكانت الحكومة هي التي تضع المبادئ الأساسية للجيش، وكان عليه السير وفقها في تحديد برامجه بعيدة المدى"[٤٥]. ويقول عضو الكنيست د. جمال زحالقة: إن ما تقوم به القيادة الإسرائيلية حاليا لإيجاد حل سلمي في المنطقة هو "إفكا" وليس "أفقا" سياسيا[٤٦]. وعندما يحظى الجيش بهذه المكانة، فأي حدث متعلق به ينعكس كاملا بطريقة أو بأخرى على مختلف المجالات في الدولة العبرية.

هلامية الجيش الإسرائيلي [٤٧]

نهتم كثيرا بجيش إسرائيل؛ لدوره المركزي الأساسي متعدد الاتجاهات، إلى حد القول: في إسرائيل- دون غيرها- جيش له دولة، وليس: دولة لها جيش. وحين يُمَسُّ الجيش، أو يحدث أمر مرتبط به، توضع عناوين كبيرة في وسائل الإعلام الإسرائيلية. ومع كل ما يحصل عليه، يثبت الجيش مع الوقت تعثرا في كثير من المجالات الأساسية.

كتب المعلق العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت (عوفر شيلح) كتابا عام ٢٠٠٣م تحت عنون "الصينية والمال- لماذا هناك ضرورة لثورة في الجيش الإسرائيلي"، حدد فيه ما يلي: إن مكانة الجيش القيمية في إسرائيل قد انخفضت ولم تعد كما كانت من قبل، فما تميزه عنتريات عسكرية وتبذير اقتصادي، وتحجر ذهني، وانعدام التخطيط، وعدم تحديد أهداف واضحة، وابتعاد عن المهنية، فقد أصبح قواتَ شرطة في المناطق المحتلة، ولم يعد بمقدوره ملاءمة نفسه مع المتغيرات التي تعصف بالمجتمع اليهودي، وهو يتسلح بأحدث الأسلحة إلا أنه متمسك بمبادئ قديمة. وحين يطلب من الجنود الدفاع عن حدود الدولة لا يعرفون أين تقع تلك الحدود. وخروجا من هذا المأزق يطالب الكتاب بوقف التجنيد الإجباري؛ لأن الجيش لم يعد جيشا للشعب كما يدعون في إسرائيل، ولم يعد المجتمع قادرا لتحمل ميزانية الدفاع التي يمليها الجيش كل سنة.

كان أصعب ما حدث في السنوات الأخيرة والذي بدأ بالتحديد منذ حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م، فكان كسر صورة الجندي الإسرائيلي بأعين الإسرائيليين أنفسهم وعين الآخرين، وخاصة بعد عشرات السنوات من جهود الدعاية الإسرائيلية ترسيخ صورة الجندي الإسرائيلي المغوار الذي لا يمكن قهره وهزيمته، ويعمل وفق عقيدة عسكرية منيعة، ويحسم المعارك في وقت قصير.

في الوقت ذاته حاول حكام إسرائيل نشر "ثقافة الهزيمة عند العرب" وترسيخها، بانين على مفاهيم استشراقية تعتبر تخلف العرب أمرا ثقافيا، بمعنى أنه من الصعب، بل

من المستحيل إصلاحه كما يرى دعاة هذا النهج، مثل برنارد لويس وغيره في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية.

في المقابل، ومنذ البداية، حاول العرب بناء ثقافة التحدي والصمود والانتصار وتطويرها ونشرها على أصعدة مختلفة، بدأها الشعب الفلسطيني كاملا برفض المشروع الصهيوني حين عارض وعد بلفور، وبثورته على الاحتلال البريطاني والهجرات اليهودية إلى فلسطين في الثلاثينيات، وبرفض تداعيات النكبة عام ١٩٤٨م، وبرفض محاولات حكومات إسرائيل طرد الفلسطينيين من بلادهم في الخمسينيات، فأقيمت اللجنة الشعبية في الجليل والمثلث، وأقيمت "حركة الأرض"، ومن بعد ذلك أقيمت منظمة التحرير الفلسطينية التي أبدع مقاتلوها يدا بيد مع وحدات من الجيش الأردني في مواجهة إسرائيل في معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨م، والتي استمرت ١٦ ساعة خرج منها الفلسطينيون بنشوة النصر، وما تزال المنظمة رافعة راية النضال من أجل استرداد الحقوق الأساسية. وتبع الشعب الفلسطيني الشعبُ المصري حين رفض استقالة الرئيس جمال عبد الناصر غداة حرب حزيران ١٩٦٧م، ثم تبعها الرئيس عبد الناصر ببدء حرب استنزاف ضد إسرائيل، تبعتها مصر وسوريا بشن حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م، ثم تبعها الفلسطينيون ببدء انتفاضتهم الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣م، ثم الحرب اللبنانية من ١٩٨٢-٢٠٠٠م التي انتهت بانسحاب إسرائيلي سريع تتوج بخطاب حسن نصر الله في مدينة بنت جبيل في أيار ٢٠٠٠م حين رفع شعار "إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت"، أتت بعدها الانتفاضة الفلسطينية الثانية ٢٠٠٠م-، ثم حرب تموز ٢٠٠٦م على لبنان التي تحتوي في تطوراتها أمثلة كثيرة سوف نستعرضها لاحقا تثبت ضعف الجيش الإسرائيلي وهلاميته.

ما قاله أهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي في شهر آب ٢٠٠٧م من أن الجيش لا يملك قدرات ردع لأعدائه هو مؤشر على ضعف الجيش وهلاميته. وما يزيدها أو ربما يجذرها هو أن الجيش- واعتمادا على اعتراف باراك نفسه- يعمل اليوم في إسرائيل في

بيئة ضغائن وتصارعات، حين يقول: "انقلب الجيش الإسرائيلي تدريجيا من جيش الشعب إلى جيش نصف الشعب... يجب أن لا يشعر الجندي الذاهب إلى أرض المعركة أنه مستغَل في نظر قسم من الشعب... لا يمكن أن يحارب الجندي ويتقدم في أرض المعركة إذا كانت الضغائن في الجبهة الداخلية، في الخلف. يستطيع المجتمع- الذي يعيش في خطر يهدد وجوده- البقاء عندما تعرف كيف تحترم المدافعين عنه." وانتقد التوجهات في المجتمع الإسرائيلي التي تنزع الشرعية من الخدمة العسكرية. علق الصحفي يوئيل ماركوس قائلا: "حتى سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كانت الخدمة العسكرية شرفا... لكن في السنوات الأخيرة هناك كثير من الوسائل التي تساعد على التهرب من الخدمة"[٤٨]. وحين انتقد الجنرال غابي أشكنازي- رئيس أركان الجيش الإسرائيلي- الهاربين من الخدمة في إسرائيل اليوم، ووصفهم بأنهم "لا يخجلون من هذا... وعليهم طأطأة رؤوسهم"، رد عليه أحد الضباط الإسرائيليين (ينيب إيتسيكوفيتش) في مقال، سنقتبس منه شيئا لأنه يفسر الدوافع التي تجعل الجندي يرفض الخدمة في الجيش، وهي ظاهرة منتشرة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م[٤٩]: "أنا يا سيادة الجنرال لن أطأطئ رأسي رغم أنني رفضت الخدمة في الجيش بعد خدمة أربع سنوات في وحدة قتالية، وأربع سنوات في الاحتياط؛ لأن الهاربين الحقيقيين هم منتخبو الناس الذين لم يحددوا هدف القتال ولا مهمات الدفاع عن حدود الدولة، وغبر حدود الدولة... الهروب من الجيش دال لمستوى المعنويات التي هي بنفسها دالة للانتماء... نضحي حين نعرف ماذا يريد مجتمعنا عمله ونؤمن بعدالة الهدف، ونعرف أين تسير الأمور... في إسرائيل اليوم لا يعرف أحد إلى أين نسير ما هي أهدافنا، ما هي حدود الدولة، ما هي صبغتها... وهل إسرائيل مستعدة لدفع ثمن السلام، أم إنها تريد البقاء بالقوة... الشاب اليهودي المقبل على التجنيد يرى فوضى كبيرة: أناسا ينتهكون القيم الديموقراطية في المناطق المحتلة، وعليه حمايتهم." وفي آخر الرسالة يوجه سؤالا إلى قادة

إسرائيل: "إذا أردتم البقاء في الخليل، قولوا لنا: نعم، ويجب التضحية من أجل هذا، إذا أردتم الانسحاب من هناك، انسحبوا."

وفي الفترة الأخيرة بدأت تنشر في إسرائيل أخبار تعكس تصرفات سلبية في الجيش، وقد تعمق صورا سلبية عن الجيش بنظر الإسرائيليين. تحدثت أخبار عن وجود "أعمال اغتصاب" في الجيش لدرجة أنه أقيمت وحدة لمكافحة الاغتصاب[٥٠]. وأدت ممارسات الجيش بعد تسلم باراك وزارة الدفاع إلى زيادة في قتل الأطفال الفلسطينيين، إلى درجة جعلت الكاتب الإسرائيلي غدعون ليفي يصف الجيش الإسرائيلي بـ "جيش قاتل الأطفال"، إذ يشير إلى أن نسبة الأطفال من بين الضحايا الفلسطينيين كانت الخُمْس قبل سنة، أما خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر آب ٢٠٠٧م فقد بلغت الربع[٥١]. ونشر في إسرائيل في آب ٢٠٠٧م- على إثر تقرير منظمة الصحة العالمية التي أقرت أن صخبا يتعرض له الإنسان مدة طويلة قد يؤدي إلى أن يصاب بسكتة قلبية، وانفجار دماغي، وارتفاع ضغط الدم- أن الجيش الإسرائيلي يساهم في هذا الأمر بشكل واضح. وكشف البروفسور ستيليان غلبرغ- من وزارة المحافظة على البيئة في إسرائيل- أن ٧٠٪ من الإسرائيليين يعانون من صخب مستمر، يعود قسم منه بالتحديد إلى صخب الطائرات العسكرية، وخاصة هؤلاء الذين يسكنون قرب مطارات عسكرية[٥٢].

ظهر الجيش الإسرائيلي على ضعفه بارتكاب جرائم خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية: مجزرة مخيم جنين، وقتل محمد الدرة وهو جانب والده الذي صرخ لينقذ ابنه، وتحدي الطفل الفلسطيني فارس عودة دبابة إسرائيلية عند معبر المنطار في غزة وهو يقف أمامها حاملا الحجر ويرميه عليها، وقد استشهد فارس عودة بعد ثمانية أيام من التقاط الصورة التي ملأت الأرض، وتُعَلَّق بارزة في صدر صالونات بيوت الفلسطينيين بتاريخ ٨ تشرين ثاني ٢٠٠٠م، وأحداث مماثلة خلال حرب تموز ٢٠٠٦م على لبنان، وكان من أبرزها مجزرة قانا الثانية، إذ قصفت الطائرات الإسرائيلية بيتا لتقتل عشرات اللبنانيين،

أغلبهم من الأطفال والنساء. يقول د. إسحاق منيربي: "الصور الصعبة من قرية قانا كان لها ضرر كبير على إسرائيل"[٥٣]

حرب تموز- آب ٢٠٠٦م كشفت أزمة حادة في الجيش الإسرائيلي

مما ترك أثره الكبير على سمعة الجيش بين الإسرائيليين، وهو ما ساعد- في نهاية الأمر- إلى تدهور مكانة الجيش الذي يلعب مكان الصدارة في تحديد معالم العقيدة الأمنية الإسرائيلية، والذي بدونه- كما حدد بن غوريون- لا استمرار لوجود دولة إسرائيل. نستعرض فيما يلي عديدا من الأمثلة التي شكلت مواصفات معينة حدثت في حرب تموز- آب ٢٠٠٦م، وتناقلتها وسائل الإعلام العبرية:

- **قيادة مترددة:** كشف الصحفي دان مرغليت أن الجيش قد عارض الخروج للحرب حالا بعد عملية الخطف، وطلب الانتظار ليجهز نفسه لهذا، إلا أن قادته ترددوا في تحديد موقف حاد في اجتماع الحكومة التي أقرت الخروج للحرب بعد الخطف بساعات[٥٤].

- **قيادة متناقضة:** بعد أن صرح أهود أولمرت في نهاية أكتوبر ٢٠٠٦م أن الجيش تعلم الدروس، وهو الآن في حالة جيدة لمواجهة التهديدات القادمة، عارضه أفرايم سنيه- نائب وزير الدفاع في إسرائيل- حين قال: "كشفت الحرب صعوبات عميقة جدا، تتطلب سنوات حتى يتم إصلاحها. نحن نتحدث عن مفاهيم... نحن نتحدث عن سنوات لم يقم الجيش بالتدريب"[٥٥]. وعلى مستوى آخر كشفت الحرب تضاربات، فبعد أن عَيَّن عمير بيرتس- وزير الدفاع- لجنة أخصائيين لفحص ما حدث في وزارة الدفاع والأمن برئاسة الجنرال المتقاعد أمنون لبكين شاحاك، واجتمعت اللجنة اجتماعها الأول، أمر أولمرت- دون ذكر الأسباب- بوقف عمل اللجنة[٥٦].

- **بطء في التفكير:** حارب الجيش الإسرائيلي حربا حقيقية مدة ٣٣ يوما، ولم يحسم تسميتها- حربا كانت أم مجرد عمليات عسكرية- إلا بعد عدة أشهر، مما دفع الصحفي بن درور يميني أن يسميها حرب "الشلل"[٥٧].

- إدارة فاشلة للحرب: بعد كتابة مكثفة عن الحرب، وغالبا من منطلق الحرص على سمعة الجيش، كتب الصحفي بن درور- يميني- في صحيفة معاريف: "إذا كتب لنا أن تدار معاركنا مثل ما حدث في هذه الحرب فمن الأفضل أن نبدأ في العد التنازلي لوجود دولة إسرائيل[٥٨]. وأكد يوسي سريد فشل القيادة حين كتب: "إذا كانت القيادة السياسية والعسكرية في الحرب وخلالها من النوع المتدني- يتخبطون- بعثوا لبعلبك الوحدة الخاصة لرئاسة الأركان الإسرائيلي، وهي أكثر الوحدات العسكرية مهارة وإقداما في الجيش، يصل عدد جنودها ٢٠٠ جنديا من أجل إحضار حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله فأحضروا حسن نصر الله آخر يعمل تاجر خضار بسيط..."[٥٩].

- غياب قادة حقيقيين في الميدان: يقول الصحفيان ناحوم برنيع وشمعون شيفر[٦٠]: "لم يكن التزود بالبندقية إم ١٦ القصيرة هي المشكلة، وإنما في انعدام الإصرار على القتال عند القادة. فلم يكن هناك قادة حقيقيون في ساحات المعارك، إذ هربت فرقتان (גדודים) من القتال. وهناك حالة هرب فيها الجنود من الميدان، بينما بقي قائد الكتيبة وحده في الميدان مع دبابته الوحيدة. في حالة أخرى لم يدخل قائد الكتيبة إلى المعارك في لبنان في وقت كانت كتيبته تواجهها قوات حزب الله." ويعترف دان حالوتس- رئيس الأركان- أن للجنود العاديين أربعة ادعاءات: عدم ثقة بالضباط، ولم يتم تدريبهم وإعدادهم للحرب، ولم يتم تجهيزهم للحرب، والأوامر تغيرت في أوقات قصيرة.

- تلاعب بالنار وازدياد الخوف: وصل الأمر بالجيش الإسرائيلي إلى حد أن الجنود الإسرائيليين في القرى اللبنانية كانوا يخافون من الدبابات الإسرائيلية حين يسمعون صوته،، خوفا من أن تقوم هذه الدبابات بقصفهم[٦١].

- عدم وجود انضباط: صرح القائد الميداني أمنون أيشل أن قائده- غال هيرش- لا يفهم شيئا في المعارك، وأنه يستثنيه في الحرب، ويتوجه مباشرة إلى قائد المنطقة الشمالية الجنرال أوري أدام، مما دفع الجيش إلى معاقبته بتجميد رتبته العسكرية سنتين[٦٢].

على إثر الحرب التقطت الصحف العبرية وزير دفاع إسرائيل عمير بيرتس وهو ينظر في ناظور مغلق، وأرادت إرسال رسالة واضحة: إنه لا يفقه شيئا في النواحي العسكرية، مؤكدة في نفس الوقت أن ما يعزي الإسرائيليين أن رئيس الأركان الجديد غابي أشكنازي متمرس وقدير. بقي الأمر هكذا حتى نشرت الصحف العبرية على الصفحة الأولى في شهر آب ٢٠٠٧م صورة لرئيس الأركان الإسرائيلي أشكنازي نفسه ينظر أيضا في منظار مغلق، وأصبح السؤال: هل هذا يدل على تدهور مهني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أم هي محاولة إعلامية لتقليل قيمة الجيش في نظر الإسرائيليين؟ مهما كان الاختيار بين البدائل فإن الأمر يعبر عن مأزق(٦٣).

مع تراكم هذه التطورات عبر سنوات متواصلة بأن الجيش لم يعد يلعب دورا في حماية أمن إسرائيل، توصل البروفسور ليستر تورو- الاقتصادي العالمي من جامعة M.I.T في الولايات المتحدة الأمريكية- في تقييمه الوضع في إسرائيل إلى أن قيادة إسرائيل قد فشلت في سياساتها العامة، وسيكون انهيارها تدريجيا مشابها لذلك الذي حدث في الاتحاد السوفييتي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي(٦٤).

النتيجة: تضعضع في صورة الجيش

ربما من النتائج السلبية طويلة الأمد التي لحقت بالجيش ما ذكره تقرير صحفي بأن "تطور الأحداث والفشل في حرب لبنان ضرب العزة والافتخار عند يهود العالم، وقلل أهمية الجيش الإسرائيلي في أوساط عسكرية وسياسية في الولايات المتحدة"(٦٥)

أما على المستوى الإسرائيلي فإن انخفاض الإقبال على التجنيد للجيش الإسرائيلي في آب ٢٠٠٧م ليكون "أقل دورات التجنيد في تاريخ الجيش الإسرائيلي"، والهروب من التجنيد بعد تجندهم، يشكل مثالا واضحا على تضعضع مكانة الجيش عند الإسرائيليين، وخاصة الجيل الجديد منهم.

وصل الأمر إلى منعطف خطير حين بدأت الشرطة المدنية في إسرائيل تشارك في "تلقيط" الهاربين في الجيش في الشوارع العامة بنصب حواجز، ليصل عدد الجنود الفارين الذين يتم القبض عليهم وتسليمهم للشرطة العسكرية أسبوعيا ١٠ جنود(٦٦). ووصل الأمر أيضا إلى أن عدد المنتحرين في الجيش خلال السنة الأولى من الخدمة عدد ضخم(٦٧). وحدث أيضا انخفاض عام ٢٠٠٧م في الانضمام بنسبة ١٠٪ للوحدات القتالية التي كانت في الماضي أكثر إقبالا عما كان عليه عام ٢٠٠٦م(٦٨). نقل أحد الجنود الإسرائيليين رأي عامة الناس بالخدمة الإجبارية كما يراها نفسه: "يقولون لي لا تخدم في الجيش، الناس يموتون بدون سبب"(٦٩). بالإضافة إلى هذا هناك تطور خطير لم يكشف النقاب عنه في سنوات سابقة وهو متعلق بتجنيد النساء، ويساعد في انخفاض عدد المجندات. صَرَّحت ميري رغاب التي عملت الناطقة الرسمية باسم الجيش الإسرائيلي أن هناك اعتقادا في الجيش بأن النساء لا يفهمن شيئا في شؤون الأمن(٧٠). وفي السنوات الأخيرة هناك زيادة في تأثير المتدينين القوميين داخل الجيش مما يقوي التوجه عند العلمانيين أو غير المتزمتين دينيا لعدم الانضمام للجيش(٧١).

مواجهة ثقافة الهزيمة: التطورات الستة

ما الذي جعل قائدا متميزا مثل الجنرال بني بيلد يوصي أولاده بما ورد آنفا؟ إن تأثير تراكم الأحداث في حرب العاشر من رمضان ١٩٧٣م التي شارك فيها قائدا لسلاح الج، وما أعقبها من انتفاضتين فلسطينيتين وحرب على لبنان ١٩٨٢-٢٠٠٠م قد غيرت مفاهيمه ورؤيته للدولة مكانة وحصانة ومستقبلا. لقد زعزعت هذه التطورات وغيرها عقيدة إسرائيل الأمنية وعقيدتها العسكرية، وكشفت فشل نظرية القوة والاستعلاء وازدراء حقوق الآخرين الأساسية في توفير الأمن والأمان للإسرائيليين.

ترى أعداد متزايدة من الإسرائيليين أنه رغم الميزانيات الضخمة التي يحظى بها الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية المختلفة، إلا أنها لم تؤَمِّن "مكانا آمنا لليهود في إسرائيل". وهذا ما يفسر أن أغلب اليهود في العالم لا يعيشون في إسرائيل، ونسبة عالية

من اليهود في إسرائيل تخرج كل سنة، وخاصة في السنوات الأخيرة، وأعداد متزايدة من اليهود تنصهر بشعوب أخرى عبر الزواج المختلط، وكذلك هناك ازدياد ملحوظ في السنوات الأخيرة في عدد اليهود الذين يعلنون إسلامهم.

هدفت نشاطات إسرائيل في مواجهة العرب منذ تأسيسها إلى صنع ثقافة الانتصار والافتخار بها عند الإسرائيليين، وكان الأمر وهميا ومفتعلا في حالات معينة. وفي المقابل سعت إلى خلق وتكريس لثقافة العجز والهزيمة عند الجانب العربي بأنه لا يستطيع تغيير التوازن بين الطرفين، ولن يستطيع هذا. وصلت هذه المحاولات القمة إثر حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م، إذ ادعت القيادة الإسرائيلية أنها انتصرت على ثلاث دول عربية في عدة ساعات، وخلقت بهذا وهما عند الإسرائيليين تَجَسَّد في استعلائهم وازدرائهم للآخرين(٧٢).

كشفت وثائق تشير إلى أن القادة في إسرائيل كانوا يعرفون جيدا أن الجيش المصري لم يشكل تهديدا ملموسا على إسرائيل، إلا أن إسرائيل ادعت غير ذلك، وجعلته تسويغا لضربتها الاستباقية، رغم وصفها الجيش المصري- حينئذ في جلسات مغلقة في هيئة رئاسة الأركان الإسرائيلية على يد حاييم بارليف- بأنه "نمر من ورق".

تبين لاحقا أن تطور الأحداث على الأرض كان يسير عكس ما أراده حكام إسرائيل، فبعد فترة وجيزة من هزيمة حزيران ١٩٦٧م استطاع العرب فرض مواجهات جديدة مع إسرائيل، أحدثت هزة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي حددها بن غوريون، وخلقت ميزان رعب مع إسرائيل. انتهج العرب في حروبهم مع إسرائيل ثلاثة أساليب قتال، لم يكن لعقيدة الأمن الإسرائيلية أجوبة واضحة على قسم منها: الأسلوب الأول يعتمد على التأييد الشعبي والمقاومة الشعبية، مثل ما حدث في مظاهرات رفض استقالة جمال عبد الناصر في مصر، والانتفاضتين الفلسطينيتين. والأسلوب الثاني تمحور حول استخدام القوات النظامية، مثل ما حدث في حرب الاستنزاف وحرب العاشر من رمضان عام ١٩٧٣م. ويعتمد الأسلوب الثالث على الدعم الشعبي، ومقاتلي حرب

العصابات الذين انتهجوا أسلوب مزج بين الحرب النظامية (الصواريخ القصيرة الأمد والخنادق الحصينة) وتكتيكات حرب العصابات، وأبدعوا في استخدام وسائل الإعلام التي تعد مركز أعصاب لإدارة الحروب المعاصرة[٧٣].

بدأت مواجهة ثقافة الهزيمة بشكل متناسق ومتسع عند العرب بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧م حين رفض شعب مصر في مظاهرات كبيرة استقالة الرئيس عبد الناصر، وبعد تصدي الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية للجيش الإسرائيلي في معركة الكرامة في ٢١ آذار ١٩٦٨م في غور الأردن إلى الشرق من مدينة أريحا، حين دفعت إسرائيل ٣١ جنديا قتيلا، بالإضافة إلى مئات الجرحى[٧٤]، إذ زاد على إثرها تأييد الفلسطينيين للمقاومة المسلحة، وزادت روح المقاومة بين صفوفهم، إلا أننا سنكتفي باستعراض تداعيات المنعطفات المتعاقبة التالية على ثقافة عقيدة الأمن الإسرائيلية وتحليلها:

١) حرب الاستنزاف. ٢) حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر١٩٧٣م. ٣) حرب لبنان التي شنتها إسرائيل للقضاء على منظمة التحرير فأتت بحزب الله من ١٩٨٢-٢٠٠٠م. ٤) الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣م. ٥) الانتفاضة الفلسطينية الثانية ٢٠٠٠م- . ٦) حرب تموز- آب ٢٠٠٦م.

حرب الاستنزاف

بدأت مصر بعد حرب حزيران ١٩٦٧م مباشرة حربا عرفت بحرب الاستنزاف، هدفت إلى: تحدي الهزيمة التي لحقت بها في حزيران ١٩٦٧م، واستنزاف قوة إسرائيل، ورفع معنويات الجيش المصري، وكشف نقاط قوة إسرائيل ونقاط ضعفها، وبدء حملة تمويه من أجل مواجهات قادمة كانت مصر تحضر لها ردا على هزيمة حزيران ١٩٦٧م.

كانت الحرب موجعة للإسرائيليين، إذ شملت تبادلا للمدفعية عبر قناة السويس، وقصف طائرات، وتدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات، وتكبدت إسرائيل خسائر كبيرة، بلغت- وفق أرقام إسرائيلية رسمية- ١٤٢٤ جنديا إسرائيليا، لم يكن يتوقعها زعماؤها

الذين كانوا سكارى مما سموه انتصار حزيران ١٩٦٧م[٧٥]، فقررت إسرائيل بناء خط بارليف الذي سقط بعد عدة سنوات الجيش المصري.

رفعت الحرب معنويات الجانب المصري والعربي، وتعالت أصوات تقول: إن هزيمة حزيران ١٩٦٧م كبوة لا بد من تجاوزها. وبدأت حملة تعبئة للناس بوسائل الإعلام المصرية، وأبرزها إذاعة صوت العرب، وصحيفة الأهرام التي كان وقع المقال الأسبوعي فيها- لرئيس تحريرها محمد حسنين هيكل المقرب للرئيس عبد الناصر- كبيرا على المثقفين العرب.

استطاع الفلسطينيون في خضم الحرب إعادة ترتيب بيتهم، واستطاعت القوى المسلحة، بقيادة حركة فتح، تولي قيادة منظمة التحرير، وأصبح ياسر عرفات، قائد حركة فتح، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وكان لبدء النشاط المسلح الفلسطيني تأثير سلبي على إسرائيل، وتأثير إيجابي على مجمل الفلسطينيين.

حرب العاشر من رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣م

بعد ست سنوات ونيف من حرب حزيران ١٩٦٧م شنت القوات المسلحة المصرية والسورية، في آن واحد، هجوما على القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية من قناة السويس، وعلى هضبة الجولان السورية المحتلة. فتحطم خط بارليف على الضفة الشرقية لقناة السويس، وتكبدت القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة أجبرتها بعد أسبوعين على الاستنجاد بأمريكا، وطلب المساعدة المستعجلة التي أتت- عبر قطار جوي أنزل الأسلحة- مباشرة في أرض المعركة.

أثبتت هذه الحرب أن العرب يستطيعون بدء حرب كلاسيكية بعد نجاح استخباراتي كامل في خلق مفاجأة لإسرائيل. وحين وقعت الحرب كانت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تناقش احتمالات وقوعها.

أثبتت الحرب أيضا أن الجندي العربي يستطيع تحقيق نصر، وهو قادر على ابتكار وسائل جديدة في الحروب لم تعهدها إسرائيل من قبل، ولم تستطع تحملها لدرجة أن قادتها بدأوا التفكير في اللجوء إلى استخدام ما يقال له عندهم: "سلاح يوم الآخرة" "נשק יום הדין". ولولا الدعم الأمريكي المكثف لكانت نهاية الحرب مختلفة عما حدث بالفعل. وما تقديم استقالات عديد من الزعماء والقادة العسكريين الإسرائيليين- من بينهم رئيسة الوزراء غولدا مئير، ووزير الدفاع موشيه ديان، ورئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال زعيرا- وانتحار رئيس الأركان دافيد بن أليعزر، وإقامة لجنة تحقيق دولة برئاسة القاضي أغرانات، إلا مؤشر لإيلام هذه الضربات على المدى القصير والبعيد.

من بين أبرز نتائجها: ضربة عسكرية صعبة وموجعة، ضربت وحدة إسرائيل الداخلية، وهزمت حزب العمل، وأوصلت حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧م لأول مرة منذ قيام إسرائيل، ومن نتائجها أيضا أن العرب بدأوا بالتفكير بمفاوضات سلام مع إسرائيل بعد أن حققوا ما يمكن تسميته توازنا عسكريا إستراتيجيا في ساحة المعركة.

أربكت مبادرة السادات السلمية القيادة في إسرائيل، ووصل الأمر بهم للاعتقاد بأن ما يقوم به السادات هو عملية خداع إستراتيجية، تهدف إلى اغتيال قادة إسرائيل الذين قَدِموا لاستقباله في مطار اللد؛ لأن عقيدتهم الأمنية ترفض السلام مع العرب[٧٦]. وعلى إثر هذه المبادرة حدث انشقاق في إسرائيل بين من يوافق على سلام مع العرب، مثل حركة "السلام الآن"، وبين من يعارض السلام ملتزما بمبدأ وجوب استمرار الصراع مع العرب. وكان لمقولة السادات "نحن خارطة الشرق وليست إسرائيل" وقعٌ على كثير من العرب والفلسطينيين في رفع المعنويات. واستفاد الفلسطينيون من الجو المريح الذي هيأته الحرب بعد أن ظهر أمامهم أن إسرائيل قد ضربت وهزمت، أو أن هزيمتها ممكنة، وانطلقوا لكسب الاعتراف الدولي الذي وصل ذروته بإلقاء ياسر عرفات خطابه- غصن الزيتون وبندقية الثائر- الشهير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤م.

نجح الفلسطينيون داخل الخط الأخضر من التأطر، وزاد نشاطهم لاستعادة الحقوق الأساسية، فأقيمت الاتحادات الطلابية في الجامعات الإسرائيلية، وأقيمت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبدأت القوى الوطنية في السيطرة على السلطات المحلية العربية، وكان من أبرز تلك التطورات سيطرة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة على بلدية الناصرة بعد سنوات طوال من سيطرة ممثل حزب مباي (سيف الدين الزعبي) على تلك البلدية. وقد ساعد هذا التطور الفلسطينيين العرب إلى بداية مرحلة جديدة داخل إسرائيل تميزت بأنهم أصبحوا أكثر استعدادا لتحدي السياسات الظالمة بحقهم، وأكثر تمكينا في مواجهة التطورات المختلفة التي يجابهونها في حياتهم اليومية.

حرب لبنان عام ١٩٨٢-٢٠٠٠م

شنت إسرائيل حربا على لبنان في حزيران ١٩٨٢م بغية تدمير البنية التحتية والتنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتحكم في حكومة بيروت، وربما فرض توطين أو تهجير على الفلسطينيين القاطنين في مخيمات الشتات في لبنان، والذين يبلغ عددهم حوالي ٣٠٠ ألف فلسطيني؛ لأنهم- لاجئين ينتظرون العودة إلى ديارهم التي طردوا منها- يشكلون خطرا على أمن إسرائيل. ورغم استعمال أساليب كثيرة، ورغم وصول إسرائيل إلى بيروت ومحاصرتها لفترة تقرب من ثلاثة أشهر إلا أنها لم تتمكن من الحصول على أهدافها. فمنظمة التحرير الفلسطينية انتقلت بعد فترة وجيزة إلى تونس، ومن هناك إلى المناطق المحتلة، بعكس ما كان يصبو قسم من الإسرائيليين إلى تحقيقه(٧٧). ومع التخلص من منظمة التحرير في لبنان نشأ على الساحة اللبنانية تنظيم حزب الله الذي جمع بين صفوفه المظلومين في لبنان، وكان أغلبهم من الطائفة الشيعية المسلمة في لبنان، ورفع الحزب منذ البداية هدف مقاومة إسرائيل، ومن يقف وراء إسرائيل، وهي بنظره أمريكا، ولعب دورا في إجبار أمريكا على سحب قواتها من لبنان عام ١٩٨٣م بعد تفجير إحدى البنايات التي كان تسكنها قوات سلاح البحرية الأمريكية، فقتل ٢٤١ جنديا أمريكيا،

ولعب دورا مهما في انسحاب إسرائيل بعد تفجير إحدى البنايات في مدينة صور، إذ قتل عشرات من جنودها ورجال مخابراتها، وبهذا سجل فشلا إستراتيجيا لإسرائيل التي أجبرت على التقهقر والانسحاب من مناطق واسعة من لبنان، وزاد عدد أعدائها كمّاً وكيفا على الساحة اللبنانية والعربية والإسلامية.

بعد ان احتفظت إسرائيل بشريط حدودي بالإضافة إلى مزارع شبعة الإستراتيجية الغنية بينابيعها أُجْبِرت مرة ثانية على الانسحاب في أيار ٢٠٠٠م، بعد مقاومة شرسة من المقاومة اللبنانية، دفعت إسرائيل خلالها ثمنا باهضا، وهناك مفاوضات لإجبارها على الانسحاب الأخير من منطقة شبعة اللبنانية بعد أن أقرت لجنة الحدود في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧م- بخلاف موقف سابق- أنها أراض لبنانية، وليست سورية مثلما ادعت إسرائيل كي تسوِّغ بقاءها في تلك المناطق.

شكل انسحاب إسرائيل- في نظر المقاومة اللبنانية- انتصارا عليها، ولم يختلف معهم في هذا التقييم المتطرفون اليهود من اليمين، والذين اتهموا باراك- رئيس وزراء إسرائيل حينها- بأنه أتى على إسرائيل بهزيمة عسكرية.

عرف باراك أن الجيش الإسرائيلي لا يمكن أن ينتصر على مقاومة في حرب عصابات، وعرف هذا الأمر أيضا قادة المقاومة اللبنانية بزعامة حسن نصر الله، الذي هز العقيدة الأمنية الإسرائيلية في أيار ٢٠٠٠م حين أعلن في خطاب له أن إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت. وكان لهذا التحول تأثير على جيل كامل من العرب بعد أن حاولت جهات عديدة تصوير إسرائيل بأنها دولة قوية في منطقة الشرق الأوسط، وأنها وُجِدت لتبقى، فظهرت الأغاني الملتزمة التحريضية، وكان من بينها ما قدمته جوليا بطرس حين صرخت: "وين الملايين؟".

الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧- ١٩٩٣م

لقد استطاع الفلسطينيون أن يصنعوا من ضعفهم قوة، وأجبروا بذلك حكام إسرائيل على الاعتراف بأنهم رقم صعب في المعادلة، فلن تهنأ إسرائيل بالأمن ما دام الفلسطينيون لا يهنؤون به، وهي بداية الطريق لخلق ميزان رعب معها، والذي وصل مراحل متقدمة في الانتفاضتين الفلسطينيتين ليتم تثبيته في حرب تموز- آب ٢٠٠٦م.

بدأت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م بعد أن دخلت القضية الفلسطينية صعوبات على إثر انتقالها من لبنان إلى الشتات، وكانت تعبيرا واضحا على أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تكون من المناطق التي تقع تحت الاحتلال في الأساس. أقيمت قيادة وطنية مشتركة، وارتكز الفلسطينيون في مقاومة الاحتلال على الإضرابات والمقاطعات، واللجوء إلى الحجارة. مثلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة) ضربة قوية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية؛ لأنها:

١) كشفت ضعف إسرائيل أمام الإنسان الفلسطيني، وخاصة الجيل الجديد الذي وقف متحديا الاحتلال، يحمل الحجر ويواجه الرصاص بصدره. ورسم الفلسطينيون صورة جديدة للصراع.

٢) كشفت سياسات إسرائيل الهمجية- من قتل جماعي، وتكسير عظام- على أنها سياسية احتلال عسكري يسيطر بقوة السلاح على شعب آخر، وليس مثلما تدعي إسرائيل بأن ما يجري هو إخلال بالأمن العام لدولة إسرائيل الديموقراطية. وعلى إثر هذا حدثت تغييرات إيجابية تجاه الفلسطينيين في وسائل الإعلام الغربية، وبدأ تغير نوعي في انتقاد سياسات إسرائيل بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الغرب عامة وأمريكا خاصة.

نجح الفلسطينيون في فرض الخبر على كافة المستويات[٧٨]. فمثلا انتقل الصحفي الأمريكي اللامع (باتريك بوكانين) ذو اللسان السليط، والمرشح من قبل الجهات المحافظة المسيحية في أمريكا للرئاسة الأمريكية، انتقل من معسكر المعادين للفلسطينيين إلى المعجبين بهم، وحدد بوضوح أن الطفل الفلسطيني حامل الحجارة كان السبب وراء تغيير

موقفه. وتطرق إلى هذا الموضوع د. فوزي الأسمر، أحد المحللين الأخصائيين على الساحة الأمريكية، قائلا[٧٩]: "عندما اندلعت الانتفاضة الأولى وجدت إسرائيل نفسها تقف في موقف الدفاع عن تصرفاتها، وتجد صعوبة في تبرير همجيتها وعنصريتها وأعمالها الإجرامية، الشيء الذي فتح نافذة مهمة أمام الشعب الفلسطيني والعربي".

ولا نبالغ إن قلنا: إنه يمكن أن نرى التغييرات التي نلمسها الآن بشكل واسع نتيجة للانتفاضة الفلسطينية الأولى، مثل نشر كتاب جون ميشهيمر وستيف وولتز حول اللوبي الإسرائيلي في أمريكا، وكتاب الرئيس كارتر "فلسطين: سلام وليس تمييزا عنصريا".

وحول تأثيرها على المجتمع الإسرائيلي نقتبس ما يلي:

- كتب الصحفي الأمريكي دافيد هوفمان الذي كان يعمل مراسل صحيفة الواشنطن بوست في البلاد المقدسة ما يلي[٨٠]: "قد يكون من الصعب قياس قدر تأثير الإنتفاضة على المجتمع الإسرائيلي.. ولكن هناك نتائج سياسية ونفسية عميقة والتي تظهر شيئا فشيئا وتظهر على الجيل الجديد من الجنود، الذي أغلبهم يعودون إلى بيوتهم في نهاية الأسبوع ويشاركون أهلهم وأصحابهم هذه المشاعر. استنتاجاتهم سوف ترسم طريق إسرائيل إلى سنوات طويلة قادمة.... من خلال تقييم آخرين فإن الإنتفاضة قد أثرت على الجنود الإسرائيليين أكثر من أي حرب سابقة حتى حرب لبنان عام ١٩٨٢.

- قال رؤوبين غال- عالم النفس الأول في جيش إسرائيل-[٨١]: "كان أكبر اكتشاف في هذه الانتفاضة أن الجنود الإسرائيليين الصغار لم يواجهوا الفلسطينيين من قبل... بعد مواجهتهم توصلوا إلى استنتاج: لا يمكننا التحكم بهم لسنوات طويلة، ونحن لا نريد هذا". وقال: "في أعماق الأعماق الجنود لا يريدون أن يقوموا بدور رجال الشرطة"[٨٢].

-- كتب جندي إسرائيلي- يحمل اسم رون الذي خدم في وحدات خاصة في المناطق- يقول: في الأشهر الأولى كنت ليِّنا، وكانت المرة الأولى التي تسمع صوت الحجارة على سيارتك، هم يكرهوننا كثيرا، تصل إلى استنتاج أنهم لا يحبوننا، عندما تتلقى الحجر الأول يصبح الموضوع شخصيا[٨٣].

-- صرح مصدر رسمي إسرائيلي أن الجيش يطالب بالانسحاب؛ لأنه لا يمكن أن يعمل الجيش مكان رجال شرطة لعشرات آلاف المواطنين[٨٤].

-- صرح الجنرال رحبئام زئيفي- وزير إسرائيلي سابق وقائد المنطقة الوسطى في إسرائيل- بقوله: "فشلنا في معالجتنا الانتفاضة، شباب وأطفال يتحكمون في الشارع ونحن جالسون حائرون لا نعرف ماذا نعمل"[٨٥].

انتفاضة القدس والأقصى- الانتفاضة الفلسطينية الثانية: ٢٠٠٠م -

بدأت الانتفاضة الثانية بعد فشل إملاء الشروط الإسرائيلية على ياسر عرفات في مؤتمر كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠م بعد أن اغتنمت إسرائيل عزلته السياسية إثر حرب الخليج الأولى١٩٩٠/ ١٩٩١م، إذ وقف مع نظام صدام حسين في العراق ولم يستطع قراءة الخارطة السياسية بذكاء، فأتت به إلى المناطق المحتلة في حزيران ١٩٦٧م تُكرِّمه وتزوده بمختلف مواصفات رئيس دولة، وفي النهاية لتطلب منه منح شرعية للاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية بشكل عام، والتنازل عن الثوابت الفلسطينية بشكل خاص، وبهذا تحصل إسرائيل على الشرعية لما قامت به منذ عام ١٩٤٨م من سلب وقتل وتدمير وتهجير وجرائم أخرى.

لم يكن غريبا أن أول الأعمال التي قامت بها إسرائيل بعد فشل مؤتمر كامب ديفيد- تحت إمرة باراك نفسه- كان تدمير طائرات الهيلوكبتر التابعة للرئاسة الفلسطينية وهي راقدة قرب مكتب الرئيس عرفات في غزة.

تأزم الوضع بشكل كبير، وبعد أن وافق باراك على صعود شارون وحاشيته للحرم القدسي-وربما أنه كان يعرف أن النتائج سوف تكون وخيمة، إذ نُشِرت كثير من التعليقات الصحفية والاستخباراتية- مما أثار حفيظة المسلمين في البلاد، وكانت هبة كبيرة عرفت بهبة أكتوبر، انتقلت إلى جميع المناطق، وعرفت ببداية انتفاضة القدس والأقصى، أو ما يمكن تسميتها بالانتفاضة الثانية.

حين نتحدث عن الانتفاضة الثانية نتحدث في الأساس عن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي من المناطق المحتلة نفسها، إذ وُجِد عشرات آلاف المسلحين الفلسطينيين ممن يلبسون الزي العسكري الرسمي وممن لا يلبسون، وحدث- لأول مرة- أن يحارب الفلسطينيون بأعداد كبيرة إسرائيل من الداخل، وإن لم يكن توازن بين الطرفين، باستخدام السلاح، وإن لم يكن عندهم سلاح بكميات كبيرة. كان هذا تطورا صعبا بالنسبة لإسرائيل، في الماضي حين هوجمت عسكريا من الدول المجاورة كانت تهاجم بالطائرات مصالح تلك الدول لتقوم جيوش تلك الدول بمنع المقاومة الفلسطينية من استمرار عملياتها ضد إسرائيل.

وفي الانتفاضة الثانية لم يكن اللجوء إلى السلاح التغيير الوحيد، وإنما استخدام تكتيكات مختلفة في استعمال السلاح، من أبرزها استخدام ما يمكن تسميته بالقنابل البشرية[٨٦] بشكل مكثف، فخلق ميزان رعب بين الفلسطينيين وبين إسرائيل. أشغلت الانتفاضة الثانية الجيش الإسرائيلي واستنزفته بشكل كبير بعد أن أصبح الجيش يقوم بدور الشرطة، وهذا العامل أفقده ميزته العسكرية، حتى إن هناك من يقول: إن ضعف الجندي والضابط الإسرائيلي وعدم استعدادهما في حرب تموز- آب ٢٠٠٦م على لبنان يعود إلى تأثير الانتفاضة الثانية عليه.

حرب تموز- آب ٢٠٠٦م على لبنان

دخلت إسرائيل حرب تموز- آب ٢٠٠٦م على لبنان ولم تكن جاهزة، أو لم تكن تعرف قوة الطرف الثاني، وبهذا كان قرارها فاشلا بتجاهله كثيرا من المعالم المهمة في اتخاذ القرار وفق التقرير الأولي للجنة فينوغراد الذي نشر في إسرائيل في نيسان ٢٠٠٧م.

هُزمت إسرائيل في الحرب، وفشلت في الحصول على أي هدف من أهدافها التي وضعتها لنفسها، وهز هذا التطور مبادئ أساسية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية[٨٧].

هناك نوعان من عوامل الفشل الإسرائيلي: الأول متعلق بعوامل ذاتية إسرائيلية، من بينها أن الجيش لم يكن مستعدا، بل مستنزفا في حرب طويلة مع الفلسطينيين، ولم يُعِدَّ برامج ملائمة وفق مبدأ "وجوب تحقيق الانتصار في الحرب"[٨٨]. الثاني عوامل متعلقة بقوة الطرف الآخر، قوة حزب الله، فقد فشلت مخابرات إسرائيل في معرفة قوة حزب الله البشرية والتكنولوجية والتنظيمية في ساحات القتال، ولم تتمكن من اختراق صفوفه، أو الحصول على معلومات صادقة وحقيقية عما يدور داخله.

ما زالت المنظومات الأمنية- منذ انتهاء الحرب في آب ٢٠٠٦م- تعمل لإصلاح الأخطاء التي كُشِفت في تلك الحرب بعد أن تشكلت أكثر من ٥٠ لجنة تحقيق داخلية في الجيش والمنظومة العسكرية لفحص ما جرى، وإمكانية ترتيب الأوراق من جديد. وفي آب ٢٠٠٧م بدأت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في تقييم ما حدث، ووُصِفت مداولاتها عند أحد القادة الكبار في الجيش الإسرائيلي بأنها "أهم المداولات التي تجريها قيادة الجيش الإسرائيلي منذ سنوات كثيرة، وربما في تاريخ الجيش الإسرائيلي"[٨٩]. ويركز رئيس الأركان الجديد على تحضير جيش قوي يحسم أي صراع عسكري في المستقبل.

إلا أن ما يسير على الأرض أمراً آخر وصفه قائد عسكري إسرائيلي بما يلي: "الجيش الذي فوجئ- وبنطاله نازل في حرب لبنان الثانية (الاسم الإسرائيلي لحرب تموز- آب ٢٠٠٦م على لبنان)- مشغول اليوم، ويتركز انشغاله في محاولة الاحتفاظ بالبنطال كي لا ينزل من جديد.... لا يوجد تقدم إلى الأمام"[٩٠].

وُضِعت خطة خماسية لإصلاح الجيش إثر الحرب، لا تبشر بخير، وينقصها البعد الثقافي والقيمي اعتمادا على تحليل المعلق العسكري لصحيفة هآرتس (أمير آورن) الذي قال: "إن الخطة الخماسية التي أعلنها الجيش في بداية أيلول ٢٠٠٧م تشير إلى فشل الخطة الخماسية التي سبقتها، وهي نفسها ينقصها مركبات حيويةرغم احتوائها على الدبابات والطائرات والتهديدات والتحديات، تنقصها قيم ومبادئ في فترة يمتلئ فيها الجيش بالضغائن والتناحرات القاتلة"[٩١]. وذكر المعلق أيضا أن تعيين غابي أشكنازي رئيسا

للأركان بعد تسريحه من الجيش- وهو الأول من نوعه في تاريخ الجيش الإسرائيلي- يعبر عن عدم ثقة الحكومة الإسرائيلية بقيادة الجيش الإسرائيلية الفاعلة. وأشار إلى أنه رغم صمت غابي أشكنازي عن قيامه بتعيين الضابط أيال أيزنبيرغ قائدا للواء غزة (אוגדת עזה) بعد فشل في قيادة لواء في حرب تموز- آب ٢٠٠٦م- والذي يعود بسبب نسب أيال مع صديق أشكنازي (الجنرال أوري ساغي)- قد أثار نقدا في إسرائيل، وصمته أسلوب غير مقبول(٩٢).

من بين تداعيات الفشل في الحرب، والتي انعكست مباشرة على العقيدة الأمنية الإسرائيلية:

- فقدت إسرائيل عوامل مهمة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بشكل عام، والعقيدة العسكرية بشكل خاص، من بينها: خسارة عامل الردع، وهو مركب مهم في العقلية العسكرية والأمنية الإسرائيلية، أثبت أن التفوق التكنولوجي الكمي والكيفي الإسرائيلي لا يفيدها حين يكون القتال من نوع آخر، حين يلتحم الناس مع المقاتلين. فالجيش الذي صُوِّر أنه لا يهزم، وكان يحسب له ألف حساب، لم يعد هكذا حين رأوه على شاشات التلفزة، وكُتِب عنه، ونُششرت شهادات من الميدان أنه جيش هلامي هرب قادته من أرض المعركة ليديروا المعارك من وراء أجهزة حاسوب، وتركوها للجنود. إلى درجة أن أحد كبار المعلقين السياسيين في إسرائيل (ناحوم برنيع)، من صحيفة يديعوت أحرونوت، دخل أراضي المعركة في جنوب لبنان بعد أسبوعين من بداية الحرب وقال: إن ما نراه من هنا ساحة القتال، ليس ما ينعكس علينا من مقر قيادة الجيش الإسرائيلي.
- لم تستطع إسرائيل نقل الحرب إلى أراضي العدو، وبقيت القرى اللبنانية الحدودية تحارب القوات الإسرائيلية حتى اللحظات الأخيرة، ولم يتردد حزب الله، وفق مصادر عسكرية، في إطلاق أكثر من ٢٠٠ صاروخ كاتيوشا في اليوم الأخير من

الحرب، ويطلق الصاروخ الأخير من مناطق قريبة جدا من الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

- فشلت إسرائيل في فرض حرب قصيرة بعد أن أقرت حكومتها- في قراراها البدء في الحرب في ١٢ تموز ٢٠٠٦م- أن الحرب لن تدوم أكثر من ٥ أيام.
- حدثت هزة كبيرة في المفاهيم العسكرية الإسرائيلية التي تستند إلى نظرية القوة والبطش والتخويف. فُقِد الأمن الشخصي والجماعي في إسرائيل، وفشلت الحكومة الإسرائيلية في تأمين أدنى الاحتياجات: المأكل والمشرب لسكانها، إلى درجة أن أكثر من مليون مواطن قد نزحوا من منازلهم ليعانوا- لأول مرة منذ قيام إسرائيل- من الجوع والعطش والخوف، بعد أن تعرضوا لقصف آلاف الصواريخ. ولم تعد أعداد متزايدة من الإسرائيليين وخاصة من جيل الشباب ترى في إسرائيل مكانا للبقاء والسكن فيه. يخرج قسم منهم بشكل جماعي، شباب وشابات، للاستيطان في دولة كوستاريكا- إحدى دول أمريكا الوسطى- بحثا عن حياة آمنة وسعيدة. وعلى مستوى آخر، زادت نسبة الجنود المنتحرين عام ٢٠٠٦م بنسبة ٢٠٪[٩٣].
- زاد عدم الاستقرار في إسرائيل، وبدأت تُوَجَّه انتقادات حادة لقيادة أولمرت، وزادت المطالب بإقالته، أو إجباره على تقديم الاستقالة، وانخفضت شعبيته إلى الحضيض. ورغم الاحتجاجات المتنوعة، من بينها مظاهرة أكثر من ١٠٠ ألف إسرائيلي من وسط تل أبيب طالبوا بإقالته[٩٤]، إلا أنه بقي في الحكم؛ لأنه ليس له بديل عملي، إذ البديل سيكون بنيامين نتنياهو، وسمعته ليست أكثر إيجابية عند الإسرائيليين، فهو يحظى بتأييد الإدارة الأمريكية، ويتفنن في استعمال تكتيكات مختلفة للبقاء في الحكم، مثل مهاجمة مراقب الدولة حين وجه انتقادات له، ومهاجمة لجنة فينوغراد، بعد أن عيّنها هو نفسه، كي لا تخرج بنتائج تطالب بإقالته، وخلق صراعات داخلية بينه وبين باراك، وبينه وبين موفاز.

- تدهورت مكانة عمير بيرتس وزير الدفاع أكثر سوءا حتى تمت الإطاحة به، ولو كان ذلك بشكل انتخابات تمهيدية داخل حزب العمل.
- فشلت إسرائيل في خدمة الأهداف الأمريكية فشلا ذريعا، وبدأت مطالب في أمريكا بتقليل الاعتماد على إسرائيل. وبدأت القيادة الأمريكية في دراسة "تجربة حرب فرنسا في الجزائر" كي تخرج من الأزمة في العراق بدل الاعتماد على النصائح الإسرائيلية(٩٥). وحدد ١٤٪ من خبراء السياسة الخارجية في أمريكا في شهر آب ٢٠٠٧م أن إسرائيل- حليفا للولايات المتحدة الأمريكية- هي أقل خدمة لمصالح الأمن القومي الأمريكي(٩٦).
- استطاع حزب الله مفاجأة إسرائيل في عدة مجالات من بينها: ١) ضرب العمق الإستراتيجي الإسرائيلي بآلاف الصواريخ. ٢) أسر الجنود الإسرائيليين على الحدود اللبنانية، ولم تعلم إسرائيل بما حدث إلا بعد ساعة من الحدث، وعندما حاولت التقدم لمنع الخطف انفجرت دبابة، وقتل أكثر من ٨ جنود في المحاولة الأولى. ٣) صمود مقاتلي المقاومة اللبنانية في وجه القوة العسكرية الإسرائيلية. ٤) علاقة قوية بين المقاتل اللبناني والمواطنين، وكان واضحا حين عاد جميع سكان الجنوب حالا بعد وقف إطلاق النار، متحدين كل الصعوبات والمخاطر؛ لأنهم عائدون إلى الجنوب ليحافظوا على بيوتهم ويحموا المقاتلين، ويعيشوا بكرامة في بيوتهم وليس تطفلا على الآخرين. ٤) فشل الجيش الإسرائيلي عامة وسلاح الجو خاصة- رغم قيامه بإلقاء قنابل ذكية كبيرة وتدمير مساحات واسعة من الضاحية الجنوبية من بيروت- في تحقيق مكاسب سياسية. وترى المتحدثة للجيش الإسرائيلي زمن الحرب (ميري راغاب) إثباتا للفشل حين قام الجيش بإنزال الجنرال كابلينسكي- نائب رئيس الأركان للقيادة الشمالية في الجيش- في قمة المعارك، إذ فُسِّر بأنه نزع ثقة بقائد المنطقة الشمالية الجنرال آدم(٩٧).

- استطاع حزب الله تثبيت معادلة توازن الرعب في الصراع العربي الإسرائيلي، ويبدو أنه منذ اللحظات الأولى للحرب وضع حزب الله أمامه مهمة خلق توازن رعب مع إسرائيل، بمعنى إنه يستطيع إيلام الإسرائيليين كما يحاولون هم إيلام لبنان عامة وحزب الله خاصة. ولتحقيق هذا استعمل حزب الله قوة عسكرية قوية متدربة، أوقعت خسائر باهضة في الجنود الإسرائيليين الذين عبروا الحدود، وفي الذين كانوا يستعدون للعبور[٩٨]، وفي المدنيين في المناطق الشمالية والساحلية إلى ما بعد حيفا. وأكد حزب الله على مصداقية عالية في الطرح، وبراعة في إدارة الحرب النفسية، و أنه ربما لتهديد حسن نصر الله- في ١٤ آب ٢٠٠٧م الموجه لإسرائيل بأن حزب الله يملك مفاجأة من نوع جديد سوف تحسم الحرب والمنطقة إذا قامت إسرائيل بالاعتداء على لبنان- دورا مهما في منع أي حرب على لبنان في القريب أو البعيد، وهذا يخيف الإسرائيليين لأنهم عرفوا ما معنى أن يقوم حزب الله بتنفيذ مفاجآته.
- توسيع فكرة "إسرائيل أضعف من بيت العنكبوت". منذ عام ٢٠٠٠م استنتجت قيادة حزب الله- بناء على تجارب سابقة مع قوات الجيش الإسرائيلي، وربما دراسات إستراتيجية لواقع الدولة العبرية- أن إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت، وما يزالون يثقفون حزبهم وكوادرهم ومشاهدي قناة المنار، ومستمعي إذاعة النور، ومن يقرأ أدبياتهم على هذا الطرح. وحتى يقوى الطرح عميقا، أقام حزب الله في ذكرى مرور سنة على حرب تموز- آب ٢٠٠٦م متحفا في بيروت، سمي باسم "بيت العنكبوت"، وقاموا بإصدار لعبة إلكترونية تحت عنوان "القوة الخاصة ٢"، تشمل على عملية خطف الجنديين، وتدمير البارجة "ساعر ٥"، ومعركة مارون الرأس، ومعركة بنت جبيل. ويذكر أن حزب الله قد ابتكر- سابقا- لعبة إلكترونية تحت عنوان "قوة خاصة ١"، تطرقت إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م.

الأزمة عميقة ولها تداعيات مختلفة

بسبب مركزية الأمن في إسرائيل- إذ وضعها بن غوريون والزعماء من بعده في مقدمة الأولويات، وترصد له ميزانيات ضخمة، حتى إنها تزيد بكثير عما يعلن رسميا في ميزانية الدولة بنسبة أكثر من الثلث- فإن أي هزة به تنعكس كليا على مختلف الساحات ومجالات الحياة في إسرائيل. سوف نستعرض- فيما يلي وبإيجاز- أبعاد الأزمة التي تعاني منها العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وتأثيراتها المختلفة في المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.

المجال الاجتماعي

هناك كثير من التطورات الاجتماعية في إسرائيل لا تساهم في تحقيق هدف العقيدة الأمنية الإسرائيلية: خلق أمن وأمان لليهود في إسرائيل، وهناك تأثير للإخفاقات الأمنية في إسرائيل على البعد الاجتماعي. سوف نستعرض فيما يلي تطورات معينة تشير إلى فشل العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي وضعت هدفا لها، هو خلق أمن وأمان للإسرائيليين اليهود في إسرائيل:

-- تتسع الهوة بين الطوائف في إسرائيل لدرجة لم يسبق لها مثيل منذ إقامة إسرائيل، وخاصة بعد أن ازداد اليهود الشرقيون والمهاجرون المتحدثون بالروسية تمكينا في السنوات الأخيرة، حدث هذا بعد ثورة الخصخصة التي بدأت في منتصف التسعينيات في إسرائيل، فجمعت ثروات البلاد في أيد قليلة، وبالتحديد في أيدي خمس السكان في إسرائيل من ذوي الدخل العالي[٩٩] من الإشكناز، وأفسحت المجال لليهود الشرقيين والمهاجرين المتحدثين بالروسية أخذ الأمور بأيديهم، ووصل الأمر عند إحدى الصحف الإسرائيلية أن تصت دولة إسرائيل في نهاية سنة ٢٠٠٦م بأنها "دولة العبيد"، إذ فيها أكثر من ٥٠٪ من العاملين بالأجرة في إسرائيل لا يصل دخلهم الحد الأدنى القانوني[١٠٠]. وكشف استطلاع نشر في بداية أيلول ٢٠٠٧م أن ٦١٪ يعتبرون وضع

الوحدة الداخلية بين اليهود سيئا[١٠١]. وفي تقييمه لما يحدث في إسرائيل في السنوات الأخيرة، يقول بروفسور (داني غوطنين): "ضربت الخصخصة قيم المساواة الإنسانية والتضامن الاجتماعي"[١٠٢]. ويصف بروفسور (أفيشاي برافارمن) التطورات التي تجري في إسرائيل بفساد أخلاقي حين يتحدث عن زيادة اتساع الفروق بين الناس التي سوف تؤدي إلى زيادة في أزمات اجتماعية[١٠٣].

وفي تعليقه على التطورات الاجتماعية في إسرائيل، كتب (غدعون برويدا) ابن ناجية يهودية من المحرقة في الفترة التي يتظاهر هؤلاء أمام بناية رئيس الوزراء بادعاء أن الحكومة تأخذ تعويضات تدفع لهم من ألمانيا، ولا توصل لهم إلا الشيء اليسير: "لا نقص على أمي ما يحدث في دولة إسرائيل في السنوات الأخيرة... وكيف تفتح الدولة الخزينة العامة أمام فئة قليلة، وتبخل على هؤلاء الضعفاء الذين يطالبون بالحصول على مساعدة"[١٠٤].

ويقول د. ليف غرينبرغ في كتاب صدر حديثا (٢٠٠٧م): إن شن إسرائيل حربا في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٢م- وجندت فيها جيشا كبيرا من الاحتياط بالإضافة إلى الجيش النظامي- لم يكن يهدف إلى ضرب الفلسطينيين فقط إذ كان هذا الهدف المعلن، وإنما كان يهدف بالحقيقة المحافظة على استمرار السيطرة الإشكنازية على مجريات الأمور في إسرائيل بضرب قوة اليهود الشرقيين في إسرائيل التي وصلت قمة في إنجازات حزب شاس في انتخابات ١٩٩٩م[١٠٥]. وقد أدرك عمير بيرتس لاحقا أن هناك صراعات ثقافية واجتماعية واقتصادية واسعة بين المهاجرين اليهود في إسرائيل، وهي في ازدياد بين الشرقيين والإشكناز، بين المهاجرين الجدد والقدامى، بين المتدينين والعلمانيين، بين المواطنين العرب والمجتمع اليهودي[١٠٦]. فبعد أن أعلن دفن "جن الطائفية" بين اليهود في إسرائيل في خطاب النصر على شمعون بيرس على قيادة حزب العمل في ١٠ تشرين ثاني ٢٠٠٥م، يعود ليرفع الراية من جديد، وقد يكون تعبيرا عن واقع يمر به المجتمع الإسرائيلي، ربما كونه ورقة رابحة في السياسة الداخلية الإسرائيلية

بعد أن فشل رئيسا لحزب العمل ووزيرا للدفاع، بسبب ما يراه هو نفسه، كونه يهوديا شرقيا. ويقول في مقابلة في نهاية شهر آب ٢٠٠٧م: إن ما ذكره سابقا كان خطأً، وإن الطائفية بين اليهود تلعب دورا مهما في أعماق النفوس في حسم الأمور في إسرائيل[١٠٧].

تجسيدا لهذه الصراعات، ودخولها أزمة حادة، قام تشارلي بيتون- أحد قادة حركة البنتريم السود في إسرائيل في ١٩٧١م، وعضو كنيست من الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة من ١٩٧٧-١٩٩٢م- بإقامة حركة اجتماعية جديدة في إسرائيل تحدد أن حكومة إسرائيل هي العدو الأول لها[١٠٨]. وما يزال التوجه في السنوات الأخيرة نحو الانفصال والانطواء، فمثلا يدرس طلاب الجالية الإثيوبية في مدينة ملبس (بتاح تكفا) في مدرسة خاصة بهم في السنة الدراسية ٢٠٠٧م\٢٠٠٨م، ويدرس أولاد المهاجرين من الدول الاشتراكية سابقا في مدرسة خاصة بهم في نفس المدينة (مدرسة غوردون)[١٠٩].

-- بعكس من يرون- من زعماء الحركة الصهيونية- أن الهجرة اليهودية عامل مهم في قوة إسرائيل واستمرار بقائها، إلا أن هجرة المتحدثين بالروسية إلى إسرائيل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بدأت تشكل معضلة في نظر حكام إسرائيل، وذلك للأسباب التالية: ١) أغلبهم مهاجرون اقتصاديا وليس إيديولوجيا، أي إنهم يستغلون الهجرة إلى إسرائيل على أنها محطة انتقال إلى دول أخرى، إذ يبلغ معدل الدخل السنوي للفرد أكثر من ١٩ ألف دولار، وهو المعدل السنوي في إسرائيل. ٢) هناك ٧٠٪ منهم، أي حوالي ٨٥٠ ألف مهاجر من غير اليهود، الأمر الذي سيوصل نسبة عدد غير اليهود في إسرائيل إلى حوالي ثلث المواطنين، وأكثر من ٤٠٪ من الموجودين في إسرائيل، إذ يقطن كثير من الإسرائيليين أوطانا أخرى. ٣) يمثل قسم منهم مجموعات ضغط داخل إسرائيل أحيانا تعمل بشكل غير قانوني، وربما كانت سهام اتهام وزير الداخلية الإسرائيلية مئير شطريت موجهة إليهم حين تحدث عن ظاهرة وجود ٣٥٠ ألف هوية مزورة في إسرائيل. ويحاولون في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧م- وبوساطة حملات مكثفة- خلق صور مسبقة عنهم، وذلك حين نشرت الصحف العبرية مثلا أنه بسبب صعوبات في استيعابهم

في إسرائيل بسبب كونهم غير يهود، بدأوا بنشاطات نازية في إسرائيل، من بينها الاجتماع والتنكيل باليهود، ورسم الصليب المعكوف في أماكن كثيرة في إسرائيل، من بينها كنس يهودية. ونشر أيضا أنه تم اعتقال ثمانية شباب منهم[١١٠]. وحين نتحدث عن المهاجرين لا بد من التوقف عند دور المهاجر (أركادي غايداماك) الذي يعرف اليوم في إسرائيل بظاهرة غايداماك، فهي تعكس في الأساس ما يلي: **أ)** سيطرة المال غير الشرعي على مجريات الأمور في إسرائيل، أو ظاهرة ما عرف بـ (الأوليغارغيم) في إسرائيل، فهو متهم في فرنسا بسرقة أموال وتهم أخرى، وقدمت لائحة اتهام في حقه. **ب)** عجز الدولة وقت الأزمات، وخاصة خلال حرب تموز- آب ٢٠٠٦م، وقصف المناطق المحاذية لقطاع غزة بصواريخ القسام بعد الحرب. وهو- أي غايدماك- يفكر اليوم بترشيح نفسه رئيسا لبلدية القدس، وقد أقام حزبا سياسيا، ومنحته استطلاعات للرأي ١٢ عضو كنيست إذا أجريت الانتخابات في آخر عام ٢٠٠٦م. إلا أن حملة شعواء تشن ضده في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٧م في إسرائيل، من أجل تحجيم قوته على مختلف الأصعدة، لأن هناك من يفكر أن زيادة في قوته تشكل خطرا على إسرائيل. وحدث أن كانت مثل هذه الظاهرة في السبعينيات عندما قَدِم ثري متهم بالسرقة في فرنسا إلى إسرائيل، وقدَّم نفسه مرشحا في الكنيست، ليحمي نفسه من العدالة الفرنسية، وفاز.

-- الهجرة من إسرائيل في ازدياد، ولأول مرة منذ أكثر من ٢٠ سنة يزيد عدد المهاجرين من إسرائيل على القادمين إليها بـِ ٥٠٠٠ شخص. وانخفض عددهم عام ٢٠٠٦م بنسبة ٧٪، ووصلت نسبة الانخفاض من دول الاتحاد السوفييتي سابقا ٢٢٪. وتصل نسبة الإسرائيليين القاطنين في بلاد أجنبية، والمحافظين على جنسيتهم الإسرائيلية ما يقارب ١٣٪ من سكان إسرائيل. وصل الأمر إلى أن أعداد المتدفقين على السفارات الأجنبية- وخاصة الشرق أوروبية للحصول على جنسيات شرق أوروبية، ثم للاتحاد الأوروبي- مذهلة، وفق ما قاله أفيغدور لبرمان، وزير الأخطار الاستراتيجية في حكومة أهود

أولمرت. وأُعلن في شهر آب ٢٠٠٧م أن عدد المتنازلين عن الجنسية الإسرائيلية في ذلك الوقت مقابل الحصول على الجنسية الألمانية قد زاد بخمسة أضعاف عن عام ٢٠٠٦م. وقد تنازل بعضهم عن جنسيته الإسرائيلية، رغم أن القانون الألماني- الذي يوجب التنازل عن الجنسية الأصل لمن يحصل على جنسية ألمانية بشكل عام- يعفيهم من التنازل عن الجنسية الإسرائيلية[١١١]. وأعلنت السفارة الأمريكية أن هناك ارتفاعا كبيرا في عدد طالبي تأشيرة الدخول للولايات المتحدة من ١ أيار حتى ٣١ تموز ٢٠٠٦م بنسبة ٢٠٪ عما كانت عليه عام ٢٠٠٥م. ويتوقع بعض المتابعين أنه إذا قامت الولايات المتحدة بإعفاء الإسرائيليين من تأشيرة دخول (فيزا) إلى أمريكا فسوف يزداد عدد مهاجريهم إليها. ونشر في ٢١ آب ٢٠٠٧م في إسرائيل أن ٢٠ ألف إسرائيلي يهودي هاجر من إسرائيل في السنوات الأخيرة للعمل في الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة في وادي السليكون، قرب مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية[١١٢]. وليس أقل خطورة على هذا ما كشفه بحث ميداني قامت به الكلية اليهودية المتحدة (Hebrew Union College)، وجامعة ديفيس في كاليفورنيا، كما يلي[١١٣]:**١)** كلما قَلَّ جيل اليهودي الأمريكي ضعفت العلاقة وتأييد إسرائيل، ولا يرون في القضاء على إسرائيل قضية خاصة فيهم. **٢)** ٥٤٪ من الشباب يشعرون براحة في وجود دولة إسرائيل، بينما النسبة بين الكبار فوق سن ٦٥ تصل ٨١٪. ويعقب على هذا (ستيف كوهن) و(أري كالمان) بقولهما: "الانخفاض في تأييد إسرائيل ينبع من التغييرات التي تمر بها الجالية اليهودية في أمريكا، فهي أكثر اندماجا مع الجاليات الأخرى، وهي أقل اهتماما بما يجري في إسرائيل، وما يدور حول مصيرها". وقد وجدت- في بحث ميداني أجراه عام ١٩٩١م أثناء عملي في مركز (Center For International Development And Conflict Management CIDCM) في جامعة ماريلاند كولج بارك، بين الطلبة في أمريكا- أنه بعكس ما يظهر على السطح في الجامعات الأمريكية حين كانت هناك مجموعات يهودية متطرفة ومتعصبة في دعمها

لإسرائيل، فإن نسبا عالية من الطلبة اليهود في الجامعات الأمريكية يسيرون في مسار معتدل تجاه الصراع العربي الإسرائيلي[١١٤]. وتعزي باحثة يهودية في شؤون الشرق الأوسط من جامعة هارفرد هذا التحول إلى ما يلي:**١)** إسرائيل تُنْتقد لنشاطاتها في المناطق المحتلة، إذ هي لا تتصرف وفق مبادئ أخلاقية وإنسانية، وأكثر الناقدين لها من اليهود. **٢)** اليهود الأمريكيون قلقون من تدخل إسرائيل في العراق. **٣)** تصرفات إسرائيل لا تسير وفق القيم اليهودية، والأخلاقيات، والقانون، والدفاع عن الفقراء والمساكين، والعمل من أجل العدالة. **٤)** قيام إسرائيل باتهام كل من يوجه النقد لإسرائيل على أنه لا سامي يُغْضِب أعدادا متزايدة من اليهود الأمريكيين، وهو بمثابة إهانة لضحايا النازية من اليهود[١١٥].

ولا ينسى قارئو الصحف العبرية توسل (بوعز يونا) المصحوب بالبكاء أمام قاض في إحدى المحاكم الإيطالية، والذي كان قبل فترة وجيزة المدير العام لشركة البناء والتعمير "حفتسيبا" الضخمة في إسرائيل بعد اعتقاله في إيطاليا، حين نظرت المحكمة بطلب بتسليمه للقضاء الإسرائيلي، كي لا تقوم المحكمة بتسليمه لإسرائيل[١١٦].

من بين أبرز أسباب الهجرة من إسرائيل: أ) عدم وجود أمن وأمان شخصي. ب) خيبة أمل من قيادات إسرائيل- حتى رئيس الدولة ورئيس الوزراء والحاخام الأكبر في إسرائيل- بعد أن انكشف ضلوعهم بالفساد والجرائم الأخلاقية. ج) لا يشعر أغلب الإسرائيليين أنهم يفقدون شيئا حين يقررون الهجرة من إسرائيل؛ لأن أغلب ممتلكاتهم- من عقارات وغيرها- تعود إلى الدولة، وحصلوا عليها بوساطة هبات بغية الاستيطان والبقاء في الأرض المقدسة. د) هناك ثقافة منتشرة عند اليهود تتمحور حول المقولة "غيِّر مكانك تغيِّر حظك" (תשנה מקום תשנה מזל").

المجال الثقافي

أثبتت الأحداث في السنوات الأخيرة أنه لا يوجد في الثقافة السياسية في إسرائيل خطوط حمراء، فثقافة السياسية مليئة بالكذب، ولا توجد جرأة وشجاعة لتحمل المسؤولية عند المسؤولين.

الجيل الجديد يهرب من السياسة كما يهربون من وباء، ولم يعد هناك اهتمام كبير عندهم لتولي مناصب عامة لكثرة الفساد فيها، ولكثرة الطرق الالتفافية للهروب من قبضة القانون. والمتتبع للأحداث في إسرائيل يستطيع ملاحظة ثلاث صفات تنم عن ممارسة القيادات السياسية في إسرائيل: الطعن في الخلف، وعدم احترام الالتزام والتعهد، واللجوء إلى التلاعب والابتزاز.

لم ينحصر ارتكاب المخالفات الأخلاقية والجنائية على رئيس الوزراء أولمرت، ورئيس الدولة وعدد من الوزراء، وإنما كان الحاخام الأكبر في إسرائيل (يونا متسغر)- رئيس المحكمة العليا الربانية في إسرائيل- متورطا بالفساد والرشاوى. يقول الوزير بنيامين بن أليعزر: كان يأتي إلي ابن أختى- (يارون زليخة) المراقب العام في وزارة المالية، والذي قام وزير المالية في شهر آب ٢٠٠٧م بعدم تجديد عقده في العمل، أي بإقالته، مما أثار جدلا في إسرائيل، ومن المتوقع أن يقف إلى جانبه مراقب الدولة ويمنع تنفيذ إقالته لأنه كافح الفساد- ويقول لي: "الكل فاسد، الكل يسرق، جميعهم يجب وضعهم في السجون.."[(١١٧)]، وما يزيد من قلق الإسرائيليين أنه ليس هناك جهاز قوي للقضاء على هذه الظواهر التي تمثل سوسة قاتلة في المنظومة العامة للدولة، فالموجود هو ثقافة تبرئة المجرم إن كان صاحب منصب رفيع.

بعد أن نشرت أدلة لقيام شارون بمخالفات قضائية، رفض المستشار القضائي تقديم لائحة اتهام ضده، وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس دولة إسرائيل السابق عيزر وايزمن. وما زال المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية على إصراره بعدم تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الدولة السابق كتساب، والاكتفاء بصفقة خفيفة مع الادعاء العام رغم

الاحتجاجات الكثيرة من أوساط مختلفة، من بينها مجموعات ضغط نسائية قوية، لعدم تقديم لائحة اتهام بالتهم التي نشر أنه قام بارتكابها، مثل التحرش الجنسي والاغتصاب المنظم. كذلك لم يقدم المستشار القضائي لائحة اتهام بحق الحاخام الأكبر لإسرائيل، رغم وجود دلائل قاطعة، واكتفى بتقديم تقرير جماهيري، طالبه فيه بتقديم استقالته.

المجال الاقتصادي

تحاول إسرائيل منذ انتهاء حرب تموز- آب ٢٠٠٦م خلق انطباع أن حالتها الاقتصادية- وخاصة حين نتحدث عن استثمارات خارجية- في موقع ممتاز، وبدل أن تحدث انخفاضات في الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة زادت. هذا مجال مهم؛ لأن عامل الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي- كما يقول محافظ بنك إسرائيل، بروفسور ستينلي فيشر- يلعب به المستثمرون من خارج إسرائيل(١١٨).

كشف شمعون بيرس في تشرين ثاني ٢٠٠٦م- وكان قائما بأعمال رئيس الوزراء في إسرائيل- وإبراهام هيرشيزون- الذي كان وزيرا للمالية- أن حجم الاستثمارات الخارجية في إسرائيل عام ٢٠٠٦م قد وصل ٢٠ مليار دولار مقابل ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥م. ومن المتوقع أن توجه لإبراهام في نهاية عام ٢٠٠٧م تهم سرقة ونصب واحتيال وخيانة المنصب.

فَسّر قسم تصريحاتهما بمثابة استفزاز للحاضرين أو حتى احتقار لقدراتهم على فهم ما يدور حولهم من تطورات وتحليله. وتظاهر قسم آخر بالجرأة ليصفها بأنها جزء مما يعرف اليوم بـ يسرابلوف (Israbluff)، أي محاولات الخدعة عن طريق الارتكاز على حقائق معينة لا يعرف تأثيرها بعد(١١٩).

قال د. روي ناتانسون- من أبرز المحللين الاقتصاديين السياسيين في إسرائيل- ما يلي: للانتفاضة الثانية تأثير سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي، ولم نتمكن بعد من تحديد تأثير الحرب على لبنان، ويتوقع أن ينخفض التطور في الاقتصاد الإسرائيلي في "GDP"

حتى يصل الصفر. وبسبب المكاسب التي تحققها إسرائيل في حقل صناعات التكنولوجية المتطورة، سوف يكون الانخفاض بشكل تدريجي[١٢٠]. ولم يمض وقت طويل حتى اعترف شمعون بيرس أن سبب هذه الزيادة في الاستثمار في إسرائيل هو "عطف وشفقة على إسرائيل بسبب ضعفها" وليس بسبب قوتها أو جاذبيتها كما كان يحدث من قبل[١٢١].

ويقول بروفسور إفيشاي برافرمان: إن تدفق الأموال وحده، أو وجود الأموال وحده، لا يخلق التغيير الذي نصبو لتحقيقه، ومن يستفيد منه هو طبقة صغيرة من الإسرائيليين[١٢٢]. ففي إسرائيل تسيطر خمس عائلات فقط على ١٥٠ مليار شيكل عام ٢٠٠٧م، بعد أن كانت العائلات نفسها تسيطر على ١٠٧ مليارات عام ٢٠٠٥م[١٢٣]. وبلغ دخل ١٩ عائلة مسيطرة على الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٧م ٢٤٨ مليار شيكل، وهو مبلغ يساوي ٨٨٪ من حجم ميزانية إسرائيل تقريبا. وبلغ دخل هذه العائلات عام ٢٠٠٥م حوالي ١٩٨ مليار شيكل[١٢٤]. وزاد عدد الأغنياء في إسرائيل عام ٢٠٠٦م وحدها ١٠٥٠ مليونيرا[١٢٥].

بالإضافة إلى تركيز النجاح في أيد قليلة، يبدو أنه إذا كان جزء من نجاح الاقتصاد الإسرائيلي يقاس بقيمة الاستثمارات- كما حاول بعضهم وصفه عام ٢٠٠٦م- فهو أمر وهمي لا يرتبط بالاستثمارات الاقتصادية العادية، وإنما يدخل في إطار الحملات الإعلامية والدعائية التي ترتكز على نظريات وهمية، مثل تلك التي أتى بها بنيامين نتنياهو- الذي فاز في منتصف آب بالانتخابات التمهيدية لحزب الليكود الإسرائيلي- حين شغل منصب وزير المالية في حكومة شارون منذ ٢٠٠١م، والتي تقول في جوهرها ما يلي: تكلم عن اقتصاد ناجح- مع إقرار الخطوات الصورية لخلق مثل هذا الانطباع- يأت مستثمرون، ويزدهر الاقتصاد". أضف إلى هذا، هناك من يقلل من القيمة بعيدة المدى لمثل تلك الاستثمارات. يقول خبراء: إن الاستثمارات في إسرائيل سائلة ومتحركة، تغادر إسرائيل بسرعة أكثر من مجيئها إليها.

حدد نحميا شتريسلر- المراسل الاقتصادي لصحيفة هآرتس- أن الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠٠٦م وحتى في عام ٢٠٠٧م أصبح معرضا للبيع بكل ثمن (מכירת חיסול)، مضيفا: "هناك جو في إسرائيل أن كل شيء للبيع وبكل ثمن. من يستعمل ضغطا خفيفا يحصل على كل ما يريد. لا يوجد قيادة، لا يوجد من يتحمل الضغوط، التنازلات دون نهاية"[١٢٦]

ويصف تقرير اقتصادي أن في إسرائيل اقتصادين في نفس الوقت، الأول: اقتصاد يعتمد على الصناعات المتطورة، تشبه في وضعها الحياة الغربية. واقتصاد آخر للفقراء، يعتمد على الصناعات التقليدية، ولا تستطيع هذه الصناعات أن تتطور ويحصل العاملون فيها على دخل كبير. ويقول التقرير: إن إسرائيل أمام خيارين، إما القضاء على الاقتصاد الثاني لتصبح إسرائيل من الدول المتطورة، وإما قضاء الاقتصاد الثاني الأكثر تخلفا على الأول لتفقد إسرائيل مكانتها من بين الدول المتطورة في العالم[١٢٧].

يقول سبير بلوتسكر- المعلق الاقتصادي لصحيفة يديعوت أحرونوت- ما يلي[١٢٨]: "مقارنة مع عشرين دولة متقدمة في العالم، إسرائيل هي ذيل أسد يبتعد تدريجيا عن جسمه... استعمال الديماغوغية سيزيد من اتساع الهوة بين إسرائيل والدول الصناعية المتطورة في العالم، وهذا يعود إلى أربع سنوات من التطور الاقتصادي منذ ٢٠٠٣م، وقد شوشت القدرة في إسرائيل على التقييم الصحيح في المجال الاقتصادي"[١٢٩].

تبرز صورة كاتمة للإسرائيليين مما نشره مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل من معلومات عن ميزان حجم الاستثمارات: الصادرات والواردات من السلع والأموال والخدمات في ٢٠٠٦م، وتبرز أن حجم تصدير الأموال من إسرائيل واستثمارها خارج البلاد قد وصلت عام ٢٠٠٦م أرقاما قياسية. وفيما يلي قسم منها[١٣٠]:

١) بلغ حجم الدين الصافي للخارج عام ٢٠٠٦م حوالي ٣١,٧ مليار دولار، مقابل ٢١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، وهذه الزيادة مستمرة في تواصل منذ عام ٢٠٠١م،

أي منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وازدياد عدم الاستقرار وقلة الأمن والأمان عند الإسرائيليين.

٢) بلغ حجم الديون للخارج- عام ٢٠٠٦م- ١٣,٣ مليار دولار، مقابل ٣٠,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، ويعود هذا إلى الاستثمارات الضخمة التي قام بها إسرائيليون خارج إسرائيل، فقد زاد إخراج الأموال من إسرائيل عام ٢٠٠٦م بنسبة ٢٩,٨٪، مقابل ١٢٪ عام ٢٠٠٥م.

٣) ارتفع حجم الاستثمارات الخاصة المباشرة- التي تمنح المستثمر مكانا في إدارة الشركة وحقا في التصويت- من خارج البلاد عام ٢٠٠٦م مبلغ ١٤,٩ مليار دولار، مقابل ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥م.

المجال السياسي

لا يمكن فصل ما يدور على الساحة الحزبية في إسرائيل- من ضياع طريق، وخصامات وتنازعات مستمرة- عما يدور على الساحة الأمنية من تضعضع في الحصول على الأهداف التي يسعى حكام إسرائيل للحصول عليها: الأمن والأمان. وسنستعرض فيما يلي عدة مواصفات لنتاج النظام السياسي في إسرائيل:

-- أصبحت إسرائيل في السنوات الأخيرة أكثر الدول فسادا، وأكثرها فقرا، وإن كثرت استثماراتها الخارجية التي ذهب أغلبها لخدمة ٢٠٪ من سكان إسرائيل، مما دفع أغلب الشباب اليهود في إسرائيل للابتعاد عن المشاركة الفاعلة في السياسة. وتشير نتائج استطلاع أجري بين صفوف الشباب المشاركين في المؤتمر الصهيوني للشبيبة في كانون الأول ٢٠٠٦م أن هناك ٥٠٪ لا يثقون بالقيادة في إسرائيل، و٦٧٪ يرون أن دولة إسرائيل تعيش حالة انهيار ونزول. وفي استطلاعات أجريت في إسرائيل عام ٢٠٠٦م حدد ٨٦٪ من الإسرائيليين أن الفساد السياسي في إسرائيل يؤثر سلبيا على حياتهم الشخصية، وطالب ٧٠٪ منهم بإقالة أولمرت، و٨٢٪ بإقالة عمير بيرتس. وحين حدد

معيار درجات للفساد في إسرائيل عام ٢٠٠٦م وجدت أكثر المؤسسات فسادا: الأحزاب السياسية، ثم الكنيست.

-- أصبحت هناك مركزية في النظام السياسي الإسرائيلي، إذ تلاشت الخلافات الإيديولوجية فيما بينها، ثم فشلت هذه المركزية، وليس توقع اندثار حزب كاديما إلا مثال على هذا الفشل، وذلك للأسباب التالية:

١) أقيم الحزب من شارون، ومن شرعيته السياسية والتاريخية، ولكنه الآن لم يعد لاعبا.

٢) أقيم دون تحضيرات أولية، ودون إيديولوجية.

٣) استمرار تناحرات داخلية، وكان آخرها في النصف الثاني من شهر آب ٢٠٠٧م بين أولمرت وموفاز.

٤) هشاشة البناء التنظيمي منذ البداية، فلا توجد فروع للحزب، ولم تبذل جهود في سبيل بناء الكوادر والمؤسسات المختلفة.

٥) تبين أن ليس لأولمرت مواصفات قيادية، وكرست لجنة فينوغراد على سبيل المثال أنه فاشل، وكررت كلمة فشل (١٦٤) مرة على إثر الدور الذي قام به في حرب لبنان.

٦) عدم وجود أجندة سياسية واضحة للحكومة.

٧) مخالفات قانونية لكثير من زعماء كاديما.

٨) محاولات البقاء بكل ثمن، وانعدام ثقافة المحاسبة عندهم باتباع استراتيجية تصدير الأزمات الداخلية.

ما كتبه أبراهام بورغ في كتابه الجديد (للانتصار على هتلر) الذي نشر في الصحف العبرية في ٢٠٠٧م، يمثل هزيمة سياسية للنظام السياسي في إسرائيل خاصة، ولمشروع الحركة الصهيونية الشامل من أوسع الأبواب. وهذا التطور ليس تطورا شاذا على الساحة السياسية الإسرائيلية، فقد أشار ألبرت أينشتاين نفسه إلى عديد من هذه الأفكار حين سوّغ رفضه تولي منصب رئيس دولة إسرائيل[١٣١]. وهناك تشابه بين هذه الأفكار

وما تطالب به حركة نيتوري كارتا الأرثوذكسية المعادية للصهيونية، والتي يسكن عشرات الآلاف من مؤيديها في القدس. الشيء الجديد والمهم في هذا التطور هو أن هذا الكلام يصدر عن رجل سياسي رفيع المستوى في إسرائيل، وصل مرتبة رئيس الكنيست بعد أن كان يشغل منصب رئيس الوكالة اليهودية، ورضع- منذ نعومة أظفاره- السياسة الإسرائيلية، فقد كان والده- دكتور يوسف بورغ- زعيم الحزب الديني القومي (المفدال)، وشغل منصب وزير في وزارات مختلفة، من بينها وزير الداخلية ذات التأثير الكبير على الإسرائيليين. ومن أبرز ما يطرحه:

- يعتقد أن هناك تناقضا بين يهودية الدولة وإسرائيليتها وديمقراطيتها.
- لم يَعُدْ يعتبر نفسه صهيونيا؛ لأن ما تسعى إليه الصهيونية هو ما أراده هتلر أن يحصل باليهود: أن يتقوقعوا في مكان معين، ويستمروا في العيش بالخوف، ويسوِّغون قتل الفلسطينيين ومعاناتهم، بحجة أنهم قد عانوا من النازية أو من اللاسامية. ويطالب بإلغاء قانون العودة الذي يسمح لكل يهودي في العالم أن يأتي إلى إسرائيل، ويحصل على جنسيتها حين تطأ قدماه أرض المطار، والتمتع بمعونات مادية مغرية، وهي ما تسمى في إسرائيل سلة استيعاب المهاجر. ويطالب أن يتزود كل يهودي بجواز سفر آخر حتى يتاح له أن يعيش في مكان آخر. وهو نفسه حصل على الجنسية الفرنسية، وهو سعيد بهذه الجنسية.
- لن تستمر إسرائيل في الوجود إذا أصرت على تعريف نفسها دولة يهودية، تحتل أرض الآخرين وتسلب حقوقهم.
- يطالب بورغ بإقامة مركز يهودي روحي لليهود، له بعد إنساني واسع، مثل الذي أتى به النبي موسى عليه السلام- المتسامح والمتفتح والمحترم لإنسانية الإنسان- وليس له حدود جغرافية كما يتمثل في دولة إسرائيل.
- الحياة في الخارج- مثلما يسميها- تمتاز بكثير من الصفات الإيجابية التي تعطي لحياة الإنسان معنى وسعادة وإكراما واحتراما.

- طالب إسرائيل التخلي عن استمرار استعمال أساليب العنف، وتفكيك أسلحتها النووية[١٣٢].

استشراف المستقبل: إسرائيل حتى ٢٠١٥م

من الصعب استشراف ما قد يحدث في السنوات السبع القادمة، إلا أن هناك عدة مؤشرات تشير إلى أن قيادة إسرائيل- رغم صعوبات ذاتية وإقليمية ودولية- ستحاول التفتيش عن نصر عن طريق بدء حرب، أو المشاركة في حرب؛ لأنها لا تستطيع المحافظة على تماسك داخلي دون حرب تبادر بها، وهي بحاجة إلى ضخ مالي خارجي كبير، سواء من الولايات المتحدة أو من أثرياء يهود العالم، واقتصادها يزدهر على إثر حروب.

من المتوقع أن يحدث هذا رغم وجود توقعات أن تأتي تلك الحرب بثمن باهض لإسرائيل على كثير من المستويات. ومن أبرز الدوافع لها:

أولا: التفتيش عن نصر لمسح الفشل المتراكم، واستعادة عامل الردع.

ثانيا: التحكم بالمبادرة؛ لأنه يلعب دورا مهما في المستقبل، نظرا للتطورات الست التي حدثت مع إسرائيل خلال العقود الأربعة الماضية.

ثالثا: يعرف القادة في إسرائيل أن استمرار الوضع الحالي يلعب ضد إسرائيل؛ لأن الفلسطينيين لن يقفوا صامتين أمام استمرار سياسية التطهير العرقي التدريجي التي تنفذها إسرائيل، ولن يقبلوا استمرار تجميعهم في معسكرات تركيز، وبانتوستونات، يجوعون ويعطشون، وتمنع عنهم الخدمات الأساسية، فمرحلة جديدة من الانتفاضة- مع دعم عربي ملموس- سيكون من بين التوقعات في السنوات السبع القادمة.

أما العوامل التي ستلعب دورا مهما في حسم التطورات المستقبلية، أو إعطائها أطرا معينة فهي:

١) العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

تلعب العلاقات الإسرائيلية الأمريكية دورا حاسما في أي تطور قادم، ولن تستطيع إسرائيل القيام بأي عمل إقليمي أو دولي دون الموافقة المسبقة للإدارة الأمريكية، أو الحصول على عدم المعارضة. ومن المتوقع أن تجيز الولايات المتحدة أي حرب تقوم بها إسرائيل للمصلحة الأمريكية العامة في المنطقة. ومن أبرز مواصفات هذه العلاقات:

١. ازدادت إسرائيل تبعية للولايات المتحدة، فاقدة بذلك الاستقلالية في اتخاذ قرارها الاستراتيجي. ومع زيادة التبعية لأمريكا ستزداد الطبقة الكومبرودورية في إسرائيل قوة، وستزيد أي حرب قادمة التبعية للولايات المتحدة.

٢. رغم أن دور إسرائيل الإستراتيجي في أعين متخذي القرار الأمريكي قد قل- بسبب تأزم وضع أمريكا في المنطقة، إذ كان لإسرائيل أو مؤيديها في الولايات المتحدة دور في المأزق، أو بسبب قدوم الولايات المتحدة، ودخولها المنطقة بشكل مباشر وبكثافة كبيرة، وعدم حاجتها لإسرائيل لتحقيق أهدافها الواضحة في المنطقة: إحكام السيطرة على النفط، والحصول على قسم كبير من الأموال الطائلة المكدسة في الخليج، إذ دخل الخليجَ عام ٢٠٠٦م وحده حوالي ٦٠٠ مليار دولار أمريكي- رغم ذلك كله إلا أن المنطقة قادمة على تغييرات كثيرة، ولا بد أن يجد المخططون الأمريكيون دورا لحرب تقوم بها إسرائيل لخدمة المصالح الأمريكية.

حين توافق أمريكا على خطوات إسرائيلية في المستقبل سوف تأخذ بعين الاعتبار أنها الطرف الذي يتحكم بمجريات الأمور، فعندما تصدر قرارا معينا- ومن المتوقع أن يكون في صالح مواقف الجماهير العربية- سوف تلتزم به إسرائيل. والتجارب كثيرة بين الطرفين[١٣٣]. نتذكر جميعا ما كتبه الرئيس ريغن- بعد أن وصف أرييل شارون بأنه سيئ يفتش عن حرب-: "في ١٢ آب ١٩٨٢م وصلتني أخبار أن إسرائيل قصفت غرب بيروت قصفا عنيفا بفترة متواصلة لـ ١٤ ساعة، اتصل بي الملك فهد وطلب منى أن أعمل على وقف القصف الإسرائيلي،

اتصلت ببيغن (رئيس وزراء إسرائيل) وقلت له: يجب وقف القصف وإلا فسوف تكون علاقاتنا المستقبلية في خطر. كان اختياري استعمال كلمة (كارثة) مقصودا، وبعد عشرين دقيقة اتصل بيغن ليخبرني أنه أوقف القصف، وهو يستجدي الأمريكيين أن تستمر علاقات الصداقة بين الطرفين "[١٣٤]

٣. مع وجود زيادة معارضة في أمريكا لسياسات إسرائيل[١٣٥]، وقلة تأييد الشباب اليهود لها، إلا أن أمريكا ستسير على طريقة عدم منع حرب في المنطقة، والاستفادة منها لخلق دولتين في الأرض المقدسة تخدما المصالح الأمريكية[١٣٦].

٤. لم تكن زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل لتصل ٣٠ مليار دولار في السنوات العشر القادمة تطورا جديدا. فهو- أساسا- دعم لصناعات الأسلحة الأمريكية، أو تزويد مخازن الأسلحة في إسرائيل كي توضع تحت تصرف القوات الأمريكية في الوقت المناسب بالنسبة لأمريكا، وقد تزيد أزمة مسلحة بين إسرائيل وجاراتها فرصا لتسويق مزيد من السلاح الأمريكي في المنطقة.

٢) مواصفات العلاقات الدولية

هناك قوى عظمى صاعدة قد تهدد استمرار وجود عالم القطب الواحد ذو السيطرة الأمريكية، وهذا ما يجعل كل خطوة حساسةً على المستوى العالمي؛ بسبب مركزية المنطقة إستراتيجيا على الساحة الدولية، وهو ما يزيد مجال المناورة عند إسرائيل حتى لو كانت التبعية لأمريكا قوية. فنجم أوروبا يزداد مع الوقت، وروسيا تحاول العودة إلى المنطقة، وزيادة تأثيرها وترسيخ علاقاتها المختلفة.

٣) هناك معوقات ذاتية إسرائيلية

مثل فقدان عامل الردع، واستمرار وجود تناقضات وفشل في عقيدتها الأمنية، وعدم تمكنها من تغييرات فيها، إلى درجة أن استمرار وجود إسرائيل اليوم هو في موضع نقاش بين الإسرائيليين، إلا أن خطوة مثل هذه قد تساعد على قلب التحولات، فلن يقدم الإسرائيليون على خطوة قد يهزمون بها، سيما بعد ما حدث في لبنان صيف

٢٠٠٦م. فخطوة إسرائيلية مثل هذه قد تخفض النسبة التي كشفها استطلاع أجري في إسرائيل في أيلول ٢٠٠٧م حين وجد أن ربع الإسرائيليين غير متأكدين من استمرار وجود إسرائيل، وربع السكان يفكرون في الهجرة منها(١٣٧). وقد تُضاعف مواقف مشابه لمواقف أبراهام بورغ ٢٠٠٧م الذي حدد أن استمرار إسرائيل محفوف بالمخاطر والصعاب؛ لأنها "أكثر مكان غير آمن لليهود في العالم، تعيش في حالة طوارئ وسط لغة العداوات، بينما يعيش الإنسان خارجها لغة العلاقات والجسور والتفاهم والمسامحة والتنازل". وتدعم أيضا موقف (Mitchel G. Bard) 2007م الذي قال: إنه رغم أخطار تواجهها إسرائيل- التطرف الإسلامي، وإيران النووية، وسكان إسرائيل العرب، وتناحرات طائفية بين اليهود، ونقص متزايد في المياه- إلا أنها ستبقى، ولسنوات طوال.

٤) الدور العربي والإسلامي

صحيح أن هناك ست تطورات على الساحة الصراع قد أجبرت إسرائيل على عدم تجاهل قوة الرد العربي وردعه وفاعليته- خاصة بعد أن حصل العرب والفلسطينيون على توازن رعب مع إسرائيل- إلا أن إسرائيل سوف تبادر إلى حرب كي تعيد الأمور إلى سابقها، أي تستعيد عامل الردع من جديد. نعم، نجاح حزب الله في تموز- آب ٢٠٠٧م في تثبيت ميزان الرعب، وتصريح حسن نصر الله في مقابلة مع الجزيرة في تموز- آب ٢٠٠٧م أن حزب الله يمتلك صواريخ يمكن أن تصل كل متر في إسرائيل، وتحذيره زعماء إسرائيل في ١٤ آب ٢٠٠٧م بقوله: إذا فكرتم بالاعتداء على لبنان، أعدكم بمفاجأة كبرى يمكن أن تغير مصير الحرب والمنطقة. كل هذا قد يردع إسرائيل عن شن حرب من نوع تقليدي، إلا أن هذا أيضا لن يمنعها من محاولة محسوبة جيدا لاسترداد قوة ردعها. فصحيح ما يقوله عضو الكنيست جمال زحالقة: إن إسرائيل مترددة بسبب الفشل في حربها ضد المقاومة في لبنان، ووجود توازن رعب، إلا أنها سوف تحاول تغيير هذا، وهناك مؤشرات أن لديها دعما أمريكيا في المدى القصير(١٣٨).

تلخيص

فشل العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي بنيت على قواعد بعيدة عن القيم الإنسانية السامية- إن لم يتناقض بعضها معها-، مثل: أنا الوحيد في الميدان، ويحق لي ما لا يحق لغيري، والسجود للقوة، والعنصرية، والاستعلاء والازدراء بالآخرين، في سبيل توفير الأمن والأمان للإسرائيليين منذ عشرات السنين، فشل تلك العقيدة يقلق كثيرا من الإسرائيليين، ويضع بقاءهم في البلاد في علامة استفهام. فقسم يهاجر خارج البلاد بحثا عن الأمن والأمان، وآخرون يفتشون عن مخرج لمأزقهم في هذه البلاد.

من أبرز تداعيات هذا الفشل: فشل في أداء منظومات ومؤسسات عامة كثيرة، مثل الجيش والحكومة المركزية والحكم المحلي، وظهور تقلبات حادة، مثل صعود كاديما وهبوطه السريعين، وفشل المركزية في النظام الحزبي. والنتيجة أن دولة إسرائيل لم تعد تجذب يهود العالم كما كان من قبل، وإن قَدّموا الدعم لها فليس إعجابا كما كان في السابق، وإنما شفقة أو استجابة لاستجداء يقوم به زعماء إسرائيل في السنة الأخيرة. فصورة إسرائيل عالميا في تدهور، وقد كانت عام ٢٠٠٦م الأسوأ بين عينة من ٣٦ دولة.

إسرائيل- مشروعا صهيونيا ناجحا في تجميع يهود العالم في فلسطين على حساب شعب فلسطين- قد وصلت قمة الدوران والتراجع. ولم يعد أمام حكام إسرائيل سوى دربين: إما الموافقة على سلام والعيش بسلام مع العرب الفلسطينيين في إطار سياسي يتم التوافق على مواصفاته من قِبَل الطرفين، أو الاستمرار في الوضع الحالي الذي يوصف بالعنف وانتهاك القيم الإنسانية الأساسية، أو سيدفعها- في ضربة حاسمة- إلى استعادة قوة ردعها للقيام بحرب مع جاراتها الثلاث (سوريا، ولبنان، وفلسطين) مما سيؤدي إلى زيادة التدهور، ومن ثَمَّ زيادة الهجرة من البلاد؛ لأن اليهود يحبون الحياة والتمتع فيها والسفر في العالم. وحين يقارنون وضعهم مع وضع الآخرين يتأكدون- كما ذكر أبراهام بورغ ٢٠٠٧م- أن إسرائيل، ورغم ما يقال أنها تمتلك سلاحا نوويا، هي أكثر مكان غير آمن لليهود في العالم.

الهوامش

[١]. راجع حول هذا الموضوع كتاب Michael Brecher حول منظومة السياسة الخارجية في إسرائيل وما يطلق عليه بالتحديد مصطلح prism.

[٢]. أجاب ماريدور، وزير قضاء إسرائيلي سابق، على هذا خلال مؤتمر في الكلية الأكاديمية نتانيا، في الأسبوع الأول من آب ٢٠٠٦م خلال الحرب، وحضره عشرات الجنرالات والسياسيين والمحللين الاستراتيجيين وحضره كاتب هذا البحث.

[٣]. نفرق هنا بين "العقيدة الأمنية" و"العقيدة العسكرية". فالعقيدة العسكرية مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري على ساحة الواقع، وهي جزء مهم من العقيدة الأمنية. وحين نتحدث عن أمن إسرائيل يكون حديثنا عن ثقافة أمنية مرتبطة بقيام الدولة واستمرار وجودها حتى اليوم، إذ أغلب نواحي الحياة العامة فيها مرتبطة بالنواحي الأمنية، ويفسر من منطلقات ومصفيات (filters) أمنية.

[٤]. على إثر حرب العاشر من رمضان أكتوبر ١٩٧٣م قاد موتي أشكنازي أحد القادة الذي تم أسرهم في خط بارليف الشهير على الضفة الشرقية لقناة السويس احتجاجا، وأدى احتجاجه إلى إقامة لجنة تحقيق دولة "لجنة أغرانات"، وانتحار رئيس الأركان الإسرائيلي في حينه دافيد بن أليعزر، وسقوط حكومة غولدا مئير، وأفول نجم الجنرال موشيه ديان الذي سطع في إسرائيل على إثر "الانتصار" في حرب حزيران ١٩٦٧م.

[٥]. كان الجنرال بيلد قائدا لسلاح الطيران الإسرائيلي حين كانت سمعة تلك السلاح في إسرائيل في القمة حيث هو، أي سلاح الطيران، والذي حقق "الهزيمة ضد ثلاثة جيوش عربية خلال ساعات في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧م. ما دار بين بني بيلد وأولاده اقتبس في تحقيق صحفي نشره موقع صحيفة يديعوت أحرونوت Ynet.co.il بتاريخ ١٤ تموز ٢٠٠٢م. وفق الرابط التالي:
www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-1997093,00.ht

[٦]. أعلن انسحابه من حزب العمل عام ٢٠٠٦م حين شعر أن عمير بيرتس زعيم حزب العمل الشرقي الذي دخل الانتخابات العامة في آذار ٢٠٠٦م، وهو رئيس حزب العمل، لم يلتزم بما تعهد به أمام الناخبين، بعد أن كان من مؤيديه في الانتخابات التمهيدية حين نافس شمعون بيرس في أكتوبر ٢٠٠٥م.

[٧]. تم اقتباس هذه الاعتقادات من كتاب أبراهام بورغ (للانتصار على هتلر).

[٨]. معاريف، ٣٠ آب ٢٠٠٧م.

[٩]. أوصي بقراءة الكتاب كاملا، وللاطلاع على مضامينه الأساسية يمكن مراجعة مقال ميرون ربابورت الذي نشر في صحيفة هآرتس ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

[١٠]. استعمل ليساك في بحثه المصطلح الإنجليزي "Supreme Authority".

[١١]. نرتكز جزئيا في هذا على دراسة د.رؤوبين بدهاتسور حول "الثقافة الأمنية الإسرائيلية". انظر مقاله في مجلة פוליטיקה، "بولوتيكا"، مجلة منظمة علماء السياسة في إسرائيل، ع١٠ شتاء ٢٠٠٣م ص: ٨٧-١١٧

[١٢]. ورد هذا الرأي في كتاب أبراهام بورغ "للانتصار على هتلر".

[١٣]. وفق ما كتبه أبراهام بورغ في كتابه "للانتصار على هتلر يشكر اليهودي الله في صلاة السبت لأنك "اخترتنا نحن وقدستنا نحن من بين كل الشعوب". وعند انتهاء السبت يقولون في صلاتهم: "تبارك الله الذي يميز بين المقدس وغير المقدس، بين النور والظلمة، وبين إسرائيل والشعوب."

[١٤]. برأت المحكمة المركزية في القدس شموئيل يحزقيل قاتل الفلسطيني سمير داري من قرية العيسوية- القدس بعد قتله بإطلاق النار في ظهره عام ٢٠٠٥م. وقال القاضي: هناك إمكانية أن القاتل قد أخطأ حين فكر أنه يواجه خطر الموت من الضحية. وقد علق كاتب على الخبر تحت اسم "مواطن عربي" بالقول: "هنا تتجسم العنصرية بذاتها. وهو أمر ليس غريبا. ففي إسرائيل ثقافة سياسية، من أبرز قادتها رحبئام زئيبي الذي أقر يوما من الأيام "أن كل يهودي يساوي ١٠٠٠ عربي". وأضاف الكاتب: إن القرار يبرز عنصرية، وهي أقسى من العنصرية التي مورست جنوب أفريقيا. وإن الجهاز القضائي في إسرائيل يفرق بين العربي واليهودي، وهذا ما كان يمارسه النازيون في ألمانيا. ويختم قائلا: "عليكم أن تتذكروا جيدا كل ما أقوله." (هآرتس ١٩ نيسان ٢٠٠٧م، ونشر في موقع الجريدة في نفس اليوم، إذ كان التعليق عليه Haaretz.co.il)

[١٥]. انظر سمير سمعان وآخرين ٢٠٠٤م "العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ص ٨.

[١٦]. أشار إليه أبراهام بورغ في كتابه (للانتصار على هتلر) ٢٠٠٧م.

[١٧]. تفاصيل حول تداعيات هذه النظرة نحو "صراع مستمر"، انظر ما كتبه كل من دان هوروفيتس وليساك (דן הורוביץ ומשה ליסק) ١٩٨٨م.

[١٨]. انظر كتاب يغئال ألون "מסך של חול" " شاشة من الرمال ١٩٦٠م، ص ٨٢,

[١٩]. في بحث ميداني قمت به بين طلاب عرب وطلاب يهود في كلية بيت بيرل، حمل الاستطلاع سؤالا عن إمكانية المقارنة بين النكبة الفلسطينية والكارثة اليهودية. رد أغلب الطلاب العرب بالإيجاب، بينما رد جميع الطلاب اليهود على أن الأمر مستحيل، و"كيف تجرؤون على إدراج سؤال مثل هذا في استطلاع البحث؟"

[٢٠]. أوشفيتس هو أحد معسكرات التركيز التي قام ببنائها النظام النازي لتركيز اليهود فيها خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين.

[٢١]. مقتبس في مقال كوهن، أ ١١١:١٩٩٦ (تفاصيل باللغة العبرية في المراجع)

[٢٢]. راجع كتاب صدر عام ٢٠٠٧م بتحرير أبعيزر رابتسكي باللغة العبرية عن مركز "فان لير" في القدس، تحت عنوان "يشعيا هوليفوفتش بين التحفظ والتطرف: نقاش في طرحه.

[٢٣]. مقتبسة بواسطة بدهاتسور ٢٠٠٣م، ص ١٠٣.

[٢٤]. صحيفة معاريف ٢٤ آب ٢٠٠٧م (واسم الضابط ليئور أبرباخ) وعنوانه الإلكتروني:
li-or@maariv.co.il

[٢٥]. مقتبسة من كتاب بن غوريون بواسطة رئوبين بدهاتسور ٢٠٠٣م، ,٩٨

[٢٦]. وصلت معارضة بيغن إلى درجة أنه حاول قتل أدينهاور، رئيس وزراء ألمانيا، بعث له مغلفا يحتوى على متفجرات، فتفجر في أحد رجال الشرطة الألمان وقتله.

[٢٧]. يديعوت أحرونوت ٢٥ حزيران ٢٠٠٧م. يجري الصحفي الإسرائيلي يارون لوندون مقارنة مع الوضع في غرب أوروبا التي ترعرعت على إثر حصولها على أموال أمريكية كبيرة وصل حجمها بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار خطة مارشال، مبلغ ١٠٠ مليار دولار.

[٢٨]. نموذج للاعتراف الشخصي لما اقترفه من جرائم بحق الفلسطينيين وخاصة في منطقة الشمال، طبريا. انظر فلم المخرجة داليا كاربين (דליה קארפן) "يوميات نحماني" باللغة العبرية، إذ يتحدث عن طرد طبريا، المدينة الهادئة، حيث سكن بها يهود وعرب بود وإخاء، وقامت القوات الصهيونية عام ١٩٤٨م بطرد كليهما وهدم بيوت كليهما، كي تخلق واقعا جديدا يكون خاليا من العرب. حول هذا الموضوع والجرائم التي قامت بها القوات الصهيونية، انظر بحثا قام به مصطفى عباسي، كلية تل حاي، ٢٠٠٧م.

[٢٩]. بعد رفض عرفات التنازل طعنه بيرس بلقب "מטורף" أي مجنون، أو أحمق.

[٣٠]. طرح هذه الفكرة يغئال ألون وطورها في كتبه. انظر نقاش حول الفكرة في مقال بدهاتسور ٢٠٠٣م، ,٩٩

[٣١]. في نفس الأسبوع أعلن في مصر أن قائد سلاح الطيران سوف يقوم بزيارة مهنية لليبيا، وأن القادة الكبار في الجيش المصري سوف يسافرون إلى عمرة رمضان في تلك الفترة.

[٣٢]. يقول عوفر شيلح في كتابه عن حرب لبنان ٢٠٠٧م: إن القيادة العسكرية تلقت خبر اختطاف الجنود في الجليل في ١٢ تموز ٢٠٠٦م وهي في اجتماع في مقر وزارة الدفاع والجيش في تل أبيب لمناقشة الحرب على قطاع غزة.

[٣٣]. فيما يتعلق بخمسة أيام، كانت النظرة في القيادة الإسرائيلية- عندما وافقت الحكومة الإسرائيلية على قرار الحرب في ١٢ تموز ٢٠٠٦م- كانت الفرضية أنها سوف تستمر ٥ أيام. فيما يتعلق بقدرات حزب الله الاستمرار في الحرب أكثر من ٣٣ يوما هناك كثير من التقييمات العسكرية من بينها ما يعاد إلى تصريحات السيد حسن نصر الله نفسه في خطاباته المشهورة زمن الحرب وبعد الحرب. وله مصداقية كبيرة حين يقول شيئا؛ لأنه، وفق ما نشر، لن يقول شيئا للمقاتلين وللعالم إلا بعد أن تكتمل الصورة. (فصل المقال ٣ آب ٢٠٠٧م، ص ٨.)

[٣٤]. تم اقتباس باراك من مقال كتبه أسعد تلحمي، فصل المقال ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٣٥]. مقتبس بواسطة مردخاي باراون (١٩٩٢م). هذا التركيز على الحرب والاستعداد لها طيلة الوقت وعدم السماح بالهزيمة كان أبرز ما كان يؤكده موشيه ديان، رئيس الأركان في الخمسينيات، ووزير الدفاع في حرب الخامس من حزيران ١٩٧٣م. انظر تفاصيل حول هذه الفكرة في مقال بدهاتسور ٢٠٠٣م، ,٩٩

[٣٦]. هآرتس ٦ آب ٢٠٠٧م.

[٣٧]. بعد نشر مضمون الوثيقة التي اشترك في وضعها، استقال وقام رابين بترقيته بتعيينه مدير القسم العربي في حزب المعراخ (حزب العمل).

[٣٨]. أقامت الجماهير العربية "حركة الأرض" في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين من أجل الدفاع عن الأرض والهوية والحقوق الأساسية، ولم تكن في بداية تأسيسها حركة شعبية واسعة، بل نتاج نشاط عديد من المثقفين العرب، وعلى رأسهم صالح برانسي (الطيبة، المثلث) ومنصور كردوش (الناصرة) وعلي رافع (دير الأسد) ومحمد ميعاري (ميعار). لم تتمكن أن تصبح حركة شعبية، إذ قامت السلطات الإسرائيلية بقمعها وإخراجها عن القانون في مراحل تأسيسها الأولى، استنادا إلى قانون الطوارئ الانتدابي ١٩٤٥م.

[٣٩]. حول هذا الموضوع راجع تقريرا نشر في صحيفة هآرتس ٦ آب ٢٠٠٧م.

[٤٠]. مقتبس في مقال سيما قدمون، يديعوت أحرونوت ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

[٤١]. ليلي غاليلي، هآرتس، ١٣ تموز ٢٠٠٧م.

[٤٢]. مقتبسة في مقال نشره الصحفي أسعد تلحمي، أسبوعية "فصل المقال"، ٢٤ آب ٢٠٠٧م، ص٦.

[٤٣]. معلق للشؤون الأمنية في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، ومؤلف كتب عن الأمن الإسرائيلي من بينها: كتاب "همغاش وهاكيسف": "الصينية والمال" الذي يوجه اتهامات كثيرة لدور الجيش الإسرائيلي بعد ٥٥ عاما من إقامة دولة إسرائيل، وكتاب آخر عن حرب تموز/آب ٢٠٠٦م على لبنان.

[٤٤]. تحليل كتبه الصحفي والمعلق عوفر شيلح، معاريف ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٤٥]. معاريف ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٤٦]. أسبوعية فصل المقال ١٠ آب ٢٠٠٧م.

[٤٧]. اقتبست الاصطلاح "هلامية" من مقال كتبه عضو الكنيست د. جمال زحالقة، فصل المقال ١٧ آب ٢٠٠٧م.

[٤٨]. هآرتس، ٣ آب ٢٠٠٧م.

[٤٩]. نشر المقال للكاتب יניב איצקוביץ, وهو أديب، يدرس لشهادة الدكتوراة في الفلسفة، وأحد الجنود الإسرائيليين الموقعين عام ٢٠٠٢م على عريضة رفض الخدمة في المناطق المحتلة: موقع يديعوت أحرونوت على الإنترنت، Ynet.co.il بتاريخ ٣ أيلول ٢٠٠٧م.

[٥٠]. يديعوت أحرونوت ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٥١]. صحيفة هآرتس ٢ أيلول ٢٠٠٧م.

[٥٢]. يديعوت أحرونوت ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٥٣]. إسحاق منيربي، مقابلة مع راديو إسرائيل: ريشت بيت، الساعة ١٥:٤٣ في ٩ آب ٢٠٠٦م.

[٥٤]. معاريف ١٦ آذار ٢٠٠٧م.

[٥٥]. مقابلة مع أفرايم سنية، نائب وزير الدفاع، راديو إسرائيل ١ تشرين ثاني ٢٠٠٦م، في الساعة ٨:٢١ صباحا.

[٥٦]. معاريف ٢٢ آب ٢٠٠٦م.

[٥٧]. معاريف ٨ أيلول ٢٠٠٦م.

[٥٨]. معاريف ٨ أيلول ٢٠٠٦م.

[٥٩]. هآرتس ٢٥ آب ٢٠٠٦م. ويذكر أن اسم حسن نصر الله شائع في المجتمع العربي، وهذا العمل بحد ذاته- سيما أن وزير الدفاع زمن الحرب عمير بيرتس قد رفع سقف التوقعات من هذه العملية على أنها "سوف تغير مسار الحرب" على حد قوله- يعد فشلا ذريعا لا يمكن المرور عليه بسلام من المخابرات العسكرية.

[٦٠]. يديعوت أحرونوت ٢٥ آب ٢٠٠٥م.

[٦١]. معاريف ٢٢ آب ٢٠٠٦م.

[٦٢]. تقرير إخباري عن الموضوع في صحيفة معاريف ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٦٣]. معاريف، على الصفحة الأولى، بتاريخ ٨ آب ٢٠٠٧م.

[٦٤]. صحيفة هآرتس، ٥ أكتوبر ٢٠٠٣م.

[٦٥]. هارتس، ١٢ أيلول ٢٠٠٦م.

[٦٦]. موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، Ynet.co.il، بتاريخ ٢٢ آب ٢٠٠٧م.

[٦٧]. موقع صحيفة يديعوت أحرونوت ، Ynet.co.il بتاريخ ١ آب ٢٠٠٧م.

[٦٨]. تم اقتباسه من قبل يوئيل ماركوس، هآرتس ٣ آب ٢٠٠٧م.

[٦٩]. موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، Ynet.co.il بتاريخ ١ آب ٢٠٠٧م.

[٧٠]. معاريف، ٨ آب ٢٠٠٧م.

[٧١]. يديعوت أحرونوت، ٧ آب ٢٠٠٧م.

[٧٢]. انظر دراسة للدكتور داوود خير الله، أستاذ القانون الدولي في جامعة جورج تاون، تحت عنوان "الحرب الإسرائيلية على لبنان، متى بدأت، وهل انتهت؟"، نشرت على شبكة الإنترنيت.

[٧٣]. لم يعد سرا أن قناة المنار التلفزيونية ومحطة "النور" الإذاعية التابعتين لحزب الله قد لعبتا دورا مهما في الحرب في نقل ما يدور، واللعب في الحرب النفسية التي شنها حزب الله على الإسرائيليين، وكانت ناجحة وفق تقييمات كثيرة في إسرائيل. وهما من أهم الوسائل التي ساعدت على حسم المعركة بإفشال إسرائيل في تحقيق أهدافها من الحرب. طالب عديد من خبراء الحرب النفسية في إسرائيل بقصف المنار، وتعطيل إذاعة النور، وبعد أن قامت إسرائيل بقصف بناية محطة المنار وردمها، والتشويش على محطة النور لم تتوقف قناة المنار عن البث سوى دقائق، وتغيبت محطة النور بعض الوقت نتيجة التشويشات الإسرائيلية على موجاتها الإذاعية.

[٧٤]. وفق مصادر أخرى، اعتمدت على مصادر عربية، قتل من الإسرائيليين ٢٥٠ جنديا، وجرح ٤٥٠ جنديا.

[٧٥]. اعتمدنا على أرقام القتلى في الجيش الإسرائيلي على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة ا لعربية.

[٧٦]. كان نقاش مستمر حول ما حدث في القيادة الإسرائيلية بيني وبين بروفسور جنرال يهوشافاط هركابي، وكان أستاذي حينها في الجامعة العبرية، فقد درست الماجستير في العلاقات الدولية- الجامعة العبرية- القدس.

[٧٧]. كانت هناك نظرية في إسرائيل تقول: إن أحد أهداف الحرب على لبنان هو تمكين سيطرة إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي إن ضرب منظمة التحرير في لبنان سوف يشكل ضربها في المناطق المحتلة على قدم وساق. وبالتالي تستطيع إسرائيل أن تفعل ما تشاء في المناطق المحتلة.

[٧٨]. ينظر كتاب للكرتون صدر عام ١٩٨٨م، جمعية Committee Arab American Anti-Discrimination ADC الجمعية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصري، واشنطن العاصمة.

[٧٩]. صحيفة الخليج- الإمارات العربية المتحدة ١٧ آب ٢٠٠٧م.

[٨٠]. واشنطن بوست ٨ كانون أول ١٩٩٢م.

[٨١]. يعمل- الآن ٢٠٠٧م في إسرائيل- رئيس مديرية الخدمة المدنية التابعة لمكتب رئيس الوزراء، والتي بموجبها تريد الحكومة تجنيد المواطنين العرب للخدمة الوطنية في إسرائيل بدل الخدمة الإجبارية في الجيش.

[٨٢]. واشنطن بوست ٨ كانون أول ١٩٩٢م.

[٨٣]. Washington Post, December 8, 1992

[٨٤]. As quoted by Rowland Evans and Robert Novak, The Washington Post November 1, 1991, A25.

[٨٥]. The New York Times, January 19, 1989.

[٨٦]. هناك أسماء مختلفة لهذه العمليات، من بينها عمليات تفجيرية أو عمليات انتحارية أو عمليات استشهادية.

[٨٧]. لم تحدد إسرائيل أهداف الحرب عند نشوبها، بل أشارت إليها بعد أيام من وقوعها في خطاب أولمرت أمام الكنيست الإسرائيلي.

[٨٨]. الشهادة للجنرال يفتاح رون طال- قائد سلاح المشاة سابقا في الجيش الإسرائيلي- تم اقتباسها بواسطة الصحفي أسعد تلحمي، أسبوعية فصل المقال ٢٤ آب ٢٠٠٧م، ص ٦,

[٨٩]. مقتبسة بواسطة أسعد تلحمي، فصل المقال ٢٤ آب ٢٠٠٧م ص ٦.

[٩٠]. من مقال عمير ربابورت، المعلق العسكري لصحيفة معاريف، معاريف ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[٩١]. موقع صحيفة هآرتس على الإنترنت، Haaretz.co.il بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٠٧م.

[٩٢]. مقتبس في مقال أمير أورن، موقع صحيفة هآرتس على الإنترنيت، Haaretz.co.il بتاريخ ٥ أيلول ٢٠٠٧م.

[٩٣]. كشف عن هذه المعلومات النائب ران كوهين، في خطاب له في الكنيست الإسرائيلي ٣ تموز ٢٠٠٧م.

[٩٤]. كانت مظاهرة صاخبة إثر نشر التقرير الأولي للجنة فينوغراد في ٣ أيار، في شوارع تل أبيب، وحضرها ما يقارب ١٠٠ ألف متظاهر من مختلف الطيف السياسي في إسرائيل، من مجموعات يسارية، ومن مجموعات من المستوطنين، ومن القوميين المتدينين، وجميعهم- وبصرخة واحدة- طالبوا بإقالة أهود أولمرت. لكن

أولمرت رفض هذا بدعوة "أن هؤلاء لن يجبروني على الخروج من مكتب رئاسة الوزراء". انظر تقرير وافي في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٤ أيار ٢٠٠٧م.

[٩٥]. Jill Carrol "The US military and President Bush is studying the Algerian War for Independence", The Christian Science Monitor, June 29, 2007. www.csmonitor.com/2007/0629/p01s02.wome.html

[٩٦]. نشرت في موقع صحيفة يديعوت أحرونوت على شبكة الإنترنت، Ynet.co.il، بتاريخ ٢٠ آب ٢٠٠٧م.

[٩٧]. معاريف ٨ آب ٢٠٠٧م.

[٩٨]. أطلقت صواريخ حزب الله على كفار غلعادي إلى الشرق من كريات شمونة في ٦ آب ٢٠٠٦م، فقتلت ١٢ جنديا، وجرحت ١٠جنود. المنظر وفق ما شرح تقرير في القناة ١ التلفزيونية في إسرائيل بأن المناظر مريعة لم يشاهدوا مثلها من قبل: أجسام متناثرة. وقال أحد المعلقين: ما حدث في كفار غلعادي كان أصعب ما حدث منذ بداية الحرب، فهناك كثير من الخسائر المادية والبشرية.

[٩٩]. هآرتس، ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٦م.

[١٠٠]. ذكر هذا الوصف في إحدى الصحف العبرية الكبيرة، في برنامج عرض الصحافة العبرية: راديو إسرائيل ريشت بيت، الساعة ٥-٦ صباحا، ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦م. انظر: هآرتس ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦م.

[١٠١]. يديعوت أحرونوت، ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

[١٠٢]. موقف يديعوت أحرونوت على شبكة الإنترنيت، ynet.co.il، ١٥ تموز ٢٠٠٧م.

[١٠٣]. يديعوت أحرونوت، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٧م.

[١٠٤]. مقال كتبه ونشرته صحيفة هآرتس، ٦ آب ٢٠٠٧م.

[١٠٥]. عقد مؤتمرا عام ١٩٩٩م مثل مختلف الجهات اليهودية الشرقية في إسرائيل، وأجمع المتحدثون أن ثقافة اليهود الشرقين قد وصلت في تأثيرها مركز بناء الثقافة السياسية في إسرائيل. وأن الجن الشرقي لا يمكن إعادته إلى القمقم. (ليف غرينبرغ، ٢٠٠٧م).

[١٠٦]. تفاصيل كاملة حول الصراع بين اليهود الشرقيين والقيادة الإشكنازية المتفردة في النظام في إسرائيل. انظر كتاب ليف غرينبرغ: "السلام الوهمي، حديث الحرب: فشل القيادة، السياسات والديموقراطية في إسرائيل ١٩٩٢-٢٠٠٦م" الصادر عام ٢٠٠٧م.

[١٠٧]. انظر مقابلة مع عمير بيرتس، يديعوت أحرونوت، ٣١ آب ٢٠٠٧م. انظر مقالا حول الموضوع كتبه عوزي بنزيمان، هآرتس، ٥ أيلول ٢٠٠٧م.

[١٠٨]. صحيفة هآرتس، ٣٠ آب ٢٠٠٧م. قام بيتون بضم مهاجرين روس جدد وعربا، وليس إيمانا في تقارب الطوائف والمجموعات، وإنما- لأمر تكتيكي- لأن هذه المجموعات الثلاث هي أكثر المجموعات تضررا من سياسات إسرائيل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة.

[١٠٩]. معاريف، ٣٠ آب ٢٠٠٧م.

[١١٠]. تقرير حول عصابات من المهاجرين المتحدثين باللغة الروسية تتنظم بعصابات مؤيدة للنازية في إسرائيل. يديعوت أحرونوت، ٩ أيلول ٢٠٠٧م.

[١١١]. أشار الخبر (في يديعوت أحرونوت، ٥ أيلول ٢٠٠٧م) أن عدد الإسرائيليين المتوجهين إلى السفارة الإسرائيلية في برلين للحصول على جنسية ألمانية بلغ السنة ١٥٠ طلبا، بينما بلغ العدد عام ٢٠٠٦م ٣٠ طلبا فقط. ولم يذكر الخبر عدد المتوجهين للسفارة الألمانية في تل أبيب بطلب الحصول على الجنسية الألمانية، وقد زاد في السنة الأخيرة بسبب الأزمة التي تمر في إسرائيل بين "الناجين من المحرقة اليهودية" وحكومة إسرائيل بسبب عدم حصولهم من التعويضات التي تقدمها حكومة ألمانيا لإسرائيل من أجلهم إلا الشيء اليسير.

[١١٢]. تقرير إخباري أذيع في راديو إسرائيل ريشت بيت، بين الساعة الخامسة والسادسة صباحا، عرض الصحف، ٢١ آب ٢٠٠٧م.

[١١٣]. نشر تقرير حول هذا الموضوع على صفحة كاملة من صحيفة يديعوت أحرونوت في ٧ أيلول ٢٠٠٧م. ومما لا شك فيه أن هذا يؤثر على الإسرائيليين وخاصة كيف يرونهم اليهود الآخرون من الولايات المتحدة.

[١١٤]. الدراسة التي ستنشر في القريب بعد إجراء دراسة حديثة للمقارنة مع ما حدث عام ١٩٩١م، ستنشر للمؤلف تحت عنوان "College Students in the USA and The Arab-Israeli Conflict"

[١١٥]. يديعوت أحرونوت، ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

[١١٦]. الخبر نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٥ أيلول ٢٠٠٧م.

[١١٧]. تم اقتباسه في مقال ناحوم برنيع وشمعون شيفر، يديعوت أحرونوت، ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

[١١٨]. معاريف، ١٦ تموز ٢٠٠٦م.

[١١٩]. حذر وزير المالية الجديد في إسرائيل روني باراون من خلق اقتصاد يسرابلوف في إسرائيل. انظر تقريرا في صحيفة هآرتس، القسم الاقتصادي هماركار، ٦ آب ٢٠٠٧م ص ,٨

[١٢٠]. Boy Nathanson, (2007) "The Middle East Under Fire?" The Macro Center for Political Economic, Tel Aviv. www.macro.org.il

[١٢١]. ما نقله التلفزيون الإسرائيلي القناة العاشرة عن شهادة بيرس أمام لجنة فينوغراد، ٢٢ آذار ٢٠٠٧م.

[١٢٢]. يديعوت أحرونوت، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٧م.

[١٢٣]. العائلات الخمس هي: دانكنير، وسامي ويولي عوفر، وإسحاق تشوبه، ودودي فايسمان، وحاييم سابان.

[١٢٤]. هآرتس، موقع الإنترنت، ١٩ تموز ٢٠٠٧م.

[١٢٥]. في خطاب لغالب مجادلة- وزير العلوم والرياضة والثقافة في إسرائيل- في مهرجان إنهاء برنامج المنح لطلاب العلوم- كلية رحوبوت التكنولوجية، ٢٢ تموز ٢٠٠٧م.

[١٢٦]. هآرتس، ١٠ نيسان ٢٠٠٧م.

[١٢٧]. موقع صحيفة يديعوت أحرونوت على شبكة الإنترنت، نشر بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠٧م.
www.ynet.co.il/comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-3428894,00.html

[١٢٨]. مقتبس من وثيقة "اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة" صدرت حديثا عن مركز لدراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، وهي بقلم د. شموئيل إيبن، الضابط السابق في الاستخبارات العسكرية، وبني لندا من كبار رجال الصناعة المتطورة في إسرائيل.

[١٢٩]. موقع صحيفة يديعوت أحرونوت على شبكة الانترنيت نشر بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠٧
www.ynet.co.il/comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-3428894,00.html

[١٣٠]. المكتب المركزي للإحصائيات في إسرائيل- القدس. تقرير عن ميزان المدفوعات الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦م باللغة العبرية. صدر في ١٤ آذار ٢٠٠٧م. يمكن العودة إلى المصدر على شبكة الإنترنت وفق العنوان التالي:
www.cbs.gov.il/hodaot2007n/09_07_045b.doc

[١٣١]. حول مواقف أينشتاين من دولة إسرائيل انظر كتاب:
Walter Izeccson, (2007) "Einstein: His Life and Universe: Biography and Autobiography, N.Y: Simon & Schuster Publishing

[١٣٢]. إذا تعسر العودة إلى الكتاب نفسه- وأنا أنصح أن تتم قراءته كاملة- فيمكن العودة إلى مراجعة للكتاب، كتبها د. محمود محارب (حديث الناس)، ٢٤ آب ٢٠٠٧م.

[١٣٣]. حول مواقف الجماهير العربية من أمريكا وما تشكله من خطر على المصالح الأمريكية الحيوية بسبب تأييد أمريكا لإسرائيل، انظر ما قام به بروفسور شبل تلحمي Telhami، من مركز Center for International Development and Conflict Resolution (CIDCM) في جامعة ماريلاند- كولج بارك الأمريكية.

[١٣٤]. معاريف، ٣ أيار ٢٠٠٧م.

[١٣٥]. تجسدت في إصدار كتب ومقالات كثيرة، أبرزها كتاب ستيف وولت، وجون ميشهيمر (The Israeli Lobby)، عام ٢٠٠٧م، وهو منشور في لندن، وكتاب الرئيس جيمي كارتر (فلسطين: سلام وليس تمييزا عنصريا) ٢٠٠٦م.

[١٣٦]. حضرت لقاء لمئات الأساتذة المتخصصين في الدراسات الإسرائيلية في مؤتمر علمي في كندا في أيار ٢٠٠٦م، ومعظمهم قدِموا من الولايات المتحدة، وكان موضوع البحث مناقشة تأثير تلخيص كتاب وولت وميشهيمر. كان الرأي السائد أن للكتاب تأثيرا كبيرا على الجامعات والأكاديميين الأمريكيين، وعلى أمريكا ان تأخذ ما يكتباه بعين الاعتبار. وكان المؤتمر السنوي لمنظمة الدراسات الإسرائيلة Association for Israeli Studies في مدينة بامف- جبال الروكي الكندية.

[١٣٧]. يديعوت أحرونوت، ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

[١٣٨]. كتبها في كلمة العدد، أسبوعية فصل المقال، ٧ أيلول ٢٠٠٧م.

المراجع العربية

- حسن براري، ٢٠٠٤م "أمن إسرائيل: صراعات الأيدولوجيا والسياسة" كراسات استراتيجية، السنة ١٤ والعدد ١٤٣، أيلول، صادر عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة- جمهورية مصر العربية. على موقع الإنترنت.
- داوود خير الله، ٢٠٠٧م "الحرب الإسرائيلية على لبنان متى بدأت وهل انتهت؟"، على الإنترنت.
- سمير سمعان وآخرون، ٢٠٠٤م "العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية"، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان.
- تقارير مدار الإستراتيجية، ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م، "مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله- فلسطين ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م.
- مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل: www.cbs.gov.il
- صحيفة معاريف الإسرائيلية، وموقعها الإلكتروني: www.nrg.co.il
- صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، وموقعها الإلكتروني www.ynet.co.il
- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، وموقعها الإلكتروني www.haaretz.co.il

المراجع العبرية

- **יגאל אלון,** 1960 מסך של חול, (תל אביב, הקיבוץ המאוחד).
- **אברהם בורג** 2007 , "לנצח את היטלר" (תל אביב: ספרית ידיעות, ספרי חמד).
- **מרדכי בר און** 1992, שערי עזה:מדיניות הבטחון של ישראל 1957-1955" (תל אביב: עם עובד).
- **ישראל גלילי,** 1987 במוקדי עשייה והכרעה (תל אביב: הקיבוץ המאוחד).
- **דפנה גולן-עגנון,** 2002 "איפה אני בסיפור הזה?", (ירושלים: הוצאת כתר).
- **לב גרינברג, 2007** "שלום מדומיין, שיח מלחמה:כשל המנהיגות,הפוליטיקה והדימוקרטיה בישראל 2006-1992" (תל אביב: הוצאה לאור ריסלינג).
- **דן הורוביץ,** 1982 הקבוע והמשתנה בתפיסת הבטחון הישראלית, ירושלים: האוניברסיטה העברית, המכון ליחסים בינלאומיים ע"ש ל. דוויס.
- **דן הורוביץ ומשה ליסק, 1988** "דמוקרטיה וביטחון לאומי" יהדות זמננו, 4, 65-27
- **כהן א,** 1996 "קנדי, בן גוריון והקרב על דימונה: אפריל-יוני 1963" עיונים בתקומת ישראל, כרך 6, באר שבע, אוניברסיטת בן גוריון בנגב.
- **ראובן פדהצור,** 1200 "תרבות הביטחון הישראלית-מקורותיה והפשעתה על הדמוקרטיה הישראלית" פוליטיקה, כתב עת למדע המדינה וליחסים בינלאומיים, המכון ליחסים בינלאומיים ע"ש לאונד דוויס, האוניברסיטה העברית, עמודים 87-117

– **אביעזר רביצקי، (עורך)**2007 , "ישעיהו ליבוביץ בין שמרנות לרדיקליות: דיונים במשנתו"، ירושלים، מכון ון לִיר، הוצאת הקיבוץ המאוחד.

– **עופר שלח، 200** ٣המגש והכסף– מדוע דרושה מהפכה בצה"ל، הוצאות כנרת، זמורה، ביתן، ישראל.

– **עופר שלח ויואב לימור، 2007** שבויים בלבנון، האמת על מלחמת לבנון השנייה، הוצאת ספרית ידיעות .

المراجع الإنجليزية

- **Mitchell G. Bard**, 2007 "Will Israel Survive?", (New York: Palgrave Macmillan)
- **Michael Brecher**, 1972 "The Foreign Policy System of Israel" (London:Oxford University Press Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld ,1989 "Crisis, Conflict and Instability" (New York: Pergamon Press)
- **Horovitz Dan**, 1992 "The Israeli Concept of National Security" in Yariv A. (ed), National Security and Democracy in Israel, (Boulder, Co: Lynne Reinner.
- **Walter Izeccson**, 2007 Einstein: His Life and Universe: Biography and Autobiography, (N.Y: Simon & Schuster Publishing)
- **Lissak M**, 1992 "Civilian Components in the National Security Doctrine" in Yaniv A (ed), National Security and Democracy in Israel (Boulder, Co: Lynne Rienner) pp 55-80
- **Ian Lustick**, 1989 "Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority", (Austin: University of Texas Press)
- **Ben Meir Y**, 1995, Civil-Military Relations in Israel (New York: Columbia University Press)
- **Boy Nathanson**, 2007 "The Middle East Under Fire?" (Tel Aviv: The Macro Center for Political Economic). www.macro.org.il
- **Marshall Singer R**, 1972 "Weak States in a World of Powers: the Dynamics of International Relationships" (New York: Free Press)
- **Immanuel Wallerstein**, 1980 "The Modern World System II" (New York: Academic Press)
- **Yariv A**, 1992 A Question of Survival: The Military Power Under Seige" in Yariv A (ed), National Security and Democracy in Israel, (Boulder, Co:Lynne Rienner)

الورقة الثانية

الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٦/٢٠٠٧م*

تتطرق هذه الورقة إلى أبرز القضايا التي لها علاقة بالوضع الاستراتيجي لإسرائيل، أو بما له علاقة تأثير على هذا الوضع للفترة الزمنية المشار إليها أعلاه. واخترنا عددًا من المحاور التي نعتقد أنها مركزية وذات أهمية في تسليط الأضواء عليها.

العقيدة العسكرية الإسرائيلية

ترتكز العقيدة العسكرية الإسرائيلية على قاعدة الأمن القومي، ولهذا يجب الميل قليلا إلى تعريف موجز لمصطلح الأمن القومي لإعطاء صورة عامة فقط.

مفهوم الأمن القومي يعني إقامة سياسة دفاع تقليدية، وإقامة نشاطات غير عسكرية للدولة لتأمين قدرتها على الاستمرار بالوجود وحدة سياسية، تكون هذه الوحدة- بهذا المفهوم- قادرة على التأثير وتحقيق أهداف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

معنى ذلك أن الأمن القومي جزء مهم من سياسة الحكومة يهدف إلى خلق ظروف سياسية محلية وإقليمية ودولية مناسبة للحفاظ على المناعات الوطنية ضد أي هجوم محتمل أو ضربة ممكنة[1].

يتضمن الأمن القومي عدّة جوانب أساسية، منها:

- أمن عسكري يتعلق بمقدرة الدولة على القتال (الهجوم) والدفاع (التصدي)، ودراسة مسبقة لنوايا بعض الدول ومخططاتها التي تشكل خطرا أكثر من غيرها.
- وأمن سياسي يتعلق بالجانب التنظيمي لمؤسسات الدولة واستقرارها، كأجهزة خدمية تسهل عمل الحكومة سلطة تنفيذية في الدولة.

---

* **د. جوني منصور/** مؤرخ وباحث فلسطيني في الشؤون والقضايا الإسرائيلية. مدير وحدة بنك المعلومات في "مدار" - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ فلسطين.

- وأمن اقتصادي يتعلق في ضمان موارد الدولة من المال والثروات والأسواق، والحفاظ على مستوى الدولة الاقتصادي والمعيشي.
- وأمن اجتماعي يتعلق بالحفاظ على الموروث الحضاري، كاللغة والدين والثقافة والتراث وغيره، وتطويره.

وبالنسبة للأمن العسكري الإسرائيلي فإنه أحد أعمدة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، فهو يقوم على فرضية أن إسرائيل موجودة في حالة دائمة من الخطر الكياني، وبما أن هذه تشكل ظاهرة عدم استقرار عسكري- وبالتالي لها انعكاسات في ميادين أخرى- فإن الأمن القومي يقوم على مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها[٢]:

العنصر الأول: الاعتماد على المقدرات الذاتية سبيلا نحو استقلال عن قوى خارجية.

العنصر الثاني: وجود دائم لحالة الحرب من منطلق احتمال قيام الدول العربية مجتمعة أو منفصلة بشن هجوم على إسرائيل.

العنصر الثالث: السعي الدائم إلى افتعال أزمات لمنع حصول توازن قوى في منطقة الشرق الأوسط لتبقى إسرائيل متمتعة بتفوق عسكري.

العنصر الرابع: القيام بحرب استباقية، وتسديد ضربة قاسية وموجعة للعدو، ثم التحول إلى حالة دفاع.

العنصر الخامس: حرب وقائية لحماية حدودها ومقدراتها ومواردها المختلفة.

هذا لا يعني أنه يوجد هناك تبنٍ لنظريات أمنية كاملة وتطبيقها في إسرائيل، فالقيادة الإسرائيلية تسعى دوما إلى دراسة معمقة لما يجري من حولها، إضافة إلى وضعها لسيناريوهات محتملة لحالات الحرب قبل حالات السلام وإمكاناته.

لهذا فإن ما كان بارزا في المشهد الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦م، ما زالت انعكاساته متفاعلة إلى اليوم، ويمكن الإشارة بصورة واضحة إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦م، وتداعيات هذه الحرب على الساحة الإسرائيلية السياسية والعسكرية. والسؤال المركزي: ماذا بعد؟

اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار الحرب على لبنان دون أن تتخذ قرارا بتنفيذ عملية محددة لإعادة الجنديين المختطفين من لبنان، معنى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية رفضت الرد بنفس الأسلوب الذي جرى فيه اختطاف الجنديين، أي إنها لم تعتبر حالة الاختطاف حالة عينية ومحددة، إنما اعتبرتها دعوة لها لإعلان الحرب وخوضها على لبنان.

أرادت الحكومة الإسرائيلية- برئاسة أولمرت وهي ما زالت في شهر عسلها- أن تثبت قدرتها على إدارة أصعب الأمور وأعقدها، أي حالة حرب.

هذا لا يعني إطلاقا أن سيناريوهات الحرب لم تكن موجودة من قبل، بل كانت موجودة وجاهزة بكل تفاصيلها، ولكن الذي حصل هو تقديم موعدها بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية (نتذكر جيدا رفض وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس الإعلان عن وقف الحرب، بل قالت إن الوقت ليس مناسبا لإيقافها، وهذا ما صرحت به في مؤتمر روما أثناء اشتعال الحرب، علمًا أن إسرائيل قد تكبدت خسائر فادحة فيها، ومعنى ذلك أن للولايات المتحدة مصلحة من هذه الحرب واستمراريتها).

قلنا: إن قرار إسرائيل بحربها على لبنان لم يقتصر على حادثة اختطاف الجنديين الإسرائيليين، بل إن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أن أهدافها من وراء شن هذه الحرب[٣]:

١. إعادة الجنديين الإسرائيليين المختطفين.
٢. محاربة حزب الله وتصفية قيادته وقواته العسكرية بضربات جوية مكثفة ومتتالية.
٣. إبعاد حزب الله عن الحدود مع إسرائيل والتشديد على وجود الجيش اللبناني على الحدود المشتركة بين إسرائيل ولبنان.
٤. إعادة هيبة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في أعقاب توالي عمليات اختطاف جنود إسرائيليين (اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط في غزة).
٥. سيساعد إضعاف حزب الله في الحيلولة دون انتشار فكر المقاومة والنضال ومحاربة إسرائيل.

٦. التقاء السياسة الإسرائيلية مع الأمريكية في تصفية حزب الله، والتضييق على سوريا الموجودة على القائمة السوداء الأمريكية؛ لأنها تدعم الحزب، ولها توافقات مع إيران.

هناك من يربط بين المطامع الاستراتيجية للولايات المتحدة وبين قيام إسرائيل بشن حرب على لبنان، أي إن القرار الخاص بشن حرب على لبنان هو قرار أمريكي والأداة التنفيذية هي إسرائيل.

وهناك من يحلل دور الولايات المتحدة ومساهمتها في وضع أسس هذه الحرب، وفي توجيهها لتكون ذات دلائل ونماذج لما قد يحدث في حال توجيه ضربة (محتملة) لإيران في المستقبل القريب.

التطلعات الإستراتيجية عند القيادات الإسرائيلية هي زرع فكرة محور الشر وتنميتها في الشرق الأوسط المكون من إيران وسوريا وحزب الله وحماس.

إذن، لإسرائيل دور مركزي في الترويج الدائم للمخاطر المحدقة بها أولاً، وبعدد من الدول العربية المعتدلة، بمنظورها والمنظور الأمريكي ثانيا.

ولهذا، فإن عددًا من الدول العربية بات يخشى الزيادة في قوة هذا المحور ونفوذه، خاصة بعد أن قويت شوكة حزب الله في أعقاب صمود المقاومة اللبنانية بقيادة هذا الحزب في وجه الهجوم العسكري الإسرائيلي في صيف ٢٠٠٦م.

من جهة أخرى، فإن المصالح الأمريكية تتطلب السعي السريع إلى تكوين تحالف عربي- إسرائيلي للوقوف في وجه هذا المحور، بالتلويح بأنه يُشكل خطرًا على استقرار الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية، سواء في منطقة الخليج أو مصر أو الأردن، وحتى لبنان ذاته.

لهذا، فإنه ولتحقيق هذا التحالف غير الرسمي تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تنفيذ عملية تفتيت شاملة لمركبات الوحدة العربية وعناصرها أو للقرار العربي من خلال افتعال أزمات التمزيق الطائفي والعشائري كما هو حاصل في العراق وكما هو مهيأ في

لبنان، ومن جهة أخرى التلويح بخطورة استمرار وجود التيارات الإسلامية السلفية (والتي يُعرّفها الغرب بـ "الأصولية") في الدول العربية، مما يُشكل خطرا على أنظمة هذه الدول ذاتها، وعلى مصالح حكامها، وعلى مصالح الولايات المتحدة بوجه خاص.

كذلك فإن الاستراتجية العسكرية الإسرائيلية منذ تأسيس إسرائيل لا تقبل الهزيمة، فتخطط للهجوم، وعليه فإن أبواق الحرب مسموعة في إسرائيل بصورة دائمة.

صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن الحرب القادمة لن تحدث في هذا الصيف ولا الخريف ولا الشتاء، أي إن الحرب ستكون على أبواب الربيع وبعده في ٢٠٠٨م، (جريدة يديعوت أحرونوت، وجريدة هآرتس ٧\٨\٢٠٠٧م).

رغم إبعاد حزب الله عن الحدود اللبنانية- الإسرائيلية وجعل الدولة اللبنانية مسؤولة عن حراسة الحدود ومراقبتها، إلا أن الحزب استعاد قوته وقدرته اللوجستية، وما زالت كلمته ذات أثر فعّال في لبنان ضمن الصراعات والتجاذبات السياسية القوية الجارية على الأرض اللبنانية بين التيارين: **التيار الوطني** المكون من حزب الله والحزب الوطني المتعاطف مع سوريا، **وتيار** ١٤ آذار المكون من تيار المستقبل بزعامة الحريري والقوات اللبنانية والكتائب والحزب الاشتراكي بقيادة جنبلاط والمرضي عنه أمريكيا وإسرائيليا ومن بعض الدول العربية، خاصة مصر والسعودية (بصورة غير مباشرة).

ما زالت القضية اللبنانية تقض مضاجع الإسرائيليين؛ لأنها من بين الأوراق الصعبة، ولكن إسرائيل ستعمل باستمرار على تعميق الفرقة بين اللبنانيين، وستعمل أيضا على تفتيت أي محاولة للتقارب بينهم. وفي حال تحقيقها لعملية التفتيت تكون قد أقصت لبنان من منظومة المواجهة الآنية وليست المستقبلية لتتفرغ لسوريا وإيران.

إذن، لن تكون حرب إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦م الجولة الأخيرة كما بات واضحا، إذ تعززت قناعات قيادة حزب الله أن إسرائيل والولايات المتحدة عاجزتان عن القضاء على الحزب عسكريا في الظروف الراهنة، لهذا تسعيان للقضاء عليه تدريجيا بالتفتيت السياسي، وتشويه صورة صموده وانتصاره أمام العرب والمسلمين.

المسعى الثاني هو خيار صعب، ولكن الأداة السياسية الأمريكية تسير فيه مدعومة إقليميا من إسرائيل الراعية والمسؤولة عن سلامة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها مصالحها.

وقبل أن نعالج الملف النووي الإيراني بالمنظور الإسرائيلي لا بد لنا من وقفة قصيرة لفهم مبنى العلاقة وشكلها وفعلها بين المؤسستين: السياسية والعسكرية في إسرائيل.

كان الحديث دائما منذ تأسيس الجيش الإسرائيلي أن المؤسسة السياسية هي صاحبة القرار في كل ما يتعلق بمسائل الحرب والسلام، وأن الجيش الإسرائيلي خاضع للقرار السياسي ومنفذ له، وجاءت هذه الرؤية الإسرائيلية مُطبَّقة على يد بن غوريون أول رئيس لحكومة إسرائيل ووزير دفاعها طيلة فترات تشكيل الحكومات برئاسته، أي إن حقيبة الدفاع بقيت بيده، وهذا ما فعله إسحق رابين وغيره من جنرالات الجيش الإسرائيلي الذين تولوا رئاسات الحكومة في إسرائيل، فوزارة الدفاع غالبا تبقى بيد جنرال أو شخصية عسكرية اعتبارية.

تغير الأمر في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة (الكنيست الـ ١٧) في آذار ٢٠٠٦م، إذ تشكلت الحكومة برئاستها ووزارة دفاعها من سياسيين غير ملمين سابقا ولا حاليا بالشأن العسكري على الإطلاق، وهنا- وكما يعتقد بعض المحللين- حصل الإخفاق الأساسي في صنع قرار الحرب على لبنان وفي إدارة هذه الحرب.

يشير يورام بيري في كتابه "جنرالات في مجلس الوزراء" (ترجمة وإصدار مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٧م) إلى أن المؤسسة العسكرية ليست أداة طيعة وخاضعة للمستوى السياسي، وأن المستوى العسكري ليس آلة تنفيذية فقط، الواقع أن المستوى العسكري هو الذي يتولى مهمة التخطيط واتخاذ القرارات بعد دراسة المعطيات والمعلومات وفحصها بدقة، ويشارك في الاجتماعات السياسية بما فيها "المجلس الوزاري المُصغّر" أو كما يعرف بـ "مطبخ الحكومة"، لهذا فحضور المستوى العسكري اجتماعات مصيرية للمستوى السياسي له دلالات فعلية في صنع القرار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري تتغير في أوقات الحرب، فتزداد أهمية المستوى العسكري ودوره.

نموذج الحرب على لبنان يوفر لنا التباعد في العلاقات بين المستويين، وقلة التنسيق بينهما، ويُعزى ذلك إلى عدّة عوامل، أبرزها قلة معرفة المستوى السياسي بالشأن العسكري، وكذلك سلسلة من التغييرات أدّت إلى تآكل في المؤسسة العسكرية بصورة تراكمية على مدار ثلاثة عقود أخيرة، والانتفاضة الفلسطينية أحد هذه العوامل والتغييرات، حتى بلغ الأمر إلى ارتفاع منسوب رافضي الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي، (تشير الإحصائيات الأخيرة إلى بلوغ النسبة إلى حوالي ٢٥٪)[٤].

ولكن الحرب على لبنان كشفت الارتباك الحاد في أوساط المؤسسة السياسية لتحديد الأهداف الاستراتيجية والأمنية لإسرائيل، إذ إن الحكومة (المستوى السياسي) أعلنت الحرب خلال ساعات قليلة من وقوع عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين على يد حزب الله، دون أن تُجري حساباتها الاستراتيجية والعسكرية والسياسية. وأيضًا فإن تصريحات الجنود ثم الضباط وتقارير وكالات الأخبار المختلفة عما شاهده الجنود في لبنان هو شيء غير مألوف وغير معروف لهم، كل هذا دليل قاطع على تراجع في عمليات جمع المعلومات الاستخبارية.

وبدأت حرب الجنرالات التي لم تتوقف إلى الآن، فالصراعات الداخلية في المؤسسة العسكرية- والتي لا تُكشف خارجيا- هي دليل على فشل الأداء العسكري وارتباك قيادة الجيش في كل ما له علاقة بتخطيط الحرب على لبنان وإدارتها، فالرهان على حسم المعركة من الجو قد سقط، وكانت نتائجه (لاحقا) استقالة دان حالوتس رئيس هيئة الأركان العامة. وتعكس استقالته[٥] رهان المستوى السياسي في العودة إلى دعم أسس الحرب البرية، وبالتالي إلى تعيين رئيس هيئة أركان عامة جديد من قوات البر الإسرائيلية (والإشارة هنا إلى جابي أشكنازي).

كان الصراع بين الجنرالات حول اللجوء إلى الحرب البرية وهي أطول زمنيا وتتطلب تضحيات بعدد كبير من الجنود وخسائر مادية، أو اللجوء إلى تحقيق النصر في مدة أقصر وأقل عدد من الخسائر بواسطة الحرب من الجو، ولكن هذا التوجه لم يحصل إذ إن المقاومة اللبنانية صمدت.

فالتغييرات في قيادات الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على لبنان وبعدها بيّنت حِدّة الصراع بين الجنرالات وشِدّة الارتباك داخل القيادة العسكرية[٦].

من جهة أخرى، وبعد أشهر قليلة من استقالة رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي حصل ما كان متوقعا وهو استبدال وزير الدفاع عمير بيريتس زعيم حزب العمل بالرجل العسكري الخبير إيهود باراك، والذي أصبح زعيما لحزب العمل أيضا في الانتخابات التمهيدية للحزب لاحقا. باراك- رجل الحرب- رجع إلى وزارة الدفاع لإعادة بنائها وتجهيزها للحرب القادمة، وليُعزز قوة الردع الإسرائيلية.

كان حالوتس قد صرح أمام لجنة فينوغراد للتحقيق في أداء المستويين السياسي والعسكري خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، أن المستوى السياسي قرر الخروج إلى الحرب دون إدراك مضمون هذا القرار وفاعليته ميدانيا، أي إن المستوى السياسي (الحكومة) اختار تلقين حزب الله درسًا كبيرًا، وكانت القيادة العسكرية على إدراك تام أن المستوى السياسي غير مستعد نفسيا ومعرفيا لجوهر هذا القرار، وأن الحرب تنتهي في غضون ثلاثة أيام، وكل شيء ينتهي[٧].

كان واضحًا أن خللاً ما قائم في الأداء العسكري الإسرائيلي جرّاء ما كشفته الحرب على لبنان، وأهم جوانب هذا الخلل:

١- فشل الحرب الخاطفة والمدمرة المعتمدة على التفوق الجوي لحسم المعركة.

٢- عدم النجاح في تصفية قيادة حزب الله بالرغم من كافة الجهود التي بذلتها إسرائيل لتحقيق هذه الغاية.

٣- قدرات حزب الله العسكرية لضرب العمق الإسرائيلي، وضرب معداته حال اقترابها من السواحل اللبنانية.

٤- أداء المقاومة في الحرب البرية كان له الوقع الكبير والعميق على الجنود الإسرائيليين قيادة وجندا.

الاستنتاجات من الحرب ومن عشرات التقارير التي وضعت لاحقا حولها، وفي مقدمتها وعلى رأسها تقرير فينوغراد، أن المستوى السياسي يتحمل مسؤولية الحرب، وأن هذا المستوى لم يكن مؤهلاً أو مستعدا لقرار الحرب، وأن خللا مركزيا حاصل في الأداء العسكري.

الاعتقاد السائد لدينا أنه إن لم يحدث تحول أساسي في المستقبل لمنظومة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فستحاول إسرائيل إعادة إنتاج منظومة الردع العسكري من جديد، بالاعتماد على إعادة بناء التفوق العسكري وتعزيزه، والتفوق العسكري المستقبلي مرهون بالردع النووي، وهنا جوهر التوجه الإسرائيلي نحو الملف النووي الإيراني وتداعياته من المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي، وهنا أيضا التلاقي القوي مع الرؤية المصلحية الأمريكية ومشروعها في الشرق الأوسط بتسديد ضربة لإيران بمساندة إسرائيلية لتبقى إسرائيل ذات تفوق نووي وحدها في منطقة الشرق الأوسط، مما يخدم المصالح الأمريكية بعمق وقوة[٨].

الملف النووي الإيراني

تتزايد المخاطر والتوترات في الشرق الأوسط وفي العالم جرّاء تصادم تيارين: الأول الإصرار الإيراني على حق امتلاك القدرات النووية لأغراض مدنية، والثاني تيار يصر على عدم جواز ذلك وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

تسير المنهجية الإسرائيلية في التعامل مع إيران في عدة مسارات:

١- المسار الإعلامي الضاغط بوضع الملف على أول درجة في سلم المخاطر في العالم وعلى إسرائيل خاصة.
٢- المسار الديبلوماسي، بأن تبقى فسحة للمفاوضات الدولية مع إيران لوقف استمرار عمليات تخصيب اليورانيوم.
٣- الضغط من أجل فرض المزيد من العقوبات على إيران، علما أن إحدى طروحات مؤتمر هرتسليا الأخير أشارت إلى عدم نجاعة العقوبات لتخلي إيران عن برنامجها النووي وتطويره[٩].
٤- الاستعداد العسكري المتواصل في إسرائيل للحظة تنفيذ مخطط الهجوم على إيران، أو لتنفيذ عمليات عسكرية محددة لمواقع حساسة للغاية في إيران، والقصد هنا مواقع المفاعلات النووية.

المشكلة الأساسية التي تقف في وجه القرار الأمريكي لتسديد ضربة على إيران، أنها- أي أمريكا- لا تملك بيدها إلى الآن أي دليل قاطع على انتقال إيران من تطوير برنامجها النووي من الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية، وحتى وكالة الطاقة الدولية لا تملك دليلا.

الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني

يُجمع السياسيون وصُنّاع القرار في إسرائيل والمحللون والباحثون على أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيشكل خطرا كبيرا على إسرائيل من الناحيتين الاستراتيجية والوجودية، لهذا تكثفت من سنوات عمليات البحث والدراسة واستخلاص النتائج في كل ما له علاقة بهذا الملف، ووضعت الاحتمالات جميعها موضع الدراسة وكيفية معالجة هذا الملف سياسيا وعسكريا.

المنطلق الإسرائيلي أن تبقى إسرائيل محتكرة للسلاح النووي ومتفوقة عسكريا في منطقة الشرق الأوسط بدعم أمريكي واضح.

ومن جهتها تسعى إسرائيل إلى تجنيد تركيا ودول عربية إلى جانب دعم فكرة تجريد إيران من مشروعها النووي لأنه يُشكل خطرا على تلك الدول ويشكل خطرا على إسرائيل.

تسعى إسرائيل إلى توسيع دائرة الخطر النووي الإيراني على الصعيد العالمي بأن البرنامج النووي الإيراني خطر كبير على الأمن العالمي والاستقرار العسكري.

يتمثل الخطر النووي الإيراني بالنسبة لإسرائيل في أن الحكومة الإيرانية باستطاعتها أن تقف أمام إسرائيل في أي مفاوضات مصيرية تتعلق بقضية فلسطين أو بقضية الجولان أو بقضية مزارع شبعا في لبنان، القصد هنا أن إسرائيل ترفض مبدئيا وجود أي إملاءات عليها، فهي تريد أن تفرضها هي على الآخرين من منطلق التفرد والتفوق.

وترى إسرائيل أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على مكانتها الاستراتيجية ومخططاتها المستقبلية في توسيع دائرة نفوذها وتوسعها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

حال نجاح الحكومة الإيرانية في امتلاك القوة والقدرة النووية، فإن مصر والسعودية ستطالبان بحقوق في تطوير قدرات نووية عندهما، وإن كانت في البداية لأغراض مدنية صرفة، وهذا سيُضعف من محاولات إسرائيل احتكار السلاح النووي في المنطقة.

لقد ألمحت حكومتا مصر والسعودية عن رؤيتهما المستقبلية في كل ما له علاقة بالملف النووي الخاص بهما(١٠).

اعتبرت إسرائيل أن الملف النووي الكوري الشمالي دون حل له تداعيات على الملف الإيراني وتأثيره على الشرق الأوسط، وكذلك على محاولات سوريا امتلاك قدرة نووية، أو بناء مفاعل نووي في شمال شرق سوريا(١١).

ولإثارة رد فعل أمريكي، نشرت صحيفة هآرتس مقالا مستفيضا عنوانه مثير للغاية "عصر الفلتان النووي" أشارت فيه إلى هبوط هيبة الردع الأمريكي فيما لو لم يُحل الملف النووي الكوري(١٢).

ولكن بالرغم من التفاهمات الأمريكية- الكورية في نهاية العام الماضي ومطلع الحالي، فإن هذه التجربة لن تُنسخ على الملف الإيراني؛ لوجود دول كثيرة بجوار كوريا كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا دعت إلى تهدئة الوضع، ومن جهة أخرى فإن كوريا الشمالية حتى الآن لا تشكل خطرا استراتيجيا ملحا على المصالح الأمريكية، أما إيران فتشكل خطرا لكونها على مقربة من المخزون النفطي العالمي الهام، وكونها- أي إيران- قريبة من ساحة الصراع الإسرائيلي- العربي الذي يُشكل بالنسبة لإسرائيل موضع قلق دائم وعدم استقرار.

السلاح النووي الإسرائيلي علانية

لم تعد سياسة الغموض والضبابية تلف الملف النووي الإسرائيلي، ولم تكن تصريحات إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية زلة لسان، بل هي عبارة عن إقرار واعتراف بامتلاك إسرائيل لمثل هذا السلاح في عصر أصبح معروفا عند كافة المحافل الدولية بوجود هذا السلاح في إسرائيل، وأن إسرائيل- كما صرح أولمرت- بامتلاكها هذا السلاح لم ولن تشكل خطرا على أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط[١٣]. أما من يُشكل تهديدا وخطرا فهي إيران. ولهذا فإن لم تقم الولايات المتحدة بتسديد ضربة نحو إيران فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين.

الخيارات الماثلة أمام إسرائيل إذن هي:

١. انتظار تغييرات داخل النظام الإيراني، وهذا لن يحصل في القريب دون تدخل خارجي (تصريحات يعلون رئيس هيئة الأركان العامة السابق في الجيش الإسرائيلي في مؤتمر هرتسليا الأخير)[١٤].
٢. تنفيذ هجوم بقيادة الولايات المتحدة وحليفاتها.
٣. قيام إسرائيل بقبول الأمر الحاصل والسير في طريق نظرية "توازن الرعب" بين البلدين (إسرائيل وإيران).

٤. هجوم عسكري إسرائيلي بتسديد ضربة استباقية لتصفية المشروع النووي الإيراني.

ولكن ضربة كهذه تجري بشأنها حسابات في أروقة السياسيين في أمريكا وإسرائيل، ففي حال تنفيذها ستتعرض القوات الأمريكية إلى ضربات فتاكة في العراق (على سبيل المثال)، إضافة إلى احتمالات تحريك حزب الله لقواته لتشكيل ضربة على إسرائيل، أو تحريك أطراف وقوى إسلامية تستفيد من الموقف، فهدفها الموحد هو إسرائيل وأمريكا.

لهذا، تسعى إسرائيل إلى تحريك الخوف العالمي ورفع منسوب التوتر الدولي، وبالتالي إلى افتعال أجواء مفادها أن إسرائيل لا تتحمل وجود خطر عليها، أُضيف عليها التصريحات الأخيرة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد بالدعوة إلى إزالة إسرائيل واستضافته لمؤتمر خاص برفض المحرقة (الهولوكوست) اليهودية، ودعوته الإسرائيليين إلى العودة إلى مواطنهم التي هاجروا منها إلى فلسطين.

وترتفع الأصوات في الأوساط السياسية والعسكرية في إسرائيل لإحكام الضغط الدولي على إيران، وأن الحكومة الإسرائيلية تنتظر بفارغ الصبر مصير هذا الضغط الدولي، وإن لم يثمر فإنها- أي إسرائيل- ستضطر إلى الاعتماد على ذاتها واتخاذ الخطوات الأساسية لضمان حماية نفسها[١٥].

إسرائيل في مواجهة سوريا

التعامل الإسرائيلي مع المسألة السورية حتى الآن منسجم إلى درجة كبيرة مع التوجه الأمريكي- الإسرائيلي المشترك الداعي إلى مزيد من عزل سوريا دوليا وإقليميا، إلا أن الحرب الإسرائيلية على لبنان دفعت بالمسألة السورية إلى البروز إعلاميا وسياسيا وعسكريا بصورة أقوى وشبه يومية على الأجندة الإسرائيلية، فالاعتقاد السائد في إسرائيل أنه حتى لو انطلقت عملية تفاوضية مع سوريا، فإن سوريا لن يكون بمقدورها التخفيف من حدة الخطر الإيراني، أو إعاقة قدرة حزب الله في لبنان.

المشكلة في إسرائيل ليست في التوصل إلى اتفاق على الورق بشأن الجولان، إذ إن رؤساء حكومات سابقين في إسرائيل أشاروا إلى ضرورة الانسحاب من الجولان مقابل تسوية سلمية مع سوريا، وبالنسبة لإسرائيل فإن الجبهة السورية هي الأكثر هدوءا إلى الآن، إذ لم تُطلق رصاصة واحدة منذ احتلال إسرائيل للجولان في حزيران ١٩٦٧م، فالدخول الآني في مفاوضات مع سوريا قد يضر بالمصالح الإسرائيلية، فقد تتعرض إسرائيل مثلا لضغوط دولية، لذلك لن تبدأ بالمفاوضات. وما زالت الإدارة الأمريكية متمسكة بفكرة رفض التفاوض مع سوريا، وأن سوريا تساند الإرهاب، وتدعم المقاومين في العراق ضد الاحتلال الأمريكي. وما زال الرأي العام في إسرائيل رافضا لفكرة إعادة الجولان لسوريا مقابل سلام(١٦).

بالمقابل، فإن موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي إيهود أولمرت رافض لفكرة الانسحاب مدعيا أن الجولان سيبقى مع إسرائيل طالما بقي هو رئيسا للحكومة(١٧).

وفي مقابل الموقف السياسي الإسرائيل ظهر بقوة في نهاية العام المنصرم ومطلع العام الحالي الموقف العسكري متمثلا بتوصيات أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية المقدمة إلى أولمرت ذاته بإمكانية الشروع بمفاوضات سرية مع سوريا، وأن الأجواء سانحة لتحقيق تقدم ما، مما قد يُعدّل من المواقف السورية إزاء حزب الله وإزاء إيران والعراق. وتزامن هذا التوجه مع توجهات قوى في الكونغرس الأمريكي بقيادة رئيسته لفتح باب التقارب والتفاهم مع الحكومة السورية من خلال زيارتها لدمشق على رأس وفد كبير من أعضاء الكونغرس. إذن فالتصادم في وجهات النظر بين المستويين السياسي والعسكري قائم بخصوص سوريا، ولكن القرار في إسرائيل بيد المستوى السياسي(١٨).

ولدفع عجلة المفاوضات بين إسرائيل وبين سوريا دخلت بعض الحكومات العربية على الخط لطمأنة إسرائيل أن سوريا لن تبادر بهجوم عسكري على إسرائيل، وفي هذا دلالة للشروع في مفاوضات بين الطرفين. ويبدو أن هذه وسائل وطرق لتهيئة الأجواء شعبيا وتعبئتها قبل الإعلان رسميا عن مفاوضات(١٩).

ولكن بالرغم من كل محاولات التهدئة في المسار السوري إلا أن إسرائيل تحمل في جعبتها خطة لتسديد ضربة نحو سوريا، وما تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق الأجواء السورية في مطلع أيلول ٢٠٠٧م إلا دلالة قاطعة على هذا المخطط، مع أنه لم تصرح أي جهة رسمية في إسرائيل عن تنفيذ عملية جوية، بل تناقلت وسائل الإعلام أخبارا حول هذه العملية اعتمادا على تصريحات نائب الرئيس السوري فاروق الشرع ووزير الخارجية السوري وليد المعلم أنه مما لا شك فيه أن عملية جوية حربية قد نفذتها الطائرات الإسرائيلية، وأن الاستعداد السوري قائم بصورة جيدة، فأدى ذلك إلى رفع منسوب التوتر والقلق في الشارع الإسرائيلي عامة[٢٠].

القضية الفلسطينية

تكرست عملية تفتيت السلطة الفلسطينية في عزل غزة، وتقوية الاقتتال الفلسطيني الداخلي، ليخدم إسرائيل في تخفيف حدة وطأة احتمالات اندلاع انتفاضة ثالثة، أو إعادة تنشيط فعاليات الانتفاضة كما في السابق. ومن جهة أخرى حُصِرت السلطة في الضفة الغربية وشُرع في عقد تفاهمات مع قيادة فتح السائدة في هذه المنطقة كونها قيادة علمانية ومعتدلة (حسب إسرائيل) وعلى استعداد طوعي لقبول إملاءات إسرائيلية وأمريكية.

السعي الإسرائيلي الحالي هو تعميق حدة الاقتتال الفلسطيني، وتفعيل ماكنة إعلامها العالمي لإظهار أن لا علاقة لها بما يجري على الساحة الفلسطينية، ومن جهة أخرى أصبح بإمكانها- بعد إلحاق ضربات بالوحدة الوطنية الفلسطينية- أن تدير الأمور السياسية لصالحها، وأن تطوع فصائل فلسطينية موالية للسلطة الفلسطينية الرسمية.

هذا الوضع من العبثية والهدم لوحدة الصف الفلسطيني وتكريس الشرذمة والتفتيت هو ما تريده إسرائيل لتبعد شبح الضغط العسكري عنها ولتضرب الفلسطينيين ببعض.

يبدو أن إسرائيل- بحكومتها الحالية واللاحقة- لن تتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، وأنها لن تتوصل إلى تسوية دائمة، فهي تريد الإبقاء على الوضع الحالي مع

بعض التحسينات أو مع تخفيف الحصار بنسبة قليلة. ويبدو أن المجتمع الإسرائيلي، حتى الآن، موافق عنوة على العيش في ظروف حرب دائمة مخفية عن النظر، ويحاول هذا المجتمع القيام بكل مركبات الحياة من خلال محاصرة الفلسطينيين في كانتونات ومناطق مغلقة داخل جدار عزل عنصري لم يشهد مثله العالم النير إلى يومنا هذا.

إن القضية الفلسطينية بالمنظور الإسرائيلي آخذة بالتقلص، رغم محاولات فلسطينية وعربية للإبقاء على نضارتها وحيويتها وأنها قضية القضايا، وهكذا هي بالفعل، إذ مهما حاولت إسرائيل وبعض الأطراف العربية تحييد القضية الفلسطينية لتسيير مصالحها فإن هذه القضية تعود إلى تسنم الصف الأول بين القضايا الأكثر إلحاحًا في العالم.

بمعنى آخر، إن الأفق السياسي القريب زمنيا لا يخبر بحل جزئي أو تسوية مع الفلسطينيين، فإسرائيل ماضية في حلول قضايا أخرى لها تأثير على وجودها وأجندتها السياسية والعسكرية في المنطقة ذات أهمية أكبر من التعامل مع الملف الفلسطيني.

حول الموارد المالية والبشرية في إسرائيل

أقرت الحكومة الإسرائيلية في الثاني عشر من آب الحالي ٢٠٠٧م ميزانية الدولة لتصل إلى ٣٥٠ مليار شيكل، منها ٥٠ مليارا للأمن، وهي تعد أكبر ميزانية أمن في إسرائيل إلى الآن (إذ بلغت ميزانية الأمن لعام ٢٠٠٦م قرابة ٤٢ مليار شيكل، ولعام ٢٠٠٧م قرابة ٤٧,٧ مليار شيكل)[٢١]. ولم تشهد جلسة الحكومة الإسرائيلية نقاشا أو معارضة تتعلق بالميزانية المخصصة للأمن، وهذا مؤشر إلى الدروس والاستنتاجات التي تعلمتها إسرائيل من حربها على لبنان في الصيف الفائت، ومؤشر أيضا إلى الاستعدادات العسكرية الجارية بكثافة للحرب القادمة المحتمل وقوعها في ٢٠٠٨م.

أضف إلى ذلك المساعدات المالية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وهي كثيرة ومتنوعة (وهذا جانب تتعرض له ورقة أخرى في هذه الندوة).

الاستثمارات المالية في صناعات عسكرية في إسرائيل مسألة حيوية وترتبط بجوانب التطوير العلمي والتكنولوجي، ودور معهد العلوم التطبيقية (التخنيون) في حيفا في هذا الشأن، وأيضا معهد وايزمن للبحوث العلمية في رحوبوت.

إن تطور بعض الصناعات العسكرية في إسرائيل عامل مهم ومركزي لعقد صفقات مع عدد من الدول في آسيا وأفريقيا، مما يضمن مداخيل مالية وافرة لهذه الصناعات ولخزينة إسرائيل، وبالتالي إلى متابعة عملية التطوير العلمي لهذه الصناعات.

أما بالنسبة للموارد البشرية فإن المسألة تأخذ أبعادا استراتيجية في إسرائيل، فالخوف والفزع في أوساط الأكاديميين والسياسيين والإعلاميين في إسرائيل مسيطر عليها بفعل الزيادة الطبيعية للفلسطينيين في مختلف مناطق فلسطين التاريخية، وتراجع نسب الولادة في أوساط الإسرائيليين، ونضوب الهجرة اليهودية إلى فلسطين في العقد الأخير. ففي العام الماضي بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل أقل من عشرين ألفًا، وهذا مؤشر سلبي في ميزان الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين بعد استقرارهم أو شبه استقرارهم في إسرائيل أعلنوا أنهم ليسوا يهودا أو غير منتمين إلى ديانة معترف بها رسميا في إسرائيل، ويبلغ عدد هؤلاء قرابة ٢٧٦ ألفا[٢٢].

لم تقم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أو مكتب الإحصاء المركزي الخاضع لها بنشر أي معلومات عن الإسرائيليين الذين يهاجرون من إسرائيل، إلا أن مكتب الإحصاء المركزي وبصورة مفاجئة للغاية قام في الرابع عشر من آب ٢٠٠٧م، ولأول مرة، بنشر أرقام ونسب تتعلق بالإسرائيليين المقيمين في الخارج، فأثار ضجة سياسية وإعلامية في المحافل السياسية الإسرائيلية والصهيونية كافة، إذ تشير هذه الإحصائيات إلى أن حوالي ١٠٪ من المهاجرين الذين هاجروا إلى إسرائيل ابتداء من تسعينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٥م تركوا إسرائيل ولم يعودوا إليها ألبتة، بالرغم من أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية. وتشير إحصائيات هذا المكتب إلى أنه بين ١٩٤٨م وحتى نهاية ٢٠٠٥م

مكث من الإسرائيليين خارج إسرائيل زهاء ٦٥٠ ألفًا، توفي منهم قرابة ١٢٠ ألفًا، فبقي العدد الصافي زهاء ٥٣٠ ألفاً[٢٣].

معنى ذلك أن هجرة عكسية تشهدها إسرائيل في الآونة الأخيرة جرّاء الأحوال الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، أضف إلى ذلك أن مراكز جذب اقتصادية تساهم كثيرا في تحريك عجلة الهجرة من إسرائيل، ونقصد بهذا التطور في ميدان الصناعات التكنولوجية في الشرق الأقصى.

أردنا القول هنا إلى أن الموارد البشرية في إسرائيل محدودة، وأن قوى جذب مهاجرين يهود إلى إسرائيل لم تعد بنفس زخم الماضي، وبالمقابل فإن الزيادة السكانية عند الفلسطينيين تشكل قلقا متزايدا بالنسبة لإسرائيل، وبالرغم من أن إسرائيل تسعى إلى بسط سيطرتها على مزيد من الأراضي الفلسطينية، إلا أن المسألة الديموغرافية هي أصعب وأقسى بكثير من المسألة الجغرافية. معنى ذلك أنه مهما بسطت إسرائيل يدها على مناطق وأراض فلسطينية فإن قلقها هو من التزايد البشري للفلسطينيين الذي سيشكل خطرا كبيرا على كيان إسرائيل في حدود فلسطين التاريخية.

خلاصة

طرحنا هنا مسائل تتعلق بالاستراتيجية الإسرائيلية على ضوء المتغيرات الحاصلة داخلها، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على القرار الإسرائيلي.

مما لا شك فيه أن مسألة إبقاء إسرائيل متفوقة عسكريا على كافة المستويات ستبقى متفاعلة، وأن السعي الإسرائيلي إلى تفتيت قضايا مركزية وملحة في الشرق الأوسط مسألة مهمة في الرؤى الإستراتيجية الإسرائيلية، كما هو الحال في تعاملها وتعاطيها مع القضية الفلسطينية، وبالتالي تبقى الساحة واسعة ورحبة لإسرائيل لتتحكم بقوانين اللعبة. فهل تُبشّر التطورات الجارية على الساحة الشرق أوسطية بذلك في القريب؟!

هذا ما ستوضحه الأيام.

الهوامش

[١] Buzan,B. People, states & fear. NY, 1991. 9.16.

[٢]. مركز يافي للبحوث الاستراتيجية، حرب اختيارية. جامعة تل أبيب، ١٩٨٥م. ص ص ٥٥-٥٧.

[٣]. جريدة هآرتس (بالعبرية) ٢٧\٧\٢٠٠٦م.

[٤]. يديعوت أحرونوت، ١٠\٨\٢٠٠٧م.

[٥]. يديعوت أحرونوت، ١٧\١\٢٠٠٧م.

[٦]. تقرير نشرته جريدة هآرتس بتاريخ ١٧\١\٢٠٠٧م.

[٧]. هآرتس، ٢٨\١\٢٠٠٧م، في مقابلة مع حالوتس غداة استقالته.

[٨]. راجع: ف. نحاس. المشهد العسكري/ الأمني. تقرير مدار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٦م، تحرير جوني منصور، رام الله.

[٩]. تقرير مؤتمر هرتسليا ٢٠٠٧. وراجع يديعوت أحرونوت ١٠\١\٢٠٠٧. وأيضا: Evental,Y. The United States & the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. In Strategic Assessment, Vol.9, No. 1 (2006).

[١٠]. هآرتس، ٢٢\١\٢٠٠٧م. وتصريحات الرئيس المصري مبارك في نهاية العام ٢٠٠٦م بوجود وتوفر فرصة التوجه إلى روسيا لطلب مساعدة منها في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. هآرتس، ٥\١١\٢٠٠٦م.

[١١]. إن العملية الجوية التي قامت بها طائرات حربية إسرائيلية فوق الأجواء السورية في مطلع ايلول ٢٠٠٧ لهو دليل قاطع على محاولات إسرائيل جر سوريا، من باب تسلح سوريا ومحاولة امتلاكها سلاحا نوويا يشكل خطرا على إسرائيل وعلى بقية دول المنطقة المعتدلة. يديعوت أحرونوت وهآرتس ومعاريف ٧/ ٩/ ٢٠٠٧م(ملاحق نهاية الأسبوع).

[١٢]. هآرتس، ١٤\١٠\٢٠٠٦م.

[١٣]. يديعوت أحرونوت، ١٢\١٢\٢٠٠٦م.

[١٤]. يديعوت أحرونوت، ٢٢\١\٢٠٠٧م.

[١٥]. جريدة معاريف، ١٥\١\٢٠٠٥م. أشارت إلى إنجاز سلاح الجو الإسرائيلي استعداداته لتسديد ضربة للمنشآت النووية الإيرانية. وراجع أيضا كتاب إيدان، آرييه. التحدي النووي الإيراني ـ الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي. تل أبيب، ٢٠٠٤م. (بالعبرية).

[١٦]. استطلاع للرأي أجرته جريدة هآرتس في ٧\١٠\٢٠٠٦م.

[١٧]. يديعوت أحرونوت، ٢٥\١٢\٢٠٠٦م.

[١٨]. راجع دراسة: ر. أيرز. علاقة المستوى السياسي والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية. مركز يافي للبحوث الاستراتيجية، جامعة تل ابيب، ٢٠٠٦م. وأيضا مقالة:

Ben Meir,Y. "Israeli Government Policy and the War's Objectives". In Strategic Assessment. Vol. 9, No. 2 (2006)

[١٩]. يديعوت أحرونوت وهآرتس، ١٩\٨\٢٠٠٧م.

[٢٠]. دأبت الجرائد الكبرى في إسرائيل إلى تخصيص صفحات مطولة في ملاحقها لتغطية عملية الطائرات الحربية الإسرائيلية فوق الأجواء السورية. (٧\٩\٢٠٠٧م).

[٢١]. من معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل www.cbs.gov.il ومن موقع وزارات الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت:www.mof.gov.il

[٢٢]. معطيات من مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، ٢٠٠٦م.

[٢٣]. وتشير إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى أنه في عام ٢٠٠٥م غادر إسرائيل ٢١,٥ ألف إسرائيلي أي بمعدل ٣,١ إسرائيلي لكل ألف. ومن بين هؤلاء : ٥٤٪ رجال معدل عمرهم حوالي ٣٠ عاما. ومنهم ٥٥٪ عازبون/عازبات. ومنهم ٧٣٪ يهود. هذه الأرقام بدأت تقض مضاجع السياسيين في إسرائيل حتى إنهم طرحوا فور نشر هذه الإحصائيات مشروعا لتسهيل عودة الإسرائيليين من الخارج، ومن أبرز نقاطه منح الراغبين في العودة تسهيلات ضريبية وتخفيضات في شراء شقة سكنية وأدوات كهربائية وسيارة وتوفير أماكن عمل. راجع يديعوت أحرونوت ، ١٧\٨\٢٠٠٧م.

الورقة الثالثة

تحولات العقيدة العسكرية
ونظرية الأمن القومي في إسرائيل حتى ٢٠١٥م*

مقدمة

تتكون المجتمعات في العادة والمألوف من خلال تطور اجتماعي منطقي متجانس يرتكز على عدد من الثوابت تؤدي إلى ظهور وتكون لمجتمع يتفق مع نشوء المجتمعات والدول وتطورها، ويأتي في مقدمة هذه الثوابت وجود رابط **عرقي** تنتمي إليه أغلبية أفراد هذا المجتمع، و**لغة** واحدة يتفاهم بها الشعب، و**حضارة** مشتركة يعتز بها، و**عقيدة** يؤمن بها ويحترمها، وتشكل الإطار الضابط لتصرفاته ونوازعه، و**رقعة جغرافية** تحتضن مكوناته، و**ثقافة وعلاقات إنسانية** تتسم بحسن الجوار مع مجتمعات الإقليم.

إن نشوء الكيان الإسرائيلي يخالف النمط الاجتماعي لنشوء المجتمعات والدول وتكوينها، فهو كيان غير متجانس، فمن حيث العرق يعد تجمعا لأعراق تمثل كل القارات، وهو متعدد اللغات، وحضارته عاشت متقلبة ومنبوذة ومضطهدة لما تتصف به من خبث وأنانية وفساد، وعقيدة ميكافلية تتصف بالمادية أكثر من الروحانية، تسوّغ الدسائس والمكائد سياسة معتمدة للبقاء، وتبنّى هذا الكيان فكراً عنصرياً "صهيونيا" ألغى مفهوم التسامح الإنساني، وقطع كل وسائل التعايش السلمي مع المجتمعات المجاورة، وأهم ما في الأمر ادعاؤه الحق فيما لا يملك، واغتصاب فلسطين، وتشريد سكانها الأصليين واضطهادهم، وهكذا جاءت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي شاذة كشذوذية نشأة الكيان الإسرائيلي وتكوينه.

---

* **اللواء موسى الحديد/** خبير عسكري وباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية الدفاع الوطني/ الأردن.

يشتمل مصطلح الأمن القومي على مجموعة التدابير والاحتياطات النظرية والعملية المعنية بحماية المجال الإقليمي للدولة، والذي يتجاوز بالضرورة مساحة الجغرافيا السياسية للأرض ليشمل الثروات الاقتصادية والطبيعية والأهداف السياسية المتعلقة بنظام الحكم، لذلك فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي تأخذ بالحسبان- إضافة للقوة العسكرية- السياسة الخارجية، والواقع الاستراتيجي للجغرافيا السياسية، والارتباطات العقدية مع دول الجوار سلباً وإيجاباً، وإمكانات الدول المعادية (عسكرياً، وبشرياً، واقتصادياً،...إلخ) وإبراز نقاط القوة والضعف لهذه الدول، وتحديد قدرة التهديد المباشر والمحتمل واتجاهه، وتقدير إمكانات الدول الصديقة، وتوثيق التعاون معها لضمان مساندتها في حال الحرب.

يعد التعريف الذي وصفه "أيلون" الأكثر تعبيراً واختصاراً لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي، ويقول فيه "هي محصلة الاتصالات المتبادلة للدولة مع بيئتها الإقليمية والدولية، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن المصالح الحيوية، وتحقيق الأهداف والغايات القومية"، وهذا التعريف يعبر بوضوح عن **المفهوم الميكافلي** لسياسة الأمن الإسرائيلي القائمة على المرونة والمراوغة واستجابة الوسيلة للغايات والأهداف، والتناسب مع التطور التاريخي لهذه النظرية خلال الفترة التي مرت على إنشاء دولة إسرائيل واتساع رقعة الأرض التي احتلتها بالقوة.

تعد الوظيفة الرئيسية للدولة ثلاثية الأبعاد (حماية الاستقلال، وتأكيد سيادة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع)، وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط، وتحاول إحداث توازن وتكامل بين هذه الأهداف، يرتكز على تناسق هذه الأهداف مع متطلبات تحقيقها وعلى كافة المستويات، وهذا ما يُعبَّر عنه بسياسة الأمن القومي التي تهدف بصورة عامة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة التهديد بما يمكّنها من الحفاظ على كيانها القومي ووحدة أراضيها، وتشتمل هذه السياسة أربعة مجالات رئيسية:

أ. المجال السياسي: السياسة الخارجية/ السياسة الداخلية/ النشاط الدبلوماسي.

ب. **المجال الاقتصادي**: يتكفل الاقتصاد بتأمين متطلبات سياسة الأمن القومي بما يتضمن من رؤوس أموال، وموارد اقتصادية، وموارد طبيعية، وقدرات صناعية وزراعية، وخبرات وقدرات بشرية، وتطور علمي وتكنولوجي يخدم الاقتصاد، وعلاقات اقتصادية داخلية وإقليمية ودولية، وتسخيرها لدعم سياسة الأمن القومي.

ج. **المجال العسكري**: يُعنى بالتصدي لأي تهديد داخلي أو خارجي لصيانة أمن الدولة واستقلالها، وسلامة حدودها، ويتضمن كل ما يتعلق بالتنظيم، والتسليح، والتدريب، والمعاهدات والاتفاقيات مع الدول وأوجه التعاون المختلفة معها.

د. **المجال الاجتماعي**: يعنى بالجبهة الداخلية والترابط الاجتماعي والوحدة الوطنية، بالإضافة إلى قدرة التنظيمات الوطنية المختلفة في دعم السياسة القومية، وتشكيل قاعدة قوية للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتعداد العنصر البشري وكفاءته وقدرته على رفد عناصر القوى الوطنية المختلفة.

تعد العلاقات الدولية إحدى الدعائم الرئيسية التي تبنى عليها سياسة الأمن القومي للدول، وإسرائيل- ومنذ فكرة وجودها- اهتمت كثيراً بهذا الجانب، وقد تكون الدولة الأكفأ التي وظفت هذا الجانب لخدمة أمنها القومي، ويركز هذا الجانب على عدة أمور:

أ. اعتراف هيئة الأمم المتحدة بسيادة الدولة واستقلالها.

ب. تأييد الدول الكبرى لهذه السيادة والاستقلال.

ج. اعتماد الدولة على المنظمات العالمية والإقليمية لمساعدتها في صيانة أمنها واستقلالها.

د. احتفاظ الدولة بجيش قوي قادر على ردع التهديد على الأقل حتى يتحرك المجتمع الدولي لحمايتها.

ه. ارتباط الدولة بقوى عظمى من خلال معاهدة واتفاق استراتيجي.

يجب وضع دراسات دقيقة تهتم بتحديد واقع المصادر المادية والمعنوية للدولة وحجمها لتحقيق أهدافها، وذلك بقصد توفير توازن معقول بين المصادر المتوفرة

والأهداف المرغوب تحقيقها. وفي حالة قصور المصادر عن تحقيق الأهداف يجب وضع سياسات تضمن تأمين زيادة المصادر من الخارج، أو وضع مراحل لتحقيق الأهداف، أو تقليص الأهداف بقدر المصادر، مع ضمان الاحتفاظ بجزء من المصادر للوفاء بمتطلبات المجتمع الضرورية.

تعتبر السياسة الوطنية (العليا) للدولة الإطار العام وخطوط الدلالة الرئيسة التي تضعها النخبة الحاكمة، وتعبر عن آمال غالبية المجتمع وطموحاته، وتستند إلى ثوابت رئيسة، وهي التي تصوغ المطلب الوطني والمصالح الوطنية. وتنبثق عن السياسة الوطنية سياسةُ الأمن القومي التي تعنى باستقلال الدولة وسيادتها وحفظ الأمن بمفهومه الشامل. ولأن السياسات هي خطوط دلالة وتوجيهات فلا بد لها من استراتيجيات تناسب مستواها، فالسياسة الوطنية (العليا) تتطلب استراتيجية وطنية، والسياسة الدفاعية الأمنية تتطلب استراتيجية عسكرية، إذ الاستراتيجيات إجراءات تأخذ بالحسبان الأهداف وما تتطلب من إمكانات، أي وضع الإمكانات موضع التنفيذ بقدر ضمان تحقيق الأهداف.

الاعتبارات الرئيسة المؤثرة في نظرية الأمن الإسرائيلي

يواجه الكيان الإسرائيلي عدة اعتبارات، كان ولا يزال لها تأثير كبير على الأمن القومي والعقيدة العسكرية الإسرائيلية، وأهمها ما يلي:

أ. العقيدة الإسرائيلية الصهيونية: لهذه العقيدة أثر كبير على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي من خلال تسخيرها جميع عناصر القوة لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني التوسعية على أرض الميعاد من الفرات إلى النيل، وتحتاج مثل هذه الأهداف الكبيرة والواسعة إلى عقيدة عسكرية تعرضية ذات إستراتيجيات فعّالة تتخطى حواجز الواقع الصعب والضيق المعاش، لتستقر في رحابة الآمال والطموحات، ومركز ثقل هذه النظرية فكر بناة الصهيونية وعقولهم لتكون دافعاً ومحفزاً لتحقيق أهدافها.

ب. **البيئة الإقليمية**: تم إنشاء دولة إسرائيل وسط بيئة عربية رافضة وجودها تماماً، والبيئة العربية تحتكم إلى مقدرات وإمكانات غير محدودة، لو قدر لها أن تستغل بحكمة وانسجام فإنها تستطيع سحق دولة إسرائيل بوقت قصير، ومعرفة إسرائيل لهذه القدرات جعلها أحد أهم الاعتبارات في تكوين نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

ج. **موقع الدولة وجغرافيتها**: وجدت دولة إسرائيل في موقع جغرافي صغير جداً مقارنة مع دول التهديد، وضمن حدود وأعماق جغرافية لا تتناسب مع المتطلبات الإستراتيجية لنظرية الأمن الإسرائيلي؛ وذلك لعدم ارتكازها على موانع طبيعية من ناحية، وعدم توفر العمق الإستراتيجي من ناحية أخرى، ومثل هذا الوضع يلقي بثقل كبير جداً ويزيد من الأعباء الإستراتيجية على الأمن الإسرائيلي بشكل عام.

د. **الموارد الطبيعية والاقتصادية**: تعتبر الموارد الطبيعية لدولة إسرائيل محدودة جداً، وغير قادرة على الوفاء بمتطلبات الدولة الضخمة، وبشكل خاص متطلبات الدفاع.

ه. **عدد السكان وتكوين المجتمع الإسرائيلي**: يتكون المجتمع الإسرائيلي من شتات يهود العالم، وهذا خلق تبايناً واضحاً في هذا المجتمع (ثقافياً، وعرقياً، وسياسياً، ...إلخ)، إلاّ أن المشروع الصهيوني استطاع أن يحشد جميع فئات المجتمع نحو المطالب والمصالح والأهداف القومية- (وإن كان هنالك اختلاف على طريقة تحقيقها، إلاّ أن هذا الاختلاف غير موجود حول مضمونها)- واستطاعت أن توظف التباين في المجتمع للمساعدة في تحقيق الأهداف، إلاّ أن المشكلة الرئيسية التي تبقى قائمة هي قلة عدد السكان، من هنا كان يجب على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجياتها المختلفة مواجهة هذا التحدي.

و. **النظام السياسي الإسرائيلي**: تتمتع إسرائيل بنظام سياسي ديمقراطي يعتمد التعددية الفكرية، متجانس من حيث الاتفاق على أهداف السياسة العامة، مختلف نسبيا حول وسائل تحقيقها، ويعتمد إقليمياً على سياسة القوة، وعالمياً على قوة السياسة لتحقيق الأهداف. وهو نظام عملي فعّال يستطيع توظيف النجاحات التعبوية لتحقيق نجاحات

استراتيجية، واستطاع هذا النظام أن يقنع الدول الغربية بأن إسرائيل هي سور الدفاع عن الحضارة والمصالح الأوروبية والأمريكية في مواجهة البرابرة العرب والمسلمين، وهي موطئ القدم ورأس الرمح لمحاربة الإرهاب الأصولي الإسلامي، وهكذا استطاع هذا النظام بناء علاقة قوية مع الدول العظمى، وبشكل خاص أمريكا، وحصل على دعم استراتيجي كبير في كافة المجالات، وتعهد بضمان تفوقه وأمنه، واستغل هذا النظام بعض قوانين النظام الدولي وأعرافه لمصلحته، مثل قانون الملاحة الدولية، واستخدام الممرات المائية الدولية، وقانون تحريم معادات السامية، ومشروع محاربة "الإرهاب"، وما تبعه من أنظمة وقوانين واستراتيجيات تكيف لخدمة السياسة الإسرائيلية.

ز. **الهاجس الأمني**: نتيجة لهذه الاعتبارات وما تتضمنه من صعوبات يواجهها الكيان الإسرائيلي، وعدم قدرته التغلب عليها بشكل مطلق، ورغم كل الإجراءات التي اتبعها، والدعم الخارجي الكبير، إلاّ أنه يعيش هاجس الخوف مجتمعا وأفرادا، وبشكل خاص في حالة انحسار الدعم الخارجي أو تلاشيه، وتنبُّهِ العالم العربي لهشاشة هذا الكيان وضعفه، وضرورة حشد الجهود العربية لمواجهته ومواجهة مشروعه الصهيوني.

حقائق حول نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

هذه بعض الحقائق حول نظرية الأمن الإسرائيلي:

أ. نظرية الأمن الإسرائيلي ليست أداة للحماية والدفاع فقط، بل وسيلة ومنطلق لسياسة التوسع الصهيونية، وغايتها المعلنة بقاء إسرائيل والشعب اليهودي.

ب. يشكل الأمن الإسرائيلي المحور والمسوِّغ لمعظم تصرفات إسرائيل وممارساتها، وهو يحتل الأولوية الأولى في الفكر الصهيوني، ولا يمكن المغامرة به تحت أية ظروف، وقد سُخِّرت جميع عناصر قوة الدولة لهذه الغاية من حيث الأولوية.

ج. كونت نظرية الأمن الإسرائيلي وخلقت وازعاً اجتماعياً يؤكد على عسكرة المجتمع الإسرائيلي فكرياً وعملياً، وأن على جميع المواطنين أن ينخرطوا في هذه الخدمة بصرف

النظر عن مواقعهم ومستوياتهم، وتعتبر إسرائيل من أبرع الدول وأكفئها التي تعتمد نظام الاحتياط في نظامها الدفاعي.

د. تؤمن نظرية الأمن الإسرائيلي بسياسة القوة المبنية على التفوق العسكري المطلق وتوظيفه لتحقيق السياسة الصهيونية، من خلال عقيدتها التعرضية والإستراتيجيات العسكرية المبنية على الردع والقدرة على التهديد، وحقها في توجيه الضربات الاستباقية وحتى الوقائية، وإجبار العدو على مسايرة السياسة الإسرائيلية.

هـ. نظرية الأمن الإسرائيلي متشككة وحذرة مما ليس صهيونيا، وإن كان يهودياً، وهي لا تطمئن للمعاهدات والمواثيق ولا للحلفاء، (مثال ذلك الخلاف الأمريكي الإسرائيلي حول أهداف الحرب السادسة على لبنان)، بل تؤمن بالأمن الإسرائيلي أولاً وأخيراً.

و. كثيراً ما توظف نظرية الأمن القومي الإسرائيلي إستراتيجية الحرب بالإنابة، فلقد وظفت بريطانيا وفرنسا في حرب ١٩٥٦م ضد مصر، واستغلت أمريكا للخلاص من التهديد العراقي في حروب الخليج الأخيرة.

ز. نظرية الأمن الإسرائيلي متغيرة بتغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وهي نظرية مرنة تؤمن بالتكيف إلى حد تقديم التنازلات على أن لا تمس جوهر الأمن الإسرائيلي، بمعنى قبول تقديم تنازلات، ذات أهمية إستراتيجية محدودة، إذا كان يترتب على الاحتفاظ بما يمكن أن تتنازل عنه كلف عالية تجعل استمرار الاحتفاظ به غباء سياسيا لا يؤدي إلى فائدة، فهي تقدم تنازلات بقصد تخفيف الضغوط السياسية، أو للخلاص من كلفتها الأمنية أو الاقتصادية، مثل ترك سيناء وجنوب لبنان وغزة.

ح. لا تعترف نظرية الأمن الإسرائيلي ولا تهتم بتوضيح شكل الدولة وحدودها، وهي بذلك تخدم سياسة التوسع الصهيونية.

ط. أحد أهم المقومات لنظرية الأمن الإسرائيلي إضعاف الجانب العربي، وتشتيت جهوده، ووقف أية عمليات دعم للقوة العربية، وخلق صراعات عربية عربية، لتقليل كلفة استمرار الصراع معه، وإجباره على التنازل تدريجياً لصالح الوجود الإسرائيلي.

مراحل تطور نظرية الأمن الإسرائيلي وعقيدتها القتالية

تأثرت نظرية الأمن الإسرائيلي بشكل مباشر بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية، فمنذ نشوء فكرة الصهيونية وحتى وقتنا الحاضر مرت نظرية الأمن الإسرائيلي بعدة مراحل، كان لها تأثير كبير على تطويرها وإعادة صياغتها، وبالضرورة فإنه كلما تطورت نظرية الأمن ستتطور معها العقيدة القتالية والإستراتيجية العسكرية المستخدمة.

- **المرحلة الأولى ١٨٩٧م ـ ١٩٤٨م**: هي الفترة التي سبقت نشوء الكيان الرسمي، وفي هذه الفترة برزت نظرية ترسيخ الفكر الصهيوني، وإقناع يهود العالم بأن فلسطين هي وعد الرب، وأن على كل يهودي واجب عقائدي في ضرورة تلبية هذا النداء المقدس في العودة إلى أرض فلسطين، والعمل على تحقيقه، والتركيز أيضاً على إقناع الدول العظمى للتعاطف مع اليهود شعبا مشردا تعرض للنكبات والاضطهاد، وخلق عقدة الذنب في المجتمعات الغربية لعدم تقديم الحماية لهم، وإقناعهم بضرورة التعويض عليهم مادياً ومعنوياً، ودعم إنشاء كيانهم على أرض فلسطين، وقد تم ذلك من خلال أساليب الكذب والتضليل المختلفة، فحصلوا **سياسياً** على وعد بلفور وعسكرياً على تشكيل قوات مسلحة ومليشيات شاركت قوات الحلفاء في حروبها فاكتسبت الخبرة والتسليح، و**اقتصادياً** على مساعدات وتعويضات مالية ودعم لتملك أراضي الفلسطينيين، و**اجتماعياً** على تشجيع هجرة اليهود لفلسطين ودعمها، وتشكيل الجمعيات والمنظمات اليهودية، وكل ذلك من أجل دعم نظرية نشوء الدولة وفكرتها.

- **المرحلة الثانية ١٩٤٨م ـ ١٩٦٧م**: هي الفترة التي أعقبت نشوء الكيان الرسمي، وركزت نظرية الأمن الإسرائيلي خلال هذه الفترة على الحفاظ على الكيان وبشكل خاص تجاه عاملين مهمين: **الأول** جغرافي يتمثل بعدم وجود موانع طبيعية يرتكز الدفاع عليها، وفقدان العمق الاستراتيجي بسبب صغر المساحة، و**الثاني** ديمغرافي يتمثل بالتفوق الكمي العربي المعادي، وهذان العاملان شكلا وضعاً جيوسياسياً غير ملائم

لنظرية الأمن الإسرائيلي، ومأزقاً حقيقياً للوجود الإسرائيلي برمته، لذلك تم تبني عقيدة تعرضية ترتكز على عدة استراتيجيات أبرزها:

أ. سرعة نقل المعركة إلى أرض العدو، لمعالجة الافتقار للعمق الاستراتيجي.

ب. الاعتماد على احتياط استراتيجي، ليشكل الحجم الأكبر في الجيش الإسرائيلي والارتقاء بالنوع وكفاءة الجندي الإسرائيلي، وذلك لمواجهة التفوق الكمي العربي.

ج. الاعتماد على نظام استخباري متطور يستطيع إعطاء إنذار مبكر عن الخطط والنوايا العربية ليمكن الاستعداد وتعبئة الاحتياط.

د. تشكيل نظام دفاع إقليمي يستطيع الصمود لفترة كافية تمكن تعبئة الاحتياط ووصولهم في حال الفشل الاستخباري وعدم حصول الإنذار المبكر، لذلك تم بناء المستعمرات الحدودية في مناطق إستراتيجية حاكمة، وتم تعزيزها بتحصينات قوية ومتميزة، ودعمها بالقوى البشرية والمتطلبات الإدارية ووسائل القتال التكنولوجية المتطورة، وقد عوضت هذه المستعمرات والنقاط الحصينة بعض الشيء عن الافتقار للعمق الإستراتيجي.

هـ. تم تطوير العقيدة التعرضية الإسرائيلية في منتصف الخمسينيات بتبني **الضربة المضادة الاستباقية**، وهذا يعني في المفهوم الإسرائيلي استباق العدو بشن هجوم عليه عندما تؤكد الدلائل أنه ينوي شن الهجوم.

و. لتأكيد نجاح العقيدة التعرضية الإسرائيلية تم تبني **إستراتيجية الردع التقليدي**، ولنجاح هذه الإستراتيجية تم الاعتماد على عاملين: **الأول** تطوير تفوق القدرة الإسرائيلية، و**الثاني** تصور العرب واعتبارهم لهذه القدرة، إلا أنه ولعدم إمكانية الضمان المطلق لهذين العاملين تم إضافة إستراتيجية **ذرائع الحرب** بديلا للردع.

ز. جاءت **إستراتيجية ذرائع الحرب** لخلق توازن بين الردع والاستعداد لتوجيه الضربة الأولى عندما يفشل الردع وينشأ تهديد حقيقي للأمن الإسرائيلي والمساس بمصالح

إسرائيل الحيوية، وأمثلة ذلك عدم تأمين حرية العبور من مضائق تيران، والمساس بالوضع الراهن في الأردن، وحشد قوات مصرية على الحدود، وإقفال قناة السويس التي تسببت في العدوان الثلاثي ١٩٥٦م.

ح. مع استمرار هاجس الخوف في نظرية الأمن الإسرائيلي المترتب على عاملي التفوق الكمي العربي وضعف الجغرافيا الإسرائيلية لافتقارها للعمق الاستراتيجي والموانع الطبيعية الحاكمة وبالتالي فإن انتصارا عربيا سيهدد الوجود الإسرائيلي بالتصفية، لذا اعتمدت نظرية الأمن الإسرائيلي على إستراتيجية الحرب الوقائية الاستباقية، وذلك لإعطاء الأمن الإسرائيلي بعداً جديداً يحقق نوعا أفضل من الاطمئنان والأمن. والحرب الوقائية الاستباقية تعبير إستراتيجي مركب، ففي الوقت الذي تستهدف فيه الحرب الاستباقية حشود العدو وتحركاته الفعلية قبل وصولها مناطق حشدها، أو في أسوأ الحالات عندما يدخل الهجوم العربي مرحلة التنفيذ، فإن **الحرب الوقائية** تستدعي شن الهجوم عند تأكد النوايا العربية التعرضية، أي إنها تستهدف القوى العربية الكامنة، ومنع قيام العرب ببناء قوة قادرة على الهجوم.

- **المرحلة الثالثة ١٩٦٧م ـ ١٩٧٣م:** تبنت إسرائيل بعد حرب حزيران **نظرية الحدود الآمنة** بعد أن تمكنت في هذه الحرب من احتلال مناطق حيوية حاكمة يمكن أن يستند إليها الدفاع الإسرائيلي، وهي مرتفعات الجولان في الشمال ونهر الأردن في الشرق وصحراء سيناء وقناة السويس في الجنوب، وهذه الوضعية الجيوسياسية الجديدة منحت القوات الإسرائيلية مناطق ذات ميزة جغرافية إستراتيجيه، يمكن أن يستند إليها دفاع القوات الإسرائيلية، وأضافت مساحات جديدة حققت نوعاً من العمق الإستراتيجي، وأعطت نوعاً من الاطمئنان والهدوء للقوات الإسرائيلية، ذلك أنها مكنت مراقبة القوات العربية بعمق كاف، وأضعفت قدرتها على شن هجمات مفاجئة، وأعطت

القوات الإسرائيلية الوقت الكافي لتحضير الاحتياط وتعبئته، وبناء على ذلك تحولت عقيدة القتال الإسرائيلية إلى الدفاع، وذلك لوجود الموانع الطبيعية المثالية للدفاع على طول خطوط المواجهة مع الدول العربية، وتبنت: **استراتيجية** زيادة قدرة الاحتياط، وسرعة تعبئته واستجابته، لمواجهة متطلبات اتساع الجبهات وتباعدها، و**استراتيجية** الدفاع المتحرك، وما تتطلبه من تنفيذ عمليات إحاطة والتفاف وتطويق، وعمليات اختراق وإعاقة، والعمل على الخطوط الداخلية لمواجهة متطلبات تعدد الجبهات المعادية، وعدم إبقاء القوات مستنفرة لفترات طويلة، وتم كذلك استخدام **استراتيجيه** تعتمد على سلاح الجو لتحقيق التفوق والحسم الاستراتيجي، والدبابات قوة حسم عملياتي وتعبوي، ومن هذين السلاحين (سلاح الجو، والدبابات) تم تحقيق **استراتيجية** نقل المعركة إلى أرض العدو بسرعة وفاعلية، رغم تبني العقيدة القتالية لاستراتيجية الدفاع المتحرك المرتكزة على نظرية "**الحدود الآمنة**"، ومن هذه النظرية وترويجها تمكنت إسرائيل من إيجاد مسوّغ سياسي أمني للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، ومنع العدو من ضرب الأهداف الحيوية داخل إسرائيل، وأتاحت إمكانية التخلي عن إستراتيجية الحرب الوقائية، وإستراتيجية نقل المعركة إلى أرض العدو، إذ إن الوضع الجديد يمكّن إسرائيل من إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية داخل الأراضي المحتلة، وذلك لوجود الموانع الدفاعية المثالية على طول خطوط المواجهة مع الدول العربية.

ذلك أن الحدود في هذه الوضعية تعتمد على عمق إستراتيجي معقول، وعلى حواجز طبيعية يمكن الدفاع عنها بسهولة، وتساعد على تنفيذ هجوم إستراتيجي معاكس. وكان لهذه النظرية "**الحدود الآمنة**" مزايا هامه على المستوى السياسي والاستراتيجي، فقد أسقطت إمكانية اتهام إسرائيل بالعدوان لتخليها عن استراتيجية الضربة الوقائية والضربة الاستباقية، وتحقيق استراتيجية الردع وعدم الحاجة إلى تطبيق استراتيجية ذرائع الحرب، وقلصت إلى حد كبير جداً قدرة العرب على المبادرة بتعرض واسع ضد إسرائيل.

- **المرحلة الرابعة ١٩٧٣م-١٩٨١م:** بعد حرب ١٩٧٣م دار جدل واسع النطاق بين القادة الإسرائيليين حول نظريات الأمن والاستراتيجيات العسكرية التي يجب اتباعها، فقد أثبتت هذه الحرب أن **نظرية الحدود الآمنة** المرتكزة على موانع طبيعية، والاستراتيجيات العسكرية المبنية على هذه النظرية لم تُكوّن الحل الأمثل لضمان الأمن القومي الإسرائيلي، إذ أظهرت هذه الحرب أن الردع الاستراتيجي لم يمنع العرب من شن الحرب، وأن العمق الاستراتيجي لم يكن كافياً لكشف النوايا العربية، ولم تشكل الموانع الطبيعية عائقاً فعلياً أمام القوات العربية، ورغم عدم إلغاء هذه النظرية كلياً إلا أنه تمت العودة إلى تبني نظرية ذرائع الحرب وما تتطلبه من استراتيجيات عسكرية نابعة من العقيدة التعرضية، مع الإصرار على تبني نظرية الحدود الآمنة، وتم ذلك نتيجة الاعتبارات التالية:

أ. استطاعة الجيش المصري وضع حلول إستراتيجية، والتغلب على صعوبات المانع المائي الذي شكلته قناة السويس، والموانع الاصطناعية المختلفة التي عزز بها الإسرائيليون هذا المانع الطبيعي من نقاط حصينة، ونقاط مراقبة، وحواجز ترابية...إلخ.

ب. قدرة الاستخبارات المصرية على خداع الإسرائيليين وتضليلهم.

ج. تحييد سلاح الجو الإسرائيلي وإيقاع خسائر كبيرة بطائراته، ومنعه من التدخل الفعّال في المعارك البرية من خلال الاستخدام المتميز لبطاريات الصواريخ.

د. بُعْد الجبهة عن القاعدة، مما جعل العمل على الخطوط الداخلية للقوات الإسرائيلية صعباً للغاية، وخاصة في الأيام الأولى للحرب.

هـ. اتضح في هذه الحرب صعوبة استغلال العمق الإستراتيجي، وتطبيق إستراتيجية الدفاع المتحرك من قبل القوات الإسرائيلية، وذلك لعاملين: **الأول** تطلب هذه الإستراتيجية تطبيق عمليات وتكتيك الانسحاب، ومثل هذا الإجراء قد يكون له تأثير سلبي خطير على معنويات القوات المهزوزة أصلاً تحت تأثير النجاحات التي

حققتها القوات المصرية، و**الثاني** عدم استجابة القوات المصرية لإغراءات هذه المناورة، وبقائها ضمن قدرة تغطية الدفاعات الجوية، لذلك يمكن القول: إن الجدل بين القادة الإسرائيليين بعد حرب ١٩٧٣م أدى إلى ضرورة الاستفادة من مزايا نظرية الحدود الآمنة مع العودة إلى نظرية ذرائع الحرب وعقيدة الحرب التعرضية وما تتطلبه من استراتيجيات الحرب الوقائية والحرب الاستباقية.

كان الخطر الرئيسي الذي يواجه إسرائيل في هذه المرحلة هو تطور القوة العربية كماً ونوعاً بالإضافة إلى قدرتها في العمل على الخطوط الخارجية- إحاطتها بإسرائيل- وتصميمها واحتفاظها بإرادة القتال، وعدم اعترافها بالردع والتفوق الإسرائيلي القائم، هذا الوضع جعل النخبة العسكرية- صاحب القرار- الإسرائيلية تعيد النظر في بنية القوات الإسرائيلية من حيث **الحجم** لتكون قادرة على مواجهة كل الجبهات العربية في آن واحد، ومن حيث **النوعية** في تطوير يعتمد تكنولوجيا حديثة قادرة على إيقاع خسائر كبيرة بالقوات العربية بوقت قصير، مع استمرار الاعتماد على الاحتياط.

تطورت نظرية الأمن الإسرائيلي في هذه المرحلة لتخدم مسارات سياسية من خلال وجهتي نظر: **الأولى** تقول: إن الحرب والإستراتيجيات العسكرية المستخدمة- بالإضافة لتحقيقها هدف الدفاع عن الدولة وحماية مصالحها الحيوية- هي استمرار للدبلوماسية، أي إنها جسر يربط بين سياستين، وغايتها هنا خلق ظروف ملائمة لتحسين المسارات السياسية بعد انتهاء الحرب، أما وجهة النظر **الثانية** فكانت أكثر تطرفاً وحزماً، فلقد تبنت مفهوم كلاوزفيتز للحرب، وهدفها هنا قتل إرادة القتال عند العرب، ثم تحطيم الإرادة السياسية من خلال الاستخدام المفرط للقوة للوصول إلى الحسم العسكري- الاستسلام- ومن ثَمَّ يسهل تحقيق أهداف سياسية جوهرية.

تطلب هذا التطور في مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي سرعة تطوير الجيش الإسرائيلي كماً ونوعاً، واستخدام كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر وقطع الغيار، وتدريب أعداد كبيرة من أفراد المجتمع لتشكل احتياطاً ضخماً للجيش الإسرائيلي، وبذلك أصبحت

إسرائيل مستودعات وثكنة عسكرية كبيرة، **ونتيجة للفهم المصري للبيئة الإقليمية والدولية في هذه المرحلة بعد حرب ١٩٧٣م أدركت القيادة المصرية عدم قدرة العرب أو عدم رغبتهم في استمرار مجاراة إسرائيل عسكرياً، فقرر الرئيس السادات زيارة إسرائيل ومن ثم التوصل إلى تسوية سلمية عام ١٩٧٩م.**

- **المرحلة الخامسة ١٩٨١م- ٢٠٠١م**: نظرية المزج بين الحدود الآمنة وذرائع الحرب.

تم استمرار التأكيد في هذه المرحلة على نظرية الأمن الإسرائيلية (الحدود الآمنة)، ونظرية الأمن (ذرائع الحرب) المبنية على عقيدة القتال التعرضية واستراتيجياتها من الضربة الوقائية والضربة الاستباقية...إلخ، وتطوير القوة الإسرائيلية بما يتلاءم مع هذه النظرية ومتطلباتها. ولتوسيع مفهوم هذه النظرية تم الانتباه لتطور القوة العربية وتضخمها و الانتباه للتوسع السوفييتي ودعمه العسكري للعرب، فاستغل شارون وصول اليمين الأمريكي للحكم، والذي كان يسعى أصلاً إلى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وكان- أي شارون- يحاول التأكيد على رغبة السوفييت في التوسع وتجسيم هذا الخطر في أذهان الأمريكان، وأن ذلك يشكل تهديداً أمنياً خطيراً ومشتركاً لجميع الدول الحرة، وأن على الولايات المتحدة وإسرائيل مواجهته للحفاظ على مصالحها في الإقليم، وكان ذلك مسوِّغا لعقد اتفاقية تعاون إستراتيجي عام ١٩٨١م، وتم تشجيع دول وتنظيمات إسلامية وعربية على مواجهة وإفشال المشروع السوفييتي في بداياته في أفغانستان. وتطبيقاً لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي المركبة (ذرائع الحرب +الحدود الآمنة) قام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١م، وأقدمت إسرائيل على ضم مرتفعات الجولان السورية في أيلول ١٩٨١م، وأضيف في هذه المرحلة ذرائع حرب جديدة، كدخول قوات مصرية للمناطق منزوعة السلاح في سيناء، أو قوات سورية للجولان، أو امتلاك دول عربية السلاح النووي، أو القدرة على إنتاجه، أو نشر صواريخ مضادة للطائرات على طول نهر الأردن.

وفي إطار نظرية ذرائع الحرب ونتيجة لتطور أسلحة القتال وبشكل خاص الصواريخ البالستية اتسعت دائرة الاهتمامات الإستراتيجية الإسرائيلية لتشمل مجالين جغرافيين مهمين: **الأول** الدول العربية خارج دائرة الطوق، والتي تشكل خطورة على إسرائيل من خلال قدراتها على إرسال قوات إلى جبهات القتال، أو بواسطة عمليات جوية وبرية، و**الثاني** الدول الإسلامية: تركيا، وإيران، وباكستان، وتوسيع دائرة الاهتمام هذه تضيف بعداً جديداً لنظرية الأمن الإسرائيلي من خلال ضمان هوامش آمنة واتباع سياسات تتعامل مع مخاطر التهديد ببعد جغرافي أعمق يزيد في تحقيق الأمن الإسرائيلي، ويقنع البيئة الإقليمية والدولية في حق إسرائيل الدفاع عن أمنها القومي من خلال دوائر مرنة تقبل التوسع لتشمل جغرافيا أوسع تتناسب طردياً مع ازدياد قدرات الدول المعادية ومديات الأسلحة، وبشكل خاص الصواريخ البالستيه ذات القدرات التدميرية الأكبر.

إن تبني نظرية ذرائع الحرب في الأمن القومي الإسرائيلي لا يعني تخليها عن نظرية الحدود الآمنة التي حققت هي الأخرى مزايا إستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي (العمق الاستراتيجي، وإمكانية المراقبة والإنذار، وخلق صعوبات عملياتيه للقوات العربية، والقدرة على امتصاص الضربة الأولى وتوجيه هجمات معاكسة...إلخ)، بل مزجت عمليات بين هاتين النظريتين باجتياحها لبنان عام ١٩٨٢م، وحققت بذلك عدة أهداف تنسجم مع رؤيتها لثنائية نظرية الأمن القومي الإسرائيلي المركبة (ذرائع الحرب والحدود الآمنة)، و**أهم هذه الأهداف** إبعاد خطر تسلل الفدائيين لأكثر من ٤٠كم عن الحدود، وتدمير المنظمات الفلسطينية وترحيلها من لبنان، والحد من تنامي مساندة الحركة الوطنية اللبنانية للمنظمات الفلسطينية، ودعم الميليشيات المتحالفة مع إسرائيل، والضغط على لبنان لتوقيع معاهدة تسوية سلمية مع إسرائيل. تأكدت إسرائيل بعد هذا الاجتياح أنها تستطيع الانفراد في أي دولة عربية دون مساندة من أي دولة عربية أخرى. وتميزت نظرية الأمن الإسرائيلي في هذه المرحلة بعدة ميزات مهمة:

أ. التحول من العمليات المحدودة إلى الواسعة لإحداث تغييرات إستراتيجية مهمة.

ب. ضرب مراكز الثقل الإستراتيجي في الدول العربية واحتلال، مثلاحتلال العاصمة بيروت، بدلاً من احتلال مناطق حدودية.

ج. توسيع دائرة الاهتمام الإسرائيلي لتشمل دولاً إسلامية.

د. الدفاع عن مصالح إسرائيل في أي مكان، وضرب أية أهداف يمكن أن تؤثر على هذه المصالح.

- **المرحلة السادسة ما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١م، (نظرية الأمن المطلق):**

أ. فرضت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واقعاً جديداً على منطقة الشرق الأوسط، وأحدثت انقلاباً وانطلاقة جديدة في مفهوم الأمن الإقليمي والعالمي، فكان الحدث كبيراً ومؤثراً وعميقاً، فلقد عرَّض أمن أعظم قوة في العالم (أمريكا) للخطر، وهي التي كانت تعتقد أن أمنها القومي في مأمن، فهز الحدث كيانها وسبب للقادة وللشعب الأمريكي صدمة عنيفة، لذلك جاءت ردة الفعل عظيمة وخطيرة بعظم الحدث وخطورته، لذلك شرعت أمريكا لنفسها حرية سن القوانين والأنظمة واتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة، وكذلك حرية تعريف الأعداء وتحديدهم وكيفية التعامل معهم، وإن شمل ذلك تغيير الأنظمة وتدمير الدول واحتلالها، وكان كل ذلك تحت مفهوم الدفاع عن المصالح والأمن القومي الأمريكي.

ب. أطلقت أمريكا اسم **الإرهاب** على العدو الجديد، ولهذه التسمية مدلولات نفسية مقصودة، فهي تحمل في طياتها العمومية والإبهام والإطلاق، وذلك لتخدم الحرية والمرونة في تحديد العدو ومكان وجوده وزمانه، والمساهمة في تشكيله وتكوينه (ليخدم أهدافا محددة)، وأسلوب متابعته، وإجراءات مواجهته، بالإضافة إلى أن التسمية تستعطف السامع، وتتهم المسمى، وتسوِّغ حق المشرع في منهجية رد الفعل، واستخدام أية وسيلة مهما كانت عنيفة ومدمرة.

ج. وضعت أمريكا مجموعة من القوانين والإستراتيجيات في إطار جعل إجراءاتها شرعية لمواجهة الإرهاب، كان **أهمها** قانون ملاحقة الإرهاب أينما كان، من ليس معنا فهو ضدنا، وتجفيف منابع الإرهاب الفكري والمادي، وقانون معاداة السامية... إلخ.

استغلت إسرائيل هذه القوانين والإستراتيجيات الأمريكية وجندتها في خدمة نظرية الأمن الإسرائيلي الجديدة الأمن المطلق، والتي تعنى باختصار الحق في الدفاع عن المصالح والأمن القومي الإسرائيلي في أي مكان وأي زمان وبأية إجراءات ووسيلة ممكنة، وضد أية أهداف، ومن خلال هذه النظرية التي استغلت فيها المفهوم الأمريكي للإرهاب تركت إسرائيل لنفسها حق العمل وحريته لتدمير أية بؤرة قوة، أو ممانعة، أو أية قوة يمكن أن تشكل خطورة مستقبلية على أمنها القومي، وإنه لمن الواضح أن أمريكا وإسرائيل وكثيرا من الأنظمة في العالم تعني بالإرهاب الأصولية والتطرف الإسلامي والقومية العربية وما أفرزته هذه المسميات من تنظيمات مسلحة، ومن خلال هذا المفهوم استطاعت أمريكا أن تجند معظم دول العالم- بما فيها بعض الأنظمة العربية والإسلامية- إلى جانبها بحجة مقاومة الإرهاب، لذلك حصلت أمريكا على أنواع مختلفة من الدعم من هذه الدول أثناء احتلالها لأفغانستان والعراق، واستطاعت الاستخبارات الإسرائيلية التسلل إلى شمال العراق والعمل من هناك باتجاهات مختلفة، بالإضافة لذلك فإن إسرائيل استغلت الموقف الدولي الذي تشكل بعد أحداث أيلول في توثيق الالتزام الأمريكي بالمحافظة على الأمن والتفوق العسكري الإسرائيلي، وتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن أمنها القومي ضمن مفهوم نظرية الأمن المطلق، وكانت أكبر فائدة حققتها إسرائيل بعد هذه الأحداث (١١ أيلول) تدمير العراق، وتفكيك ما تبقى من روابط الأمن القومي العربي، وردع الدول العربية عن القيام بأية أعمال تعرضية ضد إسرائيل، ولجوء العرب إلى إستراتيجية السلام خيارا وحيدا، وتوثيق ذلك من خلال المبادرة العربية التي تم تقديمها من خلال القمم العربية في بيروت والرياض.

د. تبنت إسرائيل نظرية الأمن المطلق في هذه المرحلة قيمة مضافة لاستمرار تمسكها بنظريتي ذرائع الحرب والحدود والأمنية مع إبقائها على عقيدة القتال التعرضية والإستراتيجيات الملازمة لها (الضربة الاستباقية، والضربة الوقائية... إلخ)، ومن شأن هذا الإجراء المركب أن يقلص زاوية المغامرة والمخاطرة بالأمن الإسرائيلي إلى أدنى حد ممكن، ويحقق الفائدة من جميع وجهات النظر التي تنادي بتبني نظريات مختلفة.

وللاستمرار في تطبيق هذه النظرية قامت إسرائيل بما يلي:

١- مشاركة دول الإقليم في الحرب على الإرهاب الذي عُدَّ عدواً مشتركاً لمعظم دول الإقليم.

٢- تبني إستراتيجية الفضاء المفتوح، وإطلاق الأقمار الصناعية لغايات الاستطلاع والمراقبة والبحث العلمي... إلخ.

٣- بناء حاملات الطائرات، والغواصات لتعويض سلبيات العمق الإستراتيجي، وتهديد دول عربية وإسلامية لا يمكن تهديدها إلا من خلال البحار.

٤- استمرار تطوير سلاح الجو الإسرائيلي ليبقى الذراع الطويلة والقوية لإسرائيل.

٥- عقد اتفاقات إستراتيجية مع بعض دول الإقليم للاستفادة منها على الأقل في مجال الاستخبارات، أو استخدام قواعدها البرية والجوية.

٦- استمرار الضغط على بعض الدول العربية للتوصل معها إلى تسويات سلمية حسب الشروط الإسرائيلية.

يبقى أن نقول: إن الواقع العملي لتطبيق نظريات الأمن القومي الإسرائيلي يحتاج إلى دراسة وتدقيق؛ لما في هذا الواقع من تناقضات تفرضها ظروف البيئة الداخلية والإقليمية، وصعوبات عملية تقف في طريق التنفيذ، وهذه التناقضات تبعث على الاستغراب من الناحية النظرية، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

- تتبنى إسرائيل نظريات أمنية ترتكز على عقيدة قتالية تعرضية تتطلب إستراتيجيات عسكرية هجومية مثل الضربة الاستباقية، والضربة الوقائية، ونقل المعركة إلى أرض الخصم... إلخ.

- تحشد إسرائيل لذلك قوات ضخمة من حيث الحجم، ومتطورة من حيث النوع، وكل ذلك بهدف تحقيق المشروع الصهيوني المبني على سياسة التوسع واحتلال أراضي الغير، وتنفيذ ذلك على مراحل.

إلا أن ما يحدث عملياً هو العكس، وهنا موقع الاستغراب، فلقد انسحبت إسرائيل من سيناء عام ١٩٨١م ضمن اتفاقية تسوية سلمية، وانسحبت من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م دون اتفاق، وانسحبت من غزة عام ٢٠٠٥م دون اتفاق، وقامت ببناء الجدار العازل. فهذه الإجراءات تظهر بوضوح سير إسرائيل تجاه نظرية الانكفاء على الداخل، وتركيز الأمن على الخط الأخضر والضفة الغربية التي تنشط فيها أعمال بناء المستعمرات بشكل لافت للنظر، ويدل كل ذلك على أن إسرائيل تعاني من أزمة أمنية مستعصية، لا تستطيع أن تجد لها حلاً، ويمكن ترجمة هذه الأزمة- وبكل بساطة- إلى أن إسرائيل قادرة على احتلال بعض المناطق ولكنها لا تستطيع الاحتفاظ بها، وهي عملياً غير قادرة على التوسع، والسبب الرئيس هو ضعف القوى الكامنة الإسرائيلية، فبالرغم من استخدامها أقصى طاقاتها الذاتية- مضافاً إليها الدعم الأمريكي الذي يفوق إمكاناتها الذاتية بأضعاف كثيرة- إلا أنها تبدو عاجزة تماماً أمام مقاومة وممانعة عربية محدودة عن ابتلاع أراض عربية جديدة، فكيف سيكون مستقبل أمنها القومي لو جُنِّدت جهود عربية إضافية، وقل الدعم الأمريكي لإسرائيل أو تلاشى تحت ضغط تيارات داخلية أمريكية ترى أن إسرائيل استثمار فاشل، وأنه ليس من مصلحة أمريكا استمرار دعمها بعشرات المليارات على حساب دافع الضرائب الأمريكي.

الغريب في الأمر أن النظام العربي عاجز عن فهم هذه الحقيقة (محدودية القوى الكامنة في إسرائيل وعجزها عن الحفاظ على أمنها القومي)، أو أنه يغمض عينية عنها

لأسباب مختلفة. إلا أن إسرائيل تدرك تماماً هذه الحقيقة، لذلك فهي تلجأ إلى اتباع سياستين لمعالجة هذا العجز للحفاظ على أمنها القومي:

الأولى سياسة الانكفاء على الداخل، وتقليص حجمها بقدر إمكاناتها رغم تناقض ذلك مع حاجاتها للعمق الاستراتيجي.

و**الثانية**- وهي الأهم- سياسة الضغط على الدول العربية، مستغلة بذلك البيئة الدولية والإقليمية من أجل عقد اتفاقات سلام، وإقناعها بضرورة تمسكها باستراتيجية السلام خيارا عربيا وحيدا، وبذلك يمكن لها الحفاظ على أمنها القومي.

الورقة الرابعة

إسرائيل عام ٢٠١٥م... الملامح الاستراتيجية*

المحتويات

أولاً: المضامين الاستراتيجية للقدرة القومية الإسرائيلية المستقبلية.
ثانياً: المضامين الاستراتيجية للغايات القومية، واتجاهات التطورات الإسرائيلية المستقبلية.
ثالثاً: ملامح العلاقة المستقبلية بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وعرب ٤٨.
رابعاً: ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع.
خامساً: ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومحيطها العربي.
سادساً: ملامح العلاقات الإسرائيليةـ الدولية المستقبلية.
سابعاً: التوجهات الإسرائيلية المستقبلية إزاء إيران.
ثامناً: سيناريوهات تعامل إسرائيل العقلاني مع التحديات الاستراتيجية وخياراتها المتاحة مستقبلاً.
تاسعاً: الحالة الإسرائيلية الراهنة كمرحلة أولى في مسار التطورات المستقبلية.
عاشراً: خلاصة التوجهات الإستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية.

* **أ. إبراهيم عبد الكريم/** رئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية– دمشق، وباحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية/ سوريا.

مقدمة

يتيح الإدراك الحقيقي للبنية القائمة، ولمسارات التطورات الجارية في أي دولة، إمكانية إجراء مقاربة للملامح الاستراتيجية المستقبلية لأوضاع هذه الدولة، إذ إن استشراف المستقبل ليس عملية تنبؤية، بل يعدُّ محاولة تقوم على استخدام البنى والتفاعلات الجارية لتحديد الآفاق المستقبلية، بفعل الارتباط الوثيق بين الأمرين. ولتشكيل مقاربة كهذه من المفترض تحديد المكونات الدقيقة لحدود "معادلة الأمن القومي"، على اعتبار أن هذه المعادلة تجسد بصورة تامة مكانة الدولة وموقفها الاستراتيجي، في الواقع الراهن وفي المستقبل.

معادلة الأمن القومي					
الغايات القومية				القدرة القومية	
المصالح العامة	الأهداف العسكرية	الغايات الاستراتيجية	القيادة العامة	الجاهزية الداخلية	الموارد والوسائل
⇩	⇩	⇩	⇩	⇩	⇩
التماسك الداخلي	جيش قوي	السيادة القومية	متخذو القرارات	الإجماع	الجغرافية
الأمن العام	إلغاء التهديد	ضمان الاستمرارية	دوائر التخطيط	التعبئة	البشرية
استقرار النظام	التحكم بالإقليم	استكمال المشروع	المؤسسات والأجهزة	الاستعداد والقابلية	الاقتصادية
الاقتصاد القوي	ردع العدو	اعتراف الآخرين	النوعية والكمية	الاستنفار	العلمية والتقنية
تسخير الموارد	تصريف العسكرة	المكانة المتميزة	الفاعلية والتأثير	القناعات	العسكرية
عدالة التوزيع	تصنيع السلاح	الدور الدولي	الكاريزمية	الهوية	الاجتماعية
الأنشطة الحيوية	قاعدة صلبة	الرسالة الحضارية	الاستقامة والإخلاص	دفاع أم هجوم	الثقافية

تتكون في هذا النموذج من منظومة مترابطة الأجزاء، تخضع لمعطيات واقعية وتحولات، تتوزع في طرفين، كل منهما يتضمن ثلاثة حدود غير قابلة للقياس كمياً، خلافاً لمعادلات العلوم الأساسية، لكنها أداة ضبط للأداء الاستراتيجي بشقيه: التخطيطي والتنفيذي. فأي تعديل تعاظمي في "القدرة القومية" يستدعي تعديلاً مناسباً في طرف "الغايات القومية"، برفع سقف الأداء الاستراتيجي للدولة. وفي المقابل، إن أي تخطيط لبلوغ "الغايات القومية" يتطلب توفير "القدرة القومية" المناسبة.

عند دراسة البنية الإسرائيلية المستقبلية المتوقعة، كحالة تطبيقية، يجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنهما تشكلان مرادفاً لوجود الدولة اليهودية، لهذا يتم التأكيد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية، وتوفير المقومات الجارية والإستراتيجية، الكفيلة بحماية الدولة واستمرارها. ويشدد العقل الإسرائيلي على أن وقائع المستقبل هي محصلة تطورات الأوضاع الجارية، ويركز صانعو القرار في إسرائيل على مسألة ضبط التفاعلات وتوجيه عملية النمو الذاتي، مع التحسب للتحديات الكامنة في البيئة الداخلية والمحيط الخارجي.

ونظراً لتعذر اقتطاع عشر سنوات من الزمن، ولتجنب العيوب المعرفية الخاصة بهذا الاقتطاع، فيمكن الحديث عن ملامح الحالة، وعن امتداد زمني مرن لها، في مدى منظور، وحسب مقتضى البحث يمكن تحديد هذا الامتداد، مع تجاوزات، حتى عام ٢٠١٥م.

أولاً: المضامين الاستراتيجية للقدرة القومية الإسرائيلية المستقبلية

أ ــ الموارد والوسائل الذاتية والخارجية:

يقوم مستقبل إسرائيل الاستراتيجي على تحقيق "الأمن القومي" المرتبط، كما هو معروف، بعامل الجغرافية السياسية والاقتصادية في البلاد، وتحديداً ببنية "العمق الاستراتيجي" (المنطقة المحصورة بين قلب الدولة وحدودها) والتي تعاني مشكلة خاصة مركبة تضم مشكلات جزئية عدة، سواء في حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، أو حتى في

حدود ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. وتتأثر مسألة الأمن كذلك بعاملي نسب القوى والموقف العربي العام[١]. ويستند المفهوم الأمني الإسرائيلي إلى ثلاثة مبادئ ظلت تواكب أوضاع إسرائيل حتى الآن، هي: ضآلة العمق الإستراتيجي، وقلة يهودية مقابل كثرة عربية قدرة الردع لحماية الدولة[٢].

تتلخص ملامح المشكلات الاستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية بالنقاط التالية[٣]:

١- **صغر مساحة البلاد**، وتمتعها بخصائص جغرافية وطبوغرافية تضع عقبات أمام التعامل الإسرائيلي مع مسألة "العمق الإستراتيجي"، إذ إن عيوب المناطق الجغرافية من حيث قابليتها للاستخدام العسكري الإسرائيلي تقلل من أهمية ميزاتها، وقد فرضت طبوغرافية المناطق الحدودية مع الدول العربية قبل عام ١٩٦٧م إرباكات على القوات الإسرائيلية والحركة والحشد، وخاصة في ظل الانكشاف التام لهذه المناطق أمام الأطراف العربية، هذا بالإضافة إلى تخصيص إمكانات غير قليلة في مجال الاهتمام بالتجهيزات الهندسية التي تساعد في تذليل بعض المعطيات الطبيعية. ولكن في المقابل ثمة من ينظر إلى محدودية المساحة في الحسابات العسكرية من زاوية أخرى، هي أن صغر رقعة البلاد يمنحها ميزة إستراتيجية ولو كانت طفيفة، والمقصود أن هذا الصغر يوفر تسهيلات معينة أمام انتقال القوات أو تحريكها في ظروف المعركة من جهة أخرى. والاعتراض الذي يُقدم على هذه الرؤية هو أن محدودية المساحة تلعب دوراً سلبياً عبر تقليص هامش المناورة، وخضوع المؤسسة العسكرية إلى التخوف الفائق من أن يساهم صغر المساحة في تمكين القوات العربية من إنجاز حسم سريع عند اختراق "الخطوط الأمامية الإسرائيلية".

٢- **قصر المسافة بين المنطقة الحيوية والحدود الشرقية والشمالية للبلاد**، والذي سيدفع المقررين في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية دائما إلى تخفيض درجة احتمالات الخسارة واستنفار القوى الذاتية لمواجهة أي جيش عربي يخوض حرباً ضد إسرائيل، ويدرك هؤلاء المقررون أن ذلك القصر يبدد آمالهم بتلافي ضربات عسكرية موجعة، سواء بالقصف الجوي المباشر، إذ لا تحتاج الطائرات العربية إلى فترات زمنية كبيرة للوصول إلى

أجواء العمق الإسرائيلي، أو عن طريق القصف الصاروخي والمدفعي من المناطق الواقعة وراء الحدود، طالما أن مناطق البلاد جميعها تقع ضمن مدى الأسلحة العربية.

٣- **طبيعة البنية الجغرافية- السياسية للبلاد،** وهي تضع إسرائيل وجها لوجه أمام احتمالات بروز إشكالات قد تكون مصيرية، فمثلاً:

- هناك وضعان دائمان، **أحدهما**: ضيق "منطقة اصبح الجليل" في الشمال الشرقي، و**الآخر** ضيق "منطقة إيلات" في الجنوب. وهما منطقتان معرضتان لاحتمال الفصل عن "جسم الدولة" خلال أي حرب يمتلك فيها العرب القدرة على إنجاز هذا الهدف.

- وهناك وضعان كانا قائمين أساسا قبل عام ١٩٦٧م، يتعلق **الأول** بإمكانية السيطرة على ممر القدس (٨-١١كم) وبالتالي النجاح في عزل القدس والسيطرة عليها بالكامل. أما **الثاني** فيتعلق بإمكانية فصل شمال البلاد عن جنوبها، فالمسافة بين قلقيلية مثلاً وبين البحر الأبيض المتوسط لا تتجاوز ١٥كم، وتمثل ما يسمى "البطن الرخو" أو "عنق الزجاجة" بالنسبة لإسرائيل.

٤- **تأثير العوامل السابقة في عملية تعبئة القوات الاحتياطية الإسرائيلية عند نشوب حرب،** ففي ظل محدودية المساحة وكثرة المظاهر الجغرافية والطبوغرافية التي تعيق الإنجاز السريع، وفي ظل اقتراب "المنطقة الحيوية" من الخطوط الأمامية الإسرائيلية، ووجود وضعية خاصة للتجمعات اليهودية والعربية في فلسطين، يتحسب الإسرائيليون لاحتمال لجوء الدولة (أو الدول) العربية المحاربة إلى إرباك عملية التعبئة الاحتياطية بقصف مراكز تجمُّع الاحتياط أو الطرقات المستخدمة في تحريك القوات عليها. وبالنظر لأهمية عامل الزمن في هذه العملية الحرجة، فإن ضآلة العمق الجغرافي ستظل تلقي عبئاً ثقيلاً على كاهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وربما تحرمها من إمكانية شن أي هجوم معاكس، ومن إعاقة نجاح القوات العربية واندفاعها داخل الأراضي الفلسطينية.

٥- **التوضعات الخاصة للسكان والمرافق والمنشآت الصناعية في البلاد،** تسهم في زيادة حدة "مشكلة العمق الاستراتيجي الإسرائيلي". ومن المرجح أن يظل ٨٠ – ٩٠٪ من

السكان يحتشدون في المستقبل في قطاع ضيق طوله نحو ١٢٠ كم على الشاطئ بين حيفا وأسدود. وبالإضافة إلى تمركز غالبية السكان اليهود في "المنطقة الحيوية" الإسرائيلية، يتمركز الجسم الأساس للبنية الاقتصادية والمرافق المختلفة وسط البلاد ضمن تلك المنطقة وبجوارها، فهناك أكثر من نصف عدد المؤسسات الصناعية ونحو ثلث الأيدي العاملة في لواء تل أبيب، ، ويأتي اللواء الأوسط بعده في درجة التمركز الصناعي ثم لواء حيفا. وبالإجمال، تبلغ نسبة التمركز الصناعي في الألوية الثلاثة مجتمعة نحو ٨٠٪ من المؤسسات و٧٥٪ من القوى العاملة، وتضفي هذه المعطيات أهمية وخطورة كبيرتين إلى الحساسية التي تتصف بها المنطقة الحيوية في العمق الاستراتيجي. ففي تل أبيب واللواء الأوسط- حيث النسبة العالية من السكان والبنية التحتية الاقتصادية- تؤدي أي ضربة عسكرية لهذه المنطقة إلى وقوع خسائر بشرية ومادية، تتضاعف عند أي استخدام محتمل لبعض أسلحة التدمير الشامل. وفي اللواء الشمالي- حيث الأغلبية العربية- يتوقع بعض المهتمين الإسرائيليين أنه "لن يكون اليوم الذي سيطالب فيه هؤلاء السكان بالحكم الذاتي في المناطق التي يعيشون فيها بعيداً". وهناك حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها، هي أن قرار التقسيم (عام ١٩٤٧م) حدد أن الجليل الأعلى والجليل الأسفل سيشملان في دولة فلسطينية. يضاف إلى ذلك قيام العسكريين الإسرائيليين بتضمين حساباتهم احتمال انخراط عرب الجليل والشمال في عملية إرباك المؤخرة الإسرائيلية عند نشوب حرب مقبلة مع الدول العربية، عبر الإضرابات عن العمل والمظاهرات وتخريب الطرق وإعاقة إمداد القوات الإسرائيلية إلى الجبهة الشمالية الشرقية ومشاغلة وحدات إسرائيلية وشن الهجمات على المستوطنات، وغير ذلك. وتوقف كثيرون عند مغزى الأعمال التي حدثت في المناطق العربية إبان هبة العرب في أوائل تشرين الأول عام ٢٠٠٠م.

رغم التباين الواضح بين "الصور الذهنية" و"الأوضاع على الأرض" تظل النقاط السابقة على رأس اهتمامات الاستراتيجيين والعسكريين الصهاينة. ويتخذ تركيزهم على هذه الجوانب مضامين متقاربة في التوجهين: المتخذ والدعائي، وخاصة بالإجماع على

خطورة مشكلة "العمق الاستراتيجي" واستمرارها منذ قيام الدولة، وصولاً إلى إمكانية تحقق الافتراضات مستقبلاً بحمل إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة ١٩٦٧م.

في **الجانب البشري**، وحسب تقديرات البروفيسور أرنون سوفير(الخبير في الشؤون الديمغرافية بجامعة حيفا) سيكون عدد المواطنين العرب في إسرائيل في عام ٢٠٢٠م نحو مليوني شخص (ومنهم سكان القدس الشرقية)، وسيكون عدد سكان الضفة الغربية نحو ٣,٥ مليون فلسطيني، و٢,٦ مليون فلسطيني في قطاع غزة، أي إن العدد الكلي هو ٨,١ مليون فلسطيني، مقابل ٦,٣ مليون يهودي[٤]. وحسب بحث أكاديمي أمريكي–إسرائيلي، سيصبح اليهود حتى عام ٢٠٢٠م أقلية في المنطقة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، فسيعيش داخل الخط الأخضر ٩,٧ مليون نسمة، منهم نحو ٦,٣ مليون يهودي، أي إن نسبة اليهود في سكان الدولة ستقل حتى ٢٠٢٠م بشكل دراماتيكي إلى ٦٤٪، مقابل ٨١٪ حالياً. وسيؤدي الاكتظاظ السكاني المتزايد إلى **انهيار البنى التحتية الحيوية**، مثل المياه، والمواصلات، وجودة البيئة، وستتضرر شواطئ البحر وستشهد ارتفاعاً حاداً في كمية النفايات ومستوى التلوث[٥]. وعند متابعة **معدلات الهجرة السنوية**، يلاحظ أن ميزان الهجرة يشهد تراجعاً سنوياً ملحوظاً، وسيكون هذه السنة سلبياً للمرة الأولى منذ مطلع الثمانينيات، إذ بلغ عدد الإسرائيليين الذين يغادرون البلاد للبلدان الغربية ٢٠ ألف شخص للسنة الرابعة على التوالي، بينما لم يتجاوز عدد المهاجرين الجدد إليها (١٤٤٠٠) العام الحالي[٦]. وما لم تبذل إسرائيل ومؤسسات الهجرة الصهيونية جهوداً استثنائية ستظل مشكلة الهجرة قائمة.

من ناحية **توزع السكان في البلاد**، تصف "خارطة الأفضليات" – المعمول بها حالياً والتي أقرتها اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية عام ١٩٩٧م– عملية تقسيم البلاد إلى مناطق مختلفة يجري تطويرها وفقاً لسلم أفضليات، وتركز على تعزيز التجمعات اليهودية، مع استثناء واضح للتجمعات العربية، عبر المعايير المستخدمة في الخارطة[٧]. وضمن الخطة الإسرائيلية الشاملة، بعنوان "إسرائيل عام ٢٠٢٠م"، وضعت "خطة

وصف قُطْرية" للتوزع الجغرافي لسكان إسرائيل عام ٢٠٢٠م من قبل طاقم برئاسة مئير ميرون (مدير شعبة البرامج في إدارة التخطيط بوزارة الداخلية)، ويتضح من هذه الخطة المسماة "تما ٦/ ٢" التي صادق عليها المجلس القُطْري للتخطيط والبناء أن العدد المتوقع للسكان اليهود والعرب سيصل عام ٢٠٢٠م إلى نحو ٨,٤ مليون نسمة، يتوزعون على النحو التالي من مجموع السكان: اللواء الشمالي٨,٢١٪، ولواء حيفا٤,١٣٪، واللواء الأوسط٤,٢١٪، ولواء تل أبيب٢,١٦٪، ولواء القدس٨,١٠٪، واللواء الجنوبي٤,١٦٪[٨].

عند مقارنة هذه النسب مع نسب التوزع السكاني الحالي يظهر أن هناك اهتماماً بخفض نسب السكان في لواء تل أبيب ورفعها في كل من اللواءين الشمالي والجنوبي، مع تغيرات بمعدلات أقل بالنسبة للألوية الأخرى. والمسألة هنا ليست مجرد توقعات، وإنما هناك برامج متكاملة وضعت في سبيل تحقيق ما يمكن من الخطة الشاملة، ولو بحدود دنيا. وتنطلق خطة التوزع الجغرافي لسكان إسرائيل عام ٢٠٢٠م مما يسمى "تطوير الدولة" في ضوء الزيادة المتوقعة بعدد السكان، ومن معالجة النقص المتفاقم بالأراضي والتطوير الاقتصادي المستمر، وتقترح الخطة أن يقيم ٨٠٪ من السكان في ثلاث مناطق مدنية موسعة (متروبوليتان) هي: منطقة حيفا في الشمال، ومنطقتي غوش دان والقدس في الوسط، ومنطقة بئر السبع في الجنوب[٩]، وتتوقع الخطة أن ترتفع الكثافة السكانية في إسرائيل من ٢٢٠,٤ نسمة/كم٢ عام ١٩٩٠م إلى ٣٧٢,٢ نسمة/كم٢ عام ٢٠٢٠م، ودون احتساب النقب من ٥٠٨,٢ إلى ٨٥٧,٧ نسمة/ كم٢ في الفترة ذاتها[١٠].

في إطار الخطة الشاملة وضع برنامج بعنوان "نجمة دافيد عام ٢٠٢٠م" يتطرق إلى مناطق الجليل وحيفا والخضيرة/ وادي عارة، ومن المقدر وفقه أن يزداد عدد السكان اليهود في هذه المناطق بنسبة ٢٠٠٪ أغلبيتها نتيجة انتقال سكان من وسط البلاد، بينما سيزداد عدد العرب بنسبة ١٠٠٪ أغلبيتها نتيجة التكاثر الطبيعي، وذلك كما يلي[١١]:

مناطق الجليل وحيفا والخضيرة/ وادي عارة	إجمـــــال الســـــكان		
	١٩٩٦م (بالآلاف)	٢٠٢٠م (بالآلاف)	نسبة الزيادة
اليهـــود	٨٠٠	٢٤٠٠	٪٢٠٠
العـــرب	٦٠٠	١٢٠٠	٪١٠٠

تضمَّن برنامج "نجمة دافيد ٢٠٢٠م" تخصيص أراضٍ في منطقة الشمال لصالح المستوطنات اليهودية، والتأكيد على منع انتشار السكان العرب في الجليل عبر اعتماد الأبنية الطابقية بدل البيوت الأرضية، وتحدث البرنامج عن ست كتل بلدية جديدة في منطقة الشمال([١٢]١٢). وبرأي البروفيسور أرنون سوفير (من قسم الجغرافية في جامعة حيفا) دون إقامة قطار سريع يسير بسرعة تفوق ٣٠٠ كم/ ساعة سيكون من الصعب إبعاد السكان عن وسط البلاد. أما إذا أصبح بالإمكان الوصول بسرعة من أطراف البلاد إلى وسطها فسوف يفضل السكان الإقامة هناك، وإذا لم يحدث ذلك من المشكوك فيه أن تخرج الخطة إلى حيز الوجود[١٣].

وفي **الجانب الاقتصادي** يتبين من معطيات جديدة، أوردتها جهات اعتبارية في إسرائيل والعالم، حدوث تطورات مفاجئة طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي، من المفترض أن تكون لها تأثيرات مستقبلية. تتلخص بأن عام ٢٠٠٦م كان، بالمعايير الاقتصادية، أفضل فترة في تاريخ إسرائيل منذ قيامها، وعُدَّ لغزاً محيّراً، رغم تكلفة حرب لبنان الثانية (المقدرة بأكثر من ٥ مليارات دولار) والاستنزاف جرّاء التهديدات الإستراتيجية المحدقة بإسرائيل. فقد كان معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٦م بنسبة ٤,٨٪، أي أعلى بكثير من غالبية الدول المتقدمة. وكان المعطى الأبرز، الذي أثار المتخصصين الاقتصاديين، يتعلق بارتفاع الناتج الإسرائيلي (GDP) إلى مستوى منقطع النظير منذ نشوء إسرائيل، إذ بلغ عام ٢٠٠٦م بتقديرات مجلة "إيكونوميست" نحو ١٥٠ مليار دولار (مقابل ١٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥)، وبذلك بلغت حصة الفرد الإسرائيلي من

الناتج أكثر من ٢١ ألف دولار[١٤]. ولوحظ أن الاستثمارات الخارجية بلغت ذروتها في إسرائيل (٢٠مليار دولار)، ووصل الاحتياطي المالي الإسرائيلي إلى ٢٨,٥ مليار دولار، وهذا مخزون عال بالمقاييس الدولية[١٥]. وطبقاً لمعطيات "بنك إسرائيل" فإن العالم مدين لإسرائيل بمبلغ ٢٣ مليار دولار، أي نحو ضعف الديون المترتبة عليها.

قاد الاستقرار الاقتصادي إسرائيل أيضا إلى قيام حكومتها مؤخراً- للمرة الأولى- بإصدار سندات دين لعشرين سنة، بيعت بأسعار جيدة، فاعتبرت ذلك إشارة اطمئنان إزاء المستقبل الاقتصادي الشامل للدولة. وفي صلب التطورات الجديدة حدث تغير دراماتيكي في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني دائما مشكلة مستفحلة في الاقتصاد، فانتقل من "عجز مزمن" إلى "فائض مدهش". فللمرة الأولى في تاريخ الدولة يصير إجمالي صادرات إسرائيل عام ٢٠٠٦م أكبر من إجمالي مستورداتها بنحو ٢,٢ مليار دولار، وتوقع "بنك إسرائيل" أن يكون الفائض عام ٢٠٠٧م نحو ٥,٣ مليار دولار. أما الفائض في الحسابات الجارية لميزان المدفوعات فسيكون نحو ٦ مليارات دولار، وخاصة بعد وصول مساعدات الولايات المتحدة وتبرعات يهود الشتات[١٦].

يُستخلص من هذه التطورات أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يشهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات القادمة دينامية جديدة تترتب على أدائه العالي حالياً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستوى المعيشة وغير ذلك. لكن بالمقابل، يتعين الانتباه إلى أن وجود انخفاض كبير طرأ خلال العقدين الأخيرين على نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، حسب تقرير "مركز أدفا للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية"، الذي تحدث أيضاً عما أسماه "كارثة النمو السريع" التي أدت إلى اتساع الفجوات في المجتمع الإسرائيلي، باستفادة العُشْرين العُلويين فقط وتضرر الأعشار الباقية من شرائح المجتمع، أي ازدياد غنى الأغنياء وازدياد فقر الفقراء[١٧].

أما **اجتماعياً** فمن غير المتوقع أن تنتهي ظواهر التناقضات بين مختلف الشرائح القائمة في إسرائيل، بين الشرقيين والغربيين، وبين المهاجرين القدامى والجدد، وبين

العلمانيين والمتدينين. وفي البعد الإيماني يلاحظ- من الاستطلاعات- وجود نسبة كبيرة من اليهود (٧٧٪) يؤمنون بوجود الرب، وهذه النسبة تجعل إسرائيل من أكثر الأمم إيماناً في العالم الغربي، وفي كل ما يتعلق باليهودية والحفاظ على الفرائض يعيش الإسرائيلي مع التناقضات ويتكيف معها بشكل جيد[١٨]. والمغزى المتعلق بذلك ارتباط موضوع التدين بتغذية عوامل الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

وعسكرياً: من المرجح أن تظل إسرائيل تحتفظ بقدرة عسكرية تكرس حالة الخلل في ميزان القوى مقابل أعدائها لصالحها، وخاصة استناداً إلى تحالفها مع الولايات المتحدة، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض سيستمر اعتماد الخطط العسكرية التي وضعت سابقاً، مع تعديلها بين حين وآخر، لمواصلة بناء القدرة العسكرية المتفوقة. وفي عداد التقليد الذي درجت عليه هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، تعمل هذه الهيئة على تنفيذ خطة مداها الزمني حتى العام ٢٠١٠م، تحت اسم "عيدان"، وحسب المعلومات (القليلة) التي نشرت عن هذه الخطة، يمكن رصد بعض مكوناتها على النحو التالي[١٩]:

- التصدي لظاهرتين وصلتا إلى مرحلة الذروة، إحداهما: تقادم التشكيل القتالي الذي بني في السبعينيات، والثانية: عدم نجاعة التوظيف المالي في تحسين الأسلحة القديمة.

- الارتكاز على ثلاث دعائم في تكوين القدرة الإسرائيلية، هي: تقديرات الاستخبارات والمجلس الوزاري الأمني للتهديدات في المنطقة، والمصادر المالية وتطورات الطاقة البشرية، وبناء القوة والوسائط القتالية لكل ذراع من تشكيلات الجيش.

- الهدف الرئيس للخطة هو انتصار الجيش في أي حرب يمكن أن تقع عام ٢٠١٠م. واستباقاً لهذا الهدف سيتغير حجم القوة العسكرية وبنيتها، عن طريق إجراءات متعددة، منها: الاستناد إلى أقمار صناعية متنوعة، وامتلاك وسائط أخرى، مثل الصواريخ والأسلحة عالية الدقة والطائرات دون طيار، واستيعاب ١١٠ طائرات F16-I، والبدء باستيعاب القاذفة F22 أو الطائرة الهجومية التي يتم تطويرها حالياً في الولايات المتحدة، وتعديل حوامات أباتشي بإضافة جهاز رادار لونغ بو المخصص للتمييز بين الصديق

والعدو، وتبديل حوامات الكوبرا بحوامات حديثة، وإحلال حوامات انقضاض من طراز بلاك هوك مكان حوامات أنفا، واستبدال طائرات النقل، وشراء طائرات لتزويد الوقود، والحصول على طائرات إنذار ومنها طائرة واحدة على الأقل للإنذار المبكر.

- في مجال القوة البشرية، إحالة نحو ٣ آلاف من جنود الجيش الدائم إلى التقاعد، وتقليص القوات النظامية والاحتياط بنحو ١٥٠٠ ضابط في النصف الأول للخطة، وخفض أيام الخدمة الاحتياطية السنوية، واجتياز الجيش عملية احتراف مهني بإدخال تكنولوجيات متعددة، وزيادة رواتب العاملين فيه بمهن الإلكترونيات والحواسيب.

- يحتاج الجيش إلى ٥٨ مليار دولار للتسلح خلال عقد سنوات الخطة، بموجب تقديرات لجنة الموارد المالية، وهو يطلب ميزانية سنوية قدرها ١,٧ مليار دولار، بينما سيحصل على الباقي من مصادر مختلفة (منها المنحة الأميركية المعتادة).

- إجراء بعض التغييرات في هيكلية الجيش، بأن تصبح قيادة أسلحة الميدان تشكيلاً خاصاً يضم مجمل القوات البرية، بدلاً من وضعها السابق الذي كانت مسؤولة فيه عن أقل من نصف المقاتلين. وتنظيم القيادة العامة، بإلغاء اعتماد أي وحدات مباشرة على نائب رئيس الأركان.

من المعروف أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والجيش في إسرائيل، تتجلى بوضع الاقتصاد في خدمة الاستراتيجية العسكرية، وبمساهمة الجيش في النشاط الاقتصادي. وتتعدد مصادر النفقات العسكرية الإسرائيلية الجارية والمخططة، فتشمل الميزانية العسكرية المعلنة، ونفقات إضافية غير محددة، والمساعدات الأميركية السنوية والطارئة، وتشمل كذلك تحويلات من موارد اقتصادية إلى أغراض التسلح وفوائد مستحقة على قروض لأغراض عسكرية، وسواها. وتحتل المبالغ السنوية التي تخصصها الحكومة للأمن ما يعادل ١٨٪ من الميزانية العامة السنوية للدولة، وتصبح هذه النسبة أكثر من ٢٥٪ عند اقتطاع الديون التي تتراوح عادة بين ٣٠ – ٣٥٪ من ذلك الإجمالي،

وهي بالأرقام المطلقة تتراوح بين ٩ – ١٠ مليارات دولار. وتستفيد ميزانية الأمن من المساعدات العسكرية الأميركية التي تبلغ خلال سنوات الخطة نحو ٣٥ مليار دولار.

نُشِرت في أيار عام ٢٠٠٧م معلومات إسرائيلية تبين أن الجيش الإسرائيلي يبلور **خطة جديدة، تحمل اسم "تيفن"**، ليتم تطبيقها على مدى سنوات تمتد من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٣م تحتل فيها المنظومات التسليحية التابعة لسلاح البر موقعاً أساسياً في سلم الأولويات. ويفترض بالخطة الخمسية الجديدة أن "تأخذ بالاعتبار العبر التي استخلصها الجيش في أعقاب حرب لبنان الثانية، والتي سيتم مناقشتها ضمن ورشة خاصة داخل هيئة الأركان العامة، بعد حوالى شهرين". وتأتي الخطة الجديدة خطة بديلة عن الخطة متعددة السنوات السابقة، والتي وجد الجيش صعوبات في تطبيقها بسبب الموازنة، وكانت ترتكز على إعطاء الأفضلية المطلقة لسلاح الجو على حساب سلاح البر، انطلاقاً من القناعة التي كانت سائدة بأن الحروب المستقبلية سيكون لسلاح الجو فيها تأثير حاسم على مجرى الأحداث. ومن أبرز الخطوط العريضة للخطة الجديدة:

الأسلحة البرية

حسب الخطة المتبلورة ستزداد ميزانية القوات البرية ابتداء من العام ٢٠٠٨م، إذ أدى إهمال الأسلحة البرية على مدى السنين إلى أزمة خطيرة في هذه المنظومات، ويعتقدون في الجيش الإسرائيلي أن هناك حاجة لـ ٣ مليارات شيكل على الأقل فقط من أجل جسر الهوة. وستلغى الخطط بحل كتائب وألوية، وسيبدو أن مستقبل الدبابات أكثر وضوحا مما كان في الماضي، والجيش الإسرائيلي سيواصل إنتاج دبابات "مركافا ٤" في الخطة الخماسية القادمة أيضاً، وإن كان ليس واضحا بأي وتيرة. وستستثمر أيضا مصادر عديدة في التطوير والتسلح بوسائل "تحصين فاعل" من إنتاج سلطة تطوير الوسائل القتالية "رفائيل" والصناعات العسكرية "تاعس" لحماية الآليات المدرعة للجيش الإسرائيلي. ويفترض من المنظومات التي توجد في مراحل التطوير المتقدمة أن تهاجم صواريخ العدو وتدمرها قبل أن تضرب المركبات المدرعة للجيش الإسرائيلي.

سلاح الجو

الارتفاع المهم في ميزانيات القوات البرية سيأتي علاوة على ميزانية الدفاع، وليس على حساب الذراع الجوي. وعليه فإن سلاح الجو ليس متوقعاً أن يتقلص، وميزانياته ستبقى على مستواها الحالي، فالسلاح مسؤول عن التصدي للتهديد النووي الإيراني، وهناك إجماع في الجيش على درس مستفاد من حرب لبنان الثانية بأنه يحظر هجر سلاح الجو، فالجيش الإسرائيلي يعتقد أن سلاح الجو أثبت قدرات هائلة في الحرب، وإن كانت التوقعات منه مبالغا فيها بسبب مفهوم مغلوط.

الاستخبارات

لن تتقلص ميزانية منظومة الاستخبارات التي تصل إلى ملياري شيكل.

سلاح البحرية

في إطار خطة "تيفن" من المتوقع لسلاح البحرية أن يستثمر أموالاً طائلة في غواصتين جديدتين ستبنيان في ألمانيا، لتنضما إلى ثلاث غواصات دولفين موجودة. وليس واضحاً بعد إذا كان سيتقرر بالمقابل التزود أيضاً بسفن أكبر من تلك التي يستخدمها سلاح البحرية اليوم، مثلما فهم من بعض الاقتراحات على جدول الأعمال.

القيادات

يبدو أن خطة إغلاق قيادة المنطقة الوسطى ستشطب من جدول الأعمال.

التدريبات

سيخصص الجيش الإسرائيلي مصادر كثيرة جدا للتدريبات على أنها درس مركزي من حرب لبنان الثانية، وسيشارك فيها عديد من القوات التي لم تتدرب من قبل. سيتم تطبيق درس آخر هو تعميق التداخل بين الأذرع المختلفة: البحر والجو والبر، من خلال التدريبات والمناورات المشتركة، وتطوير وسائل مناسبة[٢٠].

قالت مصادر إسرائيلية- حول بعض الصفقات التي يعتزم الجيش الإسرائيلي تنفيذها خلال السنوات القادمة-: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت سيحاول

في زيارته القريبة إلى الولايات المتحدة (حزيران ٢٠٠٧م) الضغط على الإدارة الأمريكية لتزويد إسرائيل بطائرات F22 (الشبح)، وهي أكثر الطائرات تطوراً في العالم، مقابل حلول وسط في قضايا عدة ومقابل عدم الاعتراض على صفقة بيع القنابل الذكية للعربية السعودية. ويكرس قادة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة "إيباك" جهوداً لدفع هذه الصفقة إلى حيز التنفيذ لتعزيز قوة إسرائيل وضمان تفوقها الجوي لعقود. ويذكر أن الولايات المتحدة اعترضت خلال السنوات الماضية على تصدير هذا النوع من الطائرات المقاتلة لدول الخارج بما فيها إسرائيل، خشية أن تكشف أسرار تصنيعها. وحاولت حكومات إسرائيلية متعاقبة الضغط على الولايات المتحدة لتزويدها بتلك الطائرات إلا أنها لم تنجح في ذلك[٢١].

حسبما أعلن مسؤولو شركة لوكهيد مارتن الأميركية الذين زاروا إسرائيل وعقدوا سلسلة لقاءات مع قائد سلاح الجو اللواء إليعيزر شكيدي ورئيس شعبة التخطيط للجيش العقيد عيدو نحوشتان، فإن سلاح الجو يُعنى بشراء ١٠٠ طائرة مقاتلة جديدة من طراز F-35(JSF) التي تشارك إسرائيل في مشروع تصنيعها، والتي لا ترصدها الرادارات، ويمكنها الطيران بسرعة عالية جداً، وسعر كل طائرة، كما هي لسلاح الجو الأمريكي نحو ٤٧ مليون دولار، ويضاف إلى هذه الكلفة الأجهزة من إنتاج إسرائيلي.

إذا أنجزت صفقة الطائرة الأولى فإنها ستصل إلى إسرائيل في عام ٢٠١٤م[٢٢]، وتقدر مصادر أمنية في إسرائيل أن الولايات المتحدة ستوافق بالفعل على بيع الطائرة لإسرائيل[٢٣].

ورصدت وزارة الدفاع الأميركية موازنة لتمويل الجيل الجديد من صواريخ "حيتس" الاعتراضية الإسرائيلية، وعُلم أن وكالة الدفاع الصاروخية في الوزارة قررت، بشكل مستقل، رصد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريباً لمشروع "حيتس" حتى عام ٢٠١٣م من أجل تطوير الجيل الجديد لهذه المنظومة[٢٤].

أعلنت مصادر أمنية في واشنطن أن الولايات المتحدة ستزود إسرائيل بصواريخ من نوع "ثاد" (Theater High – Defence – Thaad Altitud) في عام ٢٠٠٩م، وأن شركة لوكهيد مارتن التي تطور هذه المنظومة المضادة للصواريخ بعيدة المدى من المقرر أن تجري مزيدا من التجارب قبل أن تحصل المنظومة على إقرار بالاستخدام العملياتي. ويدور الحديث عن صاروخ بدأ تطويره قل حوالي ١٢سنة، وانتهت غالبية التجارب التي أجريت عليه في السنوات الأولى بالإخفاق. وأدخلت على المنظومة في السنوات الأخيرة عناصر جديدة ومتقدمة، وقد حدث بفضل ذلك تحسن دراماتيكي على المنظومة[٢٥].

صادق الكونغرس على ميزانية لإنتاج منظومات دفاعية من الصواريخ بالتعاون مع إسرائيل. وتقوم الولايات المتحدة، بموجب القرار، بتخصيص ميزانية تصل إلى ٢٠٥ ملايين دولار لتمويل "إنتاج منظومات دفاعية يفترض أن توفر الرد على الصواريخ الإيرانية". وكان الكونغرس قد خصص ما يقارب نصف مليار دولار لإنتاج هذه المنظومة الدفاعية، فيتم تحويل قسم منها لتمويل مشاريع إسرائيلية، من ضمنها مشروع "حيتس- السهم" الذي يحصل على ٢٥ مليون دولار، علاوة على تخصيص ٤٥ مليون دولار لمشروع "كيلاع دافيد - مقلاع داوود" (SRBM) لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى، مثل صاروخ "زلزال". ويجري تطوير مشروع "كيلاع دافيد" من قبل هيئة "رفائيل" الإسرائيلية، وشركة "رايثورن" منتجة السلاح الأمريكية. ويفترض أن تعمل هذه المنظومة على اعتراض الصواريخ الثقيلة، مثل تلك التي تعرضت لها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة على لبنان. ويأتي تطوير هذه المنظومة بناء على قرار اتخذته "إدارة تطوير الوسائل القتالية والبنى التحتية" التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية[٢٦].

المغزى الكامن وراء هذه الصفقات وسواها، يتلخص **بوجود مسعى إسرائيلي أميركي مشترك لتمكين إسرائيل من مواجهة التحديات الأمنية الخارجية التي تنتصب**

أمامها خلال السنوات القادمة، عبر إجراء تعديلات تحافظ على الخلل القائم في ميزان القوى لصالحها.

وارتباطاً بالأمن القومي والتعاظم العسكري، فمن المؤكد أنه ستظل تناط بالصناعات العسكرية الإسرائيلية مهام عدة تنظم أداءها وتوجهاتها المستقبلية، في مقدمتها:

- استغلال الموارد الذاتية المتاحة والمساعدات الخارجية، لتشكيل قوة عسكرية قادرة على مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي، وتحقيق الفرضيات التقليدية في العقيدة العسكرية الإسرائيلية.
- التعويض عن ضعف "العمق الإستراتيجي الطبيعي" لإسرائيل، بإيجاد "عمق إستراتيجي اصطناعي" (مستحدث) يتكامل مع البنى القائمة على الأرض، وتوفير العوامل التي تحول دون تمكين العرب من إحراز حسم شامل أو انتصار ساحق على إسرائيل.
- ترسيخ عملية بناء الدولة (= المشروع الصهيوني)، ودفع الدول العربية إلى التسليم بوجود إسرائيل وتوليد قناعات ذاتية أو قسرية عندها بتبني خيار السلام مع إسرائيل بديلا للصراع.

ثمة اعتقاد واسع بين المهتمين الإسرائيليين بأن الضرورة هي التي تدفع لمواصلة الاعتماد على صناعة إسرائيل العسكرية، وأن الأوضاع الصراعية مع العرب تساهم في حدوث تطور كبير لها من حيث الإنتاج والنوعية. بينما يخلص آخرون إلى أن النمو السريع للصناعات العسكرية الإسرائيلية سينجم عن النجاحات التكنولوجية والإنجازات المثيرة التي حققتها هذه الصناعات، وسوق السلاح العالمي المتنامية باطراد، وسياسة وزارة الدفاع الإسرائيلية في تشجيع المنافسة لوكلاء بيع الأسلحة، هذا إلى جانب التوسع في حجم الجيش الإسرائيلي.

وحول المستقبل التشغيلي للصناعات العسكرية، لم تظهر مؤشرات على أنها ستتراجع عن مكانتها بأنها أكبر المرافق الصناعية في إسرائيل، إذ تصل نسبة العاملين في هذا المرفق نحو ٤٠٪ في القطاع الحكومي و٥٠٪ في القطاع الهستدروتي و١٠٪ في القطاع الخاص[٢٧]. وتبين مؤشرات الأرباح السنوية للصناعات العسكرية أن هذه الصناعات بدأت تمر بمنحنى تصاعدي اعتباراً من عام ٢٠٠٦م، فقد ذكر رئيس قسم التصدير الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية يوسي بن حنان أن قيمة صادرات السلاح والأنظمة الأمنية الإسرائيلية عام ٢٠٠٦م بلغت ٤,٤ مليار دولار، ويُعدُّ ذلك رقماً قياسياً بالمقارنة مع السنوات السابقة: ٣,٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣م، و ٣,٧٤ عام ٢٠٠٤م، و٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥م. وأوضح بن حنان أن الصناعات الأمنية الإسرائيلية تصدر حوالي ٨٠٪ من الإنتاج الأمني الإسرائيلي للخارج، في حين تخصص ٢٠٪- ٢٥٪ للاستخدام المحلي للجيش، وتعتبر الهند والولايات المتحدة من أكبر المستوردين[٢٨]. وتجاوزت الصناعات الجوية في عام ٢٠٠٦م- للمرة الأولى في تاريخها- مستوى ٤ مليارات دولار في توقيع عقود جديدة، إذ وقعت الشركة في السنة الماضية على عقود جديدة تصل قيمتها الإجمالية إلى ٤,٠٨٨ مليار دولار، بزيادة نسبة ٢٢٪ موازنة مع عام ٢٠٠٥م الذي بلغت فيه قيمة العقود ٣,٤ مليار دولار[٢٩].

وبتقدير بعض الخبراء الإسرائيليين، ستكون أوروبا واحدة من منطقتي هدف مركزيتين للشركات الإسرائيلية، وستكون السوق المتزايدة الثانية هي آسيا، وفيها تتحول الهند بالتدريج إلى زبون مركزي لشركات الأمن الإسرائيلية، مع دورة مبيعات متوسطة تقترب من مليار دولار في العام. والهدف الذي يقف في أساس هذه الجهود هو إيجاد مصدر دخل مستقر، يكون بديلاً عن الجيش الإسرائيلي ويؤمن موطئ قدم في السوق الأمنية الآخذة في الازدياد لأوروبا والهند. ويتوقع أن يستمر هذا التوجه إلى الخارج برغم الطابع الدوري لسوق التصدير، وبرغم مخاطرات تجارية معينة، إذ إن وزارة الدفاع

الإسرائيلية تشجع شركات إسرائيلية على الخروج إلى الخارج، وعلى توسيع نشاطاتها مع شركاء محليين[٣٠].

ب- الجاهزية الداخلية

مقابل كل مظاهر الانطلاق والتماسك والارتباط بأهداف الدولة، يتعين الوقوف عند **مظاهر الانكماش الذاتي الإسرائيلي**، وتتحدث التقارير عن أن المرحلة الراهنة تعد أياماً فظيعة للمجتمع الإسرائيلي، وبتعبيرات أحد المتخصصين الإسرائيليين في الشؤون الاجتماعية (تامي مولد حايو عضو في منتدى الإجماع الاجتماعي) يقول: "هذه أيام نسينا فيها من أين أتينا وإلى أين نسير، فقد الناس المؤمنون إيمانهم بالمستقبل، خلاصة اليهودية أصبحت خرقة مضرجة بالدماء، أيام يشمت فيها الناس بجيرانهم الذين سيخسرون بيتهم، وآخرون يسارعون إلى حمل السلاح في وجه إخوانهم، تحول فيها السبت من يوم راحة إلى يوم عمل، وفرحة العيد فرحة صدقة، يعمل الناس ولا يرون ثمرة عملهم، رجال العمل لا يجدون عملاً، مجتمع فقد طريقه، ضاعت القيم الأساس التي ربطتنا ببعض (العمل، التكافل، الاحترام)، معظمنا كفوا عن أن يتطلعوا إلى المستقبل، والمصاعب اليومية أصبحت لا تطاق، نحن مفعمون بالإحساس بأنه لا يمكن التغيير ولا يمكن الإصلاح، وأن أدوات الإصلاح اللازمة مفقودة"[٣١]. اتضح من استطلاع للجمهور اليهودي في إسرائيل، بمبادرة من جمعية "القلب الإسرائيلي" (الذي يرمي إلى تعزيز الهوية الإسرائيلية والتضامن مع إسرائيل والعمل كبوصلة قيم إستراتيجية) أن ثلثي الجمهور في إسرائيل يعتقدون أن المنعة الوطنية في إسرائيل (بمختلف المجالات القيمية والاجتماعية والأمنية) قد ضعفت، وهناك نسبة ١١٪ فقط يعتقدون أنها تعززت قوتها. وتبين من الاستطلاع أن القدماء يعتقدون أكثر من المهاجرين الجدد أن المنعة الوطنية ضعفت[٣٢]. ويوضح تقرير قدم في مؤتمر هرتسيليا السادس(٢٠٠٦م) تحت عنوان "الحس الوطني والحصانة القومية في إسرائيل" وضعه رئيس معهد السياسات

والإستراتيجية في المركز متعدد المجالات في هرتسيليا (عوزي أراد) والباحث في المركز (غال ألون) أن ارتباط مجموعات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي بالدولة آخذ بالوهن، وأن انعدام الاستعداد للقتال في سبيل الدولة بارز في أوساط الشباب الإسرائيلي الذي يتحمل الآن أساس العبء العسكري، فهناك ١ من أصل كل ٧ شبان يهود في العشرينات من أعمارهم قدر بأنه من شبه المؤكد سيرفض القتال إذا ما طلب إليه ذلك، وأن ١ من كل ٤ إسرائيليين مستعد لمغادرة إسرائيل إذا أدى ذلك إلى تحسن وضعه الاقتصادي، وكانت مواقف الشبان بارزة في تطرفها، فنحو ٤٤٪ منهم مستعدون للهجرة من البلاد[٣٣]. وفي شريحة الشباب يلاحظ أن كثيرين من الشبان الإسرائيليين يسافرون بعد إنهاء الخدمة العسكرية للتجول في أنحاء العالم، بعضهم يعود وبعضهم الآخر يبقى في بلدان أجنبية. يوصف هذا الجيل بأنه لا يمكن خداعه بسهولة، وعندما ينكشف الجيل الشاب على الدول الغربية التي يعد جزءاً منها، لن يكتفي بإسرائيل التي تتدهور نحو العالم الثالث[٣٤]. ويظهر من التقارير الإسرائيلية أن جميع الأعراض في المجتمع الإسرائيلي تدل على فساد وتحطم لقيم كثيرة كانت توجهه في الماضي، وتشكل الخصخصة الكاملة لنحو ٥٠٪ من الكيبوتسات[٣٥]، ومنها الكيبوتس الأول في البلاد (دغانيا أ)، تعبيراً رمزياً جديد عن تصدعات في الحلم الصهيوني، وتفكك حلم "أرض إسرائيل" حسب تعبير يورام كينوك[٣٦].

ج- القيادة العامة

رغم مظاهر القوة التي تبدو فيها الزعامة الإسرائيلية، إلا أن التقارير تشير إلى حالة بدأت فيها إسرائيل تدخل مرحلة فراغ استراتيجي، على خلفية قصور أداء زعامتها في المجالات السياسية والاستراتيجية. وفي الوقت ذاته، تبين التقارير ارتباك الجهاز السياسي، وسيطرة التحقيقات على أجواء العمل في الوزارات. فقد وصل عدم الرضى- على مستوى الجمهور الإسرائيلي- عن القيادة السياسية في إسرائيل إلى ذروته (٧٨٪). وبينت الاستطلاعات أن الشؤون السياسية تراجعت إلى مكان منخفض بين الموضوعات التي

يجب أن تحتل في رأي الجمهور رأس جدول أعمال المجتمع الإسرائيلي، وكان في رأس سلم الأولويات تطهير الجهاز الحاكم من الفساد، وإعادة بناء الجيش الإسرائيلي وقدرة ردع إسرائيل، وتقريب الفروق الاقتصادية، ومكافحة العنف والجريمة.

يسود انطباع عام بين الإسرائيليين بأن دولتهم تحولت إلى دولة تائهة تفتقر إلى قيادة ناجحة ونهج مناسب، وأن هذه الحكومة بدأت تمر بحالة من الارتباك في أدائها العام. وبلغت أزمة الثقة عند الجمهور الإسرائيلي بقيادته ذروة غير مسبوقة، لكن الجمهور اليهودي يؤيد سياسة الحكومة في قضايا الأمن والخارجية. ويتبين من بحث أجراه (آريه رتنر ود. مئير يعيش) من جامعة حيفا- وهدفه قياس مدى "العدل الاجتماعي" في إسرائيل وموقف الجمهور من أداء الحكومة ومؤسساتها، وعرضت نتائجه في مؤتمر حيفا الأول للمسؤولية الاجتماعية- أن ٥٪ فقط من اليهود راضون عن الساحة السياسية، و١٤٪ راضون عن الكنيست، و٣٠٪ راضون عن مستوى المعيشة، و ٣٧٪ راضون عن الحياة في الدولة بشكل عام[٣٧]. وبشهادة بعض كبار المحللين، هناك مأساة تحدث في إسرائيل، تتلخص بأن مؤسسات الحكم تنهار واحدة تلو الأخرى، وتفقد قدرتها ومكانتها الاعتبارية، وتتحول إلى مهزلة وأضحوكة تلوكها الألسن، وأن الضربات أصابت رئيس الدولة والكنيست والحكومة وحتى محكمة العدل العليا، ومن ثم جاء دور الجيش والشاباك والموساد والشرطة[٣٨]. وحسب رصد شامل يلاحظ المحلل ذاته أن دولة إسرائيل دخلت عامها الستين في إحدى السنوات الأكثر إثارة للقلق في تاريخها؛ كل المؤسسات السلطوية تقريباً(الرئاسة، والحكومة، والكنيست، والمحكمة العليا، والجيش والشرطة) فقدت جزءاً ملموساً ومهماً من قدرتها ونفوذها وقيمها الأخلاقية[٣٩].

يزداد استياء الإسرائيليين عموما من أوضاع الدولة وافتقارها للزعامة "الأصيلة" من طراز القادة الأوائل، ومن تفشي ظاهرة الفساد. وتشهد إسرائيل جواً يشبه ما ساد الولايات المتحدة في فترة مكارثي، إذ أصبح الجميع يخافون تقديم شكاوى عليهم ويخافون المحاكمة، بينما يلعب الإعلام دور محاكم التفتيش. وبدأت تظهر، وخاصة بعد

الحرب الأخيرة، نغمات سياسية عن حلول "آخر الزمان"، أي احتمال انتهاء إسرائيل، وهناك من يرى أن القنبلة النووية الإيرانية ستقرب هذا الاحتمال(٤٠).

وبحكم عام على القيادة الإسرائيلية، يستطيع المراقب المتخصص أن يلمس التدني الكبير للزعامة الإسرائيلية الحالية عن مستوى الزعامات السابقة، وضمناً جيل المؤسسين. وعند استعراض بنية النخب السياسية والحزبية والعامة في إسرائيل حالياً (الشخصيات وخصائصها) يتبين أن إسرائيل ستفتقر إلى قيادات ذات سمات كاريزمية. فمع غياب شمعون بيرس وأقرانه عمرياً، ستتضاءل- إلى حد كبير- الشخصيات التي تحوز على تقدير شعبي بالمعايير التاريخية. وباستثناء حالة إيهود براك وشاؤول موفاز وبضعة شخصيات ذات سجل عسكري وأمني، من المرجح ألا تختلف القيادة الإسرائيلية المستقبلية عن نمط إيهود أولمرت وعامير بيرتس وبنيامين نتنياهو وأمثالهم.

ثانياً: المضامين الاستراتيجية للغايات القومية، واتجاهات التطورات المستقبلية الإسرائيلية

يأتي في مقدمة النواظم للسياسة الإسرائيلية العليا لتحقيق ما يسمى "الغايات القومية" صياغة ثلاثة عناصر، هي:

١. **الغايات الاستراتيجية:** وتتضمن السعي المتواصل للحفاظ على "السيادة القومية"، عبر تجسيدها بمضامين جغرافية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية، وضمان استمرارية المشروع الصهيوني معبراً عنه بالدولة الإسرائيلية، واستكمال هذا المشروع في مجالات الهجرة والاستيطان والاقتصاد والعلاقة مع يهود العالم، ودوام العمل للحصول على اعتراف الآخرين في المنطقة والعالم، وبلوغ مكانة متميزة على الصعيد العالمي بعوامل واعتبارات سياسية ومادية، واستمرار الدور الدولي للحضور الإسرائيلي، والادعاء المستمر بوجود رسالة حضارية تؤديها الدولة الإسرائيلية.

٢. **الأهداف العسكرية:** وتنطوي على مواصلة العمل في بناء جيش قوي مدرب ومؤهل ومسلح ليتمكن من مواجهة التحديات، ويعمل على خفض التهديد الخارجي أو إلغائه، ويستطيع التحكم بالرقعة الجغرافية أو الإقليم، وردع العدو عن التفكير بشن حرب ضد إسرائيل، فضلاً عن القيام بتصريف العسكرة والتنشئة العنفية للإسرائيليين حتى لا ترتد تأثيراتها إلى الداخل الإسرائيلي، واستمرار الاهتمام بتصنيع السلاح وتوفير مقومات القاعدة المادية الصلبة.

٣. **المصالح العامة:** وتشمل استمرار العمل في اتجاهات تحقيق التماسك الداخلي الإسرائيلي، والحفاظ على الأمن العام، واستقرار النظام السياسي، وتوفير الفرص لبناء الاقتصاد القوي عبر تسخير الموارد واستخدام الوسائل بطريقة ناجعة، مع الحرص على "عدالة التوزيع"، وممارسة الأنشطة الحيوية المختلفة.

تعد هذه المهمات إطاراً عريضاً لبلورة موقف إستراتيجي مستقبلي يضمن لإسرائيل توزاناً محدداً في الحفاظ على "الأمن القومي". وتندرج ضمن هذا الإطار تفصيلات تتعلق بالأداء الإسرائيلي الجاري على الصعيدين الرسمي والشعبي. وإذا كانت إسرائيل تحاول الظهور بأنها تستطيع تأمين ذلك التوازن بالمفهوم الشامل، خلال السنوات العشر المقبلة، إلا أن الإرباكات التي تعترضها تصل إلى مستوى قد يهدد كثيرا من عناصر "الغايات القومية". وتقدم التصورات "التشاؤمية" السائدة حول المستقبل الإسرائيلي مؤشرات على هذه الإرباكات.

وهذه بعض العينات التي تقدم قراءة مستقبلية تتسم بالتحذير من انسداد الأفق الإسرائيلي:

- يقول فان كريفليد (من قسم التاريخ في الجامعة العبرية، وهو خبير معروف متخصص بالتاريخ العسكري وعلم الإستراتيجيات على مستوى العالم): "إن صراعنا ضد الفلسطينيين صراع خاسر، وسوف يؤدي إلى القضاء علينا، إننا نقف في الجانب الخطأ، جيش الدفاع الإسرائيلي هو في الركن الخطأ المحكوم على

من يقف فيه بالهزيمة... إن إسرائيل قد دخلت في قلب صراع لا أمل فيه، وسوف يؤدي إلى نهايتها... إننا نقترب إلى نقطة من الصراع سيكون الفلسطينيون قادرين أن يفعلوا بنا ما فعله "المجاهدون" بالسوفييت، وما فعلته جبهة التحرير الجزائرية بالفرنسيين في الجزائر. ولو اندلعت غداً حرب من طراز حرب العام ١٩٧٣م، فإن معظم الجيش الإسرائيلي، وليس كله، سوف يطلق سيقانه للريح... إذا استمرت الأمور على هذا النحو فسوف نصل إلى مرحلة تنهار فيها دولة إسرائيل. ويبدو أننا على هذا الطريق، وهناك مؤشرات تقول ذلك. ولكن حرباً أهلية قد تقع هنا قبل هذا الانهيار، وهذا هو الخط الأحمر الذي أنبه إليه"[٤١].

- يقول أبراهام بورغ (رئيس الكنيست خلال ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م، ورئيس الوكالة اليهودية بعد ذلك): "أصبحت نهاية المشروع الصهيوني بالفعل على أبوابنا، وهناك احتمال حقيقي لأن يكون جيلنا هو الجيل الصهيوني الأخير. إن ألفي سنة من الصراع للاستمرار اليهودي انتهت الى دولة من المستوطنات تديرها عصبة غير أخلاقية من الفاسدين الذين لا يحترمون القوانين ولا يأبهون بمواطنيهم ولا حتى بأعدائهم. ولا يمكن استمرار دولة تفتقر للعدالة. لقد بدأ الكثير جداً من الإسرائيليين في استيعاب ذلك، وهم يسألون أولادهم أين يتوقعون الحياة بعد خمسة وعشرين عاماً. الأطفال الأمناء يعترفون بعدم المعرفة. لقد بدأ العد التنازلي للمجتمع الإسرائيلي"[٤٢].وفي مقابلة حديثة معه رأى أن "تعريف دولة إسرائيل على أنها دولة يهودية هو مفتاح نهايتها، الدولة اليهودية شيء قابل للانفجار، مادة منفجرة... اليهودية – الديمقراطية نيترو غلتسرين... نحن في آخر أيام اليهودية المواجهة للغير، صهيونيتنا المواجهة للغير هي إلى الأبد شيء يحمل الكارثة... أنا أرى مجتمعي ومسقط رأسي ومكاني يُهدم"[٤٣].

- يقول أساف عنبري (كاتب ومحلل سياسي): "من يبحث عن قرائن على احتضار دولة إسرائيل، سوف يجدها بوفرة في جميع ميادين الحياة التي باتت أكثر إحباطا من يوم إلى يوم. وهذا لا يتطلب أي جهد، إنه فقط يحتاج إلى كثير من الورق"(٤٤).
- يقول بنيامين شفارتس (أحد المحررين الكبار في مجلة "أتلانتك" الأميركية التي تصدر في بوسطن، عدد أيار ٢٠٠٥م): "من غير المتوقع أن تصل إسرائيل إلى سن الـ ١٠٠، المشروع الصهيوني لم يتمكن أبداً من التغلب على العائق الديمغرافي الذي أقلقه منذ تأسيسه، والاحتياجات الوجودية للسكان الفلسطينيين، ذوي نسبة النمو العالية أكثر بكثير من إسرائيل، ستلزم كل دولة فلسطينية مستقبلية بمحاولة التوسع، الأمر الذي سيأتي على حساب إسرائيل"(٤٥). "العملية الديمغرافية ستؤدي إلى أن يتخلى الفلسطينيون عن فكرة الدولة المستقلة، وأن يتبنوا فكرة الدولة ثنائية القومية حسب مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد"، الأمر الذي يضمن لهم أغلبية في الدولة"(٤٦).
- قام أربعة رؤساء سابقين "للشاباك" (أبراهام شالوم، ويعقوب بيري، وكرمي غيلون، وعامي أيالون)، خلال لقاء خاص، بإطلاق رسالة تحذيرية للمجتمع الإسرائيلي، مبدين خوفهم الكبير على مصير دولة إسرائيل. فقال أيالون: "إننا نسير بوتيرة مضبوطة نحو تحول دولة إسرائيل إلى دولة غير ديمقراطية وغير يهودية، وأنا قلق جداً على مستقبلنا، وأنظر إلى بناتي الصغيرات وأرى بوضوح أننا نسير في اتجاه التحطم". وقال يعقوب بيري: "إننا نسير في اتجاه التدهور والكارثة في كل المجالات، ولذلك إذا لم يحدث شيء ما هنا، فإننا سنواصل العيش على أسنة الحراب ونواصل التخبط في الوحل وتدمير الذات". وقال كرمي غيلون: "إننا نوشك على الغرق من دون تسوية سياسية ومن دون حل الصراع مع الفلسطينيين". وقال شالوم: "الجدار الفاصل يتسبب في إنشاء واقع

سياسي- أمني سيتحول إلى مشكلة بحد ذاته، لأنه يتسبب بالكراهية ويصادر الأراضي ويلحق مئات آلاف الفلسطينيين بدولة إسرائيل، وهذا ضد مصلحتنا لاعتبار أن دولة إسرائيل هي بيت الشعب اليهودي "(٤٧).

- أصدر علماء يهود في فلسطين المحتلة (أبرزهم: آنان بيليتسكي، وأندريه درازنين، وحاييم هانغبي، ويهوديت هاريل، ومايكل وارشوزكي، وأورين ميديكس) وثيقة مهمة (في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤م) أُعِدّت في مستوطنة جيفات أولغا، سميت "وثيقة أولغا"، جهروا فيها بالحقيقة، ونظروا إلى العرب ملاذا مستقبليا من جحيم الصهيونية العنصرية التي وضعت اليهود على طريق الهلاك ولو بعد مائة عام. تقول الوثيقة: "كل من لديه عيون ترى، وآذان تسمع، يعلم أن الخيار أمامنا هو: إما مائة عام أخرى من صراع سينتهي بالإبادة، أو بناء شراكة مع من يقطنون هذه الأرض، ومن الممكن لمثل هذه العلاقة أن تحولنا- نحن يهود إسرائيل- من أجانب في بلدهم إلى سكان أصليين "(٤٨).
- يقول دانييل بايبس (مستشرق أميريكي): "منذ ١٩٩٣م أصبح الإسرائيليون- كما يقول الفيلسوف يورام حزوني- "شعبا مستنزفاً ومبلبلاً ضل طريقه"، يتوسل حقا ألا يُسقطه أعداؤه في الشرك "(٤٩).
- تقول كاثلين كريستسون (محللة سابقة في CIA): "من يتطلع إلى المستقبل لا بد أن يلمح اختيارين لا ثالث لهما: فإما أن تعمد إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة إلى تجاوز الجوانب العنصرية في الصهيونية والموافقة على إقامة دولة واحدة في فلسطين يقطنها الفلسطينيون واليهود ويتمتعون فيها بحقوق متساوية، أو أن العالم سيواجه حريقاً لا يستطيع أحد تصور أبعاده "(٥٠).
- يقول إيتان هابر(مدير مكتب رابين): "دولة إسرائيل تمر الآن بواحدة من مراحل السقوط، لحظات الإذلال، الأصعب منذ ولادتها. فلو أن الدولة كانت تستطيع البكاء، لكنا نغرق الآن في بحر من الدموع، في لحظة واحدة، وكأنه حكم من

السماء، تتقلقل وتهتز أمام أعيننا أسس هذه الدولة اليهودية، شخصيتها، قوانينها، حياتها، رئيس الدولة، الكنيست، الجيش الإسرائيلي"[٥١].

- شكك يسرائيل أومان (العالم الإسرائيلي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) باستمرار وجود الدولة العبرية على المدى البعيد، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً، وأكثر مما ينبغي من اليهود، لا يدركون لماذا هم موجودون هنا. وأضاف: "إذا لم ندرك لماذا نحن موجودون هنا، وأن إسرائيل ليست مجرد مكان للسكن فيه، فإننا لن نبقى... إن الإرهاق الوطني شكل أحد الأسباب الرئيسة لحرب لبنان الأخيرة، والإرهاق في وضع دولة إسرائيل سيؤدي إلى الموت، كما يحدث خلال تسلق الجبال، موضحاً أنّه إذا ما علق متسلق الجبال على جانب الجبل وبدأ الثلج بالتساقط يجب أن يبقى حذراً لأنه إذا نام سيموت"[٥٢].
- يقول عوزي بنزيمان (كاتب مخضرم): "حرب لبنان الثانية جسدت الانعطاف السلبي في وضع إسرائيل الإستراتيجي الذي يتكشف في السنوات الأخيرة؛ فإذا كانت إسرائيل منذ حرب حزيران ١٩٦٧م تبدو دولة ذات قدرة بقاء لا شك فيها، فقد وضعت علامة استفهام فوق هذه البديهية في السنوات الست الأخيرة. قوة الردع الإسرائيلية تضررت، ربما بسبب طريقة الانسحاب من لبنان في أيار ٢٠٠٠م، وربما بسبب التطورات في العالم العربي عموماً، وفي الجمهور الفلسطيني خصوصاً، وربما بسبب التغيرات في مزاج الشارع الإسرائيلي، وبالتأكيد بسبب صعود أحمدي نجاد إلى سدة الحكم في طهران، وخصوصاً بسبب تهديده النووي. نتائج الحرب في لبنان عززت من هذا الانعطاف، أعداء إسرائيل في العالم العربي، وخصوصاً في الشارع الفلسطيني، استمدوا الدعم والتشجيع من نجاح حزب الله في الصمود أمامها"[٥٣].

تعكس هذه العينة من التقديرات والتصورات بعض ملامح البيئة الإستراتيجية التي تعيشها إسرائيل، ونظراً لعدم تحديد هذه الملامح بفترة زمنية، يمكن ملاحظة أنه خلال

السنوات العشر القادمة ستظل الأفكار التشاؤمية المتضمنة فيها متداولة وتلقي بظلالها على الشعور الجمعي الإسرائيلي. وتعبير تصريفيا لهذا الشعور فإنه من المتوقع أن تزداد شراسة المؤسسة الصهيونية الحاكمة في مواجهة التحدي المرتبط بالحلقتين الأضعف (بالمعايير العسكرية) وهما عرب الداخل والفلسطينيون في الضفة والقطاع، وخاصة بسبب طبيعة مستجدات عملية النهوض الوطني المتعلقة بهاتين الحلقتين.

ثالثاً: ملامح العلاقة المستقبلية بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وعرب ٤٨

من المقدر أن يظل التعامل الإسرائيلي مع العرب في البلاد- وفق صيغة "الهوية اليهودية" الحصرية للدولة- على الطريقة الجرمانية البائدة (الدولة الألمانية) المستندة إلى الانتماء العرقي، وعدم اعتراف الدولة بأي حق للآخرين بالمواطنة فيها. وبعد أن تم تجسيد الوضعية التمييزية لأولئك العرب بالتشريعات واللوائح التنفيذية التي صادرت أراضيهم وعرضتهم إلى اضطهاد مزدوج قومياً وطبقياً، سيظل هذا النهج ثابتاً للمواقف الصهيونية المعتمدة إزاءهم في شتى الميادين.

وبالمقابل، من المرجح أن تبقى التطورات النضالية في صفوف عرب ١٩٤٨م تسير في اتجاه محاولة رفع الظلم الذي لحق بهم، وبناء ذاتهم الكيانية الوطنية، بمكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية، والسعي لتحقيق المساواة ونيل الحرية. ويبين رصد التفاعلات الجارية منذ أواخر العام الماضي(٢٠٠٦م) وجود مسار نضالي جديد لعرب ٤٨ بعد نشر الوثائق الرؤيوية الأربع: وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" الصادرة عن اللجنة القُطْرية للسلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، ووثيقة "الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب" الصادرة عن مركز "مساواة" (لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل)، وثيقة "الدستور الديمقراطي" التي

أصدرها مركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، كاقتراح لدستور لدولة إسرائيل، "وثيقة حيفا" التي أعدها طاقم خبراء شكّله مركز "مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية والتطبيقية". هذه الوثائق تتكامل في تناولها لحاضر العرب ومستقبلهم، في سياق تجسيد الحقوق الجماعية، وتطرح تصورات لتصحيح الخلل في العلاقة القائمة بينهم وبين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة.

إزاء هذه الوثائق ومحاولات العمل في ضوئها، ستظل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة تنظر للتوجهات المتضمنة فيها على أنها "**خطر استراتيجي حقيقي على المدى البعيد**" يهدد وجود إسرائيل وطبيعتها كدولة يهودية، وسيعنى "جهاز الأمن العام" في إسرائيل (الشاباك) بتشديد القبضة الحديدية ضد العرب، بذريعة "منع استمرار الابتعاد بين عرب إسرائيل والدولة"، ورفع مستوى المطالب التي تضعها الدولة أمام العرب، وسيظل "الشاباك" يسمح لنفسه بملاحقة ومراقبة نشاطات مشروعة بحجة "منع تغيير طابع الدولة"، أي أنّ هذا الجهاز يأخذ دور جميع السلطات الأخرى التي من المفترض أن ترسم حدود المسموح وغير المسموح به في نظام يصف نفسه بأنه ديمقراطي. ويبين تحليل هجمة "الشاباك" الجديدة أنه بذريعة "ديمقراطية تدافع عن نفسها"، هناك **محاولة لإعادة إنتاج فترة الحكم العسكري**(١٩٤٨ – ١٩٦٦) – حين كان "الشاباك" يتدخل بكل شؤون المواطنين العرب ـ .. ويمكن إجمال المعاني المستقبلية الكامنة في هذه الهجمة، بالتالي:

- ممارسة المؤسسة الحاكمة سياسة عنصرية، تتضمن الاضطهاد والقمع ومحاصرة الوجود العربي في الداخل، ومنح مزيد من الامتيازات لليهود على حسابهم .
- التعامل مع مُواطَنة العرب عبر أجهزة المخابرات، لكسر إرادتهم وتغييب وعيهم، وطمس حقيقة أنهم أهل البلاد الأصليون، وأنهم جزء من الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية.
- تغليب فكرة المخاطر الأمنية على مفهوم مُواطَنة العرب، الذي تقوم المؤسسة الحاكمة ذاتها بنسفه.

- ممارسة تهديد سافر للعرب وتصعيد سياسة الملاحقة السياسية للقوى الوطنية العربية في الداخل.
- فرض قواعد سلوك جديدة، وإيقاف ديمقراطية إسرائيل عند حدود يهوديتها.
- التحكم بالتفاعلات الداخلية العربية، لمنع ما يسمى "الخطر الديمغرافي".

من المرجّح عند محاولة استشراف الآفاق المستقبلية للعلاقة بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وعرب ١٩٤٨، في ظل إدراك حقيقة أن هؤلاء العرب اجتازوا الحكم العسكري، وقاموا بتنظيم أنفسهم، وراكموا خبرة نضالية غنية، أن يستمر العرب هناك بالحفاظ على الذات والسفينة والبوصلة، رغم مخاطر الأمواج العاتية التي يتعرضون لها.

رابعاً: ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة والقطاع

تسير هذه العلاقات في منحى إصرار إسرائيل على إنجاز تسوية تستعيض فيها عن الأراضي التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية بعناصر استراتيجية توفر حماية للأمن الإسرائيلي، مثل تجريد الدولة من السلاح، وإبقاء الأمن الخارجي بيد إسرائيل، وعدم تفكيك غالبية المستوطنات، وعدم إلحاق الضرر بأحواض المياه الجوفية التي تغذيها، وإنشاء مناطق عازلة أو أحزمة أمنية، وتكبيل الدولة بقيود واتفاقات في موضوعات عسكرية وأمنية وسكانية للتعويض عن خسارة بعض المواقع في الضفة والقطاع.

الجغرافية السياسية الفلسطينية

ستعنى إسرائيل- في أي تسوية مع الفلسطينيين- برفض خيارين نقيضين: رفض الضم التام للضفة الغربية؛ لأنه يؤدي إلى دولة ثنائية القومية، ورفض التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل أراضي الضفة والقطاع وضمناً القدس الشرقية؛ لأن هذه الدولة تشكل خطراً وجودياً وأمنياً على إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية. هذه "الوصفة" تحكم عملية الترسيم الجغرافي والأمني والسياسي للواقع المستقبلي الذي

ترغب إسرائيل بفرضه على الفلسطينيين، وهي عملية أخذت تنشط خلال السنوات الأخيرة، وسوف تستمر في المستقبل.

- قطاع غزة:

ستظل الأوضاع الجغرافية والأمنية لقطاع غزة على النحو القائم حالياً، مع إجراء بعض التعديلات اللوجستية، وتتلخص بما يلي:

- استمرار السياج المحيط بقطاع غزة والمجهز بمعدات إلكترونية، والذي أقيم بعد سنة على اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م، وهو يتبع إجمالاً خط ١٩٦٧م. وهناك خطة لبناء سياج ثان يتيح إقامة منطقة عازلة بعرض ٧٠ متراً مع السياج القديم، وستتم مراقبتها خصوصاً عبر شبكة كاميرات وآليات موجهة عن بعد [٥٤].
- الإبقاء على النشاط العسكري الإسرائيلي ضمن "المنطقة العازلة" بعرض ٥-٧ كم التي أقيمت أواخر عام ٢٠٠٥م، في شمالي قطاع غزة، لمنع دخول فلسطينيين إلى المناطق التي تطلق منها القذائف الصاروخية على إسرائيل. وربما تشمل المنطقة العازلة أيضاً الأراضي التي كانت تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية التي دمرها الجيش الإسرائيلي بين شهري آب وأيلول ٢٠٠٥م في جنوبي القطاع[٥٥].
- تحويل معابر إيرز وكيرم شالوم وكارني وصوفا الموجودة بين إسرائيل وقطاع غزة إلى معابر حدودية "دولية"، طبقاً لأمر وقعه وزير الداخلية الإسرائيلي (أوفير بينيس) وصادقت عليه لجنة الداخلية البرلمانية، مما يوجب على من يريد دخول إسرائيل عبرها الحصول على تأشيرة (فيزا)، مثلما هو عليه الحال بالنسبة لأي مواطن أجنبي يرغب بدخول إسرائيل عبر المعابر الدولية الأخرى[٥٦].
- استمرار حصار قطاع غزة براً وبحراً وجواً، وإخضاع حركة العبور إلى القطاع والخروج منه للمعايير الإسرائيلية الأمنية والعملية والسياسية وسواها.

- التحسب الإسرائيلي الدائم لمحاولة اختراق الحدود، بوسائل شتى، وضمناً بأنفاق أو بإدخال طائرة صغيرة دون طيار[٥٧] تابعة للفصائل الفلسطينية.

- الضفة الغربية:

من أبرز المحددات الشائعة لصورة الوضع الجغرافي والأمني المستقبلي في الضفة الغربية تشكيل أربع كتل (جُزُر) فلسطينية يمكن إقامة دولة عليها، هي: كتلة جنين/ نابلس، وكتلة رام الله، وكتلة بيت لحم، وكتلة الخليل. ترتبط هذه الكتل بشوارع مزدوجة منفصلة، بعضها خاص بالفلسطينيين، وبعضها خاص باليهود. ويحصل الفلسطينيون على ممرات شمالي الضفة الغربية وجنوبيها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتخذ الممرات شكل تحويلات من الشوارع القائمة وأنفاق تحت الشوارع الإستراتيجية. وعندئذ تتضمن النتائج حسب الرؤية الإسرائيلية تمكين الفلسطينيين من تطبيق رغبتهم الوطنية بإقامة دولة، والحفاظ على الأمن والمستوطنات اليهودية في جميع الضفة الغربية، والتهديد الدائم للفلسطينيين بالقول: (إذا لم تحسنوا التصرف بإمكاننا إغلاق الشوارع أمامكم)، وهذا ما تم تطبيقه خلال الانتفاضة الحالية[٥٨]. وضمن العوامل التي تمهد لإمكانية تنفيذ هذه الخطة انتهاء الجيش الإسرائيلي من إنشاء شبكتين منفصلتين من الطرق، لتكون المحاور المركزية في أرجاء الضفة موضع استخدام المستوطنين والإسرائيليين، فيما تكون الطرق الترابية الجانبية بين القرى مخصصة لاستخدام الفلسطينيين. وعملياً، يدور الحديث عن مدماك آخر في سياسة الأبرتهايد السائدة في المناطق[٥٩].

تكاملاً مع ذلك، يستمر العمل بأمر عسكري صادر عن قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، وقد دخل حيز التنفيذ في منتصف شباط ٢٠٠٦م يحظر على الفلسطينيين حاملي التصاريح بدخول إسرائيل من الطرق التي يدخل فيها الإسرائيليون إلى نطاق "الخط الأخضر"، ويحظر على الإسرائيليين ايضا نقل أصحاب التصاريح الفلسطينيين إلى إسرائيل إلا عبر ١١ معبراً خاصاً مخصصة للفلسطينيين فقط[٦٠].

تبين الوقائع القائمة في غور الأردن أن سلطات الاحتلال تعتزم مواصلة فصل المنطقة الشرقية من الضفة عن سائر أجزاء الضفة، وحرمان نحو مليوني فلسطيني من الدخول إلى هذه المنطقة، وتشتمل على غور الأردن ومنطقة شاطئ البحر الميت والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة، لا سيما أن كبار المسؤولين الإسرائيليين كانوا قد أعلنوا أن منطقة الغور ستبقى تحت سيادة إسرائيل في كل تسوية مستقبلية(٦١). وتؤكد التقارير المنشورة أن الجنود الإسرائيليين يشرفون على التغييب القسري للفلسطينيين بوساطة أربعة حواجز أساسية تقطع طريق الغور عن باقي أجزاء الضفة، وما يحدث فعليا هو أنهم يساعدون في تفريغ الغور من سكانه الفلسطينيين تحضيرا لضمه إلى إسرائيل بصورة رسمية(٦٢).

وارتباطاً بالواقع الجغرافي، يذكر أن إسرائيل سيطرت على ٩٠٠ مليون م٣ من مياه حوض الأردن (البالغة ١٣٠٠ مليون م٣)، وتقوم بالسيطرة على المياه الجوفية في الحوض الغربي الفلسطيني وسرقتها(٦٣). وليس هناك ما يشير إلى أن إسرائيل ستقدم تنازلات في موضوع المياه مستقبلاً، خاصة أنه ليس عديم المغزى. إن ترسيم مسار الجدار يتطابق تماماً مع مسار خزانات المياه الجوفية وآبار المياه، لتقع في الجهة الإسرائيلية. ويفصل الجدار بعض التكتلات السكانية عن مصدرها الوحيد من المياه(٦٤).

هكذا تبين بِنْية الحل الإسرائيلي المتصور لمسألة الجغرافيا السياسية أن تقطيع أوصال الضفة الغربية، وحرمانها من الوحدة الإقليمية مع قطاع غزة، يشكلان الهدف الأبرز للخطط الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، على نحو يجري فيه تكريس الجزء الأكبر من الواقع الاستيطاني والسياسي والأمني الحالي.

- الجدار الفاصل:

سيكون الجدار الفاصل على مدى السنوات العشر المقبلة واقعاً ناجزاً قائماً، بفعل الإصرار الإسرائيلي على استكمال إنشائه، وستكون النتيجة وجود جدار عملاق يبلغ طوله ١٠ أضعاف سور برلين وارتفاعه ٣ أضعافه. ومع اكتمال بناء الجدار لن تتجاوز مساحة الأراضي المتبقية للفلسطينيين (مناطق أ + ب) ما مجموعه ٢٧٠٠ كم٢ (= نحو

نصف مساحة الضفة، أي نحو ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية) وهو ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون، وبتأييد أميركي من قبل الرئيس بوش، لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على مناطق أ + ب، ويكون الجدار الشرقي والغربي قد تجاوز طوله ١٠٠٠كم. وسوف يصبح شكل الجدار مثل اليد المشوهة التي تتغلغل أصابعها داخل أراضي الضفة الغربية، لتضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات الصهيونية، أول هذه الأصابع شمالاً لضم مستوطنة ألون موريه شمال شرق نابلس. والثاني أيضاً في أراضي محافظة نابلس لضم مستوطنة إيتمار. أما الإصبع الثالث على حدود محافظة رام الله- نابلس، ويكون أكثر اتساعاً؛ ليضم ما يعرف بمجموعة مستوطنات: شيلو، وعيليه، ومعاليه لبونة، ورحاليم، ومتسبيه شيلو. والإصبع الرابع يمتد إلى مستوطنة بيت إيل، ويضم بسجوت، وكوخاف يعقوب، ومعاليه مخماس، وعوفرا، ويتصل بعد ذلك بمحافظة القدس. والخامس في محافظة بيت لحم ليضم مستوطنات تقوع، ونيكوديم، ومتسارشمعون، ومتسار سيفر، ومعاليه عاموس. وهناك إصبع سادس يصل إلى حدود مدينة الخليل، ليضم كريات أربع، وخارسينه، والبؤر الاستيطانية داخل المدينة، وكذلك معاليه حيفر وبني حيفر وكرميل ومعول، وبذلك يكون قد ضم الجدار معظم المستوطنات الشرقية وما عرف من مستوطنات خط آلون التي يبلغ مجموع مستوطناتها ٣٥ مستوطنة، إضافة إلى المستوطنات سابقة الذكر[٦٥].

طبقاً لمعطيات "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة/ بيتسيلم"، يضم الجدار الفاصل ٣١ ٪ من أراضي الضفة الغربية، ويصل عدد الفلسطينيين المتضررين منه إلى نحو نصف مليون نسمة، يقطنون نحو ٨٥ قرية وبلدة. وبحسب المركز فإن ١٤ قرية وبلدة فلسطينية يقطنها أكثر من ٢٤ ألف فلسطيني ستوجد كلياً غرب الجدار، فيما يحيط الجدار من جهات ثلاث على الأقل بـ ٥٣ قرية وبلدة يسكنها أكثر من ٢٣٠ ألف فلسطيني، فضلاً عن أنه يعزل ١٨ قرية وبلدة في القدس الشرقية المحتلة يسكنها ٢٢٠ ألف فلسطيني. وسيضم الجدار عملياً إلى إسرائيل ٥٥

مستوطنة يهودية تقطنها الغالبية العظمى من المستوطنين، من بينها ١٢ مستوطنة في القدس، و٤٢ مستوطنة في الضفة الغربية يقطنها أكثر من ٣٢٢ ألف مستوطن، في حين يُبقي الجدار ٧٩ مستوطنة تضم ٨٤ ألف مستوطن إلى الجهة الشرقية منه[٦٦].

- المعابر الحدودية:

إن خط التماس بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية يرتدي بالتدريج شكل حدود بين دولتين، في المستقبل المنظور. ويجد المراقب صعوبة في تحديد عدد المعابر التي ستكون على هذه الحدود، فقد ذكر تقرير إسرائيلي أنه يتم التخطيط لإقامة مشروع كبير من المعابر ونقاط الحدود، سيتضمن ٣٣ معبراً مع الضفة الغربية و٣ معابر مع قطاع غزة[٦٧]. وحسب معلومات إسرائيلية أخرى- وعلى امتداد نحو ٨٠٠ كم من الجدار- يخططون لـ ٣٠ معبراً كبيراً و٦٥ معبراً صغيراً (زراعياً)، بعضها أصبح الآن قائماً. والمعابر الـ ٣٠ الكبيرة تتضمن ٥ معابر للبضائع و٢٥ أخرى للسيارات والمشاة، ومن بينها ١٠ لعبور الفلسطينيين[٦٨]. وتحدثت تقارير إسرائيلية عن إنشاء ٤٠ نقطة عبور في الجدار، بعضها موجود، وأغلبها سيوضع في المواقع المعروفة حالياً والتي توجد فيها حواجز. وعموماً ليس هناك تحديد واضح لهذه المعابر؛ لأن مسار الجدار الفاصل النهائي لم يتحدد بعد. واستناداً لمعطيات ومعلومات جمعت من مصادر مختلفة، ستكون في الجدار الفاصل أربعة أنواع من المعابر، هي[٦٩]:

- معابر الشحن والتنزيل المخصصة للبضائع، دون دخول الشاحنات وخروجها على طريقة "ظهر لظهر" (مثل معبر كارني في غزة). وهناك خمسة معابر تجارية مخططة مع الضفة.
- معابر مخصصة للسيارات والمسافرين الإسرائيليين، وهي نقاط مراقبة سيمر منها المستوطنون وكل من يحملون هويات زرقاء إسرائيلية (باستثناء عرب شرقي القدس).
- معابر مخصصة للفلسطينيين، على طريقة "شوارع الأبرتهايد".

- معابر على شكل بوابات زراعية مخصصة للمزارعين الفلسطينيين في ساعات محددة وفي مواسم الزراعة.

الاستيطان في المخططات الإسرائيلية المستقبلية المعتمدة

يرتبط تخطيط الحدود المستقبلية مع مناطق السلطة الفلسطينية بعوامل استيطانية وأمنية وسياسية، ففي منطقة القدس تمثل الحدود البلدية للمدينة- كما قررتها الحكومة الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧م- الحد الفاصل، مع إمكانية تغيره، إذ تسعى الحكومة إلى ضم التجمعات اليهودية المحيطة بالقدس (وخاصة معاليه أدوميم) إلى داخل الحدود البلدية للمدينة(٧٠).

وفي المنطقتين الغربية والشرقية للضفة الغربية سيتم رسم الحد حسبما خططه شارون، متضمناً الاحتفاظ "بمناطق أمنية" إسرائيلية، قائلاً: "هناك مستوطنات بادرتُ إلى بنائها غربي السامرة وعلى المرتفعات المطلة على ساحل البحر الميت ومنطقة المطار مثل مستوطنة نيلي ونعله وبيت آريه، لهذه المستوطنات أهمية إستراتيجية في السيطرة على منطقة الساحل ومصادر المياه، في كل مفاوضات مستقبلية ستكون الحدود متطابقة مع تلك المرتفعات والنقاط الإستراتيجية التي تمكّن إسرائيل من الوجود ضمن حدود قابلة للحماية... وغور الأردن مهم للرد على التهديدات المستقبلية، صحيح أن العراق لم يعد تهديداً اليوم، ولكن لا يعرف أحد ماذا سيحدث هناك، خاصة أن إيران تستطيع أن تصل حتى حدودنا إذا أصبح العراق خاضعاً للسيطرة الإسلامية"(٧١).

يبدو من المواقف والتصريحات المتواترة لأقطاب المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وجود إصرار على إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى ضمن المجال الإسرائيلي، مع احتمال تفكيك مستوطنات معزولة (يسكنها نحو ٦٠- ٨٠ ألف مستوطن)، بموجب عملية "تكنسوت" (= تجميع أو انطواء). وعلى الرغم من تراجع رئيس الحكومة أولمرت عن هذه الخطة، إلا أنه من المرجح أن تعتمد عملياً، وربما تحت اسم آخر.

الكتل الاستيطانية التي يتحدثون عنها تقطع أوصال الضفة وتحول الكيان الفلسطيني إلى دولة غير قابلة للبقاء، فكتلة أرئيل الكبرى ستقطع مركز الضفة، وكتلة معاليه أدوميم التي ستتصل بالقدس من خلال منطقة E-1 ستقطع الضفة إلى شطرين، وغوش عتسيون ستدس أصابعها متغلغلة نحو كريات أربع وتقضم الأراضي الممتدة جنوباً[٧٢].

الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل الصراع

بفعل الإصرار الإسرائيلي على الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين، يقدر بعض المتخصصين الإسرائيليين (مثل إفرايم كلاينمان البروفيسور في الاقتصاد بالجامعة العبرية في القدس) أنه من الصعب أن نتخيل اليوم آلية معقولة لعملية مشتركة في المجال الاقتصادي، وهناك احتمال كبير بألا تسمح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالدخول بأعداد كبيرة إلى إسرائيل في المدى القريب، مما يعطي أهمية كبيرة لاستبدال تصدير الأيدي العاملة الفلسطينية بتصدير سلع صنعتها هذه الأيدي، والخطر الأكبر من تحويل الحدود الملموسة إلى حدود اقتصادية، حتى ضمن اتفاقية مناطق تجارة حرة، هو أنه سيجلب ضغوطاً في سبيل توسيع الفصل الاقتصادي، بينما ليس هناك بديل حقيقي في المدى المنظور للأسواق التي تتيحها إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني، وأن القيود التي تحول دون وصولهم إليها قد تفضي إلى فقر مدقع وبطالة منتشرة[٧٣].

مستقبل موضوع صواريخ القسام ومنحى العمل الإسرائيلي في مواجهة حماس

على الرغم من التفاؤل الإسرائيلي بإمكانية امتلاك التكنولوجيا القادرة على مواجهة صواريخ القسام، إلا أن هناك مسافة كبيرة عملياً تفصل إسرائيل عن هذا الامتلاك، فضلاً عن أن تعدد أنماط القذائف الصاروخية الفلسطينية وبدائيتها يجعلان من المرجح أن يكون التفاؤل الإسرائيلي مجرد تمويهات وأمنيات بعيدة المنال. وبتقديرات زئيف شيف: على مدى سنوات لم يتوفر رد، ولو جزئياً، على مشكلة القسام، وستمر سنوات إلى أن تصعد إسرائيل إلى الطريق السليم في هذا المجال. النتيجة هي أنه يوجد ردع متبادل بين

إسرائيل وقطاع غزة الخاضع لسيطرة حماس. فإسرائيل علقت في تعادل عسكري مع حماس، وهذا إخفاق ذريع في الوعي الوطني أخطر من الإخفاق في حرب لبنان الثانية. وفضلاً عن ذلك تقررت حقيقتان إستراتيجيتان مهمتان، محظور تجاهلهما: الحقيقة الأولى هي التغييرات في ميدان المعركة وفي شكل القتال، والتي أدت إلى أن العمق الإستراتيجي (وليس الجغرافي فقط) لإسرائيل هو صفر، وإذا حصل لإسرائيل في الضفة ما يحصل لها في قطاع غزة، فسنعود إلى وضع مشابه للوضع الذي كان هنا في عام ١٩٤٨م. والحقيقة الثانية هي إلغاء كامل تقريباً للقاعدة الإستراتيجية التي قررها دافيد بن غوريون في أنه عند اندلاع مواجهة عسكرية فإن على إسرائيل أن تنقل القتال بسرعة إلى أرض العدو. الآن العدو هو الذي ينقل النار والقتال فوراً إلى أرض إسرائيل[٧٤].

يسود انطباع في أوساط الإسرائيليين أن حكومتهم ستواصل سياستها المتشددة إزاء حماس، من خلال محاصرة الواقع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وطلب تحقيق شروط مرفوضة من قبل حماس. ومن المتوقع أن تتم مراعاة الاقتراح الذي قدمه جهاز الأمن للقيادة السياسية الإسرائيلية، باتخاذ سلسلة من الخطوات الأخرى أحادية الجانب، تتضمن انتهاج "سياسة عزل" بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتكييف الرد الأمني على التحديات المختلفة في المنطقتين، إلى أن تنشأ في المناطق قيادة فلسطينية مغايرة. وتتلخص الأفكار الرئيسة في "سياسة العزل" - والتي تترجم النهج أحادي الجانب إلى خطوات عملية، وتتمتع بتأييد متعاظم في القيادة الأمنية الإسرائيلية- بما يلي[٧٥]:

- الحدود بين القطاع وإسرائيل تصبح حدوداً دولية، وضمناً يتحول معبرا إيرز وكارني على حدود القطاع إلى معبرين دوليين.
- فك ارتباط البنى التحتية للقطاع مثل الكهرباء والمياه، بعد أن يمنح الفلسطينيون وقتاً كافياً لاستعدادات بديلة، ويمكنهم أن يستخدموا المطار والميناء، ولكنه سيتعين عليهم توفير كل الخدمات وإدارة تجارتهم الخارجية بأنفسهم.

- وقف دخول العمال من القطاع إلى إسرائيل تماماً، ولا يسمح بأي عبور بين الضفة والقطاع عبر إسرائيل.
- ترد إسرائيل بشدة على أعمال "إرهابية" وعلى إطلاق القذائف الصاروخية من أراضي القطاع على أراضيها.
- يعتقدون في جهاز الأمن أنه بسبب قرب الضفة الغربية من التجمعات السكانية الإسرائيلية ومن مطار بن غوريون، فلا يمكن تنفيذ فك ارتباط فيها مثلما في قطاع غزة.
- هناك خطر كبير في إخلاء كامل وانتشار خلف الجدار الفاصل.
- يرغب الجيش الإسرائيلي في مواصلة العمل بحرية في المنطقة لمنع نمو قدرات "الإرهاب" مثلما يجري اليوم في شمالي السامرة في المنطقة التي أخليت فيها أربع مستوطنات (صيف ٢٠٠٥م).
- يترك جهاز الأمن للقيادة السياسية القرار الحساس في إخلاء مستوطنات أخرى في الضفة.
- مكان الاستيطان يتقرر لاعتبارات مثل الطبوغرافيا، والسيطرة على مصادر المياه وغيرها. وفي المفهوم السائد اليوم لا توجد للمستوطنات مساهمة أمنية مباشرة.
- يرى جهاز الأمن أهمية في السيطرة على نقاط إستراتيجية في ظهر الجبل، وفي قطاع في غور الأردن، شمالي البحر الميت حتى شمالي الغور، وعلى هذا القطاع أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية للسماح بدفاع فعال.

من المرجح أن تظل السياسة الإسرائيلية المتبعة في السنوات القليلة القادمة في مواجهة حماس على خط العداء السافر، خاصة أن ذلك يشكل فرصة لإسرائيل للتنصل من أي التزامات تجاه الفلسطينيين، وسيضع حماس أمام المطالب الدولية بتنفيذ الاشتراطات المعروفة التي تتطابق تماماً مع نظيراتها الإسرائيلية. وفي هذه الدينامية ستستغل إسرائيل

هذه السنوات في المضي بنهج الخطوات الأحادية التي لا ترتب للفلسطينيين أي حقوق أو مصالح سوى ما تمنّ به إسرائيل عليهم.

خامساً: ملامح العلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومحيطها العربي

يمكن تصنيف العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها ضمن ثلاث دوائر:

- **الدائرة الأولى**: تشمل سورية ولبنان اللتين ترفضان إقامة سلام مع إسرائيل قبل الاستعداد الإسرائيلي الجدي للاستجابة لاستحقاقات السلام، وما لم يتغير هذا الواقع فمن المستبعد أن تشهد العلاقة بين إسرائيل وسورية ولبنان تغيراً دراماتيكياً بمضامين سلمية.
- **الدائرة الثانية**: تشمل مصر والأردن اللتين يرجح أن تظلا تحتفظان بعلاقات سلام مع إسرائيل. ويلاحظ أن هذه العلاقات ستبقى تتأثر بعوامل عدة، مثل البرود الشعبي في التعامل مع حالة التطبيع، وضآلة المردود المادي للسلام، والموقف العربي العام إزاء موضوع السلام مع إسرائيل، والسياسة الأميركية وتوجهاتها إزاء المنطقة العربية. واستناداً إلى حالة السلام القائمة ليس هناك ما يستدعي تغيير القناعة الإسرائيلية بأن التهديد الذي يأتي من هاتين الدولتين سيظل في حده الأدنى. ويساهم المستوى المنخفض للعلاقات الاقتصادية والديبلوماسية والأمنية بين مصر وإسرائيل، واستتباعاً خيبة الأمل الإسرائيلية من ذلك المستوى، بدفع بعض الإسرائيليين إلى التوجس مما يخبئه المستقبل للعلاقات بين البلدين. بينما يميل فريق آخر من الإسرائيليين إلى إثارة التفاؤل بجدوى مسار هذه العلاقات. لكن الموضوع الأبرز والأكثر إثارة في مستقبل العلاقات بين إسرائيل ومصر، في الحسابات الإسرائيلية، يتعلق باحتمالات تغير الخصائص الحالية للعلاقات، وعودتها إلى مسار الصراع القديم. وفي المقابل،

هناك مهتمون إسرائيليون يخفضون احتمالات الصدام مع مصر إلى حد متدن يبدو معه هذا الصدام غير وارد في المستقبل القريب. ومع الأردن يحاول الإسرائيليون إبراز الإشارات المطمئنة على استمرار العلاقات الإسرائيلية-الأردنية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية وسواها.

في المستقبل، وحين يتعلق الأمر في البحث عن حلول لجوانب القضية الفلسطينية، تظهر بين الحين والآخر دعوات لما يسمى "الخيار الأردني"، بإقامة كونفدرالية فلسطينية- أردنية، لكن هذه الدعوات تحافظ على سوية منخفضة ضمن النقاشات الإسرائيلية، انطلاقاً من الإدراك الإسرائيلي عموماً بأن التوجه الأردني لم يتغير منذ فك ارتباط المملكة عن الضفة الغربية في عام ١٩٨٨م، وبأن دولة فلسطينية قادرة على الوجود هي مصلحة وطنية أردنية، ذلك لأن الخيار الوحيد الذي تبقى للأردن يتراوح بين التسوية في الضفة الغربية وبين عدم التسوية الذي يهدد وجود الأردن في الضفة الشرقية ذاتها[٧٦]. إلى جانب هذين التيارين (مواصلة المسيرة الجارية والخيار الأردني)، هناك من يدعو بين الإسرائيليين لفكرة "الأردن هو فلسطين" بنسخ متفاوتة. وعند الإحاطة بمختلف التصورات الإسرائيلية المستقبلية حيال الأردن وعلاقاته مع إسرائيل، يخرج المراقب بانطباعات متباينة تبعاً للمرجعية السياسية التي تتخذها هذه التصورات، في مقدمتها إمكانية عودة اليمين الصهيوني لطرح "الخيار الأردني" أو "الوطن الفلسطيني البديل"، في ظروف انفجار الصراع مع الفلسطينيين، مقابل أغلبية إسرائيلية تحاول تطوير العلاقات بين البلدين على مسار التعاون الثنائي والإقليمي الراهن. وفي مجال التعاون الثنائي لا توجد مؤشرات على احتمال تراجع هذا التعاون، ومن المرجح أن يبدأ العمل بمشروع التنمية الاقتصادية على امتداد الحدود الإسرائيلية الأردنية المعروف باسم "وادي السلام" بالتعاون مع الأردن والسلطة الفلسطينية. وقد قررت الحكومة الإسرائيلية (يوم ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م) اعتبار هذا المشروع "مشروعاً وطنياً" مما يعني منحه الأولوية في الإجراءات الحكومية برمتها[٧٧].

- **الدائرة الثالثة**: تشمل الدول العربية الأخرى التي ستظل تتفاوت فيها درجة الاستجابة للتعامل مع إسرائيل، لاعتبارات سياسية وعملية. ولا تدرج إسرائيل غالبية هذه الدول في حسابات التهديد لعمقها الاستراتيجي.

مع **دول الخليج**، يبدو من المنشورات الإسرائيلية أن هناك تفاؤلاً بمستقبل العلاقات الإسرائيلية- الخليجية، ومما نشر مثلاً أن دبي وقطر وعمان ستعلن رفع المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل، بفعل الضغوط الأميركية عليها، في أعقاب طلبها التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع السوق الأميركية، والذي يسمح لها بتصدير بضائعها إلى الولايات المتحدة دون دفع رسوم جمركية، واشترط الأميركيون موافقتهم على ذلك برفع الحظر عن إسرائيل. وبمقتضى ذلك ستسمح الدول الخليجية بدخول البضائع والمنتجات الإسرائيلية إلى أراضيها، وستلغي هذه الدول القوائم السوداء.

تبين من متابعة اهتمامات الإسرائيليين بمستقبل العلاقات مع دول الخليج أن هناك إجماعاً على أن العنوان الأول لهذه العلاقات سيظل متضمناً إنهاء المقاطعة الاقتصادية وتوسيع مجالات التعاون، وخفض عوامل التوتر السياسي مع هذه الدول إلى أدنى مستوى متاح.

مع **دول المغرب العربي**، بالإضافة إلى العلاقات الديبلوماسية بين موريتانيا وإسرائيل، صار من المعتاد قيام الإسرائيليين (مسؤولين وشخصيات عادية) بزيارة المملكة المغربية وتونس، سواء بدعوات رسمية للمشاركة في مؤتمرات أو بمبادرات ذاتية. وتنشر الصحف الإسرائيلية بين حين وآخر تقارير عن لقاءات شخصيات إسرائيلية وجزائرية، وهناك توجه لفتح قنوات مع ليبيا، بعد شبكة العلاقات التي أقامها اليهود الإسرائيليون من أصل ليبي مع الإدارة الليبية.

تشير هذه التوجهات الإسرائيلية إلى أن الأفق الذي تتطلع إسرائيل إلى تحديده بخصوص العلاقات مع الدول العربية مستقبلاً يتأطر برغبة إسرائيل في توسيع علاقاتها لتشمل غالبية هذه الدول، خاصة في ظل شعور إسرائيلي بوجود علامات تجاوب عربي

مع هذه الرغبة. ويعلم الإسرائيليون أن هناك علاقة شبه طردية بين تحسن الوضع في المناطق الفلسطينية وتسخين العلاقات الإسرائيلية- العربية. والهم الأكبر في التفكير الإسرائيلي بهذه المسألة يتلخص في ضرورة استغلال إسرائيل فترة نافذة الفرص لتطبيع العلاقات مع العرب قبل أن ينتقل التفوق إلى الجانب العربي.

من المقدَّر، في المدى الزمني لهذه الدراسة، أن تظل علاقات إسرائيل مع الدول العربية ضمن هذه الدوائر، ما لم يتم إحداث خرق في الموضوع الفلسطيني (قيام الدولة)، وفي هذه الحالة من المتوقع أن يتسع نطاق التطبيع الرسمي مع غالبية الأنظمة العربية، وهو ما يعتبر إنجازاً إسرائيلياً بمضامين إستراتيجية. أما في الاتجاه الآخر(انفجار الصراع)، فليس هناك ما يدل حالياً على أن حالة حرب جديدة ستندلع بين إسرائيل والدول العربية في الدائرتين الثانية والثالثة.

سادساً: ملامح العلاقات الإسرائيلية- الدولية المستقبلية

ترسم الأنشطة الديبلوماسية الإسرائيلية على الساحة الدولية إشارات للوجهة التي تتخذها هذه الأنشطة، ولا يجد المتابع صعوبة في تحديد الطابع الإستراتيجي للعلاقات المستقبلية بين إسرائيل ومختلف دول العالم. والقاعدة التي تستند إليها إسرائيل في ذلك تتلخص بتعبيرات المدير العام لوزارة الخارجية-رون بروسور- بكلمته في مؤتمر هرتسليا السادس ٢٠٠٦م في أن إسرائيل تعمل لكي تكون استعداداتها الأمنية والدبلوماسية متمشية مع احتياجات العصر الحديث واضطراراتهم، مع إيجاد التوازن الصحيح بين "القوة الناعمة" (Soft Power) و "القوة الصلبة" (Hard Power). وباعتقاد بروسور، في المحيط الإستراتيجي الجديد، وإزاء التهديدات والفرص العالمية، فإن لإسرائيل مصلحة واضحة في تطوير أنماط تعاون أوسع مع المجتمع الدولي، وتطوير تصور مشترك أكثر جرأة وشمولية لأمنها القومي(٧٨).

مع الولايات المتحدة

من غير المحتمل- من حيث المبدأ- أن يخضع موقف إسرائيل الأساسيتجاه تأييد قوة كبيرة للتغيير، وستستمر إسرائيل بتطوير علاقة قوية مع الولايات المتحدة؛ لأنها علاقة حاسمة لمصالح إسرائيل القومية الأمنية. وبشكل مشابه فإنه من غير المحتمل أن يتغير موقف إسرائيل الأساسي تجاه منع المواجهات العسكرية مع قوى كبيرة [٧٩].

يكثر الإسرائيليون من التأكيد على أن قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها كانت مدعومة منذ سنوات عديدة بعلاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة التي لا تزال حجر الأساس في السياسة الخارجية وفي السياسة الدفاعية الإسرائيلية. وإن أهم ما تريده إسرائيل هو الحفاظ على علاقات الثقة المتبادلة بين الإدارة الأمريكية- وخصوصا الرئيس- وبين حكومة إسرائيل ومن يقف على رأسها. ومن خلال افتراض استمرار هذه العلاقات يتوقع الخبراء الإسرائيليون من الولايات المتحدة استمرار دعمها السياسي والأمني لإسرائيل[٨٠]. ومثال على هذا الدعم، ستطلب إسرائيل من الولايات المتحدة زيادة المساعدة الأمنية من ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ٣ مليارات دولار، أي زيادة بحوالي ٢٥٪ في إطار اتفاق المساعدة لمدة عشر سنوات جديدة بين البلدين، من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٧م، والذي من المقرر أن يتم توقيعه خلال العام الحالي[٨١].

- مع دول أوروبا

يقدر بعض المعنيين الإسرائيليين أن المسألة التي ستحدد طبيعة علاقات إسرائيل بأوروبا هي مسألة الانتماء، فهل ستعتبر إسرائيل نفسها جزءا من أوروبا أو جزءاً من الشرق الأوسط؟ والإجابة التي سيتعين إعطاؤها لن تكون حاسمة وقاطعة، بل مركبة. وستستمر إسرائيل في أنها ليست هدفاً لمنتجات أوروبية فقط، وإنما لاستثمارات الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات. وبسبب ترتيباتها الخاصة مع الاتحاد الأوروبي، يمكن لإسرائيل أن تكون نقطة التقاء بين الشرق الأوسط وأوروبا، ويمكن لها أيضا-

بسبب البنية التحتية التجارية المتطورة، ووسائط الاتصال والمواصلات- أن تكون المركز الإقليمي للشركات والمنظمات الأوروبية العاملة في الشرق الأوسط. ولا داعي للتفكير مرة أخرى بمصطلحات أوروبا القديمة: أوروبا الموجودة غربي الستار الحديدي الذي لم يعد موجوداً. فأوروبا الجديدة تضم اليوم كل دول الكتلة الشرقية سابقاً، والدول البالطية، ودول يوغسلافيا السابقة. وبيلوروسيا وأوكرانيا لا تزالان تتخبطان بشأن صلتهما بأوروبا، مقارنة مع تقربهما الجديد مع روسيا. وستصبح دول أوروبا الشرقية والوسطى أكثر انخراطاً في أوروبا، وليس بالضرورة أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويوجد لإسرائيل مع هذه الدول إمكانات جيدة لإقامة علاقات خاصة مبنية على أسس مختلفة بعض الشيء عن الأسس التي تقوم عليها علاقاتها مع دول أوروبا الغربية[٨٢].

مع دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD)

وافق مجلس وزراء "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي" (OECD)، في أواسط شهر أيار ٢٠٠٧م، على قرار البدء بعملية ضم إسرائيل إلى هذه المنظمة، ورأى المسؤولون الإسرائيليون أن هذا القرار يعدّ إنجازاً مهماً للغاية؛ لأنه يفتح أمام إسرائيل المجال لتكون شريكة في هذه المنظمة التي تحتل مكانة كبيرة في البنية السياسية والاقتصادية الدولية[٨٣].

احتمال انضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)

طرحت فكرة انضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي في السنين الأخيرة، وقد زار الأمين العام للحلف جاب دي هوب شيفر إسرائيل خلال يومي ٢٣-٢٤/ ٢/ ٢٠٠٥م، وذلك في أول زيارة رسمية لأمين حلف الناتو، وكان القصد من الزيارة تعزيز التعاون الإستراتيجي بين الحلف وإسرائيل، تنفيذا لقرار صدر أثناء قمة الحلف التي عقدت في مدينة إسطنبول خلال يومي ٢٨-٢٩/ ٦/ ٢٠٠٤م. وفي صيف ٢٠٠٦م قال شيفر لسفير إسرائيل في واشنطن داني أيالون: إن "مكان إسرائيل في

المستقبل سيكون في حلف شمال الأطلسي". وقد ضُـمَّت وحـدات سـلاح البحريـة إلى تدريبات أسلحة بحرية تابعة لدول الحلف(٨٤).

وقعت إسرائيل مع الحلف على اتفاقية للتعاون المشترك فيما بينهما، وكانت إسرائيل بذلك هي الدولة الوحيدة من خارج أوروبا التي يشترك معها الناتو بما يعرف بـ "بـرامج التعاون المشتركة" الذي ينظم أوجه التعاون في ٢٧ مجالاً، بما في ذلك مواجهـة الإرهـاب ونشر الأسلحة غير التقليدية، وحوارات وتبادل معلومات استخبارية وسياسية، وشـؤون عسكرية، بل أيضا شؤون مدنية (بحث وإنقاذ)(٨٥).

باعتقاد أفيغدور ليبرمان وزير "الشؤون الإستراتيجية" في حكومة أولمرت أنه: علـى إسرائيل أن تضع لنفسها هدفاً سياسياً بأن تنضم في غضون ٥ سـنوات إلى النـاتو، بمكانـة عضو كامل الصلاحيات. وبرأيه: إن الانضمام إلى الناتو كفيـل بـردع إيـران مـن مهاجمـة إسرائيل خشية أن تدخل في مواجهة عسكرية مع كل دول الحلف. وحسب ليبرمـان فإنـه يوجد اليوم استعداد- أعلى من أي وقت مضى- لقبـول إسـرائيل في النـاتو وفي الاتحـاد الأوروبي. "فالوعي بالجهـاد العـالمي يوجـد في صـعود مسـتمر، وأن موضـوع الإسـلام المتطرف يؤثر، ولأوروبا تماثل مصالح واضح مع إسرائيل"(٨٦).

ومن وجهة نظر إسرائيلية شاملة، ثمة مزايا محتملة مهمة لتقويـة التعـاون الأمـني مـع حلف الناتو في مجالات أربع (٨٧):

- من **الناحية الدبلوماسية**، سوف يعزز التعاون الأمـني مـع بلـدان الحلـف وضـع إسرائيل السياسي بدرجة كبيرة، ومن المحتمل جـداً أن تعـزز تقويـة التعـاون مـع بلدان الناتو قدرة إسرائيل علـى المسـاومة في اتصـالاتها مـع الإدارة الأمريكيـة، وكذلك مع بلدان الاتحـاد الأوروبـي، إذ إن غالبيتهـا ليسـت أعضـاء في حلـف الناتو. ووجود محيط داعم أكـبر يجعـل إسـرائيل أقـل اعتمـاداً علـى أي حليـف بمفرده، ويعزز بذلك قدرتها على المساومة.

- في **الجانب الاستراتيجي– الدفاعي**، إن التعاون مع بلدان الناتو سوف يعزز قدرة إسرائيل على الردع من حيث ما يتعلق بالأعداء المحتملين الذين يتهددونها، وبصورة رئيسة إيران وسورية.
- من حيث **البعد العسكري– التكنولوجي**، من المحتمل أن يتيح التعاون مع دول الناتو إطلاع إسرائيل على تكنولوجيا متقدمة وطرق عملياتية عسكرية سوف تساعدها على التعامل مع الأخطار المستقبلية التي يمكن أن تواجهها، سواء أكان ذلك في حالة الحرب أو خلال الأنشطة الأمنية الراهنة.
- من **الجانب الاقتصادي**، سوف يمنح التعاون المتزايد مع بلدان الناتو إسرائيل وضعاً خاصاً بصفقات الأسلحة في الصادرات والواردات معاً، رغم أن إسرائيل تتمتع مسبقاً بوضع مميز بأنها حليف رئيس للولايات المتحدة من خارج الحلف.

إسرائيل وروسيا

يدعو المهتمون الإسرائيليون إلى وجوب قيام إسرائيل بمتابعة أوضاع روسيا بحرص شديد؛ لأن أي تحول سلبي في طريق روسيا قد يؤثر عليها أيضاً، وأن مصير الجالية اليهودية الكبيرة التي بقيت هناك قد يتغير بين ليلة وضحاها، وهذا يفرض على إسرائيل القيام بمساع لوجستية ومالية كبيرة. ويعتقد بعض أولئك المهتمين أن ليس عند إسرائيل القدرة الآن على التأثير باتجاه التطورات في روسيا، ولكن عليها الاستعداد لاستباق أبعاد التغييرات السلبية، والاستعداد في تقديم ما أمكن من الاقتراحات الجيدة إذا ما سارت روسيا على طريق الديمقراطية[٨٨].

مع الصين

تُبين متابعة المستجدات في العلاقات بين إسرائيل والصين أن هذه العلاقات بدأت تشهد انطلاقة جديدة في المجال الاقتصادي، منذ بضع سنوات، وتعبّر عن هذه الانطلاقة أرقام الصادرات والواردات وعمليات الاستثمار المتبادلة، وأوجه التعاون المختلفة بين

البلدين، ويسود اعتقاد راسخ مفهوم عند الإسرائيليين بأن الصين تشكل سوقاً اقتصادية هائلة، من شأنها- في حال اقتحامها- أن تتيح لإسرائيل فرصة لتقليص الأعباء التي يعانيها الاقتصاد الإسرائيلي، على خلفية أوضاعها الأمنية والسياسية وعلاقاتها المتوترة مع كثير من دول العالم. وعلى خط العلاقات الثنائية الشاملة يمكن ملاحظة أن أوجه التعاون بين البلدين تقود إلى إيجاد فرص متعددة لتوطيد هذه العلاقات، وضمناً في شؤون الصناعات العسكرية، وتطويق أي أزمة قد تظهر أو تجاوزها، على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة.

على الصعيد الإقليمي، يمكن التوقف عند الحالات الثلاث التالية:

- بخصوص **تركيا،** سيظل التعاون الإسرائيلي التركي- متعدد الأوجه والذي يشمل بيع الأسلحة، والتجهيز والإنتاج المشترك والتدريب والشراكة الاستخباراتية- يشكل مثالاً على كيفية إدارة المصالح المتقاربة، على الرغم من النقد المرير الذي تواجهه تركيا من قبل العالم الإسلامي.
- وبخصوص **الهند،** وفي ظل سعيها إلى أن تتوازن مع المنافسين الذين يمتلكون التسليح البالستي مثل باكستان والصين اللتين اشتبكت معهما في مواجهات مسلحة على طول حدودها، فمن المقدر أن يستمر الدافع إلى قيام تعاون هندي- إسرائيلي. إذ إن باكستان التي تنزلق نحو الأصولية الإسلامية تصنف في عداد الأعداء المستقبليين لإسرائيل، في الوقت الذي تقوم فيه الصين بنقل التسليح الثقيل والمعرفة لأشد الأعداء المحتملين لإسرائيل، وسوف يشكل التعاون الهندي الإسرائيلي أيضا أهمية كبرى مستقبلاً في مجال البحرية، لا سيما بعد تقدم تكنولوجيات الرقابة والتحري للأقمار الصناعية، والحضور العربي المسيطر على معظم السواحل الشمالية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط والذي يخلق مسرحاً متزايد الإشكالية بالنسبة لإسرائيل، وبخاصة في مجال امتلاكها لقدرات ردعية ثأرية خارج حدودها الإقليمية التي كانت دائمة التوتر قبل أوسلو.

- ومن جانب آخر، سيظل التعاون التكنولوجي والتمويلي بين إسرائيل وكل من اليابان وكوريا الجنوبية يتغذى من المصلحة المشتركة لهذه الدول، خاصة أنهما تواجهان أخطاراً محتملة من قبل صواريخ كوريا الشمالية التي تقوم بدورها بتزويد أعداء إسرائيل (إيران وسورية) بمثل هذه الأسلحة وأسرارها.

مستقبل العلاقة بين إسرائيل والشعب اليهودي

يركز المهتمون الإسرائيليون على أنه يجب العمل على تخطيط مكانة إسرائيل مستقبلاً، وليس على الصعيد الإقليمي الضيق أو على صعيد المجال الإستراتيجي فحسب، بل على صعيد دراسة علاقة إسرائيل بأوساط القوة العالمية، على حد سواء. ويجري التأكيد على أن "الشعب اليهودي هو القوة العظمى الوحيدة التي لن تدير ظهرها أبداً لإسرائيل، ولأنها القوة التي تستطيع إسرائيل الاعتماد عليها دائماً". وتتم البرهنة على وصف "القوة العظمى" بأن موقع اليهود في الأجهزة الاقتصادية ووسائط الإعلام والأجهزة العلمية في العالم يمنحهم تأثيراً كبيراً متعدد المجالات يفوق وزنهم العددي الحقيقي. ويقف المعنيون الإسرائيليون عند ضرورة مواجهة تحديات كبيرة تواجه الشعب اليهودي، ومنها[٨٩]:

أ- **الذوبان**، وعمليات الزواج المختلط، والتنصل من الهوية اليهودية، عوامل تسبب تآكلاً في التزايد الطبيعي اليهودي.

ب- **انتفاء مسوِّغات فكرة الهجرة**، بفعل النجاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يحققه اليهود في أمريكا الشمالية، وفي أوروبا، وفي أستراليا، والبوابات المفتوحة أمامهم في المجتمعات غير اليهودية التي أخذت تشكل حقائق تنهي- عملياً- إمكانية هجرة يهود تلك الدول إلى إسرائيل.

ج- **تراجع الاهتمام بإسرائيل** من قبل الجاليات اليهودية في العالم.

سابعاً: التوجهات الإسرائيلية المستقبلية إزاء إيران

تولي إسرائيل العنصر الإيراني اهتماماً خاصاً بين مجمل مكونات التحديات الإقليمية، والسبب المجمل لذلك- كما ورد في ورقة قدمها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا أيلاند إلى مؤتمر هرتسليا الخامس ٢٠٠٤م- يتلخص بأن "إيران تشكل بالنسبة لدولة إسرائيل أربع مخاطر مجتمعة، ويشكل اجتماعها مشكلة لإسرائيل، وهذه المخاطر هي: كراهية إيران الدينية لإسرائيل، وعدم الاعتراف الإيراني بوجود إسرائيل، وتأييد إيران للمنظمات الإرهابية، وطموح إيران للحصول على السلاح النووي"[٩٠].

تستحوذ هذه الرؤية على عقول الإسرائيليين، حتى صار هناك نوع من "التشخيص النمطي" للتحدي الإيراني، ولسبل مواجهته. تنبثق التهديدات الصادرة عن إيران- في أساس هذا التشخيص- من نهجها الإسلامي الأصولي، ومن التعاظم العسكري الذي بلغته، ممثلاً بذراع جوي مع قدرة هجومية بعيدة المدى لقاذفات حربية من نوع سوخوي يمكن تزويدها بالوقود جواً، وذراع بحرية بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق طرق تصدير النفط من الخليج، وقدرة على تنفيذ عمليات إنزال برمائية، وذراع إستراتيجي لصواريخ أرض- أرض بعيدة المدى، والعمل بنشاط لامتلاك سلاح نووي؛ لهذا يشغل التخلص من التهديد الإيراني حيزاً مركزياً في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، ويجاهر عديد من الإسرائيليين باعتماد "الضرورات العاجلة" التالية: الاستمرار بالمساعي السياسية لتجنيد ائتلاف عالمي ضد "الأصولية العنيفة" التي تشكل إيران مصدرها، والعمل على بناء شراكه إقليمية فاعلة لكل الدول الشرق أوسطية التي يهددها الخطر الإيراني، وعدم السماح بتصدّع قوة الردع الإسرائيلية، والاستعداد ذهنياً وعملياً لاحتمال اضطرار إسرائيل للوقوف وحدها أمام التهديد العسكري الإيراني[٩١].

مرت على هذه التوصية سنوات طويلة، ولا تزال مفرداتها قابلة للاعتماد في مختلف الأوساط الإسرائيلية، بدليل تطابقها مع سيول الدعوات النارية التي تتدفق من المؤسسات السياسية والعسكرية والأكاديمية وسواها إلى ضرورة خروج إسرائيل في عملية عسكرية

واسعة النطاق ضد إيران، ومن المستبعد أن تخبو هذه الدعوات في السنوات القادمة. لكن مسألة التنفيذ يخضع لحسابات أخرى.

ثامناً: سيناريوهات تعامل إسرائيل العقلاني مع التحديات الاستراتيجية وخياراتها مستقبلاً

تتركز حسابات إسرائيل الإستراتيجية "العقلانية" المفترضة، إزاء القوى المعادية لها، خلال السنوات العشر القادمة، على محاولة خفض عوامل التوتر مع هذه القوى. وتتضمن هذه المحاولة أشكالاً من السلوك تؤدي إلى تحقيق هذا الغرض:

العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد سورية:

أ- القدرة العسكرية السورية، وإمكانية التأثير الفعال على العمق الإستراتيجي الإسرائيلي (الصواريخ، والطيران، والأسلحة الكيميائية).

ب- عجز إسرائيل عن السيطرة على مجريات الحرب والتحكم بنتائجها، وإمكانية تحولها إلى حرب استنزاف.

ج- غياب البديل للنظام السوري الحالي، وحدوث فوضى تتأذى منها إسرائيل، خلفاً للوضع القائم الذي يحافظ على إدارة الصراع بعقلانية.

د- عدم تبلور "الأسباب الموجبة للحرب = اللاخيار" في الذهنية الإسرائيلية، رسمياً وشعبياً.

هـ-الاعتقاد أن حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية ستركز على الجبهة الداخلية الإسرائيلية في حال شنت إسرائيل حرباً على سورية.

و- تجنب إسرائيل التورط في فتح جبهة ثانية، إلى جانب الجبهة الفلسطينية، بسبب عدم تحقيق حسم إستراتيجي في الموضوع الفلسطيني.

ز- حسابات إسرائيل المتعلقة بالتطبيع مع العرب والرأي العام الدولي وغير ذلك.

العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد إيران:

أ- التحسب للرد الإيراني العنيف، واستخدام حزب الله، واشتعال جبهة المواجهة مع لبنان، وربما مع سورية.

ب- القدرة العسكرية الإيرانية، وإمكانية التأثير الفعال على العمق الإستراتيجي الإسرائيلي (الصواريخ، والطيران، والأسلحة الكيميائية).

ج- إمكانيات إيران البشرية والعسكرية والاقتصادية التي تؤهلها خوض صراع مديد وحرب طويلة الأمد.

د- استهداف إيران للقوات الأميركية في العراق وقواعدها في الخليج والمحيط.

هـ-استهداف منابع النفط وإغلاق الممرات المائية (الخليج، ومضائق البحر الأحمر).

و- إمكانية استثمار القوة الشيعية جنوبي العراق ضمن المقاومة ضد قوات التحالف.

ز- استهداف المراكز والمؤسسات الإسرائيلية واليهودية في مختلف أنحاء العالم.

ح- الصعوبات اللوجستية والمهنية الكبيرة التي تعترض إمكانية نجاح إسرائيل في تحقيق حسم استراتيجي ضد إيران، وضمناً في تدمير المشروع النووي الإيراني.

العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد حزب الله:

أ- دروس الإخفاق الإسرائيلي في مواجهة حزب الله خلال حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦م).

ب- عجز إسرائيل عن حماية الجبهة الداخلية من صواريخ حزب الله ووسائله الأخرى المتوقعة.

ج- محافظة حزب الله على مستوى محدود من العمل العسكري، على نحو لا يفرض خروج إسرائيل إلى حرب شاملة ضده (إعادة اجتياح لبنان).

د- غموض النتيجة المفترضة لأي حرب إسرائيلية ضد حزب الله، والعجز الإسرائيلي عن التحكم بمجريات الحرب.

هـ-الافتقار إلى إجماع إسرائيلي بشأن الحرب ضد حزب الله.

و- الحسابات الإسرائيلية حول رد الفعل الإيراني والسوري.

العوامل المحتسبة في إسرائيل، والمقللة من احتمال لجوئها إلى الخيار العسكري ضد فصائل المقاومة في سورية ولبنان:

أ- اقتناع إسرائيل بعدم جدوى هذه الحرب، في ظل غياب البنية العسكرية الفلسطينية، وتبعثر مقرات الفصائل.

ب- الحسابات الإسرائيلية حول الرد السوري ورد حزب الله.

ج- تفاقم الأوضاع في الضفة والقطاع وتصعيد المواجهات.

تقديرات حول خيارات إسرائيل العقلانية في مواجهة أعدائها:

أ- في مواجهة سورية

١- هناك ثلاثة تيارات في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع سورية:

- **الأول**، يدعو إلى العمل الإسرائيلي المباشر لتغيير النظام السوري.
- **الثاني**، يدعو إلى عدم التورط في العمل المباشر لتغيير النظام السوري، والاكتفاء بمستوى من الضغوط عليه لإبقائه ضعيفاً (يتعامل مع سورية بأنها عدو عاقل).
- **الثالث**، ترك النظام السوري لأميركا وتحريضها عليه، لتغييره أو إضعافه.

٢- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية هو الأخذ بخيار "الوضع الراهن"، لا حرب ولا سلام، مع مواصلة إنهاك سورية واستنزافها داخلياً.

٣- مواصلة إسرائيل الضغط والتحريض على الساحة الدولية ضد سورية، في الموضوعات السياسية والتسليحية والاقتصادية وسواها.

ب- في مواجهة إيران

١- يوجد ثلاثة تيارات في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع إيران:

- **الأول**، شن هجمات إسرائيلية على مواقع المشروع النووي الإيراني، بأي ثمن.
- **الثاني**، يدعو إلى عدم التورط في العمل المباشر ضد إيران، والاكتفاء بمستوى معين من الضغوط عليها، لإبقائها في بؤرة الاستهداف الدولي، والاستعداد للتعايش مع الخطر النووي الإيراني.
- **الثالث**، يترك أمر إيران إلى الولايات المتحدة ويحرضها عليها لمواجهة نشاطها النووي ومخططاتها الإقليمية.

٢- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية إزاء إيران، هو الأخذ بخيار عدم استفراد إسرائيل بالعمل ضد إيران.

٣- مواصلة إسرائيل الضغط والتحريض على الساحة الدولية ضد إيران، في الموضوعات السياسية والتسليحية وسواها.

ج- في مواجهة حزب الله

١- يوجد ثلاثة تيارات في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع حزب الله:

- **الأول**، يدعو إلى استئناف شن هجمات ضد الحزب عبر اجتياح لبنان وتدمير البنية التحتية اللبنانية، لتوليد حالة داخلية لبنانية موجهة ضد حزب الله.
- **الثاني**، يدعو إلى عدم التورط الإسرائيلي المباشر في العمل ضد حزب الله، والتنسيق مع بعض القوى اللبنانية لمواجهته داخلياً.
- **الثالث**، يركز على إعطاء فرصة للعمل الداخلي والدولي لتطبيق القرار ١٥٥٩.

٢- مواصلة إسرائيل الضغط والتحريض على الساحة الدولية ضد حزب الله وسورية وإيران، بانتظار مواقف أو قرارات دولية جديدة.

٣- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية إزاء حزب الله، هو انتظار نتيجة التفاعلات على الصعيدين الداخلي والدولي لتطبيق القرار ١٥٥٩.

د- في مواجهة فصائل المقاومة الفلسطينية

١- يوجد تياران في القيادة الإسرائيلية حول سبل التعامل مع الفصائل:

- **الأول**، شن هجمات على مقرات وتصفية قيادات فلسطينية في سورية ولبنان.
- **الثاني**، الضغط الدولي على سورية لإغلاق المقرات وإبعاد القيادات الفلسطينية.

٢- الاتجاه المرجح السائد في الحسابات الإسرائيلية إزاء الفصائل الفلسطينية، هو شل قدرتها على التأثير في الداخل الفلسطيني، وعدم السماح لها بفتح جبهة الجنوب ضد إسرائيل، وانتظار نتيجة التفاعلات على الصعيدين الداخلي والدولي لتطبيق القرار ١٥٥٩.

٣- مواصلة ضرب البنية التحتية وتصفية قيادات الفصائل في الضفة والقطاع.

جميع هذه التصورات تصبح دون قيمة في حال خروج حسابات إسرائيل من النطاق العقلاني، واعتماد نهج المغامرة، الذي سيفضي إلى دمار واسع النطاق للمنطقة، والذي يتعذر على أي متابع التكهن بنتيجته وتداعياته.

تاسعاً: الحالة الإسرائيلية الراهنة مرحلة أولى في مسار التطورات المستقبلية

تصلح النتائج التي خلص إليها مؤتمر هرتسليا السابع- ٢٠٠٧م- في ظلّ نتائج حرب لبنان الثانية- لتكون تقديرات قابلة لاعتمادها في استشراف الملامح المستقبلية للحالة الإسرائيلية، ومن هذه النتائج[٩٢]:

- يزداد الشعور بأن النظام الحاكم في إسرائيل يمرّ بأزمة إستراتيجية عميقة تتجلى في زعامة قاصرة وأداء غير قويم لأجهزة السلطة ومؤسساتها، وتولد حالة من انعدام الثقة والوضوح. فالزعامة تفتقر إلى رؤيا وأهداف محددة، وهي لم ترسم أيضا طريقاً وإستراتيجية واضحتين.
- تراجعت فاعلية أجهزة الحكم ونجاعتها، وباتت الحكومات تواجه صعوبة في ممارسة السلطة والتخطيط والتنفيذ في ضوء انعدام الاستقرار السلطوي، وعدم توفر الأدوات

اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات، واضطراب منظومة التوازنات بين أذرع السلطة.

- ليس هناك خلاف حول أهمية النضال من أجل طهارة اليدين ومحاربة الفساد دون هوادة، والعمل الفعّال لأجهزة الرقابة الرسمية ويقظة وسائل الإعلام. مع ذلك فيجب أن تتم هذه الأمور باتزان ودراسة؛ لأن الانجراف المفرط في هذا النضال يمكن أن يؤدي إلى تأجيج الاغتراب تجاه المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.
- حرب لبنان الثانية لم تؤثر على مكونات مركزية في المناعة القومية والاجتماعية، ومع ذلك فقد طرأ تآكل واضح في ثقة المواطنين وتقديرهم للحكومة والكنيست، كما سُجِّلَ تراجع أقل حدّة في تقدير الجمهور للمؤسسة الأمنية.
- الوضع المالي والاقتصادي لإسرائيل لا بأس به، فقد انتهت سنة ٢٠٠٦م في ظل مؤشرات نموّ اقتصادي (ارتفاع بنسبة ٥٪ في الناتج المحلي الخام)، وطرأت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية، فيما سُجِّل هبوط في نسبة البطالة. بيد أن التناقض بين الوضع الاقتصادي وبين وضع المؤسسات السلطوية ما زال جلياً، وثمة ما يدعو للتساؤل فيما إذا كان الاقتصاد سينجح في الحفاظ على قوته واستقراره لفترة طويلة دون أن يطرأ تحسن ملموس على الحكم؟
- الهبوط في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم، بما في ذلك مؤسسات الأمن القومي، يأتي في الوقت الذي تقف فيه إسرائيل أمام سلسلة من التحديات الإستراتيجية والسياسية التي تتطلب توفر زعامة، وحنكة سياسية وحرفية في أفضل مستوى.

عاشراً: خلاصة التوجهات الاستراتيجية الإسرائيلية حتى عام ٢٠١٥م

ستظل إسرائيل تتمتع بأوضاع جغرافية وسياسية مناسبة لممارسة الصراع، وتقوم على الدوام بإدخال تعديلات على ميزان القوى في المنطقة بما يزيد الخلل القائم في القدرات العسكرية لصالحها، وستظل تمتلك إسرائيل قاعدة مادية صلبة، بفعل الإمكانات الذاتية والتحالفية المستمدة من الولايات المتحدة والغرب ويهود العالم.

بالمقابل، ستظل إسرائيل تعاني مأزقاً استراتيجياً، انطلاقاً من عوامل متعددة، أبرزها: تآكل مختلف الأيديولوجيات الصهيونية التي استمرت عقوداً، وعجز إسرائيل عن حسم الصراع مع الفلسطينيين، وإخفاقها في تحييد القوى العسكرية المعادية لها، وعدم نجاحها في تحقيق السلام الكامل مع الدول العربية، بالإضافة إلى تردي صورتها على الساحة الدولية، والإدانة شبه التامة لسياستها في مختلف موضوعات الصراع.

ستواصل إسرائيل- على خلفية امتلاكها ترسانة تقليدية متطورة وأسلحة نووية كبيرة متنوعة- إعطاء مبدأ "الردع" مكانة متقدمة بين مجمل أوجه السلوك المعتمدة في إدارة الصراع؛ لمنع العرب من التفكير بشن حرب ساحقة عليها، أو التفكير باستخدام أسلحة الدمار الشامل المتوفرة عندهم. يضاف إلى هذا المزاوجة الإسرائيلية التكاملية بين الطاقات الذاتية والطاقات التحالفية التي تتيحها الولايات المتحدة والدول الغربية لإسرائيل. ومن المؤكد، في ضوء خبرات الماضي، أن تظل إسرائيل تلوِّح بامتلاكها الوسائل التي ترى فيه "قوة رادعة" في مواجهة العرب؛ وذلك لبث الذعر في صفوف القيادات العربية، وثنيها عن الإقدام على أي خطوة عسكرية ضد إسرائيل. وفي هذا الخصوص، يعتمد ما يسمى الردع الإسرائيلي على توجيه رسالة إلى الدول العربية، تنطوي على إفهامها أن الثمن الذي ستدفعه جراء هذه الخطوة سيفوق- بكثير- المنجزات أو المكتسبات التي يمكن تحقيقها. ويجري هنا اعتماد صورة الخيار النووي ضمن مفهوم الردع الإسرائيلي. وبصرف النظر عن تقاسم الأدوار بين الإسرائيليين حول الخيار النووي، فإنه يراد للحديث عن هذا الخيار أن يدفع العرب إلى الوقوع في دائرة تأثير الردع النووي، ويراد له كذلك أن يعزز في أذهان الإسرائيليين فكرة وجود بدائل تعوض الافتقار إلى بعض عناصر العمق الاستراتيجي الإسرائيلي.

على الرغم من تعبيرات الاطمئنان الإسرائيلي للقدرة العسكرية الذاتية، ولرديفها التحالفي، سيحرص صانعو القرار الإسرائيلي على التذكير المستمر بالتحديات المستقبلية

الخطيرة التي تواجهها الدولة اليهودية من قِبَل محيطها العربي والإقليمي، ومواصلة تغذية روح القلعة المحاصرة التي يتعين الدفاع عنها حتى الرمق الأخير.

ستواصل المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية الحاكمة- انسجاماً مع ثوابت النظرية الأمنية للدولة- اعتماد القواعد الرئيسة للأداء الحربي (دستوراً أو عقيدةً للجيش الإسرائيلي)، والتي تتلخص بما يلي: التفوق والردع، والضربة الاستباقية والحرب الوقائية، والحرب الخاطفة أو القصيرة، ونقل الحرب إلى أراضي الدول العربية، والحسم العسكري مدخلا للحسم الاستراتيجي. وهذه القواعد تأخذ بالحسبان أن إسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً ولا تستطيع تشغيل قواتها فترة طويلة، مع وجود علاقات تبادلية بين الدفاع والهجوم، وحسم الحرب في البر بالاستفادة من القوة البرية المتحركة المدرعة.

في نطاق تحري الصلات المستقبلية الوثيقة بين المكونات الداخلية والتحديات الخارجية للوضع الاستراتيجي الإسرائيلي المرتبط بمفهوم الأمن القومي، يمكن الوقوف عند المؤشرات التالية:

١- إن قيام إسرائيل على أساس عسكري، يجعل أهم درس يمكن استخلاصه من التجربة الإسرائيلية، في مجال الأمن القومي، هو مواصلة استعمال الجيش أداة فعالة في عملية التحديث وبناء الدولة، إذ سيظل الجيش ينشئ علاقات معقدة مع المجتمع الإسرائيلي على مستويات الفرد والفكر والمؤسسات، ثم سيبقى هذا الجيش يُعَدُّ مظهراً حقيقياً للمجتمع، ويُنْظر إليه على أنه منبع القيم التي يتشبع بها الصهيونيون، لخلق اليهودي الجديد الذي ينخرط في مواجهة احتمال الفناء الجماعي على يد العرب. وهذه مسألة لن تشهد تراجعاً في المدى المنظور.

٢- ستحافظ قضية الأمن القومي، لاعتبارات صراعية، على مكانتها قضية محورية تؤثر على القيم والمؤسسات والحياة اليومية في المجتمع الإسرائيلي، وبصرف النظر عن الخلافات الإيديولوجية والسياسية، سيبقى الخطر الوجودي الناجم عن الصراع عند الإسرائيليين يتجلى في جانبين: أحدهما نظرتهم إلى الصراع في أنه ينطوي على تهديد

بإبادة شعب أو دولة، وثانيهما ثبات معطى الصراع وعدم جدوى أي مبادرة إسرائيلية عسكرية أو سياسية لحله. ويذهب عديد من المهتمين الإسرائيليين إلى أن تهديد الأمن الوجودي لإسرائيل ينطلق من ثلاث مشكلات يصعب على عقيدة الأمن الإسرائيلية إيجاد مخرج لها، هي: انعدام التوازن في علاقات القوى الديمغرافية على مستوى الإقليم والمنطقة، وحدود غير آمنة نتيجة لغياب العمق الاستراتيجي لإسرائيل، والصمود أمام صراع عنيف مستديم يتطلب تخصيص مصادر مالية مرتفعة لمستلزمات الأمن القومي.

٣- قد تظهر- خلال السنوات المقبلة- مفاعيل التغيرات الكبيرة التي شهدها المجتمع الإسرائيلي في السنوات القليلة الماضية، ومنها: ازدياد تدخل المجتمع الإسرائيلي في شؤون الأمن والجيش، وتباين وجهات النظر ونقاشات عميقة في المؤسسة العسكرية جرّاء عملية السلام والمواجهة مع العرب، والتعب والإحباط في صفوف الإسرائيليين، وتدني الاستعداد للخدمة في الجيش، إذ يمر المجتمع الإسرائيلي بمرحلة انتقال من مجتمع معبّأ إلى مجتمع غربي، ويشهد تبدلاً في المعايير وشروخاً وانقسامات، وتتسع الفجوة بين القيم في المجتمع لتصل إلى القيم العسكرية، وتتحول إسرائيل إلى مجتمع استهلاكي متطور. وقد أثّر هذا التحول على الأمن في ثلاثة مفاهيم، هي: مسألة استعداد الجمهور لصرف أموال كثيرة على الأمن، ونظرة الشبان اليهود لموضوع الأمن، واجتذاب السوق الحرّة للإسرائيليين.

تشكل هذه المسائل بالنسبة للمؤسسة الحاكمة في إسرائيل دليلَ عملٍ لتوجهاتها المستقبلية الخاصة بالواقع الإستراتيجي للدولة، وبذلك يقوم الأداء الإسرائيلي على استخدام المبادئ الأمنية الثابتة في الإستراتيجية العليا لإسرائيل عبر تكييفها مع المتغيرات الأمنية، داخلياً وإقليمياً، بما يلبي متطلبات وجود الدولة ومواصلة مهماتها، في مساع حثيثة لتحسين واقعها الذي يُشَكُّ في أنه سيشهد تحولات جذرية في منحى التحسن، بعد أن بدأ يشهد ترديا مرشحاً للتفاقم خلال السنوات المقبلة.

الهوامش

[١]. يائير عفرون، مفهوم إسرائيل الأمني، مجلة سكيرا حودشيت ٦/ ١/ ١٩٩١م.

[٢]. رون بن يشاي، المفهوم الأمني الإسرائيلي، يديعوت أحرونوت ٣/ ٧/ ١٩٩٨م.

[٣]. إبراهيم عبد الكريم، العمق الإستراتيجي والأمن القومي والتسلح لدى إسرائيل (دمشق: مركز الدراسات العسكرية) ٢٠٠٢م (ف١ – بتصرف).

[٤]. نتالي بريشكولنيك، خبير ديمغرافي: الأغلبية الفلسطينية ستتشكل في ٢٠٢٠م، يديعوت، إنترنت ١٨/ ٨/ ٢٠٠٤م.

[٥]. تقرير، حتى ٢٠٢٠م – أغلبية عربية في إسرائيل وفي المناطق، معاريف ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٣م.

[٦]. غاد ليئور، يديعوت أحرونوت ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٧]. عوفر بترسبورغ، يديعوت أحرونوت ٣/ ٩/ ١٩٩٧م.

[٨]. زيف ماور، كثافة في إسرائيل عام ٢٠٢٠م، هآرتس ٢٦/ ٣/ ١٩٩٥م.

[٩]. هاجر لاهف، خطة إسرائيل عام ٢٠٢٠م، هآرتس ٤/ ٩/ ١٩٩٧م.

[١٠]. خبر، معريف ٥/ ١٠/ ١٩٩٧م.

[١١]. عوفر بترسبورغ، الهدف ٢,٤ مليون يهودي في الجليل، يديعوت أحرونوت ٣١/ ١٠/ ١٩٩٦م.

[١٢]. المصدر السابق.

[١٣]. عميحاي الفروبتش، برنامج جديد في الجليل، هآرتس ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٦م.

[١٤]. غاي بخور، الأرقام لا تكذب، يديعوت ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[١٥]. نحميا شطرسلر، الدولة الثرية هي القادرة فقط، هآرتس ٥/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[١٦]. نحميا شطرسلر، لغز عام ٢٠٠٦م، هآرتس٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[١٧]. ميراف درور، إسرائيل ٢٠٠٧م: الطبقة الوسطى تتقلص، معريف ١٥/ ١/ ٢٠٠٧م.

[١٨]. سيفر بلوتسكر، ٧٠٪من اليهود في إسرائيل لا يأكلون فطير الفصح، يديعوت أحرونوت، ٢/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[١٩]. تمت صياغة هذه النقاط استناداً إلى:

– أمنون برزيلاي، جيش الدفاع بلور خطة متعددة السنوات، هآرتس ١٣/ ٨/ ١٩٩٨م.

– أمنون برزيلاي، ثلاث محطات وثورة واحدة، هآرتس ٦/ ٨/ ١٩٩٩م.

– يوآف ليمور، معالجة جذرية، ملحق معريف ١٥/ ١/ ١٩٩٩م.

– عمير ربابورت، أسس الخطة متعددة السنوات حتى عام ٢٠٠٣م، يديعوت أحرونوت ٣/ ٢/ ١٩٩٩م.

[٢٠]. عمير ربابورت، الخطة التي ستعيد الدبابات إلى الجبهة، معريف ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧م.

[٢١]. تقرير، أولمرت سيضغط على الإدارة الأمريكية لتزويد إسرائيل بطائرات إف٢٢ مقابل استعداده لحلول وسط حول بعض المطالب الأمريكية، موقع عرب ٤٨ – ٦/ ٦/ ٢٠٠٧م.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=45964

[٢٢]. فليكس فريش، إسرائيل تفكر بشراء ١٠٠ طائرة F35، معريف٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٢٣]. آرييه أغوزي، الطائرة الحربية الأفضل في العالم في الطريق إلى إسرائيل، يديعوت أحرونوت،٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٢٤]. تقرير، البنتاغون يمول مشروع صواريخ حيتس الإسرائيلية، الأخبار اللبنانية ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧م.

[٢٥]. أورلي أزولاي، الولايات المتحدة ستزود إسرائيل بمنظومة دفاعية ضد الصواريخ بعيدة المدى، يديعوت أحرونوت ٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٢٦]. تقرير، الكونغرس يصادق على تمويل مشاريع إسرائيلية لتطوير منظومات دفاعية لاعتراض الصواريخ، موقع عرب ٤٨ – ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧م. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=45466&ar=

[٢٧]. دان هوروفيتش وموشي ليساك، الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم، بحث في: دراسات في المجتمع العربي، إعداد وتحرير :عادل مناع وعزمي بشارة(بيت بيرل/ إسرائيل: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل) ١٩٩٨م، ص٥٥.

[٢٨]. تقرير، صادرات السلاح الإسرائيلية لعام ٢٠٠٦م بلغت ٤,٤ مليار دولار ، موقع عرب٤٨، ٢/ ١/ ٢٠٠٧م عن معريف.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=42037

[٢٩]. آرييه أغوزي، عقود بأربعة مليارات دولار تعقدها الصناعات الجوية، يديعوت أحرونوت،١٠/ ١/ ٢٠٠٧م.

[٣٠]. Sharon Sadeh, Israel's Defense Industry in the 21st Century: Challenges and Opportunities, Tel Aviv University :Jaffee Center for Strategic Studies, STRATEGIC ASSESSMENT, Volume 7, No. 3 December 2004.

[٣١]. تامي مولد حايو، الأيام الفظيعة، معريف ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٤م.

[٣٢]. إيتمار أيخنر، يعتقد ثلثا الإسرائيليين أن "المناعة الوطنية" ضعفت، يديعوت ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٣٣]. ميراف دافيد، جدول الحس الوطني، معريف ١٩/ ١/ ٢٠٠٦م.

[٣٤]. نتالي بريشكولنيك، خبير ديمغرافي: الأغلبية الفلسطينية ستتشكل في ٢٠٢٠م، يديعوت، إنترنت ١٨/ ٨/ ٢٠٠٤م.

[٣٥]. أفيرما، جولان سيعود ثانية، هآرتس ١٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٣٦]. يورام كينوك، وداع دغانيا أ، يديعوت ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧م.

[٣٧]. روتي سيناي، استطلاع: ٥٪ فقط من الإسرائيليين راضون عن الساحة السياسية. هآرتس٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٣٨]. إيتان هابر، وماذا إن "جاء الشرطي"، يديعوت ٩/ ١/ ٢٠٠٧م.

[٣٩]. إيتان هابر، ابنة الستين ماضيها من خلفها وعيونها موجهة إلى المستقبل، يديعوت أحرونوت، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٤٠]. نسيم كلدرون، كل شيء ضائع، فكل شيء بسيط إذن، معريف ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧م.

[٤١] غيورا أيالون، مقابلة مع البروفيسور مارتن فان كريفليد، الجزء الأول، دورية "يروشلايم" ١/ ٣/ ٢٠٠٢م (بالعبرية).

[٤٢] Avraham Burg,The end of Zionism,Israel must shed its illusions and choose between racist oppression and democracy, The Guardian (September 15, 2003).

[٤٣] آري شابيط، بعد صهيوني ـ مقابلة مع أبراهام بورغ، رئيس الكنيست سابقاً، ملحق هآرتس، ٨/ ٦/ ٢٠٠٧م.

[٤٤]. أساف عنبري، جيل الانهيار، معريف ٥/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

[٤٥]. يوآف برومر، إسرائيل لن تصل إلى سن ١٠٠، معريف ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥م.

[٤٦]. أريك بندر ويوآف برومر، على طريق ٢٠٤٨م، معريف ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٥م.

[٤٧]. مقابلة أجراها أليكس فيشمان وسيمه كدمون مع رؤساء الشاباك السابقين، يديعوت، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٣م.

[٤٨]. نصر شمالي، وثيقة يهودية جديدة: الكيان الصهيوني استعماري، عنصري، استبدادي، وحشي. نشرة (كلنا شركاء) الإلكترونية – دمشق – ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

[٤٩].دانييل بايبس، القضاء على إسرائيل بهدوء، معريف ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

[٥٠]. كاثلين كريستسون، اقتراب انهيار الصهيونية، المركز الدولي لدراسات أميركا والغرب ٤/ ٩/ ٢٠٠٦م.. على الرابط:

http://www.icaws.org/site//modules.php?name=News&file=article&sid=8338&mode=&order=0&thold=0

[٥١]. إيتان هابر، أظهر الاحترام لإسرائيل، يديعوت ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٥٢]. عالم إسرائيلي يشكّك باستمرار الدولة العبرية، يو بي أي ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٥٣]. عوزي بنزيمان، أرخميدس موجود في دمشق، هآرتس ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٧م.

[٥٤]. تقرير، إسرائيل ستبني سياجاً ثانياً على طول قطاع غزة، موقع الحركة العربية للتغيير ١٣/ ٣/ ٢٠٠٥م.. على الرابط: http://www.al-arabeya.net/index.asp?f=3319886222

[٥٥]. تقرير، صحيفة القدس المقدسية ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٥م.

[٥٦]. تقرير، تحويل الحواجز العسكرية بين القطاع وإسرائيل إلى معابر حدودية دولية، القدس المقدسية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٥م.

[٥٧]. روني سوفير، الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة طائرات دون طيار، يديعوت إنترنت، ١٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.

[٥٨]. محمد أبو خضير، تفاصيل مشروع شارون، القدس المقدسية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٥٩]. ياريف أوفينهايمر (سكرتير حركة "سلام الآن")، طرق الأبرتهايد، معريف ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

[٦٠]. عميره هاس، أمر يحظر على الفلسطينيين الدخول إلى إسرائيل في "طرق الإسرائيليين"، هآرتس، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٦١]. عميره هاس، إسرائيل فصلت غور الأردن من الضفة الغربية، هآرتس ١٣/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٦٢]. عميره هاس، على درب زئيفي، هآرتس ١٥/ ٢/ ٢٠٠٦م.

[٦٣]. تقرير، إسرائيل تسيطر على مياه حوض الأردن وتسرق مياه الحوض الغربي في فلسطين، وكالة وفا ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥م.

[٦٤]. تقرير، الجدار العازل يقع على أكبر خزان للمياه الجوفية في الضفة الغربية، موقع عرب ٤٨ ـ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦م.. على الرابط:

id=35583&sid=118&http://www.arabs48.com/display.x?cid=11

[٦٥]. تقرير، الجدار سيتجاوز ١٠٠٠ كم ولن يبقي إلا ١٠٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٥م.. موقع: www.alwatanvoice.com

[٦٦]. تقرير مركز بيتسيلم، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٥م. على الرابط:

http://www.btselem.org/Arabic/Index.asp

[٦٧]. ألوف بن، ٣٦ معبراً تحدد الحدود الجديدة، هآرتس ٩/ ٩/ ٢٠٠٥م.

[٦٨]. أليكس فيشمان، رقصة الدم، يديعوت أحرونوت ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٥م.

[٦٩]. داني روبنشتاين، معبر إيرز هو لا شيء بالمقارنة مع ما سيأتي، هآرتس ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤م.

[٧٠]. دافيد نيومان، الخط الأخضر كحدود سابقة ومستقبلية، نشرة الخط الأخضر(ع ٨)، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٣م.. موقع: www.bitterlemons.org

[٧١]. ألوف بن، حدود شارون، هآرتس ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٥م.

[٧٢]. نحميا شطرسلر، انتصرتم، هآرتس٢١/ ٣/ ٢٠٠٦م.

[٧٣]. إفرايم كلاينمان، مخاطر الانفصال الاقتصادي، نشرة "الاندماج أم الانفصال الاقتصادي"، (ع ٢)، ١٣/ ١/ ٢٠٠٣م.. موقع: www.bitterlemons.org

[٧٤]. زئيف شيف، هزيمة إسرائيلية في سديروت، هآرتس ٨/ ٦/ ٢٠٠٧م.

[٧٥]. ألوف بن، الخطة: خط دفاع جديد داخل الضفة الغربية، هآرتس ٦/ ٣/ ٢٠٠٦م.

[٧٦]. د. ماتي شتينبرغ، كيف نقرأ الساعة الديمغرافية، هآرتس ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٤م.

[٧٧]. مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م- (www.omo.gov.il).

[٧٨]. رون بروسور، الدبلوماسية الإسرائيلية في عالم متغير ـ من الدفاع إلى المبادرة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ـ التواصل ٢٢/ ١/ ٢٠٠٦م.. على الرابط:

http://www.altawasul.net/mfm/ArabWeb/main/document.asp?DocumentID=89934 MissionID=218&

[٧٩]. David RodmanISRAEL'S NATIONAL SECURITY DOCTRINE: AN INTRODUCTORY OVERVIEW ,Meria(Middle East Review of International Affairs),Volume 5, No. 3 - September 2001,MERIA is a project of the Global Research in International Affairs (GLORIA) Center of the Interdisciplinary Center (IDC)

[٨٠]. إفرايم سنيه، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م، الفصل السادس.. على الرابط:
http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/Link_Israel2000.htm

[٨١]. موتي باسوك، إسرائيل تطلب من الولايات المتحدة زيادة المساعدة الأمنية، هآرتس (٤/ ٣/ ٢٠٠٧م). وموقع عرب ٤٨ – ٤/ ٣/ ٢٠٠٧م.. على الرابط:
id=43512&sid=66&http://www.arabs48.com/display.x?cid=16

[٨٢]. إفرايم سنيه، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م، الفصل السادس.. على الرابط:
http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/Link_Israel2000.htm

[٨٣]. بلال ضاهر، المصادقة على قرار البدء بضمّ إسرائيل إلى "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي، موقع المشهد الإسرائيلي ٣١/ ٥/ ٢٠٠٧م.. على الرابط:
http://almash-had.madarcenter.org/almash- had/viewarticle.asp?articalid=3501

[٨٤]. دافيد ليبكين، يجب علينا الانضمام الى حلف شمال الاطلسي، معريف ٣/ ٩/ ٢٠٠٦م.

[٨٥]. عوزي أراد، هل إسرائيل في طريقها إلى حلف دفاعي؟، يديعوت ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٨٦]. إيتمار آيخنر، ليبرمان: في غضون ٥ سنوات ستنضم إسرائيل إلى الناتو والاتحاد الأوروبي، يديعوت ٣/ ١/ ٢٠٠٧م.

[٨٧]. Zaki Shalom,Israel and NATO: Opportunities and Risks (Tel Aviv University : Jaffee Center for Strategic Studies ,Strategic Assessment, Volume 7, No. 4 - March 2005).. http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v7n4p4Shalom.html

[٨٨]. إفرايم سنيه، إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠م، الفصل السادس.. على الرابط:
http://www.qudsway.com/Links/Israel/6/Html_Israel6/Link_Israel2000.htm

[٨٩]. المصدر السابق.

[٩٠]. غيورا أيلاند، مقتطفات من "تقرير وضع الأمن القومي" في إسرائيل (ح٢)، ورقة قدّمت إلى مؤتمر هرتسليا الخامس، صحيفة المستقبل اللبنانية ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م(ع ١٧٩١) رأي وفكر، ص ١٩.

[٩١]. إفرايم سنيه، بمسؤولية/ إسرائيل في عالم ما بعد عام ٢٠٠٠م ،(تل أبيب: إصدار سفري حيمد ويديعوت أحرونوت) ١٩٩٦م، ص٩٣ ـ ٩٧، ١٠٤(بالعبرية).

[٩٢]. استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع ٢٠٠٧م- ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي(المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار – "الورقة الإسرائيلية" رقم ٤٠).

الفصل الثاني

الملامح السياسية في إسرائيل بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٥م

الورقة الأولى

آفاق التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي في إسرائيل

الورقة الثانية

دور المؤسسة العسكرية والدينية في صناعة السياسة الإسرائيلية

الورقة الأولى

آفاق التسوية للصراع العربي– الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية*

من يستمع إلى التصريحات والمقترحات الأمريكية والإسرائيلية المتلاحقة حول عملية السلام وحول فتح أفق سياسي جديد للسلام على أساس المبادرة العربية يكاد يصدق أن الأمور تجري في هذا الاتجاه.

ومن يستمع إلى التصريحات المتلاحقة حول المبادرة والأفق السياسي على لسان كونداليزا رايس في زياراتها الأخيرة للمنطقة يظن أننا بصدد أفق سياسي حقيقي.

وكذلك بالنسبة لتلك التصريحات المماثلة على لسان أيهود أولمرت وهو على شفير الإعلان الرسمي عن إفلاسه السياسي على وقع تداعيات لجنة فينوغراد للتحقيق بأداء إسرائيل أثناء العدوان على لبنان في الصيف المنصرم.

يعتقد المتابع أن أبواب الجنة قد فتحت فجأة أمام هبوط حل مفاجئ سحري للقضية الفلسطينية، المنتهكة حقوقها وحقوق شعبها منذ ما يقارب الستين عاما.

فهل الأمور والأوضاع تسير فعلا أو تبشر بأفق سياسي حقيقي وجاد للحل؟ أم إن وراء الأفق السياسي ما وراءه من أجندة أخرى تمتطي القضية الفلسطينية؟

هناك أمور كثيرة ما تلبث أن تتداعى في الذاكرة منبهة من حلم اليقظة هذا:

* فيتذكر المرء مثلا أن الإدارة الأمريكية العليا في البيت الابيض، وتوابعها في وزارتي الدفاع والخارجية، لا يتذكرون القضية الفلسطينية إلا عندما يكون سيد البيت الأبيض وحزبه الحاكم في أزمة، فيسعى إلى الخروج منها، أو الالتفاف حولها، بحركة استعراضية

* أ. **نواف الزرو/** كاتب صحفي-باحث، ورئيس القسم العبري والدراسات والأبحاث الفلسطينية– الإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية/ الأردن.

سياسية، تكون القضية الفلسطينية في بعض الأحيان موضوعاً لها. لكن هذا المشهد تكرر في العقود المنصرمة مراراً عديدة، وحال القضية الفلسطينية وشعبها يزداد سوءا، والشواهد على ذلك كثيرة لا حصر لها.

* يتذكر المرء، مثلا، أن الرئيس الأمريكي قد وضع ملف القضية الفلسطينية في سلة المهملات منذ بداية عهده، بل إنه منع أي تحرك أوروبي- فيه شبهة من جدية- باتجاه التحرك نحو البحث عن حل جدي للصراع، ولا تكلف الإدارة الأمريكية نفسها عناء التقاط الملف من سلة المهملات، وبحماسة مشبوهة كأنها تعتبره أول الملفات التي تستحق الاهتمام والتصرف السريع إلا عندما تتفاقم الأزمات الخارجية والداخلية حِبالاً أمام هذه الإدارة، وأمام فرص الحزب الجمهوري في المعركة الرئاسية في نهاية العام المقبل.

* ويتذكر أن الدبلوماسية الأمريكية لها سوابق، في عهد بوش، في تحريك جزئي لملف القضية الفلسطينية، وأشهرها سابقة خريطة الطريق الشهيرة، واللجنة الرباعية الدولية، لكنها أثبتت كلها عمليا صفتها الاستعراضية الفارغة من أي محتوى، بدليل أن واشنطن لم تبذل أي جهد لدفع أي من هذه المشاريع تجاه التطبيق الجاد، بل بذلت كل جهد في سبيل تفريغها من أي محتوى حقيقي، وإبقائها أشكالا فارغة. وتعود الدبلوماسية الأمريكية إلى تحريكها كلما أحوجتها مناوراتها في السياسة الدولية إلى ذلك، ثم يؤدي التحرك إلى فراغ، بعد الانتهاء من الحاجة الاستعراضية له.

* ويتذكر أيضا أن المبادرة العربية التي يعاد إحياؤها فجأة، وكأنها الحل السحري الذي كان الجميع بانتظاره، هي وثيقة موجودة منذ أكثر من خمس سنوات، في مثل هذه الأيام من العام ٢٠٠٢م، وأن إسرائيل في الأيام الأولى لولادة المبادرة في مؤتمر القمة العربية في بيروت، فعلت- وبتشجيع أمريكي- كل ما بوسعها، لتثبت للعالم أنها مشروع فارغ، وفاقد لأي قيمة فعلية، وبقي الأمر كذلك، أمريكياً وإسرائيليا، حتى قبل أيام قليلة.

هجوم إسرائيلي مزدوج

في ضوء التوجهات الأمريكية التكتيكية الجديدة بشأن الاستقطابات والمحاور والخيارات المتاحة في الشرق الأوسط، وفي ضوء التحرك السعودي الضاغط الذي تمخض عن تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، وفي ضوء التحرك العربي المتعلق بإنعاش المبادرة العربية للتسوية وإحيائها، شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي هجوما سياسيا ديبلوماسيا مزدوجا على المستوى الدولي ضد حكومة الوحدة الفلسطينية التي تفككت وسقطت من جهة، وعلى جبهة المبادرة العربية للسلام، بغية تعديل أهم بنودها من جهة أخرى، أما الهدف المبيت من وراء ذلك فهو محاولة مواصلة الحصار الدولي- وخاصة الأمريكي الأوروبي- على الحكومة الفلسطينية، وكذلك محاولة تجويف المبادرة والتحركات العربية وإفراغها من مضامينها وأهدافها الجوهرية.

ولعل تلك التصريحات التي أطلقتها وزيرة خارجية إسرائيل، والمتعلقة بإعادة ترتيب أولويات معادلة المفاوضات من أخطر ما أطلقته الحكومة الإسرائيلية على صعيد التسوية، فبينما كانت هذه المعادلة تستند أولا إلى تحقيق السلام، ويأتي الاعتراف والتطبيع العربي مع "إسرائيل" بعد ذلك، تطالب تسيبي ليفني العرب بـ"التطبيع أولا ثم السلام"، وذلك قبل حل القضية الفلسطينية، وليس ذلك فحسب، بل إن وزيرة خارجية أمريكا انضمت إليها أيضا في هذه الأولوية، ما يستدعي من الفلسطينيين والعرب وقفة حقيقية تجاه مصطلحات المفاوضات والتسوية والسلام ومعادلاتها، فتصبح الأولويات: التحرير أو الانسحاب من الأراضي المحتلة أولا، ثم معاهدات السلام، ثم التطبيع.

"دعت ليفني الدول العربية، إلى العمل على إجراء تغييرات على المعادلة العربية (السلام أولا ثم التطبيع)، ليصبح التطبيع أولا"[1]. وقالت في خطاب لها أمام مؤتمر اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة "آيباك"(الاثنين ١٢/٣/٢٠٠٧م) متوجهة إلى الدول العربية- المعتدلة- : لديكم قوة لتغيير الواقع، اهتموا في تطبيع العلاقات وهذا من شأنه أن يدفع فرصة السلام".

ثم عادت بعد ذلك بيومين لتعتبر "أن المبادرة السعودية هي قاعدة للتفاوض، وتشمل نقاطا إيجابية"، إلا أنها تعتقد أنها "ليست مبادرة يتوجب على إسرائيل الرد عليها بنعم أو لا"[٢]. وتوجهت ليفني إلى قادة الدول العربية تدعوهم إلى "تطبيع العلاقات مع إسرائيل" لأن ذلك برأيها" قادر على إحداث التغيير"، ودعت أيضا إلى "ضرورة ملاءمة قرار ١٩٤ للواقع والظروف الحالية" معربة عن "معارضتها لإمكانية عقد مؤتمر دولي لحل الصراع".

وعلى نحو متكامل ومتناغم لم تتأخر وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أيضا عن التجاوب السريع مع رؤية ليفني ومطالبها، على نحو يمكن وصفه أنه "عندما ترعد عند ليفني تمطر عند رايس..."، فقد التقت رايس مع ليفني، ليلة الأربعاء ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧م في واشنطن، واعتبرت "أن المبادرة العربية تمثل وجهة النظر العربية، ولإسرائيل مواقفها حول الحل الأمثل للصراع".

وتناول اللقاء بينهما مبادرة السلام السعودية، والأوضاع في لبنان، وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وما اعتبرتاه "التهديد الإيراني"، وفي نهاية اللقاء أدلت الوزيرتان بتصريحات عكست توافقا في وجهات النظر، وتوافقا في الرأي في القضايا التي تم تباحثها.

وقالت رايس: "إن الولايات المتحدة تنظر بإيجابية إلى مبادرة السلام السعودية، وبما أن الحديث هو عن مبادرة سلام للجامعة العربية، وليس عن خطة وليدة مفاوضات، من هنا، من الواضح أن هناك نقاطا غير مقبولة على إسرائيل"، مضيفة: "الإسرائيليون ستكون لهم مواقفهم حول السبيل للحل والمصالحة العربية الإسرائيلية، ولكنني أعتقد دائما أنه أمر إيجابي أن يتحدث الناس عن تسوية صراعات قائمة منذ فترة طويلة".

واعتبرت رايس "أنه ليست هناك حاجة لأن ينتظر العالم العربي انتهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ليبدأ في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، حسب المبادرة السعودية".

ولذلك وفي ضوء إثارة هذه المعادلة المتعلقة بـ"التطبيع أولا قبل السلام" نستحضر في هذا السياق تلك الأهمية الإستراتيجية لجبهة مقاطعة التطبيع التي ربما هي آخر

الجبهات وأخطرها التي تعمل "اسرائيل" على اختراقها وتفكيكها وتحطيم جدرانها قبل السلام، وقبل الانسحاب الاحتلالي عن الأراضي المحتلة، وقبل حل القضايا الفلسطينية الجوهرية العالقة حتى الآن.

وهنا يمكننا أن نثبت بداية بأن الحديث عن دور المقاطعة العربية ومقاومة التطبيع وأهميتهما في إحباط مخطط الهيمنة الصهيونية– الأمريكية على المنطقة العربية والشرق أوسطية برمتها، إنما هو حديث عن جبهة بالغة الأهمية والحساسية والمصيرية من جبهات الصراع والتصدي العربي الشامل للمشروع الصهيوني أولاً، ولمخططات الهيمنة الأمريكية على أمتنا ومقدراتها ومصيرها ومستقبلها ثانياً. وهو حديث عن جبهة تعد آخر الجبهات العربية وأصلبها في المواجهة الشاملة، ولذلك نتابع تلك الحملات الإعلامية التحريضية الصهيونية/ الأمريكية المحمومة المتصلة ضد المقاطعة العربية ومقاومة التطبيع، ونتابع تلك الضغوطات الصهيونية/ الأمريكية المتنوعة والمستمرة على الأنظمة والجبهات العربية المعنية من أجل تفكيك المقاطعة ومقاومة التطبيع وإنهائهما.

خنجر"إسرائيل" في جسم التسوية

سخر الجنرال باراك في تصريحاته الأخيرة من قصة "السلام" ومن المفاوضات الرامية إلى "تسوية سلمية" بين دولة الاحتلال والفلسطينيين، قائلا: "إنه لا يرى أي جدوى في الاجتماعات مع الرئيس محمود عباس" منوها "أن الجيش الإسرائيلي لن يخرج من المناطق خلال السنوات الخمس المقبلة"، ومضيفا "إنه لا يثق بالقيادة الفلسطينية الحالية ولا يرى فرقاً بين فتح وحماس"، و"إن الإسرائيليين لديهم غريزة واضحة، فلم يعد ممكنا تغذيتهم بالأوهام عن تسوية قريبة مع الفلسطينيين، فهنا لسنا أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، فلن يكون ممكنا النظر في فكرة الانفصال عن الفلسطينيين قبل أن نجد السبيل للدفاع عن مواطني إسرائيل من كل الأشياء الطائرة من فوق رؤوسهم– من القسام، وحتى صواريخ شهاب"[٣].

الحقيقة الكبيرة الساطعة المدعمة بكم هائل من المعطيات أن " خنجر إسرائيل" مغروز دائما في جسم المفاوضات والتسوية والسلام والتعايش وغير ذلك من مصطلحات الاستهلاك التضليلي.

وصلت عملية المفاوضات والسلام منذ زمن إلى طريق مسدود تماما، وكل الاتفاقيات التي عقدت برعاية أمريكية أو دولية بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال قد هوت وتفككت وتشظت بقوة مرعبة على صخرة بلدوزر القتل والتدمير والاستيطان.

إن عملية السلام ماتت وانتهت إسرائيليا، وإن عملية المفاوضات باتت- منذ زمن- عقيمة تراوح مكانها فقط من أجل تضليل الرأي العام، كما أكد عمرو موسى مرارا.

فأقطاب "إسرائيل" من بن غوريون إلى أولمرت أعلنوا صراحة أو موارية أو ميدانيا على الارض أن لا سلام مع العرب، وأن أوسلو ماتت، و"أن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين مستحيلة".

ومن ثَمَّ، حينما تكون التسوية مستحيلة من وجهة نظر إسرائيل، وحينما يكون الحوار مستحيلا أيضا، فإنه لا يبقى في الأفق عمليا سوى لغة واحدة للحوار والتفاهم.

ولغتهم الحقيقية على الأرض الفلسطينية هناك تهدف إلى:

- إعادة إنتاج مشروع الاحتلال برمته.
- استكمال بناء الجدران العنصرية.
- تكريس الخريطة الاستيطانية اليهودية في أنحاء جسم الضفة.
- ضم ٥٥ - ٦٠٪ من مساحة الضفة وتهويدها، والنسبة تزداد.
- تدمير البنى التحتية المدنية الفلسطينية كلها، وكل مقومات الاستقلال والصمود الفلسطيني ومكوناته.
- إنتاج مزيد من معسكرات الاعتقال الجماعية للفلسطينيين.
- الوصول في النهاية إلى إجبار الفلسطينيين على رفع الرايات البيض وقبول التأقلم مع مشروع الاحتلال، والتنازل عن حقوقهم التاريخية قسرا وإرهابا.

- تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم لا يطاق، ودفع أكبر عدد منهم إلى الرحيل شرقا حيث "الوطن البديل".

الخلاصة المفيدة المترتبة على حقائق المشهد الفلسطيني المشار إليها أن آفاق عملية السلام والتسوية استنفدت تماما، بل وباتت مستحيلة تماما.

فحينما تكون "الخرائط الوحيدة المعمول بها، والتي هي تحت التطبيق عملياً هناك على الأرض الفلسطينية هي خرائط البلدوزر والاستيطان والجدران، فكيف يمكن الحديث عن مفاوضات وتسوية وسلام وتعايش؟

رؤية بن غوريون لحدود "إسرائيل"

نعود هنا- في رؤية الأب المؤسس للدولة الصهيونية- إلى إشكالية الحدود، إذ لا يتوقف الجدل الإسرائيلي– الإسرائيلي من جهة أولى، والجدل الإسرائيلي- الفلسطيني/ العربي من جهة ثانية، والجدل الإسرائيلي– الأمريكي/ الغربي من جهة ثالثة حول التسوية السلمية وحدود إسرائيل، وحدود الدولة الفلسطينية الموعودة .

في "إسرائيل" يرسمون حدودهم وحدود دولة فلسطين أيضا وفق وثائقهم وخرائطهم وأدبياتهم، فماذا تقول تلك الوثائق والخرائط والأدبيات؟

يجمعون في الحركة والأحزاب الصهيونية إلى حد كبير على فكرة "الإمبراطورية الإسرائيلية التي تعيد أمجاد "دولة داوود وسليمان" في رقعة تمتد من "الفرات إلى النيل"، بينما تنادي بعض الأحزاب الإصلاحية بـ "الحدود التاريخية لفلسطين لتشمل شرقي الأردن- باعتباره الضفة الأخرى لنهر الأردن".

كان بن غوريون مؤسس الدولة الصهيونية وأول رئيس للوزراء فيها قد أعلن يوم الجمعة ١٤ مايو/ أيار ١٩٤٨م في مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس الوطني اليهودي الذين يمثلون اليهود في فلسطين والصهيونية العالمية "أن قيام دولة إسرائيل يخدم "الفكرة الصهيونية"، وأكد في إعلان قيام دولة إسرائيل:" أن دولة إسرائيل شيء، وأرض إسرائيل شيء آخر، حيث تضم أرض إسرائيل كلاً من الدولة العبرية والدولة اليهودية".

وكثف بن غوريون رؤيته لحدود "مملكة إسرائيل" في المقدمة التي وضعها للكتاب السنوي لحكومة إسرائيل ١٠/ ١٩٥٢م، فكتب يقول: "تتألف كل دولة من الأرض والشعب، وإسرائيل لا تشذ عن هذه القاعدة، غير أنها دولة لم تأت مطابقة لأرضها أو شعبها. وأضيف الآن أنها قامت فوق جزء من أرض إسرائيل فقط، فالبعض يتردد بصدد استرجاع حدودنا التاريخية التي جرى رسمها وتعيينها منذ بداية الزمان، وحتى هؤلاء لا يسعهم إنكار الشذوذ الذي تمثله الخطوط الجديدة".

وأوضح في الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لعام ١٩٥٧م قائلاً: "لو أن دولة إسرائيل قامت كلياً، وفرغت من تحقيق رسالتها التاريخية، لما كان هناك معنى للنقاش، عمن بنى الدولة وأقامها، لكننا لا نزال في بداية الطريق، وأمامنا طريق طويلة وشاقة... لذا يتوجب علينا الإلحاح الشديد على الحقيقة الأولية، بأن المهاجرين وحدهم قد بنوا أرض إسرائيل وسوف يبنونها في المستقبل".

ووثق أيضا رؤيته في ٩/ ٣/ ١٩٦٤م قائلا: "إن الخريطة التي رسمتها الصهيونية لمملكتها الموعودة ما زالت أوسع بكثير من المساحات التي تم احتلالها والاستيلاء عليها بقوة السلاح، إن حدود الدولة اليهودية كانت أبعد وأوسع مما هي عليه عندما كان الجنرال موشي ديان رئيساً للأركان العامة أثناء حرب ١٩٤٨م ضد العرب في فلسطين".

وقد ربط قادة إسرائيل بين رؤية بن غوريون لعام ١٩٣٧م للدولة اليهودية ذات الأبعاد التوراتية وبين مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويربط قادة إسرائيل اليوم بين رؤيته وبين السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط الجديد.

كان بن غوريون قد لخص رؤيته لحدود "دولة إسرائيل" في خمس مناطق- وفقا لدراسة لسمير خلف- كما يلي:

- **المنطقة الأولى:** جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، والتي يطلق عليها اسم (الجزء الشمالي الغربي من إسرائيل).

– **المنطقة الثانية:** تمتد حدود بن غوريون في عنصرها الأول من جنوب سوريا والضفة الشرقية للأردن وفلسطين وسيناء، والتي سماها "منطقة الانتداب البريطاني"، وهي منطقة خطت إسرائيل فيها خطوات جادة من أجل ضمها إلى مفهوم إسرائيل العظمى.

– **المنطقة الثالثة:** الحد الشمالي من حمص وحماة، أي حدود أرض كنعان في الشمال– ومنهم من يذهب إلى حدود تركيا– وهذا يوضح لماذا تعطي إسرائيل في تخطيطها المرحلي لإقامة إسرائيل العظمى أولويات التنفيذ على الحدود السورية– اللبنانية.

– **المنطقة الرابعة:** صرح بن غوريون عام ١٩٥٦م أمام الكنيست بالقول:"إن سيناء تشكل جزءا من مملكة داوود وسليمان" وهذا يبين مدى اهتمام إسرائيل بالعدوان المتكرر على سيناء عام ١٩٥٦م و١٩٦٧م، وما وصلت إليه بمعاهدة كامب ديفيد.

– **المنطقة الخامسة:** حدود الوعد، وهي من نهر الفرات العظيم إلى وادي مصر.

فهل تخلى أقطاب المؤسسة الصهيونية– أو يعتزمون التخلي– عن هذه الرؤية (رؤية بن غوريون) لحدود دولة "إسرائيل"؟

حدود "إسرائيل" وفق رؤية أولمرت وموفاز

على خلاف نهج الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في التهرب دائما من مسألة رسم حدود الدولة الصهيونية، فقد سمعنا تصريحات وتحليلات إسرائيلية عديدة مفاجئة تتحدث عن ترسيم حدود إسرائيل خلال العامين القادمين.

أعلن أيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية قائلا: "سوف ننفصل عن السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة، ما يتطلب منا التخلي عن مناطق توجد فيها إسرائيل اليوم... والتوجه واضح أننا سوف ننفصل عن الفلسطينيين من أجل تثبيت الحدود الدائمة لإسرائيل". ومن جهته أعلن وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق شاؤول موفاز خلال جولة له في غور الأردن رؤيته للخريطة الجيوسياسية الإسرائيلية ما يلي: "خلال عامين ستقرر الحكومة الإسرائيلية الحدود الدائمة للدولة وستعمل على تحقيقها".

وعن ماهية هذه الحدود ومضامينها ومساحاتها فهنا بيت القصيد ومكمن الخطر الداهم على الضفة الغربية والقدس. فقد أعلن أولمرت عن هذه التفاصيل بمنتهى الوضوح قائلا: "سوف ندخل إلى تكتلات المستوطنات المركزية، وسنحافظ على القدس الموحدة، وستكون معاليه أدوميم وغوش عصيون وأرئيل جزءا من دولة إسرائيل، كما لا يمكن التخلى عن السيطرة على غور الأردن وعلى الحدود الشرقية لدولة إسرائيل".

أما موفاز فقد أوضح في رؤيته التي تبين تلك النوايا والمخططات الاحتلالية المبيتة تجاه الضفة ومستقبلها السياسي، وأعلن بدوره- ما يمكن أن نسميه بيانه السياسي- قائلا: "ستقرر الحكومة حدود إسرائيل الدائمة التي ستستند إلى غور الأردن وتكتلات المستوطنات التي تضم: القدس ومعاليه أدوميم وغوش عصيون وأرئيل وريحان شيكد وعوفريم وغور الأردن، وهذه هي المستوطنات التي ستحدد حدود إسرائيل".

الواضح أن ترسيم الحدود وفرضها وفقا للرؤية الثنائية المشار إليها لن يتم بالتأكيد الجازم عبر مفاوضات حقيقية مع الفلسطينيين، وإنما عبر إجراءات أحادية الجانب كما خطط البلدوزر بالضبط.

يشرح الجنرال موفاز هذا السيناريو بما يلي: "إن الأولوية هي لترسيم الحدود بالاتفاق مع الفلسطينيين، ولكن إذا لم يكن هناك إمكانية للوصول إلى الحدود الدائمة بالاتفاق معهم فنحن سوف نفعل ذلك بطريقة أخرى ليس من السليم الإفصاح عنها الآن، فلا يمكن أن ننتظر أحدا يملي علينا مصيرنا، وخلال سنوات قليلة سوف تتحدد حدود إسرائيل الدائمة"، وأكد على نحو خاص:" إن غور الأردن سيبقى جزءا من خارطة مصالح دولة إسرائيل، وعلينا أن نعمل من أجل تعزيزها وتوطينها، وسيكون الغور جزءا من إسرائيل مهما كان الوضع الذي سينشأ".

ولأنه عمليا لن يكون هناك فلسطيني يوافق على خريطة موفاز فإنه من المنتظر أن تسير الأوضاع الفلسطينية حسب خريطة شارون للتسوية، ويمكن أن يكون ذلك بتعديلات وأدوات من أولمرت.

يؤكد اليساري يوسي بيلين ذلك– في مقالة له نشرت في صحيفة هارتس العبرية– قائلا: "إذا ما تبين لنا أنه ليس هناك شريك فلسطيني للتوصل إلى تفاهمات حول أهدافنا فإن إسرائيل ستقرر اتخاذ خطوة أحادية الجانب كبيرة يتم بموجبها انسحاب أحادي الجانب..." . أما الأهداف الأمنية– السياسية التي حددها بيلين فهي: "تقسيم الأرض وإنهاء الاحتلال في المرحلة القادمة، والتوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي– فلسطيني يؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل باعتبارها البيت الوطني للشعب اليهودي، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والاعتراف بالحدود الدائمة لإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين دون حق العودة لإسرائيل، وإنهاء المطالب المتبادلة، وكذلك ضمان أن تنتهج الدولة الفلسطينية حياة ديموقراطية مستقرة تمنع أي محاولة للمس بإسرائيل، إضافة إلى التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي، وفي مجالات أخرى مع الدولة الفلسطينية" .

الواضح أن بيلين يحاول التغطية على مواقفه الحقيقية تجاه تكتلات المستوطنات ورسم الحدود، في حين يؤكد أن الأمور تسير باتجاه أحادية الجانب طالما ليس هناك شريك فلسطيني.

٥ سنوات على "رؤية بوش" و"حل الدولتين"

ربما تكون الأسئلة الأشد سخونة وإثارة– في أعقاب التطورات الأخيرة في المشهد الفلسطيني التي تمخضت عما يسميه الإسرائيليون "دويلة حماستان"، أو "بانتوستان– حماستان في غزة" المعزول تماما عن خريطة الدويلات أو البانتوستانات الأخرى الموزعة على مساحة الضفة الغربية– هي تلك الأسئلة المتعلقة بمشروع الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية من جهة، ثم تلك الأسئلة المتعلقة بمصير ما أطلق عليه "خريطة الطريق"، وخطة "إقامة دولتين: فلسطينية وإسرائيلية، إلى جانب بعضهما البعض"، خاصة ونحن اليوم بعد أكثر من خمس سنوات بقليل على الخريطة والخطة الأمريكية. ولذلك نتساءل:

- إلى أين تسير فلسطين– قضية وشعبا– في هذه الأيام الصعبة في أعقاب ما جرى في غزة؟

- هل تسير على طريق تحقيق "حلم بوش" و"خريطة الطريق" في إقامة دولتين: إسرائيلية وفلسطينية إلى جانب بعضهما؟
- أم تسير على طريق استكمال خطة "فك الارتباط" والجدران والبانتوستانات الشارونية؟
- هل إنها تترنح في مهب الرياح الإسرائيلية والأمريكية؟
- أم إنها تعود في الجوهر والإستراتيجية بقوة هائلة إلى "المربع الأول" في الصراع الوجودي على أرض فلسطين؟
- ثم ما حقيقة المشروع السياسي الإسرائيلي الذي تحمله وتطبقه دولة الاحتلال على امتداد خريطة الضفة والقطاع؟
- والأهم، ما العلاقة الحقيقية بين رؤية بوش وحلمه وخريطته لطريق الحل، وبين وعده الواضح والصريح والسافر لشارون في الرابع عشر من نيسان ٢٠٠٤م؟
- هل الوعد يكثف جوهر الرؤية والخريطة ومضامينهما، أم يلغيهما؟
- لماذا تسارع أبواق الديبلوماسية الأمريكية إلى توزيع تطمينات عاجلة للعرب في أعقاب كل تطور جديد؟
- ولماذا تسارع تلك الإدارة الأمريكية إلى إعادة إنتاج الرؤية والخريطة كلما جد جديد في المشهد الفلسطيني؟
- ما مدى المصداقية والجدية والرصيد للتطمينات الأمريكية العاجلة التي انطلقت مؤخرا على أرض الواقع هناك في فلسطين؟
- هل نصدق- نحن العرب من المحيط الى الخليج- وعود بوش وتطميناته في أعقاب وعده النكبوي لشارون، وفي أعقاب اعترافه بحقائق الأمر الواقع؟
- ما الذي جري ويجري لنا نحن فلسطينيا وعربيا في مواجهة السياسة الرسمية الأمريكية تجاه فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي؟

فنحن نسير من الرؤية والحلم إلى الخريطة، ثم إلى فك الارتباط والجدران العنصرية، ثم إلى الوعد التاريخي الذي لا يقل كارثية بالنسبة للشعب الفلسطيني والحقوق العربية في فلسطين عن ذلك الوعد (وعد بلفور) المشؤوم. ومن تحقيق العدالة وحقوق الإنسان

وحق تقرير المصير والدولة السيادية للشعب الفلسطيني على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م إلى مصادرة كل حقوق الشعب الفلسطيني، وإطلاق يد بلدوزر الإرهاب الصهيوني ليصول ويجول فسادا وتخريبا وقتلا وتدميرا وتطهيرا عنصريا إجراميا ضد أطفال فلسطين ونسائها وشيوخها.

يظهر– في ضوء كل ذلك ونحن اليوم بعد خمس سنوات على الرؤية والحلم والخريطة وحل الدولتين– أن كل قصة عملية المفاوضات والسلام والمشاريع والمقترحات التسووية، وكل قصة الرؤية والحلم والخريطة هي نصب سياسي وأكذوبة كبيرة وخداع شامل وتضليل سافر للرأي العام العالمي كله، وللرأي العام العربي على نحو حصري.

ويظهر أيضا أنه كلما اشتدت الأمور على الأمريكان في العراق، عادوا إلى لعبة الخريطة، والدولة الفلسطينية القابلة للحياة إلى جانب إسرائيل، في حين أن حقائق الأمر وخرائط الجدران والاستيطان والبانتوستانات على الأرض لا تبقي ولا تذر شيئا من الرؤية والحلم والخريطة وحل الدولتين.

فعلى الأرض هناك نتابع كيف يقوم البلدوزر الصهيوني باجتياحات وعمليات قتل وتدمير مستمر، وليس لمقومات الاستقلال الفلسطيني فحسب، وإنما لمقومات الوجود والاستمرار على الارض، حيث التدمير الشامل لكافة البنى المجتمعية المدنية الفلسطينية الاقتصادية والتعليمية والثقافية والإعلامية والرياضية وغيرها.

ونعود مجددا لنذكر اليوم– وبعد خمس سنوات ونيف على الرؤية وحل الدولتين وعلى الوعد والاعتراف بحقائق الأمر الواقع بجذور خطة "غزة أولا" ومضامينها، وحقائق البرنامج السياسي الإستراتيجي الصهيوني على حقيقته، ومناقشة مسألة الدولة الفلسطينية، ثم الرد والتصدي الفلسطيني والاحتمالات المختلفة لنجاح أو إخفاق الخطة– أنه ليس هناك أي أفق سياسي حقيقي لقيام دولة فلسطينية في المستقبل المنظور بعد أن تدهورت الأوضاع الفلسطينية الداخلية على هذا النحو الذي لم يأت في الحسابات الفلسطينية أبدا، وأن المهمات الملحة والعاجلة جدا على الأجندات الفلسطينية

أصبحت تتعلق بكيفية لملمة الأوضاع والأوراق الفلسطينية، وبكيفية المصالحة والتعايش الفلسطيني بين الفصائل، وبكيف يمكن إحباط مشروع الاحتلال الرامي إلى تكريس العزل والفصل والقطع الكامل الشامل بين غزة والضفة، بعد أن كانت في وقت سابق تتركز حول بناء مقومات الاستقلال والدولة.

سياسة المساحيق الأمريكية– الإسرائيلية لتسويق الدولة المؤقتة

في إطار تسويق السلام والتطبيع في المنطقة وسياسة المساحيق التجميلية للمشروع فقد انضمت الإدارة الأمريكية إلى إسرائيل لترويج مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة.

وجاء في هذا السياق على سبيل المثال أن الولايات المتحدة تدرس خطة تتضمن– حتى نهاية عام ٢٠٠٧م– الإعلان عن دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. وحسب تقرير أوردته أسبوعية بورفوارد الأمريكية فإن "فكرة الإعلان عن دولة فلسطينية تعتمد على المرحلة الثانية من خطة خارطة الطريق"[٤].

وأوردت المجلة أن مصدرا دبلوماسيا أُبلغ من قبل الإدارة الأمريكية عن خطة الدولة والحدود المؤقتة، وقال: "إن الخطة تتضمن إمكانية التوصل إلى هدف الرئيس بوش بتحقيق حل دولتين خلال فترة زمنية معقولة". وحسب المصدر "إذا تم تطبيق الخطة سيساعد ذلك في تجنيد دعم دول عربية معتدلة للولايات المتحدة، ومن شأنه أن يدفع نحو استقرار في العراق".

وتركزت المحادثات التي أجرتها وزيرة الخارجية الأمريكية يوم السبت ١٣/ ١/ ٢٠٠٧م مع قادة إسرائيل في هذا المضمون، إذ قالت رايس في مؤتمر صحفي مشترك مع تسيبي ليفني: "إن محادثاتها مع ليفني تركزت حول قضايا متعلقة بإيران والعراق وسبل التقدم في خارطة الطريق". وأشارت إلى أن "الحل المُراد هو دولتان تعيشان جنبا إلى جنب".

بدأت مصادر إسرائيلية قبل ذلك بالترويج للخطوة الأمريكية الجديدة بشأن الدولة الفلسطينية المؤقتة في محاولة لإيهام الرأي العام العربي والفلسطيني بجدية التحرك

الأمريكي تجاه إيجاد تسوية للقضية، وهي تحركات– كما جاء في تقرير للخليج– طالما دأبت عليها الإدارة الأمريكية عند كل أزمة إقليمية، في مسعى منها للحصول على دعم الدول العربية، أو إسكات القوى المعارضة لها، وتتحرك الآن في هذا المنحى في غمرة الأزمة النووية الإيرانية، وفي محاولة لمزيد من الحصار السياسي لحركة حماس.

ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت "أن الولايات المتحدة درست مع الأطراف السياسية الإسرائيلية خطة جديدة تستهدف إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ضمن حدود مؤقتة".

وأشارت الصحيفة كذلك إلى "أن وزيرة الخارجية الأمريكية عقدت حلقة دراسية حول ذلك شاركت فيها قيادة وزارة الخارجية الأمريكية التي تعنى بالشرق الأوسط، ومعها سفراء الولايات المتحدة في دول المنطقة والجنرال دايتون الذي يعمل بتكليف من وزارة الخارجية في المنطقة".

دولة الجدار الفلسطينية بحدود مؤقتة ذات ملامح سيادية حدودها جدار الفصل

أجرت صحيفة هآرتس العبرية مقابلة مطولة مع وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، نشرت يوم ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦م، جاء فيها أنها تعتقد أنه من الممكن التقدم في المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، حتى في ظل تواصل إطلاق النار، وقالت: "منذ فترة شارون كنت أذكر أنه يجب ألا نقول إنه لا يمكن إجراء مفاوضات في ظل إطلاق النار، وإنما لا نقدم تنازلات تحت إطلاق النار".

وأشارت إلى خطة سياسية تعمل على إعدادها، إلا أنها رفضت الإدلاء بتفاصيل حولها، ولكنها قالت: "أرى في إسرائيل البيت القومي للشعب اليهودي الذي يوفر الحل لمشكلة اللاجئين اليهود، وإلى جانبها دولة فلسطينية هي البيت القومي للشعب الفلسطيني، والتي توفر الحل للاجئين الفلسطينيين"، وأضافت: "إن تلك ليست مجرد رؤية، وإنما خطة سياسية عملية". ورفضت الكشف عن تفاصيلها. وبحسبها فإن إقامة دولة فلسطينية في المستقبل المنظور هي مصلحة إسرائيلية جلية تقتضي عملاً ملموساً.

تتابع الصحيفة: "يتضح من حديثها أنه يمكن القفز عن المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق، والذي يشترط التقدم السياسي بوقف الإرهاب، والعودة إليها بعد التوصل إلى تفاهمات بشأن طابع حل الدولتين".

قالت ليفني: " إن خارطة الطريق تحدد أنه في المرحلة الثانية تقام دولة مع حدود مؤقتة ذات ملامح سيادية". وأضافت أنها تعتقد أنه "يمكن التوصل إلى تفاصيل هذه المسألة في المحادثات مع الفلسطينيين"، وأنه بإمكانها "إجراء حوار مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لتوضح له إلى أين تريد إسرائيل الوصول في حل الدولتين".

ورداً على سؤال إذا كانت الحكومة الحالية ملتزمة بتقسيم البلاد، حتى بعد أن أسقطت خطة التجميع عن جدول الأعمال، أجابت بالإيجاب، وقالت: إن الخط الذي سيعتمد في التقسيم هو جدار الفصل، وتستطيع الحكومة الحصول على دعم الجمهور لإخلاء عشرات آلاف المستوطنين الذين يسكنون شرق الجدار. ورفضت القول بأن إقامة دولة فلسطينية هو هدف ممكن في ظل الحكومة الحالية، وقالت: إنها لا تريد تحديد جدول زمني، إلا أنها ترى "أن هناك نوعاً من التقدم". وبحسبها فإن الدول المعتدلة والعناصر المعتدلة أصبحت ترى أن مشكلتها ليست مع إسرائيل، وأنه يجب استغلال هذه الفرصة، أو على الأقل فحص هذه الفرصة.

إسرائيل تتحرك لإطلاق دولة فلسطينية "مؤقتة"

في ضوء كل ذلك أخذت إسرائيل تتحرك لإطلاق مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة بديلا مرحليا عن التسوية الدائمة، فكشفت صحف عبرية النقاب عن "أن التحركات الدبلوماسية الإسرائيلية بدءا بلقاء رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ، وما واكبها من تحركات أمريكية مماثلة تهدف كلها إلى الدفع نحو فكرة الدولة الفلسطينية المؤقتة حلا مؤقتا للصراع القائم حاليا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا تضمن للفلسطينيين إقامة دولة نهائية على حدود ١٩٦٧م"[٥].

ونقل الصحفي الإسرائيلي إرييه شافيط المعلق في صحيفة هآرتس أيضا أن واشنطن وتل أبيب تقومان بعمليات جس نبض واسعة لمعرفة ردود الفعل الفلسطينية والعربية حيال فكرة الدولة المؤقتة حلا مؤقتا للصراع "إلى أن تتهيأ الظروف التي تسمح بالتوصل لحل دائم للمسائل الكبيرة التي تشكل القضية الفلسطينية، مثل القدس واللاجئين والمستوطنات وغيرها".

الهدف: الخروج من الوحل العراقي

أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني تعد من أشد المتحمسين لهذه الفكرة، وتحدثت صحيفة يديعوت أحرنوت عن "أن رايس وطاقم وزارتها باتوا يراهنون بشكل أساسي على إنجاح فكرة الدولة المؤقتة، على اعتبار أنها الفكرة الوحيدة القادرة على تهدئة الأمور حاليا- ولو مؤقتاً- ولإثبات أن الإدارة الأمريكية قامت أخيراً بمعالجة القضية الفلسطينية، على أمل أن يساعد ذلك واشنطن في الخروج من الوحل العراقي" على حد توصيف الصحيفة الإسرائيلية.

دولة بحدود مؤقتة تعني تصفية القضية والحقوق الفلسطينية

تعقيبا على ذلك يقول الدكتور مصطفى البرغوثي في تحليل له حول الدولة المؤقتة: "إن الخلاف يتمحور حول حل شامل ونهائي للصراع وبين حل جزئي وانتقالي آخر، أي أوسلو جديد، فاتفاق انتقالي جديد طويل الأمد هو وسيلة إسرائيل ومن يدعمها لتجريع الفلسطينيين حلا غير مقبول، يشمل التنازل عن أجزاء واسعة من الضفة الغربية بما فيها القدس، وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين، على أمل أن يصبح الحل الانتقالي دائما، وتصبح الوقائع على الأرض أقوى من الآمال والطموحات" .

ويضيف: "غير أن هناك هدفا استراتيجيا ثانيا لمحاولة تمرير حل انتقالي جديد، وهو تكريس طابع السلطة الفلسطينية سلطة محدودة الصلاحيات وعديمة السيادة، تعمل وكيلا أمنيا لإسرائيل وأطراف دولية أخرى في إطار هيمنة إسرائيلية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا".

أما الهدف الثالث لفكرة الحل الانتقالي الجديد– دولة ذات حدود مؤقتة – فهو من وجهة نظره: "تشتيت الفرص السياسية التي قد تكون متاحة أمام الشعب الفلسطيني بسبب أزمة السياسة الأمريكية في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط عموما، وما اقترحه تقرير بيكر–هاميلتون بضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وبسبب تعاظم الضيق العالمي من فداحة الظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وهو ظلم فضحه جدار الفصل العنصري وممارسات الحواجز والإذلال والخنق الاقتصادي إلى حد جعل الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر ينطق بما لم يكن متخيلا بأن نظام الفصل العنصري في المناطق المحتلة أسوأ مما كان قائما في أحلك أيام العنصرية في جنوب أفريقيا". عن تحليل نشر على موقع المبادرة ٢/ ١/ ٢٠٠٧م.

يستخلص البرغوثي: "أن فكرة الدولة المؤقتة– عبر مباحثات فلسطينية إسرائيلية منفردة– هي سبيل إسرائيل لتخفيف الضغوط الدولية وتعطيل الجهود لإيجاد سلام حقيقي وعادل، ولمنع أطراف في الإدارة الأمريكية من التحول نحو هذا الاتجاه بتأثير من عملية المراجعة العميقة لسياسة الأخيرة في المنطقة. وكما جرى في أوسلو سابقا، فليس أفضل من استخدام الفلسطينيين أنفسهم ذريعة للهروب من تحديات حل شامل وكامل للصراع ومن الضغوطات المطالبة بإنهاء الاحتلال وهو على أعتاب عامه الأربعين".

القطاع للدولة الفلسطينية المحجمة والضفة تحت الهيمنة الاستراتيجية "الاسرائيلية" إلى الأبد

في ضوء كل ذلك– وكي نتجنب متاهات الحيرة والارتباك والتساؤلات حول مصير مخططات الاحتلال المتعلقة بصميم حياة الشعب العربي الفلسطيني وحاضره ومستقبله– لا بد من التشديد على "أن كافة خطط المؤسستين الأمنية والسياسية وخرائطهما الإستراتيجية ليست جديدة، بل هي قديمة– متجددة متصلة تأتينا بثياب وأشكال متعددة، في حين أنها تنطوي على المضامين والأبعاد والأهداف الجوهرية الأساسية ذاتها، وتجمع وتتكامل في نهاية المطاف لتحقق هدفا إستراتيجيا إسرائيليا واضحا وراسخا وحاسما

وهو إعادة صياغة وإنتاج لمشروع الاستعمار والاحتلال الصهيوني في فلسطين والمنطقة"، وهو المشروع الذي يستند إلى منطلقات وأدبيات ومرتكزات أيديولوجية وسياسية وأمنية تتكثف في جملة لا حصر لها من الخطط والخرائط والمشاريع الاستيطانية التهويدية من جهة، والقمعية التنكيلية الدموية والاقتلاعية الترانسفيرية والإلغائية الإحلالية ضد الشعب الفلسطيني من جهة ثانية.

ولا بد من التشديد في الوقت ذاته أيضا على أن تلك المخططات والخرائط المتعاقبة ليست قدرا صهيونيا لا راد له ولا قدرة فلسطينية عربية على إحباطها ودحرها.

وانتقالا إلى مشروع الدولة المؤقتة وغيره من الأفكار الابتكارية فكلها أيضا ليست جديدة، بل قديمة– متجددة، وهي ليست قدرا إسرائيليا أحادي الجانب لا راد له، ولا قدرة على إحباطه، بل يمكن إحباطه ودحره إذا توافرت الخطة الإستراتيجية والإرادة السياسية العربية وراء إرادة الصمود والتصدي الفلسطينية.

كل ذلك يتيح لنا إطلاق جملة من الاسئلة والتساؤلات المهمة حول الدولة المؤقتة:

- هل هي خطوة إعلامية تكتيكية تضليلية تهدف إلى صرف الأنظار عن حقيقة نوايا الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية وأهدافهما، أم إنها خطة سياسية جوهرية حقيقية وليست وهمية؟
- هل تشكل أرضية لتسوية جادة مع الفلسطينيين، أم إنها مناورة لإظهار الرفض الفلسطيني– المتوقع، ومن ثَمَّ حشدهم وإدانتهم بالرفض تمهيدا للانقضاض عليهم بخطط حربية اجتياحية جديدة؟
- هل هي سقف "التنازلات المؤلمة" التي تحدث عنها شارون وأولمرت مرارا؟
- ما مساحة الغطاء السياسي الإسرائيلي لها؟

والأهم من كل ذلك:

- ما الجذور والمضامين الحقيقية للخطة؟

- هل تشكل مدخلا لتطبيق خريطة الطريق كما يزعم، أم إنها تشكل نهاية للخريطة ووثيقة جنيف ولكافة خرائط التسوية السياسية ووثائقها واحتمالاتها على الإطلاق؟
- ثم ما الجاهزية والكيفية والأدوات الفلسطينية للتعامل مع كافة الاحتمالات المتوقعة من وراء الخطة؟

يضاف إلى كل ذلك، دفعة أخرى من الأسئلة والتساؤلات المتعلقة بالأوضاع والمواقف العربية والدولية التي تضيق المساحة هنا عن عرضها ومعالجتها.

يدعو هذا إلى التركيز هن أساسا على جذور الخطة ومضامينها، ثم على البرنامج السياسي الإستراتيجي الصهيوني على حقيقته، ثم مناقشة مسألة الدولة الفلسطينية، ثم الرد والتصدي الفلسطيني والاحتمالات المختلفة لنجاح الخطة أو إخفاقها.

جذور الخطة ومضامينها

مع التأكيد السابق على أن خطة الدولة المؤقتة قديمة- متجددة، فقد أشارت مصادر صحفية عبرية إلى "أن قادة إسرائيل يدحرجون أفكارهم ومقترحاتهم في كل مرة باسم جديد: "خطة الاستيطان المكثف في الضفة عام ١٩٧٧م"، و"ضم مشروع آلون عام ١٩٨٨م"، و"خطة الجيوب ١٩٩٤م" و"تسوية مرحلية طويلة الأمد عام ١٩٩٩م"، و"دولة فلسطينية مؤقتة عام ٢٠٠١م"، و"خطوط الجدار عام ٢٠٠٣م"، و"خطة الانفصال بغطاء أمريكي عام ٢٠٠٤م"[٦]، و"رؤية الرئيس بوش في الدولتين"، وحديثا "الدولة المؤقتة في حدود الجدار ٢٠٠٦م".

أكدت المصادر العبرية "أن المشترك بين كافة الخطط والمشاريع هو السيطرة الإسرائيلية على المناطق الأمنية في غور الأردن وغربي شمالي الضفة، ومحاصرة الفلسطينيين في إطار معسكرات اعتقال في جيوب- كانتونات- على امتداد ظهر الجبل، أي ما بين جدار الفصل ونهر الأردن حسب خطة الجدار[٧].

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطة امتداد في الوقت ذاته وأساسا إلى كافة الأفكار والمقترحات الإسرائيلية الليكودية والعمالية على حد سواء، والتي تدحرجت تباعا على مدى السنوات والعقود الماضية تحت اسم "غزة أولا"، حتى إن مصادر عبرية تشير إلى أن "غزة أولا" هو مشروع بنيامين بن اليعازر وزير الحرب السابق في حكومة شارون الأولى، وكان قد عرضه على الرئيس المصري حسني مبارك وحصل على موافقته عليه(٨).

لم يتفرد بن اليعازر العمالي في طرح "غزة أولا" حسب المعطيات العبرية، رغم التأكيد على أن خطة شارون هي امتداد لمشروع بن اليعازر، بل إن شمعون بيريز– العجوز الوحيد المتبقي من أقطاب حزب العمل– ربما كان أول من تحدث عن "غزة أولا"، إذ أشارت مصادر عبرية أيضا إلى "أن الخطة السياسية الجديدة– القديمة لشمعون بيريز– خطة "غزة أولا" تعود إلى أكثر من عشرين سنة وهو يتحدث عنها، فقد كانت غزة دائما عنوانا للهروب من الأوضاع الميؤوس منها، ولم تكن قط جزءا من حلم أرض إسرائيل الكبرى(٩).

دولة شارون الفلسطينية

يتيح لنا ما سبق فيما يلي التوقف عند قصة الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الإستراتيجي الإسرائيلي تحديدا وإن بصورة مكثفة جدا.

فما هي الدولة الفلسطينية التي عرضها شارون في عهده، وأقطاب إسرائيل سابقا، ويعرضها اولمرت اليوم إذن على الفلسطيني؟

إنها وفق الأدبيات الشارونية الدولة المؤقتة طويلة الأمد، وهي دولة شارون الفلسطينية، وهي في الوقت ذاته دولة مؤقتة في القطاع، ودولة على مساحة ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية لاحقا. ولكنها حسب ميرون بنفيسي في هآرتس ١٩/ ٦/ ٢٠٠٣م "ستكون دولة مقطوعة الرأس والرجلين وبلا أرض. وخريطة الطريق وخطط الفصل إنما تكرس الوضع الراهن". وهي أيضا حسب آفي شلايم أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد ومؤلف كتاب (الجدار الحديدي: العرب وإسرائيل) عبارة عن "كيان

فلسطيني عاجز ومنزوع السلاح، يُقام على أقل من نصف الضفة الغربية مع سيطرة إسرائيلية على الحدود والمجال الجوي والموارد المائية الفلسطينية، وهذه وصفة لـ"غيتو" فلسطيني وليس لدولة حرة".

والدولة الفلسطينية المعروضة حسب تصريحات شارون نفسه "ستكون منزوعة السلاح تسيطر إسرائيل على حدودها الخارجية وعلى أجوائها[١٠]. وهي تشكل من جهة ثانية ذروة التنازلات الإسرائيلية المؤلمة، وسقف التنازلات المؤلمة التي كان شارون قد عرضها هو "الانسحاب من المدن الفلسطينية فقط كي يحكم الفلسطينييون أنفسهم بأنفسهم".

يتبين لنا في الخلاصة المكثفة المفيدة في هذا السياق أننا أمام هجوم أمريكي– إسرائيلي متجدد يستحضر لنا المشاريع والأفكار القديمة البالية التي فشلت تماما في المراحل السابقة، ويسعى إلى إعادة إنتاج مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة وترويجه بديلا عن التسوية الدائمة، وذلك نظرا ووفقا للحاجة الأمريكية العاجلة إلى تهدئة الملفات والجبهات الأخرى إلى حد كبير بغية لملمة الأوراق والجهود الأمريكية والإسرائيلية وغيرها في المنطقة لصالح التفرغ مرحليا لاحتواء الحالة العراقية الجهنمية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من ماء الوجه ومن المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة.

"الجدار" و"ترسيم الحدود" وحلم الدولة الفلسطينية

بات واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن دولة الاحتلال وحكومة أولمرت تربط ربطا قويا وعضويا وإستراتيجيا بين (مشروع جدار الفصل والضم والإلحاق والتهويد) و(خطة الانفصال عن الفلسطينيين) التي أخرجها شارون إلى حيز التطبيق على الأرض الفلسطينية والتي طورها خليفته أولمرت تحت عنوان "التجميع" فأصبحت خطة "الانفصال والتجميع"، هذا من جهة ومن جهة ثانية بين (الجدار و"الانفصال والتجميع") و(قصة "ترسيم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل"). كل هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الخريطة الجيوسياسية الفلسطينية على أرض الضفة أوضح من أي وقت

مضى، إذ تربط دولة الاحتلال من جهة ثالثة بين جملة المعادلات السابقة وبين حلم إقامة الدولة الفلسطينية؛ إذ تبيت تلك الدولة– بل وتعمل على مدار الساعة عبر الجدار و"الانفصال والتجميع" – على إنهاء ذلك الحلم التاريخي الفلسطيني.

يجمع الفلسطينيون على امتداد الضفة والقطاع على أنه إذا تم إنجاز الجدار فسيتمخض عنه نكبة فلسطينية كبيرة، ومعاناة هائلة للشعب الفلسطيني، واعتقال الفلسطينيين في عدد من معسكرات الاعتقال العنصرية، فضلا عن أنه– أي الجدار– يقدم مشهدا مكثفا لسيرة الاحتلال ونهب الأرض والتوسع الاستعماري، ويشكل أبشع محاولة من نوعها لترسيم الحدود من جانب واحد، ولمنع تحقيق الحل الدائم على اساس دولتين متجاورتين، حتى كما تؤكد مصادر السلطة والفصائل والمنظمات والجمعيات الفلسطينية.

بلا مبالغة أو تهويل يمكن أن نضع خطوطا مشددة تحت اهم استخلاص مترتب على جدار الفصل والعزل العنصري الصهيوني في الضفة الغربية، وهو أن هذا الجدار ينتج عمليا هناك على الأرض الفلسطينية نكبة فلسطينية كبيرة أخرى تضاف إلى النكبات السابقة، أو ربما نكبات فلسطينية متعددة تتوزع على مساحة الضفة، أو ربما أكثر من ذلك، فالجدار ينتج جملة من النكبات تساوي عدد المدن والقرى الفلسطينية المتضررة منه.

أكد الباحث الفلسطيني جمال جمعة القادم من المدينة المقدسة في محاضرة له في منتدى بيت المقدس "أن جدار العزل العنصري يساوي نكبة فلسطينية ثالثة، إذ أسفر ويسفر عن عمليات تدمير وتجريف وضم من جهة، وعن تهجير صامت لآلاف الفلسطينيين من جهة ثانية، وعن تكريس خريطة المستعمرات اليهودية المنتشرة داخل الجدار وخارجه من جهة ثالثة".

عزز الباحث جمعة قراءته لتداعيات الجدار الكارثية بكمٍ كبير من المعلومات والصور، واعتبر أن الجدار بمثابة المرحلة الأخيرة في المخطط الاستعماري الصهيوني بعد إقامة المستعمرات والمعسكرات.

وفق خطة شارون الاستيطانية التي تعود إلى عام ١٩٧٨م فإن خريطة الجدار التي يجري نحتها بلا توقف على امتداد تلال الضفة الغربية وسهولها تحقق وتكرس معظم أهداف شارون–أولمرت الاحتلال التاريخية والإستراتيجية التي يمكن تكثيفها كما يلي:

أولا: تكريس الأهداف والمضامين الإستراتيجية الاستيطانية للمشروع الصهيوني على كامل مساحة فلسطين.

ثانيا: تكريس السيطرة الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر.

ثالثا: محاصرة من تبقى من الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، وعزلهم، وفصلهم خارجيا بانتزاعهم من جسمهم وعمقهم العربي، وفصلهم داخليا أيضا عن بعضهم بعضا: الضفة والقطاع مثلا عن فلسطين ١٩٤٨م، والضفة عن القطاع، إضافة إلى تقطيع أوصال جسم الضفة بواسطة الكتل الاستيطانية والجدران الأساسية والالتفافية، وعدم إتاحة أي تواصل بين هذه المناطق إلا عبر عدد قليل من الجسور والأنفاق والطرق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

رابعا: إنهاء كافة المطالب والطموحات الوطنية الاستقلالية الفلسطينية، وإنهاء النزاع استنادا إلى هذه الخريطة الاستيطانية، وبعد أن يستسلم الفلسطينيون حسب مخططه استسلاما كاملا لآلة الحرب والاجتياحات والدم والدمار الإسرائيلية.

خامسا: إرساء وفرض للمحددات الجغرافية والسياسية لـ "اتفاق انتقالي طويل الأمد" حمله شارون في جعبته منذ سنوات طويلة، ويواصله أولمرت بعده، وذلك باعتراف الشرعيات المطلوبة له، وهي الفلسطينية والعربية والدولية .

في هذه المضامين والأهداف التي يكرسها جدار العزل الصهيوني كانت ياعيل موشيه ديان قد كتبت في صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية تقول: "إذا كانت عملية الفصل تعني انفصالا كاملا، فإن ذلك يعني عمليا إنشاء (غيتو) فلسطيني، وإذا كان الدافع وراء

فكرة الفصل الاعتبارات الأمنية فقط، فإن ذلك يعني فرض إغلاق دائم على الفلسطينيين، وهذا استمرار للاحتلال بوسائل أشد عدائية وفتكا".

يتبين لنا في الخلاصة المكثفة الواضحة الصارخة لمن يريد أن يقرأ جيدا، أننا عمليا أمام خطة وجدار فصل وعزل، وأمام خطة "انفصال وتجميع"، وأمام مخطط "ترسيم لحدود "مزعومة، تشكل كلها من جهة أولى تصعيدا حربيا قمعيا تنكيليا تركيعيا ضد الشعب الفلسطيني، وتشكل من جهة ثانية تصعيدا حربيا عنصريا تطهيريا يستهدف عزل الفلسطينيين ومحاصرتهم في إطار "معازلهم وكانتوناتهم" العنصرية، وفرض أكبر قدر وأوسع عقوبات جماعية وأشدها ضدهم بغية إخضاعهم معنويا وسياسيا، بينما تستهدف من جهة ثالثة تكريس مضامين المشروع الصهيوني بالهيمنة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وتهويدها، إلى جانب فصل الشعب الفلسطيني وعزله وتقطيع أوصاله في إطار "معازل" في أضيق مساحة ممكنة تبقى مفاتيحها مرهونة بيد دولة الاحتلال وقواته، وصولا بذلك من جهة رابعة إلى إعدام مقومات بناء الدولة الفلسطينية السيادية.

فقصة الجدار إذن ، وترابطها الإستراتيجي مع "الانفصال والتجميع"، وكذلك مع مخطط "ترسيم الحدود الإسرائيلية" قصة إستراتيجية بمنتهى الخطورة؛ لأن كل هذه المعادلات مجتمعة تنتج نكبة فلسطينية كبيرة جديدة، تفرخ بدورها نكبات صغيرة يومية مستمرة، تُحَقَّق وتُكَرَّس فيه صيغة "الجغرافيا الاستيطانية والحكم الذاتي للتجمعات السكانية العربية"، في الوقت الذي تُجْهِز فيه تماما على مقومات إقامة الدولة الفلسطينية، وما يؤكد ذلك المعطيات المتراكمة على الأرض الفلسطينية هناك.

كل ذلك يجري في وضح النهار، وعلى مرأى من المجتمع الدولي كله، وتحت غطاء الولايات المتحدة ودعمها، والأشد هَوْلاً أن ذلك يتم في ظل تهافت العرب على الخريطة والتسوية المستحيلة.

حق العودة في الفكر السياسي الإسرائيلي

تَحمِلنا الاشتراطات والخطوط الحمراء الإسرائيلية المتعلقة بمبادرة السلام العربية وبالبند المتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين على نحو حصري إلى فتح ملف الخطاب السياسي-الإعلامي الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين وحق العودة.

فمنذ البدايات الأولى لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨م، تبنت القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية سياسة منهجية واضحة راسخة وخطابا إعلاميا سافرا لم يتغير حتى يومنا هذا، ملخصه رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين رفضاً مطلقاً، والعمل على تصفية هذه القضية التي يجمع الإسرائيليون جميعا على أنها تهدد دولتهم إستراتيجياً.

ومن هنا ما زال الإسرائيليون يتعاملون سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا مع قضية اللاجئين باعتبارها أخطر ملف خلفته حرب ١٩٤٨م، وباعتبارها قضية تثير الرعب وهواجس الأمن والخوف على مستقبل الدولة الإسرائيلية، ولذلك يصعب أن نرى مسؤولاً إسرائيلياً مستعداً لإرخاء أذنه لبحث مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما فقط لبحث كيفية توطين اللاجئين والانتهاء منها مرة واحدة وإلى الأبد.

إن الخريطة السياسية الإسرائيلية برمتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الحاخام إلى ميرتس ومن أصغر جندي إلى الجنرال ترفض مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ولم يطرأ في الحقيقة- على مدى السنوات الماضية بما فيها سنوات المفاوضات السياسية العقيمة وصولاً إلى خريطة الطريق التي تبنتها الأطراف المعنية بالتسوية- لم يطرأ أي تغير في التثقيف السياسي والأيديولوجي الإسرائيلي تجاه حق العودة للاجئين، ولا في النظرة الإنسانية فضلا عن السياسية لهؤلاء اللاجئين، ولا في وسائل الإعلام. فالمجتمع الإسرائيلي الذي أقيم على الحراب والإرهاب لم يشهد أي تغير يمكن أن نتوقف عنده في هذه المسألة، وإن كانت هناك بعض الكتابات أو الأصوات الفردية النائية هنا أو هناك،

والتي خُنِقت أو اختنقت في مهدها، والتي طالبت بمنح الفلسطينيين حق العودة كما لليهود حق العودة.

وقد استند الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ البدايات الأولى إلى كم هائل متراكم من الأدبيات والتصريحات السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتصلة منذ تاريخ القضية.

ولعل أخطر معلومة لها صلة بالموقف الإسرائيلي هي التي وثقها الدكتور إيليا زريق في دراسته "اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية" حيث قال[١١]:

"في الخامس من حزيران ١٩٤٨م التقى يوسف فايس مدير الصندوق القومي اليهودي دافيد بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل، واقترح خطة عملية تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مساكنهم، اشتملت على خلق حقائق تعمل على استحالة عودة اللاجئين، هي:

١. تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية.
٢. منع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة، بما في ذلك الزراعة والحصاد.
٣. الحؤول دون قيام فراغ يجعل اليهود يستوطنون في عدد من المدن والقرى العربية المهجورة.
٤. إصدار قوانين تمنع عودة اللاجئين.
٥. النهوض بحملة دعاية تمنع عودة اللاجئين.
٦. مساعدة الدول العربية في استيعاب اللاجئين.

وافق بن غوريون على مكونات الخطة كلها، باستثناء بندها الأخير الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في اجتماع عقد في ٢٦ آب ١٩٤٨م، إذ أعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة؛ لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم، وعلى إسرائيل ألا تذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية.

بعد ذلك بأسابيع رفض أول وزير خارجية لإسرائيل موشيه شرتوك شاريت- عبر وسائل الإعلام- توصيات الكونت فولك برنادوت[١٢] بعودة اللاجئين[١٣].

تمادى الموقف الإسرائيلي وتطاول وتجاوز كل القوانين والمواثيق والخطوط الحمراء بمطالبته الفلسطينيين "بالتنازل عن حق العودة إذا ما أرادوا التوصل إلى تسوية سياسية".

عبر الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي الجنرال احتياط شلومو غازيت عن هذه المواقف تماماً- وهي عملياً مواقف الحكومات الإسرائيلية- حينما كتب في صحيفة معاريف الإسرائيلية قائلاً:

"كل من يريد حلاً للنـزاع الإسرائيلي العربي يعرف جيداً أنه لن يكون هناك أي حل حقيقي إذا لم تحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، يوجد في المنطقة ملايين اللاجئين ظلوا دون بيت أو حل منذ ١٩٤٨م، وهؤلاء ضحايا الحرب وضحايا التحريض السياسي العربي"، ويستخلص غازيت: "إن تنازلاً عربياً فلسطينياً في هذه النقطة، ستعتبره دليلاً قاطعاً على تسليم الجانب العربي بوجود إسرائيل، ويأسهم من إمكانية تصفيتها".

وعبر عاموس جلبوع- وهو باحث إستراتيجي أيضاً- في مقالة نشرتها صحيفة معاريف عن ذات الفحوى والبعد إذ قال: "إن حق العودة للفلسطينيين يعني وبشكل واضح نهاية الدولة الصهيونية".

في السياق ذاته اشترط موشيه شاحاك وزير الطاقة الإسرائيلي في حينه "التنازل الفلسطيني عن حق العودة ووقف الإرهاب شرطا للدخول في مفاوضات"[١٤].

وذلك لأن هذا الحق كما قال أروي أفنيري- أحد أبرز أقطاب معسكر السلام الإسرائيلي- في مقالة له نشرت في مجلة "هعولام هزية": "يثير الرعب لدى الإسرائيليين".

ولذلك أيضاً كتب عدد من السياسيين والباحثين الإسرائيليين ومنهم د. يوحنان بادر في معاريف متسائلين: "من سيوافق من الإسرائيليين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين"، وكتب جدعون ليفي في هآرتس عن رعب العودة قائلاً: "طالما أن

الفلسطيني يطرح موضوع حق العودة فإن الإسرائيلي يشير قائلاً: ها هو الدليل القاطع بأن لا حل للنزاع، وأنه ليس هناك من نتحدث معه، فهم يريدون يافا...".

هكذا نرى عبر هذه الجولة المكثفة في الفكر السياسي الإسرائيلي والمقترحات والمشاريع السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، أن تلك المقترحات والأفكار والمشاريع تحظى قبل كل شيء بتأييد معظم الإجماع السياسي الإسرائيلي إن لم يكن كله، وهي تدعو تماماً إلى تصفية ملف اللاجئين وإنهائه بأي وسيلة متاحة، إما عن طريق التوطين والتأهيل، أو عن طريق التعويضات. واستناداً إلى هذه الأرضية الفكرية السياسية الإسرائيلية، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإصرار على أن يتنازل الفلسطينيون والعرب عن حق العودة للاجئين شرطا مسبقا للدخول في المفاوضات السياسية. واستناداً إلى الأرضية ذاتها فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تبدي استعداداً لبحث قضية اللاجئين أو التجاوب معها بأي شكل.

يستدعي هذا من الفلسطينيين والعرب البحث هنا عن وسائل أخرى مجدية، دون المراهنة على المفاوضات العقيمة التي لم تحرك جنديا صهيونيا عن أرض القدس مثلا ولن تحرك، ولن تعيد لاجئا فلسطينيا إلى وطنه وبيته هناك في فلسطين ١٩٤٨م.

تفكيك النص الفلسطيني

ربما يكون هذا المصطلح هو الأدق إلى حد كبير في وصف المشهد الفلسطيني الراهن وتداعياته المحتملة، فتفكيك النص الوحدوي النضالي الكفاحي الصمودي الفلسطيني كان من أهم أهداف الاحتلال الإستراتيجية وأخطرها على الإطلاق، ولعل ما جرى ويجري اليوم إنما يحقق لهم هذا الهدف المرعب الذي قد يترتب عليه- فلسطينيا- أسئلة وجودية تتعلق بمصير القضية والمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

تقول بعض التعليقات المختلفة في العناوين: "فلسطين تنشطر: غزة حماس وضفة عباس"، و"إسرائيل تحتفل بأربعين الاحتلال، والفلسطينيون يغرقون في الاقتتال". وتؤكد القوى والفعاليات الوطنية الفلسطينية: "أن الاقتتال ألحق العار ببطولات شعبنا

وقضيته العادلة". وبينما يعلن قيادي جهادي أن: "الصراع الداخلي حرف بنادق المقاومين عن العدو الإسرائيلي"، يضيف قيادي جهادي آخر مخاطبا المتقاتلين: "ما تقومون به هي الحرب الحرام التي تبعثر كرامتنا وتصفي فلسطيننا". وفي حين تتحدث التقارير عن "الفرار من الوطن... وسيناريو العراق يتكرر في غزة"، وتقول عناوين فلسطينية: "إن حماس تحرر غزة... والمنتصر مهزوم والضحية فلسطين"، وتعلن مصادر فلسطينية "أن فتنة غزة مقامرة بمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، يكثف لنا محلل إسرائيلي المشهد قائلا: إسرائيل تسجل انتصاراً بعد عمليات الاغتيال المتبادلة بين فتح وحماس في غزة".

إذا أردت أن تعرف مدى كارثية التطورات والأحداث التصعيدية الفلسطينية الأخيرة، ومدى تفاقم المأزق الفلسطيني الشامل فانظر لأنياب العدو، وإذا أردت أن تقرأ التداعيات الحقيقية لمثل هذه الأحداث، وهذا المأزق فانظر في مرآة العدو: المرآة الإسرائيلية، فالذي يرضي جنرالات الاحتلال والاستيطان والدم والتدمير وجرائم الحرب ويريحهم ويسعدهم، يكون بالتأكيد أمرا مزعجا وخطيرا فلسطينيا وعربيا، وهذه المعادلة صحيحة إلى أبعد الحدود.

هجوم يتركز على الرئيس الفلسطيني

بعد كل الحروب الأمريكية التدميرية في العراق والمنطقة، وبعد كل الحروب الإسرائيلية العدوانية الشاملة في فلسطين ولبنان، بل وفي ظل استعدادات وتهديدات إسرائيلية متجددة لشن مزيد من الحروب ضد غزة ولبنان، نفاجأ عمليا بهجوم سلامي جديد عريض- أمريكي إسرائيلي أوروبي رباعي- يستهدف الملف الفلسطيني، ويتركز على شخص الرئيس الفلسطيني على نحو حصري، إذ لن تسير المساعدات والتسهيلات وعملية السلام إلا عبر الرئيس عباس، ولذلك أخذوا يتنافسون في التصريحات على ضرورة دعم الرئيس وتعزيز سلطته.

اتسعت في إسرائيل في الآونة الاخيرة الدعوات للشروع بمفاوضات مع الرئيس الفلسطيني، وقد صدرت مثل هذه الدعوات في الأشهر الأخيرة، ولكنها في هذه الأيام باتت تتفاعل بقوة على أجندة الحكومة والأحزاب الإسرائيلية.

لو قدم أبو مازن رؤوس حماس

ربما يكون حنان كريستال معلق الشؤون الحزبية في الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية قد كثف لنا الرؤية الإسرائيلية للرئيس الفلسطيني قائلا: "لو قام أبو مازن بتقديم رؤوس قادة حماس والجهاد الاسلامي لأولمرت على طبق من فضة، فإن الأخير غير قادر على التقدم خطوة حقيقية واحدة في اتجاه التوصل لتسوية القضية الفلسطينية".

وفي هذا الصدد تحدثت المصادر الإعلامية مؤخرا عن "أن الإسرائيليين أخذوا يتذكرون مقولات شارون: عباس صوص صغير لم ينبت له ريش بعد"[١٥]. بل إن جلعاد شارون نجل شارون ذهب أبعد من ذلك في وصف الرئيس الفلسطيني قائلا: "إن زغب الصوص لن يتحول إلى فروة أسد"[١٦].

السلام قعقعة بلا طحين

الواضح الملموس الماثل أمامنا على الأرض إذن أننا في المشهد الفلسطيني أمام زخم متزايد من الأفكار والمقترحات والمشاريع التسووية، وخاصة الإسرائيلية، وأمام خطين متوازيين لا يلتقيان على الإطلاق، الخط الذي يطلق عليه عملية المفاوضات والسلام، والخط الآخر وهو التطبيقات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض التي تنسف– بمنتهى القسوة– كل شعارات السلام المزعوم ومؤتمراته وفعالياته.

هذه هي السياسة الإسرائيلية في جوهرها، تطلق العنان لكل شعارات السلام ولقاءاته وقممه الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية مع العرب، في الوقت الذي لا يتوقف فيه البلدوزر من جهة عن بناء حقائق الأمر الواقع الاستيطاني التهويدي الإلحاقي على الأرض التي لا يمكن لأي تسوية سياسية أن تخلعها على الإطلاق ، ولا يتوقف فيه أيضا

من جهة ثانية عن التجريف والتخريب والهدم الشامل لمقومات الصمود والبقاء الفلسطيني وللبنى التحتية الاستقلالية الفلسطينية.

عندما يعلن الرئيس أبو مازن في مقابلة خاصة في معاريف ٢٦/٠٧/٢٠٠٧م أن: "بوش وعد بتسوية دائمة في غضون سنة"، وعندما يعلن وزيرا خارجية مصر والأردن في أعقاب زيارتهما لإسرائيل- بغية تسويق المبادرة العربية- "أنهما استشعرا استعدادا إيجابيا لدى إسرائيل"[١٧]. فإننا نصاب بالدهشة الاستنكارية البالغة، إذ يعلم الجميع أن لا رصيد حقيقيا على الأرض لهذه التصريحات الإعلامية.

مقترحات أولمرت

أمطرنا أولمرت وقادة إسرائيل في الآونة الأخيرة بسلسلة من التصريحات التي تبدو أنها سَلامية تعكس نوايا إسرائيلية حقيقية للتنازل والسلام، فقال مثلا: يتعين على إسرائيل الانسحاب من مناطق كثيرة بالضفة المحتلة[١٨]. ثم جاء باتفاق مبادئ مع الفلسطينيين، متجاهلا المبادرة العربية، فعرض على الفلسطينيين اقتراحاً بالتفاوض لإنجاز اتفاق مبادئ جديد يؤجل مرة أخرى القضايا الأساسية، وقابل المبادرة العربية المحمولة على كف الدبلوماسية المصرية- الأردنية بالرفض، وجوهر اقتراحه أنه يريد إعادة إنتاج اتفاق المبادئ مع الفلسطينيين بعد نحو أربعة عشر عاما من اتفاق المبادئ الأول، وجاء في العرض: "**١**- إقامة دولة فلسطينية على ٩٠٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.**٢**- تبادل مناطق تعويضا عن ضم تكتلات استيطانية كبيرة في الضفة الغربية للسيطرة الإسرائيلية.**٣**- إقامة تواصل جغرافي بين الضفة الغربية عن طريق نفق، لمنع الصدام، وللحفاظ على الأمن، وأن إسرائيل أيضا ستطالب بتعويضها بمساحة مماثلة لتلك التي تستخدم لبناء النفق داخل أراضيها.**٤**-البحث عن طريقة تمكن الفلسطينيين من عرض أجزاء من القدس الشرقية عاصمة لهم[١٩].

عاد أولمرت وكذّب «هآرتس» وتراجع عن اقتراح الـ ٩٠٪، إذ نفت الحكومة الإسرائيلية تقديم أولمرت اقتراحاً بالانسحاب من ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية وحفر

نفق يربط بينها وبين قطاع غزة[٢٠]. وعن المبادرة العربية فقد أبلغ أولمرت مصر والأردن قبوله بالمبادرة العربية شرط شطب حق العودة[٢١].

إذا أضفنا لهذه المعطيات جملة من التسريبات الإسرائيلية الأخرى– عن بيرس الذي قال: "فرصة السلام الحالية لن تدوم طويلا"، وعن حاييم رامون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي تحدث عن "انسحاب من معظم المناطق"، وغيره حول الاستعداد الإسرائيلي– فإنه قد ينتج عند العالم أن القصة حقيقية فعلا.

أفكار بيريز للتسوية

لم يتأخر العجوز المخضرم شمعون بيريز عن أولمرت وليفني، فحسب الخطة التي عرضها "اعتبر أن الحل الدائم مع الفلسطينيين سينتهي إلى إيجاد صيغ قانونية لقضية اللاجئين، وتسليم الفلسطينيين الضواحي العربية النائية لمدينة القدس، ورفع أي علم عربي أو إسلامي فوق مجمع المساجد، والحفاظ على الكتل الاستيطانية الرئيسية، مع إمكانية إجراء تبادل سكاني بين بعض المستوطنات وقرى عربية داخل الخط الأخضر، للتقليل من الخطر الديمغرافي العربي، والحفاظ على أغلبية يهودية"، ودعا بيريز في الوقت نفسه إلى "الامتناع إسرائيليا عن استخدام مصطلح "حدود عام ٦٧" وتجنّب الحديث عن نسب مئوية من الأرض". واقترح في خطته "أن تعتمد المرحلة الأولى من التسوية على معادلة "الأسرى مقابل الأمن"، على "أن يتم الإفراج عن أسرى فلسطينيين على مراحل بما يتناسب مع إنجازات الفلسطينيين في الجانب الأمني وبموازاة التقدم في الإصلاحات وبناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية"، موضحا أن "هذا المسار أفضل من نقل مناطق سيطرة للفلسطينيين الذين يعترفون أنهم غير ناضجين في الوقت الراهن لتولي المسؤولية على المناطق الفلسطينية". أما عن القدس فيقول: "يحصل الفلسطينيون على الضواحي العربية النائية للقدس، ويبقى الحوض المقدس على حاله ، بينما تتولى كل ديانة مسؤولية إدارة أماكنها المقدسة"، ولم يستبعد بيريز دراسة إمكانية "رفع علم عربي ما على الأقصى، سعودي أو إسلامي".

الجنرال باراك يستبعد التسوية

أما وزير الدفاع الجنرال احتياط إيهود باراك فكان أكثر وضوحا من أولمرت وبيريز في تعاطيه مع القضايا وشرح منطقه للتسوية على نحو مباشر، إذ "استبعد التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين خلال السنوات الخمس القادمة"؛ لأنه "لا يمكن دراسة فكرة الانفصال عن الفلسطينيين قبل توفير الحماية للإسرائيليين من الصواريخ، بدءاً من القسام وانتهاء بصواريخ شهاب"، وقد رفض باراك أمورا منها تفكيك الحواجز في الضفة الغربية معتبرا "أن الأولوية بالنسبة له هي توفير الأمن للإسرائيليين"، مضيفا "إن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، بتأييده للتسوية مع الفلسطينيين منقطع عن الواقع"، معربا عن شكه في" قدرة القيادة الفلسطينية على توفير الأمن لإسرائيل في حالة التوصل إلى تسوية[٢٢].

في قصة السلام الإسرائيلي نعود إلى حنان كريستال، معلق الشؤون الحزبية في الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية الذي قال: "لو قام أبو مازن بتقديم رؤوس قادة حماس والجهاد الإسلامي لأولمرت على طبق من فضة، فإن الأخير غير قادر على التقدم خطوة حقيقية واحدة في اتجاه التوصل لتسوية القضية الفلسطينية[٢٣]. وكان جدعون ليفي المحلل في هآرتس قد كتب حول هذه الحقيقة تحت عنوان: "إسرائيل لا تريد السلام" يقول: "حانت لحظة الحقيقة، وهذا يجب أن يقال: إسرائيل لا تريد السلام، انتهت ترسانة الذرائع، مخزن الرفض بات فارغا، وإذا كان القبول- لجملة حجج إسرائيل وشروطها "لا شريك"، و"لم يحن الوقت"- ممكنا حتى وقت أخير مضى فإن الصورة الناشئة الآن لا تدع أي مجال للشك، فقناع إسرائيل المحب للسلام يمزق تماما، ومن الآن فصاعدا يقال: لا محبة ولا سلام[٢٤]. أما تومي لبيد فكتب في معاريف ٢٠٠٧/٠٧/١٨م يتحدث عن "لعبة أوهام السلام في الشرق الأوسط".

الحقيقة الكبيرة أن البلدوزر والاستيطان التهويدي والاجتياحات والتجريفات والاجتثاثات والاغتيالات والاعتقالات التي يقارفونها هناك على مدار الساعة ضد كل شيء عربي إنما تبدد كل الفرص وكل الآمال التي يعقدها بعضهم على قصة السلام.

فمعطيات اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي والمختصة في متابعة شؤون الاستيطان تفيد "أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يقترب من ٤٥٠ ألفا، في حين وصل عدد المستوطنات إلى ٢٥٥، والبؤر الاستيطانية إلى ١٦. وتؤكد بيانات نشرتها حركة (السلام الآن) الإسرائيلية أن مساحة منطقة نفوذ مستوطنة معاليه أدوميم القريبة من القدس تبلغ وحدها ٤٨ ألف دونم، أي أقل من منطقة نفوذ تل أبيب بقليل. وبينت أن ٩٪ فقط من مناطق نفوذ المستوطنات مستخدمة للبناء، مشيرة إلى أن ٩٠٪ من المستوطنات توسعت وسيطرت على مناطق أخرى خارج منطقة نفوذها بعد عام ١٩٩٣م وحتى الآن[٢٥].

تفيد تقارير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني من جهة ثانية إلى "أن القواعد والمناطق العسكرية المغلقة والمستوطنات تشغل نحو ٢١٪ من مساحة الضفة الغربية، في حين يبلغ طول الطرق الالتفافية الرابطة بين المستوطنات نحو ٧٠٠ كلم، أما الجدار الفاصل فقد التهم قرابة ١٠٪ من مساحة الضفة[٢٦].

هذا الواقع والتسارع الاستيطاني يبدد حلم الدولة المنشودة على ٣٨٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة نحو ٦ آلاف كلم٢، وتسيطر المستوطنات والطرق الالتفافية على ٦٥٪ منها، وبذلك تصبح الدولة الفلسطينية مستحيلة.

لقد أعلن عمرو موسى في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الإسبانى ميجيل موراتينوس قائلا: "إننا نسمع قعقة ولا نرى طحنا في عملية السلام[٢٧].

هذه هي إذن الحقيقة الكبيرة الصارخة التي يفترض أن يتوقف عندها الفلسطينيون والعرب: نسمع قعقعة وجعجعة ولا نرى طحينا، وكل قصة المفاوضات والسلام أكذوبة كبرى.

الهوامش

[١]. عن الوكالات وعرب ٤٨، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٢]. عن وكالات ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٣]. عن يديعوت أحرونوت ١٠/ ٨/ ٢٠٠٧م.

[٤]. عن فلسطين اليوم ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[٥]. عن المحلل صالح النعيمي.

[٦]. عن صحيفة هآرتس العبرية ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

[٧]. عن صحيفة هآرتس العبرية ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

[٨]. صحيفة يديعوت أحرنوت ١٦/ ٧/ ٢٠٠٢م.

[٩]. عن هآرتس ٣/ ١١/ ٢٠٠١م.

[١٠]. يديعوت أحرونوت ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٢م.

[١١]. الدستور الأردنية ٢٨/ ٩/ ١٩٩٧م.

[١٢]. وسيط الأمم المتحدة الذي انتدب إلى فلسطين للتوصل إلى تسوية سلمية فيها ، ولضمان أمن سكانها وسلامتهم.

[١٣]. في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦، الملحق٢، بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨م.

[١٤]. عن صحيفة هآرتس.

[١٥]. عن فلسطين اليوم ١٧/ ٠٦/ ٢٠٠٧م.

[١٦]. يديعوت أحرونوت ٠٣/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[١٧]. عن وكالات ١٨/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[١٨]. عن الصحف العبرية ٢٢/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[١٩]. عن هآرتس والصحف العبرية ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢٠]. عن الصحف العبرية ٢٧/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢١]. عن الإذاعة العبرية ٢٨/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢٢]. عن يديعوت أحرونوت ١١/ ٨/ ٢٠٠٧م.

[٢٣]. المصادر العبرية ٢٥/ ٠٦/ ٢٠٠٧م.

[٢٤]. عن هآرتس ٢٨/ ٠٤/ ٢٠٠٧م.

[٢٥]. عن فلسطين اليوم ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢٦]. المصدر نفسه.

[٢٧]. عن وكالات ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

الورقة الثانية

دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الإسرائيلية*

مقدمة

يلاحظ المتتبع لدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عبر تاريخها أن لهذه المؤسسة خصوصية تنفرد بها إسرائيل عن غيرها من الدول، إذ إن الوضع الطبيعي أن تؤسس الدولة، ثم تقوم هذه الدولة بتأسيس الجيش والقوى الأمنية الأخرى، لكن الوضع في إسرائيل جاء مختلفا منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين، فالجيش الإسرائيلي سبق وجود الدولة، وهو الذي ساهم في تأسيسها وبناء اللبنات الأولى لقيامها بدءا من عمل المنظمات الإرهابية الصهيونية التي شكلت نواة الجيش الإسرائيلي في مجال الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين لخلق المجتمع الإسرائيلي، وتحديد حدود الكيان الإسرائيلي الجغرافية، ثم دورها في الضغط على القوى الدولية لتأمين التأييد السياسي للمشروع الصهيوني، وكذلك عملت هذه المنظمات على تأسيس النظام السياسي الإسرائيلي وإمداده بالنخب القيادية، وقدمت الدعم المادي لمساندة المشاريع الاقتصادية في مجال الزراعة والصناعة والسيطرة على مصادر المياه وغيرها، وبعد قيام إسرائيل استمر دور الجيش الإسرائيلي في التأثير على السياسة الإسرائيلية في كافة أبعادها، وقد حاول العسكريون تحويل إسرائيل من دولة لها جيش إلى دولة الجيش، وأن الدولة تخدم الجيش، وهذا ما ستحاول هذه الورقة رصده ومتابعته لإظهار تلك العلاقة الفريدة بين المؤسستين: العسكرية والسياسية.

* **أ.د نظام بركات/** أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك/ الأردن.

تحديد مشكلة البحث

تم تحديد مشكلة البحث بالدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في السياسة الإسرائيلية، وسنبدأ بتحديد مفهوم المؤسسة العسكرية، إذ إن هذا المفهوم في إسرائيل يتعدى المألوف في الدول الأخرى، ولا يقتصر على الجيش والقوات المسلحة، بل يمتد ليشمل مؤسسات وجماعات داخل المجتمع الإسرائيلي، فمفهوم المؤسسة العسكرية يشمل:

١. وزارة الدفاع، وهي المسؤولة عن الشؤون المالية والإدارية للجيش.
٢. الجيش الإسرائيلي، ويشمل الجيش النظامي والمجندين وقوات الاحتياط، وترأس هذا الجيشَ هيئةُ الأركان.
٣. هناك مجموعة من المؤسسات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية تتمثل في:
   - الأجهزة الأمنية وحرس الحدود.
   - أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.
   - معاهد الدراسات الإستراتيجية والأبحاث.
   - الصناعات العسكرية.
   - المفاعلات النووية.
   - المستوطنات العسكرية.
   - منظمات الشباب، ومنها الجدناع والناحال.

نستنتج من التعريف السابق مدى أهمية مفهوم المؤسسة العسكرية وتوسعه في إسرائيل. وعند محاولة تطبيق مؤشرات المؤسسة التي طرحها صمويل هانتغتون على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يلاحظ بأن هذه المؤسسة تمتعت بما يأتي:

١. درجة كبيرة من الاستمرارية والتكيف، فقد رجعت أصولها إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، وتعاقبت على قيادتها أجيال متعددة من القيادات ممن خدموا في الجيوش الأجنبية والمنظمات المسلحة، وممن خدموا في الجيش

الإسرائيلي، وضمت في عضويتها جماعات مختلفة من المهاجرين اليهود من شتى الأصول والبلدان، وكان هناك تغيرات مستمرة وسريعة في القيادة من خلال تقليص عضوية رئاسة الأركان إلى أربع سنوات، مما سمح بتولي عنصر الشباب للقيادة، وتميزت هذه المؤسسة أيضا بدرجة عالية من التعقيد من خلال تعدد المؤسسات الفرعية التابعة لها، وتعدد نشاطاتها التي تشمل معظم جوانب الحياة.

٢. درجة عالية من الاستقلالية في صنع القرارات، فهي تتمتع باستقلالية إدارية مرتفعة، وتخصص لها الميزانيات الضخمة.

٣. قدرة كبيرة على امتصاص الخلافات بداخلها، وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية على مستوى المجتمع الإسرائيلي، والبقاء فوق الخلافات الحزبية والأيديولوجية، وكانت رمزاً للإجماع الوطني.

ستتم متابعة دور المؤسسة العسكرية في السياسة الإسرائيلية من كافة جوانبها، بدءا من وضع الأهداف والخطط ورسم الإستراتيجيات، ثم العمل على التنفيذ والمتابعة.

الخلفية التاريخية لدور المؤسسة العسكرية

تعود الخلفيات التاريخية للجيش الإسرائيلي إلى مرحلة تأسيس المنظمات العسكرية والإرهابية الصهيونية في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، وقد استمر عمل هذه المنظمات إلى أن دُمِجت في الجيش الإسرائيلي الذي أُعلِن عن إنشائه سنة ١٩٤٨م، وقد ساهمت تلك المنظمات العسكرية في الحرب والإرهاب ضد العرب، وتولت مهام حماية أمن المستوطنات ودعم المشروع الصهيوني، وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل في ١٥ أيار سنة ١٩٤٨م، وتأسيس الجيش الإسرائيلي حاول بن غوريون- أول رئيس وزراء في إسرائيل ووزير الدفاع آنذاك- وضع أسس لقيام جيش إسرائيلي محترف من خلال التوفيق بين نموذجين:

١. النموذج المهني المطالب بتكوين جيش نظامي محترف على أساس الخدمة العسكرية الدائمة.

٢. نموذج "الرواد" والجيش الشعبي القائم على المليشيات والمتطوعين وحراس المستوطنات.

كل ذلك بإرساء القواعد لقيام مؤسسة عسكرية قوامها قوات مسلحة نظامية غير مسيسة، تخضع للسلطة المدنية، وتكون مسؤولة عن تقرير شؤون الحرب والسلام، ويقف إلى جانب القوات المسلحة مجموعة ضخمة من قوات الاحتياط والمنظمات التي تعمل في مجالات لها علاقة بالعمل العسكري، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على نظام المستوطنات المسلحة، والمؤهلة للقيام بأدوار عسكرية مساندة للجيش النظامي في أوقات الحروب.

عملت المؤسسة العسكرية منذ البداية على بلورة النظرية الأمنية الإسرائيلية من خلال الانطلاق من قاعدة الإيمان بأهمية القوة العسكرية في تحقيق أهدف إسرائيل في الأمن والاستقرار، والعمل على تضخيم دور المؤسسة العسكرية، ومنحها الامتيازات لتمتد بنشاطاتها إلى كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطائها المزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، باعتبارها رمزا لوحدة المجتمع والقوى السياسية الإسرائيلية، وأنها الحامية للمشروع الصهيوني في فلسطين.

تسلسل السلطة في المجال الأمني

تتمثل بنية اتخاذ القرار في المجال الأمني في إسرائيل في أربعة مستويات متدرجة:

١. **المستوى الأول والأعلى**: سلطة رئيس الحكومة صاحب النفوذ الأقوى في عملية اتخاذ القرار، وتزداد سلطته وقوته إذا شغل منصب وزير الدفاع في الوقت نفسه.

٢. **المستوى الثاني**: اللجنة الوزارية لشؤون الأمن، ومهمتها بلورة النظرية الأمنية، واتخاذ القرارات الرئيسية. وتشكل شخصية وزير الدفاع المركزية فيها، بالإضافة إلى مجموعة وزراء، مثل وزير المالية والخارجية والأمن الداخلي وغيرهم.

٣. **المستوى الثالث**: مكتب رئيس الحكومة، ويضم رئيس المكتب والمستشار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسكرتير العسكري "أمين السر" الذي يتولى تنسيق العلاقة مع الجيش والأمن العام.
٤. **المستوى الرابع والأدنى**: مجلس الأمن القومي، وينظر له بأنه عنصر مساعد، وقد بقي خارج نطاق صنع القرارات الرئيسية، وتم تجاهله منذ تأسيسه سنة ١٩٩٩م، ولم تشاوره الحكومات مثلا في قرار الانسحاب من غزة، ولا يشارك رئيس المجلس في اجتماعات الأجهزة الأمنية والسرية، ويعلق على ذلك الجنرال احتياط عوزي ديان أحد الرؤساء السابقين لمجلس الأمن القومي: إن مجلس الأمن القومي أداه أمنية مهمة وضرورية لكنها للأسف باتت صدئة لعدم الاستعمال.

العوامل المؤثرة على دور المؤسسة العسكرية

نظراً لعدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل- يمكن الاسترشاد به صيغة رسمية للعلاقات المدنية العسكرية- فإن دور المؤسسة العسكرية مرّ بمراحل من الشد والجذب بين أطراف النظام السياسي، وقد تم بالممارسات السياسية وضع قواعد وضوابط لتنظيم دور المؤسسة العسكرية تقوم على الشراكة والعلاقات المتواصلة بين المستويات السياسية والعسكرية، مع الاعتراف بخضوع الجيش للسلطة السياسية، وأن مهامه الأساسية تدور حول تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة وإمكانية المشاركة فيها حين يطلب منه ذلك.

العوامل التي تشجع دور المؤسسة العسكرية

١- حالة إسرائيل الأمنية، فإسرائيل- منذ وجودها على الأرض العربية بالقوة- تعيش حالة من عدم الأمن، وقد ساعد ذلك في تدعيم موقف المؤسسة العسكرية باعتبارها مالكة القوة اللازمة لضمان أمن إسرائيل، وقد ساهمت الانتصارات المتكررة التي حققتها المؤسسة العسكرية في إضفاء هالة من الكاريزما والعظمة حول العاملين فيها باعتبارهم يملكون التفكير الاستراتيجي.

٢- تركز العقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اليهودي على أهمية القوة والقتال في تحقيق الأهداف الصهيونية، وتعطيان أهمية للقوة العسكرية والنخب العسكرية في إدارة الصراع.

٣- تفكك المجتمع الإسرائيلي وعدم تجانسه نتيجة الأصول المتعددة للمهاجرين اليهود الذي يشكلون هذا المجتمع، مما فتح المجال للمؤسسة العسكرية لتعمل مثل بوتقة صهر للمجتمع، وأظهر المؤسسة العسكرية رمزا للأمة الجديدة التي تولد في إسرائيل، هذا بالإضافة إلى انخراط معظم أفراد المجتمع في نشاطات المؤسسة العسكرية، إذ يؤدي جميع الإسرائيليين الخدمة العسكرية الإلزامية، مما جعل المجتمع يوصف بأنه يمثل الأمة المسلحة، وأن الشعب الإسرائيلي جيش عنده (١١) شهرا إجازة نتيجة نظام الاحتياط المستمر والمرتبط بالمؤسسة العسكرية.

٤- الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية لمواجهة الأزمات، مثل إعلان حالة الطوارئ، وتعبئة الاحتياط، دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء أو الكنيست.

٥- دور العسكريين- بعد تسريحهم وانتقالهم للحياة المدنية- في العمل على دعم المؤسسة العسكرية، وتبني وجهة نظرها، وضمان سيطرتها على المؤسسات المدنية، وتطويعها لخدمة الأهداف العسكرية.

العوامل التي تحد من دور المؤسسة العسكرية

١- استقرار النظام السياسي ووجود مؤسسات سياسية مستقرة ومعترف بها، تتمثل في الأجهزة الرسمية، بالإضافة إلى الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وارتفاع نسبة التسييس والمشاركة السياسية، وقد عملت المؤسسة العسكرية ضمن إطار هذا النظام بمؤسساته، وساعد نظام الاحتراف في الجيش في فصل الواجب العسكري عن الأطماع السياسية وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية.

٢- قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب العسكريين بعد تركهم للخدمة وذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية وعدم تشكيلهم طبقة عسكرية مغلقة، واندماج العسكريين وتوزعهم بين مؤسسات الدولة والأحزاب، مما حال دون تشكيلهم قوة ضاغطة منعزلة.

٣- نفاذية الحدود بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، ووجود حالات احتكاك مستمرة على المستوى الفردي والمؤسسي، فعدم توزيع الصلاحيات بين المستوى العسكري والمدني أدى لوجود أرضية خصبة لخلافات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئاسة الأركان.

٤- التوجهات السلمية في المنطقة، وتراجع أهمية المؤسسة العسكرية في ظل زوال التهديد الناتج عن الصراع العربي الإسرائيلي، وظهور اتجاهات جديدة للسياسة الإسرائيلية في السيطرة الاقتصادية والسياسية على المنطقة ضمن مقولات الشرق الأوسط الجديد أو الموسع، وزيادة الانقسام بين معسكري السلام الحرب في إسرائيل، بحيث لم تعد المؤسسة العسكرية رمزا للإجماع الوطني.

٥- الانتكاسات التي أصيبت بها المؤسسة العسكرية والتي تسببت في اهتزاز الثقة بقدراتها نتيجة عجزها عن وقف الانتفاضة، أو في تحقين أي إنجازات في حربها ضد حزب الله في جنوب لبنان مع كثرة الخسائر التي منيت بها.

دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي

تلعب المؤسسة العسكرية دوراً مركزيا في النظام السياسي الإسرائيلي رغم محاولة المسؤولين الإسرائيليين التقليل من دور العسكريين في صنع القرارات لإظهار إسرائيل بمظهر الديمقراطية، لكن الدراسات المتعمقة لطبيعة ممارسة السلطة وصنع القرارات في إسرائيل تظهر أن المؤسسة العسكرية تقع في قلب عملية صنع القرارات.

وسائل ممارسة الدور

تشير التحليلات لدور المؤسسة العسكرية بأن هذا الدور ما زال فعالا، وتظهر فاعليته من عدة معطيات ومؤشرات، نذكر منها:

١- سيطرة المؤسسة على أجهزة جمع المعلومات والاستخبارات ومراكز الدراسات الاستراتيجية المسؤولة عن وضع التقديرات وصياغة البدائل لصانعي القرار.

٢- حضور عسكريين مثل رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات اجتماعات مهمة تصنع فيها القرارات، كاجتماعات مجلس الوزراء واللجنة الوزارية لشؤون الأمن أو مجلس الأمن الوطني ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، وتؤخذ اقتراحاتهم على محمل الجد.

٣- وجود العسكريين المتقاعدين في مراكز صنع القرار، مثل رئاسة الوزراء ووزارتي الدفاع والخارجية وغيرها.

٤- دور المؤسسة العسكرية في وضع المبادئ العامة لسلوك الدولة في المجال الداخلي والخارجي، وذلك من خلال صياغة نظرية الأمن القومي وما يليها من استراتيجيات عسكرية مثل الحرب الوقائية والخاطفة وغيرها، والتي لا يمكن لصانعي القرارات في إسرائيل تجاهلها حين اتخاذهم لقراراتهم.

٥- مشاركة المؤسسة العسكرية في الإجراءات والممارسات المتعلقة بعملية السلام، والترتيبات السلمية والأمنية مع الدول المجاورة، مثل اتفاقيات الهدنة وفك الاشتباك أو ترتيبات الحكم العسكري في المناطق المحتلة وغيرها.

يظهر من ذلك أن سلطة الحكومة ووزارة الدفاع غير محددة على الجيش بوضوح، خاصة في المجال القانوني، فليس لوزارة الدفاع سلطة عليه، وهي تركز على تحديد احتياجات الجيش من الأسلحة والشؤون الإدارية، وكذلك ما يتعلق بالميزانيات، لكن الجيش يستطيع التدخل في القرارات الحكومية من خلال المشاركة في هيئات صنع القرار كما أشرنا، وتشكل وزارة الدفاع حلقة الوصل بين الحكومة وهيئة الأركان.

يمكن القول: إن هناك تعاونا وانسجاما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية، وإن العسكر المتقاعدين يحتلون أهم مراكز النفوذ السياسي، مما جعل طبيعة الحكومات السياسية المتعاقبة وسلوكياتها معبرة عن الحكومة العسكرية، وأن العسكر يملكون وسائل متعددة لتمرير آرائهم ومطالبهم للحكومات، مما جعل الحكومات الإسرائيلية أقرب إلى نموذج الحكومة العسكرية المقَنَّعة أو المخفية التي تعمل من وراء ستار، أو في الكواليس.

دور المؤسسة العسكرية في المجال الأمني والعسكري

يظهر دورها في المجالات الأمنية من خلال بلورة نظرية الأمن القومي، والعمل بشتى الوسائل على تنفيذها، والعمل على بناء القوات العسكرية وإعدادها للحرب، والمحافظة على درجة استعداد مناسبة للقيام بالمهام التي توكل لها من السلطة السياسية.

وتقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حالياً على مجموعة من الركائز أهمها:

١. العمق الاستراتيجي: ويتطلب مساحة جغرافية كافية، وحدودا آمنة، وطبيعة تمنح إسرائيل قدرة على تجنب الحرب الخاطفة، وتعطيها فرصة لتعبئة الاحتياط، وهذا يتطلب وجود مواقع إنذار مبكر، وطرقا سهلة للوصول إلى مناطق الحدود.
٢. نزع السلاح: العمل على نزع سلاح السلطة الفلسطينية، ووجود مناطق عازلة على حدود إسرائيل، مثل سيناء والجولان.
٣. التعاون الأمني: وهذا يقتضي وجود ترتيبات أمنية ثنائية مع السلطة الوطنية ودول الجوار لقيام هذه الأطراف بمحاربة الإرهاب بصورة جماعية، مما يتطلب آليات ثنائية لضمان تنفيذ الاتفاقيات.
٤. السيطرة على الأجواء: نظرا لنقص القوى البشرية عند الجانب الإسرائيلي فإن على إسرائيل ضمان السيطرة على الجو الذي يحتاج لتكنولوجيا أكثر من الأفراد، وهذا يضمن عدم المفاجأة في حرب عربية، ويعطي الفرصة لإسرائيل للتصدي لأي هجوم محتمل قبل وقوعه حتى يتم إعداد الاحتياط، ومجابهته على الأرض.

٥. النظرة للنظام الدولي بأنه يتصف بالفوضوية وعدم الثبات، ولذلك على إسرائيل الاعتماد على مقدراتها الذاتية وعلى القوة لضمان بقائها وعدم الركون كليا للدعم الخارجي.

تتولى قيادة الأركان الإشراف على أسلحة الجيش الثلاثة: البرية والبحرية والجوية، وتتضمن مهام المؤسسة العسكرية- في النطاق العسكري- صياغة نظام التجنيد الإجباري، والتعبئة داخل الجيش ونظام الاحتياط، وهي المسؤولة أيضا عن صياغة الإستراتيجية العسكرية للدولة بما فهيا من مقولات الحرب الوقائية والعمق الإستراتيجي والحدود الآمنة.

بعد حرب لبنان الأخيرة سنة ٢٠٠٦م ظهرت دعوات متكررة لإعادة النظر في التحديات والمهام المطلوبة من المؤسسة العسكرية ومنها:

١. إعادة بناء الجيش الإسرائيلي والتركيز على القوات البرية وتدعيم الجيش بقدرات قتالية جديدة.
٢. الاستعداد للتصدي لتحديات جديدة، مثل التهديد النووي الإيراني ومجابهة المنظمات العسكرية القادرة على استخدام قذائف صاروخية متطورة.
٣. إعادة الهيبة للجيش الإسرائيلي الذي فقد كرامته وثقته بقادته العسكريين ومسؤوليه السياسيين، وخلَق الانسجام بين القيادة السياسية والعسكرية.

دور المؤسسة العسكرية في المجال الاجتماعي والاقتصادي

ويشمل:

١- دورها في تحقيق التكامل القومي من خلال خلق الشعور الدائم بالخوف والقلق والتركيز على خطر الإبادة، والعمل على صهر أفراد المجتمع ودمجهم ضمن المشروع الصهيوني.

٢- مساهمتها في عملية استيعاب المهاجرين واستيطانهم.

٣- ممارستها دورا في مجال التعليم والتنشئة السياسية والاجتماعية وفي نقل التكنولوجيا.
٤- دورها في التنمية الاقتصادية، وفي دعم الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الصناعات العسكرية.
٥- مع الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية تستنزف الجزء الأكثر من الإنفاق الحكومي.
٦- تحكمها بقطاع العمال من خلال نظام الاحتياط، إذ يكون معظم العاملين في القطاعات الحكومية أو الخاصة من رجال الاحتياط، والذين قد يُستدعَون للخدمة حين الطلب.

نظرة مستقبلية

- ظهور دعوات متلاحقة لإصلاح المؤسسة العسكرية، وذلك بعد موجات الفشل التي واجهتها المؤسسة العسكرية في قمع الانتفاضة، وفي تحقيق أي إنجازات عسكرية في الحرب ضد حزب الله في لبنان، مما شكل تهديدا لمكانة المؤسسة العسكرية وتحول مهامها من الحرب إلى مهام غير قتالية ترتبط بقمع المدنيين، مما ساهم في إضعاف الروح المعنوية للجيش.
- ستعمل المؤسسة العسكرية على بقاء باب الحل العسكري مفتوحا حتى ولو كان بالعمليات العسكرية المفتعلة والمحدودة، وذلك لضمان وحدة المجتمع والقوى السياسية الإسرائيلية، فهي وسيلة للحصول على السلاح وفق رأي الليكود، أو لكونها سياسة ردع للتهديدات الخارجية حسب وجهة حزب العمل، وبالتالي فإن الدور المستقبلي للمؤسسة العسكرية سيبقى في الصدارة ولا يمكن تراجعه.
- أظهرت الأحداث السابقة قدرة المؤسسة العسكرية على التحكم في إدارة الصراع، إلا أن هناك اتجاهات حديثة ظهرت نحو زيادة تأثير السلطة السياسية وتحكمها في

سلوك العسكر بخصوص درجة تصعيد القتال أو توقيته، ونوعية السلاح المستخدم، ومحاولة وضع قيود على استخدام الترسانة العسكرية المتطورة في أوقات الحرب، مما دفع المؤسسة العسكرية إلى الاستخدام المكثف للأسلحة التقليدية للاستعاضة عن عدم قدرتها على استخدام الأسلحة المتطورة.

- في ظل التوجهات السلمية في المنطقة وتراجع الدعوات الإسرائيلية للحرب، والتي شكلت الأساس للإستراتيجية الإسرائيلية عبر تاريخها، والتي تقول: إن إسرائيل مضطرة للحرب دفاعا عن النفس، وإن الحرب مفروضة عليها. مما كان له أثر على دفع الشباب الإسرائيلي للانخراط في المؤسسة العسكرية بأنه واجب وطني وعن طيب خاطر، ولكن المرحلة الأخيرة شهدت تراجعا في هذه التوجهات، وكشفت عن أن حروب إسرائيل ليست للدفاع عن النفس، خاصة في مواجهة جماعات ضعيفة عسكرياً ومدنياً، مما ضخم النزعه عند الشباب الإسرائيلي في رفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، والمطالبة بضرورة إتاحة الفرصة لهم للعيش برفاهية كما هو الحال في معظم الدول المتقدمة.
- ما زال النقاش يدور في إسرائيل حول دور المؤسسة العسكرية ومكانتها في صنع القرارات، خاصة في ظل غياب النصوص القانونية، إذ لم يستطع القانون الأساسي للجيش الذي صدر سنة ١٩٧٦م تحديد مهام المؤسسة العسكرية بوضوح، ونظراً لأن المؤسسة العسكرية هي الجسم المعتاد للتخطيط في المجال الأمني والسياسي- وبالمقابل هناك صعوبة عند المستوى السياسي في تحديد أهدافه الأمنية- فقد أدى ذلك إلى جعل الجيش يقوم بملء الفراغ في هذا المجال، وأصبح هو المسؤول عن إدارة كثير من المؤسسات المدنية، مثل وزارة الخارجية التي ليس لها مكانة واضحة في القضايا الإستراتيجية. وكذلك فإن مجلس الأمن القومي الذي أنشئ ليكون مؤسسة تساعد رئيس الحكومة على تحضير البدائل ليس موجوداً بفاعلية في عملية

اتخاذ القرارات، وتلعب شعبة السياسة والتخطيط من الجيش الإسرائيلي هذا الدور من خلال تمحيص المعطيات وإعداد البدائل لصانعي القرارات.

- هناك اتجاهات في المجتمع الإسرائيلي نحو وضع قيود على تدخلات المؤسسة العسكرية نتيجة اهتزاز الثقة بهذه المؤسسة بعد فشلها في تحقيق أهدافها الأمنية، وكذلك في ظل تراجع التهديدات بالحرب في المنطقة، مما عزز الاتجاه نحو تراجع دور المؤسسة العسكرية أمام التقاء بين القوى السياسية الرئيسة، وتعبيرا عن الوحدة الوطنية وظهور جماعات صغيرة وأحزاب دينية متطرفة قادرة على ابتزاز النظام السياسي مما يعزز حالة الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي.
- لقد وصل قسم من المجتمع الإسرائيلي إلى نتيجة مؤداها أن استمرار الاحتفاظ بمؤسسة عسكرية ضخمة سيؤدي إلى زيادة أعباء الإنفاق العسكري وزيادة التضخم، وأن لا خيار أمام إسرائيل سوى التخلي عن جزء ميزانية الدفاع وتعويضه بزيادة الارتباط الإستراتيجي بالولايات المتحدة لتخفيف حدة التوتر في المنطقة من خلال الاندماج بالعملية السياسية.
- ازدياد المطالبات بإعادة النظر في مفهوم الأمن القومي، وهو ما أوصت به لجنة فينوغراد التي رأت أن إسرائيل تواجه أزمة في مفهومها الأمني الحديث، لذلك ترى ضرورة أخذ اعتبارات السياسة الخارجية في صياغة الأمن القومي، ويجب إشراك وزارة الخارجية في هذا المجال، وظهرت دعوات متكررة لإعادة فحص تخصيص الموارد المالية في مجال الأمن القومي بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وإعادة توزيع الموارد بين الجهات العاملة في مجال الأمن القومي.

المراجع

١. شلومو ياناي، متطلبات إسرائيل الأمنية الأساسية لدولتين في منطقة الشرق الأوسط، قراءات إستراتيجية بتاريخ يناير ٢٠٠٥م، على موقع الإنترنت في ٧/ ٣/ ٢٠٠٦م:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/reid24.HTM

٢. حسن البراري، أمن إسرائيل: صراعات الأيدولوجيا والسياسة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٤٣ سبتمبر ٢٠٠٤م.

٣. مدار، تقارير خاصة: الرئيس الـ١٩ لهيئة الأركان للجيش الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي، الشخص والتحديات، بتاريخ ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧م.

٤. يورام بيرني، جنرالات في مجلس الوزراء، ترجمة حسن خضر، مدار، رام الله ٢٠٠٧م.

٥. نظام بركات، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، مركز الدراسات الأردنية- جامعة اليرموك ١٩٩٨م.

٦. زئيف كلاين، سياسة إسرائيل الأمنية، دار الجليل للنشر- عمان، ١٩٩٠م.

٧. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٧م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٧م.

8. Peri, Yoram, Between Battles and Ballots, Israeli Military in Politics, Cambridge University Press, 1983.

9. Ben-Meir, Yhuda, Civil- Military Relation in (9) Israel, N.Y: Columbia University Press, 1995.

10. Perlmutter, Amos, the Military and Politics in Israel, Yale University Press, 1977.

الفصل الثالث

الملامح الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م

الورقة الأولى

التركيبة السكانية وأثرها على الملامح الاجتماعية في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م

الورقة الثانية

السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: النظام ضد الأقلية

الورقة الثالثة

آفاق الوضع الاقتصادي في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م

الورقة الأولى

التركيبة السكانية وأثرها على الملامح الاجتماعية في إسرائيل حتى ٢٠١٥م*

مقدمة

من المعروف أن إقامة دولة إسرائيل جاءت لتكلل نجاح المشروع الصهيوني في فلسطين، وأن المجتمع اليهودي داخل إسرائيل كان وما زال مجتمع مهاجرين، أي إن نموه الديموغرافي الذي بدأ عام ١٩٤٨م بما يقرب المليون، ويصل اليوم إلى ما يقرب سبعة ملايين، اعتمد في الأساس على تشجيع المنظمة الصهيونية العالمية ودعمها لليهود الموجودين في مختلف دول العالم لترك دولهم والهجرة إلى إسرائيل. فالزيادة الطبيعية داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل لم تلعب دوراً أساسياً في النمو الديموغرافي، خلافا للدور الذي لعبته الهجرة في هذا السياق. وهذا ما يجعل هذا المجتمع "مجتمع مهاجرين" متعدد الطوائف والأصول العرقية، وغير متجانس من حيث الثقافة واللغة والعادات والتقاليد.

كان مؤسسو دولة إسرائيل- وفي مقدمتهم بن غوريون- على بينة من هذه الظاهرة منذ البداية، مما دعاه إلى القول: "يوجد لنا دولة ولكن ليس أمة[١].

وكتب بن غورويون في مكان آخر "نحن نأتي بشعب فريد من نوعه، مشتت في كافة أرجاء الكون، يتحدث بلغات عديدة، تربى على ثقافات أجنبية، موزع إلى طوائف وقبائل مختلفة، هذا الجمهور الكبير المتباين ثقافياً، علينا أن نصهره من جديد وأن نصهره على شكل أمة مجددة[٢].

مثل هذه الأمة قد تنجح في بناء كيان سياسي أو دولة لها، ولكن الجمهور الذي تتكون منه يبقى مفتقراً إلى دعم انتمائه القومي، وإلى تشكيل هويته الجماعية، وهنا يأتي دور الأجهزة الرسمية، مثل جهاز التعليم إلى جانب الأجهزة الأخرى السياسية

---

* **د. خالد أبو عصبة/** باحث وخبير في الشؤون الاقتصادية/ فلسطين.

والعسكرية والاقتصادية وغير ذلك، من أجل دعم ذلك الانتماء، ولتشكيل الهوية الجماعية لتلك الأمة، وحين يصبح هذا الدور من مسؤولية جهاز التعليم، يكون الاعتماد بالأساس على تطوير رواية تاريخية وابتكار رموز وقيم وذاكرات جماعية يرى في ذلك الجهاز وسيلة لتحقيق هدفه من "بناء الأمة"[٣]، وقد يتطلب الأمر، في بعض الحالات، تغيير تلك الروايات والرموز والذاكرات الجماعية بصورة انتقائية، لتحقيق الغرض المنشود، أي إن عملية الابتكار هذه، إلى جانب عملية الاختلاق، لا تأتي إلا عن طريق رسم حدود "المعرفة المشروعة"، وتجاهل كل ما هو خارج حدود تلك المعرفة[٤].

إذا كانت هذه السيرورات والتوجهات- أمراً واقعاً بالنسبة لأمم عاشت في ربوع أوطانها جيلاً تلو جيل، وبفعل أحداث وتطورات تاريخية معينة، مثل الانفصال عن أمة أخرى تعيش بجوارها أو تحررها من سيطرة أجنبية- قد نجحت في بناء كيان سياسي خاص بها، ثم سعت لتشكيل الهوية الجماعية والرواية التاريخية من أجل بناء الأمة، فإن مثل هذه السيرورات والتوجهات تصبح أمراً واقعاً بالنسبة لجماعة جاءت من مختلف بقاع الأرض وتجمعت في بلد لا يربطها به سوى رواية أو أسطورة دينية يعتنقها أفرادها، أو ذاكرة تاريخية تعود جذورها إلى قرون خلت، شأنها في ذلك شأن الشعب اليهودي في فلسطين. ذلك الواقع الذي تعبر عنه أفضل تعبير الفكرةُ الصهيونية التي نادت بجمع شتات اليهود في "أرض صهيون". وجدير هنا الوقوف عند ماهية الأيديولوجية الصهيونية التي تعد الركيزة التي تستند إليها السياسة الإسرائيلية في كافة المجالات.

تتمحور نواة العقيدة الصهيونية حول معتقدين رئيسيين، **الأول:** إن اليهود شعب له حضارته الخاصة به. **والثاني:** إن هذا الشعب اليهودي له الحق على الأرض المسماة "أرض إسرائيل"، والمقصود بالطبع أرض فلسطين[٥]. أما فيما يتعلق بالمعتقد الأول، فيقول (نيسان نافيه) عن ذلك[٦]: هنالك توتر بين الدين والدولة في إسرائيل، وهذا التوتر مركب في إسرائيل أكثر مما هو في دول أخرى، ويعود على حد قوله بسبب دمج الدين مع القومية، فالديانة اليهودية ديانة قومية، إذ يُعَدُّ الدين العامل الذي ساهم في المحافظة

على وجود الشعب اليهودي، وعملت الديانة اليهودية على تعزيز الهوية القومية عند اليهود في إسرائيل.

هنالك رأي مختلف تماماً يقول إن اليهودية هي دين فقط ولا وجود للقومية فيها، وما جاء طرح القومية إلا بعد ظهور الحركة الصهيونية التي جيَّرت الدين اليهودي من أجل إقامة "دولة اليهود"، ويستند هذا الرأي على أن لا وجود لموطن أصل مشترك لجميع اليهود في العالم، والشيء الوحيد المشترك بين جميع اليهود هو الديانة اليهودية، لذا فاليهودية هي دين وليس بشعب.

رغم هذا التناقض فيما يتعلق بالجدل حول أن اليهودية دين فقط أو دين وقومية في آنٍ واحد، إلا أن المشكلة تبدأ عند المعتقد الثاني القائل إن "للشعب اليهودي الحق على أرض إسرائيل". فكي تعطي الحركة الصهيونية مصداقية لهذا المبدأ أمام العالم وأمام اليهود أنفسهم، ولحثهم على مغادرة أوطانهم والهجرة إلى "أرض إسرائيل" رفعت الشعار القائل إن الشعب اليهودي هو "شعب بلا أرض أتى إلى أرض بلا شعب". ويتنكر هذا الشعار، كما هو مفهوم ضمناً، تنكراً تاماً لوجود الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه منذ مئات السنين.

ضمن هذه الإشكاليات والتعقيدات، تطورت الدولة العبرية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحفظ لها الأغلبية اليهودية، والتي يعتبر الإسرائيليون تكريسها العامل الأساسي في الحفاظ على هوية الدولة العبرية وكينونتها. ورغم سن مثل هذه القوانين وتشريعها، والتي يصل بعض منها إلى حد القوانين العنصرية (مثل قانون المواطنة الذي ما زال ساري المفعول حتى اليوم) إلا أن هاجس فقدان الأغلبية العددية لليهود ما زال مسيطراً على العقلية الإسرائيلية، وليس عند الساسة فقط، بل عند غالبية السكان اليهود على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والفكرية.

نضيف إلى هذا الهاجسِ الديموغرافي الذي يلازم المواطن اليهودي العادي عاملا آخر، هو التركيبة السكانية والتوزيع السكاني في المناطق الجغرافية المختلفة التي ما زالت

تؤدي إلى الانشطار والانقسام في المجتمع اليهودي بين مهاجري الغرب ومهاجري الشرق، بين المجتمع المتدين (الحريديم) والعلمانيين، بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد (خاصة الهجرة الروسية من الاتحاد السوفييتي سابقاً)، وبالأخص بين السكان الأصليين من العرب الفلسطينيين والسكان اليهود. تعاني الدولة العبرية في ظل هذه التناقضات في التركيبة السكانية وفي ظلها من أزمة اجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية التي ترافقها منذ قيامها عام ١٩٤٨م.

*** هاجس القضية الديموغرافية**

من مظاهر التعبير عن الأزمة الاجتماعية والسياسية الأمنية في إسرائيل، خاصة بعد حرب ١٩٦٧م، وبالذات بعد الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، انشطر الشارع السياسي الإسرائيلي إلى قسمين شبه متكافئين، يدعو أولهما إلى وحدة كامل الأرض (الطرح الجغرافي) على حساب المسألة الديموغرافية، أي الدعوّة إلى ضمّ الأراضي المحتلة، ومن ثم يجري العمل لاحقاً على طرد السكان، في حين يدعو القسم الثاني إلى وحدة الشعب (الطرح الديموغرافي) على حساب المسألة الجغرافية، أي عدم ضمّ الأراضي المحتلة، وتحديداً المكتظة بالسكان الفلسطينيين، خشية أن يؤثّر ذلك على طبيعة الدولة، باعتبارها تعرف نفسها بأنها "دولة يهودية". يلتقي هذان الطرحان مع الرؤية السياسية لأحزاب اليمين (الطرح الجغرافي)، وأحزاب اليسار (الطرح الديموغرافي).

هنالك تخوف حقيقي في الشارع الاسرائيلي في كل ما يتعلق بالعامل الديموغرافي، فإذا ما استمر الاحتلال للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧م، كما هو الواقع اليوم، فسوف يتمخض عن ذلك تحول اليهود إلى أقلية في المساحة الممتدة بين البحر وحدود الأردن دولة، وستصل نسبتهم، خلال ١٥ عاما، إلى ٤٢ في المائة من السكان فقط.

ستؤدي هذه التغييرات الديموغرافية كما يدعي الباحث الأمريكي (شفارتس) إلى أن يتخلى الفلسطينيون عن فكرة الدولة المستقلة، وان يتبنوا فكرة الدولة ثنائية القومية، مما

سيضمن لهم أغلبية في الدولة "العربية اليهودية". ويعتقد شفارتس أنه حتى لو تمت إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذه الدولة لن تستطيع الصمود على المساحة الجغرافية التي سوف تشغلها، وذلك حسب رأيه بسبب "التكاثر الطبيعي الفلسطيني الهائل، حيث سيبحثون عن كل طريقة ممكنة ومتوفرة للوصول إلى سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي القوي." وحسب توقعات شفارتس "لن تستطيع إسرائيل إغلاق الثغرات إلا إذا حاولت حماية نفسها بوسائل مشابهة لتلك التي استخدمتها جنوب إفريقيا العنصرية، ولكنها ستفقد في هذه الحالة دعم الولايات المتحدة والغرب، ولن تستطيع البقاء".

أحدثت القضية الديموغرافية، وما زالت تحدث، حالة من الجدل الصهيوني المستمر حول طروحات مختلفة للساسة والأكاديميين، وذلك للبحث عن مخرج غرضه المحافظة على أغلبية للهوية اليهودية في الدولة. فزعيم الحزب اليميني القومي المتطرف (إسرائيل بيتنا) أفغيدور ليبرمان كان قد طرح في مؤتمر هرتسليا (الذي عقد في أواسط كانون الأول من العام الماضي ٢٠٠٤م) خطته السياسية التي تقوم على الحل الإقليمي العرقي الذي يشمل تبادل أراض وسكان، ويتمثل هذا الحل العرقي بالتنازل عن بعض الأحياء في القدس، إضافة للتخلي عن القرى العربية في منطقة المثلث لصالح الدولة الفلسطينية مقابل بقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية في نطاق دولة إسرائيل، وفي الجانب الأخر هناك طرح اليسار الصهيوني المتمثل بعضو الكنيست يوسي بيلين الذي يقول: " صحيح أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق سيُدخلنا في مشكلة ديموغرافية صعبة". إلا أنه لا يتوقع أن تفقد إسرائيل هويتها اليهودية نتيجة قيام الدولة الفلسطينية إلى جانبها.

أما كبير الديموغرافيين المختص في ديموغرافيا الشعب اليهودي (فرغولا) فقد توصل في أبحاثه إلى معطيات مستقبلية للوضع الديموغرافي تتلخص في أن اليهود- خلال سنوات معدودات- سيتحولون إلى أقلية في المساحة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. "لدينا اليوم أغلبية ٥١ في المائة يهود بصعوبة، وكل ما تبقى هم فلسطينيون، و٣ في المائة مهاجرون جدد غير يهود من الاتحاد السوفييتي سابقا. الفجوة بيننا وبين الفلسطينيين

آخذة في التناقص، وحتى عام ٢٠١٠م سنصل إلى المساواة المطلقة، ومن بعد ذلك سنفقد صفة الأغلبية". ويضيف: "ليس من المسؤولية بمكان التحدث عن تصفية دولة إسرائيل المحتملة، ولكن من واجبنا أن نفعل كل شيء حتى نضمن بقاء هذه الدولة، حتى لا نصل إلى هذا الوضع وان لا نقترب حتى من حافة الأزمة". ويعتقد أنه لا يوجد حل سوى "الانفصال عن الضفة الغربية" بما فيها أحياء شرقي القدس العربية، ومبادلة المناطق بنقل المثلث للفلسطينيين مقابل الكتل الاستيطانية الكبرى. وضمن تقديراته فسوف يغير هذا الحل الوضع الديموغرافي بصورة ملموسة ويُريح إسرائيل من ثلث عرب إسرائيل، الأمر الذي يضمن أغلبية يهودية حتى عام ٢٠٥٠م على الأقل.

أما تقديرات الديموغرافي البروفيسور أمنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، الذي حذر منذ سنوات مما أسماه بالخطر الديموغرافي، فتقول: إن إسرائيل تسير نحو الانتحار. ويكمن الحل، في نظره، في التخلي عن المناطق ومبادلة السكان وإقامة الجدار. يقول سوفير: "الجدار هو الحل لبقاء إسرائيل ومن دونه سيكون هناك انتحار جماعي، أما إذا بُني السور فهذا يعني النجاة لليهود." ويضيف "السور هو الطريق الوحيد للانتصار على الرحم الفلسطيني، إذا سقط هذا السور سيغمرنا طوفان هائل من الفلسطينيين مثل المكسيكيين الذين دخلوا إلى الولايات المتحدة، وإذا سقط السور سقطت إسرائيل". ولكن الجدار سيدفع الفلسطينيين حسب رأيه إلى "البحث عن مصادر عمل لأنفسهم في الأردن والسعودية والعراق ودول الخليج. ويقر سوفير أنه لا يوجد أي منطق في إبقاء السيطرة على شرقي القدس، وهذه المواقع ليست أماكن مقدسة، ويعيش فيها ربع مليون عربي (آخر الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية لعام ٢٠٠٥م بلغ عددهم ٢١٠ آلاف نسمة)، ولذلك يتوجب على إسرائيل التخلص منهم".

هذه عينات بسيطة من الجدل الدائر في المؤسسات ومراكز الأبحاث وعند الحركات السياسية والأحزاب الصهيونية. ونرى أن هذا الموضوع قد تصدر سلم أولويات مؤتمرات هرتسليا التي باتت من أهم المؤتمرات التي تعقد في إسرائيل.

وعلى الرغم من التناقضات في المعطيات الإحصائية والتقديرات الإسرائيلية للمعضلة الديموغرافية، إلا أن هذه المعضلة تحتاج إلى وقفة وتأمل؛ بسبب الأبعاد السياسة الكامنة في طروحات الحل النهائي بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني.

تكشف متابعة المؤتمرات والنقاشات الإسرائيلية- في هذا المجال- مدى القلق من العامل الديموغرافي، الشيء الذي يدل على رغبة حقيقية في طرح فكرة التبادل السكاني من الطرف الإسرائيلي عند الشروع للتوصل إلى الحل النهائي. فالإسرائيليون- وعلى اختلال أطيافهم يمينا ويسارا- يلتقون عند نقطة مفصلية في قراءتهم لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، ولمستقبل الصراع مع الفلسطينيين حصراً، وهي عقدة الخوف، وضمن إطار التحليل السوسيولوجي لظاهرة عقدة الخوف نجدها تستند إلى مقولة: "الخوف والرعب من الكارثة"، مما يدفع الحياة السياسية نحو الانزياح باتجاه اللاعقلانية، وتعزيز الطروحات العنصرية المعادية للآخر، ويتم تسويغ كل شيء بهدف التأكيد على عقدة الخوف. أنتج هذا الواقع المتشكل وعياً معكوساً مفاده أن المجرم يتحول إلى ضحية، ولتسويغ أفعاله في الحقل السياسي والأيدلوجي والفكري الصهيوني يلجأ إلى تضخيم عقدة الخوف، وبالتالي فإن لكل حل قد يُطرح مسَوِّغه، وهو الخوف على مستقبل الدولة باعتبارها دولة اليهود. وما تضخيم المسألة الديموغرافية في العقل الصهيوني إلا لاختلاق المسوغات لمشاريع صهيونية تطرح بين حين وآخر، تارة تحت مسمى التبادل السكاني، وتارة تحت إعادة هندسة الجغرافية، إلا أن الجوهر هو نفسه، وهو التخلص من السكان الأصليين. ورفض مطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

*** التناقضات الداخلية على الساحة الإسرائيلية**

من أهم القضايا على مستوى التركيبة الاجتماعية للسكان الانقسام بين المهاجرين من أصول غربية (الاشكنازيم) والمهاجرين من أصول شرقية (المزراحيم).

أثبتت مجريات الساحة الإسرائيلية الداخلية، منذ قيامها حتى اليوم، أن الهدف الصهيوني- قبل إقامة الدولة العبرية وقبل السياسات التي انتهجت ما بعد إقامة الدولة- ركزت على تجاوز الاختلافات الإثنية والثقافية القائمة بين المهاجرين اليهود، وجَمْعهم في إطار وحدة قومية يهودية، من خلال اتباع سياسة الدمج لاحقا. وقد سميت هذه السياسة عند الباحثين (السوسيولوجيين الكلاسيكيين) الإسرائيليين: "سياسة بوتقة الصهر". إلا أن هذه السياسة لم تنجح مثلما توقعت النخب السياسية والاجتماعية في إسرائيل، فما زال المجتمع الإسرائيلي منشطراً وفق التباين القائم بين هاتين الشريحتين. لم يكن هذا الانشطار عابراً، فقد نفذ إلى أعماق المجتمع الإسرائيلي تاركاً آثاراً كبيرة على مستقبل اللحمة في النسيج الاجتماعي للمجتمع اليهودي في إسرائيل.

سعى السوسيولوجيون الكلاسيكيون إلى إبراز الوحدة واللحمة في النسيج الاجتماعي الإسرائيلي، إلا أن هنالك انقساما في المبنى الاجتماعي على خلفية إثنية يعكس انقسام المجتمع الإسرائيلي وتشكيلة نظامه التراتبي الاجتماعي، وآليات إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية. فقد تبين إلى حد كبير أن إسرائيل على الرغم من كونها تجمع ثقافات رئيسية وفرعية عديدة لجموع المهاجرين، إلا أنها تفتقر إلى التعددية الثقافية الحقيقية، فالأيدولوجيا المهيمنة هي الأيدولوجيا الصهيونية ذات التوجه الغربي- الإشكنازي. في مثل هذه الحالة يمكن التحدث عن تعدد الثقافات وليس عن تعددية ثقافية تمنح الشرعية لثقافة الآخر. تظهر هذه الهيمنة الثقافية بشكل جلي في نظرة الإشكناز إلى كل ما هو شرقي.

يوحي الخطاب السائد عند صناع السياسة والباحثين الإسرائيليين الإشكناز بأن اليهود من أصول أفريقية وآسيوية يأتون من مجتمعات بدائية ومتخلفة تحتاج إلى التحديث. وقد تخللت هذه الأيديولوجية برامج ومجالات مختلفة خاصة في مجال التعليم والثقافة، ويتجاوز خطاب التحديث هذا محاولة التعرف أو الإقرار بوجود مشكلة، بل يعرِّف خواص الهوية القومية لترتبط صورة كل من هو من أصل شرقي بالتخلف.

ويزعم الخطاب الصهيوني أيضا أنه أنقذ اليهود الشرقيين، وأخرجهم من أحوال بدائية: من الفقر والخرافة ونقلهم ودمجهم برفق في مجتمع غربي حديث يتسم بالتسامح والديمقراطية والقيم الإنسانية، فقد كتب في ذلك أحد أساتذة الجامعة العبرية في القدس البروفيسور فرانكشتين بأن عند الشرقي ذكاء كباقي أبناء البشر، إلا أن هذا الذكاء مخرب ويجب العمل على ترميمه.

بنت النخبة الإسرائيلية أيديولوجية تلقي باللوم على دول العالم الثالث، وقد تم تجنيد سياسيين وعلماء اجتماع وخبراء تعليم وكُتّابا وفنانين وأجهزة إعلام لنشر هذه الأيديولوجية، وقد عبر ديفيد بن غوريون- رئيس وزراء إسرائيلي الأول- عن احتقاره لثقافة اليهود الشرقيين بقوله: "لا نريد للإسرائيليين أن يصبحوا عرباً، ومن واجبنا أن نحارب روح الشرق التي تفسد الأفراد والمجتمعات، وأن نحافظ على أصالة القيم اليهودية كما تبلورت في الشتات "[٧]. واعتبرت جولدا مائير يهود الشرق آتين من زمن آخر أقل تقدماً، إذ قالت: "هل سنستطيع أن نرفع هؤلاء المهاجرين إلى مستوى حضاري مناسب؟ "[٨]. فتم التعامل مع الشرقيين على أنهم عاشوا خارج تاريخ الحضارة الغربية.

أقيمت في أواخر الثمانينيات وفي التسعينيات - رداً على مثل هذا التوجه المهيمن عند النخبة الإشكنازية- منظمات بديلة في التعليم من المثقفين من أصول شرقية، تقوم في نشاطاتها الثقافية بمعارضة فرضيات التحديث المتمركزة حول وجهات النظر الغربية فقط. إلا أن المؤسسة حاولت وبصورة منتظمة أن تسوِّغ كل مظاهر التمرد الشرقي، فتم تفسير مظاهرات الخبز والوظائف بوصفها نتاج عمل مهاجرين عراقيين شيوعيين، بينما وصفت انتفاضة "وادي صليب" والفهود السود عمل مغاربة يميلون للعنف، وأعمال المقاومة الفردية ليست إلا أعراض "عصاب" أو "عدم تكيف". ووُصِف المتظاهرون في الصحافة وفي الدراسات الأكاديمية بأنهم بروليتاريا من الأوغاد المنحرفين، وسخرت وسائل الإعلام من حركات التمرد بوصفها تنظيمات عرقية تحاول تقسيم الأمة.

يجمع علماء الاجتماع على وجود ثقافة قومية موحدة في المجتمع الإسرائيلي، فهنالك التباين الإثني والطائفي المتعدد في هذا المجتمع المنقسم على نفسه بشكل حاد، ولهذا التباين انعكاسات بالغة على مجريات الحياة، فهناك هيمنة ظاهرة للمهاجرين من أصل غربي إشكنازي على حساب المهاجرين من أصول شرقية[٩]. لذا فوجود الشرقيين على هامش الثقافة الرسمية في إسرائيل إلى جانب عدم المساواة الاقتصادي يخلق عندهم الغربة، ويؤدي إلى الانغلاق الثقافي، مما يسبب نقل الشرخ بين الغربيين والشرقيين إلى الساحة السياسية[١٠].

عَمِل المجتمع الإسرائيلي على بناء نفسه منذ سنوات وحتى اليوم عن طريق استيراد الموارد المختلفة وإيداعها في أيدي المؤسسات والتنظيمات السياسية، إذ تسيطر على هذه المؤسسات القوى السياسية الإشكنازية التي تراقب، وتقع عليها مسؤولية توزيع هذه الموارد وفق برنامجها الخاص بها، كذلك فإن الهيمنة شبه المطلقة على هذه المؤسسات والتنظيمات هي إشكنازية، وذلك لسببين رئيسين: **الأول**: الأقدمية في الهجرة لصالح الغربيين الإشكناز والخبرة السياسية في القيادة عند هذه الجماعة، **والثاني**: المستوى الثقافي والتأهيل المهني الذي يتمتع به الغربيون مقارنة مع الشرقيين. في المقابل يمثل الشرقيون، في غالبيتهم، طبقة العمال والطبقة البرجوازية الوسطى، وهذا الفرز الطبقي يحول دون أي تنافس على الموارد المختلفة، مما يسبب عندهم الشعور بالإحباط والتمييز ضدهم. يوجَهُ هذا الشعور تجاه الإشكنازيين والسلطة، وبالذات تجاه حزب المباي سابقاً (العمل حالياً) حيث يُتهَم بأنه هو المسؤول الأول والأخير عن وضعهم المتدني في كافة المجالات وخاصة حسب رأي الباحث شلومو سفرسكي بسبب توطينهم في المناطق النائية وفي ضواحي البلديات ذات الهيمنة الإشكنازية. تظهر صعوبات الانخراط في القيادة الفعلية وفي المجال الاقتصادي لدى الشرقيين، على شكل صراع بينهم وبين الإشكناز (حول شعورهم وعلاقتهم مع الصهيونية الإشكنازية، راجع بتوسع ما كتبه سامي شطريت)[١١].

يظهر لنا في دراسة أعدتها (فيكي شيران) في علم الإجرام، ، أن العنصرية حسب أقوالها هي الطاقة المبلورَة لهيمنة الثقافة الإشكنازية التي تعمل- بشكل منهجي- على إقصاء غالبية المجتمع الشرقي في إسرائيل. وتظهر الباحثة كيف تعمل الإشكنازية- ومن خلال سيطرتها السياسية- على بناء تصور نمطي للشخصية الشرقية والعربية، وذلك من خلال قرنها بالجريمة. وهي تقوم بذلك من خلال العملية المنهجية لتغذية اللاواعي عند الشرقي بأن الثقافة الشرقية هي الجريمة، وذلك دون التطرق إلى هذا بشكل مباشر(١٢).

يحول هذا التعامل وهذه الأساليب المتبعة عند الفئة الإشكنازية المهيمنة دون التمكن من نجاح سياسة الصهر والاندماج، الأمر الذي يعني تخلي اليهود من أصول شرقية عن ثقافتهم، بل واعتبارها ثقافة دونية يجب عليهم التخلص منها والسير نحو استيعابهم للثقافة الغربية، بما في ذلك عدم التحدث باللغة العربية التي تعتبر إحدى الأسس الثقافية.

يشير المناخ العام في إسرائيل إلى رفض عملية الدمج والصهر الثقافي الصهيوني: بوتقة الصهر(١٣). ويأتي هذا الرفض من شرائح عديدة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة من المثقفين من الجيل الثاني والثالث من أصول شرقية، إذ يقوم هؤلاء بكيل الاتهامات لسياسة الدمج والانصهار على أنها هي الأساس في تحديد السياسة الرسمية الداعية لاتباع أسلوب التميز والإجحاف تجاه الثقافة الشرقية من جهة، وإلى هيمنة الثقافة الغربية الإشكنازية في المجتمع الإسرائيلي من جهة ثانية.

إن الطريقة والأسلوب في استيعاب المهاجرين من أصول شرقية من قبل المؤسسة الإشكنازية تميزتا بالتعامل المتعالي والمهين، وبالإضافة إلى التعامل المتعالي مع ثقافة المهاجرين من أصول شرقية فقد كانت هنالك إشارات عنصرية أثناء مرحلة استيعابهم(١٤).

كان الهدف من عملية الصهر إضعافَ المؤشرات الثقافية الشرقية تحت شعار خلق ثقافة عبرية صهيونية جديدة. وكانت هنالك دوافع عدة للتعامل المهين والمتعالي مع ثقافة المهاجرين من أصول شرقية. وهي:

١. كانت المؤسسة التي استوعبتهم بغالبيتها من الإشكناز الذين كانت لهم لغتهم الخاصة بهم وهي لغة الإيدش. وقد تعامل هؤلاء مع اللغة العربية عند الشرقيين على أنها لغة متدنية.
٢. لقد كانت الصهيونية الأوروبية في غالبها بعيدة جداً عن التوجه الديني، وفي المقابل كان للمهاجرين من أصول شرقية تقارب مع الدين، وقد بان هذا الاختلاف بين الإشكناز والشرقيين في مستوى المحافظة.
٣. ارتبطت الثقافة الشرقية مع الثقافة العربية التي تعتبر ثقافة العدو ويجب محاربتها.

كان الاعتقاد عند المؤسسات القائمة على الاستيعاب بأنها قادرة على السيطرة في ضبط سلوك المهاجرين، يقول (عزيز حيدر) في هذا السياق: "كان الاعتقاد أن ضبط سلوك المهاجرين سيقربهم من المعايير الاجتماعية- الثقافية المقبولة لدى السكان القدامى، وخصوصاً لدى النخب الحاكمة"[١٥].

يقدم بروفيسور يهودا شنهاف[١٦] أمثلة عديدة على الهيمنة الإشكنازية، ويقول في مقال له تحت عنوان علاقة الصمت: "بسبب الخوف من الشرق طوّر إسرائيليون كثيرون- واليساريون على الأغلب منهم- التنكر إلى شرقية اليهود الشرقيين، قاموا بذلك بسبب اعتقادهم بأنه لا يمكن تحويل اليهود الشرقيين إلى "الأغيار"، وفي الوقت نفسه من غير الممكن وضعهم خارج الجدار. فكان التنكر هو أسلوب الدفاع: فإذا اعترف اليساريون بالإجحاف الذي قاموا به تجاه الشرقيين وحاولوا إصلاح ما أفسدوه، فلا بد عليهم إذاً من إصلاح ذاتهم أولاً. سيضطرون إلى التنازل عن مكانتهم المهيمنة، وأن يقسموا بشكل مغاير الكعكة القومية، وأن يندمجوا في المنطقة أنهم متساوون وليسوا أسيادا. سوف يحتاجون إلى تغيير مناهج التدريس من رياض الأطفال ولغاية التعليم العالي. سيطالبون بإقامة أكاديمية موسيقية كلاسيكية عربية (مثلاً أندلسية)، وأن يتعلموا مصادر ثقافة الشعوب العربية (وليس فقط مصادر الثقافة الغربية)، عليهم أن يعلّموا

ويتعلموا القصيدة واللغة العربية. إزاء كل هذه الأخطار يستعملون السلاح الفعال وهو الصمت، مما يعني اعتبار الشرقية ظاهرة اجتماعية إسرائيلية".

بقي أن نقول في هذا الصدد: إن الدعاية الإسرائيلية- مع نجاحها في مهمة التنشئة الإيديولوجية- إلا أنها أخفقت في أن تكون أداة لتوحيد فئات المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين، إذ يسيطر الإشكناز على مقاليد الحكم بشكل شبه مطلق، ويعاملون السفارد: اليهود الشرقيون، طبقة أدنى مرتبة منهم. ومن الجدير ذكره والتنويه إليه في هذا السياق أنه حتى لو وصلت شخصية سياسية شرقية إلى مقاليد الحكم، أو وصل أي شخص من أصل شرقي إلى مرتبة عالية في جهاز الأمن فإن هذا الحراك الاجتماعي والاقتصادي والنفوذ يبقى مقتصراً على الشخص نفسه ولا ينعكس هذا على المجموعة الشرقية.

*** الصراع بين العلمانيين والمتدينين**

لا شك أن تناول العلاقة بين جناحين، كل منهما يقف على ضفة مقابل الآخر: العلمانيون مقابل المتدينين، ينطوي على إشكالية نظرية وسياسية، ذلك لأن الدين يدخل مركبا أساسيا، ومكّونا رئيسا لما يسمى بـ "القومية" أو "الأمة" اليهودية. لقد تنازلت الحركة الصهيونية عن مبدأ فصل الدين عن الدولة، وبهذا استمر الأورثوذكس الصهيونيون في استغلال المؤسسة الحاكمة والتأثير في الديمقراطية[١٧].

يلاحظ أنّ بدء مرحلة تراجع العلمانيين أمام المتدينين قد حدث بعد حرب تشرين/ أكتوبر ١٩٧٣م، عبر استغلال حالة الأزمة التي سادت بين الجمهور الصهيوني العلماني نتيجة للحرب. وقد ظهر ذلك في تراجع رابين- رئيس الحكومة فيما بعد- أمام ضغوط المتدينين الوطنيين الصهيونيين، أصحاب القبعة المطرزة، وخصوصا في كل ما يتعلق بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من هنا، فقد أصبح تأثير المتدينين لا يقتصر على موضوع الميزانيات، وحرمة السبت، والأحوال الشخصية فحسب، بل تعداها إلى

التأثير في السياسة الخارجية والقضايا الأمنية[١٨]. وهذا يعبر عن ظاهرة جديدة منذ تلك الفترة مفادها: "تسييس الدين في الدولة، وتديين السياسة في الدولة".

يمكن تلخيص قضايا الصراع أو الخلاف المحتدم بين العلمانيين و المتدينين في ثلاث قضايا أساسية، هي : الهوية، أي من هو اليهودي، ومفهوم الشعب، وطبيعة الدولة.

*** الهجرة الروسية**

من الجدير ذكره أن عدد المهاجرين الروس قد بلغ ما يقارب المليون مهاجر، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة: ١٩٨٩-٢٠٠٦م، أي إن ما يعادل ٢٠٪ من تعداد السكان اليهود في إسرائيل هم من المهاجرين الروس، ويذكر أن هذه الهجرة الجماعية توقفت تدريجيا، فقد هاجر إلى إسرائيل عام ٢٠٠٢م قريب من ٣٠ ألف شخص فقط من القاطنين في أراضي بلدان رابطة الدول المستقلة، أي أقل بحوالي ١٠ أمثال عددهم في ذروة موجة الهجرة عام ١٩٩١م[١٩]. وهناك أيضا مؤشرات لعودة أعداد لا بأس بها من المهاجرين إلى روسيا الأم، وهناك محاولات جمة من قبل المؤسسة الرسمية لعدولهم عن فكرة الهجرة العكسية والعودة إلى وطنهم الأصلي، إذ تقوم المؤسسة بذلك بوساطة إغراءات مادية، ومنحهم مكاسب أخرى متنوعة.

بقي أن نشير هنا إلى أن ٤٠٪ من المهاجرين الروس لا ينتمون للديانة اليهودية، الأمر الذي ما زال يثير النقاش داخل المجتمع الإسرائيلي، وبالذات عند التيار الديني.

*** المهاجرون الروس وإشكالية الهوية**

مازال المهاجرون الروس الذين وفدوا إلى إسرائيل طوال عقد التسعينيات يعانون من إشكالية الهوية في المجتمع الإسرائيلي، فقسم كبير من هؤلاء المهاجرين يحمل قيماً ثقافية خالية من أي بعد يرتبط بالدين اليهودي، إضافة إلى جهلهم بالتاريخ العبري واللغة العبرية، ولا تزال اللغة الروسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هويتهم.

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن نصف اليهود الروس يتكلمون العبرية بصعوبة، أو لا يتكلمونها على الإطلاق. ومن جهة ثانية تلعب اللغة الروسية دوراً في تعزيز الارتباط بالثقافة الروسية، وهي تمثل- إلى جانب وسائل الإعلام الصادرة باللغة الروسية- المصدر الإعلامي الرئيس للمهاجرين الروس الجدد، وتشمل الصحافة الروسية في إسرائيل ٥٠ صحيفة محلية توزع مئات آلاف النسخ أسبوعيا، ويبرز الطابع الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين في الدور الكبير لجمعياتهم الاجتماعية، وهم ميالون من حيث التوجه الإيديولوجي إلى حياة علمانية، ويرفضون الإكراه الديني.

استطاع المهاجرون الروس أن يحققوا اندماجاً سياسيا في الحياة الحزبية والسياسية في إسرائيل، ولكن علينا أن نبدي كثيرا من الحذر في كل ما يتعلق بشأن اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي اجتماعياً وثقافياً وحتى اقتصادياً.

رغم أن المؤسسة الإسرائيلية تحاول ترويج النجاح في استيعاب المهاجرين الروس، وتستند في قراءتها "لاندماج اليهود السوفييت اجتماعيا" باندماجهم في الحياة السياسة، إلا أن مثل هذا الاندماج لا يعبر إلا عن مصلحة ومنفعة سياسية آنية فقط.

يذكر في هذا السياق أن غالبية المهاجرين الروس- الذين هاجروا إلى إسرائيل في التسعينيات- يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ جداً مقارنة بالمستوى التعليمي العام في المجتمع الإسرائيلي، إذ إن ٥٥٪ من المهاجرين الروس قد تعلموا أكثر من ١٣ سنة فأكثر، مقارنة مع ٣٠٪ من مجمل السكان في المجتمع الإسرائيلي. وإن ٦٠٪ من العاملين الروس هم أصحاب مهن أكاديمية أخرى ممن يطلق عليهم في القاموس الاجتماعي والنخبوي أصحاب الياقة البيضاء[٢٠].

يعد الجهاز الرسمي الإسرائيلي استيعاب المهاجرين قيمة مركزية في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فإن سياسة استيعاب المهاجرين الروس لم تنجح في فهم أبعاد حجم هذه الهجرة وإدراك مميزاتها الخاصة. لقد كان من المفروض للوهلة الأولى أن تؤدي السياسة الإسرائيلية وتساهم في تشجيع الهجرة، وفق الأيديولوجية والفكر الصهيوني، وبناء على

الموارد البشرية الغنية التي جلبها معهم المهاجرون الروس في التسعينيات، وعلى استيعابهم في المجتمع الإسرائيلي بنجاح، ولكن وبدلاً من ذلك فإن العراقيل التي وضعتها سياسة الاستيعاب الرسمية، وغياب الموارد رغم المخصصات المالية المرصودة لهذه الغاية، إضافة إلى الدعم المادي الذي يقدر بعشرات الملايين من الدولارات من الجاليات اليهودية الأمريكية، إلا أن المجتمع الإسرائيلي لم ينجح في استيعابهم كما خطط له.

*** الهجرة الإثيوبية (الفلاشا)**

تمت هجرة الفلاشا إلى إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، فوصل عددهم في هذه الهجرات إلى ٣٠ ألف مهاجر، ثم تتابعت الهجرة على أساس فردي، إلى أن وصل عدد المهاجرين الأثيوبيين إلى ٨٥ ألف نسمه حتى سنة ٢٠٠١م، منهم ٦٠ ألف مهاجر، والباقي ولد في إسرائيل(٢١).

يعد السكان من أصل أثيوبي في وضع اجتماعي واقتصادي سيء للغاية، وذلك مقارنة بالشرائح الاجتماعية المختلفة؛ فقد تم استيعابهم على أساس جماعي لا فردي، الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبة عند أفراد هذه الجماعة في امتلاك موارد وأدوات للتكيف والاندماج وفق المجتمع الجديد، وهم يعانون أيضا من تمييز ومعاملة عنصرية من قبل غالبية السكان اليهود.

يمكن الاستدلال على مدى خطورة وضع المهاجرين من أصل أثيوبي من تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، حول موضوع الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية، الصادر في شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٢م، إذ يتم تعريفهم في التقرير على أنهم مجموعة سكانية في ضائقة. ويظهر في هذا التقرير اقتباس لرئيس اللجنة- عضو الكنيست ران كوهين- يقول فيه: " لقد ظهر لنا- مما جاء في التقرير- أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي بالنسبة لثلاثة شرائح سكانية في البلاد هو بمثابة قنبلة موقوتة: بالنسبة للمجموعة الإثيوبية، ولمجموعة الحريديم (المتدينين الأرثوذكس)، وبالنسبة للسكان العرب البدو في النقب".

هناك معاناة عند المهاجرين من أصل أثيوبي في السكن، فهناك رفض من السكان القدامى في توطينهم في أحيائهم ومستعمراتهم، وإن تأقلمهم في الحياة الاجتماعية والثقافية الإسرائيلية ليس سهلا؛ بسبب فقرهم، وضعف تأثيرهم السياسي، إضافة إلى اختلاف لون بشرتهم. وليس بالإمكان الحديث عن تأثير هجرة الأثيوبيين على المجتمع الإسرائيلي؛ نظراً إلى تعدادهم وخصائصهم الثقافية والاجتماعية.

*** الموقف من المواطنين العرب الفلسطينيين**

يظهر الموقف من المواطنين العرب الفلسطينيين من مكانتهم القانونية والاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل.

وللوقوف على هذه المكانة وعلى التعامل المستمر في النظر إلى هذه الفئة الأصيلة التي بقيت في أرضها بعد النكبة، يمكن مراجعة الوثائق الأربع التي صدرت في السنوات الأخيرة:

- وثيقة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (التصور المستقبلي).
- وثيقة حيفا (الصادرة عن مركز مدى للأبحاث والدراسات التطبيقية).
- وثيقة المكانة القانونية (الصادرة عن جمعية مساواة).
- وثيقة الدستور البديل (الصادرة عن جمعية عداله).

تقدم لنا، هذه الوثائق مجتمعة، الصورة والتصور حول مكانة المواطنين العرب الفلسطينيين، ويمكن من خلالها أيضا استشراف المستقبل الذي ينتظر هذه المجموعة القومية في حالة استمرار انتهاج السلطات الإسرائيلية للتمييز والعنصرية تجاهها.

جاء في التصور المستقبلي: إن إسرائيل قامت باتباع عدة قواعد مركزية لتعاملها مع المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تتلخص هذه السياسات بما يلي[٢٢]:

١. قطع صلة الهوية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب العربي الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، ومحاولة بناء مجموعة جديدة (عربية إسرائيلية) أو (العربي الإسرائيلي الجديد).
٢. منع العرب الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع إخوتهم في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين.
٣. معارضة تنظيم العرب الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما تريده الأكثرية والدولة من حيث التمثيل البرلماني، والتدخل لمنع أية إمكانية جدّية لنسبة كبيرة منهم لعمل سياسي خارج البرلمان يرتكز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري.
٤. معارضة محاولات القيادات الرامية إلى بناء رؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية، والتي ترضى في نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدَّراتها ومواردها.
٥. إجبار العرب الفلسطينيين في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة حسب المفتاح الإثني، وليس حسب المواطنة، حتى يتسنى للدولة الحفاظ على تفوُّق اليهودي ودونية العربي الفلسطيني.

نرى أن التصور قد حدد الأهداف التي يجب أن توجِّه مطالب الجماهير العربية الفلسطينية خلال العقدين القادمين، وهي:

١. إقرار الدولة بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م ونتائجها الكارثية بالنسبة للفلسطينيين عموماً، ولمواطني إسرائيل منهم بشكل خاص، وضرورة شروعها في العمل على إصلاح ما حدث، بما في ذلك تعويض مواطنيها الفلسطينيين مجموعة وأفرادا، عما لحق بهم جراء النكبة، وجراء السياسات التي اشتقت من رؤيتهم جزءا من العدو، وليس مواطنين، لهم الحق في معارضة الأكثرية وتحديها.

٢. اعتراف الدولة بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل مجموعةً قوميةً أصلية، وأقلية حسب التعريفات المتداولة في المواثيق الدولية، لهذه الأقلية الحق- في إطار الدولة والمواطنة- في اختيار ممثليها مباشرةً، وفي إدارة شؤونها الخاصة الثقافية والتعليمية والدينية، وإقامة مؤسساتها الوطنية في مختلف مناحي الحياة، ووقف سياسة التفرقة بين أبناء الطوائف الدينية العربية.

٣. إقرار الدولة بأنها وطن مشترك لمواطنيها عربا فلسطينيين ويهوداً، لترتكز مضامين العلاقة بينهم على إحقاق الحقوق الإنسانية، وحقوق المواطنة التامّة المتساوية، والتي بدورها ترتكز على المواثيق الدولية والإعلانات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، وتسود بين المجموعتين علاقة متبادلة مبنية على أسس النظام الديمقراطي التوافقي (ائتلاف واسع بين نخب المجموعتين، والتمثيل النسبي المتكافئ، وحق النقض المتبادل، والإدارة الذاتية للقضايا ذات الخصوصية).

٤. اعتراف إسرائيل بالحقوق الخاصة بالأقليات حسب المواثيق الدولية، فتقر بأن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي، ومعترف بهم مجموعة قومية وثقافية أصلية ذات مواطنة تامّة في إسرائيل، تحظى بحماية ورعاية ودعم دولي حسب المواثيق والمعاهدات الدولية.

٥. توقُّف إسرائيل عن اتباع سياسات وتنفيذ مشاريع تحمل صبغة تفضيل الأكثرية، بل والقيام بإزالة كافة مظاهر التفوُّق العرقي على جميع المستويات، وأهمها التنفيذي والبنيوي والقانوني والرمزي، وتبنّي سياسات تحمل صفات التفضيل المُصحِّح في جميع مناحي الحياة، حتى يتم التعويض بشكل كامل عن الأضرار التي تكبدها المواطنون العرب الفلسطينيون جرّاء سياسات التفضيل العرقي لليهود حتى الآن، فتقوم الدولة- على سبيل المثال- بالتعاون مع ممثلي الجماهير العربية بفحص إمكانية إعادة جزء من أراضيهم التي صودرت لأسباب

لا تتعلق بالتطوير العام، وتقوم أيضا بانتهاج سياسة تخصِّص بموجبها نسبة متكافئة من مواردها المختلفة لصالح حاجاتهم المباشرة، وغير ذلك.

٦. تعترف إسرائيل بحق أبناء الطائفة الإسلامية في إدارة شؤونهم في الأوقاف والمقدسات الإسلامية، وترفع يدها عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، على أنه جزء من الحقوق الجماعية الممنوحة للعرب للفلسطينيين في إسرائيل.

٧. تعترف إسرائيل بحق العرب الفلسطينيين في إسرائيل في التواصل القومي والديني والثقافي والاجتماعي مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني، ومع جميع مركبات الأمتين العربية والإسلامية.

*** التبعية الاجتماعية- الاقتصادية**

الحديث عن تحقيق مساواة حقيقية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل غير ممكن في ظل قوانين تمييزية ترسي علاقة هرمية بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية الفلسطينية، وتتسم بفوقية المجموعة القومية المسيطرة. وتطرح مركزية هذه القوانين التمييزية في الحياة العامة في إسرائيل سؤالا جوهريًا لا مفر منه: هل يمكن ضمان إحقاق المساواة الحقيقية للمواطنين العرب، حتى في تلك المجالات المجتمعية التي يغيب فيها نظريا ذلك التصنيف التمييزي؟ فإلى جانب التبعية الرسمية وفق القوانين والتشريعات المختلفة يستدلّ من واقع العرب الفلسطينيين وجود إجحاف تاريخي متواصل في ظروف المعيشة، ويظهر ذلك جليًا في المعطيات الاجتماعية- الاقتصادية في البلاد الرسمية منها والشعبية. وهكذا، تضاف إلى الدونية الرسمية في مكانة العرب الفلسطينيين- كما أسلفنا- تبعية اجتماعية- اقتصادية. وتتخذ هذه التبعية تعابير جليّة في مختلف مناحي حياتهم، مثل آفة الفقر، والبطالة المتفاقمة، والتحصيل الدراسي المتدني وغيرها.

*** سياسة الأراضي**

لا شك أن الصراع على الأرض كان وما زال في لبّ الصراع الصهيوني- الفلسطيني منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر. فمصطلحات توراتية- مثل الأرض المقدّسة وأرض إسرائيل- امتزجت مع مقولات عَلمانية مثل أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وكانت بمثابة الوقود الذي حرّك عربة الصهيونية وتوحيد يهود الشتات وربط مستقبلهم بفلسطين.

المشاكل التي تواجه العرب الفلسطينيين كثيرة ومتشعبة، لكن تبقى قضايا الأرض والتخطيط والبناء هي الأساس. يتعدى عدد المواطنين العرب اليوم 1,15 مليون نسمة، أي حوالي 18 % من السكان، وسيتضاعف في عام ٢٠٢٠م. أما رقعة المواطن العربي الجغرافية التي تبلغ اليوم حوالي ٦٥٠ مترًا مربعًا فسوف تتقلص إلى ٣٧٥ مترًا مربعًا تقريبًا للفرد. إزاء هذا الوضع، يصعُب الحديث عن تطوير القرى والمدن العربية دون حل قضية الأراضي وتوسيع مناطق نفوذها. فالعرب الفلسطينيون يملكون أقل من 3.5 % من مساحة الدولة بينما يقع 1.5 % خارج مناطق نفوذ سلطاتهم المحلية.

*** المركبات الأساسية لسياسة الأراضي والتخطيط الإسرائيلية**

١. محو المعالم التاريخية والجغرافية الفلسطينية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين وحصر وجودهم في أمكانهم اليوم.
٢. نقل ملكية الأراضي العربية إلى ملكية يهودية قسرًا، وتبني نظام أراض جماعيًا مركزيًا شموليا وليس فرديًا.
٣. عدم تخصيص أراضي الدولة للقرى والمدن العربية في إسرائيل.
٤. تقسيم إداري (مناطق نفوذ السلطات المحلية)، السيطرة على أراض عربية كثيرة.
٥. تهميش العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومنع تمثُّلهم، وإقصاؤهم عن مؤسسات اتخاذ القرار ومواقعه.
٦. هدم البيوت العربية، والتلويح الدائم بالخطر الديموغرافي لتشجيع الاستيطان.

إزاء هذا الواقع الذي يعيشه المواطن العربي الفلسطيني في إسرائيل منذ إقامتها، لا توجد هناك أي مؤشرات تذكر تشير إلى إمكانية تغيير هذا الواقع في العقد القادم. وسوف تستمر الأحزاب العربية- وإلى جانبها مؤسسات المجتمع المدني- في المطالبة للمساواة في الموارد، وإلغاء الغبن اللاحق بالجماهير العربية الفلسطينية في كافة المجالات، وفق تشريعات وقوانين تسن في البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي.

بمقدور من يرصد العلاقة القائمة بين الأغلبية اليهودية وبين الأقلية العربية ملاحظة مدى رغبة المواطنين العرب في المساواة، وفي الطرف المقابل مدى توجه الرأي العام الإسرائيلي نحو التطرف في جميع القضايا المتعلقة بالجماهير العربية. لذا يُتَوقع ارتفاع وتيرة التطرف والعنصرية في الشارع اليهودي، ويمكن تحت غطاء الأمن أيضا سن قوانين وتشريعات ذات طابع تمييزي وعنصري، وبهذا يتحول التمييز والعنصرية إلى سياسة رسمية في الحكومات الإسرائيلية، بغض النظر إذا كانت قيادتها يمينية أو يسارية.

*** الفقر في إسرائيل**

جاء في تقرير صادر عن مركز (أدفا) للأبحاث والمعلومات- والمختص في القضايا الاجتماعية- أن السنوات العشر الأخيرة شهدت تراجعا اجتماعيا كبيرا في إسرائيل نتيجة التقليص في الخدمات الاجتماعية والميزانيات المرصودة لهذا الغرض، وبالذات تلك الميزانيات التي تؤدي إلى سد الفجوة الاجتماعية- الاقتصادية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

وجاء في التقرير السنوي الصادر عن المركز ذاته "بأن هناك تقليصا في ميزانية الخدمات الاجتماعية التي كانت في عام ٢٠٠٧م والمتوقعة في عام ٢٠٠٨م، وذلك حسب الميزانية المنوي المصادقة عليها في الأشهر القريبة القادمة، إضافة إلى التقليص الذي كان في الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٤م. ويرى التقرير أن أحد أكثر المجالات تضررا هو جهاز التعليم، إذ حصل تراجع بنسبة ١٦٪ في الميزانيات المخصصة للساعات التعليمية، وتقلصت

ميزانية التطوير المعدة للتعليم إلى أكثر من الثلث، الأمر الذي كانت له آثاره على البنية التحتية في المدارس والنقص في الغرف التعليمية. وتراجعت الميزانية المخصصة للتعليم العالي ١٥٪. وميزانية الصحة في تراجع أيضا، ومن المتوقع أن تكون قيمة ميزانية الصحة في عام ٢٠٠٨م ٨٦٪ من ميزانية الصحة في عام ٢٠٠١م.

رغم النمو الاقتصادي في إسرائيل إلا أن المعطيات تشير إلى وجود فجوات اجتماعية كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وتشير إلى ارتفاع في معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، فقد تبين عام ٢٠٠٦م أن ما يقارب المليون وسبعمائة ألف شخص هم فقراء. وهناك أصوات في الساحة السياسية والإعلامية الإسرائيلية- في أكثر من جهة سياسية وإعلامية، ولدوافع شتى- تنتقد بشدة الوضع الاجتماعي، وتحذر من الفجوات الحادة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وما يمكن أن يحمله ذلك من خطورة.

نرى فعلا- ووفق ما نشرته دائرة الإحصاء المركزية- دلائل ومؤشرات تبين حصيلة التطور الاقتصادي في إسرائيل، وذلك في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م. إذ بلغت نسبة النمو الإجمالي ٦,٦٪. إلا أن المحللين الاقتصاديين يشيرون إلى أن هذا النمو لم يكن في خدمة جميع الشرائح الاجتماعية، وإنما خدم طبقة ضيقة لشريحة اجتماعية صغيرة ومحددة في المجتمع. ويظهر من المعطيات أن عوامل التنمية الاقتصادية وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي تكمن في المجال الاستهلاكي- أساسا- في مجال زيادة الاستهلاك الفردي: ارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع في امتلاك السلع الاستهلاكية طويلة الأمد في الاستعمال، واعتماد أقل على المجال الإنتاجي، أي إن السوق الاستهلاكية كانت العامل المؤثر في إطار النشاط الاقتصادي ونتائجه. وأشارت- المعطيات التي تضمنها تقرير الفقر الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية- إلى أن قرابة نصف مليون شخص منذ عام ٢٠٠٢م وحتى اليوم التحقوا بدائرة الإسرائيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر، ما يعني أن عدد الفقراء في إسرائيل ازداد خلال الفترة المذكورة بنحو ٤٥٪، وذلك مقابل زيادة بنسبة ٨٪ طرأت في الفترة ذاتها على تعداد السكان في إسرائيل.

بتعريف خط الفقر في إسرائيل فكل من يتلقى نسبة ٥٠٪ أو أقل من الدخل المتوسط للفرد يُعَدُّ فقيرا، وتعد الأسرة في إسرائيل فقيرة إذا كان معدل دخل الفرد فيها منخفضا عن هذا الخط المحدد. ووفقا لتقرير مؤسسة التأمين الوطني الحالي فقد بلغ عدد الفقراء في إسرائيل حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٥م نحو ١,٥٧ مليون شخص، مقارنة مع مليون و٨٨ ألف فقير قبل نحو خمس سنوات. ويذكر أن تقرير الفقر السابق الذي نشر في شهر آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٥م أظهر أن عدد الإسرائيليين الذين عاشوا تحت خط الفقر بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٤م نحو مليون و٥٣٤ ألف نسمة، وهم يشكلون ٢٣,٦٪ من مجمل السكان في إسرائيل، فيما كانت نسبة الإسرائيليين الذين عاشوا تحت خط الفقر قبل خمس سنوات ١٨,٨٪ من إجمالي السكان، وهذا يعني- على سبيل المقارنة- أن شخصا واحدا من بين كل خمسة أشخاص كان فقيرا في إسرائيل قبل خمس سنوات، أما الآن فإن واحدا من بين كل أربعة إسرائيليين يعيش تحت خط الفقر.

بينت معطيات تقرير الفقر أيضا أن نسبة الأطفال- الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل- ارتفعت بشكل ملموس خلال السنوات الخمس الماضية، من ٤٨٢ ألفا إلى ٧١٤ ألفا، إذ كان طفل واحد من بين كل أربعة أطفال فقيرا، فيما ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٤م، لتصبح طفلا واحدا من بين كل ثلاثة أطفال، وقد سجلت السنة الأخيرة استمرارا في اتجاه ازدياد عدد الأطفال الفقراء في إسرائيل.

من جهة أخرى، يظهر تقرير مؤسسة التأمين الوطني الأخير أن نسبة الإسرائيليين الذين يضعهم دخلهم غير الصافي من العمل تحت خط الفقر ارتفعت منذ عام ٢٠٠٠م من ٣٠,٨٪ من مجموع السكان إلى ٣٣,٦٪ مع نهاية ٢٠٠٤م، فيما قَلَّت في المقابل أيضا جدوى المخصصات: مخصصات الإعانة والتأمين الوطني، والتي قُلِّصت بنسب مرتفعة منذ بداية عام ٢٠٠٢م- إبان استلام سيلفان شالوم وزارة المالية-.

يتضح أن تفاقم معدلات الفقر طال- أكثر من طال- المواطنين العرب من فلسطينيي الـ٤٨، والعائلات كثيرة الأولاد، والتي هي أساسا عائلات عربية ومتدينة

يهودية. وبحسب التقرير فقد ارتفعت نسبة المواطنين العرب الفقراء- في السنوات الخمس الماضية- من ٢٨٪ بين مجمل الفقراء في إسرائيل إلى ٣١٪، وارتفعت نسبة العائلات الفقيرة التي تتكون من أربعة أولاد أو أكثر من ١٨٪ إلى ٢١٪ من مجمل الفقراء.

يعزو الخبراء والمحللون الاقتصاديون عوامل تفاقم معدلات الفقر خلال السنة الماضية إلى تآكل نسبة مخصصات التأمين الوطني ومخصصات الأطفال وتقليصها، والتي تعد مصدر دخل أساسي عند الكسور العشرية الدنيا في المجتمع الإسرائيلي.

وأظهرت أيضا معطيات عُرِضت على هامش أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي السادس- الذي عقد في نهاية الشهر الفائت- أن إسرائيل انحدرت منذ عام ٢٠٠٠م إلى أسفل قائمة الدول المتطورة على صعيد نسبة الفقر وعدم المساواة في توزيع المداخيل بين سكانها، فقد احتلت المكان الـ٢٧ في ترتيب الدول من ناحية عدم المساواة في المداخيل. ويتضح أيضا أن وضع مصر والأردن- من ناحية حجم الفقر- أفضل من وضع إسرائيل، إذ احتلت مصر المكان الـ٢٤ والأردن المكان الـ١٦ ضمن ترتيب القائمة ذاتها، وكذلك جاء ترتيب هذين البلدين على صعيد عدم المساواة في توزيع المداخيل في مكان متقدم على إسرائيل. وتشير المعطيات ذاتها إلى أن إسرائيل انحدرت من ناحية المؤشرات الاجتماعية كالفقر وتوزيع المداخيل من المكان الـ١٩ في الترتيب الذي تم عام ١٩٩٦م إلى المكان الـ٢٤ في عام ٢٠٠٤م.

لا يبدو في المنظور القريب أن هناك أي تغيير سوف يطرأ في السياسة الاقتصادية في إسرائيل؛ فالخطة الاقتصادية التي وضع خطوطَها العريضةَ زعيمُ حزب الليكود- بنيامين نتنياهو- ما زال معمولا بها رغم تغيير الحكومة، وإنه لا توجد أيضا أي معارضة أو تحفظ على هذه السياسة الاقتصادية على صعيد حزب العمل العمالي الذي ينادي بإعادة دولة الرفاه كسياسة اجتماعية في إسرائيل.

يذكر في هذا السياق أن الخطة الاقتصادية المعمول بها تعتمد على تخفيض جدّيّ لمخصصات الأولاد والشيخوخة، وعلى تقليص الميزانيات المرصودة للتعليم والرفاه

الاجتماعي والصحة، أي انهيار دولة الرفاه وتحويل السياسة الاقتصادية في إسرائيل إلى اقتصاد ليبرالي شبيه بالمبنى الاقتصادي الأمريكي.

نتيجة لهذه السياسة يلمس المجتمع الاسرئيلي تصاعد العنف والجريمة، فحسب إحصاءات الشرطة الإسرائيلية فإن عدد الملفات الجنائية التي تم فتحها خلال عام ٢٠٠٤م وصل إلى (٥٨٥٨٨) ملفاً، بارتفاعٍ نسبته ٣,٢٪ عن عام ٢٠٠٣م. واللافت أيضا في إحصاءات الشرطة الإسرائيلية الإشارة إلى أنه يوجد في إسرائيل ٢,٦ رجل شرطة لكل ألف مواطن، مقابل أربعة رجال أو أكثر في دول أوروبا.

وتزامناً مع موجة العنف في إسرائيل طغت أيضا على الساحة قضايا فساد تورط فيها عدد من السياسيين والاقتصاديين والأمنيين.

*** المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**

شجعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة- منذ الاحتلال عام ١٩٦٧م- على إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في هذه المناطق أو توسيعها، بما في ذلك عن طريق تقديم منح سخية ومزايا وحوافز مالية. وتنتهك هذه الأفعال المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على دولة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة. وقد أدان مجلس الأمن الدولي والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة- فضلاً عن عديد من الدول بصورة متكررة- إقامة المستوطنات، ومواصلة توسيعها باعتبارها غير قانونية.

في إسرائيل- اليوم ٢٠٠٧م- ١٢٣ مستوطنة معترفا بها رسمياً، تضم ما يقارب من ٢٠٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، وهناك عدد متقلب من المستوطنات الصغيرة غير المعترف بها، والمعروفة باسم المواقع المتقدمة. ويصل عدد السكان في بعض المستوطنات إلى ١٠٠ شخص فقط، بينما تشكل مستوطنات أخرى- مثل أرييل التي يبلغ عدد سكانها نحو ١٦٠٠٠ شخص- بلدات راسخة القدم، وجيِّدة الموارد.

تنتشر هذه المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وتربط بينها شبكات واسعة من الطرق التي بنيت حديثاً، وتتشابك في أنحاء الأراضي المحتلة، وتحيط هذه المستوطنات وطرق المستوطنين بجميع المدن الفلسطينية الرئيسية، وبعديد من القرى، مما يجعل من المستحيل على الفلسطينيين الانتقال مسافة بعيدة دون المرور بالقرب من مستوطنة إسرائيلية، أو طريق يستخدمه المستوطنون.

لقد انتهكت السلطات الإسرائيلية وما زالت تنتهك الواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في احترام حقوق السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وحمايتها، ورغم ذلك فقد عملت على تطبيق القانون العسكري في تلك الأراضي منذ احتلالها في عام ١٩٦٧م، فالأمر العسكري رقم ٣٧٨ لعام ١٩٧٠م يمنح الجيش الإسرائيلي سلطة تصرف مطلقة في فرض قيود شديدة على تنقل الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية.

يُشكل توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وقد كان موضع شجب متكرر من جانب المجتمع الدولي، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تمتثل لهذا الشجب مهما كانت حدته، بل هي ساعية إلى تثبيت المستوطنات وتوسيعها باعتمادها سياسة عملية لخلق وتكريس وقائع جديدة على الأرض.

إن سياسة فرض الأمر الواقع تلقى تشجيعاً من جميع الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، يمينية كانت أو يسارية.

لقد شهد الاستيطان اندفاعة كبيرة لا سيما بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك بعد توقيع اتفاقية أوسلو، إذ ارتفعت نسب مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات بما يوازي الضعفين عن تلك الفترة التي سبقت توقيع اتفاقات أوسلو.

إن الفهم الحقيقي للسياسات الاسرائيلية في مجال الاستيطان- في رأي عددٍ من الباحثين- مرتبط بعدم الفصل بين الفكر الصهيوني التوسعي والمخططات الإسرائيلية وبين السياسات العملية المحدثة على أرض الواقع، سواء كان استجابة لمتطلبات أمنية، أو

دينية توراتية، أو لاستخدامها ورقة مساومة. إذا كانت هذه الاستجابة لهذا المطلب أو ذاك أو استجابة إلى جميع المتطلبات التي ذكرت، فلا بد من التوصل إلى نتيجة بأن عملية الاستيطان- التي تمارس يوميا بهذا الشكل وفق التوزيع الجغرافي لها- سوف تُقَوِّض التواصل الجغرافي في الأراضي المحتلة وتحويلها إلى جزر معزولة، يصعب جمعها في كيان سياسي واحد، مما يمهد لتهويدها، أو تهويد الجزء الأكبر منها.

إن الخريطة الاستيطانية الراهنة جاءت نتاجا للتفاعل والتجاذب بين التباين التكتيكي والإجماع القومي الإستراتيجي الذي يلف مختلف الأحزاب الصهيونية[٢٣]. لقد شاركت حركات وأحزاب سياسية في إقامة المستعمرات وصبغها بطابع الحركة والحزب السياسي. ومع ذلك ورغم شمولية الوجود الحزبي في المستعمرات إلا أن هناك تفاوتا في كثافة هذا الوجود بين اليسار واليمين، فالمستوطنات ذات الصبغة اليسارية قليلة، وموجودة في غور الأردن، وأما باقي المستوطنات فمصنفة يمينية أو يمينية دينية متشددة.

نذكر أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسة في موقفه من الاستيطان، وفي نظرته إلى المستوطنين، تظهر المعارضة في أن المستوطنات تستنفد الموارد الكبيرة من الميزانية العامة، وهذا يأتي على حساب الخدمات الاجتماعية، والمتضرر منها هنا هي تلك الشرائح الاجتماعية الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي- الاقتصادي الإسرائيلي، وإن هناك معارضة على أساس أن المستوطنات تشكل عائقاُ أمام أي أمل في حل نهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أما الفئة المؤيدة من الجمهور الإسرائيلي فترى في الاستيطان مشروعاُ صهيونياً يستحق المستوطنون علية كل ثناء.

ويجب التنويه بأن الحالة الاقتصادية للمستوطنين فوق المعدل العام لدخل الأسرة في إسرائيل، وتقوم الوزارات المختلفة بدعم البلديات والمجالس الإقليمية والمحلية للمستوطنات بشكل يفوق ما تحصل عليها البلديات والمجالس داخل الخط الأخضر.

الهوامش

[1]. بن أليعزر، أوري. (١٩٩٤م). "أمة ببزة عسكرية وفي حرب: إسرائيل منذ سنواتها الأولى"، زمنيم (أوقات) ٤٩، ص: ٥١.

[2]. فودا، (١٩٩٧م)، المصدر السابق.

[3]. Smith ,A .D. (1989). "State maleing and Nation-Building". S in mall, J.A. (ed.) States in History, London.

[4]. جور زئيف، إيلان. (١٩٩٩م). (محرر) الحداثة وما بعد الحداثة والتربية، تل أبيب: جامعة تل أبيب، إصدار رموت، ص:٧-٢٥.

[5]. Barghothi, Said,Ideology, Education, And Multiculturalisn: A Study of Jewish Education in Israel Submitted for the degree of Ph.D, Faculty of Social and Enviornmental Studies University of Liverpool,2003

[6]. نافية، نيسان. (٢٠٠١م). المدنيات- التحدي: فصول في المدنيات للمرحلة الدراسية الثانوية "المعرفة، الشعب والدوله". تل أبيب. إصدار المركز التكنولوجي التربوي.

[7]. مقتبسة في كتاب سامي سموحة (إسرائيل: التعددية والصراع) (California Berkeley: University of Press. 1978)

[8]. المصدر السابق، ص: ٨٨ - ٨٩.

[9]. Smooha, Sammy. (1993). "Class, Ethnic, and National Cleavages and Democracy in Israel." In Larry Diamond and Ehud Sprinzak (Eds.) Israeli Democracy Under Stress. Boulder, CO: Lyne Rienner Publishers, 1993. Copyright 1993 by The Israeli Democracy.Institute. Used with permission.

[10]. بن رفائيل، أليعزر (١٩٨٩م)، الطائفية والمجتمع الإسرائيلي: أناس ودولة في المجتمع الإسرائيلي.القدس، وزارة التربية والتعليم. ص: ٨٩-٩٣.

[11]. شطريت، سامي (٢٠٠٤م) النضال الشرقي في إسرائيل ١٩٤٨- ٢٠٠٣م. تل أبيب، إصدار عام عوبيد.

[12]. كلمات كتبت في الضفة اليسارية (موقع في الانترنيت) على يد شوبالي رافي، في ذكرى وفاة فيكي شيران، بتاريخ ٦/ ٦/ ٢٠٠٤م.

[13]. ليساك، موشيه (٢٠٠١م)، "نقاش"، في: موشية ليساك وأليعيزر ليشبم (تحرير) من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول. تل أبيب: الكبوتس الموحد (بالعبرية). ص: ٢٥٠-٢٥١.

[14]. للوقوف بتوسع على أسلوب التعامل مع الثقافة الشرقية من قبل النخب الإشكنازية، راجع: زيف، يوسي (١٩٩٩م)، فرن الصهر: فوارق طائفية وتعددية ثقافية في إسرائيل. مجلة "مكوم لمحشباه" (مكان للتفكير) ٣.

[15]. حيدر، عزيز (٢٠٠٤م)، "المجتمع والتركيب السكاني"، في: منصور كميل (محرر) إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. بيروت- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص: ٢٠٢.

[١٦]. ملحق جريدة هآرتس ٢٧-١٢-١٩٩٦م.

[١٧]. شيلغ، يئير (٢٠٠٠م)، المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل. القدس (بالعبرية)، ص:٢٨٣.

[١٨]. المصدر نفسه، ص ١٩.

[١٩]. يهود روسيا لا يريدون العودة إلى (أرض الميعاد)، ترجمة خاصة بالمركز الفلسطيني للإعلام- وكالة Novosti الروسية ٨/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/New1/rosya1.htm

[٢٠]. هوربتش، تمار (١٩٩٨م)، "أولاد وأبناء شبيبة قادمة في جهاز التعليم: دمج، أحادية اللغة، أحادية التوجه وأفكار مسبقة". موشي، سيركون وألعازر، ليشم (محررون): تصور للقادمين، مراحل استيعاب القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقاً ١٩٩٠-١٩٩٥م. إصدار ماجنس، الجامعة العبرية في القدس.

[٢١]. كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٢م (بالعبرية)، جدول ٢٢٦.

[٢٢]. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل (٢٠٠٧م)، التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل الناصرة. ص: ١٠.

[٢٣]. عايد، خالد (٢٠٠٤)، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص: ٥٦٥- ٦٤٥.

المراجع

١. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل (٢٠٠٧م). التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، الناصرة. ص: ١٠.

٢. بن أليعزر، أوري، (١٩٩٤م). "أمة ببزة عسكرية وفي حرب: إسرائيل منذ سنواتها الأولى"، زمنيم (أوقات) ٤٩، ص: ٥١.

٣. بن رفائيل، أليعزر، (١٩٨٩م). "الطائفية والمجتمع الإسرائيلي: أناس ودولة في المجتمع الإسرائيلي"، القدس، وزارة التربية والتعليم. ص: ٨٩-٩٣.

٤. جور زئيف، أيلان، (١٩٩٩م)، (محرر). "الحداثة وما بعد الحداثة والتربية"، تل أبيب: جامعة تل أبيب، إصدار رموت، ص: ٧-٢٥.

٥. هوربتش، تمار، ١٩٩٨م. "أولاد وأبناء شبيبة قادمة في جهاز التعليم: دمج، أحادية اللغة، أحادية التوجه وأفكار مسبقة" موشي، سيركون، وألعازر، ليشم (محررون): تصور للقادمين، مراحل استيعاب القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقاً ١٩٩٠-١٩٩٥م. إصدار ماجنس، الجامعة العبرية في القدس.

٦. حيدر، عزيز، (٢٠٠٤م). "المجتمع والتركيب السكاني"، في: منصور كميل (محرر) إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص: ٢٠٢.

٧. ليساك، موشيه، (٢٠٠١م). "نقاش"، في: موشية ليساك وأليعيزر ليشبم (تحرير) من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول. تل أبيب: الكبوتس الموحد (بالعبرية). ص: ٢٥٠-٢٥١.

٨. نافية، نيسان، (٢٠٠١م). "المدنيات- التحدي: فصول في المدنيات للمرحلة الدراسية الثانوية، المعرفة، الشعب والدولة". تل أبيب. إصدار المركز التكنولوجي التربوي.

٩. عايد، خالد، (٢٠٠٤م). "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة". إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت. ص: ٥٦٥- ٦٤٥.

١٠. شطريت، سامي، (٢٠٠٤م). "النضال الشرقي في إسرائيل ١٩٤٨- ٢٠٠٣م. تل أبيب، إصدار عام عوبيد.

١١. شيلغ، يئير (٢٠٠٠م). "المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل"، القدس (بالعبرية)، ص: ٢٨٣.

١٢. ملحق جريدة هآرتس ٢٧-١٢-١٩٩٦م.

١٣. كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٢م. (بالعبرية)، جدول ٢٢٦.

14. Smith ,A .D. (1989). "State maleing and Nation-Building". S in mall, J.A. (ed.) States in History, London.

15. Barghothi, Said,Ideology, Education, And Multiculturalisn: A Study of Jewish Education in Israel Submitted for the degree of Ph.D, Faculty of Social and Enviornmental Studies University of Liverpool,2003

16. Smooha, Sammy. (1993). "Class, Ethnic, And National Cleavages And Democracy In Israel."
17. In Larry Diamond and Ehud Sprinzak (Eds.) Israeli Democracy Under Stress. Boulder, CO: Lyne Rienner Publishers, 1993.
18. Copyright 1993 by The Israeli Democracy.Institute. Used with permission.
19. www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/New1/rosya1.htm

الورقة الثانية

السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: النظام ضد الأقلية*

مقدمة

سكن فلسطين عشية حرب عام ١٩٤٨م مليونا نسمة تقريبا، وشكل الفلسطينيون ثلثي عدد السكان، والثلث الآخر من اليهود. وعاش معظم الفلسطينيين (٩٤٠ ألفا تقريبا) والسواد الأعظم من اليهود في المناطق التي أصبح يقال لها فيما بعد دولة إسرائيل (حدود الهدنة حسب اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩م). ونتيجة لأعمال الطرد الجماعي، والفرار من القوات اليهودية المعتدية، بقي داخل حدود دولة إسرائيل- بعد انتهاء المعارك- نحو ١٦٠ ألفا من الفلسطينيين الذين شكلوا ١٠٪ من العدد الكلي للفلسطينيين في ذلك الحين تقريبا. وكأن ما آلت إليه أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل بُعَيد ١٩٤٨م نتاجا مباشرا للحرب وما تلاها.

يعود الفرق الرئيس بينهم وبين باقي الفلسطينيين إلى حقيقة بقائهم على أرضهم، وتحولهم لاحقا إلى مواطنين إسرائيليين. لكن هذه الحقيقة لم تساعدهم كثيرا؛ لأن السلطات الإسرائيلية وأذرع الأمن المختلفة اعتبرتهم- بمفاهيم عديدة- جزءا من "العدو" الفلسطيني، واتخذت إسرائيل تجاههم خطوات صد وردع وضبط، تمثلت في فرض الحكم العسكري على الفلسطينين في إسرائيل ضمن سياسة هدفت إلى السيطرة عليهم (Lustick, 1980).

مارست دولة إسرائيل منذ إقامتها سياسة التمييز والقمع تجاه مواطنيها الفلسطينيين، ودأبت هذه الدولة التي أقيمت للشعب اليهودي منذ البداية على تحقيق مآربه وخدمة

---

* **د. أسعد غانم/** محاضر في جامعة حيفا، قسم العلوم السياسية. ومدير دائرة الأبحاث/ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، و **أ. مهند مصطفى/** طالب دكتوراه في جامعة حيفا، قسم العلوم السياسية/ فلسطين.

مصالحه. وتم إخضاع الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين بعد ١٩٤٨م إلى نظام السيطرة السلطوية، وبقوا حتى يومنا هذا- أقليةً أصلية- في مكانة متدنية بكل ما يتعلق بسلم الأفضليات الحكومي، وعلى مستوى الحقوق الفردية والجماعية (Ghanem, 2001).

حسب ادعائنا المعروض في الفصل الأول (النظري) فإن إسرائيل نتاج لعمليتين تاريخيتين، لا زالتا حتى يومنا هذا تشكلان المكون الأساس في نظامها:

أ- إن إسرائيل هي وليدة عملية استعمار كولنيالي إحلالي، يسعى إلى فصل أهل الوطن الأصليين عن أرضهم وبلادهم، واستبدال يهود أو غير يهود بهم.

ب- إن إسرائيل تشكلت، ولا زالت، من نظام تفوق عرقي، سعى ويسعى إلى حفظ التفوق العرقي لليهود في إسرائيل، وبذلك فإن المقولة- بأن النظام الإسرائيلي مبني على التناقض اليهودي- الديمقراطي، والتوازن بين جناحيه- لا أساس لها على أرض الواقع، بل على أساس من التفضيل الواضح للمبنى والطابع والمضمون الإثني اليهودي.

إسرائيل: دولة استيطان إثنوقراطيّة

حصلت إسرائيل على وجودها عام ١٩٤٨م، بعد نصف قرن من الاستيطان اليهوديّ في فلسطين. فقد نشبت حرب يهوديّة- عربيّة (١٩٤٧م-١٩٤٩م) بعد صدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة، والذي قضى بإقامة دولتين في إطار تسوية كونفدرالية (إقامة دولة يهوديّة على مساحة ٥٥٪ من أرض فلسطين الانتدابية، ودولة فلسطينية على ٤٥٪ منها). وطُرد خلال هذه الحرب أكثر من (٧٠٠) ألف فلسطينيّ من وطنهم، وسيطرت إسرائيل على أكثر من ٧٨٪ من أرض فلسطين الانتدابية (Khalidi,1992)، أي ما يعرف اليوم بـِ "إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر". وبقي (١٦٠) ألفا من الفلسطينين داخل إسرائيل، وحصلوا على المواطنة. بمرور عقد من تلك الفترة، استقبلت إسرائيل نحو (٨٠٠) ألف لاجئ ومهاجر يهوديّ، وفي المقابل حرمت اللاجئين

الفلسطينيّين من حقهم في العودة، وبقي غالبيتهم مشتتين في بقاع الأرض والدول العربية المجاورة (Abu-Sittah, 1998).

رسميًا، أقامت إسرائيل عام ١٩٤٨م نظامًا ديمقراطيًّا؛ لكنها باشرت- في المقابل- بتنفيذ مشروع إثنيّ مكثّف، بدعم من الجاليات اليهوديّة في الخارج، التي لم يقتصر نشاطها على تمويل عديد من المخططات الإسرائيليّة فقط، بل قامت بالالتفاف على جهاز الدولة من خلال إقامة المنظمات اليهوديّة وصيانتها، والتي بدأت تعمل في إسرائيل أذرعا إثنيّة للدولة، ووفرت هذه المنظمات- مثل الكيرن كييمت والوكالة اليهوديّة- إمكانية تنفيذ السياسة الإثنوقراطيّة للمجموعة الإثنيّة اليهوديّة المهيمنة (Yiftachel 2006).

وبذلك فإن إسرائيل وليدة عملية استيطان كولنيالي، ابتدعته النخب اليهودية في أوروبا والغرب، وساهمت في تنفيذه دول استعمارية كلاسيكية، كبريطانيا وفرنسا وروسيا. واستمرت بعد العام ١٩٤٨م في سياسات مشتقة من رؤيتها لنفسها جسما غريبا في المنطقة العربية، يتنازع مع جواره بشكل دائم وبمستويات متعددة، واستمرت أيضا في تنفيذ سياسات استعمارية داخلية ضد مواطنيها الفلسطينيين.

نُفّذت عمليّة التهويد بأشكال عدة، منها مصادرة واسعة للأراضي الفلسطينية في الدولة العبرية الناشئة، وتم إقامة أكثر من ٧٠٠ مستوطنة يهوديّة، معظمها في الضواحي، بغية استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربية ومن العالم الثالث. ارتكزت هذه الأعمال على تهويد الحيّز الجغرافي ومحو الماضي الفلسطينيّ (Benvenisti 2001)، وإقامة اقتصاد مركزيّ ومنظومات سياسيّة تهمّش وتُضْعف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والمهاجرين اليهود من الشرقيين والمتديّنين.

بناء على هذا، طوّرت إسرائيل، وما زالت، إستراتيجية إثنوقراطيّة في محاور النظام المركزيّة. نورد على سبيل المثال سياسة الهجرة التي تستند إلى قانون العودة، وتمكّن كلّ يهوديّ وعائلته القريبة من الدخول إلى إسرائيل، والحصول على الجنسية بشكل فوري. وتوضع- في المقابل- عراقيل أمام الهجرة والتجنيس لغير اليهود، حتى لمن وُلدوا في

البلاد (Kretzmer 1990). واستخدمت إستراتيجية أخرى لتهويد دولة إسرائيل، تتمثل في سياسة تطوير البلاد التي فضّلت رأس المال اليهوديّ- الإشكنازيّ، والهيمنة الإشكنازيّة، وتهميش الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني في إسرائيل.

وفي مدن التطوير التي يقطنها اليهود الشرقيّون غالبًا، تخضع أجهزة السلطة المختلفة لسيطرة اليهود الإشكناز، بما في ذلك مؤسّسات التشغيل، والتربية، وتخصيص الأراضي، وإمكانية الوصول إلى محاور القوّة في الدولة، وتشكّل الثقافة اليهوديّة- الإشكنازيّة القوّةَ الأساسيّة في بناء الحيّز العامّ في إسرائيل.

شكلت سياسة تهويد المكان إستراتيجية أساسية في تقليص الحيز الفلسطيني، ففي أعقاب الحرب هجّرت كثيرا من أهالي القرى العربية في الجليل، فمن بين ١٩٠ قرية كانت في الجليل قبل الحرب بقيت ٦٦ قرية فقط (أفرات ١٩٨٤م)، وتركزت القرى العربية الباقية في الجليل حول الناصرة، وفي غور سخنين- شفاعمرو، وفي الهوامش الغربية للجليل الأعلى.

أدى تقليص الوجود العربي في الجليل بعد الحرب إلى بدايات الاستيطان فيه، وبناء تجمعات يهودية بشكل مكثف. ويؤكد أرنون سوفير أن "السكان العرب لم يشكلوا في هذه الفترة عائقا أمام الاستيطان؛ بسبب تناقصهم الشديد بعد ١٩٤٨م، والصدمة التي أصابتهم نتيجة الحرب، وفرض الحكم العسكري عليهم" (سوفير، ١٩٨٦م، ١٠).

بادرت الحكومة- لمواجهة الخطر الديموغرافي العربي من جهة، والسيطرة على الحيز الفارغ وتهويده من جهة أخرى- إلى البدء بمشروع المناطر (متسبيم)، ومعنى كلمة (متسبيه)- التي تعني مكانا للمراقبة- يشير إلى أحد أهم أهدافها، وهو مراقبة المحيط العربي (فلاح، ١٩٩٣م، ٣٩)، فقد هدفت المناطر إلى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، والاحتفاظ بها إلى حين القيام بإنشاء مستوطنة بأعداد كبيرة من السكان، والحد من غزو السكان العرب لأراضي الدولة في المنطقة (بشير، ٢٠٠٤م، ٧٤-٧٥).

تبنّت الثقافة الإسرائيليّة وَرَعت تصوّرًا ذاتيًّا غربيًّا إشكنازيًّا، من خلال التنكّر للقوميّة الفلسطينيّة، ولانتماء شريحة واسعة من المهاجرين اليهود الشرقيين للثقافة الشرقية أو الفلسطينيين في إسرائيل، وقامت بنـزع الشرعيّة عنهم وتجاهلتهم. وكما حصل في أماكن أخرى في العالم، فقد أدّى قمع الدولة الإثنيّة إلى مقاومة متزايدة من قبل الأقلية، وانعكس الأمر بموجات متكررة من الاحتجاج العارم من مجموعات ثانويّة، مثل اليهود الشرقيين والمتدينين والفلسطينيين في إسرائيل، وازداد الاستقطاب السياسيّ عمقا بين المجموعات الإثنيّة المختلفة.

بالرغم من نجاح إسرائيل في تقديم صورة ديمقراطيّة ذاتية منفتحة، وخاصّة مع وجود عمليّة انتخابيّة تنافسيّة، وحرّيّة نسبيّة لوسائل الإعلام، أي ممارسة الديموقراطية الشكلية أو البنيوية، فقد تحوّلت عمليًّا إلى دولة توظّف من أجل توسّع مجموعة إثنيّة واحدة وهيمنتها على حساب الأقلّيّات. وبقيت إستراتيجية التهويد والشّكْنَـزة القاعدةَ الأساسيّة التي يرتكز إليها النظام الإسرائيليّ الإثنيّ، وتراهن هذه الإستراتيجية على استمرار السيطرة اليهوديّة الإشكنازيّة على جميع أجهزة السلطة والقوّة.

تتوفر في أنظمة الحكم الديمقراطية إجراءات ونظم تكفل الحرية والمساواة للمواطنين أمام القانون، إضافة إلى نظم بنيوية أخرى، غايتها تمكين الأقلية من تجسيد حقها في المساواة، وفي النضال السياسي الهادف إلى تحقيق مطالبها. والسؤال المطروح: هل تتوفر في إسرائيل نُظم أو شروط تتيح للأقلية الفلسطينية في إسرائيل تحقيق مطالبها على صعيد المساواة؟ وهل يعيق طابع الدولة اليهودي- الصهيوني تحقيق تلك المطالب؟

من حيث الجمع بين الديمقراطية والإثنية لا يمكن تصنيف أو تعريف إسرائيل دولةً ديمقراطية، وينبغي تعريفها دولة إثنوقراطية، مثل تركيا وسريلانكا ولاتفيا ولتوانيا وأستونيا وكندا لغاية ما قبل أربعين عاماً تقريبا (iftachel & Ghanem 2004a, 2004b). فهذه الأنظمة تمنح الأقلية مساواة جزئية، وتشرك أعضاءها بشكل محدود في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، ولو كان ذلك بدرجة غير متساوية بأي

حال مع تلك التي تتمتع بها الأغلبية، ووسط اتباع سياسة مستمرة وثابتة من السيطرة والرقابة اللتين تكفلان الحفاظ على هيمنة الأغلبية وهامشية الأقلية.

أما المبادئ التي توجه النظام الإثنوقراطي فهي:

١- مجموعة إثنية مهيمنة تسيطر على جهاز الدولة.

٢- تحول الإثنية والدين- وليس المواطنة- إلى أساس لتوزيع الموارد والإمكانيات، وسط تقويضها للشعب (عموم المواطنين).

٣- عملية إثننة تدريجية للسياسة التي تتكون على أساس الطبقات الإثنية.

٤- حالة من عدم الاستقرار الدائم.

٥- المنطق الإثنوقراطي هو الذي يوفر أدوات التحليل لفهم مجتمعات ذات نظام، ويفضل- بشكل كامل- مجموعة معينة على حساب المجموعات الأخرى، وهو يوفر بطبيعة الحال أيضا ديناميكية العلاقات بين المجموعات المختلفة.

وعلى سبيل المثال هناك سياسة الهجرة (قانون العودة المكرس لخدمة اليهود ولصالحهم فقط)، وسياسة الأراضي (تهويد الأراضي على غرار تهويد الجليل وما إلى ذلك)، وإعطاء الدين دوراً مركزياً في حياة الدولة باعتباره يرمز إلى حدود المجموعة الإثنية ذات الأفضلية، وتدفق رؤوس الأموال وميزانيات التطوير بصورة شبة مطلقة لحساب التجمعات اليهودية فقط، وهيمنة الثقافة العبرية في جميع المجالات العامة (الكنيست، والمحاكم، ووسائل الإعلام، وغيرها). كل هذه تضع علامات استفهام حول وجود الدولة مؤسسة عصرية تسعى لدمج جميع مواطنيها.

جدير بالذكر أن الأنظمة الإثنوقراطية قادرة على اجتياز عملية دمقرطة، كنماذج كندا وبلجيكا وإسبانيا، وهي عملية صعبة ومليئة بالعراقيل، لكنها ممكنة. ومن الواضح أنه لا إمكانية للالتفاف على هذه العملية، أو القفز عنها في مسار تحقيق الاستقرار.

ومن حيث المبدأ فإن إسرائيل تتيح لمواطنيها تجسيد حقوقهم الأساسية، مثل حق الانتخاب والترشيح لمؤسسات الدولة، وإمكانية التعبير عن الرأي وحرية التنقل، وهي في

المقابل تمارس التفضيل لليهود في كافة المجالات، بما في ذلك في قوانين الدولة، فتنتهج أشكال حكم ديمقراطية تتعلق بالمستوى المؤسساتي البنيوي والقواعد، وتنظيم انتخابات دورية، وتداول الحكم، وفصل السلطات، وفصلا بين المؤسسة العسكرية والسياسية، ولكنها من جهة أخرى لا تطبق المستوى الجوهري للديمقراطية، وإنما تتماثل دولة مع مجموعة إثنية- قومية واحدة (اليهود)، وتتبع وسائل كثيرة للحيلولة دون دمج مواطنيها الفلسطينيين في إسرائيل مواطنين متساوين يتمتعون بكافة الامتيازات التي يحصل عليها المواطنون اليهود. ومن ناحية عملية، فإن إسرائيل تُبْقي على دونية العرب مقابل اليهود، بالتمييز ضدهم في دوائر ومحاور متنوعة من مجالات الحياة ومناحيها، وعلى مستويات مختلفة، لتكريس هذا الوضع، وحرمان الفلسطينيين في إسرائيل من تحقيق المساواة.

إضافة إلى ذلك تؤيد الأغلبيةُ اليهوديةُ الدولةَ الإثنية وسياستها تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وإن تأييدها هذا يشكل ضمانا لاستمرار نهج عمل الدولة الإثني الذي ينظر إلى اليهود متفوقين أو أعلى، وإلى الفلسطينيين في إسرائيل أسفل، بل ويضمن أيضاً الحفاظ على استقرار الدولة الإثنية، فيصعّب على الأقلية تغيير وضعها في ظل الظروف الديمغرافية والسياسية السائدة، ويسهم في اندفاع الأقلية نحو وضع تأزمي، أو نحو البحث عن حلول ثورية فيما يتعلق بمكانتها جزءا من النظام.

قامت الدولة- من أجل الحفاظ على النظام الإثنوقراطي- باتباع عدة قواعد مركزيه لتعاملها مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، تتلخص هذه السياسات فيما يلي:

أ- قطع صلة الهوية بين الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، وبناء مجموعة جديدة (عربية إسرائيلية) أو (العربي الإسرائيلي الجديد).

ب- منع الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع إخوتهم في الضفه الغربية وقطاع غزة والقدس، وخصوصا فيما يخص الأماكن المقدسه التي تمثل رمزا روحيا جامعا للفلسطينيين، عربا ومسلمين.

ت- منع تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما تريده الأكثرية والدولة، من حيث التنظيم البرلماني، والتدخل لمنع نسبة كبيرة من الفلسطينيين في إسرائيل من إمكانية جدية للعمل السياسي خارج البرلمان المرتكز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري.

ث- ضرب أية قيادة جدية تحاول تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل، أو تبني لهم رؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية، والتي ترضى في نهاية المطاف بالسيطره اليهوديه على الدوله ومقدراتها ومواردها.

ج- إجبار الفلسطينيين على القبول بتوزيع موارد الدولة حساب المفتاح الإثني، وليس حسب المواطنة، حتى يتسنى للدولة الحفاظ على التفوق اليهودي ودونية الفلسطيني.

الإثنوقراطية اليهودية في مواجهة حقوق المواطنين الفلسطينيين

يتبع الفلسطينيون في إسرائيل نشاطات سياسية منوعة في سبيل التعبير عن احتياجاتهم ومتطلباتهم، لكن هذه النشاطات محدودة للغاية في قدرتها على إحداث تغيير جوهري في ظروف حياة المواطنين الفلسطينيين ومكانتهم ووضعهم في إسرائيل. وتنبع هذه المحدودية بشكل أساسي من السور المنيع الذي أوجده الطابع اليهودي- الصهيوني للدولة، إذ تلتزم الدولة اليهودية بخدمة المصالح الخاصة لليهود، ولو على حساب المواطنين الفلسطينيين والمساس بهم، فهذا الطابع يعطل أي تغيير جاد في وضع الفلسطينيين في إسرائيل، ويتجلى في أربعة أصعدة:

أ- الصعيد الأيديولوجي والرمزي

أقيمت دولة إسرائيل لتكون دولة للشعب اليهودي، وهي ذات طابع يهودي- صهيوني، أهدافها وشعاراتها وسياستها مبنية استناداً لكونها دولة الشعب اليهودي، وسط التنكر لوجود أقلية قومية فلسطينية داخلها، وهذا الوضع ازداد حدة عقب اعتماد التعديل لقانون الكنيست الأساسي عام ١٩٨٥م، وينص على حظر ترشح قائمة لانتخابات الكنيست، إذا كانت لا تعترف صراحة بدولة إسرائيل دولة للشعب اليهودي.

ففي النقاش الذي جرى آنذاك حول اعتماد التعديل قُدِّمت اقتراحات- من جانب عضوي الكنيست (توفيق طوبي) من قائمة الجبهة الديمقراطية، و(ماتي بيلد) من القائمة التقدمية- تدعو إلى أن ينص القانون على أن دولة إسرائيل هي دولة مواطنيها، بل وبدقة: أن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي ومواطنيها الفلسطينيين في إسرائيل، لكن هذه الاقتراحات أُسقطت بأغلبية حاسمة.

استمر هذا النهج بقوة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، حين أقر الكنيست القوانين الأساسية، مفتتحا هذه القوانين بالتأكيد على كون إسرائيل دولة يهودية- ديمقرطية، معتمدا تلقائيا علىالأكثرية اليهودية في الكنيست لأجل إقرار هذه القوانين. وفي قوانين الأساس ورد تعريف دولة إسرائيل دولة يهودية- ديمقراطية، فمثلاً ورد في هدف (قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته) من العام ١٩٩٢م ما يلي: "بند ٨ أ، هدف هذا القانون الأساس هو الدفاع عن كرامة الإنسان وحريته من أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية في قانون أساس"، وفي (قانون أساس: حرية العمل) من العام نفسه ورد في هدف القانون بند ٢: "هدف قانون الأساس هو الدفاع عن حرية اختيار العمل من أجل تثبيت قيم دولة إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية".

ازدادت هذه الحاجة القانونية لتكريس الطابع اليهودي للدولة في هذه الفترة، إلى جانب الخطاب السياسي القائم والمهيمن الذي يؤكد هذا الطابع في التعاملات مع العرب، سواء اليومية أو السياسية.

لا يتسبب هذا الوضع بالإجحاف بحق المواطنين الفلسطينيين على مستوى الحياة اليومية فقط، بل ويهدرُ الإمكانية النظرية لتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود، بسبب الحاجة لمنح اليهود شعوراً في دولتهم بأنهم مفضلون على الآخرين، بل إن هذا الوضع من الناحية القانونية والرسمية يبقي المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل عملياً دون إطار أو كيان رسمي يُعَرِّف أن الدولة دولتهم، وهو يبقيهم أيضا في وضع غير واضح أو محدد من

حيث وضعيتهم. وعلى سبيل المثال: هل هم مواطنون مماثلون لليهود؟ وهل الدولة هي دولتهم أيضاً؟ وما هو احتمال تحقيق المساواة داخل الدولة في ظل وضع مثل هذا؟

هذه الحالة تجعل الفلسطينيين وقياداتهم في إسرائيل يشعرون بالتمييز، ليس على المستوى الشعوري- الانتمائي وحسب، بل على المستوى العملي والتطبيقي.

يتعرض المواطنون الفلسطينيون للتمييز والغبن على صعيد الرموز والقيم المهيمنة في الدولة ومؤسساتها، فبالمقارنة مع اليهود الذين يستخدمون رموز الدولة وقيمها ومؤسساتها كما يحلو لهم، ويرون فيها جزءاً من تراثهم ومصدراً للتماثل، نجد أن المواطنين الفلسطينيين يتنكرون لهذه الرموز اليهودية والصهيونية الصرفة. فهم لا يستطيعون التماثل مع كثير من شعارات الدولة ورموزها التي يُعدَّون مواطنين فيها؛ لأن هذه الرموز راسخة ومكرسة بصورة حصرية في تراث الأغلبية: الديني والأيديولوجي.

ب- على الصعيد القانوني

بعكس أي نظام ديمقراطي عادي يحافظ على السيرورة الديمقراطية، ويحافظ أساسا على مساواة المواطنين رسمياً من خلال اعتماد مبدأ المساواة أمام القانون، تحافظ إسرائيل على تفوق اليهود أمام القانون، أو على الأقل في مجالات حياتية أساسية مهمة لعموم المواطنين، وهي بذلك تفتقد إلى أحد أهم مركبات الديمقراطية، والمساواة أمام القانون.

يرى الباحث دافيد كريتشمر أن المكانة القانونية المتدنية لأبناء الأقلية الفلسطينية تحددت منذ إعلان قيام إسرائيل دولة يهودية، وللدلالة على ذلك يقتبس تصريحات من وثيقة استقلال إسرائيل- التي أُعلنت في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨م- مفادها "أن الدولة الفتية ليست مجرد جهاز حكومي جديد جاء ليحل محل الانتداب البريطاني، فقد تم الإعلان عن الدولة دولة يهودية على أرض إسرائيل، والتى ستفتح أبوابها لجميع اليهود، وسترفع اليهود إلى مرتبة دولة مساوية في حقوقها لبقية الأمم" (كريتشمر، ٢٠٠١م، ١٣).

يطلعنا كريتشمر على بعض أهم القوانين والتشريعات التى تعطي أفضلية قانونية لليهود، وتحط من وضعية كل من هو ليس يهوديا، والمعني هنا أساسا أبناء الأقلية

الفلسطينية. من أبرز هذة القوانين "قانون العودة ١٩٥٠م"، وتنص المادة الأولى فيه على أنه: يحق لكل يهودي دخول البلاد قادما جديدا. والمادة الرابعة: كل يهودي هاجر إلى هذه البلاد قبل سريان هذا القانون، وكل يهودي ولد في هذه البلاد، سواء كان ذلك قبل أو بعد سريان هذا القانون يعتبر كمن جاء إلى هذه البلاد قادما جديدا بموجب هذا القانون. ويعد هذا القانون أحد الأمثلة التي يميز فيها القانون الإسرائيلي، بشكل علني، بين حقوق اليهود وغير اليهود، إذ يُدْعى اليهود للمجيء إلى البلاد والاستقرار فيها، أما العرب فيحق لهم الدخول إلى البلاد والاستقرار فيها إذا حصلوا فقط على إذن بذلك بموجب قانون الدخول إلى إسرائيل. وبموجب قانون الجنسية يمكن تطبيق أحكام مختلفة للحصول على المواطنة من قبل اليهود وغير اليهود.

ويقول كريتشمر: إن هناك كثيرا من القوانين التمييزية ضد الأقلية الفلسطينية سُنَّت في دولة إسرائيل للحفاظ على التفوق القانوني، وإعطاء أفضلية للسكان اليهود على العرب (ص٢٩-٤٨)، من أهمها:

- قانون الجنسية ١٩٥٢م الذي يوفر آليات منح الجنسية لليهود بشكل مباشر.
- قانون التعليم الحكومي ١٩٥٣م الذي تحددت أهدافة بمفاهيم مرتبطة بشكل وثيق بالأيديولوجية الصهيونية للدولة. وبالرغم من بعض التعديلات التى أدخلت مع مرور السنوات إلا أن القانون ما زال يتطرق للطابع اليهودي للدولة.
- قانون أيام العطل والذكرى الذي يقر أيام العطلة وفقا للتقويم اليهودي، ويقر أيضا الأعياد الدينية ومناسبات الذكرى اليهودية أعيادا رسمية وعطلة رسمية للدولة. ويضيف القانون أنه يجب منح غير اليهود أيام عطل خاصه بهم وفي أعيادهم (ص ٤٩-٦٢).
- تعبر رموز الدولة وشعاراتها بشكل مطلق عن الديانة اليهودية والقيم الأيديولوجية الصهيونية، نحو: العلم، الشعار الرسمي للدولة والنشيد الوطني، وقوانين الأراضي ومصادرة الأرض (ص ٦٣-٨٥).

يذكر كريتشمر أمثلة عن آليات تمييز خفي بالإضافة إلى التمييز الجلي والصريح ضد أبناء الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل (ص ١٠١-١١٥)، أبرزها: قانون الخدمات الدينية اليهودية ١٩٧١م الذي ينظم إقامة المجالس الدينية اليهودية إلى جانب السلطات المحلية، ويحدد الميزانيات المعطاة لها. وقد شُمل هذا القانون ضمن القوانين التى تتبنى المعايير الصريحة للتمييز؛ لأن فيه بندا يجعله مقصورا على المجالس الدينية اليهودية، في حين أنه ليست هناك مجالس دينية لتقديم الخدمات الدينية لغير اليهود، إلا أن هناك بعض القوانين التي تتناول مثل هذه الخدمات. أضف إلى ذلك أن دولة إسرائيل تعطي مكانة قانونية خاصة للمؤسسات الوطنية اليهودية، نحو: المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي. وليس من عدم التخطيط أن جميع المستفيدين المباشرين من أعمال هذه المنظات شبة الحكومية هم من الوسط اليهودي في إسرائيل.

يعد استعمال معيار الخدمة العسكرية أحد أهم وسائل التمييز والإقصاء المعمول بها ضد أبناء الأقلية الفلسطينية، ويستعمل هذا المعيار مثلا في شروط القبول لأماكن عمل، مثل منح حكومية وهبات، ومخصصات الأطفال. وهو يوفر أفضلية لليهود على العرب.

أضف إلى ما سبق أن دولة إسرائيل لا تعترف بالأقلية الفلسطينية أقلية قومية لها حقوقها، وفقا للقوانين والمعاهدات والنظم المتعارف عليها دولياً، فالدولة تعترف بأبناء الأقلية أفرادا وديانات فقط.

استمرت دولة إسرائيل- في سن القوانين المقرة في الكنيست خلال السنوات الأخيرة- في منحاها السابق، لإبراز تفوق اليهود على الآخرين. يذكر (سلطاني)- في تقرير "مدى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي"- قانون الجنسية مثالا على أبرز القوانين التى سُنَّت بهدف المسّ والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية، ففي تاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٣م أقر الكنيست قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)- ٢٠٠٣م. ويهدف هذا القانون إلى منع إمكانية لمّ شمل العائلات العربية التى يكون أحد افراد عائلتها- الزوج أو الزوجة- فلسطينيا من سكان المناطق المحتلة، بهدف تقييد إمكانية منح

الجنسية الإسرائيلية لسكان تلك المناطق، ويمنع أيضا منح هؤلاء السكان رخص إقامة في إسرائيل حسب قانون الدخول إلى إسرائيل (سلطاني ٢٠٠٤م،ص ٢١).

في تقرير "مواطنون بلا مواطنة" – تقرير مدى السنوى الأول للرصد السياسي (سلطاني ٢٠٠٣م)- قام معد التقرير بعرض مفصل للقوانين ومشاريع القوانين التي تنتقص من حقوق الفلسطينيين في إسرائيل، وتكرس مكانتهم المتدنية وغير المتساوية في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢م، والتي ما زالت سارية المفعول، وتحمل في أغلب طياتها انعكاسًا مباشرًا وغير مباشر على الجمهور الفلسطيني، يمتد ليشمل جميع المجالات الحياتية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية (سلطاني، ٢٠٠٣م،ص ١٥).

من أبرز هذه القوانين كما ورد عند سلطاني (٢٠٠٣م):

- قانون ضمان إسقاط حق العودة ٢٠٠١م، سُنَّ في ١/ ١/ ٢٠٠٢م، وينص على عدم إعادة اللاجئين- الفلسطينيين- إلى مناطق دولة إسرائيل إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست، أي ٦١ عضو كنيست.
- تعديل قانون تمديد سريان أنظمة الطوائ: السفر إلى خارج البلاد (رقم ٧) ٢٠٠٢م، وسُنّ هذا القانون في الكنيست يوم ١٣-٣-٢٠٠٣م بغية منع تنظيم زيارات لفلسطينيين من مواطني إسرائيل إلى سورية لملاقاة أقربائهم الذين لم يلتقوا بهم منذ نصف قرن من الزمن، وكذلك على ضوء زيارات عضو الكنيست عزمي بشارة لسورية التي تدخل تحت تعريف دولة معادية، واستطاع السفر إليها لأن القانون السابق- قبل التعديل- لا يسري على "أي شخص يملك جواز سفر دبلوماسيًا، أو جواز خدمة لدولة إسرائيل"، ومن بين هؤلاء أعضاء الكنيست الذين يحق لهم الحصول على جواز سفر خدمة عند مغادرة البلاد. وبعد تعديل القانون بات منع السفر والحظر يسري على أعضاء الكنيست أيضًا.

- صادق الكنيست في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٢م على أربعة تعديلات للقوانين، بما في ذلك تعديل قانون أساس. وهذه التعديلات تُغير من قواعد اللعبة الديموقراطية في إسرائيل، وتعيد صياغة الخطاب البرلماني وبلورته من جديد وفقاً لسلطاني، والتعديلات هي:

- **التعديل الأول**: (تعديل رقم ٣٥) ٢٠٠٢م، وجاء هذا التعديل ليضيف على مادة (٧أ) من قانون أساس الكنيست لتشمل:

أ. لا تشارك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست، ولا يترشح شخص ما لانتخابات الكنيست، إذا تضمنت أهداف أو أعمال القائمة أو أعمال الشخص بشكل صريح أو ضمني أحد الأمور التالية:

١. نفي وجود دولة إسرائيل دولة يهودية ديموقراطية.

٢. تحريض على العنصرية.

٣. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.

ب. يحتاج قرار لجنة الانتخابات المركزية، بعدم السماح لمرشح ما بالمشاركة في الانتخابات، إلى مصادقة المحكمة العليا.

ت. يصرح المرشح تصريحًا معينا بخصوص هذه المادة.

ث. كل التفاصيل بشأن النقاش في لجنة الانتخابات المركزية، وفي المحكمة العليا، وبشأن التصريح حسب المادة الفرعية (ت) يتم تحديدها في القانون.

- **التعديل الثاني:** قانون الأحزاب (تعديل رقم ١٣) ٢٠٠٢م. أضيفت للقانون الأصلي ذريعةٌ اخرى للتعديل مشابهة لتلك التي ذكرت سابقًا، ففي مادة (٢أ) الجديدة تحدد أن "تأييد الكفاح المسلح، لدولة عدوة أو لمنظمة إرهابية، ضد دولة إسرائيل يشكل ذريعة لمنع تسجيل القائمة حزبا بحسب القانون.

- **التعديل الثالث:** قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (تعديل رقم ٤٦) ٢٠٠٢م. يحدد التعديل ما يلي:

في قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (النص المدمج) ١٩٦٩م في المادة ٥٧، بعد المادة الفرعية (ذ) يَرِد: (ذ ح) في رسالة الموافقة كما تستوجب المادة الفرعية (ذ)، يصرح المرشح بما يلي: "أتعهد بالإخلاص لدولة إسرائيل، والامتناع عن العمل بما يخالف المبادئ المذكورة في المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست".

ما تعنيه هذه المادة هو إلزام الممثل الفلسطيني بذاتية الدونية والتمييز الذي يفرضه القانون، والاستكانة لذلك، ويعني أيضًا الامتناع عن العمل على تغيير طابع الدولة دولة يهودية، حتى ولو كان ذلك بشكل قانوني ومن خلال العمل السياسي. ويُحظَر على المرشح كذلك تأييد الكفاح المسلح لدولة عربية مُعَرَّفة بـ "دولة عدوة" أو لمنظمة تم وصفها بـ"منظمة إرهابية"، ضد دولة إسرائيل.

- التعديل الرابع: لقانون العقوبات (تعديل رقم ٦٦) ٢٠٠٢م. ويحدد ١٤٤ ث ٢:

(أ) من المادة "كل من ينشر حضًا على العنف أو الإرهاب، أو مديحًا أو تأييدًا أو تشجيعًا لعمل عنف أو إرهاب، دعمًا له أو تماثلاً معه" (في هذه المادة: "نشر تحريضي") ووفقا لفحوى هذا النشر التحريضي وظروف نشره هناك احتمال ملموس لأن يؤدي هذا النشر إلي القيام بعمل عنيف أو إرهابي، فإن عقابه هو السجن مدة خمس سنوات.

و**(ب)** في هذه المادة: "عمل عنيف أو إرهابي" هو مخالفة تمس بجسد إنسان، أو تعرض إنسانا ما إلى خطر الموت أو إصابة جسيمة. و(ت) في هذه المادة أن نشر تقرير صحيح ومنصف حول نشر محظور حسب تعليمات المادتين الفرعيتين (أ) و (ب) ليس مخالفة بحسب هذه المادة.

ويحدد ١٤٤ ث ٣ أن كل من بحوزته، بغرض التوزيع، منشورات محظورة حسب المادة ١٤٤ ث ٢، يحكم علية بالسجن مدة سنة واحدة، وتتم مصادرة المنشورات.

- سنَّ الكنيست في ٥/٦/ ٢٠٠٢م قانون برنامج الطوارئ الاقتصادي (تعديلات تشريعية بهدف تحقيق أهداف الميزانية والسياسة الاقتصادية للسنتين الماليتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣م)- ٢٠٠٣م. يتطرق القانون إلى التقليص في مخصصات

الأولاد التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للعائلات التي ليس لها خدمة استحقاق. ويعرّف القانون "خدمة الاستحقاق" التي تدفع على ضوئها مخصصات الأولاد بمبالغ أكبر، بأنها الخدمة في قوات الأمن. من هنا يميّز هذا القانون- عمدا وإصرارا- بين الأطفال اليهود والأطفال العرب.

- وفي ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٢م سن الكنيست قانون حصانة أعضائه: حقوقهم وواجباتهم، (تعديل رقم ٢٩) ٢٠٠٢م. وجاء تعديل القانون ليغير الوضع القائم الذي هو "لا يتحمل فيه عضو الكنيست مسؤولية جنائية أو مدنية، ويكون محصَّنًا أمام كل إجراء قضائي بسبب تصويت أو تعبير عن موقف، شفهيًا أو كتابيًا، أو بسبب عمل قام به في الكنيست أو خارجه، إذا كان ذلك في إطار تأديته لواجبه عضوَ كنيست". (المادة ١ أ) لقانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم ١٩٥١م.

وقد أضاف التعديل المادة التالية:

(أ١) من أجل قطع الشك باليقين، فإن القيام بعمل ما، بما في ذلك لفظيًا، ليس بمحض الصدفة، من قبل عضو الكنيست ويتوافر في ذلك أحد الأمور التالية، لا يعتبران في سياق هذه المادة، تعبيرًا عن موقف أو تنفيذ عمل ضمن القيام بالواجب أو من أجل القيام بالواجب عضو كنيست:

١. نفي وجود دولة إسرائيل دولة للشعب اليهودي.
٢. نفي الطابع الديموقراطي للدولة.
٣. التحريض على العنصرية بسبب لون أو انتماء عرقي أو أصل قومي- إثني.
٤. تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو عمل إرهابي ضد دولة إسرائيل أو ضد يهود أو عرب بسبب يهوديتهم أو عروبتهم، في البلاد أو في خارجها.

من الجدير ذكره أنه تم إدخال هذه المادة على القانون على ضوء قضية عضو الكنيست عزمي بشارة الذى كان قد تحدث في خطابين منفصلين مادحًا المقاومة اللبنانية والفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى نزع حصانته البرلمانية وتقديمه للمحاكمة بدعوى مخالفة أمر منع الإرهاب ١٩٤٨م. ومن هنا، وبعد إدخال التعديل آنف الذكر على قانون الحصانة، أصبحت محاولة تغيير طابع الدولة (اليهودي في الأساس)- وإن كان بالطرق القانونية- محظورة على الممثلين السياسيين للأقلية الفلسطينية.

يستمر الكنيست بغالبيته اليهودية في التفكير والعمل على إقرار دونية المواطنين الفلسطينيين ومصالحهم، وخصوصاً استمرار التشريعات فيه، والتي تقلص وتحد من صيغة المواطنة لأبناء الأقلية في إسرائيل، ومن بين هذه التشريعات كان استمرار تمديد سريان قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)، الذي يهدف إلى منع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل ومنع جمع شمل العائلات الفلسطينية.

بات واضحا في عام ٢٠٠٥م أن القانون يهدف في الأساس إلى الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة وفقا لاعتراف صناع القرار فيها بعد أن تم تسويقه وتبريره بدوافع أمنية في السنوات المنصرمة[١].

كانت بداية القانون في تاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٣م عندما أقرّ الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) ٢٠٠٣م. وصوّت إلى جانب هذا القانون- الذي سُنّ كي يضفي صبغة قانونية على قرار الحكومة في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٢م[٢]- ٥٣ نائبًا، مقابل ٢٥ معارضا، وامتناع نائب واحد عن التصويت[٣]. وكانت رحلة القانون قد بدأت في مشروع قانون حكومي، وضع على طاولة الكنيست في ٤/ ٦/ ٢٠٠٣م، وصودق عليه بالقراءة الأولى في الكنيست بأغلبية ٤٨ نائبًا مقابل ٢٨ معارضا وامتناع خمسة نواب عن التصويت[٤]. وكتب في التفسير الذي أُلحق بمشروع القانون ما يلي[٥]:

"... منذ اندلاع المواجهة المسلحة بين إسرائيل والفلسطينيين، التي أدت إلى تنفيذ عشرات العمليات الانتحارية في المناطق الإسرائيليّة، يظهر انخراط متزايد في هذه المواجهة لفلسطينيين من سكان المنطقة، حمَلة بطاقات الهوية الإسرائيليّة، التي حصلوا عليها نتيجة لمّ شمل العائلات مع حمَلة الجنسية الإسرائيليّة، من خلال استغلال مكانتهم في إسرائيل، التي تسمح لهم بالتنقل بشكل حر بين مناطق السلطة وإسرائيل. من هنا، وحسب قرار الحكومة رقم ١٨١٣ في ٢٠٠٢/٥/١٢م، يُقترح تقييد إمكانية منح الجنسية لسكان المنطقة حسب قانون الجنسية، ولا حتى عن طريق لمّ شمل العائلات، أو من خلال منح هؤلاء السكان رخص الإقامة في إسرائيل حسب قانون الدخول إلى إسرائيل، أو تصاريح مكوث في إسرائيل حسب قوانين الأمن في المنطقة..."

كانت الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠٥/٥/١٥م قد أقرت بعض التعديلات على صيغة القانون قبل تقديمه للكنيست للتمديد. ومن أبرز التغييرات التى أدخلت على القانون نجد منح الرجال من فوق سن ٣٥ عام والنساء من فوق سن ٢٥ إمكانية تقديم طلبات لِلَمِّ الشمل بعد أن كانت الصيغة السابقة تمنع بشكل مطلق أي فلسطيني من تقديم طلب للمِّ الشمل(٦).

وأقر الكنيست في ٢٠٠٥/٦/٢٧م التغيرات في نص القانون بأغلبية ٥٩ عضو كنيست وامتناع ١٢ (٨ أعضاء كنيست عرب و٤ من حزب ياحد- ميرتس)(٧).

ووفقا لنص القانون الجديد فإن صلاحية منح تصاريح إقامة في إسرائيل لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة تُمنح لوزير الداخلية- ولقائد المنطقة من الجيش الإسرائيلي أيضا- في حال اقتنع هؤلاء أن مقدم الطلب يتماهى مع دولة إسرائيل وأهدافها، وهذه صيغة أكثر ودية ورسمية لتسمية المتعاونين وعملاء دولة إسرائيل، أو إذا اقتنع الوزير أو قائد المنطقة أن هؤلاء الفلسطينيين أو أحد أبناء عائلاتهم يقومون بخدمة أمن إسرائيل. في المقابل يُحْرم من الحصول على تصاريح إقامة في إسرائيل كل فلسطيني ترى فيه أجهزة

الأمن تهديداً لأمن الدولة، ويحرم كذلك جميع أقربائه وعائلاتهم من إمكانية الحصول على إذن إقامة، أي عقاب جماعي للعائلة كلها.

يستدل أيضا من نص القانون المعدل أن التعديلات المفترضة كانت شكلية فقط، وتُبْقي على التمييز العرقي، بل وتضيف إليه تمييزاً بين الأجيال المختلفة[٨]، إضافة إلى إدخال عقاب جماعي على جميع العائلة، إذا ما كان أحد أبنائها ممنوعا منه دخول إسرائيل لأسباب أمنية[٩]. ويرى بعض المراقبين أن إضافة هذه التعديلات جاءت للالتفاف على طلب محكمة العدل العليا من الحكومة الإسرائيلية تعديل القانون.

بات واضحا- كما أشرنا- أن أهداف القانون لا تنحصر في الشأن الأمني كما سُوِّق لها سابقا، وقد ورد هذا على لسان رئيس الوزراء شارون بقوله: "على دولة إسرائيل أن لا تخجل من إعلان الأهداف الحقيقية لهذا القانون، وهي الحفاظ على أغلبية يهودية وضمانها في دولة إسرائيل، وأن لا نسوقه فقط لأسباب أمنية"، وقد ترجم هذا الموقف إلى قرار حكومي رقم ٣٨٠٥ في تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦م ينص: "الهجرة إلى إسرائيل وتأثيرها على قانون المواطنة ودخول الدولة- تكملة لنقاش على تقرير رئيس مجلس الأمن القومي- تقر الحكومة الإسرائيلية التلخيص المقدم من رئيس الحكومة والذي جاء فيه أن على الحكومة بلورة سياسة هجرة إلى إسرائيل للتتناسب ليس فقط والاحتياجات الأمنية، بل أيضا مع أهداف ضمان وجود دولة إسرائيل دولة يهودية وديموقراطية، وتتبنى الحكومة أيضا توصيات رئيس مجلس الأمن القومي في هذا الخصوص"[١٠].

كان مجلس الأمن القومي من أبرز الداعين إلى إقرار سياسة إسرائيلية جديدة- في مجال الهجرة ودخول الدولة- تهدف إلى الحد من تزايد عدد المواطنين العرب فيها ونسبتهم، وإلى منع أي إمكانية مستقبلية تطالب فيها الأقلية العربية بتغير نظام الدولة- إذا ارتفعت نسبتهم فيها- والأخص المطالبة بتحويل الدولة إلى دولة مواطنيها كلهم أو دولة ثنائية القومية. ووفقا لرئيس المجلس غيورا أيلند فإن قانون المواطنة كفيل بضمان تلك الشروط، وبإمكانه التعامل مع الخطر الديمغرافي للعرب في دولة إسرائيل[١١].

يهدف هذا القانون إلى الحد من إمكانية جمع شمل عائلات يكون أحد الأزواج فيها فلسطينيا من سكان المناطق المحتلة، بمعنى معين: يمنع هذا القانون المواطنين العرب داخل إسرائيل من حقوق أساسية، إذ يحدد لهم بمن يمكنهم الزواج وإقامة عائلة. وباستطاعة الدولة أيضا الفصل بين العائلة الواحدة في حال عدم اكتمال إجراءات جمع الشمل قبل العمل بهذا القانون، وتستمر تلك الإجراءات غالبا سنوات عديدة عند وزارة الداخلية.

إضافة إلى استمرار تمديد سريان قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل سن الكنيست في ٢١/ ٣/ ٢٠٠٥م قانون "الإقامة غير القانونية"[١٢] الذي يهدف إلى منع إقامة العمال الأجانب الموجودين دون ترخيص في إسرائيل، وعلى وجة الخصوص الحد من دخول عمال فلسطينيين من الأراضي المحتله للعمل داخل إسرائيل دون تراخيص. إذ يدخل إلى إسرائيل يوميا الآف الفلسطينيين بغية توفير لقمة العيش لهم ولذويهم بالرغم من المخاطر الكامنة في ذلك، بعد أن حطم الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني. ووفقا لهذا القانون يُحكم على كل من يقدم المساعدة ويوفر أماكن سكن لعمال غير إسرائيليين دون ترخيص بالسجن الفعلي مدة عشر سنوات.

يوضح الشرح المرفق باقتراح القانون أهدافه ويبين المساس بالمواطنين العرب، إذ يقول: "إن القانون جاء ليوفر ردا على التهديد الأمني على دولة إسرائيل وسكانها من قبل سكان المناطق المحتلة الذين يدخلون إلى الدولة بغية العمل فيها دون تصاريح، ويشكل القانون ردعاً لمن يقدم يد العون لهؤلاء عبر معاقبتهم بالسجن الفعلي"، ويشدد اقتراح القانون أن هذا القانون ساري المفعول فقط للعمال من مناطق السلطة الفلسطينية.

تعني ترجمة القانون أن أي شحص يحمل ملامح عربية معرض للاتهام تلقائيا بأنه موجود داخل إسرائيل دون تصريح، ويطلب منه إبراز الأوراق الثبوتية، والمقصود هنا ليس فقط لرجال الشرطة والأمن، بل إن كل مواطن في الدولة يستطيع أن يضع كل مواطن عربي تحت التهمة بمجرد الشك فيه، وهكذا يتحول العربي إلى متهم بشكل دائم.

بالإضافة إلى القوانين التي تمس المواطن العربي بشكل مباشر، سن الكنيست في عام ٢٠٠٥م عدداً من القوانين التي تمس مكانة المواطنين العرب بشكل غير مباشر، وتثير علامات سؤال حول مواطنتهم في دولة إسرائيل. ومن أبرز هذه القوانين: قانون "تخليد ذكرى رحبعام غاندي" - الوزير الإسرائيلي السابق الداعي لترحيل (ترانسفير) المواطنين العرب، والذي اغتيل على يد مجموعة فلسطينية في مطلع انتفاضة الأقصى-.

كانت بداية القانون اقتراح قانون خاص من عضو الكنيست (أريه ألداد) في ٥/ ١/ ٢٠٠٥م، وأقر في القراءة التمهيدية من ٤٣ عضوا من معظم الأحزاب الصهيونية.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية تبني مشروع القانون بشرط أن يُنَسَّق معها. وفي ١١/ ٧/ ٢٠٠٥م أقر الكنيست اقتراح القانون بالقراءة الثانية والثالثة[١٣]، دون أن يثير ذلك أي نقاش جدي في الأوساط السياسية أو الصحفية في إسرائيل، وخاصة أن إرث غاندي مرتبط بشكل مباشر مع الدعوة لطرد العرب من البلاد. وتخليد ذكراه تعني- فيما تعني- شرعنة تلك الطروحات، وتعليمها في المدارس الحكومية، وفرضها على المدارس العربية أيضا، وتتحول بذلك إلى جزء لا يتجزأ من عملية صقل الثقافة السياسية للأجيال القادمة، مما يؤثر سلبا على وضعية السكان العرب في الدولة[١٤]. ووفقا لهذا القانون يكون هناك احتفال سنوى لذكرى غاندي في يوم اغتياله؛ تقدم وزارة التعليم منحا بحثية لدراسة إرث غاندي، وتقام مؤسسة لتخليد إرثه[١٥].

بالإضافة إلى القوانين التي سنت في الكنيست، كانت هناك عدة اقتراحات قوانين لم تنجز وما زالت في طور الإعداد والبحث الأولي، ومنها- على سبيل المثال لا الحصر- اقتراحات قوانين لتسهيل منح الجنسية لأقارب مهاجرين جدد يخدمون في الجيش الإسرائيلي لا يستوفي هؤلاء الأقارب جميع شروط قانون العودة، بغية مكافأة هؤلاء الجنود على خدمتهم في الجيش، وبهدف محاربة الخطر الديمغرافي للعرب في إسرائيل.

بالإضافة إلى الخطر الديمغرافي للعرب في دولة إسرائيل فإن السيطرة على الأرض، أو منع السكان العرب من التوسع الجغرافي، وبناء مساكن على أراضي الدولة، كان

حاضراً بقوة في السنوات الأخيرة، وأدى إلى طرح عدة مشاريع قوانين لمنع إمكانية بيع أراض تابعة للدولة أو للكيرن كييمت (صندوق أراضي إسرائيل) أو تأجيرها. ومن أبرز المقترحات اقتراح "قانون أساسي: أراضي إسرائيل" الذي قدمه عضو الكنيست شاؤول يهلوم من حزب المفدال (المتدينين الوطنيين)، ويهدف إلى منع المواطنين العرب من استعمال أراضي الدولة في بناء البيوت أو شراء أراضي دولة، ويأتي القانون للالتفاف على قرار المستشار القانوني للحكومة القاضي بعدم شرعية امتناع دائرة أراضي إسرائيل وصندوق أراضي إسرائيل عدم بيع أو تأجير أراض للسكان العرب، إلا أنه ووفقا لقرار المستشار القانوني: على الدولة أن تُعَوِّض (الكيرن كييمت) أرضا بنفس المساحة.

ج- على الصعيد البنيوي

يجد الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم على هذا الصعيد مستبعدين من المؤسسات الإسرائيلية رغماً عن إرادتهم. فهذه المؤسسات تعتبر حكراً لليهود، ومن المفروض أن تخدم أهدافاً يهودية- إسرائيلية، أو يهودية عامة، لا أن تخدم أهدافاً إسرائيلية خاصة تتعلق بمجمل مواطني إسرائيل، ومن ضمنهم الفلسطينيون.

أما وسائل إقصاء العرب بنيويا وتركيبيا فكثيرة، منها الإقصاء من مراكز القرار السياسي، وعدم التجنيد للجيش، وعدم التوظيف أو التشغيل في وظائف ومناصب رفيعة، ووجود مؤسسات خاصة مكلفة بمعالجة شؤونهم، والإجحاف بحق جهازهم التعليمي مقارنة مع الآخرين، والتمييز ضدهم في إطار تركيبة الإعلام الجماهيري، إلخ.

تشير المعطيات الحكومية- وفقا لتقرير لمفوضية خدمات الدولة المقدم في أيار ٢٠٠٤م- إلى أن عدد الموظفين في سلك خدمات الدولة (public administration) من العرب بلغ في ٢٠٠٣م (٢٧٩٨) موظفا من (٥٠٣٨٢)، بنسبة ٥,٥٪. وهناك (١٢) موظفًا عربيا من (٦١٤) في سلك الخدمات ذي العقود الرفيعة (بنسبة ١,٢٪)، ويشكلون ٠,٤٪ من العاملين العرب في سلك الخدمات. ويشكل الموظفون العرب ٤٪ من ذوي الوظائف الإدارية، ويشكل الموظفون في سلك الخدمات ٤٥٪ من الموظفين.

و٢٢٪ من الموظفين في سلك الخدمات ممرضات، بينهم ٨,٦٪ عربيات. وهناك ٧٪ من الموظفين في سلك الخدمات عاملون اجتماعيون، بينهم ٦,٨٪ عربا.

*** قانون الجنسية حالة للنظام الإثني اليهودي**

بدأت رحلة تعديل قانون الجنسيّة (أمر مؤقّت) عام ٢٠٠٢م، في قرار الحكومة رقم ١٨١٣ الذي هَدَفَ لمعالجة "الماكثين غير القانونيّين في الدّولة، وسياسة لمّ الشّمل فيما يتعلّق بمواطني السّلطة الفلسطينيّة، وأجانب من أصل فلسطينيّ".

في تموز ٢٠٠٣م صادق الكنيست على تعديل في قانون "الجنسيّة والدّخول إلى إسرائيل"[١٦]. ومنذ ذلك التّاريخ حتّى عام ٢٠٠٥م تمّ تمديد سريان مفعول القانون- وفق الصّياغة القائمة منذ عام ٢٠٠٣م- عدّة مرّات[١٧]. وفي ١٥/ ٥/ ٢٠٠٥م صادقت الحكومة على التّعديلات المُقْتَرَحة في القانون وتبنت موقف "مجلس الأمن القوميّ" في هذا الصدد. وكان المجلس من أبرز الداعين إلى تغيير قوانين وسياسات المواطنة والدخول إلى إسرائيل للحد من ارتفاع نسبة العرب في الدولة، وللحفاظ على طابع إسرائيل دولة يُحقّقُ فيها الشّعب اليهوديّ حق تقرير المصير[١٨].

انصبّت جهود مجلس الأمن القوميّ في بلورة سياسة هجرة إلى إسرائيل، تنسجم مع أهداف المؤسّسة الإسرائيليّة المتمثلة في الحفاظ على أغلبيّة يهوديّة مطلقة ودائمة في الدّولة، وبذلك تضع حدًّا للأصوات المطالبة بتغيير النّظام في الدّولة، لا سيما المطالبة بإقامة دولة كلّ مواطنيها أو دولة ثنائيّة القوميّة، في حالة ارتفاع نسبة المجتمع العربيّ في الدّولة بشكل ملحوظ[١٩]. ومددت الحكومة الإسرائيلية في ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦م قانون المواطنة والدخول لإسرائيل وتذرعت بحجج أمنية للمصادقة عليه[٢٠].

جاء في قرار الحكومة أنه- وفق الأجهزية الأمنية- "لا يوجد أي تغير- في إسرائيل- في الواقع الأمني الذي فرض هذا التعديل، إذ ما زالت نوايا التنظيمات الإرهابية استغلال المواطنين الذين يحملون هوية إسرائيلية لتنفيذ عمليات إرهابية"[٢١].

وجاء في القرار أيضا أن وزارة الداخلية والقضاء يقومان بتحضير اقتراح قانون منح المواطنة ليحل مكان القانون المؤقت المعمول به حاليا.

بعد عدة أشهر نشرت صحيفة هآرتس أن الحكومة تنوي التشديد على شروط منح الجنسية والمواطنة للأجانب ولأزواج إسرائيليين، وتوسيع القانون إلى عدد من الدول، (القانون القائم يمنع منح الجنسية للفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليين) بذريعة أنها تشكل خطراً على أمن إسرائيل[٢٢]. وبحسب هآرتس فإن القانون المقترح يمنح إسرائيل الحق في رفض طلب من لا تنطبق علية معايير محددة في حال "إذا كان يعيش في دولة، أو في منطقة تجري فيها عمليات يمكن أن تشكل خطرا على أمن دولة إسرائيل أو مواطنيها". ويتيح هذا البند للدولة "رفض طلب لم شمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو أي دولة عربية أخرى تعتبر معادية"[٢٣]. وبحسب الاقتراح فإنه سيتوجب على من يطلب الحصول على مكانة في إسرائيل- إقامة أو مواطنة- من الماكثين بشكل غير قانوني أن يخرج من إسرائيل مدة من سنة إلى خمس سنوات، ومن شأن هذا القانون أن يجعل مسألة لم شمل العائلات أمرا شبه مستحيل[٢٤].

لعل الأبرز في هذا المضمار في عام ٢٠٠٦م كان قرار محكمة العدل العليا شرعنة تعديل قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل[٢٥]. ففي ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦م رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية- بغالبية ستة قضاة مقابل خمسة- الالتماس الذي قدمه مركز عدالة، والالتماسات الستة التي انضمت إليه، من ضمنها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، والتي طالب الملتمسون فيها إلغاء قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (قانون مؤقت ٢٠٠٣م)، والذي ينتهك حق مواطني إسرائيل بلم شملهم مع أزواجهم وزوجاتهم الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة.

قال القاضي حيشين- الذي قاد موقف الأغلبية-: "ليس لمواطني الدولة أي حق دستوري يخوّل المحكمة إبطال قانون للكنيست يحرم أزواجهم الأجانب من نيل مكانة قانونية في إسرائيل". والحق بكرامة الإنسان على قول حيشين لا يتضمن في طياته أي

واجب دستوري يلزم الدولة أن تتيح إدخال الأجانب المتزوجين من مواطنين إسرائيليين. وأضاف حيشين: "إن واقع الحرب ضد السلطة الفلسطينية يسوِّغ القانون الهادف إلى منع دخول عناصر معادية لأمن الدولة إلى إسرائيل". وقد أقرّ قضاة الأغلبية أن القانون يمس بالحقوق الدستورية بشكل نسبي ومقبول[٢٦].

في مقابل هذا، أشار رئيس المحكمة العليا القاضي أهرون براك- في تمثيله رأي الأقلية- إلى أنه "يجري الحديث عن حق مواطني الدولة الإسرائيليين بالحياة العائلية والمساواة، ومن الحقوق المنصوصة في الحق الدستوري لكرامة الإنسان حسب قانون الأساس: يحق للمواطن أن يمارس حياة عائلية مع الزوج الآخر في إسرائيل، هناك بيته وهناك مجتمعه، هناك جذوره التاريخية والثقافية والاجتماعية. انتهاك الحق هذا موجّه ضد المواطنين العرب في إسرائيل. ولذا فإن نتيجة هذا القانون هي المساس بحق المواطنين العرب في إسرائيل بالمساواة". وأقرّ براك مع قضاة الأقلية أن القانون ليس نسبيًا كونه يصادر الحقوق بشكل جماعي وجارف. وبناءً على ذلك توصل مع باقي قضاة الأقلية إلى النتيجة القائلة: إنه يتوجب إلغاء القانون كونه غير دستوري[٢٧].

قال مركز عدالة- في رد على قرار المحكمة-: "صادقت المحكمة عمليًا على القانون الأكثر عنصرية في دولة إسرائيل، والذي يمنع لم شمل العائلات على خلفية قومية- عربية- فلسطينية". ولأجل المقارنة يضيف المركز: "رفضت محكمة جنوب إفريقيا عام ١٩٨٠م- وفي أوج فترة الفصل العنصري- التصديق على أوامر مشابهة للقانون الإسرائيلي؛ بسبب مناقضتها للحق في العائلة"[٢٨]. وقد رأى آخرون بهذا القرار ضوءا أخضر لتشريعات عنصرية إضافية[٢٩]، وبأنه ناقوس خطر يشرع الادعاءات بأن إسرائيل هي دولة أبرتهايد، ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٣٠]، وأن هذا القرار سيُشَرْعِن تشريد آلاف العائلات الفلسطينية من إسرائيل[٣١].

يعزز قرار محكمة العدل ادعائاتنا حول انتهاج سياسات صريحة للمس في حقوق المواطنين الفلسطينيين ومكانتهم القانونية، وعدم مقدرة الأقلية منع هذه السياسات والحد

منها، سواء باستعمال قنوات العمل البرلمانية، أو بالتأثير على السلطة التنفيذيّة الحكومية، أو السلطة القضائية، أو بالعمل الجماهيري. ويوضح القرار كذلك العلاقة الوطيدة بين استمرار الاحتلال الإسرائيلي والأدوات المعمول بها تجاه الأقلية داخل إسرائيل، وأن تحديد العلاقة بين الأقلية والدولة ليس بمعزل عن حل الصراع.

د- على الصعيد التنفيذي (السياسة)

يشمل الأمر مظاهر تمييز مختلفة، وعدم إقامة أي وزن أو اعتبار للمواطنين الفلسطينيين مواطنين متساوين من نواحٍ كثيرة، كالتمييز في توزيع الميزانيات والأراضي.

يوجد في إسرائيل تمييز قانوني أساسي لصالح المواطنين اليهود في غير صالح المواطنين الفلسطينيين، فتشديد الدولة على تأكيد المستوى القانوني- بغية تأكيد الطابع الإثني اليهودي الصهيوني- يُعدُّ ثمناً باهظاً وملموساً على المستوى الرسمي القانوني، فيما يتعلق بمكانة الفلسطينيين في إسرائيل. ويتعلق التمييز القانوني بأهداف أساسية للدولة مثلما يُعبَّر عنها من جانب زعماء الدولة والأغلبية اليهودية.

يؤدي هذا المستوى من التمييز إلى عواقب عملية متعارضة مع مصالح الفلسطينيين في إسرائيل على المستوى الفعلي، فعلى سبيل المثال، قانون العودة وقانون المواطنة هما قانونان مكرسان لصيانة الأغلبية اليهودية وتعزيزها في الدولة، وغايتهما الجلية هي تقليص عدد غير اليهود- ومنهم الفلسطينيون- في إسرائيل، وتتجلى المظاهر الأساسية لهذا الأمر في قانون العودة، وقانون المواطنة، والمكانة القانونية الخاصة للمؤسسات اليهودية غير الإسرائيلية، وفي التعديل لقانون أساس: الكنيست (٧٩) من عام ١٩٨٥م.

يعاني المواطنون الفلسطينيون- في مجال توزيع الميزانيات- من تمييز مستمر في جميع مناحي الحياة، وقد جرى توثيق أوجه التمييز المختلفة في دراسات وتقارير رسمية كثيرة تعدها جمعيات مختلفة، مثل التقارير السنوية التي تصدرها جمعية (سيكوي) الساعية إلى تحقيق المساواة المدنية، أو التي تعدها مؤسسة (مساواة). ورغم التغيرات الإيجابية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في هذا الصدد، إلاّ أن مقارنات حديثة أجريت في شتى

المجالات- بين القطاعين اليهودي والفلسطيني في إسرائيل- تظهر أن الفجوات الناجمة بشكل أساسي عن أشكال التمييز لا تزال قائمة على حالها، بل وستظل- على ما يبدو- مصاحبة للمواطنين الفلسطينيين على مدى سنوات عديدة مقبلة.

من أبرز أنماط التمييز المتبع ضد أبناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل توزيع الموارد في الدولة، ففي شق الميزانيات، يوضح قانون الميزانية العامة للدولة المقدم سنويا مدى الغبن والتمييز المعمول به تجاة إقصاء الأقلية الفلسطينية.

ولإبراز الغبن والتمييز القائم في شق رصد الميزانيات وصرفها كانت الحكومة الإسرائيلية أقرت في عام ٢٠٠٠م خطة لتطوير الوسط العربي، أو ما يعرف بـ (خطة الأربع مليارات شيكل لتطوير الوسط العربي ابتداء من ميزانية عام ٢٠٠١م)، إلا أن حكومة إسرائيل لم ترصد لهذه الخطة في ميزانية ٢٠٠١م أي مبلغ، وتقرر إرجاء تنفيذها بدءا من عام ٢٠٠٢م لغاية ٢٠٠٦م. كما أقرت الحكومة في عام ٢٠٠٢م رصد مبلغ ٧٢٠ مليون شيكل لهذه الغاية، وقد صرف منه فعليا ٤٢١ مليون شيكل وفقا لتقارير جمعية (مساواة). وفي عام ٢٠٠٣م أُقِرَّ رصد مبلغ ٦٢٠ مليون شيكل، واستغل منه وفقا لادعاءات الدولة ٨٠٪. وفي عام ٢٠٠٤م رصد مبلغ ٦١٠ من أصل ٩٩٦ مليون شيكل مليون شيكل وهو المبلغ الاصلي المعد لهذة الخطة في العام ٢٠٠٤.

ومن أبرز الفروقات في مجال الصحة في إسرائيل بين المواطنين العرب واليهود، تلك المتعلقة في نسبة الوفيات بين الأطفال، وفي معدل سنوات الحياة. ويُستدل من المعطيات أنه بالرغم من التحسن الملحوظ في هذه المعايير إلا أنه ما زالت الفروق قائمة بين المجموعتين؛ فقد بلغ معدل وفيات الأطفال عند السكان العرب في عام ٢٠٠٢م ٨,٤ حالة وفاة من بين ١٠٠٠ مولود، بينما بلغت عند السكان اليهود ٣,٦ حالة. وكانت أعلى نسبة وفيات عند السكان العرب بين فئة العرب البدو في النقب، إذ بلغت ١٣,١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة. ويبلغ معدل الحياة عند السكان اليهود الذكور ٧٧,٩ سنة، وعند العرب الذكور ٧٤,٥؛ وبين النساء اليهوديات ٨١,٦ والعربيات ٧٧,٨.

وفي مجال التوزيع الإقليمي للأراضي، وخطط التطوير القطرية واللوائية المتعلقة بالمناطق، هناك تمييز مستمر؛ فالغالبية الساحقة من الأراضي العائدة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل صودرت على مدى سنوات قيام إسرائيل، إذ اتبعت الدولة وسائل مختلفة لطرد الفلسطينيين من إسرائيل واقتلاعهم من أراضيهم، وحُوِّلت معظم الأراضي في البلاد إلى أراضي دولة (Abu-Hussein and Mackey, 2003). وتدار هذه الأراضي بصورة مركزية من هيئات تنظيم قطرية ومناطقية، وتضم لجان التنظيم تمثيلاً ثابتاً لوزارة الدفاع ووزارة البناء والإسكان والوكالة اليهودية والكيرن كييمت (صندوق أراضي إسرائيل)، وتموَّل الهيئتان الأخيرتان من الجاليات اليهودية المقيمة خارج إسرائيل. ومن المفروض أن تخدم الهيئتان أهدافَ هذه الجاليات، أو أهداف اليهود في البلاد، وسط الالتزام بإقصاء الفلسطينيين في إسرائيل من مجمل الحسابات بوصفهم مستفيدين محتملين من أراضي الدولة. كذلك فإن المؤسسات الإسرائيلية المُمثلة في تلك اللجان لا تهتم بمصالح مجمل المواطنين بصورة متساوية، وهي تفضل اليهود بشكل واضح.

جدول رقم (٦) تلخيص مشاريع تهويد الجليل خلال العقود السابقة*

السنوات	تفاصيل الخطة	ردة فعل العرب في إسرائيل
١٩٤٨-١٩٧٥م	- مصادرة ٨٠٠ ألف دونم ونقلها من ملكية عربية ليهودية. - إقامة ٦٠ تجمعا يهوديا.	- رد فعل ضعيف، ومحلي، وغير منظم.
١٩٧٥م	- مصادرة ٦٠٠٠ دونم ذات ملكية عربية، ونقلها إلى مدينة كرميئيل.	- رد فعل قوي: إضراب عام، ومواجهات في يوم الأرض.
١٩٧٨-١٩٨٢م	- مشروع المناطر (متسبيم): إقامة(٦٠) تجمعا يهوديا في الجليل، ومصادرة (٣٣٠٠) دونم ونقلها إلى هذه التجمعات.	- رد فعل ضعيف: ردود محلية، وحالة مواجهة واحدة، في ذكرى يوم الأرض ١٩٨٠م.
١٩٨٢-١٩٨٣م	- إقامة مسغاف، صراع على ١٠٠ ألف دونم ذات ملكية عربية، والتي ضمت إلى مجلس إقليمي مسغاف.	- رد فعل قوي جدا: مظاهرات وإضرابات في ذكرى يوم الأرض عام ١٩٨٣م، وردود فعل منظمة.

* المصدر: Yaftachel (١٩٩١م).

سياسة التخطيط (التنظيم) الإسرائيلية مكرسة عمليا لخدمة اليهود وسط إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل من الحسابات على أنهم مستفيدون، والحفاظ على منافع التنظيم والتخطيط بصورة حصرية لصالح اليهود، هذا على الرغم من أن الفلسطينيين في إسرائيل هم الذين دفعوا الثمن التاريخي والمعنوي لتنفيذ المخططات الإسرائيلية المختلفة. وهكذا فإن سياسة التخطيط تُستخدم أداة للسيطرة على الفلسطينيين في إسرائيل بهدف منع توسعهم، وهو أمر تواكبه عملية بناء مكثفة لمستوطنات يهودية تمنح مساحات كبيرة من الأراضي للتطور والتوسع المستقبلي (Yeftachel, 2003).

إن مجموع ما استملكه اليهود من أراض في فلسطين عشية سنة ١٩٤٨م، بما فيه الأراضي العامة، كان لا يزيد على ٦,٨٪ من مساحة فلسطين. وقد استملكوا معظم ما استملكوه من ملاك إقطاعيين في فلسطين، ومن ملاك غائبين، ومن ملاك غير فلسطينيين قطنوا في حينه خارج فلسطين. بينما بلغ مجموع ما استملكه اليهود من فلاحي فلسطين، بحسب أرقام خبير الأرض الإسرائيلي (غرانوت)، نحو ٦٤,٢٠١ دونم، أي ما يعادل ٠,٢٥٪ من مساحة فلسطين[٣٢].

أدت عملية تهويد المكان والسيطرة على الحيز حتى قيام الدولة إلى سيطرة الأجسام الصهيونية واليهودية على حوالي ٦,٤٪ من فلسطين الانتدابية حسب التقسيم التالي: ١,٤٤٩,٩٥٨ دونما بملكية الكيرن كييمت وملكية خاصة يهودية، و٥٦,٦٢٨ دونما دون تسوية، و١٧٥,٠٠٠ دونم مقدمة من الانتداب البريطاني لليهود[٣٣]. ويشير الكاتب الإسرائيلي (تسور) إلى أن الدولة أصبحت تملك ٩٢٪ من مجمل أراضي الدولة في بداية الخمسينيات، وفيما يلي لائحة بملكية الأراضي غداة إقامة الدولة[٣٤]:

الملكية	المساحة بالدونمات
أرض بملكية يهودية خاصة	٨٠١,٠٠٠
أرض بملكية عربية خاصة	٨٦٧,٠٠٠
أرض بملكية الدولة	١٨,٧٥٤,٠٠٠
المجموع	**٢٠.٤٢٢.٠٠٠**

تم الاستيلاء على ٤٦٠,٠٠٠ دونم من الأراضي التي كانت بملكية العرب بحجج مختلفة، وبعدها بقي ٥٢٩,٤٢٨ دونماً بأيد عربية.

يشير الكاتب (زاك كانو) في كتابه "مشكلة الأرض في الصراع القومي بين اليهود والعرب ١٩١٧م- ١٩٩١م" أن مجمل الأراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها تقدر بـ ٧ ملايين دونم، منها مليون دونم من أراضي البدو في الجنوب[٣٥].

تمت عملية المصادرة والسيطرة على الحيز من خلال قوننة هذه السيطرة في إطار قوانين وإجراءات قانونية خاصة لذلك. وساهمت هذه القوانين على أكبر عملية تأميم للأرض العربية، ونقل ملكيتها للدولة ومؤسساتها.

إن المحور الأساس لتلك التشريعات القانونية كان يهدف إلى إلغاء إمكانية عودة اللاجئين- الذين تم طردهم، أو نزوحهم تحت رحى الحرب- والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم، ونقلها للاستيطان الجديد. ولتحقيق هذه السياسة استندت إسرائيل إلى القوانين الانتدابية التي تمّ استيعابها في النظام القانوني بعد إقامة الدولة مباشرة، وقامت بسن قوانين مجحفة جديدة، أقل ما يقال عنها أنها تفتقر إلى أصول العدالة الطبيعية. فمثلاً شملت هذه القوانين قواعد ثبوتية مخالفة للقواعد الثبوتية المتعارف عليها في التشريعات العادلة، وألغت كل إمكانية لممارسة نقض قضائي جدي.

تشمل قائمة التشريعات التي استخدمتها إسرائيل لأجل مصادرة الأراضي العربية سلسلة طويلة من القوانين، نذكر منها التالية[٣٦]:

١) قانون الأراضي (الاستملاك للمنفعة العامة) لسنة ١٩٤٣م.

٢) أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأراضي البور، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة ١٩٤٨م.

٣) أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥م، (استعملت المادة ١٢٥ لإغلاق مناطق معينة وتم منع السكان العرب من دخول أراضيهم، ثم مصادرتها بحجة أنها غير مستغلة، أو بأنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها).

٤) قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ لسنة ١٩٥٠م.
٥) قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠م.
٦) قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة ١٩٥٠م.
٧) قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١م.
٨) قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة ١٩٥٣م.
٩) قانون صندوق أراضي إسرائيل لسنة ١٩٥٣م.
١٠) قانون وضع اليد على الأراضي (تعليمات مؤقتة) لسنة ١٩٥٦م.
١١) قانون التقادم الزمني لسنة ١٩٥٨م.
١٢) قانون إدارة أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠م.
١٣) قانون أساسي: أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠م.
١٤) قانون الغابات لسنة ١٩٢٦م.
١٥) قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة ١٩٢٨م.
١٦) قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ١٩٨٠م.

استولت السلطات الإسرائيلية بقانون أملاك الغائبين على ما يقدر بحوالي ٤٠٪ من الأراضي المملوكة من المواطنين العرب في إسرائيل[٣٧]. يقول (لوستيك): إن ٨١ ألفا من مجموع ١٦٠ ألف فلسطيني بقوا في إسرائيل قد صُنِّفوا بأنهم غائبين حاضرين[٣٨].

يلخص الباحث (جاد برزلاي) العلاقة بين يهودية الدولة وعملية القوننة والعلاقة مع الأقلية الفلسطينية بالتالي: "يُعَرِّف أمرُ أملاك الغائبين الأقليةَ العربية في إسرائيل كعدد من الاقليات الدينية، أي مجموعة طوائف دينية. لماذا يتم ذلك؟ الهدف من وراء هذا التعريف للعرب في إسرائيل هو تجنب الاعتراف بالهوية القومية/ الوطنية لهذه الأقلية. ذلك أنه حين تعترف الدولة بالحقوق الجماعية للأقلية العربية في إسرائيل استنادا إلى كونها جماعات وطوائف دينية، فهي تنفي الهوية القومية/ الوطنية للأقلية، ومصلحة الدولة من وراء ذلك واضحة للعيان، وتتلخص في أن الدولة اليهودية لا ترغب في

وجود أي تَحَدٍّ من أقلية قومية، غير يهودية، لكونها دولة قومية. من هنا كانت الخطوة التي تبعت ذلك قانون المواطنة (عام ١٩٥٢م)، وقبل ذلك بعامين سُنَّ قانون العودة، وجاء بعد ذلك الأمر الخاص بتأجير الأراضي للأغراض العامة، وهو في واقع الحال أمر مأخوذ من أنظمة الطوارئ الانتدابية من عام ١٩٤٣م، ثم جاء قانون أملاك الغائبين في عام ١٩٥٠م. نحن أمام خط سياسي مثابر منذ مطلع الخمسينيات يصبو إلى تعريف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل جماعات دينية/ طائفية، وإلى عدم تعريفها بأي شكل من الأشكال جماعة قومية، ومن ثَمَّ يسعى عمليا إلى ضمان سيطرة الدولة الكاملة على الأرض التي تُرِكت، وتلك التي طُرد منها اللاجئون الفلسطينيون خلال حرب ١٩٤٨م"[٣٩].

هناك أكثر من تسعين قانونا تطرق بشكل مباشر وغير مباشر إلى موضوع الطابع اليهودي للدولة بهدف تكريسه[٤٠].

استمرت إسرائيل خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في نهجها المبدئي بالاستيلاء على الأراضي العربية بقانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة لعام ١٩٤٣م، فقد كانت الأرض دائماً عربية، والمنفعة العامة تعود للمدن والقرى والمستوطنات والمناطر اليهودية. واستناداً إلى هذا القانون استولت الدولة عام ١٩٥٣م على ١٢٠٠ دونم من أراضي الناصرة العربية لإقامة نتسيرت عيليت. وفي عام ١٩٦٢م قامت بمصادرة ٥١٠٠ دونم من أراضي دير الأسد والبعنة ونحف تحضيراً لإقامة كرميئيل. وفي عام ١٩٦٥م صودر ٣ آلاف دونم من أراضي سهل البطوف لإنجاز المشروع القطري للمياه. وفي عام ١٩٧٦م تمت مصادرة ٢٠ ألف دونم من الأراضي العربية في الجليل لتمرير مشروع تهويد الجليل، وأدى الأمر إلى مواجهات دموية في يوم الأرض الخالد، مما أدى إلى سقوط ستة شهداء يوم ٣٠ آذار ١٩٧٦م[٤١]. وفي عام ١٩٨٠م صودرت أراضي قرية عرب المفجر لإقامة محطة الوقود في الخضيرة.

إن خير من عبّر عن عملية تجريد الفلسطينيين من أملاكهم الصحفي الإسرائيلي (موشي كيرين)- محرر الشؤون العربية في صحيفة هآرتس عام ١٩٥٥م- الذي كتب

يقول: "إنها عملية سرقة بالجملة بغطاء قانوني، إن مئات الآلاف من الدونمات قد اغتصبت من الأقلية العربية... أما الذين سيدرسون التاريخ في المستقبل فلن ينقطعوا عن إبداء الدهشة إزاء كيفية حدوث ذلك..."[٤٢].

الجدول رقم (٥) يبين مناطق النفوذ في السلطات المحلية العربية*

اللواء- المساحة	مساحة مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية	٪ من مجمل اللواء
الشمال- ٤,٥٠١,٠٠٠	٤٣٣,٧٢١	٩,٦
حيفا- ٨٥٤,٠٠٠	٦٦,٣٧١	٧,٨
المركز- ١,٢٤٢,٠٠٠	٥١,٥٨٧	٤,٢
الجنوب- ١٤,١٠٧,٠٠٠	١٣,٦١٣	٠,٠١
مجمل مساحة الدولة- ٢١,٥٠١,٠٠٠	٥١٨,٨٨٣	٢,٤

توجد في دولة إسرائيل ١٢٠٠ مدينة وقرية ونقطة سكانية. وفي الوسط العربي هناك ٧٦ سلطة محلية و ٣٢ بلدة في إطار المجالس المحلية، أي ما مجموعه ١٠٨ قرية ومدينة. وإذا أضفنا المدن الثماني المختلطة تصبح نسبة البلدات العربية المعترف بها ٩٪ من مجموع المدن والقرى في إسرائيل، في الوقت الذي تصل فيه النسبة السكانية للعرب إلى ١٨,٩٪ من المجموع السكاني العام. إضافة إلى ذلك تنتشر المساحات المحلية العربية على ٢,٥٪ فقط من مساحة دولة إسرائيل. في أعقاب حرب ١٩٤٨م اختفت المدن العربية الكبيرة والمتوسطة في إسرائيل، وتم- عمليا- هدم النسيج الاجتماعي المدني للعرب في البلاد. ومنذ إقامة الدولة تمت إقامة حوالي ١٠٠٠ قرية ومدينة يهودية، بينما لم يتم بناء أي منها في الوسط العربي عدا البلدات التي أعدت لتجميع البدو في الجنوب والشمال. وتشكل هذه الفجوة في حد ذاتها مساسا جوهريا بحقوق التنظيم للأقلية العربية في إسرائيل

* المصدر: خمايسي (١٩٩٩م).

يسيطر ٥٣ مجلسا إقليميا على المساحات المفتوحة في البلاد، ويسكن داخل هذه المجالس حوالي ١٠٪ من السكان، ويسيطر هؤلاء إداريا على ٩٠٪ من أراضي الدولة، ويتمتعون بما توفره ضريبة الأرنونا (الأملاك) عن هذه الأراضي. لا يوجد أي مجلس إقليمي عربي بين هذه المجالس. وإذا توفرت مجالس إقليمية عربية فإنه ينعدم التواصل الجغرافي فيما بينها، وتقع المساحات فيما بينها تحت سيطرة المجالس الإقليمية اليهودية، ومثال ذلك المجلس الإقليمي (نوف هجليل) الذي يفصل المجلس الإقليمي (يزراعيل) بين بلداته[٤٣].

تصل مساحة الدولة إلى حوالي ٢٢ مليون دونم، ٩٣٪ من هذه الأرض بملكية إسرائيل (الكيرن كييمت وسلطة التطوير)[٤٤]. وتقوم دائرة أراضي إسرائيل بإدارة هذه الأراضي.

تَمَّ في عام ١٩٦٠م سن قانون دائرة أراضي إسرائيل، ونص أن على الحكومة إقامة دائرة أراضي إسرائيل لتدير الأراضي. وقد جاء في القانون: إن مجلس أراضي إسرائيل هو الذي يضع سياسة الدائرة فيما يتعلق بالأراضي (البند ٣ من القانون).

أراضي إسرائيل مقسمة بين ثلاث جهات، وتشكل حوالي ٩٣٪ من أراضي الدولة، كما يلي:

- دولة إسرائيل: وتملك حوالي ١٤,٥ مليون دونم.
- سلطة التطوير: وتملك حوالي ٢,٥ مليون دونم.
- الكيرن كييمت لإسرائيل: وتملك حوالي ٢,٦ مليون دونم.

لم يحدد قانون دائرة أراضي إسرائيل ما هي الوجهات والأهداف الخاصة التي تقف نصب عيني السلطة. ففي ١٩٧٨/٣/٢٨م صادق مجلس أراضي إسرائيل على مبادئ سياسة السلطة في قراره رقم ٢٠٥، ونص على: "... دائرة أراضي إسرائيل هي الجهة الوحيدة التي تدير أراضي إسرائيل وفق سياسة الأراضي التي يحددها المجلس، سواء أكان ذلك تمشيا مع المعاهدة بين حكومة إسرائيل والكيرن كييمت لإسرائيل، أو بموجب

القانون. ودائرة أراضي إسرائيل هي الجهة الحصرية المخولة بإدارة أراضي إسرائيل. ويتم توجيه سياسة المجلس عن طريق الحاجة إلى الحفاظ على الأراضي ذخرا قوميا، وعن طريق التوجه لإيجاد انتشار سكاني صحيح".

جدول رقم(٢) تقسيم الأراضي التي تديرها دائرة أراضي إسرائيل حسب الملكية ٢٠٠٣م (آلاف الدونمات) *

القضاء	ملكية الدولة	سلطة التطوير	الكيرن كييمت	الإجمالي
القدس	٣٢٤	٧٦٥	٥٠٨	١,٥٩٧
الشمال	١,٩٩٧	٨٩٠	١,٠٣١	٣,٩١٨
حيفا	٢٣٥	١٨٨	٢٠٧	٦٣٠
المركز	٢٠٣	٤٥٠	٤٠٣	١,٠٥٦
تل أبيب	٢٨	٣٣	٢٤	٨٥
الجنوب	١١,٦٣٤	١٧٨	٣٨٢	١٢,٤٨٠
الإجمالي	**١٤,٤٢١**	**٢,٥٠٤**	**٢,٥٥٥**	**١٩,٤٨٠**

أصبحت دولة إسرائيل بقانون المصادرة والاستملاك أكبر مالك للأراضي في البلاد، إذ أصبحت تسيطر على ٩٣٪ من مجمل أراضي الدولة، بمساحة إجمالية قدرها ٢١,٥٠٠ كم٢، بينما تنحصر الملكية الخاصة في ٧٪ من مساحة البلاد، أي بـ ١٥٠٠ كم٢.

إن الـ ٩٣٪ من أراضي البلاد تابعة لأراضي إسرائيل، وهي خاضعة للتعريف القانوني الوارد في القانون الأساسي "أراضي إسرائيل"، والذي ينص على أن "أراضي إسرائيل هي أراضي الدولة: دائرة الإنشاء والتعمير، أو أراضي الكيرن كييمت لإسرائيل، ولا يجوز نقل الملكية فيها من خلال المباع أو أية طريقة أخرى".

استناداً إلى منشورات دائرة أراضي إسرائيل فإن دائرة الإنشاء- وهي جسم قانوني حكومي هدفه تطوير البلاد والتعمير- تملك ١٣٪ (٢,٥٦٥,٠٠٠ دونم) من أراضي

* المصدر: التقرير السنوي لدائرة أراضي إسرائيل للعام ٢٠٠٣م.

إسرائيل والتي آلت إليها جراء تطبيق قانون استملاك الأراضي لعام ١٩٥٣م، وتمتلك ١,٥٢٥,١٧٤ دونما) جراء قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م.

أما الكيرن كييمت فهي شركة إنجليزية تم تأسيسها عام ١٩٠٥م، وبموجب دستورها فهي تهدف إلى شراء الأراضي لأغراض الاستيطان اليهودي. وقد تم التوقيع على معاهدة بين دولة إسرائيل وبينها عام ١٩٦١م، تم بموجبها الاتفاق على أن تعود دائرة أراضي إسرائيل بإدارة شؤون أراضي الكيرن كييمت بموجب دستورها وأنظمتها، وعليه فإن دائرة أراضي إسرائيل ملزمة باستغلال هذه الأراضي لتوطين اليهود دون غيرهم.

وللإمعان في تفرقة العرب وحرمانهم من أراضي الدولة قامت الدولة ببيع جزء من الأراضي التي بحوزتها للكيرن كييمت لتصبح الآن مالكة نصف الأراضي الزراعية في البلاد، وصاحبة ١٣٪ من مجمل أراضي إسرائيل (٢,٦ مليون دونم).

قام الكنيست- إنجازا للمشروع الاستيطاني الذي يهدف إلى منع العرب من فلاحة أراضي الدولة- بسن قانون الاستيطان الزراعي (تقييدات على استعمال الأرض الزراعية والمياه) لعام ١٩٦٧م، وبموجبه يمنع التصرف في الأراضي الزراعية التي تم ضمانها أو استئجارها من أراضي إسرائيل، أو نقلها إلى أيدي مزارعين آخرين- والمقصود هنا العرب- حتى لو كان ذلك مقابل بدل. ولقد تم سن هذا القانون على خلفية ظاهرة استفلاح الأراضي من قبل مزارعين عربا قاموا باستئجارها من كيبوتسات وجمعيات زراعية يهودية، وخلال مناقشة مشروع القانون في الكنيست أكد وزير الزراعة بأن الأرض والمياه مستملكة للأمة اليهودية، وللدولة، ولا يجوز للكيبوتسات التصرف بها بهذا الشكل بعد إنقاذها من العرب.

غني عن القول أن الرائحة العنصرية لهذا القانون تفوح من مجرد اعتبار إعطاء حق في المبيت للأغيار خرقا لمبدأ التصرف في الأرض، مما يجيز لدائرة أراضي إسرائيل إلغاء حق التصرف.

جدول رقم (٣) ملكية الأراضي التابعة للكيرن كييمت

السنة	الملكية (آلاف الدونمات)
١٩٩٢م	٢,٣٣٩
١٩٩٧م	٢,٤٠٩
١٩٩٩م	٢,٤٥٩
٢٠٠٠م	٢,٥٤٢
٢٠٠١م	٢,٥٤٨
٢٠٠٢م	٢,٥٥٠
٢٠٠٣م	٢,٥٥٥

ملكية الأراضي التابعة للكيرن كييمت حسب القضاء*

الأرض	القضاء
٥٠٨	القدس
١٠٣١	الشمال
٢٠٧	حيفا
٢٤	تل أبيب
٤٠٣	المركز
٣٨٢	الجنوب

يرى حنا سويد[٤٥] أن الأهداف الرئيسة للسياسة الرسمية المنتهجة تجاه الأقلية العربية في الحقبة الحالية والتي تعزز من عملية السيطرة على الحيز وتهويد المكان هي:

١. تقليص الانتشار الجغرافي للأقلية العربية وحصر وجودها في معازل وغيتوات محصورة ومكتظة تسهل السيطرة عليها والتحكم بمصيرها.
٢. مصادرة الأراضي العربية المفرغة من العرب، إذا وجدت السلطة إلى ذلك سبيلا، أو فرض القيود الشديدة على استعمالها والتصرف بها لمصلحة أصحابها.
٣. خلق الحواجز والمعيقات أمام توسع البلدات والتجمعات العربية، سواء بالذرائع الطبيعية (المحميات والأحراج)، أو الاصطناعية (الشوارع الالتفافية والمستوطنات والمعسكرات وغيرها).
٤. إبقاء أوضاع التخلف الاقتصادي والبطالة والفقر في بلدات العرب وتجمعاتهم.

* من التقارير السنوية لدائرة أراضي إسرائيل: ١٩٩٢م، ١٩٩٧م، ١٩٩٩م،٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م. (بالعبرية)

٥. اتباع سياسة الفصل العنصري بمنع العرب من السكن في البلدات اليهودية المتطورة، ومنع إقامة بلدات عربية جديدة، أو إعادة عمار أية قرية مهجرة.

لا زالت دولة إسرائيل ماضية في هذا المضمار دون هوادة في تنفيذ سياسة هدم البيوت العربية عامة، وبيوت السكان البدو في النقب خاصة، بذريعة البناء غير المرخّص. وبحسب التقديرات، أقدمت السلطات على هدم خمسة منازل في قرية البعنة في الجليل الأعلى (المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤م)، وهدم نحو ١٢٠ منزلاً في النقب في عام ٢٠٠٣م، و١٥ منزلاً يملكها مواطنون عربا في مدينة اللدّ، كل هذا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢م وحتّى أواخر ٢٠٠٣م، إضافة إلى ١٨ بيتًا في كفر قاسم خلال آذار عام ٢٠٠٣م (سلطاني، ٢٠٠٤م، ص٢٥).

تتجاهل دولة إسرائيل حقيقة أن غالبية القرى العربية تفتقد للخرائط الهيكليّة، مما يجعل إمكانية توجّة مواطني هذه البلدات لطلب رخص بناء حسب القانون والحصول عليها غير واردة. ووفقا للباحث (راسم خمايسي) لا تأخذ دوائر التخطيط الإسرائيلية- التي يسيطر عليها اليهود غالبًا- احتياجات الجمهور العربيّ بعين الاعتبار، بل ويتميز هذا التخطيط بدرجة عالية من العداء تجاه المواطنين العرب (خمايسي، ٢٠٠٣م).

قررت الحكومة في ٢٥/٣/٢٠٠٣م إقامة "مديريّة الهدم". وفي القرار رقم ٨٥ للحكومة أطلق على هذه الوحدة اسم "الوحدة العليا للمراقبة وتطبيق القانون في قضايا التنظيم والبناء والأراضي". وحددت أهداف المديريّة حسب القرار على النحو التالي: "السعي لتكثيف الرقابة وفرض قوانين التنظيم والبناء ومنع الاستعمالات غير القانونية للأراضي العامة، وتوحيد أجهزة الرقابة، وتطبيق القانون في إطار مديريّة مؤقّتة،..." وكانت هذه الوحدة مسؤولة عن تنفيذ قرارات هدم المنازل العربية في منطقة النقب (سلطاني، ٢٠٠٤م).

وفي تقرير- تحت عنوان "دعهم يختنقون" - تصف المؤسسة العربية لحقوق الإنسان (إبراهيم، ٢٠٠٤م) عنف الشرطة الإسرائيلية خلال هدم منازل في قرية البعنة في الجليل الأعلى في تاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٤م. وتقول المؤسسة: إن هذه العملية- الهدم- تم التخطيط لها بأدق التفاصيل، إذ دخلت شرطة إسرائيل يوم ٢٥ شباط ٢٠٠٤م- معززة بقوات هائلة وعتاد كبير- إلى قرية البعنة في الجليل الأعلى، بهدف هدم عدة منازل تتبع لعائلة تيتي، بحجة البناء غير المرخص على أراضي الدولة. وتم تنفيذ العملية بشكل فجائي دون إعطاء إنذار مسبق لأصحاب المنازل، كي تتسنى لهم الفرصة لإيقافها بالأساليب القانونية المتاحة لهم، أو إخراج أغراضهم من المنازل حتى لا تدمر..... غير أن العملية تعدت عملية هدم المنازل وتحولت إلى عملية اعتداء وإرهاب وتخويف وبث الرعب في قلوب أهالي القرية، فقد استعملت الشرطة قوة كبيرة تجاه المواطنين، بما في ذلك إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، والعنف الجسدي ضد كل من وُجِد في المنطقة رجالاً ونساء، ودون أي مبرر ودون أن تواجة أي خطر يذكر.

تأتي سياسة هدم البيوت ضمن المحاولات الإسرائيلية تهويد المكان والأرض، واقتلاع سكانها الأصليين منها. إذ إن الأرض كانت- ولا زالت- محور الصراع العربي الإسرائيلي، وما تزال دولة إسرائيل تحاول بشتى الوسائل السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية، وبالأخص عن طريق شرعنة هذه العملية بقوانين إسرائيلية، محاولة بذلك تثبيت واقع استيلاءها على الأراضي والقرى العربية. ومن بين أهم هذه القوانين والاجراءات: (مأخوذ عن موقع عرب ٤٨ www.arabs48.com):

أ- **إصدار أنظمة الطوارئ** (استعمال الأراضي البور) لسنة ١٩٤٨م بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٤٨م، وبموجبها خُوِّل وزير الزراعة إنذار كل صاحب أرض بور بزراعة أرضه، وإن لم يثبت قيامه بزرعها واستعمالها لأهداف الزراعة فيحق للوزير وضع هذه الأرض تحت تصرفه لاستغلالها لأهداف الزراعة، إذ إن مصلحة الدولة الفتية تقتضي- كما زعم مشرعو هذه الأنظمة- تنشيط الإنتاج الزراعي.

ب- **إصدار أنظمة الطوارئ** بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨م، إذ تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من أملاك تحت تصرف القيِّم على أملاك الغائبين، وقد تم تعريف الغائب بموجب الأنظمة المذكرة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الأصلية. إلا أن الأنظمة المذكورة منحت القيِّم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف بأملاكهم، فقد تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية، ولم يمنح صلاحية نقل هذه الممتلكات أو بيعها لآخرين. وهذا الأمر صَعَّب كثيرا على السلطات الإسرائيلية، إذ إن الأنظمة المذكورة لم تمس، أيضًا، حق الملكية لأصحاب الأراضي التي تشكل عائقا أمامها لاستعمال الأراضي لأهداف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد. وللتغلب على هذه الثغرات، سنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٥٠م "قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠م". وبموجب هذا القانون يعتبر القيِّم مالكا لهذه الممتلكات إلى أن يُثْبت الغائب أنه لم يكن غائبًا، أو أنه لا يعتبر غائبًا بنظر القانون (وهي قضية مستحيلة بموجب السوابق القانونية عدا عن الحالات الشاذة والنادرة جداً).

ج- **إصدار قانون الكيرن كييمت** لإسرائيل ١٩٥٣م: سُنَّ في عام ١٩٥٣م ليعترف بهذه المؤسسة (التى كانت مسؤوليتها شراء الأراضي الفلسطينية قبل قيام الدولة ووضعها تحت ملكية الشعب اليهودي أينما كانت، وليس تحت ملكية دولة إسرائيل).

وتستعمل الدولة عدة إجراءات إضافية لمصادرة الأراضي العربية، مثل استعمال قوانين سلطة التطوير، وقانون المصادرة لصالح الصالح العام (والمقصود- عادة- الصالح اليهودي العام)، وقانون عابر شارع عابر إسرائيل، إذ اقر الكنيست في ١٢/ ١٢/ ١٩٩٤م قانونا باسم عابر إسرائيل، بغية تنظيم أحد أكبر المشاريع الإسرائيلية في مجال البنى التحتية، وهو شق شارع يمتد من مدينة أيلات جنوب إسرائيل وحتى الحدود الشمالية مع سوريا ولبنان. وقد تبين بعد تشريع القانون وطرح مخططات شق الشارع أنه سيقضي على آلاف الدونمات التابعة للمواطنين العرب، إذ سيمر بمحاذاة قراهم، وخصوصا في منطقة المثلث الجنوبي.

التعامل مع المواطنين العرب في النقب

هُجّر معظم العرب البدو (٨٠٪-٨٥٪)، أو فروا خلال حرب ١٩٤٨م أو بعيدها إلى ما وراء الحدود، وبقي منهم داخل البلاد حوالي ١١ ألفا، تم تجميعهم في منطقة تدعى السياج في شمال النقب[٤٦]. أقيمت سبع بلدات في منطقة السياج بهدف تجميع السكان العرب في النقب على حد أدنى من الأرض، في تجاهل مطلق لطبيعة الحياة البدوية واحتياجات السكان.

تبلغ مساحة منطقة السياج حوالي ١٥٠٠ كيلو متر مربع، أي حوالي ١,٥ مليون دونم، يستعمل العرب ٤٠ ٪ من هذه المساحة للسكن، والباقي للزراعة والمرعى[٤٧].

عاش المواطنون العرب في النقب تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦م، وقد منعوا من مغادرة منطقة السياج، وفي الوقت نفسه تم الإعلان عن غالبية الأراضي- التي كانت بحوزتهم، والواقعة خارج منطقة السياج- مناطق عسكرية مغلقة، وقامت لاحقا بمصادرتها بهدف إعدادها للاستيطان اليهودي، وقامت بذلك بثلاث طرق[٤٨]:

١- قانون وضع اليد على الأراضي من عام ١٩٥٠م الذي تم بموجبه مصادرة أراض بغرض الدفاع عن الدولة، وسلامة الجمهور، ووجود احتياطي ضروري، وخدمات عامة ضرورية، واستيعاب المهاجرين، وتأهيل الجنود المسرحين أو الجنود المعاقين.

٢- قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٣م الذي يُعَرِّف أملاك المواطنين البدو- الذين غابوا عن أراضيهم لكنهم مكثوا داخل حدود الدولة- بأنها أملاك غائبين.

٣- قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويض) ١٩٥٣م الذي أقر السماح بمصادرة الأراضي للحاجات الضرورية إذا توفرت الشروط التالية:

أ. أن العقار لم يكن- في تاريخ ١/ ٤/ ١٩٥٢م- تحت تصرف صاحبه.

ب. أنه استعمل أو خصص في الفترة ما بين ١٤/ ٧/ ١٩٤٨م و١/ ٤/ ١٩٥٢م لأغراض تطوير حيوية: للاستيطان أو لأغراض الأمن.

ج. أنه ما زال مطلوبا لواحد من الأغراض المذكورة في البند (ب) أعلاه.

يصل عدد العرب في النقب إلى ١٣٠ ألفا، وسيصل عددهم في عام ٢٠٢٠م إلى ٣٢٠ ألفا، ويملكون ٢٤٠ ألف دونم فقط. إن مساحة النقب هي ١٣ مليون دونم، وتبلغ النسبة المأهولة بالسكان منها ٨٪ فقط. وإن ما تملكه القرى عمليا هو ١٨٠ ألف دونم، أي ما يعادل ١,٣٪ من مساحة النقب، في الوقت الذي يشكل فيه سكان القرى العربية ١٤,٢٪ من سكان النقب. ويشكل السكان العرب في منطقة الجنوب ١٤,٢٪ من السكان، بينما نسبة البلدات العربية من مجموع البلدات في المنطقة لا تتعدى ٣,١٪، (٧ من أصل ٢٢٥)[٤٩].

يعيش في النقب اليوم ٧٠ ألف مواطن في ٤٦ قرية غير معترف بها[٥٠]، وسيصل عددهم في عام ٢٠٢٠م إلى ٢٠٠ ألف مواطن. وهذه القرى قائمة قبل عام ١٩٤٨م، ومن هنا فهي قائمة قبل سن قانون التنظيم والبناء.

أصبح همّ المؤسسات الإسرائيلية- السياسية منها والتخطيطية- السيطرة على الأرض، وتهويد الحيِّز. لم تجر عملية تسوية شاملة للأراضي في النقب؛ لأن السلطات الإسرائيلية تحاول نهبها من أهلها بأساليب أقل تعقيدا من التسوية، وبتكلفة أقل. وعلى الرغم من إلحاح العرب المستمر في النقب لتسوية قضية الملكية على الأرض، فإنه لم يتم إلا تسوية جزء بسيط من أراضي النقب.

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أنه لم يسجل- حتى ١٩٦١م- إلا ٦٥ ألف دونم تمتلكها الكيرن كييمت وبعض الأفراد اليهود الذين اشتروا الأرض قبل سنة ١٩٤٨م، وكذلك سُجِّل ٢٦,٣٣٠ ألف دونم آخر، أي ما نسبته ٢٪ من الأرض المتنازع عليها[٥١].

اقترحت الحكومة في ١/١/١٩٧٥م مشروعًا لتسوية الأراضي مع العرب في النقب، إلا أن العرب رفضوا الاقتراح؛ لأنه كان يعني التفريط بحقهم في ملكية الأرض والخضوع لمشاريع التوطين. ومنذ نشر مشروع التسوية لم يتم سوى نقل ٣٥ ألف دونم من أراضي العرب في النقب إلى الدولة من مجمل ٨٩٠ ألف دونم يطالب بها العرب[٥٢].

وحسب تقرير لجنة (مينع) فإن مساحة الأرض المتنازع عليها بين العرب في النقب والدولة تصل إلى ٨٠٠ ألف دونم. وتشير اللجنة في مكان آخر إلى أن المساحة تصل إلى مليون دونم، ويتضح من التقرير أن ٥٠٪ من سكان القرى غير المعترف بها في النقب يعيشون على أراض يملكونها، ومسجلة في وثائق رسمية، و٤٠٪ يعيشون على أراض نقلتهم إليها السلطات بعد ترحيلهم من قراهم الأصلية، و١٠٪ فقط يعيشون على أراضي الدولة.

قررت الحكومة في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٢م- قرار رقم ٢٢٦٥- إقامة ١٤ بلدة جديدة، ٦ منها في النقب، وكُتب في القرار: "أ. اعتمادا على سياسة الحكومة بالعمل على تطوير النقب والجليل، وتعزيز مناطق الأطراف، وبالرجوع إلى توصيات اللجنة المشتركة للوزارات المختلفة بإقامة البلدات الجديدة والمتجددة، تقرر المصادقة على إقامة البلدات التالية: "حيران، وعيرا، ومشمار هنيغيف ب، وكركور في النقب الشمالي، وفي منطقة المجلس الإقليمي رمات هنيغيف: روح بمدبار، وفاران ب، في منطقة المجلس الإقليمي العرباه الوسطى"[٥٣].

تقع جميع القرى التي شملها القرار تحت تصنيف (القرى الجماهيرية)، ويشكل هذا التصنيف طريقا أساسية لغربلة السكان، ويمكّن لليهود فقط في توطينها، باستخدام لجان القبول. إضافة إلى ذلك، يضع القرار مسؤولية إقامة ٤ من أصل ٦ من هذه البلدات- عيرا، ومشمار هنيغيف، وروح بمدبار، وفاران ب- على الجهات التالية: وزارة البناء والإسكان بالتنسيق مع الوزارات الحكومية، والمجالس الإقليمية، والوكالة اليهودية.

يقود مكتب رئيس الحكومة بشكل مباشر عملية إقامة ٣٠ بلدة جديدة في الجليل والنقب[٥٤]، وهو المشروع الاستيطاني الأكبر داخل الخط الأخضر منذ إقامة مشروع المناطر (همتسبيم) في الجليل قبل ٢٥ عاما[٥٥]. وصرح (عوز كيرن)- مستشار شارون للاستيطان-: "وصل شارون لنتيجة أنه بعد الاستثمار الواسع في الاستيطان في الضفة

الغربية علينا التركيز في استيطان الجليل والنقب"[٥٦]. وحدد ثلاثة أهداف من إقامة هذه التجمعات: توزيع السكان، والحفاظ على أرض الدولة، والدفاع عن الحدود".

تتخذ الحكومة ومؤسسة التخطيط سياسة الاستيطان الفردي في النقب للسيطرة وتهويد الحيز، وتقوم هذه السياسة على بناء نقاط استيطانيّة تسكنها عادة عائلة واحدة، تتصرّف بآلاف الدونمات. ويُستعمل قسم من هذه الأراضي لغرض سكن العائلة، ويُستعمل قسم منها للزراعة والسياحة. أمّا حصّة الأسد من الأرض، فتستلمها العائلة كي تحافظ عليها، وتحول دون استعمال مواطني الدولة العرب لها. يوجد في النقب حوالي ٥٩ استيطانا فرديا حسب معطيات شباط ٢٠٠٣م، تمتد على مساحة ٨١ ألف دونم.

طَرَحَ فكرةَ "الاستيطان الفرديّ" في عام ١٩٩٧م مديرُ وحدة المساحات المفتوحة (الدوريّة الخضراء) آنذاك، وكانت تلك إحدى بدائل عدّة قام مدير الوحدة بعرضها حينذاك على وزير البُنى التحتيّة أريئيل شارون وعلى وزير الزراعة آنذاك رفائيل إيتان، وذلك وسيلة للحفاظ على أراضي الدولة، من خلال وضع اليد بشكل فعليّ وملموس للحيلولة دون استيلاء العناصر الغريبة عليها[٥٧].

جدول لتعداد السكان في النقب*

البلدة	سنة الإقامة	عدد السكان بالآلاف (أيلول ٢٠٠٤م)
تل السبع	١٩٦٧م	١٢,٢
راهط	١٩٧٢م	٣٦,٧
عرعرة	١٩٨١م	١١,٤
كسيفة	١٩٨٢م	٩,١
شقيب السلام	١٩٨٤م	٥,٨
حورة	١٩٨٩م	٨,٦
اللقية	١٩٩٠م	٧,٣

*المصدر: دائرة الإحصاء المركزية (٢٠٠٤م)

استمرارا في السيطرة على الحيز وتهويد المكان في النقب، صادقت (اللجنة الوزارية لقضايا الوسط غير اليهودي- وهي اللجنة الوحيدة التي يترأسها رئيس الحكومة آرئيل شارون في نيسان ٢٠٠٣م-) على مخطط سداسي لمعالجة الوسط البدوي فيه، وصودق على المخطط بقرار حكومي في الشهر نفسه (رقم ٢١٦). وفي أيلول أقرت اللجنة الوزارية صيغة معدلة للقرار السابق، وتم تحويل المخطط إلى قرار حكومي في الشهر نفسه أيضا (رقم ٨٨١)، وجاء في القرار: "ترى الحكومة في معالجة قضية الوسط البدوي حاجة ملحة، ستعمل الحكومة في هذا الإطار على رسم الخطوط العريضة لسياسة معالجة متداخلة وشاملة للقضايا المتعلقة بالوسط البدوي في النقب، ولتشجيع انتقال الشتات[٥٨] إلى بلدات ثابتة، بما في ذلك تطوير البلدات البدوية الجديدة السب، والتي أقرتها الحكومة في السابق، وتحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية في البلدات الثابتة. وفي المقابل ستعمل بحزم للحفاظ على حقوقها في أراضي النقب وتعزيز تطبيق القانون"[٥٩].

في أواخر أيار ٢٠٠٣م قررت لجنة التخطيط والبناء في لواء الجنوب تقديم توصية للمجلس القطري للتخطيط والبناء بالمصادقة على الخطة المسماة "طريق النبيذ في هضبة النقب". وكتبت الصحفية تسفرير رينات: "يدور الحديث عن خطة مغايرة للخارطة الهيكلية اللوائية، تهدف إلى خلق مراكز سياحية وطبيعية، ومراكز للترفيه على امتداد الشارع الذي يمر في مركز النقب باتجاه جرن رامون. ستعمل هذه المراكز في إطار ما يقارب ٣٥ مزرعة، تشكل نقاط استيطان للأفراد... وهذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها مؤسسة تخطيطية رفيعة المستوى تصريحا للأفراد بالاستيطان على نطاق واسع. وإقامة مزارع الأفراد تعني نشرا إضافيا للبنى التحتية مثل شوارع وخطوط كهرباء ومنشآت صرف صحي... نتحدث عن مبادرة مرفوضة من الناحية الاجتماعية؛ لأنها تمكن بعض الأفراد من السيطرة على الحيز العام... واهتم مكتب رئيس الحكومة مؤخرا بتوضيح موقفه بأنه يتوقع من اللجنة القطرية أن تتماشى مع هذا القرار، والتغاضي في حقيقة الأمر عن الاعتبارات المهنية والتخطيطية... ويشكل البدو عمليا المحفز الرئيس للسلطات

في تشجيعها استيطان الأفراد... وبهذا الأمر تُنَمّي الحكومة مزيدا من الإحباط في صفوف البدو الذين يعيشون دون الحد الأدنى، بكل ما يتعلق بالبنى التحتية في كل أرجاء النقب، بينما يشاهدون- في المقابل- كيف يحصل المستوطن على البنى التحتية من قبل الدولة، حتى قبل حصوله على رخص التخطيط، وكل هذا لتحقيق الهدف الواضح، وهو صدهم والحد من انتشارهم"[٦٠].

تنظر المؤسسة السياسية الإسرائيلية إلى قضية النقب قضية استراتيجية وأمنية من الدرجة الأولى، ويشرف على عملية تطوير النقب مجلس الأمن القومي الإسرائيلي[٦١] الذي يقوم بإعداد خطة لتطوير النقب خلال السنوات العشر القادمة، تهدف إلى السيطرة على الأرض وتهويد الحيز، ورفع عدد السكان إلى أكثر من مليون نسمة (مصطفى وصبحي، ٢٠٠٥م).

إن تعامل الدولة مع المواطنين البدو في النقب يعكس بوضوح معظم الادعاءات الواردة في هذا الفصل، إذ تشكل السياسات الحكومية في هذا المجال أبرز معالم الكراهية والعنصرية من ناحية وأنماط الإقصاء والتهميش المعمول بها تجاه أبناء الأقلية الفلسطينية في دولة إسرائيل من الناحية الأخرى.

يُعَدُّ المواطنون البدو في النقب المجموعةَ العربيةَ الوحيدةَ التي لا تزال تربطها علاقة ملكية على الأراضي على نطاق واسع، على الرغم من اقتلاعها من أرضها الأصلية التي كانت تقطنها حتى قيام إسرائيل، ونقلها عنوةً إلى مناطق جديدة، وعلى الرغم من مصادرة الأراضي المكثفة التي عانت منها في هذه المناطق أيضاً- أي المناطق الجديدة التي نقلت إليها-. من جهتها تتنكر الدولة رسمياً ومبدئياً لهذه العلاقة بين البدو وأرضهم، لكنها تعترف بها على المستوى العملي. ولا يناضل البدو فقط من أجل الحصول على اعتراف الدولة بحقّهم بالملكيّة على أراضيهم، إنما أيضا من أجل الحصول على الخدمات التي توفّرها الدولة لبقيّة السكان في الدولة. وبينما لا يزال البدو يناضلون من أجل كل هذه القضايا، تعمل حكومات إسرائيل المتعاقبة وبشكل منهجي على تجريدهم من

أراضيهم، وحصرهم داخل عدد قليل من البلدات، وتقوم هذه الحكومات كذلك بإقصاء البدو عن مخططاتها في مجال التطوير، وتعاملهم على أنهم مجموعة غير مهمة بالنسبة للمجتمع والاقتصاد الإسرائيليين (سفيرسكي وحسوّن ٢٠٠٥م).

بالإضافة إلى ما ذكر فإن للمواطنين البدو مكانة مدنية منفردة مختلفة عن بقية أنواع أو أشكال المواطنة في الدولة، يتجلى الأمر فيما يلي:

- تُمارَس العلاقة بين الدولة والمواطنين البدو من عدد من المؤسسات التي أقيمت خصوصا لهذا الغرض، والتي تعمل بشكل مستقل عن بقية أجهزة الدولة.
- لم يتمتع البدو- على مدار عمر الدولة تقريبا- بحكم محلي مستقل، حتى في القرى المعترف بها.
- لم يتمتع البدو سابقا- وبعضهم حتى يومنا هذا- من حقوق المواطنة السياسية، كالتصويت والترشيح للسلطة المحلية، أو الحق في تسجيل العنوان في بطاقة الهوية.

من أبرز الدوائر التي وُظِّفت للتعامل مع السكان البدو بعد انتهاء الحكم العسكري "مديرية البدو" التي أقيمت داخل دائرة أراضي إسرائيل قسما من وزارة الزراعة، و"الدوريات الخضراء" وهي قوات أمن نظامية تعمل في المناطق البدوية في النقب، ومسؤولة عن الحفاظ على أراضي الدولة من الغزاة، وتقع على هذه الدورية أيضا مسؤولية هدم البيوت غير القانونية- وفقا للقانون الإسرائيلي-، ومصادرة قطعان المواشي، ورش مبيدات على مزروعات ومحاصيل في أراض يزرعها البدو.

كُلف مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة إدارة قضية البدو في النقب، ورسم السياسات الحكومية للتعامل معهم، وقد وصفت حالة المواطنين البدو في التقرير السنوي لمجلس الأمن القومي للعام ٢٠٠٤م بأنّها "قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار"، تحمل في طياتها إمكانية واردة للصدام العنيف. ويشير المجلس في تقريرة إلى "خطر السيطرة البدوية على أراضي الدولة بمساحات كبيرة"، وإلى تأثير العناصر الإسلامية المتطرفة على السكان. ويتطرق جزء كبير من التقرير إلى "المشكلة

الديموغرافية" بما في ذلك "نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة" في أوساط المجتمع الفلسطيني عامة والبدو في النقب خاصة. (مقتبس عند سلطاني نمر ٢٠٠٥م).

من هنا، فإن تعامل دولة إسرائيل مع السكان البدو يقوم على أن هؤلاء المواطنين يشكلون خطراً يهدد الدولة من ناحية التكاثر السكاني، ومن إمكانية السيطرة على الأراضي، إذ تعد منطقة الجنوب في إسرائيل المخزون الإستراتيجي للأراضي في الدولة، ونسبة السكان فيها الآن ضئيلة للغاية.

قامت دولة إسرائيل- وما زالت تقوم في مسألة السيطرة على الأراضي- بمحاولات عديدة لتجميع السكان البدو في قرى تقام لهم خاصة، تكون مساحة الأراضي فيها أقل من الأراضي الموجود عليها حاليا السكان البدو. وهي تقوم أيضا بشكل مستمر ومنهجي بعمليات هدم البيوت غير المرخصة وفقا للقوانين الإسرائيلية العنصرية.

من أبرز القوانين التي شرعت خصيصا أخيرا للسيطرة على أراضي البدو في النقب كان قانون"طرد الغزاة"، وقد أُقر في الكنيست في ١٧/ ١/ ٢٠٠٥م. يعرف القانون بصيغتة الرسمية بأنه يهدف إلى "إخلاء الأراضي العامّة": "إخلاء أراضٍ من كل إنسان وأغراض منقولة وحيوانات، ومن كل ما هو مشيّد أو مزروع عليها، ومن كل ما يقترن بها بشكل ثابت". ومن حيثيات إقرار القانون والمداولات بين أعضاء الكنيست مقترحي القانون بات واضحا أن المواطنين العرب بشكل عام والسكان البدو بشكل خاص هم الهدف الحقيقي والأساسي من وراء هذا القانون. (سلطاني، ٢٠٠٥م، ص٢١).

استمرت وازدادت في عام ٢٠٠٥م وتيرة هدم البيوت العربية في النقب، وجرف الحقول الزراعية والمحاصيل بالجرافات بعد أن منعت المحكمة من وزارة الزراعة إبادة المحاصيل الزراعية برش مواد كيماوية من الطائرات. وقد أقدمت مديرية النقب على هدم ٢٠٠ بيت تقريبا خلال عام ٢٠٠٥م، وتجريف الآف الدونمات من الأراضي الزراعية تابعة للمواطنين البدو في النقب. (شحادة، ٢٠٠٦م).

أقرت الحكومة في عام ٢٠٠٥م خطة لتهويد النقب والجليل تحت عنوان رسمي خطة لتطوير النقب والجليل، تقضي باستثمار ١٧ مليار شيكل تقريبا في منطقة النقب لمدة عشر سنوات[٦٢]، تحت إشراف الوزير شمعون بيرس. وتمنح الدولة المناطق الجنوبية اليهودية تخفيضات في الضرائب، نحو تعديل البند ١٦٤ لأمر ضريبة الدخل الذي يشمل بلدات يهودية فقط، ومنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين، وزيادة هبات الإسكان والدعم الحكومي لتشجيع شراء البيوت في منطقة النقب والجليل. وشهدت هذه الخطط الحكومية تناميا كبيرا بعد إقرار الانسحاب من غزة بهدف تعزيز الاستيطان اليهودي في النقب، وبهدف تشجيع المستوطنين الانتقال إلى هذه المناطق بعد إخلائهم من غزة[٦٣].

أعلن شارون حينها "أن الانسحاب من غزة سيعزز النقب والجليل... الوجه الآخر للانسحاب هو تقوية الاستيطان في النقب والجليل... هدف الحكومة تشجيع سكان جدد وجذبهم إلى هذه المناطق من مركز البلاد، فيكون هناك سكان أوضاعهم الاقتصادية جيدة بغية تنمية هذه المناطق النائية وتطويرها... وسوف نقوم بحملة لتشجيع شراء الأراضي في النقب والجليل، وسوف نخفض أسعار الأرض فيها"[٦٤].

استطاعت إسرائيل انتزاع شرعية دولية لهذه المخططات عندما أوردت في خطاب الرئيس الأمريكي بوش- ووعده لشارون- الحفاظ على يهودية الدولة، ومنح الدعم لتطوير الجليل والنقب. وطلبت حكومة إسرائيل ملياري دولار من أمريكا لتنفيذ مشاريع تهويد النقب والجليل. وهذه المشاريع- بالنسبة للمواطنين العرب على مدار تاريخ دولة إسرائيل- تعني مصادرة الأراضي، وتضييق الحيز المكاني، وإقصائهم من عملية التطوير.

تشن الدولة- منذ قيامها- حملة لتهجير السكان البدو عن أراضيهم، وتجميعهم في بلدات جديدة أقيمت لهذه الغاية خصوصا، وعلى مساحات أقل بكثير مما كان يملكة هؤلاء السكان. وتستعمل الحكومة لهذه الغاية وسائل عدة، مثل سياسات التخطيط، وإقامت مجالس إقليمية يهودية.

جاء في مؤتمر لمركز عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيه في إسرائيل www.adalah.org- أن السيطرة على الحيز في النقب كانت من نصيب المجالس الإقليمية اليهودية، إذ تمتد هذه المجالس على مساحات واسعة جداً من الأرض، بينما تمتد المجالس المحلية أو البلدية- العربية في الأساس وفي نفس المنطقة- على مساحات أراض قليلة للغاية. وتمتاز المجالس البدوية بمساحات قليلة نسبيا إلى عدد السكان، وهذا أدى إلى نقص شديد في الأراضي، لاحتياجات مختلفة، مثل السكن ومناطق صناعية.

أمثلة لتقسيم الحيز بين المجالس الإقليمية والمجالس المحلية في منطقة النقب*:

مجالس إقليمية (يهودية في النقب)	عدد السكان (آلاف)	مساحة منطقة النفوذ (دونم)
أشكول	٨٤٠٠	٧٦١٤٠٠
لخيش	٦٣٠٠	٥٠٠٠٠٠
روات هنيجف	٣٥٣٠	٤٤٣٢٠٠٠
حفل أيلوت	٢٩٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
عربة تيخونيت	٢٢٠٠	١٤٠٠٠٠٠
حورة	٨١٠٠	٧٤٢٥
راهط	٣٥٥٠٠	٨٨٥٠
تل السبع	١١٨٠٠	٤٧٦٢

وجاء في المؤتمر أيضًا أن السكان العرب يشكلون ١٤٪ من السكان في منطقة الجنوب، بينما عدد البلدات العربية من مجموع البلدات في المنطقة تشكل فقط ٣٪.

*** إبادة المزروعات في النقب من الجو بالمبيدات الكيماويّة**

جاء في تقرير للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان بعنوان "كل الوسائل شرعية" أنه منذ عام ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٤م أبادت دائرة أراضي إسرائيل نحو ٢٩٧٠٠ دونم من الأراضي الزراعية للعرب البدو في النقب. وكانت هذه الأراضي مزروعة بالقمح والشعير من المواطنين العرب الذين يسكنون في القرى "غير المعترف بها"، وهي تشكل بالنسبة لهم مصدرا أساسيا ووحيدا للرزق.

* المصدر: معلومات وردت في اليوم الدراسي لمركز عدالة الذي أقيم في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤م في النقب.

تمت عملية إبادة المحاصيل خلال سبعة تواريخ مختلفة، وقد تم رشها بالمادة الكيماوية "روند- أب" "Round up" بطائرات استأجرتها دائرة أراضي إسرائيل، وقامت هذه الطائرات- بالتعاون مع مفتشي "الدوريات الخضراء" ترافقها قوات كبيرة من الشرطة- بالتحليق فوق الأراضي الزراعية، وفي بعض الحالات فوق المراكز السكنية البدوية القريبة من الأراضي الزراعية، ورشت المواد الكيماوية.

يتضح من الشهادات التي حصّلتها المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، من المواطنين البدو الذين تم رش أراضيهم بمواد كيماوية، أن عمليات الرش تمت:

١- بشكل مفاجئ ودون تحذير المواطنين مسبقًا.
٢- دون اللجوء إلى الإجراء القانوني الذي يمنحهم حق الطعن قبل تنفيذ العملية.
٣- دون أن يمنح للسكان البدو أية إمكانية للتوجة إلى القضاء مسبقا لمنع تنفيذ عملية الرش، أو فحص مدى قانونيتها على الأقل.
٤- دون مراعاة حقيقة وجود بعض المواطنين العرب وعائلاتهم، بمن فيهم الأطفال، في المناطق الزراعية التي تمت فيها عمليات الرش، الأمر الذي أدى إلى تساقط المواد الكيماوية عليهم واستنشاقهم لها، واضطر بعضهم إلى تلقي العلاج الطبي.
٥- دون الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود عديد من الأبحاث التى تشير إلى وجود مخاطر عديدة على صحة الإنسان والحيوان جراء استعمال هذه المواد. وأن التعليمات المرفقة لاستعمال هذه المواد، أيضا، تمنع استعمالها عن طريق الرش جوا، ناهيك عن الاستعمال قرب أماكن السكن.

من الممكن أن نسرد أشكالا وأنماطا للتعامل المؤذي لأبناء الأقلية من قِبَل مؤسسات رسمية وتمثل أشكال التعامل القهري مع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فمثلا يستعرض تقرير مركز (مساواة) "**العنصرية في إسرائيل ٢٠٠٤م**": ١٦ حالة قتل لمواطنين عربا على أيدي عناصر الشرطة وقوات الأمن الإسرائيلية بعد هبة أكتوبر التي قتل فيها ١٣ مواطنا عربيا. وفي أغلب هذه الحالات لم يُقَدَّم أيٌّ رجل شرطة إلى المحاكمة، وبُرِّؤوا من اتهام

القتل واستعمال السلاح والقوة دون حاجة. وترصد المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، في تقريرها "**أربع سنوات على أكتوبر**"، عدة حوادث لاستعمال العنف غير المبرر من رجال الشرطة ضد المواطنين العرب في إسرائيل، وتقول: "إن الأحداث المفصلة في تقريرها تعكس صورة فظيعة ومقلقة بكل ما يتعلق بتصرفات الشرطة تجاه المواطنين العرب- الفلسطينيين، فقد كان تصرف الشرطة- في جميع الحوادث التي فحصت من قبل المؤسسة- عنيفًا للغاية، مريعًا ومشينًا، وعكس توجهًا عدائيًا. ويمكن القول أيضا إنه ينمّ عن كراهية وحقد على الأقلية العربية- الفلسطينية. وكشفت تفوهات رجال الشرطة في الأحداث نظرة عنصرية تجاه الأقلية العربية- الفلسطينية، متجذرة في أوساطهم وتقف وراء تصرفاتهم، بل إنها تحركهم وتغذيهم. ورصد التقرير حوادث وقعت في كفر قاسم، ويافا، ويافة- تل أبيب، والقدس. وفي هذه الحالات كان هناك استخدام مفرط للقوة من رجال الشرطة، دون حاجة لذلك، ودون أن يتعرض أي منهم لخطر بسيط. أضف أن ضحايا العنف- العرب- لم يتصرفوا بشكل استفزازي، ولم يعارضوا أي عمل أو طلب من رجال الشرطة، بحكم وظيفتهم. (**تقرير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤م**).

بالإضافة إلى شرطة إسرائيل، كان هناك ١٧ حالة اعتداء جسدي، واستعمال العنف ضد مواطنين عرب على أيدي مواطنين يهود. وجاءت غالبية هذه الحالات إثر الكراهية والعنصرية المتنامية، والشرعية إلى حد ما، ضد المواطنين العرب في دولة إسرائيل.

ورصد التقرير أيضا أعمال عنف، وتجليات للعنصرية والكراهية لأبناء الأقلية العربية في أماكن العمل، في شواطىء البحر، وأماكن التنزه العامه، ونوادى الترفيه، وأماكن السكن اليهودية التي يقطن فيها عرب. مثال ذلك قرية مجدل الواقعة قرب بحيرة طبريا، إذ عقد اجتماع للسلطة المحلية بطلب من لجنة الدفاع عن مجدل- وهي منظمة محلية تهدف إلى طرد السكان العرب منها، والذين يصلون إلى سبع عائلات- ليناقش قضية وجود بعض العائلات العربية في هذه القرية، بغية إجبارهم على الرحيل منها. وفي بلدة صفد، التي تقع في أقصى الشمال، وقد هُجِّر جميع سكانها العرب في نكبة ٤٨، أصدر

الحاخام اليهودي الأعلى لهذه البلدة فتوى دينية تحرم شراء السلع أو بيعها مع العرب، وطالب أيضا سكان البلد اليهود عدم تاجير بيوت للطلاب العرب الذين يتعلمون في إحدى الكليات الواقعة في البلدة. وحصلت ظاهرة مشابهة في مدينة هرتسليا الساحلية الواقعة شمال تل أبيب، عندما طالب ٨٠ مواطنا عدم إقامة متنزه بالقرب من المسجد الأثري- سيدنا على- بحجة أن إقامته بالقرب من المسجد تسهل وجود عرب فيه، مما يعرض اليهود للخطر. (عاز فؤاد، ٢٠٠٤م).

لم تقتصر المضايقات والاضطهادات مستوى المواطنين العاديين فقط، بل طال الممثلين العرب الرسميين في الكنيست، مثل نزع الحصانة عن عزمي بشارة، وتقديمه للمحكمة، وتَعرُّض النائب أحمد الطيبي إلى فرض تقييد حرّيّة الحركة، إثر محاولته اختراق الحاجز العسكري للجيش الإسرائيلي في ٢/ ٤/ ٢٠٠٢م، بهدف لقاء رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات، الذي كان محاصرًا خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية التي أطلق عليها اسم "حملة السور الواقي". وكان الكنيست أبعد عضو الكنيست عصام مخول لثلاثة أيام عن جلساته.

لا تقتصر الصعوبات لعمل الأحزاب العربية والمعيقات أمامها في البرلمان الإسرائيلي على تقليص هامش النشاط البرلماني الصرف وتحديد طبيعة اقتراحات القوانين المسموح بها، بل تَعَدَّت عام ٢٠٠٥م لمطالبة واضحة من بعض الأحزاب الصهيونية بمنع مشاركة أعضاء الكنيست العرب في التصويت على مشاريع قوانين مصيرية للشعب اليهودي، أو على تلك التي تؤثر على مستقبل دولة إسرائيل، نحو الانسحاب من أراض، وترسيم الحدود، أو اتفاقيات مع الطرف الفلسطيني. وكذلك قام بعض أعضاء الكنيست من الأحزاب الصهيونية، في بعض الحالات، بالطعن في شرعية قرارات وقوانين تم اتخاذها في الكنيست بفضل أصوات أعضاء كنيست عرب، ومن أبرز هذه الحالات التصويت على مشروع قانون الانسحاب أحادي الجانب من غزة.

منذ أن قدمت الحكومة الإسرائيلية اقتراح قانون الانسحاب من غزة، تعالت الأصوات المطالبة بعدم إقراره بالاعتماد على دعم الأحزاب العربية، أو قسم منها على الأقل، إذ عارض هذا المشروع أغلب الأحزاب العربية: التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية، ودعمته القائمة الموحده المكونة من الحركة الإسلامية الجناح الجنوبي، والحزب العربي الديمقراطي. وتجلت هذه المطالب في التصويت في اللجنة المالية للكنيست التى أقرت قانون تعويض المستوطنين المفروض إخلاؤهم من مستوطنات غزة، إذ شكل صوت عضو الكنيست العربي محمد بركة الفارق لصالح القانون أو رفضه(٦٥). وقد أقرت اللجنة اقتراح القانون بفضل تصويت عضو الكنيست محمد بركة لصالحه، مما أثار حفيظة أعضاء كنيست من اليمين الإسرائيلي وخاصه من حزب الليكود الذين وجهوا اللوم على الحكومة الإسرائيلية لإقرارها إخلاء يهود من بيوتهم بفضل صوت عضو كنيست عربي.

كانت تعقيبات وزيرة التربية والتعليم (ليمور ليفنات) الواردة في تعليقها على إقرار القانون أكثر تهجما، إذ قالت: "إنها مستاءة جدا من أن عربيا يقرر للشعب اليهودي أن ينسحب من غزة، وأن إخلاء يهود يتم بفضل عضو كنيست عربي"(٦٦).

بالإضافة إلى كل هذا، قامت السلطات الإسرائيلية، وبعد عملية تحريض وتجنيد للرأي العام اليهودي في الدولة، بحملة عسكرية منظمة لاعتقال قيادات الحركة الإسلاميّة (الشق الشمالي) في إسرائيل. ففي صبيحة ١٣/ ٥/ ٢٠٠٣م هاجم ألف شرطي تقريبا، من حرس الحدود والوحدات الخاصة ومحققي الشاباك: جهاز الأمن- المخابرات الداخلية، مدينة أم الفحم، وقريتي مجد الكروم وعرعرة، في عملية أطلق عليها اسم "عمل النمل" بقيادة رئيس الشاباك والقائد العام للشرطة، واعتُقِل في هذه الحملة ١٤ من قياديي الحركة الإسلامية وناشطيها، وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح الذي اعتقل بجانب سرير والده الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة في المستشفى.

اقتحمت الشرطة مكاتب الجمعيات التابعة للحركة، وأجرت تفتيشًا دقيقا، وصادرت بعض ممتلكاتها. وكانت ادعاءات السلطات أن الحركة تقدم الدعم لحركة حماس، وتقديم التبرعات المالية لأهالي الشهداء الفلسطينيين، ومساعدة "الإرهاب".

تتعرض الأقلية العربية- بالإضافة إلى التمييز والعنصرية من قبل المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة- إلى أنماط من العنصرية الشعبية اليومية، من قبل السكان اليهود في الدولة(٦٧). وللتدليل على هذه المواقف المعادية للعرب نستعرض بعض ما نشر من استطلاعات للرأي العام التي جرت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة.

تفاقمت عملية إبراز المواقف العدائية للمواطنين العرب في الدولة وازادت بوضوح بعد تشرين أول ٢٠٠٠م، وأصبحت تقال دون ريبة أو خجل، أو دون محاولة التستر عليها، بدعوى أنها تمثل شرائح قليلة وهامشية في المجتمع اليهودي، إذ تبين استطلاعات الرأي والدراسات تفشي هذه الظاهرة في معظم الشرائح الاجتماعية اليهودية في الدولة:

- في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠م، وبعد أيام من بداية انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر، نشر استطلاع في جريدة معاريف جاء فيه أن ٣٢ ٪ من المشاركين اليهود يؤيدون سحب حق الاقتراع من مواطني إسرائيل العرب.
- في استطلاع لمعاريف في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠م قال ٦٠٪ من المستجوَبين اليهود إنهم يريدون نقل كل عرب إسرائيل إلى خارج مناطق دولة إسرائيل (ترانسفير).
- في استطلاع نشر في صحيفة معاريف يوم ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١م قال ٦٧٪ من المستجوبين اليهود: إن مواطني الدولة غير معنيين، حسب رأيهم، بوجود دولة إسرائيل دولةً مستقلة. (سلطاني، ٢٠٠٣م، ص١٠٢).
- وفقا لاستطلاع لمركز أبحاث الأمن القومي في جامعة حيفا، في تشرين الأول ٢٠٠١م، فإن ٦٥٪ من المجتمع اليهودي يعتقدون أن على الحكومة تشجيع هجرة مواطني إسرائيل العرب إلى خارج الدولة. وترى النسبة ذاتها أن المواطنين العرب يشكلون خطرا على أمن الدولة.

- في استطلاع أُجري في شباط ٢٠٠٢م لعينة تمثيلية من ١٢٦٤ يهوديًا من مواطني إسرائيل، وفي إطار مقابلات شخصية أجراها مركز يافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، أعرب ٢٤٪ فقط من المشاركين عن اعتقادهم بأن المواطنين العرب مُوالون للدولة. و٧٢ ٪ من المشاركين قالوا: يجب، حسب رأيهم، إخراج النواب العرب المؤيدين صراحة لسوريا والفلسطينيين من الكنيست.
- في استطلاع لمركز يافي في شباط ٢٠٠٢م، قال ٨٢٪ من المشاركين اليهود إنهم يعارضون مشاركة مواطني الدولة العرب في قرارات مصيرية للدولة.
- في شباط ٢٠٠٢، وفقا لبحث مركز يافي ارتفع عدد اليهود المؤيدين ترحيل العرب من إسرائيل إلى ثلث المواطنين اليهود، ونسبة اليهود الذين يؤيدون تشجيع المواطنين العرب على الهجرة ارتفعت إلى ٦٧٪.
- في استطلاع لجريدة معاريف، نشر في ٣٠/٨/٢٠٠٢م قال ٧٢٪ من اليهود إن مواطني إسرائيل العرب هم خطر على أمن البلاد.

يستدل من "مؤشر العلاقات بين اليهود والعرب" في إسرائيل، والذي نشره أستاذ علم الاجتماع في جامعة حيفا (البروفيسور سامي سموحة) مطلع عام ٢٠٠٤م، أن ٧٥٪ من اليهود الذين استطلعت آراؤهم يرون أن المواطنين العرب يعرضون الدولة العبرية للخطر لتكاثرهم الطبيعي، و٧٦٪ بسبب نضالهم من أجل تغيير الطابع اليهودي للدولة، و٨٥٪ بسبب دعمهم كفاح الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، و٧٧ ٪ متخوفون من احتمال قيام عرب إسرائيل بتمرد شعبي، و٨٢ ٪ من احتمال تقديم العون للعدو.

يؤكد المؤشر تبني اليهود مواقف أكثر تعنتاً وتطرفاً ضد العرب، إذ قال ٢٣٪: إنهم يؤيدون سلب العرب حقهم في الحياة على أنهم أقلية، وأيد ٣٦٪ سلبهم حق التصويت للكنيست، و٤٣٪ رأوا وجوب أن تشجع الدولة المواطنين العرب على مغادرتها، فيما أعلن ٣٥٪ رفضهم إقامة علاقات صداقة مع العرب.

نشرت صحيفة معاريف يوم ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م نتائج بحث أجري في جامعة تل أبيب بين الشباب (١٧٥٠ مشترك عربا ويهودا)، في الأعمار (١٥-١٨)، و(٢١-٢٤). قال ٥١٪ من الشباب اليهود إن على الدولة منع حق التصويت للكنيست من المواطنين العرب. (المشهد الإسرائيلي ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٤م، www.almash-had.org).

في المقابل، وفي ظل تفشي العداء والعنصرية تجاه المواطنين العرب، تشير الاستطلاعات أن المواطنين العرب باتوا يخشون تطبيق التصريحات القائلة بتهجيرهم عن بلادهم وأراضيهم، وإقصائهم عن اللعبة الديمقراطية في إسرائيل.

يتضح- في استطلاع لمركز مدى- الكرمل (المركز العربي للدراسلت الاجتماعية التطبيقية)، شمل ٨٤٥ مستَجوَبا شاركوا في الاستطلاع من ٣٦ بلدة عربية، بالإضافة إلى سكان أربع مدن مختلطة وثماني قرى غير معترف بها في الشمال تمت مقابلتهم وجها لوجه- يتضح بشكل خاص أن السيناريوهات الممكنة التي تشير إلى تدهور مكانة العرب تلاقي توقعات عالية من قبل المشاركين؛ فهناك ٦٣٪ يتوقعون تعاظم التمييز ضد العرب في إسرائيل، و٦٣٪ يتوقعون اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين العرب واليهود، و٦٢٪ يتوقعون إخراج أحد الأحزاب أو الحركات العربية من إطار الشرعية (خارج القانون)، و٤٧٪ يتوقعون ثبات الوضع القائم، و٤٥٪ يتوقعون تحول إسرائيل إلى دولة أبرتهايد، و٣٢٪ يتوقعون تعاظم هجرة الفلسطينيين من إسرائيل.

للتلخيص، يبدي اليهود رضاهم من الدولة الإثنية، إذ يرغبون بالحفاظ عليها، بل وتعزيزها، وهم يعطون بذلك تأييداً وشرعية من جانب الجمهور اليهودي للنظام الإثنوقراطي وتجلياته وانعكاساته تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ويعيشون- إجمالاً- وضعاً مأزوماً نتيجة للسياسة المتبعة تجاههم. وتدل المعطيات بأن عهد "ما بعد الصهيونية" لم يصل بعد إلى الجمهور اليهودي في كل ما يتعلق بمكانة الأقلية الفلسطينية في الدولة. (Ghanem,2003).

من المحتمل جداً أن هناك استعداداً عند اليهود للتجاوب مع الفلسطينيين في إسرائيل في المسائل المتعلقة بالمساواة الفردية وبإجراء تحسينات موضعية محددة في مجالات حياتية مختلفة، غير أن اليهود في المقابل لا زالوا يعارضون ويتشبثون بمواقفهم في المسائل المرتبطة بالمساواة الجماعية للعرب، وكذلك في مسألة طابع الدولة وأهدافها كدولة يهودية-صهيونية.

الهوامش

[1]. للتوسع في هذا المجال يمكن مراجعة: تقرير الرصد السياسي، "إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٥"، مدى الكرمل، حيفا، تحت الطبع.

[2]. انظر: نمر سلطاني، مواطنون بدون مواطنة، تقرير مدى السنويّ الأول للرصد السياسيّ: إسرائيل والأقلية الفلسطينيّة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (حيفا، مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة، تموز ٢٠٠٠)، ص ٨٢-٨٣. سلطاني نمر، ٢٠٠٥.

[3]. الجلسة رقم ٥٣ للكنيست الـ ١٦، ٣١,٧,٢٠٠٣.

[4]. الجلسة رقم ٣٤ للكنيست الـ ١٦، ١٨,٦,٢٠٠٣.

[5]. مشاريع قانون - ٢٠٠٣، كراس رقم ٣١، ص ٤٨٢ (٤ حزيرأن ٢٠٠٣).

[6]. للاطلاع على نص القانون يمكن مراجعة سلطاني نمر، ٢٠٠٤، ١٩-٢٠.

[7]. الجلسة رقم ٢٧٦ للكنيست الـ ١٦ من تاريخ ٢٧-٧-٢٠٠٥.

[8]. شاحر ايلأن، صحيفة هآرتس، ١٩-٥-٢٠٠٥.

[9]. جمعية حقوق المواطن.

[10]. قرار الحكومة رقم ٢٢ من تاريخ ٩-٣-٢٠٠٣ ورقم ٣١٠٦ من تاريخ ٢٣-١-٢٠٠٥ في الموقع الإلكتروني للحكومة الإسرائيلية www.pmo.gov.il؛ يوقال يعوذ، هآرتس ١٥-٥-٢٠٠٥؛ جدعون آلون وآخرون، هآرتس ١٦-٥-٢٠٠٥.

[11]. جدعون الون وآخرون، هآرتس، ١٥-٥-٠٥. يوفال يوعز، هآرتس، ٣-٣-٢٠٠٥

[12]. دفاتر الكنيست، اقتراح قانون حكومي رقم ١٦٣ بتاريخ ١-٣-٢٠٠٥.

[13]. موقع "محسوم" ١٢/٧/٢٠٠٥م ww.mahsom.com.

[14]. صحيفة هآرتس ١٥/٣/٢٠٠٥م.

[15]. موقع أخبار الدرجة الأولى ٣٠/١١/٢٠٠٥م www.nfc.co.il؛ صحيفة يديعوت أحرونوت ٣٠/١١/٢٠٠٥م.

[16]. للتوسّع تقرير الرّصد السّياسيّ ٢٠٠٣، ١٩.

[17]. ألوف بن، ويوفال يوعاز، "ستجعل الحكومة من شروط تلقّي المواطنة عسيرةً "بغية ضمأن أغلبيّة يهوديّة"، هآرتس، ٥/٤/٢٠٠٥م، دورون شفير، "يجب أن نحرص على أن تكون إسرائيل يهوديّة"، Ynet ٤/٤/٢٠٠٥م.

[18]. المصدر نفسه.

[١٩].جدعون ألون، شاحر إيلأن ويوآف شتيرن، "قرّرت الحكومة بأن تمنح لمّ شمل فقط لثلث الأزواج المختلطة"، هآرتس، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٥م، يوفال يوعاز، "رئيس المجلس للأمن القوميّ: الحدّ من قانون منح الجنسيّة للمواطنين الذين يتزوّجون إسرائيليّين"، هآرتس، ٣/ ٣/ ٢٠٠٥م.

[٢٠].موقع عرب ٤٨، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦م.

[٢١]. قرار حكومة رقم ١٨٨ في تاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦م، www.pmo.gov.il

[٢٢]. هآرتس، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٢٣].المصدر نفسه.

[٢٤].موقع عرب ٤٨، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٢٥]. إثر تعديل القانون في العام ٢٠٠٣م قدم عدد من مؤسسات حقوق الإنسان التماسا إلى محكمة العدل العليا بعدم قانونية القانون وبسبب المس بحقوق مواطن أساسية، نحو الحق في الزواج وإقامة عائلة، (التماس٧٠٥٢/ ٠٣، عدالة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين)، إلا أن محكمة العدل امتنعت طوال ثلاثة أعوام عن إصدار قرار، وكانت تقبل بتبرير الدولة أن تعديل القانون مؤقت وفرض بسبب احتياجات أمنية. وللتوسع راجع: سلطاني نمر ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م، وأمطأنس شحادة ٢٠٠٦م.

[٢٦]. مقبس في بيان للصافحة، نشره مركز عدالة في ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦م.

[٢٧].المصدر نفسة.

[٢٨].المصدر نفسة.

[٢٩]. جمال زحالقة، موقع محسوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٦م.

[٣٠].نديم روحأنا، هآرتس ٥/ ٦/ ٢٠٠٦م.

[٣١].رد جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، موقع عرب ٤٨، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦م.

[٣٢]. غازي فلاح،" إسرائيل والأرض الفلسطينية". مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع ٢٠٠٠م (٤٢). ص: ٦٦، وأيضا انظر: تيسير جبارة، "فرض الهجرة القسرية على الشعب الفلسطيني زمن الانتداب البريطاني". المجلة الفلسطينية للدراسات التاريخية. ع ١، حزيران ١٩٩٨م، ص:١٧١.

[٣٣]. Abu Sitta, Suliman (2000). Confiscation of Palestinian refugees propriety and the denial access to private propriety, submitted to the social, economic and cultural rights of October 2000. committee, UN

[٣٤].تسور. قوانين العقارات في إسرائيل. ١٩٧٢م، ص:٤٢. انظر أيضا:

Hu.ssein Abu Hussein and Fiona McKay. Access Denied: Palestinian land rights in Israel. Zed books, London, New York.2003, pp: 134-136.

[٣٥].زاك كنو. مسألة الأرض في الصراع القومي بين اليهود والعرب ١٩١٧- ١٩٩١م، دار العمال ١٩٩٢م، ص٧٩ و ص ١٢٠ .

[٣٦] Abu Hussein and McKay; ibid.pp: 67-97.

[٣٧] .Don Peretz (1958). Israel and the Palestine Arabs. With a foreword by Roger Baldwin. Washington, DC: Middle East Institute, 1958.

[٣٨] .Ian Lustick (1980). Arabs in the Jewish State: Israel's Control of National Minority. Austin, TX: University of Texas Press.

[٣٩]. جاد برزلاي(٢٠٠٥). "القانون والقضاء الإسرائيليين والحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل". أمل جمال (محرر). مداخلات حول الحقوق الجماعية والدولة القومية. حيفا: مركز مدى الكرمل. ص:٥٥

[٤٠]. محمد دحلة (٢٠٠٥). "ماهية الحقوق الجماعية وظروف تحقيقها". أمل جمال (محرر) مصدر سبق ذكره، ص:١٠٣.

[٤١]. حسين أبو حسين. "العرب والعنصرية في إسرائيل، وجهة نظر قانونية". الحوار المتمدن، ع ١٩٦، ٢٠٠٠م.

[٤٢]. ورد في: سميح فرسون ٢٠٠٣م. فلسطين والفلسطينيون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص: ٢٨١.

[٤٣]. www.sikkuy.org.il/aravit/ar2003/ar-tichnoon.htm - 82k

[٤٤]. التقرير السنوي لدائرة أراضي إسرائيل.٢٠٠٣م.(نيسان ٢٠٠٤م). ص: ١٢٧.(بالعبرية)

[٤٥].حنا سويد. جوهر سياسة المصادرة وتضييق الخناق لا يزال على حاله.موقع المشهد الإسرائيلي على الإنترنت.

[٤٦]. انظر تقرير المؤسسة العربية بعنوان: "كل الوسائل شرعية – إبادة محاصيل زراعية للمواطنين البدو في النقب من قبل الدولة من خلال رشها بمواد كيماوية من الجو" (تموز ٢٠٠٤م)

[٤٧]. يوسف بن دافيد(١٩٩٣م). توطين البدو في النقب: السياسة والواقع ١٩٦٧م- ١٩٩٢م. القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ص٢١. (بالعبرية)

[٤٨].المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، كل الوسائل شرعية. ص:١٠

[٤٩].هناء حمدان." سياسة الاستيطان وتهويد المكان في النقب". مجلة عدالة الإلكترونية، ع ١١، آذار ٢٠٠٥م.

[٥٠].اعترفت الدولة في الآونة الأخيرة بسبع قرى، لكن هذه القرى ما زالت تفتقر لخرائط هيكلية.

[٥١].غازي فلاح (١٩٨٩م). الفلسطينيون المنسيون: عرب النقب ١٩٠٦م- ١٩٨٦م. الطيبة: مركز إحياء التراث العربي. ص:١٤٠.

[٥٢]. موشيه بردا (٢٠٠١م). القرى البدوية غير المعترف بها. وثيقة قدمها مركز الكنيست للبحث والمعلومات. ص:٣.(بالعبرية).

[٥٣]. هناء حمدان، مصدر سابق.

[٥٤]. البلدات هي:"رمات أربيل، شيبولت، حروب، يششكر، كيدمت كنيرت، نوريت، يسبور، غلبوع مزراح، عيرون٣، يوآف، أغوز، حروب، مجد، ميرشم، زعق، كرميت، حيرون، يتير، عيرا، حلوسيت، حلوسيت٢، حلوسيت٣، بار ملخا، نيسنيت، عزوز، نافيه تمريم، مرحبعم، تسوكيم، فارن ب، شحريت، بار أورا".

[٥٥]. هآرتس٢٠/ ٧/ ٢٠٠٣م، ص:١.

[٥٦]. المصدر السابق.

[٥٧]. هناء حمدان. "الأبعاد التخطيطية وغير القانونية لإقامة ٣٠ مستوطنة من نوع "استيطان فرديّ" في النقب" مجلة عدالة الإلكترونية، ع١٠، شباط ٢٠٠٥م. وانظر أيضا ملحق صوت الحق والحرية الخاص بالنقب بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٥م، ص٢٢.

[٥٨]. المقصود في الشتات: السكان العرب في النقب الذين يعيشون في قرى غير معترف بها.

[٥٩].نمر سلطاني(٢٠٠٤م)، مصدر سابق، ص:٢٦-٢٧.

[٦٠]. هآرتس ١/ ٦/ ٢٠٠٣م، مأخوذة عن نمر سلطاني: إسرائيل والأقلية الفلسطينية. مدى الكرمل، ٢٠٠٤م، ص:٣٠-٣١.

[٦١]. فصل المقال، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٥م، ص:١٠، وحسب مصادر مهنية فإن خطة تطوير النقب تحتاج إلى ١٥ مليار شيكل، ستستثمر منها ٧ ملايين في ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، وتعمل ستة طواقم لإعداد الخطة لتقديمها للحكومة للمصادقة عليها.

[٦٢]. موقع أخبار الدرجة الأولى ١٦/ ١١/ ٢٠٠٥م www.nfc.co.il. انظر أيضا قرار الحكومة رقم ٤٤١٥ من تاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٥م.

[٦٣].شالوم ديختر، صحيفة هآرتس ٢/٥/٢٠٠٥م.

[٦٤]. Ynet, 16-6-05 ؛ يمكن الاطلاع على خطاب رئيس الحكومة في موقع الحكومة www.pmo.gov.il؛ صحيفة هآرتس ٢٤/ ٠٨/ ٢٠٠٥م. انظر أيضا

www.pmo.gov.il/PMO/Archive/Spokesman/2002/Spokesman6719.htm
و PMO/Hitnatkut/homepageMap.htmwww.sela.pmo.gov.il/.

[٦٥]. تسفي زرحية، وجدعون آلون، صحيفة هآرتس ٩/ ٢/ ٢٠٠٥م. وموقع أخبار ynet ٩/ ٢/ ٢٠٠٥م.

[٦٦].أور كشتي، صحيفة معاريف ١٤/ ٢/ ٢٠٠٥م.

[٦٧]. تقارير مركز مكافحة العنصرية.

Selected Bibliography about the Palestinian Minority in Israel

1- **Al-Haj, Majid**. 1988. "The sociopolitical structure of the Arabs in Israel: external vs. internal orientations," in The Arab-Jewish Relations in Israel: A Quest in Human Understanding, ed. John Hofman. Bristol, Indiana: Wyndham Hall Press: 92-122.

2- **Al-Haj, Majid**. 1995. Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel. New York: SUNY University Press**.**

3- **Al-Haj, Majid and Henry Rosenfeld.** 1990. Arab Local Government in Israel. Boulder & London: Westview Press.

4- **Amara, M.H.** 2002. The Place of Arabic in Israel. International Journal of the Sociology of Language 158: 53-68.

5- **Amara, M.H. and Mari, Abd Al-Rahman** (2002). Language Education Policy: The Arab Minority in Israel. Dordrecht, Netherlands: Kluwer Academic Publishing. MS. 200 pp.

6- **Muhammad Amara and Ilan Saban** 2002. The Status of Arabic in Israel: Reflections on the Power of Law to Produce Social Change. Israel Law Review 36 (2): 5-39.

7- **Awawdy, Baker & 'Alaa Haidar**. 2006. The Index of Recism in Israel. The center Against Recism: Haifa.

8- **Bader-Araf, Camelia.** 1995. "The Arab Woman in Israel: Toward the Twenty-First Century." The New East, Vol. 30(7):188-206. (Hebrew)

9- **Burton, J.** (1990) Conflict: Human Needs Theory. New York: St. Martin's Press.

10- **Fares, Amin.** 1996. Poverty in Arab Society in Israel. Beit Berl: The Center for the Study of Arab Society in Israel. (Hebrew)

11- **Fenster, Toby**. 1993. Position paper on the Bedouin in Israel. Jerusalem: Sikkuy. (Hebrew)

12- **Fein, H**. 1993. Genocide, A Sociological Perspective. London: SAGE Publication.

13- **Ghanem, As'ad.** 1993. Arabs in Israel Toward the 21st Century: Baseline Survey. Arab Studies Institute, Givat Haviva. (Hebrew)

14- **Ghanem, As'ad**. 1996. "Palestinians in Israel are Part of the Problem and Not Part of the Solution: the question of their status in the era of peace." Medina, Memshal Veyahasim Benleumi'im 41/42:132-156. (Hebrew)

15- **Ghanem, As'ad.** 1996a. "Limitations to the Influence of Arabs on the Political System in Israel." A-Siasa Al-Falastina 9:20-38. (Arabic)

16- **Ghanem, As'ad.** 1996b. Comparative Data for Arabs and Jews in Israel. Jerusalem: Sikkuy. (Hebrew)

17- **Ghanem, As'ad.** 1998 "State and Minority in Israel: The Case of Ethnic State and the Predicament of Its Minority." Ethnic and Racial Studies 21(3):428-448.

18- **Ghanem, As'ad.** 2003. "The Palestinian Minority in Israel: the Challenge of the Jewish State and its Implications" Third World Quarterly 21 (1). Pp. 87-104.

19- **Ghanem, As'ad.** 2003. "The Palestinians in Israel: Political Orientation and Aspirations", International Journal of Inter-Cultural Relations 26. Pp. 135-152.

20- **Ghanem, As'ad.** 2003. "The Bi-national Idea in Palestine and Israel: Historical Roots and Contemporary Debate", The Holy Land Studies Journal. 1/1. Pp 61-84.

21- **Ghanem, As'ad.** 2003. "Zionism, Post-Zionism, and Anti-Zionism in Israel: Jews and Arabs the Conflict over the Nature of the State" in Epraim Nemni (Ed.) The Challenge of Post Zionist. London: Zed Books. Pp.98-115.

22- **Ghanem, As'ad.** 2004. "About the Situation of the Palestinian-Arab Minority in Israel". State & Society Journal 4, 1. (in hebrew). Special volume abot the Arab Minority in Israel. Dept. of Government & Political Philosophy, University of Haifa: Haifa.

23- **Ghanem, As'ad**. 2005. Marginalized Groups in Israel: A Challenge to Ashkinazi Domenance. MADAR: THE PALESTINIAN CENTER FOR ISRAELI STUDIES: RAMALLAH. (in Arabic).

24- **Ghanem As'ad & Sara Osacky-Lazar.** 1996. "Towards an Alternative Israeli- Palestinian Discourse: One State, Two Communities," Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture III(3/4, Summer/Autumn): 91-92.

25- **Ghanem, As'ad, Nadim Rouhana and Oren Yiftachel**. 1998. "Questioning "Ethnic Democracy." Israel Studies 3:2.

26- **Ghanem, As'ad and Sarah Ozacky-Lazar**,2003. "The Status of the Palestinians in Israel in an Era of Peace: Part of the Problem but Not Part of the Solution," Israel Affairs, vol. 9 nos. 1-2, 263-289

27- **Ghanem, As'ad & Nadim Rouhana**. 2001 "Citizenship and the Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic States: the Palestinian Citizens of Israel" Nationalism & Ethnic Politics. Pp. 66-86.

28- **Gurr, Ted Robert.** 1993. Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflict. Washington: U.S. Institute of Peace Press.

29- **Gurr, Ted Robert & Barbara Harff.** 1994. Ethnic Conflict in World Politics. Boulder & San Francisco: Westview Press.

30- **Hareven, Alouf (Ed.).** 1995. Equality and Integration: Annual Progress Report for 1994-1995. Jerusalem: Sikkuy. (Hebrew)

31- **Hareven, Alouf and As'ad Ghanem (Eds.).** 1996. Equality and Integration: Annual Progress Report for 1995-1996. Jerusalem: Sikkuy. (Hebrew)

32- **Hersog, Hanna.** 1990. "The Right to be Included: Israeli Jewish-Arab Relations". Discussion Paper No. 3-90. Tel-Aviv University.

33- **Horowitz, D.** 1985. Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press.

34- **Kretzmer, David.** 1990. The Legal status of the Arabs in Israel. Boulder: Westview Press.

35- **Kretzmer, David.** 1992. "Israel as a Jewish State and the Security of the State: Influence on the status of the Arabs of Israel." in T. Ben-Gal et al. (Eds). Human Rights and the Citizen in Israel: Readings. Jerusalem: The Association for Civil Rights in Israel: 174-180. (Hebrew)

36- **Kuper, L.** 1971. Race, Class and Power: Ideology and Revolutionary Change. London: Duckwarth.

37- **Kuper, L.** 1977. The Pity of It All: Polarization of Racial and Ethnic Relations. Minneapolis: University of Minnesota Press.

38- **Kymlicka, Will.** 1995. The Rights of Minority Cultures. Oxford: Oxford University Press.

39- **Kymlicka, Will.** 1995a. Multicultural Citizenship. Oxford: Oxford University Press.

40- **Landau, Yaakov.** 1993. The Arab Minority in Israel: Political Perspectives. Tel Aviv: Ma'arkhot. (Hebrew)

41- **Lijphart, Arend.** 1977. Democracy in Plural Societies. New Haven CT: Yale University Press.

42- **Lustick, Ian.** 1980. Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, Austin, Texas: University of Texas Press

43- **Nakhleh, Khalil,** 1978, "Israel's Zionist Left and "The Day of the Land", Journal of Palestine Studies 7/2: 88-100.

44- **Nakhleh, Khalil.** 1982. "The Two Galilees." Arab World Issues Occasional Papers 7 (September).

45- **Ozacky-lazar, Sara & As'ad Ghanem**. 2003. Or Commission Testimonies. KETER: Tel Aviv. Hebrew.

46- **Ozacky-Lazar, Sara, As'ad Ghanem and Ilan Pappe.** 1999. Theoretical Options for the Future of the Arabs in Israel. Givat Haviva, The Institute for Peace Research.

47- **Peled, Yoav.** 1993. "Strangers in Utopia: The civil status of Palestinians in Israel." Teoria ubikoret 3 (winter): 21-38. (Hebrew)

48- **Rechess, Eli.** 1988. "Preliminary Steps in Formulating Israeli Policy Toward the Arabs in Israel." Skira Hodshit 35 (11): 33-37. (Hebrew).

49- **Rechess, Eli.** 1993. The Arab Minority in Israel: Between Communism and Arab nationalism. Tel Aviv: Hakibbutz Hameuhad. (Hebrew)

50- **Reiter, Yitzhak and Reuven Aharoni.** 1992. The Political World of Arabs in Israel. Beit Berl: Center for the Study of Arab Society in Israel. (Hebrew)

51- **Rouhana, N.** (1989) "The political transformation of the Palestinians in Israel: from acquiescence to challenge," Journal of Palestine Studies 18(3): 38-59.

52- **Rouhana, N.** (1997) Identities in Conflict: Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State (New Haven: Yale University Press).

53- **Rouhana, Nadim & A. Ghanem.** 1993. "The Democratization of a Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in Israel". in Edy Kaufman, S. Abed & R. Rothstein (Eds.), Democracy, Peace and The Israeli - Palestinian Conflict. Boulder & London: Lynne Rienner Publishers: 163-188.

54- **Rouhana, Nadim & As'ad Ghanem.** 1998."The Crisis of Minorities in Ethnic State: The Case of the Palestinian Citizens in Israel". IJMES. Vol. 30:321-346.

55- **Rosenhak, Ze'ev.** 1996. Housing Policy and the Arabs in Israel, 1948-1977. Jerusalem: Florsheimer Institute for Policy Studies. (Hebrew)

56- **Smooha, Sammy**.1980. "Control of Minorities in Israel and Northern Ireland." Comparative Studies in Society and History 22 (April): 256-280.

57- **Smooha, Sammy**. 1980a. "Existing and alternative Strategy Toward the Arabs in Israel." Megamot (1): 36-7. (Hebrew)

58- **Smooha, Sammy**. 1983. "Ethnicity and the Army in Israel: Theses for review and research." Medina, Memshal Veyahasim Benleumi'im 22:5-32. (Hebrew)

59- **Smooha, Sammy.** 1984. Social Research on Arabs in Israel 1977-1982: A Bibliography. Haifa: The Jewish-Arab Center, University of Haifa.

60- **Smooha, Sammy.** 1989. "A Typology of Jewish Orientations toward the Arab Minority in Israel". Asian and African Studies 13(2-3, November): 155-182.

61- **Smooha, Sammy.** 1990. "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel". Ethnic and Recial Studies 13(3 , July): 389-413.

62- **Smooha, Sammy.**1992. Arabs and Jews in Israel Vol.2. Boulder and London: Westview Press.

63- **Smooha, Sammy.** 1996. "Ethnic Democracy: Israel as archetype." Iyunim Betkumat Yisrael 6, 277-311. (Hebrew)

64- **Smooha, Sammy and Ora Cibulski**. 1987. Social Research on Arabs in Israel 1948-1976: Trends and Annotated Bibliography. The Jewish-Arab Center, University of Haifa.

65- **Smooha, S. & Hanf**. 1992. "The Diverse Modes of Conflict-Regulation in Deeply Divided Societies". International Journal of Comparative Sociology XXXIII (1-2): 26-47.

66- **Stendhal, Uri**. 1992. The Arabs of Israel: the Impossible Dilemma. Jerusalem: Akademon. (Hebrew)

67- **Vos, Louis**. 1996. Nationalism, Democracy, and the Belgian State," in Richard Caplan and John Fefer (eds.). Europe's New Nationalism. Oxford: Oxford University Press: 85-100.

68- **Van den Berghe, Peirre** 1960 Race and Racism. New York: Wiley.

69- **Yiftachel, Oren**. (2000). "Ethnocracy and Its Discontents: Minorities, Protest and the Israeli Polity." Critical Inquiry 26(4 (summer)).

70- **Yiftachel, Oren**. 1992. Planning a Mixed Region in Israel: the Political Geography of Arab-Jewish Relations in the Galilee. Aldershot: Avebury.

71- **Yiftachel, Oren**. 1992. "The Ethnic Democracy Model and Its Applicability to the Case of Israel." Ethnic and Racial Studies 15(1): 125-136.

72- **Yiftachel, Oren.** 1993. "Research on the Arab Minority in Israel and its Relations with the Jewish Majority: a survey and analysis." Surveys of Arabs in Israel 12. Institute for Peace Studies, Givat Haviva. (Hebrew)

73- **Yiftachel, Oren.** 1993a. "The "Ethnic Democracy" Model and Jewish-Arab Relations in Israel: Geographical, historical and political aspects." Ofakim Geografim 37/38: 51-59. (Hebrew)

74- **Yiftachel, Oren.** 1994. ""Spatial Planning, Control of Land and Jewish-Arab Relations in the Galilee." Ir ve'ezor 23:55-98. (Hebrew)

75- **Yiftachel, Oren.** 1996. "The Internal Frontier: the Territorial Control of Ethnic Minorities." Regional Studies 30(5): 493-508.

76- **Yiftachel, Oren**. 1997. Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and Its Territorial Contradictions. Middle East Journal 51(4): 505-519.

77- **Yiftachel, Oren.** 1997a. Guarding the Orchard: The tale of Majd al-Krum. Beit Berl: The Center for the Study of Arab Society in Israel. (Hebrew)

78- **Yiftachel, Oren.** 1998. "Democracy or Ethnocracy? Territory and Settler Politics in Israel/Palestine." MERIP (Middle Eastern Research and Information) 28(2 (summer)), 8-14.

79- **Yiftachel, Oren**. 1999. "'Ethnocracy': the Politics of Judaizing Israel/Palestine." Constellations 6(3): 364-390.

80- **Yiftachel, Oren and As'ad Ghanem**. 2004. "Understanding 'ethnocratic' regimes: the politics of seizing contested territories" Political Geography, Volume 23, Issue 6, August 2004, Page 647-676.

81- **Yiftachel, Oren & As'ad Ghanem.** 2004a. "Towards a Theory of Ethnocratic Regimes: learning from the Judaization of Israel\Palestine" in Eric Kaufmann (Ed.). Rethinking Ethnicity. Routledge: London & New York. Pp. 179-197.

82- **Yiftachel, Oren, & A. Meir (Eds.)** 1998. Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Inequality in Israel. Boulder: Westview Press.

الورقة الثالثة

آفاق الوضع الاقتصادي في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م*

ينقسم هذا البحث إلى محاور رئيسية:

أولاً: نشوء إسرائيل ودورها الاستراتيجي وتطورها الاقتصادي.

ثانياً: أثر الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي تداعيات الصراع:

- الحروب الرسمية: ١٩٤٨م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م.
- إسرائيل:
  - التراجع إلى الوراء.
  - المباغتة من الداخل.
  - اتفاقية أوسلو وحبل النجاة.
- انتفاضة الأقصى، حرب الجنوب اللبناني.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعرب:

- العلاقة بين إسرائيل وعرب فلسطين ١٩٤٨.
- العلاقة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة.
- العلاقات الاقتصادية:إسرائيل والدول العربية، وحجم التداول التجاري.

رابعاً: الدعم الاقتصادي الخارجي والأمريكي: آثاره ومستقبله.

* **د. محمد أحمد صقر/** أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك/ الأردن

أولاً: نشوء إسرائيل ودورها الاستراتيجي وتطورها الاقتصادي

منذ حملة نابليون على مصر وتعرفه على أهمية المنطقة العربية، بادر إلى وضع خطط سريعة لإنشاء دولة يهودية في فلسطين في الوقت الذي لم يكن فيه لليهود وجود يذكر، اللهم إلا أعداداً قليلة منهم من كبار السن يسكنون في أجزاء من أحياء القدس القديمة.

كانت الخطة تقضي باستجلاب اليهود واستزراعهم في أرض ليست لهم بغية تحقيق هدف استراتيجي مهم، يتمثل في تقطيع الوحدة الجغرافية للوطن العربي، وعزل مصر عن بلاد الشام ، وإكمال السيطرة على المنقطة وخيراتها.

إلا أن سير الأحداث العسكرية لم يمكن نابليون من تحقيق أحلامه تلك، وجاءت الفرصة المواتية مرة أخرى بعد تضعضع الخلافة العثمانية واقتسام أملاك ما سمي بالرجل المريض في أوروبا، ففي عام ١٩١٦م وقعت اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا، وقسم العالم العربي إلى جزيئات سياسية صغيرة تضمن للمستعمرين دوام السيطرة على مقدرات الوطن العربي، إذ إن التجزئة لن تمكن الأمة من تجميع قواها لاسترجاع حقوقها وتوظيف مواردها السخية التي حباها الله بها، والتمكن من بناء مجتمع عصري متقدم اقتصاديا وفنياً وحضارياً، فالتجزئة بطبيعتها كفيلة بخلق ديناميكيات من الصراعات تجعل محصلة القوة للمجموع باهتة وعاجزة.

جاء في هذا السياق الاستراتيجي صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م، والذي يفضي بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين كمقدمة لإنشاء الدولة اليهودية، وعهد إلى بريطانيا الانتداب على فلسطين عام ١٩١٩م.

هكذا صُنِعت إسرائيل بفعل قوى أكبر بكثير من مجرد ما سمي بالحركة الصهيونية، والهدف من إنشائها هو ضمان التجزئة، وضمان التخلف لأمتنا، وضمان التبعية للوافدين من وراء البحار مهما اختلفت التسميات.

وظلت بريطانيا تهيئ الأوضاع الاقتصادية وسرقة الأراضي والمياه لصالح الدولة النشاز حتى اشتد عودها، وعندها انسحبت بريطانيا من فلسطين بعد إنجازها المهمة على الوجه الأكمل، وأعلن عن قيام دول إسرائيل عام ١٩٤٧م.

على القارئ للتاريخ الاقتصادي للدولة العربية ألا يندهش كثيرا بادعاءات المعجزة الاقتصادية اليهودية ، فقد مكن الانتصار العسكري الإسرائيلي من السيطرة على حوالي ٧٠٪ من فلسطين، واستحوذت إسرائيل على مدن كاملة ومصانع وبيارات وبنية تحتية متطورة وشبكات مياه وري وخدمات ومدارس وشبكات طرق... إلخ دونما بذل أي جهد. وما حققته إسرائيل من تقدم اقتصادي في الحقب الأولى من وجودها يعود -إلى حد كبير- إلى غنائم الحرب الاقتصادية التي سلبتها من البناة الحقيقيين وهم عرب فلسطين، إذ كانت فلسطين في مقدمة بلدان الشرق علمياً واقتصادياً.

بعد حرب ١٩٦٧م استكملت إسرائيل السيطرة على كامل التراب الفلسطيني، بل وتمكنت من الاستيلاء على كامل أرض سيناء، وهضبة الجولان والجنوب اللبناني.

كان لهذا التوسع العسكري فوائده الاقتصادية الجمة، إذ توسع حجم السوق الإسرائيلي وزاد النشاط الصناعي، وأخضعت سوق الضفة وغزة إلى سياساتها، وأقفلت باب التصدير والاستيراد إلا عبر الموانئ التي احتلتها، وتم إغراق الأسواق في الضفة والقطاع بالمنتجات الإسرائيلية، مما أدى على تدمير الصناعة والزراعة الفلسطينية.

دمرت إسرائيل الآبار الارتوازية، واستحوذت على الحوض المائي، وأغلقت المصارف العربية، وكان لهذا التضييق أثره في تراجع الاقتصاد وارتفاع نسبة البطالة، وفتحت إسرائيل المجال للعمال العرب ليعملوا في مزارعها ومصانعها بأجور متدنية، ولكنها مرتفعة إذ ما قيست بمستوى الأجور في الضفة الغربية وغزة.

ونظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج في الأراضي المحتلة- مما ألحق خسائر في القطاع الزراعي والصناعي- وعدم التمكن من تصريف الفائض في الأسواق الخارجية، فقد أدى

ذلك في المآل إلى هجر المرزاع والبيارات، وإقفال عدد من المصانع، وتحول أصحابها إلى عمال- فقط- يعملون في تشغيل الآلة الاقتصادية الإسرائيلية.

تم هذا الوضع الاقتصادي المؤلم وتدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية دون أية مقاومة حقيقية، سواء من منظمة التحرير الفلسطينية أو جامعة الدول العربية، وكان بالإمكان إنشاء صندوق تنمية حقيقي يقدم الدعم للمزارع وللصانع الفلسطيني ليبقى منتجاً في أرضه بدل أن يتحول إلى عامل رفد لتقوية اقتصاد العدو.

تطور الاقتصاد الإسرائيلي

حققت إسرائيل في السنوات الستين الماضية تقدماً كبيراً بفضل عوامل سياسية خارجية- وليست داخلية- سواء في البنية التحتية أو القطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة، وحققت تطوراً تكنولوجيا مرموقاً، خصوصاً في مجال التكنولوجية المتقدمة (Hi.Tick) وحققت اكتفاءً ذاتياً نسبياً في الغذاء والإنتاج الزراعي، وتغير هيكل صادراتها لتشكل الصناعة أكثر من ٩٠٪ من مجملها، والتكنولوجيا حوالي ٤٠ ٪.

تحظى إسرائيل بصناعة عسكرية متطورة في مجال طائرات الاستطلاع والطائرات الموجهة إلكترونياً، ومجال الصواريخ البرية والبحرية، وسلاح المدفعية والدبابات وأبرزها أجيال متتابعة من طراز ميركافا.

ونما عدد سكانها من (٦٠٩) آلاف شخص إلى حوالي (٧) ملايين شخص منهم (١,٥) مليون عربي.

يقدر مجمل الناتج المحلي لإسرائيل حالياً بـِ ١٥٠ مليار دولار، ويعادل حوالي ٨٠٪ من مجمل الناتج القومي لدول الطوق: (سوريا، ولبنان، والأردن، ومصر). ومستوى دخل الفرد عندها في حدود (٢٣) ألف دولار، ولديها احتياطي كبير من العملات الأجنبية، وتبلغ قيمة صادراتها السنوية من الأسلحة وحدها حوالي (٤) مليارات دولار.

أقامت إسرائيل علاقات اقتصادية مع مختلف قارات العالم، ومع أن الميزان التجاري الإسرائيلي وميزان الحساب الجاري يعاني من عجز دائم وفجوة كبيرة، إلا أن ميزان

المدفوعات الإسرائيلي يحقق فائضاً في معظم السنوات، مما مكنها من بناء احتياطي كبير من العملات الأجنبية. والسر في هذا يعود إلى التبرعات السخية التي تقدمها الجاليات اليهودية وبالأخص في الولايات المتحدة، وقد مكنت الإعفاءات الضريبية التي تمنح للمؤسسات الخيرية حافزاً قوياً لتحويل أموال طائلة لإسرائيل، فشرائح الدخل العالية تخضع إلى معدلات ضريبية في حدود (٩٠٪) -خُفّضت الآن- ومع هذا فإن المتبرع اليهودي لا يتحمل عبئاً يذكر إذا قام بالتبرع لإسرائيل.

والمصدر الثاني هو ما تحصل عليه إسرائيل من بيع سندات التنمية والاستقلال التي تطرحها في الأسواق العالمية، والتي يقبل اليهود على شرائها بشكل كبير .

أما المصدر الثالث فهو الدعم المالي الكبير الذي تقدمة الولايات المتحدة على شكل هبات ومساعدات وقروض وتسميات عديدة أخرى، وينقسم هذا الدعم إلى نوعين: دعم اقتصادي، ودعم عسكري يقدر بمئات المليارات من الدولارات- وسيأتي معنا لاحقاً-.

إن اقتصادا تتوافر له هذه الإمكانات ليس غريباً أن يحقق إنجازات اقتصادية كبيرة.

ثانياً: أثر الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي: تداعيات الصراع مع العرب

بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨م، أو خروجها منتصرة، تدفقت الهجرة النوعية بشكل كبير، وفي غضون أشهر قليلة دخل أكثر من (٥٠٠) ألف مهاجر، ومُنحوا الجنسية الإسرائيلية فور قدومهم، وتدفقت كذلك رؤوس الأموال، وتمكنت إسرائيل من توظيف مكاسب الحرب وسيطرتها على الموارد الفلسطينية، وألغت نظام البطاقات المتبع أثناء الحرب، وحدث تحسن في استيعاب المهاجرين ومستوى المعيشة، وتمكنت من عقد اتفاقيات اقتصادية لضمان حصولها على مدخلات الإنتاج ومواد غذائية. وللتغلب على الحصار الاقتصادي الذي تمثل في المقاطعة العربية التي أثبتت جدواها في محاصرة إسرائيل، استطاعت إسرائيل اختراق القارة الأفريقية، وكانت لها بعثات عسكرية للتدريب

ولتصدير السلاح، وأنشأت مزارع كبيرة واستطاعت اختراق النقابات العمالية، وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب القادة العسكريين لتلك الدول.

وبعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م ومحاولة بناء جيش قوى مزود بأسلحة سوفييتية بدل الاعتماد المقنن على استيراد أنواع متواضعة من السلاح الغربي، انتهزت إسرائيل تورط الجيش المصري في اليمن واستنزافه واستنزاف الاقتصاد المصري، ثم سحب قوات الطوارئ من غزة وسيناء بناء على طلب مصر، وإغلاق ممر خليج العقبة (أيلات) أمام السفن الإسرائيلية، وفتح هذا الممر كان حيوياً بالنسبة لإسرائيل، إذ سهل صادراتها وارداتها إلى أفريقيا، وبتكلفة زهيدة بدل الدوران حول رأس الرجاء الصالح.

وهذا ما حققته إسرائيل في حربها مع مصر عام ١٩٥٦م، وكان إغلاقه- أي الممر- أمراً خطيراً بالنسبة لإسرائيل، عندها وجدت إسرائيل الفرصة صالحة، فشنت هجوماً واسعاً على مصر وسوريا، وكانت إسرائيل تخطط للحرب.

كان الاقتصاد الإسرائيلي متراجعاً، وتعمقت مشكلة البطالة وتناقصت معدلات الهجرة، فكانت حرب ١٦٩٧م بلسماً شافياً للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تدفقت الأموال والمساعدات على إسرائيل، وزادت الهجرة- خصوصاً من الإتحاد السوفييتي- ومر الاقتصاد الإسرائيلي بمرحلة ازدهار وتوسع في مجالات عديدة.

استفادت القطاعات الاقتصادية من مزايا الاستيلاء على السوق الفلسطينية واستخدام العمالة الرخيصة، وتوسع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وفي سيناء والجولان، وأدى الاندفاع الاقتصادي إلى تسارع التضخم. وفي غمرة الانتعاش الاقتصادي وما خلق من مشاكل بين الحكومة ونقابات العمال والهستدروت وانشغال الحكومة في وضع برامج اقتصادية جديدة ورفع معدلات الضريبة، أُخذت إسرائيل على حين غرة بهجوم مصري سوري مباغت صدمها كثيرا، وألحقت الأيام الأولى هزائم عسكرية وخسائر اقتصادية كبيرة، إذ سقط خط بارليف الحصين في ساعات، واخترقت الدبابات السورية تحصينات إسرائيل لتصل إلى ضفاف بحيرة طبريا، وقدرت الخسائر

العسكرية في الأيام الأحد عشر الأولى بمقدار (٤- ٥) مليارات دولار. وانخفض الإنتاج الصناعي ٥٠- ٦٠٪، وتوقف عدد كبير من المصانع. ولأن الحرب كانت بمستوى فني وتكنولوجي متطور، أصيبت صناعة إسرائيل بأضرار كبيرة لاستدعاء كامل الاحتياطي.

بالإضافة إلى ذلك تناقصت معدلات الهجرة الوافدة وزيادة معدلات الهجرة المعاكسة، واتبعت الحكومة سياسات تقشفية واسعة، ورفعت من معدلات الضرائب على الأرباح الرأسمالية، وحظرت استيراد السيارات والأدوات الكهربائية، وعلى الرغم من حصولها على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة أثناء الحرب بفضل تدخل كيسنجر- إذ تم إرسال مئات الدبابات الحديثة وكانت تنزل في مطار العريش للتوجه فورا إلى الجبهة- ورغم حصولها على مساعدات مالية كبيرة، إلا أن حجم خسائرها كان كبيراً مما اضطرها إلى سحب جزء كبير من احتياطاتها من العملة الأجنبية، وانخفض الاحتياطي من (١٧٠٠) مليون دولار إلى (٩٠٠) مليون في شهر أكتوبر، ومما فاقم من المشكلة زيادة الواردات العسكرية التي قدرت في عام ١٩٧٤م بحوالي (٤ ,٢) مليار دولار.

كان للحرب أيضا آثار نفسية واجتماعية بالغة الأثر، إذ شعر الإسرائيليون للمرة الأولى أن جيشهم قابل للهزيمة، وأن جنوده وضباطه يفرون للخلف بدل الشعار الدائم (كاديما إلى الأمام)، وفي هذا يقول المحلل العسكري (زئيف شيف): "لقد عشنا على وهم سيطر على عقولنا جميعا: عسكريين ومحللين ومفكرين وأكاديميين واتحادات وعامة الناس، بأننا في أمان تام، وأنه لن يجرؤ جيش عربي أن يهاجم إسرائيل... ولكن في حرب يوم الغفران اندحر جيش إسرائيل على جبهتي الجولان وسيناء". وبعد الحرب شُكِّلت لجنة (إجرانات) لمعرفة أسباب الإخفاق الذريع، وتمت إقالة عدد من كبار الضباط.

إسرائيل

- التراجع إلى الوراء

رغم التوظيف العربي السياسي السيئ لحرب رمضان ١٩٧٣م، والذي وجّه ضربة قاصمة للأمن القومي العربي المتمثل في إخراج مصر من دائرة الصراع وإبرامها اتفاقية

كامب ديفيد، إلا أن الحرب تمخضت عن إخراج إسرائيل من كامل سيناء – لاحقاً – ومن أجزاء من هضبة الجولان. ويعكس هذا في حد ذاته تراجعا استراتيجيا خطيرا بالنسبة للمشروع الصهيوني، وكانت إسرائيل تراهن بشكل كبير على استثمار سيناء باعتبارها مخزنا هائلا للطاقة ومجالاً واسعاً للزراعة والسياحة، فقد بادرت إسرائيل أثناء احتلالها باكتشاف مناجم اليورانيوم الغنية، واستخراج النفط والغاز، واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي عن طريق استخدام تكنولوجية بسيطة وغير مكلفة، وكانت الطائرات على مدار الساعة تنقل المنتجات الزراعية ذات النوعية الجيدة إلى الأسواق الأوروبية، وبخاصة تصدير الورود والأزهار والأشتال، واضطرت إسرائيل إلى التخلي عن بنية تحتية أنفقت عليها مئات الملايين من الدولارات، ومن أبرزها مدينة متكاملة عرفت باسم (ياتوم).

- المباغتة من الداخل

رغم أن المقاومة الفلسطينية لم توقف عملياتها ضد إسرائيل من الخارج، إلا أن الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ووصوله إلى بيروت، والذي انتهى بإخراج المقاومة من لبنان ممثلة بقيادة منظمة التحرير، أضعف كثيرا من قدرة هذه المقاومة، وأعطى إسرائيل قدرا كبيراً من الطمأنينة.

لقد مكن هذا الاستقرار إسرائيل من ترسيخ أقدامها في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي نشر مستوطناتها في الضفة وغزة، ومصادرة أخصب الأراضي الزراعية والتحكم في مصادر الحياة، وتدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتحويل الفلسطينيين إلى عمال يُعينون في دعم الاقتصاد الإسرائيلي.

في غمرة هذا الحلم اندلعت الانتفاضة الكبرى في نهاية عام ١٩٨٧م في غزة، وامتدت فيما بعد إلى الضفة الغربية، وفي ذلك يقول (زئيف شيف) -ما معناه-: إن زلزالا آخر أشد إيلاماً من زلزال حرب أكتوبر تفجر في وجوهنا وتحت أقدامنا... لقد غفونا جميعا على وهم مريع شمل العسكريين وأجهزة الاستخبارات والمثقفين، وعم جميع

المواطنين، على أننا نعرف كل شيء عن الفلسطينيين وأنه لن يتحرك أحد -ولو كان قطاً- إلا ونعرف أين يتجه وماذا سيفعل، لقد خدعتنا- بل ضللتنا- أجهزتنا الاستخبارية بأن كل شيء تحت السيطرة وأن الفلسطينيين لن يتحركوا أبداً، وفجأة حدث الزلزال، وكان إخفاقا أخطر من إخفاقنا في حرب أكتوبر.

هزت الانتفاضة مسلمات وأوهاماً وأحلاماً ومغالطات إسرائيلية عديدة، وأثارت من جديد عقدة الخوف، وكان لها آثار اقتصادية بارزة، تمثلت في إرهاق الاقتصاد الإسرائيلي عندما قاطع الفلسطينيون البضائع الإسرائيلية، مما أدى إلى إغلاق كثير من المصانع، واحترقت مزارع عديدة ومنها محصول القطن، وتوقفت صناعة البناء والخدمات في المدن، وألحقت الانتفاضة خسائر مادية كبيرة في كل القطاعات.

أما مردود الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني فكان مردودا إيجابيا إذ غذّت الانتفاضة عقيدة الاعتماد على الذات، وعاد الناس إلى أراضيهم يزرعونها، بل زرعوا أسطح المنازل، ليحققوا قدرا كبيرا من الأمن الغذائي وازدهرت الصناعة الفلسطينية، وسادت حالة من التكافل الاجتماعي والإقلاع عن مظاهر البذخ والإسراف مما شكل حالة فريدة في أصالة الانتماء والقدرة على التحدي.

وعلى الجانب الإسرائيلي كان للانتفاضة مضاعفات مكلفة، إذ دخلت مع الفلسطينيين في حرب لم تألفها، فمعظم حروبها كانت تنتهي بالنصر الحاسم في ساعات أو بضعة أيام، وكان أطولها حرب رمضان، أما هذه الحرب فهي مع أطفال الحجارة وعموم الشعب بنسائه ورجاله وشيبه وشبانه، ولم يكن الجيش الإسرائيلي مهيئا أصلا لهذا النوع من الحروب الشعبية، واضطر الجيش الإسرائيلي إلى الركض والجري لملاحقة جنرالات الحجارة، وتم إدخال جميع أسلحة الجيش ووحداته بما فيها الطيارين. وفي مرحلة من المراحل خُصص (٥٠) ألف جندي في غزة ليركضوا دون جدوى وراء الأطفال ورماة المقالع الحجرية!

ألحقت الانتفاضة هزيمة نفسية قاسية، واستنزفت معنويات الجيش الإسرائيلي. أما الاستنزاف الاقتصادي فقد كان كبيراً كذلك، إذ أصبح معدل النمو سالباً، وزادت النفقات العسكرية بشكل كبير وتقلص الاستثمار الأجنبي، وحدث هروب لرأسمال اليهودي، وتوقفت الهجرة الوافدة، وتعاظمت الهجرة العكسية وخصوصا من حملة الكوادر العلمية والتخصصات الإدارية والتكنولوجية.

- اتفاقية أوسلو وحبل النجاة

انطلقت العملية السلمية حسبما يسمونها من مدريد عام ١٩٩١م، وتكرست بالاتفاق المشؤوم (اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م) بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ووقع اتفاق وادي عربة مع الأردن بعد ذلك. وهكذا أخمدت الانتفاضة، وتنفست إسرائيل الصعداء، بل وفُتحت الأبواب أمام إسرائيل للاندماج مع العالم بشكل كبير، وأنهيت المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل، والتي كانت سلاحا قويا، فقد كانت المقاطعة قد أجبرت عدداً كبيرا من كبرى الشركات الأمريكية والأوروبية على عدم التعامل مع إسرائيل خشية فقدان الأسواق العربية.

وكانت الاتفاقية قد شجعت كثيرا من الدول الإفريقية على أعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وكذلك الحال مع دول آسيوية عديدة.

نشطت إسرائيل في ترجمة رؤية شمعون بيريز لبناء شرق أوسط جديد، وعقدت قمماً اقتصادية عديدة شارك فيها زعماء عرب كبار، ومنها القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء عام ١٩٩٤م)، والقمة الاقتصادية في عمان ١٩٩٥م، وقمة القاهرة عام ١٩٩٦م، وقمة الدوحة عام ١٩٩٧م، وكان الهدف من هذه القمم إيجاد تعاون عربي إسرائيلي -طال انتظاره- يعمل على دمج أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الأسواق العالمية، وفي المحصلة كان الاقتصاد الإسرائيلي المستفيد الأكبر – إن لم يكن الأوحد – من هذا الانفتاح، إذ تدفقت بلايين الدولارات على شكل استثمارات أجنبية نظراً لحالة الشعور بالاطمئنان والاستقرار وتوقف العنف،

وعمل هذا على زيادة الصادرات، وأحدث نموا ملحوظا في الاقتصاد الإسرائيلي، بينما كان النمو في الاقتصاديات العربية أبطأ بكثير، أما التأثير على الاقتصاد الفلسطيني فقد ساءت أحواله وزاد معدل البطالة واتسع نطاق الفقر وتقلص الإنتاج والتجارة.

- انتفاضة الأقصى والآثار الاقتصادية

اندلعت انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠م، على إثر دخول شارون المسجد الأقصى، وتطورت الانتفاضة إلى عمل عسكري مسلح، وأثرت سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي، وعاد القلق يساور المستثمرين الأجانب، وتقلص حجم الاستثمار الأجنبي، وألحقت الانتفاضة أضراراً بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة القطاع الزراعي، بسبب حرمانه من الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، وقُدّرت خسائر السنة بحوالي (٣) مليارات دولار، وهبطت صادرات إسرائيل إلى الضفة وغزة بشكل كبير.

- حرب الجنوب اللبناني والآثار الاقتصادية على إسرائيل

أجبرت المقاومة الفلسطينية إسرائيل على الخروج من قطاع غزة والتخلي عن عمق استراتيجي بالغ الخطورة، وكانت إسرائيل تشدد على أهمية ذلك العمق، مما دعا شارون إلى أن يرد بغضب على الأوساط الداعية لسحب الجيش الإسرائيلي من القطاع الذي أصبح أسيراً لتكتيكات المقاومة الفلسطينية، فقال شارون- رداً على الداعين إلى الانسحاب-: " إن انسحاب إسرائيل من كفر ديروم اليوم (وهي المستعمرة الإسرائيلية الوحيدة التي أقيمت على أرض في دير البلح قبل حرب ١٩٤٨م) سيؤدي حتما إلى الانسحاب من تل أبيب غدا" . ومع ذلك انسحب شارون وجيشه من جانب واحد دون مفاوضات.

كان للانسحاب الإسرائيلي مضاعفات اقتصادية، من أبرزها اضطرار الحكومة لدفع تعويضات بمئات الملايين من الدولارات للمستوطنين الذين تم إجلاؤهم، واضطرارها توسيع المستوطنات في الضفة لاستيعابهم، واضطرت أيضا إلى تفكيك القواعد العسكرية، وإعادة تمركز الجيش في الضفة الغربية، فكلف مليارات من الدولارات، قامت الولايات

المتحدة بتغطية جزء مهم منها، وقد تسبب هذا في عجز كبير في الموازنة، وأدى إلى إلغاء بعض البرامج الصحية والإعانات وتقليص البرامج في بعض المناطق الأقل حظاً.

أما من حيث التأثير على الاستثمار الأجنبي فقد تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بشكل كبير بحكم التوقعات بأن الأمن والاستقرار سيتحققان، وقدرت الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠٠٦م بمبلغ (٢٣,٤) مليار دولار، وهو رقم قياسي.

في بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م شنت إسرائيل حربا على لبنان، ظناً منها أنها قادرة على استعادة جنودها المختطفين بعد إلحاقها الهزيمة بحزب الله، وتحقيق نصر خلال أيام، ولم يدر في خلد إسرائيل أن هذه الحرب ستكون أطول الحروب، وعلى الرغم من الدمار الشامل الذي لحق بلبنان، فإن الخسائر الاقتصادية -ناهيك عن التهتك المعنوي والاجتماعي الذي لحق بإسرائيل -كانت باهظة جداً، لم تعتدها إسرائيل في تاريخها كله. فأدت الحرب إلى انخفاض حاد في الأنشطة في فروع عديدة، كالصناعة والسياحة التي انخفضت بنسبة ٥٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦م، مقارنة بالفترة المماثلة في عام ٢٠٠٥م، وتقلص النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٧م إلى ٣,٨٪ بدلاً من ٥,٥٪ مثلما كان متوقعا، وكان أكثر المتضررين سكان المناطق الشمالية، إذ توقف النشاط الاقتصادي عموماً، ونزح أكثر من (١,٥) مليون إسرائيلي إلى الداخل، وأخليت بلدات عديدة، وقدرت تكاليف الحرب بالنسبة لإسرائيل بمبلغ (٢٤) مليار شيكل، أي ما يزيد على ٥ مليارات دولار.

ثالثاً: العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والعرب

من المهم أن ندرك أن إسرائيل حققت نموا اقتصاديا كبيرا وتحولت إلى دولة صناعية، وحققت اكتفاء ذاتيا نسبيا في الغذاء والإنتاج الزراعي، وتوسعت في تجارتها الخارجية، وأصبحت مركزا للاستثمارات الدولية، وأظهرت تفوقا في مجال التصنيع العسكري، وأصبحت صادراتها العسكرية في حدود (٤) مليارات دولار سنويا، إلا أنها مع ذلك

تظل دولة مغتصبة صغيرة الحجم، قليلة عدد السكان، وسوقها المحلي ضيق، وهي كيان يعيش- منذ بداية تكوينه التعسفي- بمستوى أعلى بكثير من القدرات والموارد الاقتصادية التي اغتصبتها، وأن بقاء الدخل الفردي في مستوى عال يضاهي أغنى الدول الصناعية ويتفوق على معظم الدول العربية كإستراتيجية لاجتذاب المهاجرين اليهود، لا يمكن أن يستمر إلا باعتماد إسرائيل أساسا على العون الخارجي وبالذات الأمريكي.

تدرك إسرائيل أنها ذخر استراتيجي لأمريكا، وتعلم أنها تتلقى مكافآت على خدماتها للمشروع الأمريكي، وأن هذا المدد المالي الكبير والدعم العسكري الهائل والاحتضان السياسي المفرط لن يستمر إذا تغيرت الظروف وتشكل العالم بما فيه العالم العربي على أسس جديدة. ومن هنا فإن إسرائيل تطمح إلى توسيع سوقها في المحيط الطبيعي لها وهو –أولا- الوسط الفلسطيني في عام ١٩٩٤٨ م، والوسط الفلسطيني في غزة والضفة، وأخيراً الطوق الأوسع وهو العالم العربي على اتساع رقعته، وسأتناول هذا الموضوع بشيء من الإيجاز.

العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وعرب ١٩٤٨م

أدت المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية- كالهاجناة- إلى نزوح أهل فلسطين من مدنهم وقراهم، ولم يتبق منهم آنذاك إلا حوالي(١٠٠) ألف نسمة يتركزون في المثلث والجليل، وقليل منهم في يافا وحيفا، واللد والرملة، وعكا (أكثر قليلا) وبئر السبع، وعلى الرغم من التحسن في المستوى الاقتصادي والعلمي لهم بعد التضحيات الجمة التي قدموها- وخصوصا يوم الأرض- وقدرتهم الفائقة على توظيف القوانين الإسرائيلية لاستخلاص شيء من حقوقهم، فإن إسرائيل قد مارست سياسة التقييد الاقتصادي، وصادرت معظم الأراضي الزراعية للمدن والبلدات، فمدينة مثل أم فحم لم يتبق من أراضيها الزراعية شيء، واتبعت إسرائيل سياسة تقنين مياه الري، فالفلسطيني لا يحصل على أكثر من ٢٠٪ م من حصة المزارع الإسرائيلي، ومع ذلك فإن الإنتاجية الزراعية الفلسطينية تفوقت كثيرا على الإنتاجية الإسرائيلية، وشكل الإنتاج الفلسطيني ما

نسبته ٢٥٪ من بعض المنتجات الرئيسية في إسرائيل، رغم شح المساحات الزراعية وانعدام تقديم المساعدات والتسهيلات التي تقدمها الزراعة الإسرائيلية.

استطاع رأس المال اليهودي أيضا إحداث اختراق في الوسط الصناعي الفلسطيني، وهناك وسطاء يعملون لصالح الممولين اليهود، فالنسوة الفلسطينيات يقمن بأعمال الحياكة والتطريز لصالح الممول الإسرائيلي، وكثير من المنتجات التي تحمل إشارات وخصوصا نجمة داوود التراثية، والمنسوجات التي حازت على شهرة في الأسواق العالمية صنعت بأيد فلسطينية خالصة، ورغم كل ذلك فإن الأقلية الفلسطينية لها ثقل سكاني مهم، فعدد الفلسطينيين ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية يبلغ أكثر من (١,٥) مليون نسمة، أي حوالي ٢٠٪ من سكان الدولة العبرية، ونسبة التوالد تفوق نظيرتها الإسرائيلية بمقدار (٣) أضعاف، وهذا يشكل هاجسا مرعبا للغرباء.

العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وبين الضفة وغزة

بعد احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ م للضفة وغزة أصبحت الأرض المحتلة سوقا مفتوحة أمام إسرائيل، وعملت على إتباعها بصورة شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي ولكن بطريقة خاصة، إذ سُمِح للسلع الإسرائيلية غالبا من مستويات متدنية أن تغمر الأسواق الفلسطينية وبدون رسوم جمركية، بينما لم يسمح للمنتجات الفلسطينية من دخول الأسواق الإسرائيلية، إلا تلك المنتجات والمحاصيل التي يحتاجها ويفتقدها الجانب الإسرائيلي، وأدى هذا إلى إضعاف الزراعة والصناعة، وعمدت إسرائيل إلى خنق الصادرات وإغلاق منافذ التصدير والتأخير للصادرات الزراعية التي لحق بها التلف، وعلى سبيل المثال هبط إنتاج البرتقال في غزة إلى الحضيض. ولقد أغلقت بعض الأسواق العربية – مع الأسف- أبوابها أمام المنتجات الزراعية الفلسطينية، وصدق الشاعر بقوله:

وظلم ذوي القربى أشد صرامة على المرء من وقع الحسام المهند

وهكذا تمت محاصرة الاقتصاد الفلسطيني، ولم يؤد تحرير غزة إلى الازدهار الاقتصادي الذي يطمح له الفلسطينيون- وخاصة المغتربين منهم-، إذ أبقت المعابر المشؤومة - وخصوصا معبر رفح- السيطرة الإسرائيلية تحت عباءة الإشراف الأوروبي، ومن عجب العجاب أن توقع السلطة على اتفاقية سجن كهذه، إذ إن الأمر يخص غزّة المحررة وجارتها مصر العربية لا غير!

العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية:

تعلم إسرائيل جيدا طبيعة الموارد الاقتصادية الهائلة الموجودة في البلاد العربية، إذ ينتشر خبراؤها ومستشاروها في أرجاء الوطن العربي تحت غطاء جنسيات أوروبية عديدة وأمريكية، ومن المناطق التي دُرِست جيداً صحراء سيناء. ومنذ البداية صممت الصناعات الإسرائيلية- في حالات كثيرة- بطاقة إنتاجية كبيرة نسبياً لا تتناسب مع حاجة الطلب المحلي المتواضع، إذ أخذت في الاعتبار التهيؤ للانقضاض على السوق العربي الواسع، وكان التخطيط الإسرائيلي يهدف إلى جعل إسرائيل مصنع الشرق الأوسط، وإبقاء العرب منتجين للفوائض المالية التي تمتصها المنتجات الإسرائيلية، وبنيت هذه السياسة على أساس حرمان الوطن من بناء صناعة متطورة. فحلم إسرائيل يتمثل في توظيف الوفرة المالية العربية ودمجها مع ما أسموه زورا وبهتاناً بالعبقرية الإدارية الإسرائيلية.

تعتقد إسرائيل أن هيمنتها الصناعية ستتحقق بفضل مزايا كثيرة تجنيها من السوق العربية الواسعة في الخليج، إذ سيتيح للصناعة الإسرائيلية الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتناقص التكاليف المتوسطة مع زيادة الإنتاج (Economies Of Large Scale Production)، وحصولها على المواد الخام والطاقة من الغاز والبترول والثروة المالية بثمن بخس، وقد رافق التوسع في الصادرات الإسرائيلية زيادة في وارداتها من المواد الخام والطاقة، ثم الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة. وباستطاعة إسرائيل تكييف برنامج ترويجي وتسويقي يعدل من الأذواق في المنطقة لصالح منتجاتها، مما يمكنها من بناء صناعة ثقيلة تنتج السيارات والقطارات والطائرات، وتستذكر إسرائيل فشل تجربتها

في إنتاج طائرة (لافي) بعد إنفاقها عليها حوالي (٥٠٠) مليون دولار في مراحل الإنتاج الأولى؛ فضيق السوق لا يعطي مجالات لنشوء صناعات ثقيلة كهذه الطائرات.

ستبقى إسرائيل ممسكة بزمام الأسرار التكنولوجية وما سمي بحق الملكية الفكرية، إذ بإمكانها إقامة صناعات في أراض عربية يشترك فيها رأس المال اليهودي، وتعمل فيها عمالة عربية رخيصة بأجور متدنية بعيدا عن أعين الحماية القانونية للعمال، وكان إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) سبيلا إلى ذلك في كل من الأردن مصر، وعندها تمنح الولايات المتحدة إعفاء جمركيا كاملا لمنتجاتها بعد التأكد من أن نسبة رأس المال الإسرائيلي لا تقل عن ٥ – ٨٪. وفي تلك الحالة تأمل إسرائيل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي طالما حلمت به، وعندها قد يتحرر القرار السياسي الإسرائيلي ولا يظل مرتهنا بالمباركة الأمريكية.

*** حجم التبادل التجاري**

بلغت قيمة التبادل التجاري مع الدول العربية حسب المصادر الإسرائيلية (١٩٠) مليون دولار صادرات إسرائيلية، ومبلغ (٦٩) مليون دولار واردات إسرائيلية من الدول العربية عام ٢٠٠٦م، ويدخل ضمن دائرة المتعاملين مع إسرائيل بالإضافة إلى مصر والأردن منطقة الخليج وشمال أفريقيا.

يشكك العارفون بالاقتصاد الإسرائيلي– في أغلب الظن- في صحة هدف الأرقام، والأرجح أن الرقم الفعلي أكبر بكثير، وتتم المبادلات منذ عقود، ولكن تحت شعارات وأسماء مختلفة، إنما يتم الآن إماطة اللثام عنها بشكل تدريجي مراعاة للكرامة العربية!

تسعى إسرائيل إلى تطوير علاقاتها مع العالم العربي خصوصا بعد توقيع اتفاقية غزة وأريحا عام ١٩٩٣م مع السلطة الفلسطينية، وتطمح من خلال مشروع الشرق الأوسط إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وإغرائها بامتيازات لا تتوافر في بلد غيرها، ومنها البنية التحية الجيدة، وقربها من الأسواق العربية، ونجاعة موانئ يافا وحيفا.

لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل توقعت أن يتهافت مواطنو البلاد العربية التي وقعت اتفاقيات على شراء البضائع الإسرائيلية، وأن السوق المصري سيكون وسيلتها لاختراق الأسواق العربية، ولما فشلت توجهت إلى السوق الأردني، ولم تكن النتيجة في صالحها عموما، إذ إن المقاطعة الشعبية للبضائع الإسرائيلية تتفوق باستمرار على كل السياسات التي تريد تسويق إسرائيل دولة لها حق حقيقي في البقاء.

*** الدعم الاقتصادي الخارجي- وخصوصا الأمريكي-**

منذ زرع إسرائيل عنوة في المنطقة العربية، وضعت ونفذت خططا مالية سخيّة لدعم اقتصادها، ويأتي معظم هذا الدعم من التعويضات الألمانية التي شملت مبالغ مالية كبيرة، بالإضافة إلى تقديم تعويضات عينية، وتم نقل أعداد كبيرة من المصانع الألمانية وأحواض سفن ومعدات وقاطرات وقطع بحرية إلى إسرائيل. وقبل أن تنتهي المدّة ابتكرت تعويضات خاصة بالأفراد، وقد عمم هذا النمط الجديد على الدول الأوروبية الأخرى كما حدث للنمسا، وجرى الترويج الكاذب لما سمي بالمحرقة اليهودية، ومنحت بتلك الأسطورة حصانة قانونية، تحترم المس بها، وما لحق بالمفكر المسلم الفيلسوف جارودي خير مثال على ذلك! ويأتي الدعم الآخر من مصادر، أبرزها:

١- التبرعات اليهودية وخاصة من أمريكا وسبق أن أشرنا إليها.

٢- الدعم من حصيلة سندات الاستقلال والتنمية، وتقدر حصيلتها السنوية بالمليارات، وتقوم إسرائيل بدفع فوائد عليها، ولكن الغريب أن إسرائيل تستخدم جزءا منها لتوظيفها في مضاربات في الأسواق المالية العالمية، وتحصل على عائد أكثر من الفوائد التي تدفعها.

٣- الدعم الأمريكي الرسمي من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية.

تتلقى إسرائيل دعما ماليا مباشرا من الولايات المتحدة يقسم إلى نوعين رئيسين: مساعدات عسكرية وأخرى اقتصادية، وبالنسبة للمساعدات المالية فقد كانت بدايتها عام ١٩٤٩م. وفي عام ١٩٥٩م قدمت أمريكا قرضا عسكريا، وإلى عام ١٩٦٦م كان رقم

المساعدات المالية (الاقتصادية) في حدود (١٠٠) مليون دولار سنويا، وحدثت القفزة الكبرى عام ١٩٧١م، إذ وصلت قيمة القرض إلى (٥٠٠) مليون دولار بعد أن باشرت مصر في إشعال حرب الاستنزاف.

وكان لآثار حرب رمضان آثارها الكبيرة في زيادة الدعم، وبلغ الدعم(٦, ٤) مليار دولار بعد اتفاقية كامب ديفيد، وإذا ما أخذنا مختلف أشكال الدعم والمنح والقروض فإن المبلغ الحقيقي السنوي يقدر بين(٦– ٨) مليارات دولار، وعلى سبيل المثال تسلمت إسرائيل في الأعوام الخمسة والخمسين المنصرمة من بند واحد فقط- وهو المنح (مبالغ غير مستردة)- ما زاد على(٨٤) مليار دولار. وقد أثار هذا الاعتماد المالي الكبير المخاوف عند عدد من السياسيين والإستراتيجيين الإسرائيليين، ورأوا في استمراره نوعا من العجز المزمن للاقتصاد الإسرائيلي، مما يبعده عن تحقيق هدف ما سمي بالاستقلال الاقتصادي، ويذكرون أن الإدارة الأمريكية- في عهد رؤساء كثيرين وآخرهم بوش الأب- استخدمت الدعم أسلوبا من أساليب الضغط على إسرائيل لإعادتها إلى السرب.

كما أن الكونغرس الأمريكي رفض منح إسرائيل(٢٠٠) مليون دولار مساعدة إضافية لمحاربة ما سمي بالإرهاب، وفي عام ٢٠٠٥م رفض الكونغرس والإدارة لأمريكية طلب إسرائيل منحها دعما ماليا استثنائيا لمواجهة نفقات إعادة تمركز الجيش الإسرائيلي بعد انسحابه من غزة، وفي عام ١٩٩٦م قرر نتنياهو تخفيض المساعدات الاقتصادية بنسبة ٢٠٪ وإنقاصها بمقدار(١٢٠) مليون دولار، مع العمل على تحويل نصف هذا المبلغ إلى المساعدات العسكرية، بحيث تتوقف المساعدات كليا عام ٢٠٠٨م.

تغيّر هذا الموقف الإسرائيلي بعد وصول جورج بوش الابن إلى سدّة الحكم، إذ طالبت إسرائيل بزيادة المساعدات الاقتصادية السنية بمقدار(٥٠) مليون دولار، واستجابت الحكومة الأمريكية باعتبار أن لإسرائيل تحالفا استراتيجيا عسكريا مع أمريكا، وأن الواجب مساندة هذا الحليف أمام أخطار الإرهاب والصواريخ.

غير أن هذا الجدل عاد من جديد بعد فشل إسرائيل في حربها على لبنان عام ٢٠٠٦م، وصدرت أصوات قوية تطالب بأن تضع أمريكا مالها في المكان المناسب.

وعلى إثر صفقة الأسلحة الأمريكية التي عقدتها مع السعودية مؤخرا والتي تقدر بمبلغ (٢٠) مليار دولار، عمدت أمريكا إلى الإعلان عن منح إسرائيل مساعدات عسكرية بمقدار(٣٠) مليار دولار في مدة عشر سنوات قادمة. وتم بالفعل توقيع وثائق التصديق على هذه الاتفاقية، وقد سوَّغت أمريكا موقفها هذا بأن لإسرائيل لها مكانة خاصة، وأن هذا المبلغ السخي كفيل بإبقاء تفوقها العسكري في المنطقة. وإذا ما دققنا في هذا الأمر فسنجد أن الاتفاقية القديمة تنتهي في عام ٢٠٠٨م، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة إنما هو تجديد الالتزام بدعم إسرائيل لمدة عقد كامل، أي إلى عام ٢٠١٨م. ويؤكد هذا على عدمية شعار الاستقلال الاقتصادي لإسرائيل، وأن إسرائيل عليها أن تنجز هدفها المتمثل– أولا- في تحقيق إنشاء سوق شرق أوسطية، يمكنها من التوسع في حجم سوقها وامتداده، مما سيمكن صادراتها وخبراءها الاقتصاديين والمضاربين في البورصات والخبراء المصرفيين من تحقيق فوائض مالية تمكن إسرائيل من الاستغناء عن الدعم الأمريكي. والأرجح أن الدعم الأمريكي لن يحدث فيه تغيير جوهري نظراً للتغيرات التي حدثت في حرب لبنان وفي غزة، والفشل الذريع في العراق، وتنامي القدرة العسكرية، مما يبقي إسرائيل احتياطيا أمريكيا مهما. كذلك فإن الوضع العربي الرسمي السائد ومقاربته مع السياسة الأمريكية يشكل مباركة رمزية على أقل تقدير، وما لم يتغير هذا الوضع جذريا- وليس هناك بوادر مشجعة- فإن السياسة الأمريكية المنحازة تماما لإسرائيل ستظل على ما هي عليه الآن طيلة العقد القادم، إلا إذا حدثت انتفاضة شعبية كبرى تخرج الأمة من هذا الركود القاتل.

المراجع

١. فضل مصطفى: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين.
٢. رياض القنطار: التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وطرق مجابهة.
٣. يوسف صايغ: الاقتصاد الإسرائيلي.
٤. محمد أحمد صقر: التجارة الخارجية لإسرائيل، حجمها، تركيبها، اتجاهاتها وسياستها.
٥. محمد أحمد صقر: أثر حرب رمضان على الاقتصاد الإسرائيلي/ ندوة (حرب أكتوبر- القاهرة)
٦. محمد أحمد صقر: دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي.
٧. فؤاد بسيسو: المقاطعة العربية لإسرائيل.
٨. جورج عبد (محرّر): الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد.
9. Roni bart: israel and American aid.
10. Continue forward or revers course.
11. Stastical abstract of Israel.
12. Nadav Halevi ,the Characteristics Of Israel's Economic Growth.
١٣. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٦م: المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٥م، تحرير ياتوم
١٤. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٧م: المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٦م، تحرير جوني منصور.

الفصل الرابع

ملامح العلاقات الإقليمية والدولية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥م

الورقة الأولى

العلاقات العربية الإسرائيلية

الورقة الثانية

إسرائيل والنظام الدولي

الورقة الثالثة

آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام ٢٠١٥م

الورقة الأولى

العلاقات العربية الإسرائيلية*

مقدمة

يبدو أن الإدارة الأمريكية قد أدركت بعد تجاربها في المنطقة أن سياستها تواجه عددا من الاستعصاءات التي يجب حلها في السعي لترتيب أوضاع المنطقة بما يخدم سياستها الإمبراطورية ومصالحها الكونية، وهي المنطقة التي كانت ولا زالت محط أطماع الدول الاستعمارية الكبرى، بحكم موقعها الاستراتيجي من ناحية وسيطرتها على أكبر مخزون للطاقة من ناحية أخرى. هنالك حدود لقدرة القوة على هذا الصعيد، وهو ما ثبت بوضوح في تجربة الحرب العدوانية المتواصلة التي تخوضها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وفي تجربة الحرب التي خاضتها دولة إسرائيل بالوكالة في لبنان، والحرب بالأصالة التي تخوضها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وهكذا فإن المناورات السياسية التي تقوم بها الإدارة الأمريكية وإسرائيل هي بهدف تطويع دول المنطقة وإعادة تأهيلها، ولكن بأدوات سيطرة تجمع بين الأدوات القديمة وسياسة الحرب الاستباقية، وأدوات جديدة تستخدم الدبلوماسية وسيلة محتملة للوصول إلى الهدف دون أن تضع جانبا خيار استخدام القوة وسياسة الحرب الاستباقية.

في هذا الإطار تتحرك سياسة الإدارة الأمريكية، وهذا ما توضحه تماما استراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتها هذه الإدارة مطلع العام ٢٠٠٦م بوثيقة جديدة هي في جوهرها استراتيجية الأمن القومي نفسها التي اعتمدتها بوثيقة أيلول ٢٠٠٣م بعد تنقيحها، في محاولة للبحث عن تقاطعات مع دول ترى في سياسة الحرب الاستباقية خطرا يهدد الأمن والسلم الدوليين، مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين.

---

* **خلود الأسمر/** باحثة متخصصة في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي/ الأردن

لا شيء يحرك سياسة هذه الإدارة في المنطقة إلا تقاطع المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن هنا جاءت كوندوليزا رايس تحمل معها المشروع ذاته، بثوب جديد، هو الشرق الأوسط المعتدل، وبأدوات تنفيذ جديدة تجمع ما تسميه هذه الإدارة بدول الاعتدال العربي مع إسرائيل في اصطفاف جديد تحت قيادتها لإعادة بناء التوزانات السياسية مدخلا ورافعة لنظام سياسي وأمني في المنطقة يمكّنها من فرض هيمنتها عليها، ويساعدها في نجاح سياستها الإمبراطورية عالميا، وفي هذا الإطار تبدو أولويات سياسة الإدارة الأمريكية بقيادة المحافظين الجدد واضحة، فهي تبدأ بالملف النووي الإيراني وتمر بالأوضاع في العراق والسودان ولبنان وفلسطين من جهة إعادة بناء التوازنات السياسية فيها بما يسهم في تقدم مشروعها السياسي الأمني وسياستها الإمبراطورية العدوانية، ولا ينهي بكل تأكيد جهود التسوية أو عملية السلام في المنطقة[١].

إسرائيل والدول العربية

إن تصدر اهتمام إسرائيل بعلاقاتها مع الدول العربية قائم على خطة إسرائيلية-أمريكية تهدف إلى تحقيق أقصى المكاسب السياسية والاقتصادية والتأثير في النظام الإقليمي في الخليج والجزيرة العربية.

وقد أعلن وزير خارجية إسرائيل سليفان شالوم على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥م: "أنه تشرف بلقاء أكثر من عشرة زملاء (وزراء الخارجية) من العالم العربي والإسلامي، وأنه يدعو قادة الدول العربية والإسلامية إلى إعلان اتصالاتهم المتزايدة مع إسرائيل على الملأ، وأن الجدار الحديدي الذي حدد العلاقات الإسرائيلية مع معظم الدول العربية والإسلامية على مدى أجيال بدأ بالانهيار"[٢].

هذه التصريحات لها دلالات واضحة أهمها: أن هناك خطة إسرائيلة تهدف إلى تحقيق أقصى المكاسب السياسية، إذ طالب شالوم خلال لقاء معلن مع نظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس قبل بدء الانسحاب بأن "يدفع العرب ثمن الانسحاب من غزة".

والثمن هو "تطبيع" العلاقات العربية مع إسرائيل خاصة مع "دول خليجية وشمال إفريقية بدعم أمريكي" كما قال.

أيضا فإن إسرائيل لا تطالب بالتطبيع أيا كان شكله ولونه مع الدول العربية والإسلامية مقابل هذه التنازلات فقط، ولكنها أصبحت تطالب- كما دعا شالوم- بأن تكون هذه العلاقات "معلنة على الملأ" وأمام الجمهور، ليست سرية أو في الظل كي" تدرك شعوبنا رغبتنا المشتركة في العمل معا من أجل تأمين السلام والأمن لمنطقتنا".

إن المشكلة لم تعد عقد لقاءات إسرائيلية عربية رسمية، وإنما المطلوب- إسرائيليا- "علانية هذه اللقاءات التي تجري بالفعل منذ السبعينيات، والتي تتبرأ منها غالبية الدول العربية والإسلامية فور إعلانها خشية رد فعل الشارع العربي والإسلامي، وطالما أن هذه اللقاءات أصبحت واقعا ملموسا ومتكررا، فلِمَ الإنكار، ولماذا تبقى سرية[٣]؟

اللافت مما أكده شالوم هو التركيز على دول الخليج هدفا اقتصاديا إسرائيليا قديما من أجل تلبية حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة لمصدر طاقة قريب ورخيص هو (النفط)، مقارنة بالمصادر النفطية الأخرى البعيدة والمكلفة التي تستوردها إسرائيل، والاستفادة من أسواقها في تعظيم شأن الصناعة الإسرائيلية وضمان عوائد دولارية ضخمة من وراء التعامل مع هذه المنطقة المشهورة بالطابع الاستهلاكي[٤].

حتى ندرك أهمية هذه السوق نشير إلى أن تقارير شركتي "ميريل لينش" و "كاب جيمني آند يونغ" الاقتصاديتين الأمريكيتين تؤكد أن حجم ثروات دول الخليج العربية تتفاوت بين ترليون و ٣ ترليونات دولار، وأن مجموع الثروات العربية في البنوك الخليجية وفق مسؤولين مصرفيين وصل الى ٢٠٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٥م.

يدرك الإسرائيليون أن الدعم المالي لأي مواجهة أو حرب أو مقاومة لاحتلالهم للمنطقة العربية يأتي بالدرجة الأولى من منطقة الخليج الغنية، وأن البترول العربي لعب

دورا في حرب ١٩٧٣م، ويلعب دورا أخطر في الوقت الراهن، مع ارتفاع أسعار النفط، وهم يسعون كذلك للحصول على احتياجاتهم من البترول ومن الغاز الطبيعي من هذه المنطقة، والسعي قدما نحو المشاركة في مشاريع استخراج النفط الخليجي.

ثغرات اتفاقات التجارة الحرة

من هنا جاءت الاتفاقات التجارية التي دعت إليها الولايات المتحدة من أجل دفع الدول العربية في التطبيق العملي للتطبيع، حتى لو لم يكن على المستوى الرسمي، ومنها اتفاقية "الكويز" الثلاثية بين واشنطن ودول عربية تنضم لها إسرائيل، وهي المدخل بالنسبة للدول التي تحيط بالدول العربية. ثم "اتفاقات التجارة الحرة" التي تعقد بين واشنطن ودول الخليج، والتي تسمح بتبادل الصادرات والواردات مع دول أخرى (إسرائيل)، وهي الاتفاقية التي يجري عليها اللعب في العلاقة مع دول الخليج لتكون مقدمة تسبق مرحلة التطبيع الاقتصادي الكامل.

وبناء على ذلك، لم تغفل "واشنطن" مصالح الطرف الإسرائيلي في إطار سعيها في السنوات الأخيرة لإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع كثير من دول الخليج، مثل البحرين وسلطنة عمان والإمارات، من أجل إقامة منطقة إقليمية للتجارة الحرة في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٣م، ويبدو أن الإسرائيليين سيكونون أكثر الأطراف ربحا منها. لذا لم يكن هناك بد من أن تعلن المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ٢٠٠٥م أنها ستتعامل مع دول منظمة التجارة العالمية بما فيها إسرائيل إذا أصبحت الرياض عضوا فيها، وذلك في أعقاب توقيع واشنطن والرياض في الشهر نفسه اتفاقا ثنائيا تجاريا، وعدت المملكة بمقتضاه أن تخفف من المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

وعلى سبيل المثال ربطت حكومة البحرين اتفاق التجارة الحرة الموقع مع الولايات المتحدة في ٢٠٠٤م برفض الشرط الذي يسمح بدخول سلع من دول أخرى غير أمريكا أو سلع بها نسبة مواد تصنيع غير أمريكية (من إسرائيل مثلا)، فقد حاول البحرينيون

تفادي استيراد سلع مصنعة أو نصف مصنعة من إسرائيل ضمن هذه الاتفاقية، إلا أن تنفيذ الاتفاق غلب في نهاية الأمر، مما اضطر البحرين أن تعلن رفع الحظر المفروض على دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق البحرينية، وذلك بموجب اتفاق التجارة الحرة الموقع عليها مع الولايات المتحدة، والذي لا يكترث بقرارات المقاطعة مع إسرائيل.

عندها صرح وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك لصحيفة الرأي العام الكويتية ٢١-٩-٢٠٠٥م بأنه: "قررنا بالفعل رفع الحظر المفروض على البضائع الإسرائيلية"، وسوَّغ هذا بأن "هناك اتفاقية تجارة حرة وقعتها البحرين مع الولايات المتحدة، وهذه الاتفاقيات لا تطبق قرارات المقاطعة مع إسرائيل". ودافع الوزير عن بلاده قائلا: "هناك من وقع مع إسرائيل لكننا لم نفعل ذلك"، ولكنه اعترف ضمنا بأن هذا من شروط اتفاقية التجارة الحرة[٥].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه ليصل إلى تحقيق التعاون بين الدول العربية وإسرائيل في كافة المجالات، الأمر الذي ينطوي على دلالات كبيرة، في مقدمتها أن الدول العربية ماضية قدما في التطبيع حتى لو لم يتم الإعلان عن ذلك رسميا ودبلوماسيا، فمثلا تستضيف دول عربية– مثل مصر، وتونس مؤخرا- أنشطة كروية دولية، أو مؤتمرات تكنولوجية عالمية تُدعى لها تل أبيب، وتقول هذه الدول بأنها مضطرة للتعامل مع إسرائيل لأن هذه هي شروط الاتفاقية الدولية.

لقد استطاعت تل أبيب إذاً أن تحقق اختراقا سياسيا، كان عنوانه تلك اللقاءات التي تمت داخل أروقة الأمم المتحدة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" أو وزير خارجيته "شالوم" وبين بعض قادة الدول الإسلامية غير العربية أو وزراء خارجيتها مثل باكستان وإندونيسيا، أو مع مسؤولين من دول عربية، مثل وزراء خارجية قطر وتونس والمغرب.

وإذا كان الهدف من التركيز على دول الخليج هو المال واتفاقات التجارة التي تتغلغل بموجبها الصناعة الإسرائيلية في الخليج، فإن منطقة المغرب العربي في الاستراتيجية الإسرائيلية لها أبعاد أخرى غير الاقتصاد، بعضها سياسية أو تاريخية تتعلق برغبة تل أبيب في التواصل مع يهود دول الغرب العربي، ورغبة كثير من قادة تل أبيب من ذوي الجذور المغاربية في الوجود في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تدخل ضمن خطط التوسع الإسرائيلية في كل القارة الإفريقية.

لقد لوحظ حرص شالوم- بعد لقائه نظيريه التونسي والمغربي- الضرب على وتر "الأصل والعرق الواحد" لحكام تل أبيب ودول المغرب العربي عندما قال: "نحن وزيران للخارجية من تونس، بل من نفس البلدة التونسية"، في إشارة إلى أصله التونسي.

وخلال لقائهما في نيويورك، اتفق وزيرا الخارجية على سلسلة خطوات تبعث الحرارة والدفء في العلاقات بين تونس وإسرائيل. أما مع نظيره المغربي فقد ظهرت حرارة العلاقات القديمة بين تل أبيب والمغرب منذ عهد الملك السابق الحسن الثاني.

تدرك الأوساط الثقافية المغربية جيدا أن إسرائيل تراهن كثيرا على المغرب العربي؛ لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية، تعتمد على دور الجاليات اليهودية هناك في تحقيق التقارب بين الدولتين، سيما أن العديد من اليهود ذوي الأصول المغاربية تولوا مناصب سياسية حساسة في إسرائيل، وأن بعض اليهود المغاربة شغلوا مناصب استشارية عند العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني، ومنهم ديفيد بن عمار، وأندريه أولاي الذي ما زال مستشارا للملك الشاب محمد السادس.

أما الجوانب الاقتصادية للتعامل مع دول المغرب العربي، فيكفي أن نذكر أن دراسات مغربية تؤكد أن الأسواق في المغرب العربي تستهلك المنتوجات الصناعية والزراعية بما يفوق ٣٠ مليار دولار سنويا، ويصل معظم هذه البضائع من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا، وهناك رغبة إسرائيلية في الاستحواذ على قسم من هذه

التجارة التي تنتعش في تل أبيب. ولا يخفي كذلك تطلع الدولة العبرية بشغف إلى اليورانيوم الجزائري الموجود بوفرة في منطقة التاسيلي الواقعة جنوب الجزائر، وتطلعها إلى استغلال الجاليات اليهودية هناك لخلق حلقة تواصل متزايدة بين هذه الدول وتل أبيب.

سوريا

أظهر النظام السوري استعدادا جديا للدخول في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل دون شروط مسبقة من عند النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة، مما أثار مخاوف أطراف عربية من أن يكون ذلك مدعاة لدمشق للاستمرار في سياستها المنفردة وتحالفاتها الإيرانية من جهة، أو أن تكون هذه المفاوضات وسيلة للتغطية على المماطلة في مسار التسوية الإسرائيلي الفلسطيني من جهة أخرى، أو قطع الطريق على المبادرة العربية التي تعطي المسألة الفلسطينية الأولوية من جهة ثالثة.

الذي عزز هذه المخاوف زيارة إبراهيم سليمان رجل الأعمال السوري الأمريكي لتل أبيب، ولقائه مع عديد من الشخصيات الإسرائيلية بعد أن نشرت الصحافة العبرية والدولية نص اتفاق المبادئ الذي كان توصل إليه مع آلون ميئيل المدير العام السابق لوزارة الخارجية، مؤكدين على رغبة دمشق في استئناف مفاوضاتها مع إسرائيل. والتحسن الملحوظ في العلاقات الأمريكية السورية الذي كان واضحا في مؤتمر شرم الشيخ بشأن العراق في ٣ أيار ٢٠٠٧م بعد اللقاء الذي جمع بين وزير الخارجية السوري وليد المعلم ونظيرته الأمريكية كوندوليزا رايس[٦] على الرغم من استمرار الضغط الإسرائيلي على الحكومة الأمريكية لمعاقبة سوريا لزعمهم أنها داعمة للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، لدرجة أن اللوبي الإسرائيلي نجح في تمرير قرار ينص على معاقبة سوريا في الكونغرس الأمريكي وقعه بوش وأصبح قانونا نافذا في ١٢ كانون أول ٢٠٠٣م، على الرغم من أن الحكومة الأمريكية كانت منقسمة على نفسها حول حكمة استهداف سوريا وجدواه، وذلك للأسباب التالية:

أولا: قامت الحكومة السورية بتزويد الولايات المتحدة بمعلومات استثنائية قيمة حول منظمة القاعدة منذ ١١ سبتمبر، وقامت كذلك بتحذير واشنطن حول خطة هجوم إرهابي يستهدف المصالح الأمريكية في الخليج، ثم زودت المخابرات الأمريكية بمفتاح الدخول إلى موقع محمد الزهار المتوقع اشتراكه ضمن المجموعة التي نفذت هجوم ١١ سبتمبر، واستهداف النظام السوري سوف يحرم الحكومة الأمريكية من هذه الخدمات والاتصالات المهمة، ومن ثَمّ سوف يُضْعِف الحرب الواسعة على الإرهاب، هذا من وجهة النظر الأمريكية.

ثانيا: لم تكن سوريا تحتفظ بعلاقات سيئة مع الولايات المتحدة قبل الحرب على العراق، حتى إنها صوتت لصالح القرار الذي اتخذ في مجلس الأمن رقم (١٤٤١) ولم يكن هنالك خطر على الولايات المتحدة من سوريا(٧).

ثالثا: إن وضع سوريا ضمن الأهداف الأمريكية لضربها سوف يعطيها حافزا قويا لإثارة الاضطرابات والمشاكل في العراق، ولذلك كان لا بد من إنهاء المهمة المطلوبة في العراق أولا قبل الالتفات إلى باقي القضايا في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بإحياء مشروع مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل فإن هذا المسار يدخل فيه عوامل مختلفة وطنية وإقليمية ودولية، ويتسم سلوك الفاعلين فيه بحذر شديد بسبب تضارب المصالح وتداخل التحالفات وتعدد الرهانات المرتبطة بها، ويجري جزء كبير منها في إطار من السرية الشديدة، وأحيانا المناورات السياسية، وإن مدى نجاح أي تسوية في الشرق الأوسط يعتمد على درجة جدية المفاوضات التي تقود إليها. وقد ظهرت مسارات متعددة للتسوية مع إسرائيل لم تكن كلها مسارات جدية، والسبب في ذلك أن فرص نجاح عملية التفاوض لا ترتبط بإرادة الأطراف المتفاوضة وحدها فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى لا تقل أهمية عنها، أهمها:

• **العامل الدولي**، فالسيطرة على الشرق الأوسط موضوع رهان دولي، وتصبح النزاعات والتسويات فيه جزءا من كل، وهو يعنى بتأكيد الهيمنة الدولية للاستقطاب، والذي حدث فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني كان يفرض على أطرافها الالتحاق باستراتيجيات القوى الكبرى المتصارعة.

ولولا قيام مصر بتغيير توجهاتها الكبرى ما توصلت إلى اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، لتكون بذلك جزءا من عملية أكبر، هي المحافظة على نظام الهيمنة الغربية على منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي على خزان نفط استثنائي تحتاج إليه الدول الصناعية.

• **العامل الإقليمي**، تظهر ملامحه بسيطرة أربع أزمات رئيسية فيه: أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق، وأزمة تخصيب اليورانيوم والسيطرة على التقنية النووية في إيران، والأزمة السياسية اللبنانية المرتبطة بقضية المحكمة الدولية ولجنة التحقيق في مقتل رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، والأزمة الفلسطينية من حصار وتجويع للشعب الفلسطيني وإثارة الاقتتال الداخلي بين عناصره الحزبية.

لا بد من معاينة ما يحدث على خلفية هذه الأزمات من الدول الممانعة المعادية لأمريكا، ودول الاعتدال المشجعة على التوصل إلى تسويات جزئية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأثر هذا الاستقطاب والتصادم بين سياسات الدول الممانعة ودول الاعتدال في فرص التوصل إلى تسوية أو التشجيع عليها بين سوريا وإسرائيل.

• **العامل المحلي**، يتمثل في وضع الحكومتين السورية والإسرائيلية، وهامش المناورة الداخلية لكل منهما، وما يترتب على الانخراط في التسوية من مخاسر أو مكاسب قد تزيد من رصيدهما عند الرأي العام، وتساعدهما في مواجهة التحديات وحل المشكلات الوطنية الأخرى العالقة أو المتعثرة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا. ومن هنا فإن موازنة تحليل عملية التفاوض بأبعادها التقنية والسياسية يجب أن يتم ضمن إطار أشمل، وهو الاستراتيجيات الشاملة التي تبلورها وتتبناها الأطراف المتعددة المنخرطة فيها[٨].

لقد عززت مفاوضات السلام المنطلقة في مدريد عام ١٩٩١م- والتي شجعتها واشنطن ودول الأطلسي بين إسرائيل والدول العربية- التفاهم العربي، وسعت لتعزيزه وترسيخه بوضع أهداف مشتركة والتقريب بين مصالح مختلف الأطراف، من أجل دعم استقرار النظام الإقليمي الناشئ ودعم قدراته.

وكان لمشاركة سوريا في الحرب على العراق دور رئيس في تحقيق المناخ الجديد، وتشجيع واشنطن على الانخراط في عملية التفاوض بين العرب وإسرائيل، ولكنها لم تستمر طويلا بعد إنجاز مهمة الحرب ضد العراق وإضفاء الشرعية عليها. وحل تبادل الاتهامات بين الدول العربية وإسرائيل منذ عام ١٩٩٦ محل السعي نحو السلام، وأخفقت المحاولات لإعادة المفاوضات إلى مسارها، فبينما تمسكت سوريا بالعودة إلى المفاوضات من النقطة التي انتهت إليها مؤكدة الوعود التي أعطيت لها بالانسحاب الكامل من الجولان.

أصرت إسرائيل- للدلالة على عدم اهتمامها- بالعودة إلى المفاوضات بدون شروط، إلا أن الولايات المتحدة- وعندما أصبح عندها حافز جديد لتغيير المناخ الإقليمي وتحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية- تمكنت من إيجاد صيغة جديدة لاستئناف المفاوضات في أواخر ١٩٩٩، عندما أعلن كلنتون استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية من النقطة التي توقفت عندها عام ١٩٩٦م، مع ترك المصطلح غامضا بما يتيح لكل طرف تفسيره بالطريقة التي تلائمه، وقد عبر ذلك عن توافق مصالح مختلف الأطراف في الخروج من حالة الجمود، فالنسبة لسوريا، أرادت أن تحقق نوعا من الإنجاز في السلام مع إسرائيل يعيد إليها الجولان في إطار الانفتاح على أوروبا والغرب، وليكون مقدمة للإعداد لخلافة نجل الرئيس بشار الأسد.

في حين أن إسرائيل أرادت أن تنفذ وعدها الانتخابي في ظل حكومة باراك بالانسحاب من لبنان بحلول تموز ٢٠٠٠م، والخروج من حرب الاستنزاف التي فرضها

عليها حزب الله في الجنوب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا بمعاهدة سلام مع لبنان الذي يرفض ذلك من دون أن يتزامن مع معاهدة سلام مع سوريا، أو بانسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من لبنان يحمل مخاطر أمنية كبيرة للدولة العبرية، ثم إن تحقيق معاهدة على صعيد المسار السوري- اللبناني كان يعتبر أقل تعقيدا من إنجاز الحل الدائم مع السلطة الفلسطينية التي سيضعف موقفها التفاوضي، ويُظهِر إسرائيل بمظهر الراغب في السلام على الصعيد الدولي، ثم يدفع الأطراف الدولية للضغط على السلطة الفلسطينية للقبول بالتصور الإسرائيلي لقضايا الحل النهائي.

وفي النهاية فإن تحقيق مثل هذا السلام سيشكل عاملا قويا في ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا أدى إلى إعطاء المفاوضات السورية- الإسرائيلية الأولوية على حساب المفاوضات الفلسطينية، كادت تسفر عن تنفيذ مرحلة إعادة الانتشار الثالثة التي نصت عليها اتفاقية واي ريفر واتفاقية شرم الشيخ، والتوصل إلى إطار اتفاق الحل النهائي لولا تردد حكومة باراك في اللحظة الأخيرة، ولحسابات السياسة الداخلية الإسرائيلية وحدها[٩].

وهذا ما عبر عنه رفض الطرف الإسرائيلي تقديم تعهد واضح بالانسحاب إلى حدود ٤ يونيو/ حزيران، والإصرار على الاحتفاظ بالشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية، مع أن سورية أبدت مرونة كبيرة تجاه احتفاظ إسرائيل بمصادر مياه الأنهار التي تصب في هذه البحيرة، وخط الحدود الدولية الذي حدث في اتفاق ٧ مارس/ آذار ١٩٢٣م بين فرنسا وبريطانيا، وبين خط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧م.

هكذا أنهى فشل القمة الأميركية- السورية في جينيف مارس/ آذار ٢٠٠٢م الحلقة الثانية من المفاوضات التي انطلقت على أساس مؤتمر مدريد الذي نص على مبدأ الأرض مقابل السلام، ثم كانت النتيجة الأولى لانهيار المفاوضات استئناف الهجوم الإسرائيلي على لبنان وتدمير منشآته المدنية، واندلاع الانتفاضة الثانية في فلسطين، ثم دعوة

حكومات جامعة الدول العربية عبر اجتماع مجلس وزراء خارجيتها في بيروت أوائل مارس/آذار ٢٠٠٠م إلى إعادة النظر في عملية التطبيع مع إسرائيل، وفي المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، إضافة إلى تأكيد دعم الدول العربية المطلق للبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي باعتبار ذلك دفاعا مشروعا، والتشديد على رفض توطين اللاجئين.

ثم جاءت قمة شرخ الشيخ التي جمعت بين باراك وعرفات برعاية الرئيس المصري حسني مبارك في استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وتغيير منحى الجمود السياسي والتوجه نحو سياسات اللامواجهة، ومع ذلك لم يتغير شيء من نية الحكومة الإسرائيلية في حسم الصراع بالطرق العسكرية، ومن جانب واحد، بعيدا عن أي إطار للمفاوضات سواء في لبنان أو في فلسطين، وفي نفس الوقت زادت حدة الخلافات بين الدول العربية معا، وبين مصر وسورية خاصة، فيما يتعلق بالتطبيع والمفاوضات متعددة الأطراف.

باختيار إسرائيل الانسحاب من الجنوب اللبناني من جانب واحد، وزوال الخطر الإستراتيجي العراقي نتيجة الاحتلال الأميركي له شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء من الارتياح، فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع- وسيمنع في المستقبل القريب- تحالفا إستراتيجيا محتما معاديا لإسرائيل، يضم سورية ولبنان والعراق وإيران، ولن يمنع هذا الوجود إمكان قيام وجود مثل هذا التحالف فحسب، بل سيجعل أيضا كل طرف من هذه الأطراف عرضة لضغط مستمر يمنعه من التفكير في أية مبادرة هجومية ضد إسرائيل، وسيضعه كذلك في موقع دفاعي مفضلا مبدأ السلامة على إمكانية ضمه إلى قائمة أهداف الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية.

هذه المستجدات جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أكثر تصلبا، وأصبح مبنيا على مبدأ الأمن مقابل الأمن، بعد أن كان مبنيا قبل ذلك على مبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا الأمر يعني بوضوح أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم

توقع اتفاقات سلام أو تطبيع مع إسرائيل لم يعد يشكل هدفا استراتيجيا تبدي إسرائيل استعدادا مبدئيا للتوصل إليه في مقابل تنازلات إقليمية، بل إن مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلها تتبنى موقفا تطمح فيه إلى تحقيق السلام من دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧م[١٠].

إسرائيل والدول الإقليمية

تركيا

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل على الرغم من تصويتها ضد قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، وقد حرصت إسرائيل على تطوير علاقتها بأنقرة التي زارها رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون سرا عام ١٩٥٧م في إطار المساعي الأمريكية البريطانية للحد من المد القومي الناصري، وذلك بدفع تركيا وإيران والعراق والباكستان والأردن إلى عقد تحالفات إقليمية، مثل حلف بغداد الذي انتهى بثورة ١٤ يوليو/ تموز في العراق.

جاءت حرب ١٩٦٧م لتضع أنقرة أمام حسابات جديدة في علاقاتها مع أبيب وخاصة بعد محاولة حرق المسجد الأقصى التي قام بها اليهود عام ١٩٦٩م، إذ بدأت الحكومة التركية تدرك خطورة الممارسات الإسرائيلية على المنطقة، وبالتالي على المصالح الوطنية والقومية لتركيا، ودفع ذلك الحكومة التركية إلى تطوير العلاقات التركية مع الدول العربية على الرغم من الفتور الذي كان يخيم على علاقات أنقرة بدمشق بسبب لواء الإسكندرون، ومع العراق أيضا بسبب مياه الفرات ودجلة، إذ كانت هاتان الدولتان في المعسكر الشرقي المعادي لحلف الأطلسي الذي كان يرى في تركيا مركزا متقدما لحماية المصالح الغربية أمام المد السوفييتي الشيوعي، وكانت حسابات النخبة العلمانية- التي حكمت تركيا منذ عهد أتاتورك وحرصها على توثيق العلاقات التركية مع الغرب- قد ابتعدت بتركيا عن دائرتها الطبيعية وهي الدائرة الإسلامية، وقادتها للدخول في علاقات

وثيقة مع إسرائيل في سياق تحالفها مع الغرب في أمريكا وأوروبا وعضويتها في حلف الأطلسي، وتطلعاتها الدائمة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

وجاء الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني في الثمانينيات، ثم نتائج حرب الكويت، ثم مؤتمر مدريد للمصالحة العربية– الإسرائيلية ليضع أنقرة من جديد أمام حسابات معقدة دفعتها إلى إعادة النظر في علاقاتها بتل أبيب التي لم تتأخر في تقديم كافة الخدمات العسكرية والاستخباراتية لها، وخاصة في ما يتعلق بنشاط عناصر الحزب الكردستاني التركي.

وردَّت أنقرة على هذه المساعدات بالتوقيع على اتفاقية التعاون العسكري عام ١٩٩٦م، وفتحت صفحة جديدة في العلاقات التركية– الإسرائيلية، وكانت هذه المرة على الصعيد العسكري إذ استغلت تل أبيب هذه الفرصة فنجحت في إقامة علاقات وطيدة مع القيادات العسكرية التركية والحكومات اللاحقة التي استغلت هذه العلاقة بإسرائيل للضغط على دمشق لإجبارها على طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا في أكتوبر ١٩٩٨م، في الوقت الذي كان اللوبي اليهودي يتصدى لمساعي اللوبي الأرميني لتمرير قانون في الكونغرس يعترف بالمجازر التي يتهم الأرمنُ الأتراكَ بارتكابها عام ١٩١٥م.

استمرت إسرائيل في العمل لكسب أنقرة إلى جانبها، أو على الأقل لمنعها من المزيد من التقارب مع الدول العربية، خاصة سوريا ولبنان وإيران والفلسطينيين بعد أن عبر أردوغان أكثر من مرة عن تأييده سياسات دمشق في ما يتعلق بالسلام مع إسرائيل، إذ رفضت تل أبيب كثيرا من مساعي الوساطة بينها وبين سوريا ولبنان والفلسطينيين، وأدى ذلك إلى فتور في العلاقات بين إسرائيل وأنقرة بعد أن قررت حكومة أردوغان تجميد العديد من العقود الخاصة بمشاريع التصنيع العسكري التي سبق التوقيع عليها مبدئيا، ومنها تحديث الدبابات والطائرات التركية، وتصنيع دبابات ميركافا، وصواريخ آرو

الإسرائيلية في تركيا، وإسناد مهمة تحديث الأسلحة إلى شركات تركية، والتخلي عن الخدمات الإسرائيلية في هذا الصدد، وتزامن ذلك بعد أن اتخذت تركيا موقفا عنيفا ضد إسرائيل وناقدا لسياساتها في رفح.

في ظل ضعف المواقف الدولية- وخاصة العربية- إزاء المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، بهدم المنازل وقصف مظاهر احتجاج فلسطينية بقذائف الدبابات، والعمل على تشريد عشرات الآلاف من الفسلطينيين وجعلهم بلا مأوى، وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن لهذه الممارسات إلا أن هذا القرار لم يقترن بأي إجراءات رادعة أو عقابية ضد إسرائيل واكتفى بالإدانة اللفظية. ومن هنا تبدو تصريحات أردوغان ومواقف تركيا من استدعاء سفيرها للتشاور، وتوجيه النقد العلني للممارسات الهمجية الإسرائيلية بمثابة موقف متقدم إزاء حالة العجز الدولي والتخاذل العربي عن فعل أي شيء لردع العدوان الإسرائيلي.

جاءت مواقف تركيا من نقد السياسات الإسرائيلية في سياق انفتاح تركي تجاه العالم العربي والإسلامي، وتقارب مع التوجهات العربية، وبالذات منذ وصول الإسلاميين بزعامة أردوغان إلى رئاسة الحكومة التركية، كان أبرز هذه المؤشرات التوتر في العلاقات التركية- السورية وهو الأمر الذي جسدته زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لتركيا. وقد أدت هذه التطورات في العلاقات السورية- التركية إلى احتواء جبهة توتر إقليمي كانت تسعى إسرائيل إلى تصعيدها بهدف تعميق التأزم في العلاقات العربية- التركية، وظهر ذلك من الموقف التركي تجاه الأزمة العراقية، فقد رفضت المشاركة في الغزو الأمريكي ضد العراق، ورفضت منح تسهيلات عسكرية ولوجستية للقوات الأمريكية عبر الأراضي والقواعد العسكرية التركية، مثل قاعدة إنجيرليك في عمليات غزو الأراضي العراقية. كذلك فقد اتخذت تركيا موقفا مهما متفقا مع المواقف العربية من رفض تقسيم أراضي العراق وضرورة الحفاظ على وحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا السياق هناك معارضة تركية شديدة لتقسيم العراق انطلاقا من الرؤى الإستراتيجية لحماية الأمن القومي التركي، والتي ترفض قيام كيان كردي في شمال العراق، خشية أن يعزز ذلك التوجهات الاستقلالية أو الانفصالية لأكراد تركيا، وهي سياسة كان لها الدور الحاسم في ردع المخططات الرامية إلى تقسيم أراضي العراق، علما أن تقسيم العراق يحظى بدعم إسرائيلي يأمل ألا يرى العراق دولة موحدة قوية من جديد. فلقد لعبت التحذيرات التركية- من أن قواتها سوف تقتحم شمال العراق في حال تم الإعلان عن قيام دولة كردية هناك- دورا محوريا في تراجع الخطط التي كانت تستهدف إقامة كيان كردي مستقل في شمال العراق، ودفع ذلك أيضا أكراد العراق لتبني سياسات أكثر واقعية تهدف إلى تأكيد بقائهم داخل العراق الموحد في إطار كونفدرالي أو فيدرالي مع تحسين الشروط والمزايا والمكتسبات للمناطق الكردية.

ورغم أننا لا نتوقع تحولا جذريا دراميتكيا في السياسات التركية تجاه إسرائيل، وأن من يقف وراء تدعيم علاقات التعاون والشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل هو المؤسسة العسكرية وأركان الجيش التركي، بالإضافة إلى النخبة العلمانية الملتصقة بالغرب، لأن ارتباطات تركيا الإستراتيجية بالغرب وأمريكا وحلف الأطلنطي تحول دون ذلك، فإن الملاحظ استمرار علاقات التعاون وخاصة في الجانب الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل، فقد أثمرت زيارة وزير البنى التحتية الإسرائيلية لأنقرة مؤخرا عن الاتفاق على قيام شركات تركية ببناء محطة توليد للطاقة الشمسية في إسرائيل. بالإضافة إلى أن علاقات التبادل التجاري بين البلدين تتجاوز المليار دولار سنويا، وهناك نحو ٣٢٠ ألف سائح إسرائيلي يتدفقون سنويا إلى تركيا. وقد أعلن الوزير الإسرائيلي باريتسكي أن الطرفين: التركي والإسرائيلي يعكفان على تنفيذ خطة لنقل المياه العذبة عبر السفن من تركيا إلى إسرائيل، وهناك دراسات جدوى مشتركة لإمكانية نقل الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط الخام والمنتوجات النفطية المكررة تحت البحر المتوسط من تركيا إلى إسرائيل أيضا.

كل ذلك يجب ألا يقلل من أهمية التغيرات التي أحدثتها حكومة أردوغان في سياساتها مع العالم العربي والإسلامي، ومن المهم للعرب أن يستثمروا هذه التطورات والعمل على تشجيع التيار المؤيد للتقارب مع العرب داخل أروقة الحكومة التركية للاستمرار في هذا النهج، من خلال اتفاقيات التعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بهدف إزالة كثير من رواسب الشكوك وعدم الثقة في العلاقات العربية التركية، هذه الخطوات من شأنها تعزيز توجهات حكومة أردوغان في الانفتاح على العالم العربي والإسلامي وتقليص العلاقات مع إسرائيل، بما يدفع المؤسسة العسكرية التركية من منظور المصالح الاستراتيجية إلى مساندة توجهات التقارب مع العرب.

إيران

تعيش المنطقة اليوم حالة شبيهة بالتي كانت سائدة في تسعينيات القرن الماضي، والتي أدت إلى إطلاق مؤتمر مدريد للسلام، وهذا يعني حاجة واشنطن إلى حشد الدول العربية، والخليجية خاصة، في مواجهة الخطر الجديد الناجم عن تصاعد قدرات إيران العسكرية، وتهديدها للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وذلك بالنظر إلى صيغة النظام السائد في إيران والواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة، ثم امتلاك إيران كثيرا من مصادر القوة التي يمكن أن تعبر من خلالها عن نفسها. فهناك قدرة إيران المالية العالية نتيجة الاحتياطي النفطي الضخم، وهو أمر يتيح لإيران توظيف مصادر مالية ضخمة لبناء قوة عسكرية جبارة، وتمويل مشاريعها السياسية والعسكرية في المنطقة، إضافة إلى الاحتياط البشري الضخم، عدا عن موقع إيران الجغرافي المتميز على أبواب الخليج العربي، ووسط محيط من الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية أضيفت إليها بعد زوال الاتحاد السوفييتي. وتعد القاعدةُ الكفاحيةُ للنظام الإيراني القائمة على الإسلام الإستراتيجيةَ التي اتبعتها إيران في دعم شبكات أصولية منتشرة على مستوى عالمي وبنائها لتوسيع النفوذ الإيراني في دول الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وحيثما توجد تجمعات إسرائيلية، فقد زودت إيران حزب الله في لبنان بالمال والسلاح والتدريب العسكري.

ترى إسرائيل أن الخطر الإيراني هو العدو الأكبر لها الآن؛ لأنها الأكثر قربا من تطوير أسلحة نووية؛ فقد جاء في تقرير لصحيفة هآرتس في أواخر إبريل/ نيسان ٢٠٠٣م أن سفير إسرائيل في واشنطن كان ينادي بتغيير نظام الحكم في إيران، وأن الإطاحة بصدام لم تكن كافية، وأن الولايات المتحدة لا بد أن تتابع سياستها في محاربة الإرهاب وأنه "ما زلنا نواجه خطرا عظيما، وأن نمطية هذا الخطر تأتي من سوريا وإيران".

إلا أن ذلك يعتبر قضية خطرة إلى حد تهديد وجود إسرائيل أو الولايات المتحدة، وإذا استطاعت واشنطن أن تتعايش مع القوة النووية السوفييتية والصينية وحتى الكورية الشمالية، فهي بالتالي قادرة على على العيش مع القوة النووية الإيرانية، وثمة توافق عام بين المراقبين على أن المقاربة العسكرية للأزمة غير مجدية، وأن اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية يمكن أن يشكل مقاربة أكثر نجاعة، خاصة مع إدراك واشنطن فقدانها الخيارات في معالجة ما تواجهه من تحديات، سواء أكان ذلك في إيجاد مخرج من الورطة العراقية أم في تثبيت الوضع في لبنان أو فلسطين.

وعلى الصعيد الإقليمي تتضارب مصالح الحشد ضد إيران مع مصالح العمل على حل الأزمة العربية– الإسرائيلية. ولا يمكن أن تستقيم إلا إذا عُدَّت إيران جزءا من المعادلة الإستراتيجية الإقليمية، ومن غير الممكن أن تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل لسورية حلا مشرفا في الجولان مكافأة لها على التحالف الطويل والدائم مع إيران، ما لم يتم التوصل مسبقا إلى تفاهم أميركي– إيراني. وفي المقابل، ليس في إمكان دمشق التي لديها كل الأسباب كيلا تثق بوعود الإدارة الأميركية، أن تتخلى عن علاقاتها القوية بإيران، وما تؤمِّن الأخيرة لها من تغطية إستراتيجية وحماية سياسية ومعنوية، وتنضم إلى بقية الدول العربية الموسومة بالاعتدال، التي شاركت واشنطن في محاصرة النظام السوري وفرضت العزلة عليه بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري، منذ عامين.

ترى إسرائيل أن الخطر الإيراني يعد مدخلا مهما من مداخل تعزيز العلاقات أو انفراجها مع الدول العربية المعتدلة، مثل مصر والسعودية ودول الخليج، ولن تحتمل فكرة أن تتشكل ضدها- بمبادرة إيرانية- جبهة شرقية خطرة بصورة جدية، لا سيما أن إيران قادرة على القيام بتغييرات بنيوية كبيرة في سياساتها الداخلية والخارجية، وأن تصبح قوة إقليمية رئيسية ذات قدرة على تشكيل تجمع إقليمي، مما قد يفضي إلى قلب موازين القوى إقلميا، وما يعنيه من الدخول في دائرة التأثير والتأثر الدوليين.

الهوامش

[١]. تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، شبكة الإنترنت للإعلام العربي.

[٢]. محمد جمال عرفة، انسحاب شارون يثقب جدار المقاطعة، قاطع دوت كوم سبتمبر ٢٠٠٥م.

[٣]. نفسه.

[٤]. GULFISSUES.NET

[٥]. محمد جمال عرفة، مصدر سابق.

[٦]. برهان غليون، مصير التسوية السياسية العرب- الإسرائيلية بعد ٤٠ عاما على حرب ١٩٦٧م، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٠، ربيع ٢٠٠٧. ص ٥– ١٤.

[٧]. ستيفن والت وآخرون، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦م. ترجمة أحمد الحاج.

[٨]. برهان غليون، مصدر سابق، ص ٧.

[٩]. نفسه، ص ٧.

[١٠]. أسعد غانم، نظرة عامة في المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي. مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ٦٢ ربيع ٢٠٠٥م. ص ٣٩.

الورقة الثانية

إسرائيل والنظام الدولي*

مقدمة

يدور الحديث هنا عن استشراف ملامح العلاقات بين إسرائيل والنظام الدولي، والقوى الكبرى، والمنظمات الدولية حتى العام ٢٠١٥م، وهي فترة قصيرة للغاية في عمر الشعوب والدول، فالحديث يدور عن ثمان سنوات فقط، صحيح أنها فترة تعد طويلة من الناحية الإسرائيلية لاعتبارات عديدة أبرزها حداثة عمر الدولة في المنطقة، وسرعة إيقاع التطورات والتغيرات، إضافة إلى أن إسرائيل تخطط لفترات زمنية متفاوتة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ولكن الحديث عن فترة ثمان سنوات في المحصلة النهائية هو حديث عن المستقبل المنظور أو استشراف للمستقبل على المدى القصير.

وسوف نتناول الموضوع في نقاط محددة على النحو التالي:

أولا: العلاقات مع الولايات المتحدة، وتوظيفها في العلاقات الدولية

ثانيا: العلاقات مع القوى الدولية الأخرى

ثالثا: العلاقات مع الأمم المتحدة.

* **د. عماد جاد/** رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية في مؤسسة الأهرام/ مصر.

أولا: العلاقات مع الولايات المتحدة، وتوظيفها في العلاقات الدولية

نشير بداية إلى مركزية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأولى في عالم ثنائي القطبية، باتت تنفرد بإدارته بعد انتهاء الحرب الباردة، وتوظف العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة في تحقيق مكاسب كبرى على صعيد علاقاتها مع القوى الدولية المختلفة الساعية إلى كسب ود الولايات المتحدة، إذ رسخت إسرائيل قناعة عند دوائر عديدة في العالم بأنها تمثل المدخل إلى قلب واشنطن، المدخل إلى التأثير على السياسة الأمريكية، وكسب ود الإدارات الأمريكية المختلفة، وهو أمر غاية في الأهمية وظفته إسرائيل كثيرا في تحقيق اختراق عديد من المناطق والأقاليم.

وفيما يخص العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نشير بوضوح إلى أنها تمثل نمطا متطورا من "التحالف الإستراتيجي" إلى الدرجة التي جعلت بعض دارسي العلاقات الدولة يتخذون من هذه العلاقات نمطا للتحالف الواقعي، فعلى الرغم من عدم وجود اتفاق تحالف رسمي بين البلدين، إلا أن واقع العلاقات يشير إلى أنها علاقات تحالف إستراتيجي. فالولايات المتحدة تضع من حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها العسكري النوعي على كافة جيرانها هدفا من أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط إلى جانب ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة.

وإذا كنا نلاحظ بدايات لتوجهات أمريكية داخلية تدعو إلى التخلص من عبء تبني السياسة الخارجية الأمريكية للمصالح الإسرائيلية في المنطقة، إلا أن هذه التوجهات لا تزال في بدايتها، ولا يتوقع أن تؤتي بثمار في مرحلة الدراسة حتى العام ٢٠١٥م، إذ يمكن أن تؤتي ثمارها بعد ذلك، وضمن سياق دولي وإقليمي معين.

الحقيقة أن علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة تتجاوز التفاعل المباشر، فعلى مدار العقود الماضية ساد نوع من الاعتقاد العام عند عواصم العالم والمنطقة بأن الطريق إلى

واشنطن يمر عبر تل أبيب، وأن مدخل التأثير على السياسة الأمريكية يأتي عبر علاقة ما مع إسرائيل. وترافق معه اعتقاد آخر بأن الدولة المعنية يمكن أن تحصل على ما تريد من واشنطن، وتؤثر في السياسة الأمريكية على النحو الذي تريد، إذا ما جرى التوافق مع إسرائيل، وتصل هذه الرؤية إلى القمة في حال حمل إسرائيل لهذه المطالب إلى العاصمة الأمريكية، أو التدخل المباشر لصالح ما تريد الدولة المعنية من واشنطن.

تحقق ذلك نتيجة عدة اعتبارات، منها أن الإدارات الأمريكية المختلفة منذ إعلان إسرائيل حددت مصالحها في الشرق الأوسط في ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وضمان أمن إسرائيل وحمايتها من الأخطار التي تتهددها، ومنها أيضا نجاح إسرائيل في تسويق هذه الرؤية– الصحيحة في حينها– وتضخيمها، ثم تكريسها عند الأطراف الدولية والإقليمية، كذلك فإن الدول العربية ساهمت في تكريس هذه الرؤية عندما تعاملت معها على أنها مُسَلَّمَة، ولم تسع إلى تحديها أو محاولة اختراقها وبناء علاقات متشعبة مع الولايات المتحدة تفرض شبكة من المصالح يمكنها فرض قيود على هذه الرؤية الإسرائيلية. وقد أدت ظروف الحرب الباردة وتطور علاقات عديد من الدول العربية بالاتحاد السوفييتي السابق، إلى تقوية مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية من ناحية وإلى ممارسة إسرائيل لدور مهم في هذه الإستراتيجية.

في إطار هذه الظروف الموضوعية تبلورت رؤية واضحة وتكرست بمرور الوقت، تمثلت في التعامل مع إسرائيل بوابة شرعية للتقرب من الولايات المتحدة وكسب ودها، فالدولة التي تنفتح على إسرائيل وتتعاون معها وتطور علاقاتها بها، ستكون في الأغلب محل رضا أمريكي بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي أو ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي إطار تنظر فيه واشنطن "بعين العطف" إلى مصالح هذه الدولة وتطلعاتها، ومطالبها سواء كانت هذه المصالح أو المطالب عند واشنطن مباشرة، أو عند أطراف دولية أخرى صديقة مثل الاتحاد الأوروبي، أو معادية مثل حلفاء الاتحاد السوفييتي السابق. ويمكن القول: إن هذه الرؤية كانت أقرب إلى

المُسَلَّمة طوال العقود الأربعة التي تلت إعلان إسرائيل، أي حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. وفي هذا السياق أقدمت عديد من الدول في أقاليم العالم المختلفة على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وحرصت دول أخرى- مثل تركيا كانت تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية- على تطوير هذه العلاقات في مراحل تالية.

مع نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٩١م بدأت هذه الرؤية في التزعزع، إذ بدت إسرائيل في كثير من المواقف والمناسبات عبئا على الإستراتيجية الأمريكية، وبدأت التساؤلات تطرح حول التأثيرات السلبية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وهي المرحلة التي تطورت على مدار العام الماضي ٢٠٠٦م، والتي شهدت لأول مرة طرح أسئلة غير معتادة في الولايات المتحدة عن الأبعاد السلبية المختلفة للعلاقة مع إسرائيل.

يمكن القول: إن مرحلة تزعزع الرؤية التقليدية للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد بدأت مع انتهاء الحرب الباردة واختفاء حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي، وحدوث تطورات إقليمية مهمة أدت إلى ظهور إسرائيل بمظهر العبء على الإستراتيجية الأمريكية، وبعد أن كان ينظر لإسرائيل باعتبارها رصيدا "ثمينا" للسياسة الأمريكية وحليفا متقدما في "بيئة معادية"، بدت إسرائيل عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة إبان أزمة حرب الخليج الثانية (احتلال الكويت ثم تحريره)، إذ خلصت واشنطن إلى أن هدفها تشكيل تحالف من دول المنطقة لطرد القوات العراقية من الكويت يتطلب إبعاد إسرائيل عن الصورة تماما، بل والضغط عليها حتى لا ترد على صواريخ صدام حسين، فأي رد إسرائيلي سيؤدي إلى تفكك التحالف، وخضعت واشنطن لابتزاز إسرائيلي في الحصول على ثمن مباشر لقاء الابتعاد عن المسرح وعدم الرد على صواريخ صدام حسين.

وبعد انتهاء الحرب اقتضت المصلحة الأمريكية عقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط (مؤتمر مدريد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١م)، وهو ما قاومته حكومة شامير، فجرى

جلبه إلى المؤتمر، وتجميد ضمانات القروض الأمريكية من قبل الرئيس جورج بوش الأب، والتدخل في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية على النحو الذي أدى إلى إسقاط الليكود وعودة حزب العمل بقيادة رابين، ومن ثم بدء مسيرة أوسلو. في نفس الوقت بدا واضحا أن هناك حدودا لما يمكن أن تجنيه الدول من خلال مقولة "الطريق إلى قلب واشنطن يمر عبر تل أبيب"، والمثال البارز هنا الحالة التركية، فقد حصلت الأخيرة على بعض المكاسب من جراء تفعيل علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها، إلا أنها لم تحصل على الجائزة الكبرى التي كانت أنقرة تتطلع إليها وهي الاستعانة بواشنطن في اقتحام أبواب الاتحاد الأوروبي والحصول على العضوية الكاملة، فقد بدا واضحا بالفعل أن هناك حدودا لما يمكن أن تحققه الدول جريا على المعادلة الخاصة بالعلاقة مع إسرائيل، ففي الوقت الذي يمكن أن تنال فيه رضا واشنطن، وتحصل على مزايا اقتصادية وتجارية، ومساندة في قضايا محددة، إلا أن هناك قضايا لا تتجاوب معها واشنطن، وهناك قضايا أخرى لا يمكنها تلبية طلب الطرف الثالث؛ لأن ما يريده مرفوض من قوى كبرى أو تكتلات قوية كالاتحاد الأوروبي، أو أن الحسابات الخاصة بهذه القوى أو الكتلة تختلف عن حسابات واشنطن. وباختصار بدا واضحا أن هناك حدودا لما يمكن أن تجنيه الدول من واشنطن عبر تطوير علاقاتها مع "إسرائيل".

لعل المرحلة الأهم في معالجة هذه الرؤية هي مرحلة اتساع دائرة التباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب، وإذا كانت مؤشرات عديدة قد أكدت على هذا التباين خلال السنوات الخمس الماضية، فإن العام ٢٠٠٦م حمل معه مؤشرات قطعية على هذا التباين، منها قضية الجاسوس بولاربد، وتزويد إسرائيل للصين بتكنولوجيا أمريكية متطورة دون معرفة واشنطن، وقيام منظمة "إيباك" بدور في نقل معلومات أمريكية حساسة إلى إسرائيل عبر دائرة "يهودية أمريكية" من مسؤولين في وزارة الدفاع وإيباك، وإذا كانت سيطرة "المحافظون الجدد" و "الحرب على الإرهاب" قد وضعتا سقفا لبروز هذا التباين فإن تطورات لاحقة في العام ٢٠٠٦م قد أطاحت بهذا السقف، وأماطت

اللثام عن هذه التباينات التي وصلت في مراحل تالية إلى مستوى التناقضات، ومن أبرز هذه التطورات دراسة والت وميرشامير، وكتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر "فلسطين: سلام لا فصل عنصري"، ثم تَعمُّق المأزق الأمريكي في العراق، وأخيرا نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس وعودة الديمقراطيين للسيطرة على مجلسيه.

كسر المحرمات

تجسدت سلبية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل على نحو جلي في دراسة أعدها عالمان من أبرز أساتذة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وتكرّست هذه السلبية بعواقب الحرب الإسرائيلية على حزب الله، وتعمقت بعد اكتشاف أبعاد الورطة الأمريكية في العراق وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦م، والحاجة إلى إستراتيجية أمريكية جديدة ومغايرة في الشرق الأوسط، واتساع دائرة التباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب.

تنبع أهمية الدراسة من أنها أول دراسة في الولايات المتحدة على يد متخصصين في مجالهما، ومن أنها انطلقت من أرضية المصلحة الوطنية الأمريكية، وطرحت مجموعة من التساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، والتي تبنت على الدوام الرؤى الإسرائيلية دون النظر إلى ما يمكن أن تسببه من أضرار للمصالح الوطنية الأمريكية، ومن أبرزها: لماذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لأن تبعد أمنها الخاص وأمن كثيرين من حلفائها من أجل دعم مصالح دولة أخرى؟ هل يرجع ذلك إلى مصالح إستراتيجية مشتركة أم حتميات أخلاقية قاهرة؟

كانت الإجابة في السياسات المحلية، أي في الاعتبارات الأمريكية الداخلية التي تدفع في اتجاه تبني سياسات خارجية موظفة لمصلحة دولة أخرى (إسرائيل) على حساب المصالح الحقيقية للولايات المتحدة، ودليل ذلك حصول إسرائيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو (١٤٠) مليار دولار من الولايات المتحدة دون قيود على تدفق هذه المساعدات أو طرق استخدامها ومجالات إنفاقها التي ترد على الدول الأخرى التي تتلقى

مساعدات أمريكية. أيضا فإن واشنطن استخدمت منذ عام ١٩٨٢م الفيتو ٣٢ مرة لمنع صدور قرارات ترفضها إسرائيل، وهو عدد يزيد على عدد مرات استخدام الفيتو من جانب الدول الأربع الأخرى التي تتمتع بهذا الحق في مجلس الأمن: الاتحاد السوفييتي (روسيا) والصين وفرنسا وبريطانيا.

أشارت الدراسة إلى أن إسرائيل أضرت كثيرا بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية عندما أقدمت على نقل تقنيات عسكرية حساسة إلى الصين، وتجسست على واشنطن (قضية بولارد)، بل إن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة شارك في عملية التجسس عبر قيام مسؤولين في منظمة إيباك بنقل معلومات حساسة من وزراة الدفاع الأمريكية– من خلال لاري فرانكلين– إلى دبلوماسي إسرائيلي.

فنَّدت الدراسة الأساس الأخلاقي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية عبر التأكيد على زيف ادعاء ديمقراطية إسرائيل، فإسرائيل ليست دولة ديمقراطية، وديمقراطيتها محدودة باعتبارات دينية لليهود، وعرقية ليهود الغرب، فهي دولة تقوم على علاقة الدم وليس المواطنة. وأكّدا أن ادعاء اعتبار الديمقراطية في المساندة الأمريكية لإسرائيل هو ادعاء باطل؛ لأن الولايات المتحدة لا تساند– عادة– الدول الديمقراطية، بل إنها كثيرا ما دبرت انقلابات على نظم ديمقراطية، وترتبط بعلاقات قوية بنظم حكم ديكتاتورية.

ترى الدراسة أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موجهة أساسا لخدمة المصالح الإسرائيلية، فغزو العراق هو مصلحة إسرائيلية وليست أمريكية، وعداء إيران كذلك، ونفس الشيء ينطبق أيضا على مقاطعة سوريا وفرض الضغوط عليها، بل إن بعض التعبيرات والمسميات الأمريكية هي في جوهرها تعبيرات إسرائيلية مثل تعبير "الدول المارقة". مما فتح المجال أمام أصوات أمريكية أخرى كي تتحدث عن مخاطر دعم واشنطن لإسرائيل على المصالح الوطنية الأمريكية، ومن قبيل ذلك ما قاله روبرت جالوتشي– العميد السابق لجامعة جورج تاون في محاضرة له بالمدينة التعليمية بقطر– "إن

الولايات المتحدة تدفع ثمنا غاليا مقابل دعمها لإسرائيل، وفي كثير من الحالات كانت المسؤولية تلقى على عاتق واشنطن في كل ما تقوم به إسرائيل"[٢].

وعلى نفس الدرجة من أهمية هذه الدراسة يأتي كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر[٣]، وخلاصته: إما أن تطبق إسرائيل قرارات الشرعية الدولية وتقبل بقيام دولة فلسطينية مستقلة، أو تنتهي إلى دولة عنصرية على غرار النظام الذي تهاوي في جنوب إفريقيا.

تعمق المأزق الأمريكي في العراق

مع ازدياد حدة المأزق الأمريكي في العراق، بدأت الإدارة الأمريكية عملية مراجعة للموقف عبر الاستعانة بفريق بوش الأب لوضع إستراتيجية جديدة تتيح مخرجا مقبولا من هذا المأزق. وهنا تولى مركز جيمس بيكر- الذي يشرف عليه السفير إدوارد جيريجان- إعداد هذه الإستراتيجية الجديدة التي أكدت على ضرورة تبني إستراتيجية جديدة تنهض على انسحاب تدريجي من العراق.

أما سوريا فقد رأت الدراسة أنها تمثل خطرا وفرصة في نفس الوقت، وحسب الدراسة فإن "الأسد يمكنه إعاقة التقدم في العراق وتعطيل التسوية في لبنان، وأيضا دعم قوى التشدد في فلسطين"، ومن ثَمَّ فتوصية الدراسة هي الانفتاح على سوريا و" جلب أولمرت إلى مائدة التفاوض كما فعل بوش الأب وبيكر مع شامير عام ١٩٩١م"[٤].

وبالنسبة لإيران هناك توصيات بضرورة العمل على فتح قنوات للحوار معها، وهو ما يعني التسليم من قبل واشنطن بدور إيراني مميز في المنطقة، وربما القبول بإيران نووية ضمن قيود معينة، صحيح أن هذه الرؤية لم تستقر بعد، إلا أن الحوار يتطرق إلى مختلف الاحتمالات، والجديد أنه يناقش على أرضية مصالح وطنية أمريكية مجردة من أية حسابات تتعلق بالرؤية الإسرائيلية.

هناك توصية بضرورة بدء عملية تسوية سياسية حقيقية للصراع العربي الإسرائيلي لتشكل نوعا من وقف حالة العداء المتصاعدة في العالمين العربي والإسلامي ضد

الولايات المتحدة، وهذه الرؤية الجديدة تبتعد كثيرا عن الرؤية الإسرائيلية، وقد جاء الأداء المتواضع للجيش الإسرائيلي في حربه مع مقاتلي حزب الله ليدفع هذه الرؤية إلى الأمام، ويقلص من مساحة الدور الإسرائيلي في التأثير على السياسات الأمريكية، فقد اعتبرت أطراف عديدة- ومنها إسرائيلية- أن إسرائيل فشلت في القيام بأول مهمة جدية لصالح الولايات المتحدة، وهي القضاء على مقاتلي حزب الله.

انتخابات التجديد النصفي للكونجرس

مزيد من المراجعة لأسس السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

أسفرت انتخابات التجديد النصفي للكونجرس عن سيطرة الديمقراطيين على مجلسيه، وفقدان الحزب الجمهوري للأغلبية التي كان يتمتع بها مدة ١٢ عاما، وقد أدت هذه النتائج إلى الإسراع بعملية المراجعة التي تجري للسياسة الخارجية الأمريكية، فقد كان العراق الملف الرئيسي في الانتخابات، ولذلك كان الأثر المباشر للإعلان عن النتائج استقالة مهندس الحرب على العراق، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وحلول روبرت جيتس محله، والأخير يرى أن سياسة إسرائيل في الشرق الأوسط تؤثر سلبيا على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن واشنطن تتحمل وزر السياسات الإسرائيلية، ومن ثم على واشنطن أن تتصرف من منطلق رؤيتها لمصالحها[٥]. واستمرار عملية المراجعة، وقبول الرئيس بوش بتغيير الاتجاه في العراق بالتوافق مع الديمقراطيين وذلك عبر عمل لجنة "بيكر- هاملتون"[٦] التي أشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى أن توصياتها تثير مخاوف كبيرة في إسرائيل[٧]. وفي هذا السياق عاد فريق بوش الأب إلى الصدارة من جديد وهو أمر يثير أيضا المخاوف في إسرائيل، إذ رأى بعضهم "أن الرئيس بوش يعود إلى رجال أبيه، وصعود رجال الأب من جديد لا يبشر بالخير في إسرائيل، فقد واجه بوش الأب شامير ونتنياهو وشارون، وكره المستوطنات، وجمّد ضمانات القروض، وساهم في هزيمة الليكود عام ١٩٩٢م"[٨].

ترى التقديرات الإسرائيلية أن عودة فريق بوش الأب تعني أن إسرائيل هي أحد اللاعبين في الشرق الأوسط، ولكنها لن تكون اللاعب الوحيد كما كان الحال[٩]. وتثير هذه الرؤية قضية مهمة تتمثل في أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كانت تتشكل في السنوات الماضية انطلاقا من محورية دور إسرائيل، بل إن هذا الدور وصل إلى أن يكون المتغير الرئيسي في تحديد التفاعلات الأمريكية، ومن ثم تأطير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. أما الجديد في سياق هذه التحولات فهو تحول إسرائيل إلى أحد اللاعبين، واعتبار المصالح الوطنية الأمريكية المتغير الرئيسي في تحديد التفاعلات، وسيجري التعامل مع إسرائيل هنا باعتبارها أحد اللاعبين في مجمل هذه التفاعلات، وعليها أن تبحث عن التقاطع في المصالح مع الولايات المتحدة، بل أن تلعب أحيانا أدوارا لا تحقق مصالحها بقدر ما ترى واشنطن أنها تحقق مصلحة أمريكية، ويتصور أيضا أن تتعرض إسرائيل لمواقف تفرضها عليها واشنطن للقيام بأدوار أو اتخاذ قرارات عكس ما تعتقد أن مصلحتها تستوجبها، ونشير هنا بوضوح إلى المؤشرات الأولية على انفتاح أمريكي متوقع تجاه سوريا، وربما أيضا تجاه إيران، بل أن فكرة عقد مؤتمر سلام دولي جديد، يطلب من إسرائيل المشاركة الإيجابية فيه مثُلت أحد أبرز المؤشرات من قبل باحثين إسرائيليين على تحولات متواصلة في الموقف الأمريكي، بل ويمكن أن تطلب واشنطن- في إطار الرؤية الجديدة لسياساتها في الشرق الأوسط- من إسرائيل اتخاذ خطوات أو بادرات "إيجابية" تجاه سوريا بصرف النظر عن التقديرات الإسرائيلية لهذه الخطوات، ويشار على سبيل المثال إلى رفض واشنطن للتلميحات الإسرائيلية بشأن التفاوض مع سوريا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٦م[١٠]، إذ أعلن مسؤول أمريكي بارز أن سوريا دولة خطيرة لا تساهم في الاستقرار، وتشارك في قتل الجنود الأمركيين في العراق، ومن ثم لا ينبغي أن تحصل على جائزة الآن[١١]. ويشار هنا أيضا إلى أن أوساطا أمريكية عديدة قد أبدت امتعاضها من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي إبان زيارته

الأخيرة لواشنطن، والتي أشاد فيها بالغزو الأمريكي للعراق مؤكدا أنه أدى إلى استقرار الشرق الأوسط[١٢].

يمكن أن نخلص من ذلك إلى القول بأن تحولا ملموسا بدأ يطرأ في موقف الإدارة الأمريكية تجاه رؤيتها لإسرائيل ودورها، والآثار المترتبة على الولايات المتحدة من جراء سياسات إسرائيل في المنطقة. وقد تجسدت ملامح التحول في زيارات أولمرت للولايات المتحدة أواخر ٢٠٠٦م، إذ قدَّرت مصادر إسرائيلية أن زيارة أولمرت قد كشفت عن تصاعد دائرة الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة. وكذلك بعث السفير الإسرائيلي في واشنطن داني أيالون- المنتهية ولايته- برسالة إلى حكومته محذرا من حدوث تغير في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، ومؤكدا على أن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس بدت حادة ومحتجة بشدة إزاء ما تقوم به إسرائيل، واختتم رسالته بالتأكيد على أن حصيلة سياسة إسرائيل سلبية للغاية تجاه واشنطن وللرئيس بوش والجمهوريين"[١٣].

لخص الرئيس السابق للبنك الدولي، والمبعوث الخاص للجنة الرباعية، جيمس ولفنسون حال العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومكانة إسرائيل عند واشنطن أمام مؤتمر الاتحاد اليهودي في شيكاجو بالقول: "صحيح أن الغرب يعترف بأهمية إسرائيل وبجذورها التاريخية، وأن إسرائيل مهمة للولايات المتحدة من النواحي السياسية والإستراتيجية، إلا أن التغيرات الإقليمية التي جرت مؤخرا لا تعمل في صالح إسرائيل وتُعقد من وضعها". وأضاف: "من ناحية الولايات المتحدة فقد نشأ في الشرق الأوسط وضع من انعدام اليقين، فإسرائيل تبدو هشة للغاية، وقوتها العسكرية وضعت في اختبار، التأثير الإيراني تعاظم، والولايات المتحدة تغرق في الوحل العراقي، والإسلام المتطرف يتعاظم تأثيره... وفي غضون عام أو عامين ستبتعد إسرائيل عن مركز اهتمام الإدارة الأمريكية"[١٤].

وفي أثناء زيارتها لسوريا في أوائل مايو ٢٠٠٧م أعلنت رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي أن على إسرائيل أن تستعد لإجراء مفاوضات مع سوريا،

وهو الإعلان الذي فاجأ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، في وقت يعلم فيه أن الإدارة الأمريكية ضد خطوة من هذا النوع[١٥].

السؤال هنا: هل يعني ذلك أن جوهر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد تغير، وأن إسرائيل لم تعد تحتل المكانة المحورية في السياسة الأمريكية في المنطقة، ومن ثم سقطت معادلة أن الطريق إلى قلب واشنطن يمر عبر تل أبيب؟

المؤكد أن ثمة تغيرا في علاقة واشنطن بتل أبيب، وأن هذا التغير جاء حصلية تغيرات إقليمية مثلت أزمات كبرى للإدارة الأمريكية، سواء في "المستنقع العراقي" أو الأزمة مع إيران وسوريا، والمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. وبدا واضحا من بعض التقديرات الأمريكية أن إسرائيل مثلت عنصرا مشتركا في هذه الأزمات، وبدت في معظمها عبئا على الإستراتيجية الأمريكية، وأن شقًّا رئيسيا من أزمات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والكراهية لواشنطن هي نتيجة تقديم الهدف الإسرائيلي على الأمريكي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وفي هذا السياق تجري عملية مراجعة للسياسة الأمريكية تجاه ملفات كثيرة من خلال معادلة جديدة تقدم الهدف الأمريكي على الإسرائيلي في السياسة الجديدة تجاه المنطقة، بل إن الرؤية الجديدة تتضمن مطالبة إسرائيل بلعب أدوار مساعدة لواشنطن في المنطقة من خلال قيامها بخطوات قد لا ترغب فيها أو لا تفضلها، ومنعها من القيام بسياسات مفضلة حاليا، ويبدو أن هذه العملية عملية تطورية، بمعنى إنها ستتواصل ويمكن أن تتعرض للتصاعد أو التراجع وفق المتغيرات المختلفة.

لا يعني ذلك أن تغيرا كبيرا سيطرأ على جوهر الرؤية الأمريكية لإسرائيل ومكانتها ودورها، على الأقل في المدى القصير– مدة الدراسة المقدرة بثمان سنوات–. وأغلب التقديرات تذهب إلى أن الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري لن يمس، وتفسير ذلك ما قالته رئيسة "إيباك" بيرناس مانو شريان في المؤتمر السنوي للمنظمة في ٥ مارس ٢٠٠٦م: "إن دعم إسرائيل لا يعد قيمة ديمقراطية ولا قيمة جمهورية، بل هو قيمة

أمريكية". وهو ما أكد عليه أيضا سفير إسرائيل السابق في واشنطن داني أيالون بالقول "لا شيء سيتغير، الانتخابات الرئاسية على الأبواب بعد عامين، السياسات متشابهة والأشخاص يؤيدون إسرائيل"[١٦].

يمكن أن نخلص إلى الآتي:

١- تراجع معادلة أن الطريق إلى واشنطن يمر عبر تل أبيب وتطوير العلاقات مع إسرائيل يمثل منفذا مهما للتأثير في السياسات الأمريكية، هذه المعادلة تراجعت وتعرضت للتآكل بشدة، ولم تعد تعمل كما كان الحال إبان العقود الماضية.

٢- هناك مؤشرات على أن إسرائيل لم تعد اللاعب الوحيد على مسرح الشرق الأوسط عند صياغة السياسات الأمريكية، فواشنطن ستواصل ضمان أمن إسرائيل لكنها لن تتركها تحدد سياساتها في المنطقة.

٣- هناك مؤشرات على أن واشنطن ستطالب تل أبيب بلعب أداور محددة– أمريكيا– لخدمة السياسة الأمريكية في المنطقة، ومساعدة واشنطن على التعامل مع مشاكل جوهرية في المنطقة (العراق، والعلاقة مع سوريا وإيران، والقضية الفلسطينية).

ثانيا: العلاقات مع القوى الدولية الأخرى

وفق منطق التحليل السابق، فإن علاقات إسرائيل مع دول المعسكر الرأسمالي كانت تتسم بصفة عامة بالإيجابية والتطور، بعكس الحال مع دول المعسكر الشرقي أو الاشتراكي، وإن كان لإسرائيل علاقات إيجابية مع الدول "المتمردة" على القيادة السوفييتية داخل المعسكر الشرقي. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على المنظومة الدولية إلى تطور متسارع في علاقات إسرئيل بدول المعسكر الشرقي– سابقا–، وأدى تهاوي المنظومة الاشتراكية أيضا إلى تقدم اعتبار المصالح الاقتصادية على حساب الاعتبار الإيديولوجي، ومن هنا تمكنت إسرائيل من النفاذ إلى كثير من العواصم الدولية التي كانت مستعصية عليها فترات طويلة، مثل نيودلهي وبكين.

١- إسرائيل والاتحاد الأوروبي

يتمتع الاتحاد الأوروبي بهامش من المرونة وحرية الحركة تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل، وهذه المرونة محدودة بعدم الاصطدام مع السياسة الأمريكية، وبإدراك أوروبي أن الدول العربية المعنية تفضل التعامل مع واشنطن، وأنها تتجه إلى بروكسيل لطلب الدعم عندما يتأزم مسار التفاعل مع واشنطن. ولا توجد سياسة موحدة للاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بل تتعدد السياسات وتتنوع بين التوافق إلى حد كبير مع التوجه الأمريكي والرؤية في إسرائيل دولة ديمقراطية غربية متطورة صغيرة في محيط إقليمي متخلف ومعاد يسعى للقضاء عليها، وبين سياسات ترى أن إسرائيل دولة تحتل أراضي الشعب الفلسطيني بقوة السلاح، وأن الحل يتمثل في تطبيق قرارات الشرعية الدولية بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

تتسم علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي بصفة عامة بقدر من التوتر، إذ تتحفظ إسرائيل على علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول العربية وأيضا بالفصائل الفلسطينية. وقد تسبب العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني إبان انتفاضة الأقصى في حدوث تغير في مواقف الرأي العام في عدد من دول الاتحاد الأوروبي الذي بدا أكثر تعاطفا مع الشعب الفلسطيني، وقد تجلى ذلك في الاستفتاء الذي أجري في عدد من دول الاتحاد الأوروبي حول الدول الأكثر تهديدا للسلم والأمن الدوليين في أكتوبر ٢٠٠٥م، إذ احتلت إسرائيل المكانة الأولى، الأمر الذي أثار احتجاج الحكومة الإسرائيلية.

يبدو واضحا أن اتساع عضوية الاتحاد الأوروبي وضم عشر دول من شرق أوروبا ووسطها قد أضعف من اتجاه الاتحاد نحو التمايز عن الموقف الأمريكي، فغالبية الأعضاء الجدد أقرب إلى وجهات النظر الأمريكية منها إلى الأوروبية، أو أقرب إلى الإطار الأطلسي منه إلى الأوروبي.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعمل على عدم الاصطدام مع السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل والمتبنية لمواقفها، إلا أن ذلك لم يمنع من تمسك الاتحاد الأوروبي بمواقفه المختلفة عن الأمريكية، وتحديدا بشأن الموقف من الحوار مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، وأيضا في رفض الجدار الفاصل، والتمسك بخطة خريطة الطريق.

يمكن القول إجمالا: إن علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل لن تشهد تغييرا جوهريا خلال مدة الدراسة، إذ سيواصل الاتحاد الأوروبي دوره في تقديم المساعدات غير العسكرية للشعب الفلسطيني، وسيواصل العمل وفق الإطار العام المحدد من قبل الولايات المتحدة، والذي يَحُدُّ من أي تغير جوهري في الموقف الأوروبي في الفترة القادمة هو إدراك دول الاتحاد أن الدول العربية تؤمن بأن واشنطن تمتلك أوراق اللعبة في المنطقة، وبيدها مفاتيح التسوية السياسية، ومن ثم لا يوجد ما يسوِّغ الاختلاف مع واشنطن حول عملية التسوية السياسية في المنطقة.

٢-إسرائيل وروسيا الاتحادية

تعد موسكو من الأطراف الداعمة تقليديا للمواقف والرؤى العربية، فقد كانت موسكو طوال فترة الحرب الباردة من أبرز الأطراف المساندة للرؤى العربية، وذلك في سياق رؤيتها التقليدية لإسرائيل ودورها في إطار الاستراتيجية الأمريكية– الرأسمالية–، وقد عملت موسكو على توظيف هذه القضية في إطار صراعها على النفوذ الدولي مع واشنطن. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وانكفاء روسيا على ذاتها، عملت على التوافق مع السياسة الأمريكية بقدر الإمكان وتجنب الصدام مع واشنطن، فلم تستطع على الأقل منع حلف الأطلنطي من ضرب صربيا– الشقيق الأصغر في القومية السلافية– في عام ١٩٩٩م، وعلى الرغم من تراجع مكانة موسكو بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، إلا أنها ظلت محافظة على مواقفها التقليدية على مستوى التصريحات والمواقف الرسمية.

ومع بدء استعادة روسيا الاتحادية لتوازنها الاقتصادي، عملت على استعادة دورها السياسي في الشرق الأوسط، إذ بدأت تتحرك وتمارس دورها التقليدي مستفيدة من

أرضية موجودة في عديد من عواصم المنطقة. وكانت موسكو أول محطة– غير عربية – لقادة حماس بعد فوز الحركة بالانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في يناير ٢٠٠٦م. وعلى الرغم من حرص روسيا الاتحادية على العمل من خلال اللجنة الرباعية التي تضمها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلا أن مواقفها تميزت بتأييد الحقوق العربية إجمالا، ومعارضة السياسات الإسرائيلية التي تمثل انتهاكا لقرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق تعارض روسيا النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وترفض الخطوات أحادية الجانب.

في المقابل بدا واضحا أن روسيا الاتحادية تحرص على علاقات متوازنة مع إسرائيل، فلم تعد روسيا ترى في إسرائيل– على الأقل على المستوى الرسمي- شرطي الولايات المتحدة والإمبريالية في المنطقة، فالعلاقات تطورت سياسيا واقتصاديا، إضافة إلى أن التطورات التي مرت بها روسيا من تراجع اقتصادي، ثم نشاط جماعات انفصالية– الحالة في الشيشان- ودعم بعض الدوائر العربية والإسلامية للمسلحين الشيشان، قد دفعت روسيا إلى مزيد من التقارب مع إسرائيل، فأعلنت أكثر من مرة دعمها لإسرائيل في مواجهة الإرهاب. وبالتالي يمكن القول: إن تراجع التنسيق بين الدول العربية، وشيوع ظاهرة الإرهاب وانتشارها، وعدم مساندة كثير من الدول العربية لروسيا في مواجهة مسلحي الشيشان، ودعم بعض المنظمات والهيئات العربية-الإسلامية- للمسلحين الشيشان، كل ذلك ساعد على زيادة مساحة الالتقاء الروسي الإسرائيلي. وإذا كانت روسيا تعد من الناحية الرسمية أحد أبرز القوى الداعمة للحقوق العربية، إلا أن مواقفها من الصراع تغيرت كثيرا، وعلاقاتها مع إسرائيل تطورت وتعززت، ويتوقع أن يستمر التطور في الفترة القادمة- محل الدراسة- حتى العام ٢٠١٥م.

٣-إسرائيل والصين

على الرغم من أن الصين كانت من أوائل الدول التي افتتحت مكتب تمثيل لمنظمة التحرير في بكين، وعينت سفيرا لها في الأراضي الفلسطينية، إلا أن مواقفها من القضية،

وعلاقاتها بإسرائيل شهدت- واقعيا- قدرا كبيرا من التغير. ويعود تغير الموقف الصيني إلى جملة اعتبارات، من بينها الانقسام بين الدول العربية تجاه العلاقة مع إسرائيل، ونجاح الأخيرة في أن تكون بمثابة مصدر لتكنولوجيا السلاح الأمريكي للصين، فقد ذكر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠٠٤م أن إسرائيل هي ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا، وتزيد صادراتها السنوية على المليار دولار. هناك أيضا مجالات عديدة للتعاون العسكري، إذ تقوم إسرائيل بتحديث الأسلحة الصينية وتحديدا الطائرات، وقد أدى تطور شبكة العلاقات العسكرية إلى نمو كبير في التبادل التجاري بين البلدين، سرعان ما بدأ يلقي بظلاله على المكون السياسي للعلاقات، فبينما واصلت الصين دعمها للحقوق العربية– على المستوى الرسمي- فإن سياساتها الواقعية مالت إلى التوافق مع نشاط اللجنة الرباعية التي تقودها- عمليا- الولايات المتحدة. ويتوقع أن يتواصل التطور في العلاقات على المستويات الاقتصادية والعسكرية- خلال فترة الدراسة– حتى العام ٢٠١٥م.

٤-إسرائيل والهند

يمكن القول: إن الأسباب نفسها التي أدت إلى تحولات في الموقف الروسي والصيني، كانت أيضا وراء التغير الذي أصاب الموقف الهندي، فالهند كانت داعما تقليديا للقضية الفلسطينية والحقوق العربية، وأدى الانقسام العربي، وحاجة الهند لتكنولوجيا السلاح والتعاون في المجال الاستخباراتي والحصول على المعدات والخبرات اللازمة لمواجهة نشاط الجماعات المتشددة في كشمير، إضافة إلى اعتبار التقارب مع إسرائيل مدخلا إلى واشنطن، أدى كل ذلك إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢م، وأخذت العلاقات بعد ذلك تتطور في شتى المجالات، ففرضت لاحقا تغيرا جوهريا في مواقف الهند التقليدية، وإن ظلت المواقف على المستوى الرسمي داعمة للحقوق العربية، ويتوقع أن يتواصل التطور في العلاقات نظرا لتوفر الأسس العملية الموضوعية لدفع العلاقات قدما لا سيما الأسس العسكرية والأمنية والاقتصادية.

ثالثا: إسرائيل والأمم المتحدة

ربما لم يشهد صراع في العالم جدلا حول دور الأمم والمتحدة، وخلافا حول تفسير منطوق قرارات صدرت عن المنظمة الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديدا على مساره الفلسطيني، ثم فيما يخص سياسات إسرائيل تجاه الدول العربية الأخرى. فالمنظمة الدولية كانت حاضرة بقوة على مدار تاريخ الصراع، ومع أن الصراع بدأ قبل تشكيل أول منظمة دولية، وهي عصبة الأمم التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩م، إلا أن الأمم المتحدة (المنظمة الدولية) التي تشكلت في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م من قبل الدول المنتصرة في الحرب، وهي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، أصدرت قرارا من جمعيتها العامة (القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م) بإعلان إقامة دولة إسرائيل على أكثر من نصف مساحة فلسطين، وتحديدا على نحو ٥٣٪ من المساحة التي تبلغ نحو ستة وعشرين ألف كيلو متراً مربعاً. فقبل صدور هذا القرار لم تكن هناك دولة إسرائيلية، أي إن القرار أوجد دولة من "العدم"، فلم تكن هناك دولة إسرائيلية تم احتلالها وصدر قرار من الأمم المتحدة بحصولها على استقلالها، بل إن القرار نص على تقسيم أرض فلسطين بين العرب واليهود.

لعبت الأمم المتحدة- على مدار عمر الصراع العربي الإسرائيلي- دورا بارزا في إدارة الصراع وضبط تطوراته، وقد تجلى ذلك بوضوح في قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ بعد حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، و٣٣٨ بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م، وهما القراران المحوريان في كل محاولات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات.

بدا واضحا أن إسرائيل- ومعها القوى الدولية الداعمة- كانت تتطلع إلى دعم مكانتها عبر الحصول على اعتراف دولي، ثم إقليمي، ومن ثم فقد عملت في البداية على إظهار التوافق مع المنظمة الدولية، واحترام ما تصدره من قرارات رغم ما يجيش في

صدور قادة الدولة العبرية من تطلع إلى رفض لهذه القرارات، ولعل أبلغ مثال على ذلك ما دار في مداولات قادة المنظمات الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة، فالاتجاه الغالب في المناقشات كان يرفض القرار على أساس أنه لم يمنح اليهود كامل أرض إسرائيل، ومنحهم جزءا منها فقط، ورغم ذلك فالقرار يعطي لليهود الحق في الحصول على دولة مستقلة على أكثر من نصف أرض فلسطين، ويحظى بدعم القوى الكبرى في النظام الدولي ومساندتها. وقد خلص قادة المنظمات الصهيونية– أو العصابات المسلحة– إلى استنتاج مؤداه: رغم أن قرار التقسيم لا يلبي طموحات اليهود في إقامة الدولة على كامل "أرض إسرائيل" إلا أنه ينبغي القبول به لاعتبارات عديدة، أولها: إن القرار صادر عن المنظمة الدولية، وبدعم من القوى الكبرى في النظام الدولي، وثانيها: إن القرار ينص على قيام دولة يهودية، ومن ثم فقبوله يعني امتلاك الدولة، وثالثها: إن الاتجاه الغالب عند الجانب العربي هو رفض القرار، ومن ثم يكون قبول المنظمات الصهيونية بالقرار فرصة مثالية لاستثمار الرفض العربي وترسيخ أركان الدولة الوليدة وتوسيع حدودها بعد ذلك لتشمل "كامل أرض إسرائيل".

رفض العرب قرار التقسيم حقا، فأعلن قادة المنظمات الصهيونية قبولهم له، واستثمروا حالة التنافس التي كانت تسود سياسات نظم الحكم العربية في ذلك الوقت، وتمكنوا من بسط سيطرتهم على نحو نصف المساحة التي كانت مخصصة للدولة الفلسطينية، ولم يتبق للفلسطينيين سوى نحو ٢٢٪ من أرض بلادهم، والتي احتلتها إسرائيل في عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧م، وصدر بشأنها القرار ٢٤٢، الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من "الأراضي" التي احتلت في النزاع الأخير، حسب النص الفرنسي، ودون أداة التعريف "ال" لتصبح "أراض" حسب الصياغة الإنجليزية، والتي كانت متعمدة كي تسمح لإسرائيل بالاجتهاد في تقديم التفسيرات التي تمكنها من ضم أجزاء من الأراضي التي احتلتها وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ما تبقى من أرض

فلسطين، وشبه جزيرة سيناء من مصر، ومرتفعات الجولان من سوريا، إضافة إلى أراض من لبنان والأردن.

كان دور الأمم المتحدة- طوال مرحلة الصراع وما شهدته من محاولات للتسوية- حاضرا بقوة، سواء لضبط تفاعلات الصراع والتحكم في تطوراته، أو لتسجيل مواقف محددة تتوافق مع مبادئ ميثاق المنظمة الدولية، وعلى رأسها المبدأ الذي ينص على عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة المسلحة.

وعلى مدار عمر الحرب الباردة- التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف العقد الخامس وحتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين- كان التركيز على إدارة الصراع عبر الأمم المتحدة من خلال توافق إرادات القوى الكبرى، وتحديدا الإرادتين الأمريكية والسوفييتية، فلم يكن أي منهما على استعداد للقبول بهزيمة شاملة لحليفه في الشرق الأوسط، ومن ثم فقد جرى الاتفاق الضمني على دور واضح للأمم المتحدة في إدارة الصراع على النحو الذي تجلى في الذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار القرار ٣٣٨ في أواخر مراحل معارك حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م، واستصدار القرار ٤٢٥ بشأن الجنوب اللبناني، وكل ما يتعلق بعمليات الفصل بين القوات المتحاربة، وإرسال قوات حفظ سلام إلى مناطق محددة.

ما أن انتهت الحرب الباردة وباتت الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى في العالم، حتى تغيرت النظرة تماما إلى الأمم المتحدة، فالمنظمة الدولية التي بشر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في مطلع التسعينيات- أي أواخر عمر الحرب الباردة ومع الغزو العراقي للكويت- بأن دورها سوف يتسع ومبادئها ستحكم التفاعلات بين الدول، تراجعت كثيرا وفقدت دورا متميزا كانت تلعبه، وباتت في كثير من الأحيان أقرب إلى إدارة تابعة للخارجية الأمريكية منها إلى كونها منظمة دولية مستقلة وفاعلة. وقد تجلى ذلك بوضوح في عهد الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش الابن التي استغلت الأمم المتحدة في تمرير ما تريد من قرارات تضامنا مع واشنطن على إثر اعتداءات الحادي

عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م، ثم تجاهلت المنظمة تماما ضرب العراق، وكلام فرق التفتيش عن أسلحة العراق المحظورة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل باتت "الاستهانة" بالمنظمة الدولية و"الشرعية الدولية" أمرا مستقرا في يقين أعضاء الإدارة الأمريكية، وباتت هذه الإدارة تتعامل وفق منطوق الحكمة الرومانية القديمة التي تقول: إن "القوة تخلق الحق وتحميه".

كان منطقيا أن تقود الاستهانة الأمريكية بالشرعية الدولية إلى إطاحة إسرائيلية كاملة بدور الأمم المتحدة، فإسرائيل التي نشأت أصلا بقرار من الأمم المتحدة، باتت ترى في المنظمة الدولية قيدا على حرية حركتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومن هنا رفضت إسرائيل التعامل مع لجنة تقصى الحقائق التي تشكلت بموجب قرار من المجلس للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في مخيم جنين ٢٠٠٢م، ورفضت حكم محكمة العدل الدولية بعدم شرعية بناء الجدار الفاصل والتوصية بهدمه وتعويض الفلسطينيين. ويمكن تأكيد الأمر نفسه بشأن عدم مبالاة القيادة الإسرائيلية بما ترتكبه القوات من جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية في لبنان وفلسطين، فهذه الأعمال تحتل ركنا أساسيا في الفكر الصهيوني، وهناك أساس عقائدي لها، أعده عدد من الحاخامات.

يأتي اليقين الإسرائيلي في حماية "الفيتو" الأمريكي ليسفر عن استهانة إسرائيلية بالشرعية الدولية من ناحية وليفتح المجال أمام تكرار هذه المجازر. وخلاصة الأمر أن إسرائيل تتعامل مع قرارات المنظمة الدولية على نحو انتقائي، وتدرك تماما أن المنظمة عاجزة عن الفعل تجاهها، وعلى نحو أقرب إلى استثناء إسرائيل من الالتزام بالقرارات الدولية في حال صدورها، ولا خوف من عقوبة، فالفيتو الأمريكي جاهز للاستخدام، وتنفيذ أي قرار يتطلب موافقة، بل اشتراكا من الولايات المتحدة، وأن الأخيرة تتعامل أيضا مع المنظمة الدولية من منطلق مصلحي وظيفي، تستخدمها حينما تريد، وتتجاهلها عندما تقتضي مصالحها ذلك. ولا يتوقع حدوث تغير كبير في علاقة إسرائيل بالأمم المتحدة طوال فترة الدراسة، والتغير هنا مرتبط بالعامل الأمريكي.

الهوامش

[١]. بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية": من إعداد ستيفن والت أستاذ العلوم السياسية المتخصص في العلاقات الدولية في معهد كينيدي لنظم الحكم بجامعة هارفارد، وجون ميرشايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاجو، نشرت في مارس/ آذار ٢٠٠٦م.

[٢]. الموقع الإلكتروني لصحيفة " الوطن" القطرية.

[٣]. Jimmy Carter, Palestine :Peace not Apartheid, Simon & Schuster, NY,2006.

[٤]. عكيفا إلدار، بيكر سيطلب من بوش التصالح مع الأسد، هآرتس ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

[٥]. عكيفا إلدار، تعرفوا على وزير الدفاع الأمريكي الجديد، هآرتس، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٦]. أورلي أزولاي، تحدث مع إيران وسوريا، ، يديعوت أحرونوت، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٧]. بن كسبيت، إتصالات سرية لعقد مؤتمر دولي، معاريف ١٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٨]. ناحوم برنياع، بوش يعود إلى أبيه، يديعوت أحرونوت، ٩/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[٩]. ناحوم برنياع، لقد أزفت ساعتهم، يديعوت أحرونوت، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٠]. معون شيفر، شعبة الاستخبارات العسكرية توصي أولمرت بالتحدث مع الأسد، يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١١]. بن كسبيت، رايس تقول أن سوريا خطر، معاريف، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٢]. ألوف بن، غضب في واشنطن من تصريحات أولمرت حول العراق، هآرتس ، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٣]. بن كسبيت، وهناك سقط القسام، معاريف، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٤]. إيتمار إيخنر، إسرائيل ستكف عن إثارة الاهتمام في الولايات المتحدة، يديعوت أحرونوت ٧/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٥]. روني سوفير، رياح جديدة تهب من واشنطن، مختارات إسرائيلية، عدد ١٤٩، مايو ٢٠٠٧م، ص ٩٠-٩١.

[١٦]. ناحوم برنياع، لقد أزفت ساعتهم، يديعوت أحرونوت، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦م.

الورقة الثالثة

آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام ٢٠١٥م*

جاءت ولادة دولة إسرائيل، سواء فكرة في وعد بلفور أو مشروعا عام ١٩٤٨م نتيجة لتطورات دولية، ولتغيرات في طبيعة العلاقات القائمة بين المنظومة الدولية، وفي الوقت نفسه ما كان لهذه الفكرة أن تنمو أو تتحول إلى مشروع قابل للحياة لولا قابلية التفاعلات الإقليمية لذلك باستغلال إسرائيل من قبل الدول الكبرى لاستحداث مفاعيل لعلاقة إقليمية تخدم المشروع الدولي في المنطقة تارة، وتارة أخرى بتسخير الاستضعاف الذي يكتنف علاقات المنظومة الإقليمية لخدمة المشروع الإسرائيلي الذي يصب في النهاية في خدمة مصالح الدولة الموجهة للعلاقات الدولية.

لذا يعتبر البحث في الدور الإقليمي والدولي لإسرائيل ذا أهمية مزدوجة: فمن الناحية الأولى يغوص البحث في استكشاف محركات تنمية هذا الدور، ومن الثانية يتفحص أهم المحددات التي من شأنها أن تبطّئ أو تسرِّع في صناعة إسرائيل المستقبل كما يتمنى لها قادتها وسياسيها أن تكون، أو على العكس كما يتمنى لها أعداؤها . إلا أنه- وعندما نتكلم عن إسرائيل الحاضر والمستقبل- لا بد من الوقوف على قضية أن إسرائيل اليوم ليست إسرائيل عام ١٩٤٨م، ومن هنا من الأهمية معرفة مقدار المساهمة الإسرائيلية وطبيعة العوامل الداخلية وتفاعلاتها في صناعة إسرائيل المستقبل.

منذ اللحظة الأولى التي أعلن فيها قيام إسرائيل بدأت تتشكل معالم جديدة لطبيعة العلاقات على الساحة الإقليمية، تلازمت معها سمة أساسية، هي الصراع مع الكيان الجديد الذي زرع في قلب المنطقة العربية، وعلى هذه الأرضية انطلق قطار من المراحل المتباينة في السياسة الدولية ارتكز في بدايته على حروب متتالية بين الجسم العربي والدخيل الجديد

* **د. رائد نعيرات/** رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين.

المتمثل بدولة إسرائيل، وعليه فقد سادت مرحلة غير طبيعية في العلاقات بين إسرائيل وما حولها قياسا بما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول.

استمر نمط العلاقة المتمثل بالصراع الإقليمي قائما لمرحلة العقد الأخير من القرن الماضي لعدة أسباب، أهمها انشغال إسرائيل بمرحلة البناء الداخلي كونها مجتمعا حديث النشأة، إضافة إلى تركيزها على تأمين وضعها الداخلي نتيجة حالة الصراع مع الفلسطينيين. إلا أن الحال لم يدم كذلك، فكما تمت الإشارة بأن حمل نهايات القرن الماضي منطقا جديدا لصياغة دور جديد لإسرائيل في محيطها الإقليمي والدولي- فشرعت في عملية سلام وتطبيع مع الدول العربية- فقد نجحت في الانتقال بنفسها من حالة عداء مع مجمل المنظومة العربية إلى حالة سلم مع كثير منها، ورغم أن كثيرا منها لم تقم علاقات مع إسرائيل إلا أنها أخذت في الشروع بإجراء تواصل معها بأشكال مختلفة وتحت مسميات عديدة، وبهذا النجاح تكون إسرائيل قد انتقلت من مرحلة الصراع إلى مرحلة التطبيع، لكن هذا لا يعني أنها سترتضي لنفسها هذا الوضع فقط.

يلحظ المراقب للسياسة الخارجية الإسرائيلية باستمرار أن طموح إسرائيل يتعدى الحفاظ على علاقات مستقرة مع محيطها الإقليمي، وهذا ما يمكن أن يكون محور نشاطها الخارجي في العقدين القادمين، وهو الانطلاق من تعزيز التجانس الإسرائيلي مع المحيط الإقليمي نحو الريادة الإقليمية، ثم الدولية.

ولمناقشة دور إسرائيل الإقليمي والعالمي يفترض الباحث أن سعي إسرائيل- للانطلاق نحو موقع قيادة على المستوى الإقليمي يؤهلها أن تكون في مصاف الكبار من دول العالم- ينطلق من عدة عوامل، تتبلور في مجملها حول تأمين وجود إسرائيل كيانا طبيعيا في المنطقة وحليفا للقوة الدولية العظمى.

ووجد السعي الإسرائيلي سابق الذكر ثلاثة مداخل رئيسة ومتزامنة تؤهله للبدء في مشروع تطوير الدور الإسرائيلي، تتمثل هذه المداخل بالمبادرة العربية للسلام، والشراكة الأورومتوسطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد.

ويفترض أيضا أن هذا التوجه الإسرائيلي، وهذا الأفق في مجال تطوير موقعها الإقليمي والدولي، يقف أمامه عدة عثرات، تتمثل ببنية المجتمع والدولة في إسرائيل، وبداية توتر إقليمي في بؤر صراع مختلفة، وتنامي نفوذ بعض الحركات الإسلامية، إلى جانب بداية الحديث عن عودة للتعددية القطبية أو الثنائية على أقل تقدير.

تنبع أهمية طرح هذه القضية على طاولة البحث والدراسة من أن موضوع تطوير دور إسرائيل إقليميا ودوليا وخلق أفق جديد يوسع من مجال عمله لا يؤثر فقط على طبيعة عمل المنظومة الدولية لتتشكل العلاقات وفق ما ستصل إليه إسرائيل من قوة على مختلف المستويات، وإنما الأهمية تكمن كذلك في انعكاس تأثير إسرائيل على المنظومة الدولية فيما لو تحقق لها موقعها المنشود على صلب القضية الفلسطينية، التي تعتبر العامل المحدد الثابت للوضع الإقليمي.

يسعى الباحث من خلال المنهج التحليلي إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي دوافع إسرائيل نحو خلق أفق جديد لدورها الإقليمي والدولي؟
- كيف ستستفيد إسرائيل من تحول دورها ومكانتها؟
- ما مدى نجاح المداخل الثلاثة الواردة في فرضية البحث كي تصل إسرائيل لطموحها في ضوء المحددات الداخلية والخارجية؟

*** أمن إسرائيل دافعها نحو الريادة**

بات واضحا أن المفهوم التقليدي لأمن الدول- المتمثل بحماية الحدود، واقتصار الأمن على المفهوم العسكري- أصبح قاصرا عن تجسيد الإطار الحقيقي لأمن الدولة، وهذا ليس مرتبطا بتغير مدخلات الأمن فقط، وإنما بعدم تفرد الدولة القومية بإمكانية التأثير على صعيد السياسة الدولية، إذ إن هناك عناصر جديدة لها قدرة تأثير تفوق في بعض الأحيان قدرة الدول، كبعض منظمات دولية، وتنظيمات وجماعات سياسية، أو مؤسسات إعلامية واقتصادية.

هذا الطرح الجديد لصياغة أمن الدولة- في أن يصبح أكثر شمولية واتساعا إلى حد ارتباطه بالأمن الكوني- أثَّر على طريقة حماية الدولة لأمنها، إذ لم يعد الأمر متعلقا بالقدرة على حماية الحدود أو صد الاعتداءات العسكرية، بقدر ما أصبح يعني مقدار ما تمتلكه الدولة من أجل التكيف مع التفاعلات الدولية، ومدى قدرتها على حفظ استقرارها في محيطها الإقليمي.

على هذا الأساس يبدو أن إسرائيل بدأت تعي أن أمنها مرتبط بمدى تواصلها أو انعزالها عن محيطها. لذلك عملت على تجسير علاقات متينة مع الدول المحيطة بعدة آليات.

*** آليات تجسير العلاقات مع الإقليم**

١- المدخل التنموي

عملت إسرائيل- وبجهد واضح- لتأسيس مشاريع تعاون مشتركة مع الدول النامية في آسيا وإفريقيا، وأسست لذلك مركزا خاصا هو مركز التعاون الدولي الإسرائيلي (MASHAV)، والذي يسعى من خلال نشاطاته إلى تحسين صورة إسرائيل عند تلك الدول من خلال جهود مشتركة لمحاربة الفقر، وأنشطة لرعاية الطفولة، ومساعدات في حالة الكوارث الطبيعية[١]، وكثير من الأنشطة التي وجدت فيها إسرائيل مدخلا إنسانيا، بخلفية سياسية لا يمكن تجاهلها، إذ إن جزءا واسعا من الدول النامية إسلامية وعربية، بما يعنيه ذلك من ارتباط مع القضية الفلسطينية.

من الملاحظ أن مثل هذه النشاطات بدأت تتنامى بشكل سريع، وتوسع نطاق النشاط الإسرائيلي إلى مرحلة التبادل، عن طريق الدورات المهنية التي تنظم في كثير من الأحيان داخل إسرائيل، وقد شارك فيها ما يقارب من ٢٠٠ ألف رجل وامرأة، شملت ١٤٠ دولة في أنحاء العالم، وبرعاية من دول مانحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، بالإضافة إلى مساهمة منظمات دولية تعنى بشؤون التنمية[٢].

٢- التفوق العلمي

كل الدلائل والإحصائيات تشير إلى أن إسرائيل تتفوق على جيرانها والمحيط الإقليمي من الناحية العلمية والتكنولوجية، وإن كان هذا الأمر يحمل في طياته أحد أسباب عدم

التجانس مع ذلك المحيط، إلا أنه يعد مدخلا قويا وفاعلا بالنسبة لإسرائيل كي تكون ريادية في المنطقة في هذا المجال، بحيث يكون من مصلحة أي دولة نامية أن تجري تعاونا في مجالات علمية وتكنولوجية مع مراكز ومؤسسات إسرائيلية.

لقد تعددت أشكال التعاون في هذه المجالات، منها بناء معاهد مشتركة ومؤسسات تدريبية تساهم إسرائيل فيها في بلدان مختلفة، ومنها بلدان عربية، إضافة إلى تبادل أكاديمي يمهد بقوة قبول فكرة التطبيع الكامل بين فئة الشباب العربي، بجمع طلاب عرب وإسرائيلين في دول أوروبية أو آسيوية تحت شعار أكاديمي أو فني أو رياضي[٣].

٣- نشاط دبلوماسي

إلى جانب القوة العسكرية التي تمتلكها إسرائيل من حيث حيازتها لأكثر الأسلحة تطورا في العالم، فهي تمتلك خلية دبلوماسية لا تعرف الهدوء، فبالإضافة إلى النفوذ اليهودي في العالم في مؤسسات إعلامية واقتصادية مختلفة، فإن وزارة الخارجية لا تفوِّت أي فرصة يمكن أن توجه بشكل أو بآخر لخدمة مصالح إسرائيل، وقد جندت طاقات هائلة لخدمة هذا الغرض، خاصة في مجال استغلال الأحداث الطارئة على القضية الفلسطينية، وما يقابلها من سياسات إسرائيلية.

لو تم النظر إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية في فترة الانسحاب الإسرائيلي من غزة على سبيل المثال سيتبين كم بذلت إسرائيل من جهد لترويج ذلك الانسحاب على أنه إنجاز إسرائيلي في طريق السلام، مطالبة دولا عربية وإسلامية أن تقدم لإسرائيل ثمنا لذلك، وحينها كانت هذه مهمة سلفان شالوم الذي قاد حملة مكثفة استهدفت دولا إسلامية كبرى مثل باكستان وإندونيسيا وتركيا[٤]. وإسرائيل بهذا الأمر لا تستغل ما تروجه على أنه خطوات السلام لإقامة علاقات طبيعية مع تلك البلدان فقط، وإنما تستغل علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كي تطرق باب دول كباكستان لها مصالح في تجنيد الدعم الأمريكي لها، خاصة في قضية كشمير[٥].

*** خلفيات تطور الدور الإسرائيلي**

أولا: المبادرة العربية

يُفترض هنا أن المبادرة العربية تشكل خلفية جيدة لإسرائيل كي تمهد لدور ريادي في المنطقة يأتي من زاوية الاستغلال الإسرائيلي لها، وليس بافتراض الرغبة العربية في ذلك، فقد نظر تقليديا إلى المبادرة العربية للسلام على أنها خطة تدريجية لتوافق فلسطيني إسرائيلي، إلا أن الدارس للعقلية الإسرائيلية يمكنه استنتاج ما هو أبعد من ذلك بكثير.

رغم اعتراض إسرائيل على المبادرة وطلب تعديلات كثيرة، إلا أن طريقة عرض المبادرة والجهات المقدمة لها تستدعي من إسرائيل كثيرا من الاهتمام. يعتقد الباحث أن مسوِّغات هذا الفهم للمبادرة تأتي من التالي:

١- رغم أن المبادرة قُدِّمت لإيجاد توافق فلسطيني إسرائيلي في ذروة الانتفاضة، إلا أنها لم تضع حدودا لها من حيث المضمون والزمان والمكان، فقد كان من ميزاتها ترك بنود السلام إلى طرفي النزاع، وبهذا الأمر تستفيد إسرائيل من أن الدول العربية حيدت نفسها بنفسها عن الوقوف أمام إسرائيل في أي مفاوضات، أي إن المبادرة نقاط للبحث أكثر منها خطة متكاملة[٦].

٢- المبادرة تأتي من دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل، وهنا تجد إسرائيل بابا جديدا قد شيد لدخولها المنطقة العربية عامة.

٣- أعلن عن المبادرة من تحت قبة الجامعة العربية، وهذا من الرؤية الإسرائيلية قفزة في تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية.

ما يعزز ذلك أن رئيس وزراء إسرائيل لم يُخْفِ ما يجول في داخل إسرائيل تجاه تلك الخطوة العربية، فبالرغم من أن شارون وجه لها رسالة عنيفة حين اجتاح الضفة في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن المبادرة، إلا أن إيهود أولمرت- حين تولى قيادة الحكومة- عبَّر صراحة عن كيفية استفادة إسرائيل من المبادرة حين قال: "إنه لو نجح في عقد لقاء مع القادة العرب، ستكون خطوة مهمة في مجال اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل"[٧].

جاء هذا الحديث في سياق طلبه إجراء لقاءات مع قادة العرب لتوضيح بنود المبادرة، الأمر الذي رُفِض على المستوى العربي نتيجة للتخوف من أن إسرائيل ستسعى لإجراء اللقاء، ثم لن تتخذ خطوات عملية لتحويل المبادرة إلى واقع، وبذلك تكون قد حققت ما كان يجول في ذهن أولمرت من جر كل الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل.

وبحكم المنطق فإنه إذا حصل هذا التطبيع، وفي سياق ما تمتاز به إسرائيل عن مجمل الدول العربية والإسلامية، فإن هذا التطبيع سيعني بشكل مباشر وتلقائي أن تتربع إسرائيل على عرش قيادة المنطقة، إذ إن ما يحول بينها وبين هذا الأمر في هذه الفترة هو عدم وجود علاقات طبيعية كاملة مع الجسم العربي والإسلامي.

لا ينسحب هذا الأمر على المبادرة العربية للسلام فقط، وإنما أيضا على مختلف المبادرات التي تحمل في طياتها دورا عربيا أو إسلاميا، وآخرها الدعوة لمؤتمر الخريف الذي ينتظر أن تشارك فيه دول لم تجلس يوما على طاولة واحدة مع إسرائيل. هنا يمكن الجزم أن مؤتمرا كهذا يحمل في ثناياه أسسا لتطبيع كامل مع كثير من الدول العربية والإسلامية أكثر من أن يوجد حلا للقضية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بمفاوضات الحل النهائي.

ليس التطبيع وحده ما يؤشر عليه المؤتمر، وإنما إعادة تشكيل لصيغة العمل الإقليمي، بحيث تظهر الدول العربية في معظمها مشاركة في مؤتمر واحد إلى جانب إسرائيل، فيما دولة مثل سوريا أو إيران تبقى في عزلة، وهذا الهدف يتماشى مع رغبات الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض المتخوفين من تقدم إيران. وما يعزز وجهة نظر الباحث هنا أن التصريحات الأمريكية ركزت على ضرورة جمع أكبر عدد ممكن من الدول العربية المعتدلة، إلى جانب تصريحات إسرائيلية ترى أن المطلوب من مؤتمر الخريف اتفاق مبادئ، وليس أكثر[٨].

ثانيا: المشروع المتوسطي

وصف هذا المشروع في حينها على أنه أهم خطوة تختتم به أوروبا القرن الماضي، كان الحديث حينها يدور عن اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية التي شاركت فيها ٢٧ دولة. ورغم الأهمية التي نالتها هذه الاتفاقيات، إلا أنها أصبحت مثار شك للعديد من الدارسين، في مدى صدقية أهداف الشراكة، ورغم ربطها باتفاق أوسلو[٩]، إلا أن الأمر بدأ يأخذ أبعادا

أخرى بعد حين، لكن سياسة الاتحاد الأوروبي بخصوص الشراكة أعادت إلى الأذهان الربط السياسي بين هذه الاتفاقيات وتطورات الأحداث الإقليمية، وما يؤشر على ذلك:

- في الوقت الذي كانت فيه الشراكة عنوان تلك الاتفاقيات ضمن المشروع المتوسطي بما يعنيه ذلك من تقارب بين الدول المشاركة، بدأ الاتحاد الأوروبي باتباع سياسات متناقضة، وآخرها سياساته المتعلقة بملفات الهجرة والحدود من خلال سياسة انتقائية تضمن للاتحاد الأوروبي نخبة من المهاجرين.
- الاتحاد الأوروبي يبدي ضعفا ملحوظا في مدى قدرته في التأثير على إسرائيل فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية، وليس فقط على الفلسطينيين، وإنما أبدى عجزا في ردع إسرائيل عن توجيه ضربة إلى لبنان.
- سياسة التعامل الثنائي مع كل دولة عربية منفردة، والاتحاد الأوروبي يمثل طرفا وحده، وهنا يظهر تناقض واضح مع الهدف العام وهو الشراكة.
- عدم الفصل الأوروبي بين مقومات الشراكة الأورومتوسطية الثلاثة: السياسية والأمنية والاقتصادية، وهذا أدى إلى ربط كثير من المساعدات المالية والاتفاقيات الاقتصادية بقضايا سياسية حساسة، وآخرها كان في التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية التي أوصلت حماس للحكم.

هذا بالنسبة لضعفه من الاتحاد الأوروبي، أما من الدول المشاركة فيه فإن حجم النزاعات بين أعضائه يُضَعِّف من فاعلية هذه الشراكة، وإن وقوف الدول العربية عاجزة أمام الشروط الأوروبية- في مجال تطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية- يعمل على بطء تلك الشراكة، وإن كانت سياسة الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس أثارت أسئلة مشروعة حول مدى جدية الدعوات الأوروبية لدول متوسطية ديمقراطية.

لا يعني هذا الضعف الذي يعتري تلك الاتفاقيات أن أحدا لم يستفد منها، فبصرف النظر عن البطء في تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية، إلا أن للاتفاقيات بعدا سياسيا ذا صلة بالقضية الأساس في المنطقة العربية، وهي الصراع مع إسرائيل، فوجود إسرائيل إلى

جانب دول عربية متوسطية في نفس الإطار فقط يحمل دلالات واضحة على بداية الاندماج الإسرائيلي في المحيط الإقليمي، ولكن ليس تحت إطار الوطن العربي وإنما الدول المتوسطية.

تعزز سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تجاه هذا الملف بأن ذلك المشروع مرتهن بملف التطبيع، وليس لربط المساعدات الأوروبية للفلسطيين بتطورات علاقتهم مع الجانب الإسرائيلي تفسير غير ذلك، ومع أن الاتفاقيات موقعة بشكل انفرادي مع الدول المشاركة إلا أن العلاقات الثانية تؤثر سلبا أو إيجابا على استحقاقات الشراكة.

إذاً، وفي كلتا الحالتين- سواء تقدمت مشاريع الشراكة الأورومتوسطية أو توقفت- فإن كل الأطراف هي خاسرة ورابحة، إلا إسرائيل رابحة على جميع الأحوال، في السياق السياسي طبعا. ليس هذا فحسب، بل حتى لو جاءت مشاريع منافسة للمتوسطية فإن إسرائيل أيضا مستفيدة؛ لأنها جزء من تلك المشاريع، أي إنها ستربح على مستوى ترسيخ وجودها كيانا طبيعيا، والحديث هنا عن الشرق الأوسط الجديد.

ثالثا: الشرق الأوسط الكبير

حين طرحه شيمعون بيرز كان شرق أوسط جديدا، وربطه بشرط أساسي متمثل بحل النزاع العربي الإسرائيلي كاملاً، باعتبار أنه أساس مشاكل الشرق الأوسط عموما، ودون الخوض في تفاصيل ذلك المشروع، ثم تقدمت الرؤية الأمريكية بهذا الخصوص، لكن بشرق أوسط كبير، أساسه قائم على ترتيب المنطقة، ثم التفرغ لحل القضية الفلسطينية.

تقوم الرؤية الأمريكية حسب ما تطرحه رسميا على أن المنطقة العربية تشهد العديد من المشاكل التي لن تسمح بالتقدم بشكل عملي في حل القضية الفلسطينية، ومن جملة هذه المشاكل الفقر والبطالة وغياب الديمقراطية وعدم تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وانتشار التطرف والإرهاب[١٠].

لذلك ترتئي الولايات المتحدة الأمريكية علاج هذه القضايا قبل البدء في حل جذري للقضية الفلسطينية، وبالفعل لم تكن مثل أوروبا في طرحها لمشاريعها، فقد بادرت وبقوة، فشنت حربا على العراق وأيدت حربا على لبنان، ولوحت لسوريا وإيران بالحرب أيضا، ويبدو أنها اختارت ترتيب المنطقة العربية بداية وقبل البدء في الإصلاح الذي تحدثت عنه،

وها هي الدول العربية تنتقل من مرحلة التفكك القومي إلى مرحة التفكك الوطني، بحيث تحولت الخلافات المذهبية مسوِّغا لحروب طاحنة.

بهذا التصور السريع يمكن استنتاج قاسم مشترك بين الأوسطي والمتوسطي مشروعين لنفس المنطقة تقريبا، والقاسم أن إسرائيل جزء من هذه المنطقة والمستفيد الأكبر من كلا المشروعين. وإن كان لمشروع الشرق الأوسط ما يميزه ويجعله أكثر أهمية لإسرائيل، فإن تطبيقه لا يعني ميلاد إطار جديد للمنطقة يتسع لإسرائيل وحسب، وإنما تكييف هذا الإطار كي تكون إسرائيل في القمة.

استنتاج مثل هذا هو نابع في الأساس من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد يسير في خطين متوازيين: الأول يُعنى بالتعامل الأمريكي مع إسرائيل، والثاني مع الدول العربية، ومن هذين الخطين يمكن قراءة حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا، بما يؤهلها للتفوق النوعي على محيطها كاملا، إلى جانب إضعاف الدول المحيطة من خلال حروب أميركا ضدها، أو من خلال إيهامها بأن خطرا ما يتهددها، كما هو الحال مع دول الخليج التي تحاول أمريكا إشغالها بملف إيران النووي باعتباره خطرا على الخليج، مستثمرة الخلاف المذهبي بين إيران والدول العربية.

رابعا: نمو حركات الإسلام السياسي

في الوقت الذي تكرس فيها القوى الدولية- وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع من إسرائيل- للتضييق على كثير من الحركات الإسلامية، بأنها إرهابية من وجهة نظر هذه الدول، فإن تلك الحركات تشهد نموا ملحوظا، واتساعا في قاعدتها الجماهيرية، أهَّلَها لأن تنتقل بنفسها من دائرة العمل السري خارج المؤسسات الرسمية، إلى العمل العلني، وضمن مؤسسات الدول الرسمية.

استطاعت هذه الحركات في فترة قياسية أن تنهض بنفسها وتشكل حالة لا يمكن تجاهلها في مختلف البلدان العربية، وبنظرة سريعة على المنطقة سنجد تقدم الإخوان المسلمين في مصر والأردن ودول الخليج التي جرت فيها انتخابات. وما حققته حماس في الانتخابات

التشريعية، ووجود حزب الله القوي في لبنان، ونجاحات حزب العدالة والتنمية في تركيا المتكررة، كلها نقاط تحسب في سجل نجاح هذه الحركات وتقدمها.

ومما يجعل من نموها خطرا على المشاريع التي يأتي تطور دور إسرائيل في المنطقة استحقاقا لها، أن هذه المشاريع لا تلق تجاوبا ولا تأييدا من قبل تلك الحركات، وعلى العكس تماما فهي في كثير من الأحيان تعمل ضمن أجندة لإحباط مثل هذه المشاريع ضمن رؤيتها الخاصة للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي.

*** معوِّقات التطور في الدور الإسرائيلي**

أولا: عامل إسرائيل داخلي متعلق بعدم تجانسها مع المحيط الإقليمي في القضايا التالية[١١]:

- **البعد العقائدي**، فيهودية دولة إسرائيل داخل بقعة إسلامية بالكامل تجعل من وجودها أكثر حساسية، خاصة أن المنطقة التي أقيمت عليها دولة إسرائيل فيها من المقدسات الإسلامية والمسيحية ما هو كفيل بأن يبقي حالة عداء ضمن الحدود الدينية والعقائدية، وهذا يُثَبِّط من قدرة إسرائيل على كسر الحواجز التي تحول بينها وبين المحيط الإسلامي، خاصة على المستويات غير الرسمية.
- **البعد القومي**، يهودية إسرائيل ليست ديانة فحسب، وإنما قومية، وفي ظل الحلم العربي بالقومية العربية وبقاء الوطن العربية كتلة واحدة- وإن كان ذلك بعيد المنال الآن- إلا أن وجود إسرائيل قومية أخرى في الوطن العربي، والسعي لتغيير إطار الوطن العربي ليصبح الشرق الأوسط ليتسع لإسرائيل، يشكل أيضا مسوِّغا لكثيرين من أصحاب التوجه القومي العربي وحتى الإسلامي أن يعادوا ذلك الكيان.
- **البعد الاقتصادي والعلمي والمؤسسي**، رغم كل التحفظات على مدى صدقية الديمقراطية الإسرائيلية، إلا أنها من الناحية المؤسسية الأكثر ديمقراطية في منطقتها والأكثر مؤسسية وانسجاما مع القانون. إضافة لذلك فإن تفوقها الاقتصادي، والرفاه الاقتصادي الذي يتمتع به الإسرائيليون قياسا بالعرب كافة، إلى جانب التفوق العلمي

والتكنولوجي الإسرائيلي، كل ذلك يعزز الفجوة بين البلدان العربية وإسرائيل، بحيث يصح القول: إن إسرائيل عالم أول داخل عالم ثاني.

- **البعد الاستيطاني**، إسرائيل دولة لم تَنْمُ من تطور تجمعات سكانية إثنيه مثلا، وإنما زرعت من عمليات استيطان منظم، وهذا مُسَوِّغ كاف لمقاومتها ورفض وجودها.
- **البعد الثقافي**، تواجه إسرائيل أساسا تمزقا اجتماعيا وثقافيا داخليا لاعتمادها على النمو غير الطبيعي لسكانها، لكن رغم ذلك- وإذا اعتبرنا أن هناك خطوطا ثقافية عريضة تجمع بين يهود الحبشة وروسيا وأمريكا- فإن هذه الخطوط لا تتقاطع ألبتة مع الثقافة العربية، وهذا عامل مثبط آخر في طريق إسرائيل دولة متجانسة مع محيطها ورائدة فيه.

ثانيا: دول معادية لإسرائيل

ليست الحركات الإسلامية وحدها التي تمثل عائقا أمام إسرائيل، وإنما هناك دول أيضا يمكن تصنيفها ضمن القائمة، وهي إيران وسوريا، فرغم ما يقال عن عدم قدرة كلا الدولتين في التغلب على إسرائيل، إلا أنهما تشكلان قلقا للولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، ولذلك تسعى الولايات المتحدة إلى التضييق بكافة السبل على إيران، وخاصة في مجال دعمها لحزب الله أو الحركات الفلسطينية[١٢]، بل إن بعض المحللين ذهبوا أبعد من ذلك بعدم استبعادهم لأن يكون الخيار العسكري مطروحا لتحجيم إيران وسوريا[١٣].

فإيران ما زالت الدولة الوحيدة التي لا تتفق سياساتها مع الولايات المتحدة وبقيت محتفظة بقدرتها على رفض التوجهات الأمريكية في المنطقة، وهذا يعني حلقة ضعف في سلسلة الأمن الإسرائيلي، خاصة بعد التصريحات الإيرانية الحادة بخصوص إسرائيل[١٤]. إضافة لبرنامجها النووي الذي يمثل إرباكا للتفوق العسكري الإسرائيلي.

أما مصدر الإزعاج الذي تمثله سوريا بالنسبة لإسرائيل فهو في احتضانها لحركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وتأمين الغطاء اللازم لبقاء هذه الحركات على تواصل مع المحيط الخارجي، خاصة أنها لا تستطيع القيام بنشاطات تواصل مع الخارج من داخل الأراضي التي تنشط فيها.

ثالثا: بداية الحديث عن تعدد القطبيات

رغم التفرد الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالم، إلا أنه لا يمكن إغفال بعض الحقائق بهذا الخصوص، وأهمها وجود الاتحاد الأوروبي لاعبا أساسيا، والعودة المتسارعة لروسيا والتي بدأت تأخذ شكلا أكثر جدية مع بدء اجتماعات منظمة شنغهاي بحضور إيران أيضا، والمناورات العسكرية الضخمة، واستئناف الجولات العسكرية الإستراتيجية للقاذفات الروسية. ومن أهم الدلائل على تأثير ذلك على إسرائيل ما أقدمت عليه روسيا من وضع أسطول بحري لها في المياه الإقليمية لسوريا، ووقوفها ضد نشر منظومة الصواريخ الدفاعية الأمريكية في أوروبا(١٥). إضافة إلى التعاون العسكري الروسي الصيني الذي يحمل إشارة قوية على عودة التعددية القطبية.

الأمر تعدى تحليل المراقبين والباحثين، فبوتين لم يُخْفِ التوجه الروسي الجديد، وظهر ذلك صراحة حين قال حرفيا: "لا أحد يشعر بالأمان في عالم أحادي القطب... إن عالما أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأميركية أمر لا يمكن القبول به، وقد أدى إلى المزيد من الحروب والصراعات في مختلف أنحاء العالم"(١٦).

قد يعني هذا التوجه الجديد أكبر عائق للولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وخاصة إذا ما حصل اصطفاف دولي جديد نحو الدب الروسي، بما يعنيه ذلك من تعدد الخيارات أمام الدول النامية للتحالف مع قوى عظمى، وهذا سيعيد إلى الأذهان الحرب الباردة، وحينها ستكون إسرائيل عاجزة عن النهوض على المستوى الإقليمي، إلا إذا كان خيار الدول العربية المحيطة البقاءَ في الخط الأمريكي إلى جانب إسرائيل مهما تقدمت روسيا، مع أن بعض المراقبين يرون أن بعض الدول العربية بدأت تسلك خطا آخر غير الذي رسمته أمريكا(١٧).

الهوامش

[١]. لمزيد من الاطلاع حول مركز التعاون الدولي الإسرائيلي ونشاطاته انظر إلى موقع المركز:
http://mashav.mfa.gov.il/mfm/web/main/missionhome.asp?MissionID=16210&

[٢]. مركز التعاون الدولي الإسرائيلي، خلفية عن المركز:
http://mashav.mfa.gov.il/mfm/web/main/document.asp?SubjectID=16241&MissionID=16210&LanguageID=0&StatusID=0&DocumentID=-1

[٣]. صحيفة الأمة، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٩م عدد ١٣٣.

[٤]. AL-democraty, issue N.O. 15, page 9

[٥]. صحيفة الأيام، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥م، ص١٤.

[٦]. عبد الله الحسن، مبادرة سلام عربية أم وعد بلفور عربي، ٩/ ٦/ ٢٠٠٧م، الجزيرة نت،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0AFAC198-E548-4952-9696-905C49591158.htm

[٧]. هنري سيغمان، خطر تفويت فرصة المبادرة العربية للسلام، الحياة اللندنية، ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٨]. نبيل شبيب، بين جولة التسليح والتفتيت ومؤتمر السلام والتطبيع، ٩/ ٨/ ٢٠٠٧م، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/48799255-213F-4DDC-9538-945E5631FED1.htm

[٩]. آمال موسى، مشروع الشراكة الأورومتوسطية، صحيفة الشرق الأوسط، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٠]. عبد الكريم أبو النصر، بوش وبيرز والشرق الأوسط الكبير، صحيفة الوطن السعودية، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٤م.

[١١]. آري شافيط، مشروع "تقسيم البلاد" على خلفية احتمال عدم تحقيق السلام، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، نقلا عن المشهد الإسرائيلي، من الموقع الإلكتروني:
http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=print&sid=3525

[١٢]. غراهام فولر، أزمة واشنطن في فلسطين تتفاقم، من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B1B05C54-9523-4880-9C64-82D0B2E8C74B.htm

[١٣]. توني بين، واشنطن تهدد أمن العالم، الأيام، ٦/ ١/ ٢٠٠٥، ص١٦.

[١٤]. صحيفة الأيام، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥، ص١٥.

[١٥]. إبراهيم غرايبة، الحرب الباردة، هل تعود من جديد، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D607551D-C2EF-4089-9158-AB0890DA8E2E.htm

[١٦]. موقع دويتشة فيلة الألماني، قضايا وأحداث:
http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,2343844,00.html

[١٧]. منير شفيق، أي نظام دولي قد يتشكل، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧م، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F465A9B3-2C94-431F-9E87-A5283D4EE7E6.htm

الملاحق

- كلمة الختام والتوصيات

- قائمة المشاركين

- برنامج الندوة

الكلمة الختامية

نأمل أن نكون قد حققنا بعضاً من الأهداف التي من أجلها عقدت هذه الندوة، والتي تركزت حول بيان الواقع الذي تعيشه إسرائيل اليوم وتوضيحه، والملامح والآفاق المستقبلية لها حتى العام ٢٠١٥م.

وقد تناولنا أيضاً في الندوة جميعاً الملامح السياسية لإسرائيل: الواقع القائم والمستقبل، والملامح الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل: الواقع القائم والمستقبل، والملامح الإستراتيجية لإسرائيل: الواقع القائم والمستقبل، وختاماً ملامح العلاقات الدولية الإقليمية لإسرائيل: الواقع القائم والمستقبل حتى عام ٢٠١٥م.

قُدِّم عدد من الأبحاث المتميزة في هذه الندوة، والتي حاولت بجهد ملحوظ الوصول إلى عدد من مفاصل هذه الملامح وتوضيحها، وبحواركم الذي أغنيتم به، واستكملتم به ما غاب عن الباحثين، أو لم يكن واضحاً في أوراقهم، شكلنا معاً انطباعات ورؤى وملامح وربما بعض القناعات إزاء الواقع والتحول القادم حتى عام ٢٠١٥م فيما يتعلق بإسرائيل ومستقبلها في المنطقة بشكل عام.

في نهاية هذه الندوة لا بد من التركيز على جملة أمور، فالواقع العربي الآن تغير، إذ أصبحت القوى الشعبية تأخذ دورها بشكل واضح وكبير، بأفضل مما كانت عليه منذ عقود مضت، فكانت في خمسينيات القرن الماضي وستينياته ترتبط بزعيم وليس بقرار مستقل، ولذلك انتهت هذه القوى وانتهى تأثيرها عندما ذهب الزعيم، وأما الآن فهي قوى سياسية مستقلة غير مرتبطة بأي نظام، أو حزب حاكم، أو حاكم، وأصبحت تستند إلى شرعية شعبية في الأساس، وإلى مضمون حضاري عريق قوي، قوامه العروبة والإسلام، ومن هذه الزاوية، أعتقد أننا أمام تحول حقيقي لا يُستهان به سيما بعد عام ١٩٩٠م وحتى الآن.

وفي المقابل، حصل على الجانب الإسرائيلي تغيّر واضح وكبير، فقد كانت الانتفاضة الأولى مسماراً يدك في نعش إسرائيل، وفي هذا يقول آبا إيبان في تصريحات رسمية: "إن هذه الانتفاضة تهدد كيان الدولة الإسرائيلية وليس الاحتلال فقط".

سبق وتحاورنا واتفقنا في عام ٢٠٠٠م مع الباحث الكبير عبد الوهاب المسيري عندما قال: " أدخلتنا الانتفاضة الفلسطينية في عصر جديد، تختلف موازينه ومقاييسه عن العصر الذي كنا نعيشه في التعامل مع إسرائيل سابقاً".

لا شك أن أدوات الصراع وأطرافه السابقة استنفدت إلى حد كبير، بل استُبْدِلت بها أطرافٌ جديدة، وقوى جديدة، وملامح جديدة، وهذه القوى صاعدة وليست متراجعة أو قليلة خبرة في الآخر، مثل الأدوات القديمة، ولكننا نرى أن كثيراً من الأطراف العربية ما زال يعتمد على أفكار سابقة كانت في المنطقة، وتعتقد بوجود الأسطورة الإسرائيلية المسيطرة، ولكنها الآن تراجعت واقعيا، أو كانت تعتقد بأن الكيان الإسرائيلي ضعيف ويمكن السيطرة عليه وإلقاؤه في البحر فتمكنت إسرائيل يومها من هزيمة ست دول عربية مجتمعة.

نحن اليوم نقف على وعي استراتيجي عربي، وعلى قوى حقيقية شابة، قوى سياسية واعية سواء إسلامية أو عروبية أو يسارية أو وطنية، وهي تتلاقى على مواقف لم يسبق لها أن تلاقت عليها.

وفي مقابل ذلك تتفكك بنية المجتمع الإسرائيلي، وتتفكك القوى السياسية الإسرائيلية، وينقسم حزب الليكود الإسرائيلي الرئيس إلى قسمين، ويكاد ينهار حزب كاديما في الانتخابات القادمة، ويأتي الليكود مكانه ضعيفاً وليس كما كان في عهد شارون أو من قبله.

إسرائيل اليوم تتراجع سياسيا، وكذلك عسكريا؛ فهي لأول مرة تتردد في قصف مواقع داخل سوريا، فمنذ متى كان ذلك؟ لقد قرأت الدراسات والتقارير والتحليلات الصحفية المتعلقة بذلك بعمق، ومن يفعل ذلك يجد أن هذا جديد وطارئ على التفكير الإسرائيلي، فرئيس الحكومة الإسرائيلية اليوم مضطر أن يطمئن حكومته- في كل

اجتماع- بأن سوريا لا تنوي مهاجمة إسرائيل! فهل كانت الأمة العربية تحيا مثل هذه الحالة من قبل؟

المنطقة اليوم في عهد اختلفت مقاييسه عن السابق، المشروع العربي يراهن على القوى العربية، والقوى الشعبية، والقوى السياسية الممانعة في كل أرجاء الوطن العربي، ولم تعد الشعوب كما يلحظ الجميع تراهن على الأدوات الرسمية كثيراً، بل إنها- أي الشعوب- تسعى لتتحرر بالفعل في هذه المرحلة.

لم يكن سياق الديمقراطية والتحرر الموجود الآن منحة من الحكومات العربية، بل أُخذ منها على إثر الحراك الشعبي، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من جهة، وبعد انتفاضة عام ٢٠٠٠م من جهة ثانية، فهذه الانتفاضة حرّكت الشعب العربي كله، أي أن الجسم الشعبي العربي لم يكن ميتاً مثلما كان يُقال، ولكن هناك من فرض عليه هذا الموات، فكيف نفسّر خروج (١,٥) مليون مغربي في مظاهرة لمناصرة الشعب الفلسطيني، و(٣٥٠) ألفا في إندونيسيا، ومئات الآلاف في الدول الأخرى، مع أنه كان يقال قبل ذلك بشهور: إن الوضع العربي ضعيف ولا يوجد أمامنا إلا التسوية السياسية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ومن الناحية الاستراتيجية الأكاديمية فإن البحوث التي قُدّمت في هذه الندوة ثبّتت القناعة بأن إسرائيل- اليوم- تتراجع إلى الوراء على مختلف الصعد، وبأن المشروع الصهيوني توقف- فعلاً- منذ عام ٢٠٠٠م إلى اليوم، وبأن القوى الشعبية العربية- وخصوصاً المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان وغيرها- تساهم في رسم معالم المستقبل وملامحه للجانب العربي وإسرائيل على حد سواء.

ينبغي أن ندرك أن المعادلة تتجه نحو إنهاء الخطر الصهيوني أو احتوائه، وإن الوضع العربي سيكون أقرب إلى الحسم لصالحه وليس لصالح إسرائيل في عام ٢٠١٥م.

الإشكالية الأخيرة التي أرى أنه ينبغي أن نتعامل معها أن إسرائيل تلعب على التناقضات العربية، فهي تدخل الملعب العربي لتتحكم ببعض قواعد اللعبة العربية، ومنها- للأسف- الداخلية، ويركن عدد من المفكرين والباحثين والخبراء وبعض النخب

السياسية لمثل هذه الاستراتيجيات الإسرائيلية جهلاً منهم أو عدم إدراك دقيق أو لأسباب أخرى، ولكنها- أي الاستراتيجيات- في النهاية لم تؤد إلى استقرار عربي، أو تكاتف عربي، بل إنها في ذلك تثير القلاقل في كل بقعة في العالم العربي في الوقت الذي تلتقي فيه مع القيادات العربية وتتحدث عن السلام. وقد سمعتم من البحوث المقدمة أن إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م لا تريد سلاماً مع العرب، فلو أرادت ذلك – وبحسن نية – فإنها لا تستطيع.

يبدو أن المنطقة مقبلة على تغييرات كبيرة على جميع الأصعدة، ربما ستفاجئنا في السنوات الخمس القادمة، خصوصاً في الصراع مع إسرائيل، فقد يأتي العام ٢٠١٥م والمنطقة قد تحولت إلى واقع جديد لصالح الأمة العربية والقضية الفلسطينية بشكل أو بآخر.

جـواد الحمد

مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

الخلاصات والتوصيات

تناولت الندوة عدداً من المحاور التي تبين واقع إسرائيل ومستقبلها، من حيث سياستها، واقتصادها، وطبيعة مجتمعها، وإستراتيجيتها، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وفي ضوء أوراق العمل والمناقشات والمداخلات من جميع المشاركين والحضور خلصت الندوة إلى جملة من القناعات التي تساعد على إدراك طبيعة التحولات التي طرأت وتطرأ على إسرائيل دولة ومجتمعاً منذ نشأتها وإلى الآن، وتؤدي- بعد الدراسة العميقة- إلى التعرف على مستقبل إسرائيل على جميع المحاور، وإلى تقديم قراءة مستقبلية واضحة تساعد الأمة وترشدها نحو الطريق الصحيح في التعامل مع إسرائيل، وتخدم صاحب القرار العربي والفلسطيني في معرفة واقع إسرائيل وجوهرها.

خلصت الندوة في **الجانب الاستراتيجي العسكري** إلى أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية ترتكز على قاعدة الأمن القومي التي تعد في فكرها أولى الأولويات في الحماية والدفاع والمحافظة على أمن إسرائيل وشعبها، ولتبقى قوة ردع في المنطقة تُجبر الآخرين من حولها على مسايرة سياستها.

تسعى هذه العقيدة إلى الاعتماد على القدرات الذاتية بعيداً عن القوى الخارجية، وتسعى إلى افتعال أزمات لمنع حصول توازن قوى بينها وبين المحيط الإقليمي لها لضمان تفوّقها العسكري.

ولضمان إبقاء إسرائيل متفوّقة عسكرياً على كافة المستويات، ومحققة الأمن لمواطنيها ومستوطنيها فإنها تسعى إلى تفتيت السلطة الفلسطينية، وتعميق حدة الخلاف بين الفلسطينيين شعباً وأرضاً بإبقاء غزة معزولة، كل ذلك لإماتة فرصة اندلاع انتفاضة ثالثة تؤثر عليها أكثر من كل ما سبقها.

وإسرائيل اليوم- عسكرياً- تسعى إلى التلاقي الكامل مع المصلحة الأمريكية في المنطقة، وهذا يعني وجود تحالف إستراتيجي بينهما لتسديد ضربات عسكرية قوية لكل من يعيق مشروعها؛ فهي تريد ضمان تمتعها- وحدها- بالتفوق العسكري وربما النووي،

وتريد إضعاف أية قوة إقليمية سورية أو إيرانية أو شعبية مثل حزب الله أو المقاومة الفلسطينية.

رغم كل ذلك فالواقع الذي عاشته إسرائيل مؤخراً- في لبنان وداخل فلسطين، وفي تعاملها مع سوريا- يكشف عن حقيقتين واهيتين، الأولى: التصادم بين المؤسستين السياسية والعسكرية، حيث الارتباك الحاد في أوساط السياسيين، والثانية: إسقاط نظرية التفوق التي تحظى بها المؤسسة العسكرية، وهذا يعني مزيداً من التناقضات التي تفرضها ظروف بيئية داخلية وإقليمية.

إذا كانت إسرائيل تحتل بعض المناطق فإنها لا تستطيع الاحتفاظ بها، فضلاً عن النية في زيادة التوسع؛ لأن قواها الكامنة ضعيفة، ولذلك تلجأ إلى سياسة الانكفاء على الداخل، وتقليص الحجم الواقعي على قدر إمكاناتها، وهذا- في حدّ ذاته – يشكل تناقضاً مع حاجة إسرائيل للعمق الإستراتيجي الجغرافي، ولمعالجة ذلك تسعى إسرائيل إلى اتفاق سلام مع الدول المحيطة لضمان الهدف الأسمى وهو الأمن الإسرائيلي.

خلاصة ذلك كله أن إسرائيل اليوم تعاني أزمة عسكرية سياسية متعددة الجوانب، تعود إلى فشل متراكم في عقيدتها الأمنية، وهذه العقيدة لا تتحمل تغييرات أو تحسينات، لأنها ترتكز على فرضيات ومفاهيم ثقافية راسخة في عقلية الزعماء السياسيين الإسرائيليين، وهذا الوضع قائم في إسرائيل رغم تمتع المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة من الاستمرارية والتكيّف والاستقلالية والتماسك، ورغم قدرتها على التغلغل في كافة مناحي إسرائيل الحياتية.

إن سياسة القوة التي ارتكزت عليها المنظمات الصهيونية في إنشاء إسرائيل تواجه صعوبات كثيرة في توفير الأمن المزعوم للإسرائيليين الذين وُعدوا به، وجيء بهم تحت شعار توفيره، وهي سياسة تواجه النظام السياسي الذي بدأ يستقرّ- ولو بشكل بطيء- مما يعني تراجع المؤسسة العسكرية وقوتها رغم محاولتها إبقاء الحل العسكري قائماً في مواجهة المشاكل الإقليمية لضمان وحدة المجتمع الإسرائيلي، وهذا في حدّ ذاته يُثقل كاهل الدولة اقتصادياً وأمنياً.

وفيما يتعلق **بالجانب السياسي**– وخصوصاً مسألة التسوية– فإن الاعتقاد قائم الآن بأن عملية السلام ماتت وانتهت إسرائيلياً، إذ إن أقطاب إسرائيل– بدءًا من بن غوريون وانتهاء بأولمرت اليوم– أعلنوا أنه لا سلام مع العرب، وأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين مستحيلة، وهذا ما يُلحظ في تصرفات إسرائيل تجاه المبادرات المطروحة أمريكياً أو أوروبياً أو عربياً.

إن وجود أي أفق سياسي حقيقي لقيام دولة فلسطين أمر مستبعد– حسب الباحثين– بل هو مرفوض إسرائيلياً؛ لأنه يشكل خطراً وجودياً وأمنياً على كيانها، وإن السعي للإعلان عن دولة فلسطينية– مثلما تريد إسرائيل وأمريكا– يعني تصفية القضية والتنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، لأن إسرائيل ترفض– مثلاً– حق عودة اللاجئين رفضاً مطلقاً.

تسعى إسرائيل جاهدة ودائماً إلى خلق واقع لتغيير موقع المفاوضين عبر إيجاد بعض المحاور التفاوضية مثل المستوطنات والجدار الفاصل ليتم الحديث عنها بعيداً عن جوهر القضية.

إن إسرائيل اليوم– من جهة ثانية– تعاني من مشكلة داخلية تؤثر في موقفها التفاوضي، فهي– سياسياً ومؤسسياً– لا تمتلك إجماعاً وطنياً وتفويضاً كاملاً للوصول إلى قرارات واتفاقيات مع الجانب الفلسطيني أو العربي.

أكدت الندوة في **الجانب الاقتصادي** أن إسرائيل دعمت اقتصادها دعماً قوياً على حساب الاقتصاد الفلسطيني والإقليمي، واستطاعت– بحروبها– السيطرة على ما يدعّم اقتصادها، ورغم ذلك كله فإن اقتصادها عاجز عن الوقوف على رجليه وحده دون مساعدة ودون الاعتماد على غيره، فإسرائيل تعتمد بشكل كبير جداً على الدعم الأمريكي والأوروبي لها، وعلى تبرعات اليهود السخيّة.

لقد تضرر الاقتصاد الإسرائيلي كثيراً بالانتفاضتين الأولى والثانية، وتضرّر مثل ذلك بالمقاطعة الاقتصادية لها من العرب والمسلمين، مما يعني أن اقتصادها عرضة للتهديد وأنه قابل للانهيار في أية مواجهة.

وفي **الجانب الاجتماعي** توصلت الندوة إلى أن إسرائيل تعيش هاجساً اجتماعياً وديموغرافياً، يوجد إشكالية عميقة بحكم طبيعة التركيبة السكانية المتفاوتة المتناقضة وغير المتجانسة دينياً أو عرقياً، بالإضافة إلى الاعتماد- في زيادة أعدادها- على الهجرة والجذب الخارجي، وليس بالاعتماد على الزيادة الطبيعية- ولادة ونشأة- في إسرائيل.

تعمل إسرائيل- في سبيل حل هذه الإشكالية- على الجانب العنصري، إذ تسعى إلى طرد العرب أو ترحيلهم أو تبادل الأرض والسكان، فهي دولة احتلالية ولدت نتيجة عملية استعمار كولنيالي إحلالي، يسعى إلى فصل أهل الوطن الأصليين عن أرضهم، وإسكان يهود أو غير يهود بدلاً منهم، ولذلك فالطابع اليهودي الصهيوني يرفض ويعطّل أي تغيير جاد لصالح وضع العرب في إسرائيل، بل ويسعى إلى التضييق عليهم. وهذا ما يُلحظ على الأقلية العربية هناك، فهي تتعرض إلى أنماط من العنصرية اليومية، سواء العنصرية الشعبية، أو العنصرية الرسمية من الدولة الإسرائيلية، فاليهود يسعون بشكل تدريجي إلى الوصول إلى يهودية الدولة، بمعنى أنها لا تقبل في داخلها غير اليهود، لأنها دولة استيطان (إثنوقراطية).

وعلى **صعيد العلاقات الإسرائيلية** مع المحيط الإقليمي والعالم ستسعى إسرائيل إلى توسيع علاقاتها مع الدول العربية والتطبيع معها قبل السلام، سعياً من إسرائيل أن تكون في موقع قيادي إقليمياً عبر تأمين وجودها والقبول بها كياناً طبيعياً، فهي تدرك أن أمنها مرتبط بمدى تواصلها أو انعزالها عن الإقليم، ولذلك فالمبادرة العربية للسلام تشكل خلفية جيدة لإسرائيل تستغلها للتمهيد لدور ريادي في المنطقة، سيما أن هذه المبادرة جاءت من دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل، وخرجت من تحت قبة الجامعة العربية.

ورغم ذلك إلاّ أن إسرائيل تجتهد بالتعامل مع الأطراف العربية باللعب على التناقضات بين تلك الأطراف، أو في داخل الطرف الواحد، كل ذلك لتتحكم بقواعد اللعبة وتسييرها مثلما تريد.

تجتهد إسرائيل في إبقاء علاقاتها قوية مع أمريكا، ومن ثمّ مع أوروبا ثم بقية دول العالم في سبيل المحافظة على بعد إستراتيجي لأمنها واقتصادها، ولضمان تعزيز قوتها على كافة المجالات. وقد استفادت فعلاً من اتفاقات تجارية عن طريق أمريكا مثل (الكويز) و(اتفاقات التجارة الحرة).

إسرائيل تراهن كثيراً على جذب المغرب العربي عن طريق الجاليات اليهودية هناك لتحقيق التقارب السياسي والاقتصادي والأمني بينها وبين تلك المنطقة.

ولكن ورغم خصوصية العلاقة بين إسرائيل وأمريكا إلاّ أن هذه العلاقة أخذت تتزعزع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وضعف تأثيره في الشرق الأوسط، وبعد حرب إسرائيل على حزب الله ونتائجها السلبية عليه، وبعد زيادة التورط الأمريكي في العراق، وبعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، كل هذا أوجد تحوّلاً هائلاً في العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، وهذا لا يعني المساس بالدعم الاقتصادي أو العسكري أو السياسي، بل يعني النظر إلى الواقع الإقليمي حول تل أبيب، إذ لم تعد إسرائيل اللاعب الوحيد على مسرح الشرق الأوسط عند رسم السياسات الأمريكية وصياغتها.

تسعى إسرائيل– إلى جانب ذلك كله– إلى إبقاء العلاقات مع أوروبا، وإلى تعزيز العلاقات مع روسيا والصين والهند وغيرها، وتحاول التعامل مع الأمم المتحدة على نحو من الانتقائية معتمدة بذلك على ضعف المنظمة وقوّة أمريكا.

رغم ذلك كله تقف إسرائيل عاجزة أمام تحديات خطيرة تحدّ من مجالات تطوّرها، وتتمثل هذه التحديات بالواقع الداخلي عندها، إذ من المتوقع أن يحدث في المستقبل نوع من الانفصام بين الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل من جهة وبين الشعوب الأوروبية والأمريكية من جهة أخرى، وأن يحدث شيء من التفكك الاجتماعي داخلها بسبب التناقض الفكري والعقدي والعرقي. بالإضافة إلى أن سياستها تضعف وأحزابها تنقسم، كل هذا يؤدي إلى ضعفها الخارجي.

وفي المقابل بدأت الأطراف المواجهة لإسرائيل تتغير وتتطور وتتقدم وتوقف إسرائيل أمام تحدّيات لا يمكنها تجاوزها مقابل الأطراف والأدوات السابقة التي تراجعت واستنفدت ما عندها إلى حد كبير.

ثبّتت هذه الندوة أخيراً قناعات بأن إسرائيل اليوم تتراجع إلى الوراء على كافة الصعد، وأن مشروعها الصهيوني وقف فعلاً منذ عام ٢٠٠٠م. وبأن القوى الشعبية المقاومة في فلسطين وغيرها بدأت تساهم في رسم معالم المستقبل عربياً وإسرائيليا، وبأن المستقبل سيكون لصالح الوضع العربي على حساب إسرائيل. فالإقليم على أبواب توتر إقليمي يُحرّكه تنامي نفوذ الحركات الوطنية والإسلامية المقاومة الرافضة للمشروع الصهيوني في المنطقة كلها. وهذا يعني أنه لا بد من عدم التصديق والإيمان بإمكانية حصول ما تريده إسرائيل، بل إن استغلال ظروفها التي تمرّ بها من ضعف وتراجع يمكن أن يضع حدّاً للمخططات والاتفاقات التي تُطرح وتوضع خدمة لكيانها ومشروعها ومستقبلها.

قائمة المشاركين

أولاً: السادة رؤساء الجلسات

(الأسماء مرتبة حسب الأحرف الهجائية)

الاسم	الصفة
د. أحمد الخلايلة	مدير مركز المستقبل للدراسات الاستراتجية
أ.د. حسن نافعة	أمين عام منتدى الفكر العربي
أ.د. علي محافظة	رئيس الجامعة الأردنية الاسبق
د. عبد الله كنعان	أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس

ثانياً: السادة مقدمو أوراق العمل

(الأسماء مرتبة حسب الأحرف الهجائية)

الاسم	الصفة
أ. إبراهيم عبد الكريم	باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية
د. أسعد غانم	مدير دائرة الأبحاث/ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
د. جوني منصور	مؤرخ وباحث فلسطيني في الشؤون والقضايا الإسرائيلية، ومدير وحدة بنك المعلومات في "مدار" – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
د. خالد أبو عصبة	باحث وخبير في الشؤون الاقتصادية
أ. خلود الأسمر	باحثة متخصصة في شؤون الصراع العربي الإسرائيلي
د. رائد نعيرات	رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية
د. عماد جاد	رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية في مؤسسة الأهرام
أ.د. محمد صقر	أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك
د. مسعود إغبارية	باحث وخبير في شؤون السياسة الإسرائيلية
اللواء موسى الحديد	خبير عسكري وباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني
أ.د. نظام بركات	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك
أ. نواف الزرو	محرر الشؤون الإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية

برنامج الندوة

الافتتاح: **الأستاذ جواد الحمد- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط**	
الجلسة الأولى: **الملامح السياسية في إسرائيل بين العام ٢٠٠٦م والعام ٢٠١٥م** **رئيس الجلسة: د. عبد الله كنعان**	
١. الوضع السياسي القائم في إسرائيل وعلاقاتها الخارجية ٢. آفاق التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي ٣. دور المؤسسة العسكرية والدينية في صناعة السياسة الإسرائيلية	**د. مسعود اغبارية- فلسطين** **أ.نواف الزرو- الأردن** **أ.د.نظام بركات- الأردن**
الجلسة الثانية: **الملامح الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل حتى العام ٢٠١٥** **رئيس الجلسة: د. أحمد الخلايلة**	
١. آفاق الوضع الاقتصادي في إسرائيل حتى عام ٢٠١٥م ٢. اتجاهات تحول التركيبة الاجتماعية ودور المستوطنين في إسرائيل ٣. التمييز العنصري ضد العرب في إسرائيل	**أ.د.محمد صفر-الأردن** **د. خالد أبو عصبة- فلسطين** **د.أسعـد غانم – فلسطين**
الجلسة الثالثة: **الملامح الإستراتيجية في إسرائيل بين العام ٢٠٠٦م والعام ٢٠١٥م** **رئيس الجلسة: أ.د. حسن نافعة**	
١. تحولات الوضع الاستراتيجي لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥م ٢. تحولات العقيدة العسكرية ونظرية الأمن القومي في إسرائيل حتى٢٠١٥ ٣. إسرائيل وفلسطين والأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإسرائيلية مع العرب	**د. جوني منصور- فلسطين** **اللواء موسى الحديد- الأردن** **أ.إبراهيم عبدالكريم – سوريا**
الجلسة الرابعة: **ملامح العلاقات الإقليمية والدولية لإسرائيل حتى العام ٢٠١٥م** **رئيس الجلسة: أ.د. علي محافظة**	
١. إسرائيل والوطن العربي والدول الإقليمية الكبرى في العالم ٢. إسرائيل والنظام الدولي والمنظمات الدولية **٣.** آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام ٢٠١٥م	**أ.خلود الأسمر- الاردن** **د.عماد جاد – مصر** **د.رائد نعيرات – فلسطين**
الجلسة الختامية: **(كيف يتعامل العرب مع إسرائيل في ضوء الواقع واستشراف المستقبل) أ. جواد الحمد**	

مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥
- العرب ومقاطعة إسرائيل
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات
- الدولة الفلسطينية المستقلة
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل

– التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط
– المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
– دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
– أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
– اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
– الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق
– إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
– أمـن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
– انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
– الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
– الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة
– الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
– الأوضـاع الاقتصـادية والإنسـانية في الضـفة الغربيـة وغـزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / (بالإنجليزية)
– الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
– التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
– توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
– دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
– السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
– السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي).
– عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
– في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشـعب الفلسـطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥.

- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، ط٢.
- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية (٣٥).
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج (٣٤).
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة (٣٣).
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (٣٢).
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (٣١)
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي (٣٠).
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل(٢٩).
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، (٢٨).

٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، (٢٧).
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)
١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣.
١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣.
١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)،٢٠٠٢.
١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد (٢١)،٢٠٠٢.
١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد (٢٠)، ٢٠٠٢.
١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢.
١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.
١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١.
٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)، ٢٠٠١.
٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠.
٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠.

٢٣.الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠و١١).
٢٤.توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان (٨, ٩).
٢٥.القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧).
٢٦.توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد (٦).
٢٧.المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤و٥).
٢٨.نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢و٣).
٢٩.المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.

Israel And International Society

Dr. Imad Jad discussed the future of Israel relations with international society in particular with United States, main forces and international organizations up to the year 2015 and described American – Israeli relations as a developed form of " strategic allied "and the reason of this relations according to Dr. Jad is American interests in the middle east oil and secure Israel from dangers, on the other hand Dr. Jad discussed transformation in Tel Aviv– Washington relations as a result of regional changes in Iraq, Syria–Iran crisis and Palestinian – Israeli issue. Dr. Jad pointed that Israel–European union relations will not have changes during period of the study.

International – Regional Israeli Role

Dr. Ra'ed Ni'erat discussed International – Regional Israeli Role and pointed to Israel realization to it's security in connection with how far Israel goes with it's regional surroundings, the researcher considered Arab peace Initiative as a good ground to Israel to get benefits for it's role in the region, in spite of Israel objection at the initiative the researcher clarify in his study that Israel is developing it's role internationally and regionally will have influence not only on the international activities but as well as Influence on the international community.

Conclusions :

1- Arab – Israeli peace process would end in failure.
2- Israel would have political Economic progress.
3- Maintain of the American – Israeli special strategic relations.
4- Resistance role influencing Israel.
5- Among Israeli – international, regional relations , Israel would have the ability to accommodate and act to achieve Israel plans.

Changes within military belief and national security theory in Israel

General Musa Al Hadid discussed Israeli national security theory: changes in military belief , concerning the theory, sectors, development stages, influencing factors and attempt to predict it's future. The researcher noticed the fact that Israel always count on international relations as a main item of it's national security. General Al Hadid mentioned most influencing factors in Israeli national theory some of them are surrounding regional environment and Zionist Israel belief. The researcher discuss six stages in the process of Israeli security theory development, and his vision to implement Israeli national security theory.

Palestine – Israel and strategic relation with Arabs

Researcher Ibrahim Abd Al Karim discussed Palestine – Israel and strategic relation with Arabs and he believes that there is mutual American Israeli effort to enable Israel coping with foreign security challenges for the next years. The researcher realize that Israel will refuse settlement with Palestinians, and concerning Israeli foreign relations, the researcher believes that Israel will expand it's relations with Arabs, maintain strong relations with United States .

The researcher concluded that Israel has appropriate political geographical positions for the struggle, on the other hand will suffer from strategic impasse, and he believes that the gap in values and principals will expand among Israelis to get to military level .

Arab, Regional – Israeli Relations

Researcher Kholoud Al Asmar discussed Arab, regional– Israeli relations and believes that trade treaties supported by U.S as a mechanism to enforce Arabs to normalize with Israel, according to the researcher the purpose of treaties concerning Gulf states is money while for Maghreb/North west Africa it is historical and political. The researcher believes that Syria as an American target will give her a motive to provoke disorder in Iraq. Concerning Israel – Turkish relations, the researcher didn't believe there will be dramatic transfer in Turkish policy towards Israel. The researcher clarified that Iran represent main enemy to Israel because of nuclear weapon, and concerning regional relations according to researcher Al Asmar there will not be a solution for the Arab-Israeli crisis unless Iran considered as a strategic regional party.

represented demographically that produce division among Jewish society as well as the reasons of this demographic issue and results on Israeli security. Besides opinions, suggestions of Israeli experts for this issue.

Dr. Abu Usba believes that there is no equivalence towards Arab-Palestinians in Israel according Israeli laws.

Israeli Policies Against Palestinians In Israel: Regime against Minority

Dr. Asa'd Ghanem discussed racial Israeli policies against Palestinians in Israel and the researcher pointed that Israel is a result of colonialist, imperialist process seeks to separate the original citizens from their homeland and replace them with others, Jewish or not. And clarified that Israel is an Ethnocratic state.

Dr. Ghanem clarified that Israel transform population into Judaization in several forms, and he believes that Israel was established in 1948 as a democratic state. The researcher defined the main racial behavior against Palestinians in the occupied territories since 1948. The researcher concluded that "State policy changed since right party ruled in 1977 gradually from full control to combination of liberal and stresses on Judaism of the state.

Seminar Second day workshop:

The first session headed by secretary-general Arab forum (salon) Dr. Hassan Nafa' in which he discussed main strategic features in Israel during the year 2006 up to the year 2015, while the second session headed by Dr. Ishaq Al Farahan in which he discussed Israel regional and international relations, features up to the year 2015.

Israel Strategic Situation

Dr. Johny Mansour discussed Israel strategic situation in the year 2006-2007 through out Israeli military belief and Israel attitude from Iranian nuclear weapon and Israeli nuclear weapon, in addition to human financial resources in Israel. The researcher pointed to the Israel invasion against Lebanon in July 2006, in which – this war – exposed conflict between military and political institutions and the researcher believes that will not be any change in the near future in Israel strategy.

Dr. Mansour clarified that Palestinian authority ended in failure through Gaza isolation and Palestinian internal fighting.

The researcher concluded that Israel maintain military superiority on all levels.

settlement skylines and Israel intentions towards the Palestinians state borders and refugees return, as well as the Political action to activate the Arab Peace Initiative. The researcher stresses on the role of Arab boycott and normalization resistance to end in failure eh plan of American - Zionist domination on the Arab region an middle east. And Mr. Azzaro believes that "according to Israel, peace process is dead" and forewarned from Zionist targets to reoccupy and build the apartheid walls. And he excluded any political skylines for Israel to allow Palestinian state existence in the near future, and clarified that Zionist mind refuses Palestinian refugee return right.

Military Institution Role In Israeli Policy

Political Science Professor in Practical Science University Dr. Nizam Barakat discussed military institution role In Israeli Policy and the factors of growing such role. Dr. Barakat believes that military institution role is beyond army and armed forces to include several institutions among Israeli society, and has high level of continuity,accommodatin, independency and solidity. On the other hand, he mentioned factors that reduces military institution role.

Though, Dr. Barakat believes in central role of military institution in Israel political system, security respect as well as economic and social fields. The researcher concluded that in spite of military institution reform demands the military institution will keep military option open. The researcher believes that part of Israeli society support political process as an option when increasing military expenses.

Arab, Palestinian- Israeli struggle breaking down and the effect on Israel future economy

Dr. Mohammad Saqr discussed in his study the Arab, Palestinian- Israeli struggle breaking down and the effect on Israel future economy and mentioned main historical events in Arab-Israeli struggle and clarified that Israel achieved economic benefits from military expansion during the past 60 years and had economic relation with different countries. The researcher argues this economic progress, while Israel will maintain an occupier country with few population and small market, in which kept Israel always in need of America assistance prevent Israel from economic independence.

Social Structure And It's Impact On Social Features In Israel

Dr. Khaled Abu usba discussed population structure and it's impact on social features in Israel up to the year 2015. The study argued big issue

Abstract

"Present and future of Israel up to the year 2015" Report

Middle east studies research prepared (held) seminar of Four sessions on Monday and Tuesday concerning present and future of Israel up to the year 2015 participated by elite searchers specialized in Israeli affairs. As well as Israel regional and international relations within Palestinian Arab resistance increment and the influence of political Islam in political decision in Palestine and Arab region.

The opening speech by the centre director Jawad Alhamad;

The director of MESC Jawad Alhamad who addressed the participants in the opening session stressed the importance of this seminar. He appreciated the participants as they contribute historically to guide the Arab campus in dealing with the Israeli threat up to the year 2015. He emphasized that such contribution will be added to its sister in 2005 where his center proposed the possible scenarios to the Arab-Israeli conflict in 2015 .

Mr. Alhamad noticed that most Arab studies in regard of Israel are usually mixed with that of the Arab-Israeli conflict as the determinant factor to Israel future. Hence such mix confused the decision making process in the Arab world in regard of their vision to Israel. He thinks that this as one of the important reasons to the defeat in 1967 war.

He claimed that Israel is passing its most dangerous challenge nowadays since it is facing both the dispute and fragmentation internally while the external threat danger the state life itself.

Alhamad stressed that the seminar would contribute in shaping the image of Israel away from legendary theories.

The first day general political, economic and social aspects in Israel present and future through two sessions, the first headed by secretary general of royal committee for Jerusalem Mr.Abdulah Kan'an, in which he discussed the political issue and the future of political parties and it's impact on Israeli policy. While the second session headed by former secretary-general Arab forum (salon)-Mr. Ali Atiqa, break down of Arab, Palestinian-Israeli struggle on Israel economy, Israeli social structure and apartheid against Arab in Israel.

Skylines Of Arab-Israeli settlement

The head of Hebrew department and Palestinian – Israeli research and studies in Addustur newspaper, Nawaf Azzaro discussed Arab-Israeli

Third Chapter

Economic And Social Features In Israel Till 2015 **241**

First Paper
Demographics And Its Effects On Israeli Society Till 2015 243

Second Paper
Israeli Policies Towards The Palestinians In Israel: Against Minorities 275

Third Paper
Economic Situation In Israel Till 2015 341

Fourth Chapter

International And Regional Features For Israel Till 2015 **361**

First Paper
Arab-Israeli Relations 363

Second Paper
Israel And The International Order 383

Third Paper
The Prospects of The Israeli Regional And International Roles Until 2015 405

Appendices **419**

- Closing Statements & Recommendations 421
- Bios Of Participants 431
- Photo Opportunities 432

Abstracts

Index

Introduction	**7**
Preface	**9**
First Chapter	
Security And Strategic Features In Israel Between 2006 Till 2015	**13**
First Paper	
Israeli Security Doctrine: Continuous Failure	15
Second Paper	
Israeli Strategic Situation, 2006/2007	85
Third Paper	
Changes In The Military Doctrine And National Security Perspective In Israel In 2015	105
Fourth Paper	
Israel Till 2015 And Its Strategic Features	125
Second Chapter	
Political Features In Israel Between 2006 And 2015	**189**
First Paper	
Peace Prospects In Israel And The Palestinian State	191
Second Paper	
Role Of The Security Establishments In Israeli Politics	227

Israel And Its Future In 2015

Editor
Abdul-hameed Al- Kayyali

Participants

Ibrahim Abd Al Karim	Kholoud Al Asmar	Masoud Gobaryya
Asa'd Ghanem	Ra'ed Ni'erat	Musa Al Hadid
Johny Mansour	Imad Jad	Nizam Barakat
Khaled Abu usba	Mohammad Saqr	Nawaf Azzaro

Seminars 50

The views of the contributors does not necessarily stand to **MESC** *position*

First Edition

Amman – 2008

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

Israeli And Its Future In 2015